

ما بيننا وبينكم

سالم العسوم

جامع العقول امام المنطق والفلسفة  
الشيخ مولانا محمد باقر بن علي بن محمد

مکتبہ حقانیہ

قُتُبُیْهِ سِیِّدِ پَتَالِ مُؤْتَمِنَانِ  
پاکستان

مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ

ضياء الحرم  
في توضيح  
سلم العلوم

لجامع العقول والمنقول امام المنطق والفلسفه  
الشيخ مولانا محمد ابراهيم بلياي قدس سره



م فاحتمال كون سبحانه في قول المصنف رحمه الله تعالى من ان لا يخلع اهل العربية بل يقتل كونه مصدرا للفتنة بمعنى نزوه  
 مصدرا للازم بمعنى نزوه ومصداق للفتنة بمعنى قال سبحانه الفتنة وكل ذلك ما يساعد كلمات اهل العربية واما الاحتمال الثاني ووجه ان يكون جواب  
 اسما عن المصنف فلهذا مستندات منها ما قال الامام الرازي في تفسيره قال سبحانه اقم للنبي صلى الله عليه وسلم حجتا فاستجب له المصنف رحمه الله تعالى  
 للتسليم كقولهم كفرت الذين كفروا وتفسيره تنزيه النظم عن كل سوء وانتهى ومنها ما قال ايضا في تفسيره قوله تعالى سبحانه ان الله يحب المتقسطين اي المتساوين

سُبْحَانَ مَا اعْظَمُ

فصل العجب مال بتقدير القول ١٢

مصدر، حذف فی ط ۱۲

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي اشرق علينا ضياء النجوم واحسن الزمان رحمة هاج الغيوم وانزل عن قلوبنا بفضله وبره وانعم علينا بالصعود على سلم العلوم والصلوة والسلام على رسول الباشي الذي كان بين الماد والطين لولا ما خلق من كبريت والارضين وعلى اعد الطيبين وعلى اعدا بطايرين اما بعد فيقول المحدثون ببناءية الشريعة على امر الله تعالى على خلقه فخر عبد الرحيم جسد الشمس وشرته جنة انعيم هذه حواش مطبوعة على علم العلوم سميتها اجساد النجوم من جلالته كاسره يري في الظاهر ان مقتضى في الحقيقة هو منج الدرر والمرو من حيث سريرة معنى العدالة ان جميع مواضع الخطا والمخل ويصلح مواضع القصور والزلل وامثال الشران يقتضيه بطهانه فغير من يجب فعلية وكلفه الايجاب +

**قوله سبحانه** - الضير راجع الى الشر تعالى كونه مضرا في الضير او مشهورة على الالسنه - لونه كونه في شمسية

اولى الشرح والى الرحيم المذكورين او الى المسجل الى صيغة المفعول الذي يفهم من سبحانه قال شراح القاموس سبحانه اما

افرادا مقصود بها العبادة والاعتقاد والتقديس وانما نسبة القدس الى الشرح قال اعلم الاجماليه يستعمل في كلامهم

باستعمالهم اعداها استعمالا مقطوعا عن الاضافه وحينئذ يكون علما للتشبيح ولا يجوز ان يكون له منوعا عن العرف لاجل

العلمية وشبهه التانيث والالاف والثنون المزيين وحينئذ يستعمل التشبيح كما في القاموس سبحانه عن كذا تعجب

منه والاشهر شحرا منصوبا مضافا كقوله سبحانه والشر وكقوله تعالى سبحانه لا علم الا بالله ثم انخفض بل هو في هذا

الاستعمال مصدر او اسم مصدر او علم مصدر فالاحتمال الاول مستند بما قاله البيضاوي في تفسيره قوله تعالى

سبحك لا علم لنا من ان سبحان مصدر كخفران ولا يجوز استعمال المضافا منصوبا بانهما رفعه كذا الشرح في هذا التقدير

فيه احتمالان الاول ان يكون متعديا كالتشبيح بمعنى التزيين ويدل عليه من هو مخرج الجوز مصدر وفسده بالتزيين على هذا

يكون سبحانه مصدر اخذ فعله نقص الدوام والزم ملاحظه الفعل اعني المصدر الى المفعول فيحصل في جسد

الاضافه المخرج الظاهر فعله لان حق المفعول ان يحصل بالفعل معولا لا ولا يتيسر ذلك مع لزوم اضافه المصدر عليه و

ثانيهما ان يكون لازما وحينئذ يحصل وجهين اوجه الاول ان يكون معناه البراءة كما دل عليه في القاموس الصحيح وعلى هذا

يكون مفعولا مطلقا لفعل المتعدي من قبيل قولهم ابنته الشريفة تاجون اضافة اليه سبحانه اضافة المصدر الى فاعله المذكور

هو مفعول الفعل انما صاحب رتبة مخرج عرضي في شرح المصنفين ان المصادر اذا من فاعلها او مفعولها بالاضافه اذ كان

المخرج والمقصد بيان النوع وجب حذف نواصبها يعني قياسا وذلك مثل صفة المشركين بالشر وسبحان الشريك و

سبحك وحقا لو محمد انك الوجود الثاني ان يكون معناه قول سبحانه الشرح كمال القاموس حيث قال كوج كمنع سبحا كوج

تسبيحات قال سبحانه الله على ان يكون مع الشرح في المخرج كمنع التفعيل كلابا لا من لا يتعدي الى المفعول فيحصل

مصدر مضافا اليه منصوبا بالفعل المضارع يقال في ذبحه تقديره بهذا المعنى الى المفعول لا يتعني معنى الشرح فان معنى

قال سبحانه الله فقد تخرج سبحا من النواصب باعتبار نقصه معنى الشرحية جاز تقديره الى المفعول اضافة اليه وبالجملة

اسم المصنف الذي هو الشيخ وسنما قال  
 القاضي البغدادى على تفسير قوله تعالى سبحان  
 الذى اسرى عبده ليلا سبحان اسم الحق سبحان  
 وهو الشريك وهو الاحتمال الثاني هو المختار  
 لاحسن التفسير حيث قال الظاهر ان  
 اسم الشيخ منسوب بفعل مضارع وهو سبح  
 والشيخ المترجم وهو المترجم من السور  
 انفعيل قد يكون بابي او بفعل فاعل  
 من الافعال مثلا كما في قطعة فاقطع وهو  
 مستحيل في جناب تعالى وقد يكون بابا متعديا  
 الفعل لا بالاعتداد او بالمقول او بالاشارة  
 عن الجوامع وقد يكون بدلالة الحال ففعل  
 اسبح قبري المحترق ايضا والادب الاخير  
 مستحقة في جناب تعالى فانشأه الاول منها  
 مختص بذي العقول من المصححين والاخر  
 يشمل الكل واما الاحتمال الثالث فهو ان  
 على التفسير في الاحتمال الثاني منقول من  
 فاستند بما قاله المفسر في تفسير قوله تعالى  
 سبحان الذى اسرى آه سبحان اسم الحق سبحان  
 كتمان للرجل انفعيل بفعل مضارع متروك  
 الظاهر اى اسبح المترجم باسم فزل منزلة  
 الفعل فسدسده وعل على التزنية السبع  
 جميع القبايح التي يضيفها اليه تعالى بعد اتمام  
 وبما في الحواشي في تفسيره القول سبحان  
 تزنية المصنف من السور وعل كتمان للرجل  
 فقد ثبت منفيش هو لا الامة ان سبحان  
 حين كونه مضافا فلم وان علمية لا تقتصر على  
 حال كونه مقلو عا من الازافة لا يقال  
 ارتكاب جعلها مخالفا لما عليه في العربية  
 ان الالام سوارت لا تفعل لا تفاعل  
 ان الالام لمن فويعين علم العليم علم الوصفت  
 فالمقطوع من الازافة هو الاول دون الثاني  
 والشاهد في ذلك قصر كاتبه وقدرت ان في  
 سوره صرحتا من ان في قوله تعالى سبحان  
 سبحان اسم الحق سبحان

[illegible]

مر الراجح الى ان الشرح كان متعالي في المقصود ومنه ثبوت البساطة له تعالى كما يشهد كلام المصنف في المشبهة لانه بسيط ذهابا وخارجا لان نفي الوجود لازم للبساطة  
فحينئذ قول لا يوجد مقتضى المعنيين الاول انه لا حده له بالمعنى المصطلح والثاني انه لا حده له بمعنى النهاية المقدارية وكان نفي الحد بالمعنى المصطلح متفردا على  
البساطة من حيث الاجزاء المحددة وبمعنى النهاية متفردا على البساطة من حيث الاجزاء المقدارية فاما سبب ان يرد بالبساطة في تعيين المصنف البسيط مطلقا  
بمعنى نفي الاجزاء مطلقا صدرية كانت او تحليلية فلا بد ان يعطى له تعالى اجزاء باقية حتى كانت لثبوت البساطة المطلقة فما قيل ان ابطال الاجزاء المقدارية في هذا

المقام من الافاضل ليس له وجه بل يفتقد  
اليه لما يفتقد للاجزاء المحددة فبانه تعالى لا  
كان مركبا من الاجزاء المحددة سواء كانت  
خارجية او ذهنية فلا يخفى ان يكون اجزاء  
واجبات او ممكنات لا متناهي تركبها لوجود  
من المستغنى ولا سبيل الى التماثل لان  
الواجبات لا بد ان تكون حويها بتماثل  
متماثلة في انفسها مستغنية بعضها عن  
بعض لان شغل الواجب ووجوده عينه و  
افتقار الواجب الى غير متفصل متناهي للوجود  
والاجزاء الذهنية لا تكون منفصلة الهوية  
بل هي بتماثل واحدة يعقلها العقل بغير فرق  
التفصيل الى معنى مسمى وخاص محصل الاجزاء  
الخارجية لا ينفصلها من افتقار بعضها الى  
بعض في المركب الحقيقي بل على تقدير الاختصاص  
بكونه جزءا من الاجزاء بدون الاخر فافتقار  
منها لكون اجتماع اشياء لا علاقة بينها فلا  
يعقل من الاجزاء المتغنية حقيقة محصلة  
فقولنا منفصلة الهوية اشارة الى ابطال  
التركيب الذهني وقولنا مستغنية الى ابطال  
التركيب الخارجي ولا سبيل الى الثاني لانها  
تكون بالذات باطلية الحقيقة وبذلك  
الاجزاء لا يطلع عليها مستقلة بل بطلان التركيب  
معناها ان يحصل منها الوجوب بتوحيدها  
الحصل الذي لا يقبل البطلان وبغيره بطلان  
ان يكون بعضها ممكنات وبعضها واجبات  
على هذا الدليل بان حصر التركيب الحقيقي في الافاضل  
بين الاجزاء غير مسلم بل يجوز ان يكون بينها  
علاقة خاصة في نفس الامر مجبولة كذا يخرج  
عن الاعتبارية بمعنى الاختراع ولا يتبع  
فاجيب بان تلك العلاقة امانا من وجود  
جزء من تلك الاجزاء بدون الاخر في العلاقة  
الاقتراكية ولا فتلك الاجزاء مستغنية بكونها  
انفراد كل منها عن الآخر فيكون التركيب منها

# شأنه لا يجد

لانه بسيط ذهابا وخارجا

له قوله شانه قال افضل لمحققين في مخرج شأنه كاد وحال في القاموس من شأنه الخطب لا يمكن ان يرد شأنه  
في قوله المصنف اعظم شأنه كمال والصفة وهي كمال الشيء وصفته بانه عليه فيكون بيا لا عظمت وكبريائه سبحانه وتعالى  
وتقدمه عن سمات التعقل وتبعها وصفات الكمال فنوعت لجمال الجلال هذا غير بعيد ويمكن ان يرد انه لا معنى له فيكون في ذلك  
اشارة الى ان الصفات اللفظية لا يتوهم ان شأنه تعالى عبارة عن صفاته اللفظية فحسب مستند ما ورد في الآثار و  
التفسير ان من شأنه تعالى ان يتفرد بنبأ وحيد كبريائه وقوامه بوضع اخرين وان يوجب الليل في النهار ويوجب النهار في  
الليل ويخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي ويشفي القوم ويبعثهم ليعلموا على ما في الدنيا من الدنيا وما بعد  
عزير لو يفكر غنيا والعنى فقيرا الى غير ذلك لان الشأن عبارة عنه عن حال الشيء اية حال كانت وما ورد في الآثار فتفكر  
ليس ترجمة لفظ الشأن وانما هو في تفسير قوله سبحانه كل يوم هو في شأن وهو يدل على تجدد الاحوال وقتا فوختا ولا يتجدد  
في ذاته وصفاته تعالى الذي صفاته اللفظية لا تضاهيه فلا بد في التفسير تلك الآية من ذكر الصفات اللفظية المتحددة فلا  
ولادة فيعلى امتناع اطلاق شأنه تعالى على بعدا من الصفات الخارجية والجمالية كما لا يخفى **له قوله لا يجد**  
الظاهر من حال من الشأن لقرينة المشبهة الشيء الذي في القاموس فنهاده شأنه تعالى ليس المشبهة لانه لا تعقل كما زعم  
اليهود في يوم السبت فكل وقت لشأنه وشيئونه لا تعد ولا تحصى لا يحيط بها عقل ولا يجوز لها ان يكون لا شيء  
الشأن على الفصل بالراجح الى انه تعالى وتيسره يكون الظاهر من هذا ما لا يظن ان العقل لا يستطيع ان يحيط به  
معنى انهم ان سبوا من شأنه تعالى ليس طرف من شأنه تعالى عن الكميات والممكنات واما الحد بمعنى المعروف المركب من  
الاجزاء فينبغي ان يكون المعنى انه سبحانه وتعالى ليس له اجزاء محددة لانه بسيط ذهابا وخارجا كما جئنا في الفصل لمحققين ان  
قوله لا يجد استينافاته فانه لما قال سبحانه اعظم شأنه فكان مقادير القول كيف تفسره وتقدره لانه لا يحد له لول عليه بقوله سبحانه ولا  
شأنه العظيم المدلول عليه بقوله اعظم شأنه فقال لا يجد الخ فان اريد بالشأن الحال والصفة متعلقا كان قوله لا يجد لا يتصور  
ولنتج ولا يتصور تعالى عن الجنس المجرات جعل الكميات والجزئيات بيان لكيفية الشأن وذكر التقديرية وتجيده وان  
اريد به الصفات اللفظية فاما ان يقال ان قوله لا يجد ولا يتصور ولا نتج ولا يتصور تعالى عن الجنس المجرات بيان للقدرة  
المذكورة بقوله سبحانه وقول جعل الكميات والجزئيات بيان لصفات اللفظية المدلول عليها بقوله اعظم شأنه واما ان  
يقال ان قوله لا يجد ولا يتصور لا نتج بيان لشأنه العظيم اعظم بانه غير محدود ولا محصور ولا محاط بالادراك القياسي  
اعلم ان محذوفا معنى اخر واصطلاح في الفقه هو النهاية والسمات احد ما هو النهاية العددية وهي مستقلة من كثرة وعلى  
هذا يكون معنى قوله لا يجد انه فيه كثرة لا تعد ولا تحصى وهذا لا يمكن اذا كان قوله لا يجد حالا من الشأن كما لا يخفى ولا ينافي ما  
عند تعلوق بالصغير الراجح الى انه تعالى لا يزدحم حينئذ كثرة ذاته تعالى كثرة لا تعد ولا تحصى تعالى الله عن ذلك علوا  
كبيرا وثانيها هو النهاية المقدارية وهذا مختص بماله اجزاء مقدارية فينبغي ان يكون معنى قوله لا يجد اى ليس له اجزاء  
مقدارية واما الاصطلاح فهو المعروف المركب من الاجزاء المحددة سواء كانت خارجية او ذهنية كما صرح الرئيس في  
الحكمة المشترقة تجامع الحدس الاجزاء الخارجية ايضا ازودت هذا فاعلم ان قوله لا يجد اذا كان متعلقا بالصغير

لما جازات يلزم افعالها الواجب الى الجائزات الضرورية والثاني ان الاجزاء التحليلية المقدارية انما تكون لذوات مرتبة  
اعتباريا او صناعيا لا باطل الاجزاء المقدارية فوجب ان يكون الوجودان الاجزاء التحليلية المقدارية ليست فيها مرافقة القوة والالكانت معدومات هزلة ولصحت  
فيها محوثة الفصل الا يلزم الجوز الفرد او فعليه الاجزاء الغير المتناهية وبطلانها من الاجزاء المقدارية موجودة بعين وجودها لكل متوسطة في الوجوب بين صرافة  
القوة ومحوثة الفعل فان كانت واجبات بالذات كان الواجب متوسطا بين القوة ومحوثة الفعل والواجب بالذات يستدعي محوثة الفعل بل ان يكون موجودا  
لجميع التحقيق لان الواجب بالذات لو كانت له حالة منتزعة غير كافية فيها لانه فكان محتاجا الى حصولها الى الغير فبالذات واجب لذاته وانما كانت







④

فصل في الحكيمة مفقودة على أهل الجبريات ان  
فقدنا من الكليات والجزئيات ان  
تساوي في الامكان الذي هو سبب احتياج  
الى الجبر والحق وان الكليات وان كانت لا  
توجد الا بوجودها خاص لكن لها خاص  
مربوطة الوجود بمادة خاصة وباعتبارها  
وشرائطها خاصة بالكليات غير مربوطة  
بالوجود الا ترى ان زيد لم يجرى ان يوجد  
بطبيعة خلقه بل سبب ما به من رحم الله  
والاعتدال بها فلو لم تكن متقدمة على  
الانسانية لم يكن له ان يشي منها لذلك  
في كليات بعض الامكان بخلاف الجزئيات  
فيكون هو المسمى في الكليات متقدمة  
الجزئيات بالذات فقط اذ بالزمان والاعتدال  
الطبيعية التي هي متقدمة على جزئيات الزمان  
ليست متقدمة على جميع جزئياتها على ما  
يجري في طول كالطبيعة الانسانية مثلا فان  
ليست متقدمة على اول البشر آدم عليه  
السلام لعدم بالزمان بل متقدمة عليه  
بالذات فقط اذ هو تعصيل في الشروع  
في الفلسفة اما المراتب اعني ان الجبر ليس  
حق في جميع اذ اختلف الحكماء والعلماء في  
ان اثر الجبر هو المادية نفسها لا اعتبارها  
بالوجود فذهب الاشراقية الى الابدالية  
كانت المادية بنفسها في بقية الفلاسفة  
الجماع على الالاس والمشاؤون الى الشافعي  
والمراد بالاتصاف بالوجود مفاد قوسنا  
المادية مبررة وقوسه ان الوجود على  
الاشراقية معنى انترامي هو نفس الصغيرة  
المصدرية ليس معنى متفاد في المادية  
ومعناه قد متفاد انترام نفس المادية  
بلا زيادة اير عليها على رأي المشافعية  
معنى منضم الى المادية زانطية في المعنى  
فالمفارقة في الواقع عند مراد المادية

والامر المنقسم إليها ولا يرتبط بين البنيات المحككة في موجودة معدودان جعل الجاعل للشيء ان يستلحق الجبل به مطابق صدق قولنا البنية الموجودة هي مجموعها هو ممكن  
لهذه القضية والحق عند الاشراقيين هي نفس البنية الاليس الوجود اطرا لها عليها عندهم وعند المشائين هي البنية المنقسم إليها الوجود في مصداق انقسام البنية  
بالوجود كما ان الحق عند هؤلاء البنية هي البنية المنقسم إليها في مصداق انقسام الجسم بالايضا في جعل كل شيء في الال لا يستلحق باعرا فذهبوا عن معنى الحق في ذلك  
الشيء مستلحق بامر من فهو معنى التصيد ومناه جعل البنية موجودة فهو معنى تبديل جعل الشوب السود فعمل تقديره في الوجود ونفس الصيغة المصدرية لا يمكن تعلق الجبل بها



رَبِّيَّة حَاشِيَةً صَفِيحَةً ١) فِي التَّوَضُّعِ فَافْهَمْ قَدْ لَيْزَلْ عَلَى نَذْبِ الْأَشْرَاقِيَّةِ بِأَنَّ الْمَابِيَّةَ مِنْ حَيْثُ بَيَّ أَمَّا إِنْ لَمْ يَكُنْ ثَمَرَةً لِمَجْعَلِ أَصْلَانِ  
 بِأَنَّ الْأَشْرَاقِيَّةَ مَعَ أَنَّ خِلَافَ مَرَاتِمِهِمْ مِنَ الْحُكْمِ: الْمَشَائِيَّةُ وَالْأَشْرَاقِيَّةُ وَأَمَّا إِنْ لَمْ يَكُنْ ثَمَرَةً لِمَجْعَلِ بِالتَّبَعِ فَتَكُونُ مَتَاخَرَةً عَنِ الْمَابِيَّةِ الْمَوْجُودَةِ  
 الَّتِي بِحَيْثُهَا لَا تَمُوتُ بِأَثَرِهَا بِالتَّبَعِ عَلَى بَالِذَاتِ فَيَكُونُ الْمَابِيَّةُ الْمَطْلُوقَةُ - مَتَاخَرَةً عَنِ الْمَحْلُوقَةِ - مَعَ أَنَّ الْأَمْرَ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ وَأَمَّا إِنْ يَكُونُ الْمَابِيَّةُ  
 ثَمَرَةً بِالذَّاتِ وَفِي الْمَطْلُوبِ وَأَمَّا الْأَسْتِدْلَالُ عَلَى نَذْبِ الْمَشَائِيَّةِ فَيَكُونُ الْإِمَّاكَانُ الْفَاعِلُ لِلْبَيَّةِ التَّرَكِيبِيَّةِ قَائِمَةً بِعِبَارَةٍ عَنْ كَيْفِيَّةِ نِسْبَةِ الْوُجُودِ إِلَى  
 الْمَابِيَّةِ فَلَا حَتِيَا جَإِلِي الْمَجْعَلِ الْيُضَاهَا  
 أَمَّا يَكُونُ مِنْ جِهَةِ الْبَيَّةِ التَّرَكِيبِيَّةِ فَانَّهُ  
 عِبَارَةٌ عَنْ كَيْفِيَّةِ نِسْبَةِ الْوُجُودِ إِلَى الْمَابِيَّةِ  
 فَلَا حَتِيَا جَإِلِي الْمَجْعَلِ الْيُضَاهَا  
 جِهَةِ الْبَيَّةِ التَّرَكِيبِيَّةِ فِي أَثَرِ الْمَجْعَلِ  
 لَا يَكْفِي مَا فِي الدَّلِيلَيْنِ وَتَحْتَاقُ تَقْلِيدُ الْقَدِيرِ  
 وَلَا تَكُنْ مِنَ الْمُسْتَعِينِينَ فِي الرَّدِّ وَالْعُقُولِ  
 (بِسْمِ اللَّهِ مُحَمَّدٌ أَمِيرُ الْبَرِّ عَفَى عَنْهُ بِلْيَاوِي ١٢)

# الْإِيمَانُ بِهِ نَعْمَ التَّصَدِيقُ وَالِاخْتِصَامُ

أَيُّ بَذَاتِ تَعَالَى أَوْ تَقْدِيرِيسَ أَوْ بِالْمَجْعَلِ ١٢  
 جَيْتُكَ وَزِدْنِ ١٣  
 بِهْ حَبْلُ التَّوْفِيقِ وَالصَّلَوةُ وَالسَّلَامُ  
 رَحِمَتْ أَرْضَهُ أَعْدَدَ دُورَ رَسُولِ مَرَاخِ ١٢  
 بِمَعْنَى نَحْمَدُكَ مِنْ أَعْمَالِ الْمَدْحِ ١٣

لَقَوْلِهِ الْإِيمَانُ بِهِ أَيُّ بَالِذَاتِ سَجْدَانَهُ أَوْ بِأَصَافِهِ الْمَذْكُورَةَ أَوْ بِالْمَجْعَلِ الْبَسِيطِ وَكَيْفَلِ أَنْ يَرْجِعَ فَكَيْفَلِ إِلَى  
 الْمَجْعَلِ مَطْلُوقًا فَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى دَوِّ الْقَوْلِ بِالْحَقِّ وَالِاتِّفَاقِ فَإِنَّ فَرْقَهُ قَلِيلَةٌ قَدْ عَمِلُوا أَنْ يَجْعَلَ الْعَالَمُ مِنْ غَيْرِ  
 سَبَبٍ أَوْ جَدِّ وَغَايَةِ مَقْصُودِهِ وَهِيَ قَدْ عَمِلُوا الْبَدَاءَةَ فِي تَجْوِيزِ التَّرَجُّعِ بِالْمَرْجِعِ وَتَحَقُّقِ مَا بِالْعَرَضِ بِدَوِّهِ بِأَلِذَاتِ  
 وَأَمَّا الْأَسْتِدْلَالُ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَتْ لَمْ يَكُنْ حَاجَةً إِلَى الْمَوْثُرِ كَانَ فِيهِ تَأْثِيرُ فَعْدِ التَّأْثِيرِ أَمَّا فِي حَالِ الْوُجُودِ وَتَوْحِيدِهِ بِمَا  
 أَوْ فِي حَالِ الْعَدَمِ وَهُوَ اجْتِمَاعُ النَّقِیضَيْنِ وَكَلَامُهُمَا حَالًا فَهُوَ لَيْسَ بِشَيْءٍ لِأَنَّهُ يَرُدُّ عَلَيْهِمَا مَا قَالُوا بِإِدْنِ تَغْيِيرِ مَا كَانَ  
 حَصُولُ الشَّيْءِ بَعْدَ عَدَمِ الْحَصُولِ أَمَّا فِي حَالِ الْحَصُولِ فَيَلْزِمُ حَصُولُ الْحَاصِلِ أَوْ فِي حَالِ الْعَدَمِ فَيَجْعَلُ الْمَقْصُودَ  
 فَمَا يَوْجِبُ جَوَابَهُ وَبَدَأَهُ الْحَقُّ فِي الْجَوَابِ أَنْ يُقَالُ أَنْ تَوْحِيدُ التَّأْثِيرِ أَمَّا فِي حَالِ الْوُجُودِ أَوْ فِي حَالِ الْعَدَمِ وَكَلَامُهُمَا بِأَلِذَاتِ  
 أَنْ يَرُدُّ أَوْ بِنِ الْتَأْثِيرِ أَمَّا بِشَرَطِ الْوُجُودِ أَوْ بِشَرَطِ الْعَدَمِ فَالْحَصْرُ مَحْذُورٌ فَإِنَّ التَّأْثِيرَ فِي ذَاتِ الْكُلِّ مِنْ حَيْثُ بِ  
 لِشَرَطِ الْوُجُودِ وَلَا بِشَرَطِ الْعَدَمِ وَأَنْ يَرُدُّ بِنِ زَمَانِ الْوُجُودِ أَوْ زَمَانِ الْعَدَمِ فَخَيْرٌ نَائِدَةً لِمَنْ الْوُجُودُ وَلَيْسَ تَكْتُمِلُ  
 أَنْ يَوْثُرَ الْمَوْثُرُ فِي زَمَانِ حَصُولِ الْأَثَرِ بِلِ شَانِ الْعِلَّةِ مَعَ مَعْلُومِهَا عَلَى هَذَا السَّبِيلِ فَهَاتَا تَوْثُرَيْنِ مِنْ حَيْثُ يَوْجِبُهَا  
 هُوَ مَحْصُولُهَا لَيْسَ بِوَجِبَاصِلٍ وَبِالْحَقِّ تَأْثِيرُ الْمَوْثُرِ فِي حَالِ الْحَصُولِ أَمَّا بِشَرَطِ الْعَدَمِ فَكَانَ التَّأْثِيرُ وَكَانَ التَّحْقِيقُ  
 بِذَلِكَ التَّحْقِيقِ وَلَا يَحْتَاجُ فِيهِ ١٢ **قَوْلُهُ** التَّصَدِيقُ - فِي أَيِّ شَيْءٍ فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ التَّصَدِيقَ يَكُونُ  
 فِي الْإِيمَانِ فِيَمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى وَوَجِبَ إِشَارَةُ الْإِلَاقِ التَّصَدِيقِ عَلَى الْإِيمَانِ فَلَوْ كَانَ الْإِيمَانُ كَمَا فِي التَّصَدِيقِ  
 وَغَيْرِهِ لَمْ يُطَبَّقْ عَلَيْهِ حَقِيقَةٌ - لِأَنَّ الْجَوَابَ الْإِلَاقِيَّةَ لِلشَّيْءِ لَا يَكُونُ مَحْمُولَةً عَلَيْهِ كَالْبَنَاتِ عَلَى الْبَعِثِ وَالِاحْتِمَالِ أَنْ  
 وَجِبَازِ الْإِيمَانِ يَكُونُ أَنْ تَكُونُ ذَنْبِيَّةً فَلَا تَلْقَفُ إِلَهًا لِأَنَّ الْإِيمَانِ أَذْكَانُ مَرَكِبَةً فَاجْزَأَهُ مَوْصُوفٌ بِالْإِيمَانِ وَ  
 الْأَقْرَابُ بِاللِّسَانِ وَالْعَمَلُ بِالْأَرْكَانِ وَلَا يَتَّحِدُ بَيْنَهُمَا فِي الْوُجُودِ فَكَيْفَ يَكُونُ اجْزَأَهُ ذَنْبِيَّةً قَدْ بَرَّرَ **قَوْلُهُ**  
 التَّوْفِيقُ - هُوَ لَوْ جَعَلَ الْأَسْبَابَ مُوَافَقَةً لِلْمَطْلُوبِ ثُمَّ خَصَّ فِي الْعَرَفِ بِالْخَيْرِ أَمَّا مَعْنَاهُ فِي الْعَرَفِ فَعِنْدَ التَّكَلُّمِ  
 الدَّخُولُ إِلَى الطَّاعَةِ وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ خُلُقُ الطَّاعَةِ وَهَذَا لَا يَسْتَحِلُّ فِي الْعَرَفِ وَالشَّرْعِ أَلَى فِي الْخَيْرِ **قَوْلُهُ**  
 الصَّلَوةُ - هِيَ الدَّعَاءُ وَالْمُرَاجَاةُ وَالِاسْتِغْفَارُ وَتَحْسَنُ وَالشُّكْرُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى رُسُلِهِ كَمَا فِي الْقَامُوسِ قَدْ تَفَرَّقَ  
 بِأَنَّ الصَّلَوةَ أَذْكَانُ السَّبَبِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى يَرَادُ بِهَا الرَّجَاءُ وَإِذَا نَسَبْتَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ يَرَادُ بِهَا الْإِسْتِغْفَارُ وَإِذَا  
 نَسَبْتَ إِلَى الْمَوْتَمِينَ يَرَادُ بِهَا الدَّعَاءُ فَصَلُّوا تَعَالَى عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِبَارَةٌ عَنْ طَلَبِ الرَّحْمَةِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى  
 وَالدَّعَاءُ مِنْ تَعَالَى بِأَدْعَايِهِ فِي الرِّدَائِ بِأَعْلَانِهِ وَبِقَارِئَتِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَفِي الْآخِرَةِ يَقْبُولُ شَفَاعَتَهُ فِي الْعَصَاةِ  
 وَتَقْبَلُ مِنْ جِوَرِهِ عَلَى الرِّجَالِ أَهْلُكُمْ أَنَّ الصَّلَوةَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرِيضَةٌ فِي الْعُمْرَةِ وَاحِدَةٌ يَقُولُ تَعَالَى  
 يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ بِحَبِيَّةٍ الْأَمْرُ بَعْدَ بَاسْمَةِ وَتَحْسَنُ التَّيْسِيرَ فِي الصَّلَوةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

الْحَسْبُكَ بِأَفْضَلِ الْأَسْمَاءِ الصَّلَوةُ وَالشُّكْرُ عَلَيْهِمَا هُوَ الْإِيمَانُ بِمَا وَثَّقَ فِي هَذَا الْأَمْرِ كَالصَّحَابَةِ وَآدَمُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حُكْمِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَعَالَى ١٢ **قَوْلُهُ** السَّلَامُ  
 فِي الْقَامُوسِ السَّلَامُ هُوَ سَمَاءُ الشَّرْقِ تَعَالَى وَالسَّلَامَةُ هِيَ الْبَلَاءُ مِنَ الْعِيُوبِ وَالْحَفَظُ مِنَ الْأَقَاتِ فَسَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَعْنَى أَنَّ الشَّرْعَ مِنْ  
 الْعِيُوبِ وَحَفَظَ مِنْ أَقَاتِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَسَلَامًا عَلَى النَّبِيِّ هَذَا الْبَرَاءَةُ وَالطَّلَبُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَسَلَامًا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَهَذَا لِسَلَامَتِهِ عَلَى اللِّغَاتِ وَحَفَظَ  
 عَلَى الْعِلْمِ وَالْمَحْصَنَةِ بَيْنَ الصَّلَوةِ وَالسَّلَامِ بِمَعْنَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَطَاعَتُهُ يَصْلُحُونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ١٣

مِنْ أَنْ مِنَ الْقَضَايَا الْفَرُوضِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ  
 فِي الْعِلْمِ الْحَقِيقِيَّةِ أَنْ اسْتِقَاةَ الْقَابِلِ مِنْ  
 الْمُبْدَأِ يَتَوَقَّفُ عَلَى مَنَاسِبَةٍ بَيْنَهُمَا كَثِيرًا  
 لَا يَسْتَعْمَلُهَا الْحُكْمُ فِي كَثِيرٍ مِنْهَا لِأَنَّهَا لَا تَلِ  
 الْمَرْجِعَ أَنْ تَكُنْ رَافِعِيَّةً لِلْمَقْصُودِ  
 فَتَسْتَقَرُّ عَلَى كَيْفِيَّةٍ مُتَوَسِّطَةٍ وَحَدَانِيَّةٍ  
 لَوْجِبَ أَنْ يَكُونَ بِأَنَسْبَةِ إِلَى مَبْدَأِ الْوُجُودِ  
 بِسَبَبِ اسْتِحْتِاجِ الْإِيمَانِ إِلَى الْإِيمَانِ عَلَى الْمَرْجِعِ هُوَ  
 كَمَا فِي الْمَعَاوِنِ وَالنَّفْسِ كَمَا فِي الْعِبَادَاتِ  
 وَالْحَيَوَانَاتِ وَكَلَامُهُمَا كَمَا فِي الْمَرْجِعِ أَدْلُ  
 إِلَى الْوَاوِدَةِ الْحَقِيقِيَّةِ أَسِيلُ كَمَا تَلِ  
 الْعَاقِبَةُ عَلَيْهِ بِسَبَبِهَا أَشْبَهُ وَتَكَلُّمُ  
 الْعَقِيدَةِ بِمُشْكَلِ الْوَادِ الْيَوْمِيَّةِ لَا تَخْلُفُ  
 وَلَمَّا كَانَتْ النَّفْسُ الْإِنْسَانِيَّةُ مُنْقَسِبَةً فِي  
 الْعِلَاقِ الْبَنِيَّةِ مَكْدَرَةً بِالْكَوْنِ وَرَاتِطِيَّةً  
 ذَوَاتِ الْغَفِيزِ عَزَا سَمَهُ فِي غَايَةِ التَّزَوُّدِ  
 عَنْهَا لَا جَرَمَ وَجِبَاسْتِخَانَةٍ فِي مُتَخَفَاتِ  
 الْكَلَامَاتِ مِنْ تَكَلُّمِ الْخَفَرَةِ الْمَقْدَرَةِ بِمُتَوَسِّطِ  
 يَكُونُ ذَاتِهَا تَجَرُّدُ التَّعَلُّقِ مِمَّا يَقْبَلُ  
 الْغَفِيزُ مِنَ الْمُبْدَأِ الْغَفِيزِ بِتَكَلُّمِ الْجَبَّةِ  
 الرُّوحَانِيَّةِ وَذَلِكَ التَّوَسُّطُ يَسِي بِالنَّبِيِّ وَ  
 الرُّسُولِ وَالنَّفْسِ الْإِنْسَانِيَّةِ تَقْبَلُ مِنْ الْغَفِيزِ  
 بِهَذِهِ الْجَبَّةِ الْجَسَدِيَّةِ فَلِذَلِكَ دَخَلَ التَّوَسُّطُ  
 فِي التَّوَسُّطِ الْكَلَامَاتِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْعِلَالِيَّةِ إِلَى  
 التَّوَسُّطِ بِالرَّسَالَتَيْنِ فَالْكَأَزْمَةُ لِلْأَمْرِ فِي  
**قَوْلُهُ** السَّلَامُ  
 هَذِهِ كَلَامُهُمَا بِمَعْنَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَطَاعَتُهُ يَصْلُحُونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ١٣

هو وان الآل والاصحاب يتوقف عليهم معرفة الدين ومسالكه لان ما ثبت به احكام الدين وهو الآيات والاحاديث انما وصلت اليها بروايتهم **قوله** تجتمع حجة وهو ايضا يحتمل المعنيين اللغوي والاصطلاحي اما اللغوي فهو الغلبة فاطلاق الحجة على الآل والاصحاب على الجواز لان البداية نطبت على الضلالة بسبب بذلهم الاموال في سبيل الشر والارواح في اعلاء كلمة الله عند حضرة النبي صلى الله عليه وسلم

**على من يُعث بالدليل الذي فيه شفاء**  
ترستاو شد ١٣ اي القرآن ١٢

**لكل عليل على الله اصحاب الذين هم مقدم**  
مرفون ١٣ غرضه ١٢ من رآه صلى الله عليه وسلم مسلماً ١٣

**الدين بحج الهداية واليقين اما بعد فهذا**  
جمع حجة ١٣ راه نمودن ١٣ في الدين الحاضر ١٣

**له قوله من بعث** - ما خرج باسمه اجلاً لا لروى ترك الفاعل ايماناً الى ان هذا الفعل عملاً يصلح الا للشر تعالى **قوله** بالدليل على حقيقة رسالة وهو القرآن المخرج عن ايماننا البشراً انما هو شان خالق القوى والمقدرة **قوله** عليل - له مرض بالامراض الجسمانية والنفسانية قال الله تعالى ونزل من القرآن ما هو شفاء وشفاء لان منه ما يشفي من المرض الجسمي كالفاقة وقد جاء في الحديث ان الفاقة دوارصل واربو كثر ايات الشفاء وجرت له في الحجة وكذلك غير ما من الآيات ومنه ما يشفي من المرض الروحاني قال الله تعالى قد جاءكم منكم موعدة من ربكم وشفاء لما في الصدور من الشكوك واشبهات وسور الاعتقادات والسيئات فالاقتضالات ما هو وود التفتت عن نواهيها دفع الامراض النفسانية من الحقد والحسد والكبر والتعجب وغير ذلك **قوله** على الله اتمام لفظ على الاشارة الى ان المصنف العلام من اهل السنة والجماعة والروى على بعض الشيعة اعلم انهم قد اختلفوا في اصل الآل فالمدحيب المشهور رآه ابي وعبيدة مذهب البصريين واليه عمل سميويه فابعدت اياه بمرقة ثم ابدلت البقرة الضحاك مذهب الكسائي ونوش وغيره انه اول فقلبت الواو الفاء فالحق كبدوا فانتاج قلبها والثاني هو تحقيق عند التحقيق والماهرين في الفن **قوله** اصحابه جمع صحاب او صاحب على اختلاف اللغوي ومعناه بحسب اللغة ظاهر وعند اهل الحديث كل مسلم رآي النبي صلى الله عليه وسلم حقيقة او حكماً وقيل من طاعت محبة وقيل من روى الحديث عنه صلى الله عليه وسلم والفرق بين الصحابة والاصحاب ان الاصحاب ليست حقيقة بها النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة لفظية الاستعمال في اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم صارت كالعلم لهم ويقال في النسبة صحابي لا اصحابي **قوله** مقدمات الدين - المقدمة ههنا يحتمل المعنيين اللغوي والاصطلاحي اما اللغوي فمعناه هم مقدماء الامة في الدين مقدمه الجيش لسايره فخط الامة ان يقدتوا وادابهم وختاروا سيرتهم ويحكموا على سننهم لان النبي صلى الله عليه وسلم قال في حق الاول اني تارك نيك امرين كتاب الله وعترتي فاقتمسكوا بهما في شان الاصحاب اصحابي كالنجوم باهم اقتدتم اهتديتم اما الاصطلاح في فيه براءة الاستبدال فمعناه هو

وبعد حتى صار الحق ظاهراً لا الشمس في نصف النهار اما الاصطلاح فهو الوصل فيكون المعنى ان الآل والاصحاب موصلون للناس لو اتبعوا لهم يخلص القلب وسوخ الاعتقاد الى الصراط المستقيم **قوله** الهداية يستعمل في المعنيين الاول الدلالة على ما يصل الى المطلوب يعني ارادة طريق يصل الى المطلوب الثاني الدلالة الموصلة الى المطلوب اي الايصال اي المطلوب الاول هو الحقيقة لله تعالى اللغوي فانه فسر في كتب اللغة الهداية راه نمودن والثاني كما قال العلامة التفتازاني في شرحه لان المعنى الثاني هو ان بعض المعترلة والقول ان الكتاب ههنا هو المعنى الاول كما لا يخفى **قوله** اليقين هو الاعتقاد الجازم الراسخ المطابق للواقع قال الفاعل المبين وعدم اطلاقة على علم الله تعالى لان اليقين علم يحصل بزوال الشك علم البارئ تعالى لا يستل الشك **قوله** اصحابه بعد من الظروف الزمانية والمكانية هي مخرجات لكتبه مراد اي بعد الحمد والصلوة فبين على الضم واما من اداة الشرط والجواز قوله فبهذه **قوله** فهذا اشارة الى المترتب الحاضر في الذهن سواء كان وضع اليد قبيل التصنيف او بعده اذ لا حضور عند الشرح لالفاظ المرتبة ولا المعاني بها في الخارج فلغظاً له وان كان موضوعاً للمشار اليه المحسوس بالحواس المظاهرة لكن ههنا يستعمل في الاشارة العقلية وهي ان يميز شئ بمحنة العقل ١٣ بنده ومحمد ابراهيم عفي عنه بلياً وى +





٢ لا يكون بينهما تغاير اصلا كما هو في العلم المحضوري فغاية كفاي للاكتشاف حضور المعلوم عند العالم لو كان الحاضر غير المعلوم دلوبا اعتبار كفاي العلم  
المحصولي غاي الشئ من حيث هو هو مع قطع النظر عن العوارض الذي بينة معلوم ومن حيث العوارض الذي بينة علم وسواء كان الحاضر عند المدرك مرآة وآلة  
للملاحظة ما قصد تصوره كما في العلم بالكتب كالتصور تالا انسان بالذاتيات كالحيوان لا تطلق بان يجعل صورتها الحاصلة في الذهن مرآة وآلة للحصول الانسان  
في الذهن وكذا اني اعلم بالوجه كالتصور  
الانسان بالعرضيات كالماشي الضاحك  
بان يجعل صورتها الحاصلة في الذهن مرآة  
آلة للحصول الانسان في الذهن لولا كون  
الحاضر مرآة وآلة للملاحظة ما قصد تصوره  
كفاي العلم بكتب الشئ الذي هو عبارة عن  
لمش الشئ وحصولي في الذهن كالتصور للاشياء  
نفسه وتصوري لحيوان لا تطلق بتعنيها  
بدون ان يجعل مرآة للحصول الانسان  
في الذهن وكذا في العلم بوجه الشئ كالتصور  
الضاحك لوجهي ان الكاتب من حيث  
انه عرض للانسان مع قطع النظر عن  
المرآتية فعلم ان هذا التعريف العلم شامل  
لجميع اقسام العلوم فتدبر لكون من المبرهنين  
١٢ **قوله** والمحقق انه العلم الظاهر ان  
لا يخفى ان العلم الذي هو صفة للممكنات  
متعلق بما سوى ذاتها وصفاتها حقيقة  
واحدة كسائر الحقائق فكذلك الحقيقة اما  
بدرية التصور او نظرية فذهب الامام  
هرازي ومن تابعه الى القول واختاره المصنف  
وختلف الفقهاء على النظرية فذهب الامام  
جدة الاسلام الى انها نظرية محسوسة لاكتسابه  
وذهب بعض المتكلمين الى انها نظرية ليسيرة  
الحدود وهذا النزاع غير متوقف على تعيين  
حقيقة العلم بانها ما هي وانها من اية متعلقة  
نعم لا محذور بهذا النزاع عند من يرى ان العلم  
هي الصورة الحاصلة في الذهن لا حقيقة بالتحقق  
مع المعلوم فان العلوم عنده ليس حقيقة واحدة  
صاحبة لان يتصف بالبديهة فقط لولا انظر  
فقط بل حقيقة بعض الصور بديهة وحقيقة  
بعضها نظرية فلا يحل في النزاع على مذنب  
هذا ولما علم الواجب بجماد العلم المحضوري  
فان كانا عين العالم والمعلوم كما هو مذنب  
العلم سفة فلان نزاع في بداهتها ونظرية

# العلم التصور وهو الحاضر عند

## المدرك والحق انه

الذهن

**للقوله** العلم التصور هذا يحتمل معنيين الاول انه اراد بالعلم في قوله العلم التصور العلم المحصولي مجازا  
اطلاقا للعلم واردة الخاص وللفظ التصور قرينة على هذا الجواز والتعريف اعني قوله هو الحاضر عند المدرك  
اما تعريف لفظي لهذا العلم الخاص وهو ما تميز بالعلم او تعريف لفظي العلم المقهور في ضمن اعني من وعلى ذلك يكون  
في زيادة لفظ التصور تنبيه على ان التصور مرادف للعلم المراد به هو العلم المحصولي للثاني لانه يزداد بالعلم في  
قوله العلم التصور مطلق العلم الشامل المحضوري وهو حصولي وذكر التصور بعدة من باب ذكر الخاص بعد العام لانه  
الا اهتمام به والتعريف انما هو لفظي العلم فيكون الفاعلية في زيادة لفظ التصور التنبيه على ان العلم الذي هو محصور  
الى التصور والتصديق هو العلم المحصولي لا مطلق العلم للشئ المحضوري ايضا لا يكون على هذا التوجيه في زيادة  
لفظ التصور تنبيه على مرادف التصور للعلم فان التصور ليس مرادفا للعلم المطلق بل للعلم المحصولي والقول بان المصنف  
لعله عثر في كلمات ثقاته الفصح على مرادف لفظ العلم وان لم تطلع عليه في غاية البعد اعلم انهم اختلفوا في ان القسم للتصور  
والتصديق المنقسمين الى البديهي والنظري في فروع كتب الفقه بل هو علم حصولي او علم حصولي حادث او علم مطلق  
فقال بعضهم ان القسم للتصور والتصديق هو العلم المحصولي الحادث واختلفوا على ان تخصيصه بقيل ان علمه تصديق  
انقسام العلم الى المقصور والتصديق يتناولها لولا وجود في العلم المحضوري والعلم حصولي القديم فان التصور هو  
حصول صورة الشئ في العقل والتصديق يستند على التصور الذي هو كذا اشط او شرط او شرط او العلم المحضوري هو حصولي  
القديم ليسا بذلك لا انتفاء الحصول فيها اما في المحضوري فظا هو اما في الحصولي القديم فلان المتبادر من الحديث  
والقديم يتناهي واختاره شارح المطالع في بعض تصانيفه قيل على ان تخصيص انقسام التصور والتصديق الى البديهي  
والنظري لان الحصولي القديم والمحضوري ليست فيها البديهة والنظرية متجانسين البديهة وجودية كالكسبية  
فبينهما تضاد او عدمية فبينهما عدمية كالكسبية فلما لم يتصفها بالنظرية لانها تقتضي الترتيب على النظر  
المستلزمة للحادث والحصول الثاني المحضوري القديم لم يتصفها بالبديهة لان من شأن عدم الملكة ان يكون محذور  
قابلا للوجودي ومن شروها التقاد والتمكان والتوارد من الجانبين واختاره الجلال الدوالي لانه لم يثبت هذه الخصائص  
التصور والتصديق بالحصولي الحادث بل يوجد في العلم الحصولي القديم ايضا كما حقيقة في الحواسي القديمة فلا  
يكون انقسام العلم اليها على ان تخصيصه وقال بعضهم ان القسم الحصولي مطلقا فيلزم عليه تخصيصه بالحادث عند  
التقسيم الثاني وقال بعضهم لضرورة مناهي ان تخصيصه فان القسم هو مطلق الشئ من حيث هو هو الذي هو موضوع  
المسئلة القديمة ويصح انصافه باوصاف افراده فلا لا يخفى ما في زوايا الكلام وفيه تحقيق لا يسع هذا المحقق **قوله**  
**قوله** هو الحاضر الخ سواء كان المدرك بالكتبه واجبا وعقلا او نفسا وسواء كان الحاضر نفس المعلوم بان

لان علم الواجب تعالى لما كان عبدة سبحانه وكانت ذات سبحانه اجل من ان تكون بديهة او نظرية فلا يتصور بديهة ونظرية العلم المحضوري لما كان بين العلم والمعلوم  
معلوم المحضوري حقيقة واحدة بل حقائق متغايرة لم يكن النزاع فيه البديهة والنظرية كما عرفت فمعلم سبحانه وكذا العلم المحضوري الى علم المدرك بذاته وصفاته الخلق  
شرايين العلم الحاصل للممكنات بالاشيار الغائبة عنها في الحقيقة كما هو مذنب المتكلمين فالنزع فيها كما لا يخفى بالجملة النزاع في الحقيقة الواحدة الشاملة لعلوم الممكنات حقيقة  
بل بما بديهة او نظرية هذا التحقيق محل النزاع فاحفظه ولا تكن من الغافلين ١٢ محمد ابراهيم عفي عنه بليادى - +

# من أجل البديهيات كالنور والسرور

**له قوله من أجل البديهيات** - هذا ذهب إليه الامام قال المحقق الطوسي في شرحه للاشارات ان العلماء اختلفوا في ماية الادراك اختلفا فاقولها وطولها كلام فيها لا يخفى بها بل شدة وضوحها فمنهم من جعل الاضافة العارضة للمدرك الى المدرك نفس الامر كانه لا يندفع عنه بعض الشكوك الموردة عن كون المدرك صورة وغفل عن مستعداده للاضافة ثبوت المتضافين فلزمه ان لا يكون ما ليس بوجوده في الخارج مدركا عنهم من ذهب الى ان الامر كغنى عن التعريف فلا ينبغي ان يعرف وهو الحق انتهى في النص على ان ماية العلم برهية واضحة اشده وضوح غيبته عن التعريف وخطاها انما هو شدة وضوحها لا خفاء ذاتها بل انما ان الباصرة تتغير عند مشاهدة الشمس لا جل كمال نورها تلك البصيرة تدبرش عند مطالعة بعض البهديات كالعلم شدة وضوحها واستدراكها على بداهة العلم بان كل ما هو غيره لا يعلم الا به فلما انعكس الامر يلزم الدور واصله ان العلم صيد يظهر الغيب فلا بد ان يكون العلم نور او ظاهر الذات فهو نور وظهره بالعرض اى نورية وظهره مستقفا من الغير اما نور وظهره بذاته فهو العلم حقيقة لا غيبية وظهره ظل نور العلم وظهره فيلزم الدور هذا هو المناسب لهذا الاختصار ما تحققت وتقصيده في موضع آخر **له قوله كالنور** الخ قال المصنف في الحاشية الاول اى النور من البهديات اى من الامور المستوية والى اى السرور ومن الوجاهيات لانه كقيمة عارضة لنفس فهو من الامور المعقولة الظاهر ان قوله كالنور هو تقدير العلم وجبه الظهور عدم الاحتياج الى حذف المضاف ثم التفسير عبارة عن تشبيه امر في الحكم بامر آخر له تشبيه العلم المطلق بذات النور والسرور في حكم البهية ليعنى كمال النور والسرور بداهة كذا ان العلم بالمطلق يدري وهذا لا يصلح اذا كان البهية والنظرية صفتين للمعلوم هو الحق والافقية يكون ذات النور والسرور متصفين بالبداية ويمكن ان يحمل قوله كالنور والسرور اشارة الى ما هو المشهور في هذا المقام وهو التمثيل الذي يفسر بآراء اخرى لا يصلح التمثيل بان يكون ذلك الامر من افراده وادخلنا تحتها وقال كالعلم بالنور والسرور اى يقدر لفظ العلم قبل النور والسرور ليكونا من افراد مطلق العلم واذا كان يكون دعوى البهية مع الدليل بان يقال هذا اى علم النور والسرور على خاص يدري وبداية اخرى مستلزم بداهة العام فالعلم المطلق ايضا يكون بداهة وهو المطلوب واما على تقدير التفسير فيكون دعوى بداهة العلم المطلق بلا دليل فلا يلزم الا برهية بداهة يدعى مستلزم بداهة اخرى لى علم العام المتعان المشهور ان من منع كون العام ذاتيا لخاص ومنع كون الخاص مدركا بالكونه ليعنى ان ذلك الاستلزام موقوف على شرطين متعارفين احدهما ان يكون العام وهو كونه ذاتيا للخاص وثانيهما في جانب الخاص وهو كونه متصورا بالكونه لا بالوجه وهذا ان الشرحا ممنوعان فيما نحن بصده ويجوز ان يكون مفهوم العلم عوضا عما لا تحته من العلوم لاجتماعها ويجوز ان يكون

مع البديهي هو علم النور والسرور متصورا بالوجه لا بالكونه فلا تستلزم بداهة بداهة ماية العلم ولى من عند نفسى طريق ذوقى الدفع هذين المتعينين لكن خوف المجاوزين الاخص لذكره انتهى مع الزيادة ثم علم ان الشرح اختلفوا في الطريق الذوقى فقال البعض الى ان مراد المصنف بداهة العلم المصدرى وتقتصر بتفريع مصداقه على الطريق الذوقى هو ان علم النور وعلم السرور حصتان للعلم بالمعنى المصدرى المطلق ولا شك في ان بداهة الجمعية من المعنى المصدرى لا تستلزم بداهة مطلقا بل كونه فان الجمعية انما تستلزم بداهة يحصل في الذهن بكونها فان كذا الاستدلال ما هو حاصل في الذهن والمطلق جزؤه فيكون حاصله كونه ايضا وبال بعض ان الاختلاف انما هو في العلم الحقيقي لاني العلم المصدرى قال في الطريق الذوقى ان الحق مقيد بالعام مطلق وكذا المقيد انما هو المطلق مع القيد ولا شك ان المطلق جزؤه ولا يمكن تصور المقيد بدون تصور جزؤه واذ كان تصور الذي هو عبارة عن تصور جزؤه بداهة كانه تصور جزؤه هو المطلق ايضا بداهة فالعلم المطلق حينئذ صار ذاتيا للمقيد متصورا بالكونه فيكون بداهة مستلزمة لبدايته وهو المطلوب وفي هذا الطريق الذوقى تفصيل يتحقق فن شار فليراجع الى الشرح ١٣

١٣  
 ص مثال العلوم كشجرة المغائر اياه بالتحقيق. وهو من مقولة كيف عندكم الخ متى نذهب الصمد الشيرازي المعاصر للمحقق  
 الدواني من ان الاشياء تحصل في الذهن فقلب في الذهن كيفافضور بالذمنية التي هي من مقولة الكيف هي العلم بها والفرق بين هذا  
 المذهب والمذهب الثالث ان هذا القائل يظن ان الشيء يحصل في الذهن بنفسه لكنه يقلب في الذهن كيفافضور بالذمنية عن حقيقة الشيء في الذهن  
 عند حصوله في الذهن بخلاف اصحاب المذهب الثالث قانهم يرون ان حقائق الاشياء باقية عند حصولها في الذهن والفرق بينه وبين المذهب الرابع

نعم تنقيح حقيقة عسير جدا فان كان اعتقاد النسبة خيرة  
 او سليمة كانت ايجابية

**له قوله** بتفصيل حقيقة الخ العلم انه يستدل على تقسّم حقيقة الحقيقة بوجوب الوجه الاول على تقدير تركب العلم والثاني على تقدير بساطة العلم فالعلم على الاول لتقسّم الامتياز بين الذاتيات والعرضيات وتقسّم على الثاني بشدة الوضوح لكن الاول بعيد لان المصنف في تقسيم العلم الى التقسّم والتقسّم لان من مقدمات بيان الحاجة الى المنطق فينبغي له ان يعرف التقسّم اولاً ثم يذكر بعض خواص التقسّم لتكميل التعريف ثانياً فاذا عرف علم عام شامل لجميع المركبات لا يليق بهذا المقام فالوجه هو الثاني لان تقسّم الحقيقة لشدة الوضوح قلما يوجد بل لا يوجد الا في العلم وعليه يلوح آثار رضاء المصنف حيث صرح بان من اجلي البديهيات وهو يشعر بشدة الوضوح وبجلا الوجهين يندفع ما توهم ان كلام المصنف متباهت لان قوله نعم تنفع حقيقة عسير متنافع لقوله والحق انه من اجلي البديهيات وحاصل الدفع اما على الاول فلان مراد المصنف ان لكنه الاجمالي من اجلي البديهيات وتنفع حقيقة العلم على التفصيل متقصد لتقسّم الامتياز بين الذاتيات والعرضيات واما على الثاني فلان تقسّم حقيقة لشدة الوضوح لا ينافي البديهيات بمعنى عدم الترتب على النظر فانه حينئذ وان كان مقسّم المحصول لكن لو حصل يحصل بغير النظر وهذا ظاهر ان مرجع التضمين هو انه العلم فيكون العبارة كذا والحق ان كنه العلم من اجلي البديهيات نعم تنفع حقيقة اى كنه متقصد وحصل بعض الشرح لكلام المصنف على ان مراده مفهوم العلم من اجلي البديهيات ومصدره من اخفى النظر وهذا مما ياتي عند قول المصنف والحق انه يدل على انه اختار مذاهب من يرى بدهية العلم الذي اختلف في بدهية ونظرية ولا يخاف في ان الاختلاف ليس في المعنى المصدري الا لا يذنب احد الى نظرية والى ايضا لو كان مراده بدهية المعنى المصدري لما احتج الى اقامته الدليل على بدهية مع انه اقام الدليل في الحقيقة و اشار اليه في المتن بقوله كالنور والسرور كما هو ايضا بدهية هذا المعنى غير قابلة للسخ حتى يتكفّل دفع المنع الواز على الاستدلال بتجسّد الطرق الذوقية ثم اعلم انهم اختلفوا في العلم اختلافاً عظيماً فلنقتصر عليك حاله فقول المذهب التي يطعن في ثلثة عشر القول ان العلم اضافة وتعلق بين العاقل والمعقول وهذا ما يشوب الى بعض المتكلمين الناميين للوجود الذهني وهم يجوزون الاضافة الى المعلوم الى المعلوم الصريح فيما اذا لم يكن المعلوم موجود في الخارج والثاني مذهب المحققين من المتكلمين القائلين بان العلم صفة بسيطة ذات اضافة الى المعلوم سواء كان المعلوم موجود او معدوما لا يزالون يتفقون تلك الصفة بالمعنى الصريح فيما اذا لم يكن المعلوم موجود في الخارج فينضم الوجود الذهني وهو لا يسوئنا بحال ان الاجلانية الثالث مذهب الفلاسفة القائلين بالوجود الذهني للاشياء بانفسها في الذهن الذاتيين الى ان العلم هو الخارج عند المدرس ومصادره ليس حقيقة واحدة بل هو في علم المدرس بذاته وصفاته ومعلولاته نفس المعلوم ايا ما كان وعلمه بالاشياء الغائبة عنه صورة تلك الاشياء التي صلته عند المدرس المتحدة معها بالحقيقة المغامرة اياها بالاعتبار في الحقيقة ليست من مقولة واحد بل من مقولة المعلوم اية ما كانت الرابع مذهب الاشراقية القائلين بان الموجود في الذهن

ان هذا العقل ليس ان الاشياء  
تحصل بانفسها في الذهن لكن بتقلب  
في الذهن كغير تلكات اصحاب المذهب  
الرابع فان الاشياء لا تحصل بانفسها  
في الذهن عندهم بل انما تحصل في  
الذهن امتثالها وبما بها السادس مذنب  
الصدر الشيرازي في الاسفار الاربعين  
ان العلوم صور قاطعة بانفسها في عالم  
آخر والنفس مبدعة تلك الصور  
مذنب صاحب الافق البين من ان العلم  
عبارة عن الوجود والافق على الصور  
في الذهن يعني حصول الصورة التام  
مذنب القائلين بان العلم في الحسنة  
الاولية المعبر عنها بالذهن في الفارسية  
ويوجه في الهندية وفي هذا المذهب مذنب  
احدهما مذنب المصنف وبعض الفخرين  
من ان تلك الحالة انتزاعية غير متعلقة  
مع الصورة وثانيها انها صفة متغيرة  
متعلقة بالصورة الهندية تعلق النفس  
بما وقع عليه موجودة بوجودها في الوجود  
الصورة وهذا لا ينافي مذنب المحققين  
من المتكلمين الا بانهم لا يقولون بالوجود  
الذمني واصحاب هذا المذهب يقولون  
به فبذلك تسعة مذاهب والاعاشر مذنب  
القائلين بان العلم اتحاد العقل مع العقل  
الفعال الحادي عشر المذهب اليه البعض  
من علمهم به مقارنته العقل والعقل في  
العقل الفعال ومعنى انه ينفذ به العلم  
والثاني عشر مذنب من يقول ان العلم  
هو اتحاد المذنب بصورة وقبوله للصورة  
ويجعله من متولدة الافعال والثالث عشر  
مذنب من يقول ان العلم هو الوجود الحقيقي  
وفي هذا المذهب مذنبان احدهما ان العلم هو  
الوجود الحقيقي للشيء لا لمطابقه ومذنب

الشيء انقاضي عند مباركة في شرحه لهذا الكتاب وثانيهما ان العلم به الوجود الحقيقي مطلقا سواء كان للمجردات او للماديات فبذلك هي المذاهب التي ذاهب لها هؤلاء اليهود واليه  
الاحتمالات العقلية فلا يتبادر ان شخصي ففكر الحق التفكير والاعتقاد الحق والباطل ابطال فليس يطلب من المطولات **قوله** اعتقاد النسبة خبرية الخ اي  
اعتقاد النسبة خبرية اي اسنادية حاكمية يصح السكوت عليها سواء كانت ايجابية او سلبية كما كانت او شرطية التصانيع كما كانت او انقضائية ثم لا اعتقاد وان بلغ الى حد  
لا يبقى احتمال اغير فهو جرم وان لم يبلغ الى الحد المذكور لم يبق احتمال الخ نيل الخلف احتمال لا مروج فهو فظون وادراك المروج وهم به قسم من التصور ومع البلوغ الى ذلك





م متصور بالتصور الذي متصور به العاقلين الاخيرين لان المقيد باحد المعانيين لا يصدق عليه المقيد بالآخر فانهم لم يصدقوا عليه  
شئ فان قلت ان الواجب تعالى لا يتصور بحسب كذا علمت سابقا فكيف يتعلق التصور بكل شئ قلت ليس ملائمة بل شئ متعلق بجميع الاشياء  
المراد متعلق بكل شئ بخمسة اشياء هي الواجب تعالى وسبحانه وان كان تصور بالكنه متعلقا بالتصور بالوجه فيمتثل التصور به تعالى باعتبار الوجود العلم ان اتحاد التصور بالوجه  
الصورة العلمية من الشئ قد تكون مرآة للملاحظة وهي منسوبة الى التصور بالكنه والتصور بالوجه بان الذات ومشتاثران بالاعتباري كما

**نوعان متباينان من الادراك ضرورة نعم**  
حاصل من الادراك ١٢  
بداية ١٢  
**لاجر في التصور فيتعلق بكل شئ وهما**  
من نفس ونقيضه  
**شك مشهور وهو ان العلم والمعلوم**  
شبهة ١٢  
بين القوم ١٢  
اي الشك ١٢  
الحقيقى ١٢

بالكنه وان كانا بالعكس فالتصور بالوجه قد  
لا يكون الصورة العلمية من شئ مرة للملاحظة  
وهي منسوبة الى العلم بكنه شئ والعلم بوجه الشئ  
فان العلم ان يتعلق بالشئ من حيث هو العلم  
بالكنه الشئ وان يتعلق بوجه من وجهه من حيث  
وجود العلم بوجه الشئ وفيه فاقول  
**قوله ههنا** اي في مقام بيان التباين  
والتعلق شك مشهور بين القوم قالوا ان  
المقصود في التعليق تعليق الجيب بههنا  
شك مشهور للفاضل الاسترآبادي وهو  
ان التصور اذا تعلق بما يتعلق به التصديق  
يلزم اتحادهما لاتحاد العلم والمعلوم مع انك  
قلتم انما متعلقان نوعا وهذا الشك  
مبين على ثلاث مقدمات كما قال المحقق  
في منبهات العلم الاول ان العلم والمعلوم متقدم  
بالذات ودره المقدمه ليست منسوبة على  
حصول الاشياء بانفسها كما تقولوا فيحصل  
السند في شرح اسلم فان الشئ ايضا  
اعتباري في مرتبة ذاته مع قطع النظر عن  
الوارض معلوم وهو من حيث انه مكتشف  
بالوارض الذهنية علم فيتم العلم والمعلوم  
على هذا التقدير ايضا لان المراد بالمعلوم  
في مسئلة الاتحاد هو المعلوم بالذات لا  
ما قصد تصوره فانه مغاير للعلم على كل  
تقدير سواء كان المراد بالحصول حصول  
الاشياء بها مثلاً او بانفسها كما لا يخفى  
ان التصور يتعلق بكل شئ والاشياء انهما  
متباينان نعم عاقل بل هو مبني على خمس  
مقدمات فالرابعة ان حصول الاشياء  
بانفسها قد لا يكون حصول الاشياء باشباه  
لا يلزم اتحاد العلم الذي هو الشئ مكتشف  
بالوارض والمعلوم الذي هو الشئ من حيث  
هو وجوده والتايف الفا هو من مائة التصور  
التصديق واتحادهما ليس لازم الخامسة

**له قوله من الادراك** اي التصور والتصديق نوعان حاصلان من الادراك الذي هو جنسهما يصدق  
عليهما فاعلم من هذا ان التصديق عند المصنف نوع من الادراك الكيفية غارضة بعد الادراك كما هو مذموب المحققين  
هذا اذا تعلق قوله من الادراك بقوله نوعان واما اذا تعلق بقوله متباينان فحناه ان التصور والتصديق نوعان متباينان  
من جهة الادراك يعني ان التصور وادراك والتصديق ليس بادرار كبل كيفية غارضة بعد الادراك فيجوز ان يكون ذلك  
المصنف موافقا لمذهب المحققين ويكون اطلاق العلم عليه مسامحة فاقول حق التامل لان كلامه الذي ياباه  
**قوله ضرورة** اي الحكم بالتباين النوعي بين التصور والتصديق ضروري لا يحتاج الى البرهان والمكره كما ذكره وهذا  
اسم من كلف الاستدلال عليه بان التصور لوازم ليست للتصديق والتصديق لوازم ليست للتصور فكل واحد  
لوازم يدل على تخالف الملزومات حقيقة لا نريد عليه ان دلالة تخالف اللوازم على مخالفت الملزومات انما  
هي اذا كانت اللوازم لها مائة وليس بسلم لانها لا يكون لوازم التصور والتصديق لوازم المصنف فلا يلزم  
الاتحاد لغيرها صنفاً فوجب عنه بان المنع كما مر فان اللوازم المذكورة لوازم الماهية لا تترى ان حقيقة  
التصديق بما ياتي عن متعلقه بمفهوم بخلاف التصور لعل من البديهيات ولما كان اول هذا  
الدليل الى دعوى البداية بحال الماشئ من الابتداء الى الضرورة **له قوله نعم** لا حجة اي الاحتجاج في  
التصور الى الساذج فيتعلق بكل شئ حتى بنفسه ونقيضه على بعض التقادير واما التصور المطلق المراد العلم  
فيتعلق بنفسه ونقيضه على كل تقدير وتوضيح ان التصور فسر بمرادها حصول صورة الشئ في العقل وهو بهذا  
التفسير مراد العلم الذي هو مورد القضية الى التصور والتصديق وتاثيرها حصول صورة الشئ في العقل فقط  
وهو محتمل للوجهين احدهما حصول صورة الشئ مع اعتبار الحكم وثانيها حصول صورة الشئ مع عدم اعتبار  
الحكم فالتصور بالتفسير الاول لما كان في صفة العلم ومخوطة الاطلاق فيصدق على نفسه ونقيضه بالحمل العرضي  
على جميع التقادير لان كل واحد من التصور ونقيضه الراجح الى التصديق من المفومات العقلية دون  
الموجودات الخارجية لان التصور والتصديق نوعان من العلوم والتفسيرين الاخيرين لا يصدق على نفسه  
ونقيضه بالحمل العرضي على تقدير ان يكون تصور المقيد باعتبار عدم الحكم او بعدم اعتبار الحكم ونقيضها مع الحكم  
يحكم عليها بشئ وكما يقال التصور والتصور بالمعنيين الاخيرين كذا فلا محالة لكل واحد منهما في هذه القضية

ان المتقدمة مع المتقدمة متحدة فان التصور اذا تعلق بمشئ يتعلق بالتصديق ايضا يتعلق بتقديره فالتصديق بالاشياء باعتبار نفس التصديق لما لا يخفى  
الى المقدمه الخامسة فالقول بان الشك مبني على ثلاث مقدمات ليس صحيحا كذا ينبغي **له قوله** ان العلم والمعلوم متحدان بالذات اي ما بينهما واحدة  
لان العلم حضوريا او حصوليا نعم في حصولها فيها تغاير اعتباري اذ ان الحضور في العلم ان العلم معلوم وان معلوم ذمى يقال له معلوم بالذات وهو معلوم حقيقي  
لاننا نعلم باننا نعلمه فارجح وبقايل له معلوم بالعرض وما قصد تصوره ولا ينفى العلم باننا نعلمه فالحال في مسئلة الاتحاد هو المعلوم الذي لا يخفى لانه







هو النفس انتهى بخبر البعض على ان قول المصنف لان الحالة الادراكية بيان للعلاقة الصحيحة لان ينسب الصورة الى العلم ويقال لها صورة علمية فافهم **قوله** كماله الذي وقية تمثيل الاتحاد كالحالة والمعنى كالحالة الذوقية التي ادراك المذوقات تختلط وتحد المذوقات الى الاشياء التي تتعلق بها الذوق فخصير تلك الاشياء صورة ذوقية اي صورت مخلوطة بالكيفية الذوقية التي هي حالة ادراكية هكذا سائر الحالات الادراكية كما تقتضيه الادعاءات في الاشياء التي هي متعلقات تلك الحالات فخصير تلك الاشياء صور مشوشة اليها يقال صورة عقلية وصورة اذعانية الى غير ذلك فالصورة مطلقا انه اصارت علما اي صورة علمية على لفظ الحالة الادراكية مطلقا لان في توحيد لفظ والصورة الذوقية وخرج

الخصير في قوله اصارت الى المذوقات سهل الى يقال ان هذا التمثيل غير صحيح فان صور الحسوسات موجودة في الحواس والحالة موجودة في النفس فكيف تصور المخلوط والاتحاد لا نقول ان الحسوسات صور الجزئيات فما تحصل في الحواس لا تحصل في النفس كما هو التحقيق عند البعض وعلى تقدير التسليم يجوز ان يكون كمال الحالة ايضا في الحواس كما قيل ان مدرك الحواس هي الحواس **قوله** والسمعية اي حالة الادراكية التي في القوة السامعة فخالطت بالمسموعات ذوق الاشوات من حصولها في السامعة فصارت المسموعات صوراً سمعية **قوله** هكذا اي مثل الذوقية والسمعية حالات اخرى كالحالة الشمية المشوشات وهي الروائح والشمات بالمحسوسات غير ذلك **قوله** فثلاث الحالة هي المقسم بالذات للتصور والتصديق وهو الحالة الادراكية التي هي العلم حقيقة ومخاطرة المعلوم واما انقسام الصورة اليها فاما يكون بالعرض والاطلاق فاعلم عليها على سبيل المحاركن يبحث في الفن اما يكون من التصور والتصديق اللذين ياملن الصورة دون التصور والتصديق الذين هما شمان من الحالة اذ يبحث انما هو عن الموصول الى التصور والموصول الى التصديق وليس لايعمال الامن مشان الصورة الحاصلة اذ فيها الترتيب كمال الى حاله فانها بسيطة لا تقبل الترتيب **قوله** النوم واليقظة اي كما ان حقيقة النوم مستغارة عن الحقيقة اليقظة وان كان عارفين لذات واحدة وكذا حقيقة النوم غير حقيقة التصديق وان كان عارفين لذات واحدة وهو المصدق به فلا يلزم من اتحاد الموعود

يعلم ان تلك الصورة انما صارت علما لان الحالة الادراكية قد خالطت بوجوها الانطباعي خطا رابطيا اتحاديا كالحالة الذوقية بالمذوقات فصارت موحيا للرباط **قوله** موحيا للاتحاد اي الصورة التي في القوة الذائقة اي الصورة التي صارت في الذوق **قوله** صورة ذوقية والسمعية بالمسموعات هكذا فثلاث الحالة تنقسم الى التصور والتصديق فثلاثا كتفاوت النوم واليقظة العارضتين لذات واحدة المتباينين بحسب حقيقةهما فتفكر

**قوله** انما صارت اي ليست الصورة الحاصلة في الزمن المكتسفة بالحواس الذوقية علما حقيقة بل عارضا لان الحالة الادراكية التي هي العلم حقيقة متعلقات بالصورة بوجوه بالمنطوق في الزمن فان الواحدة انما تحدث في الزمن في الصورة الاصارت الصورة علمية فبذلك التعلق جاز ان ينسب الصورة الى العلم فيقال لها صورة علمية فاعلم في قول المصنف صارت علما هو معنى الصورة العلمية لا معنى حال الادراكية فافهم **قوله** لان الحالة قال انما صارت بوجوه على ما يرد على ظاهر كلام المصنف ان الحالة اما قائمة بالصورة فيلزم كونها علم اذ العالم فاقام به العلم اوقامته بالذمن فلا يكون الحالة عارضة محولة عليها مع اي قول المصنف لان الحالة الادراكية قد خالطت بوجوه الانطباعي خطا رابطيا اتحاديا انما يشتر كمال الحالة على الصورة ويمكن الجواب باختبار الشق انشا وعدم تسليم دلالة كلام المصنف على الحمل والاتحاد وليس معنى قوله انما صارت علما ان الصورة انما حصل عليها العلم كما هو الظاهر بل معناه ان الصورة انما صارت بحسب تطلق عليها العلم مجازا فينبذ **قوله** لان الحالة الادراكية بيان للعلاقة للاطلاق والمراد بالظن الى الحالة خطا رابطيا فحقن الحالة بها تعلقا بوجوه الاتحاد والاشارة الى انها مستوحاة في الحمل الذي هو

لم يتحكما كان لو دما لا يستلزم اجتماع العلمين على امر واحد **قوله** فتفكر يمكن ان يكون اشارة الى وقت اتحاد العوارض قال المصنف الشارح في ظاهره بالنظر في الشك والادعاء ولكن لو علمنا في عبارة الكتاب بطلان مقصوده ان الحالة الادراكية التصورية مطلقا لا تجتمع مع الحالة الادراكية اذعانية التصديقية لان الحالات كليهما علمان يترتب عليهما الانكشاف فالنسبة التباينية قبل تعلق الادعاء بها مشكوك كانت او غير ما عكشت بالحالة التصورية واذ تعلق بها الادعاء عكشت ايضا لان الادعاء بعد الانكشاف على وجه الاقرار والتسليم بخلاف الحالة التصورية فلها لا يتبعان بحسب التعلق بامر واحد في زمان واحد فاعلم في قول المصنف



م فالدور مستلزم للتسلسل ولا يؤتمن ان المقدمة الثانية وان كانت حقة في نفس الامر كغيرها غير مسلمة على تقدير وقوع الحال الذي هو الدور او بقاء  
الحكام الواقعة في عالم التقدير مشكوك لان ذلك يكون محتمرا فاما يمكن لصدده على احتمالة الدور نعم لما هو احد معد السليم احتمالة الدور لزوم تقدم شيء  
على نفسه بمراتب غير متناهية ونحو دعوى على المقدمات المذكورتين يرد عليه ان صدق المقدمة الثانية ممنوع اذ من الامور المستحيلة ما يقع بصدقه صدق الضرورية  
وفيه تفصيل سيجي في الشرطيات فانظر **قوله** للتسلسل ليس المقصود من لزوم التسلسل استحصال وابطال الدور باستحالة حدوثه ان غاية ما يلزم من

المعروف انما هو ان مقتضى التسلسل ان يكون الدور مستلزما للتسلسل لا ان يكون التسلسل مستلزما للدور

**بمرتبتين بل بمراتب غير متناهية فان الدور مستلزم**

**للتسلسل وتسلسل وهو باطل كزعم التضعيف**  
هذا التسلسل ليس مستحيل اي التسلسل المستقل ١٢

**ازيد من عدد الاصل كل عدد ين احدهما**  
كالاربعة ازيد من الاثنين ١٢

**له قوله بمرتبتين** - اعلم ان المصنف صرح اولاً بذكر اني ما يلزم من الدور ثم ترقى الى اعلى ما يلزم منه بقوله  
بل بمراتب غير متناهية وترك الاوساط للايجاز والاعتماد على القرائح الذكية فلما روي ان عبارات المصنف ليست  
على ما ينبغي اذ الدور لا يخصر في المصريح الذي يلزم منه تقدم على نفسه بمرتبتين فقط فيجب ان يقال فيلزم تقدم شيء  
على نفسه بمرتبتين او بمراتب لانه قد عرفت انه ترك الاوساط للايجاز والاعتماد فلا يجب ذكرها وايضا يمكن ان  
يكون المراد من التقدم على نفسه بمرتبتين هو التقدم بمرتبتين مطلقا من ان يكون بمرتبتين فقط او بما مع زيادة  
فحينئذ لا شك **قوله** بل بمراتب - يعني يلزم على تقدير الدور تقدم الشيء على نفسه بمراتب غير متناهية كما يلزم التقدم  
بمرتبتين - اعلم ان هذا تنبيه آخر على احتمالة الدور واما الدليل للزوم التقدم على نفسه بمراتب غير متناهية فصرح المصنف  
**بقوله** فان الدور مستلزم للتسلسل - وتقريره ان اذا توقفت على ب وب توقفت على ا فلا شك ان ا توقفت على  
نفس ا فتقدم عليها وبها متقدمتان صادقتان الاولى ان نفس الشيء بعد الثانية الموقوف عليه غير الموقوف فكل ما  
وجد في الواقع فهو مجتمع مع ما بين المتقدمتين الواقعتين فاذا وجد الدور في الواقع كان جمعا معها واذا اجتمع فوجد في  
توقف ا على نفسه امران متبايران او نفس ا بحكم المقدمة الثانية وليس نفس ا الاعبية بحكم المقدمة الاولى فحكم ا ونفس  
الشيء بيدينا يكون واحدا فلو توقفت عليه ا يتوقف عليه نفس ا ايضا فاذا توقفت ا على ب فتوقف نفس ا على ب ايضا وتوقف  
ب على نفس ا فيلزم توقف نفس ا على نفسها وب نفس ا نفس ا نفس ا بحكم المقدمة الثانية نفس الموقوفات ونفس  
نفس الموقوفات عليه وبما مخد ان بحكم المقدمة الاولى وب ان نفس الشيء ليس الاعبية فنفس نفس عين ا يكون عين نفس ا و  
نفس ا عين ا فيكون نفس النفس ايضا عين ا لان مقتضى مقتضى فيكون حكم النفس النفس عين ا حكم ا واذ كان موقوف  
على نفس النفس يكون ايضا موقوفا على نفس نفس ا على ب وب على نفس نفس ا فصار نفس نفس  
اموقوفا على نفسها وب نفس نفس ا بثلاث مرات ثم يقال نفس نفس نفس ا مقتدعة مع نفس النفس ونفس النفس  
مقتدعة مع النفس والنفس مقتدعة مع الحكم او حكم نفس نفس ا او ا واذ اصرار ا موقوفا على ب يكون نفس نفس ا ايضا  
موقوفا على ب موقوف على نفس نفس ا فصار نفس نفس النفس موقوفا على نفسها وب نفس نفس ا بمراتب  
نفس نفس نفس ا بثلاث مرات يكون موقوفا ونفس نفس نفس ا بالاربع موقوفا عليه ثم يجرى المقدمة الاولى والثانية  
كما علمت فخرج انفس خمس مرات وبكذا الى غير النهاية حتى يترتب نفوس غير متناهية وهذا هو التسلسل م

ثم تضعيفها بحكم الثانية واذ اعدد التضعيف على عدد ما بحكم الثالثة وكان زيادته على عدد ما بعد انصرام اعداد عدد ما  
كلها معروفة للعدد وكل عدد قابل لتضعيف الى اخر المقدمات وقيل ان هذا البرهان انما يجري فيما هو معروض العدد وفي الامور المادية فان البروات لا تصنف بعد  
اذ معروضا بالحقبة هي الطبيعة المشتركة بين الهويات المعديرة وانما هي بطيئة - لادية كما حقق المحققون في موضع وفيه بحث ليس به موضحه اعلم اني البرهان  
المذكور على عدة مقدمات الاولى ان الامور الغير المتناهية معروفة للعدد والثانية ان كل عدد يمكن تجميعه الثالثة ان عدد التضعيف ازيد من عدد الاصل لولا  
ان زيادة الزائد بعد انصرام ا واحد والمزيد عليه الخامسة ان متباين العدد يستلزم متباين المعدود فله وحدت امور غير متناهية معوضها العدد بحكم الاولى واما

م فالدور مستلزم للتسلسل ولا يؤتمن ان المقدمة الثانية وان كانت حقة في نفس الامر كغيرها غير مسلمة على تقدير وقوع الحال الذي هو الدور او بقاء  
الحكام الواقعة في عالم التقدير مشكوك لان ذلك يكون محتمرا فاما يمكن لصدده على احتمالة الدور نعم لما هو احد معد السليم احتمالة الدور لزوم تقدم شيء  
على نفسه بمراتب غير متناهية ونحو دعوى على المقدمات المذكورتين يرد عليه ان صدق المقدمة الثانية ممنوع اذ من الامور المستحيلة ما يقع بصدقه صدق الضرورية  
وفيه تفصيل سيجي في الشرطيات فانظر **قوله** للتسلسل ليس المقصود من لزوم التسلسل استحصال وابطال الدور باستحالة حدوثه ان غاية ما يلزم من  
البيان المذكور هو التسلسل في الاعتبار  
وهو ليس بحال ولو سلم لزوم التسلسل فيستحيل  
فالتسلسل انفي احتمالة من الدور فلا يصح  
الاستدلال باستحالة على احتمالة الدور بل المقصود  
منه ببيان لزوم كون الشيء مقدما على نفسه  
بمراتب غير متناهية وان كانت اعتبارية  
فانه يهدم اساس الايراد وهو في نفسه محال لا  
التياب في كونها بين احتمالة من الدور فلا يصح  
عقوب التسليم **قوله** او تسلسل  
عطف على قوله لدار يعني لو كان جميع كل واحد  
من المعدود والتقديرين نظريا يلزم تسلسل  
وهو متحضر امور غير متناهية لان النظر في كل  
عن غيره وهو ايضا نظري يحصل من غيره وهو ايضا  
لذلك كما ان التسلسل الى غير النهاية  
**قوله** وهو - اي التسلسل باطل لان  
النفس قديمة مع مرتبة النقل اليسولى او  
غيرها المشهور بها لا يطل انه لا يحصل  
علم بطريق التسلسل لزوم تحضر امور غير  
متناهية وهو محال لان هذا الاختصار  
يستلزم ازمته غير متناهية فانه ان الكسب  
متباين وقا لوانه موقوف على حدوثه  
اذ لو كانت قديمة يمكن بها تحصيل امور  
غير متناهية لوجودها في ازمته غير متناهية  
من الازمنة ولك ان تقول بعدم توقفة  
على حدوثها بل اذا كانت قديمة لا يمكن بها  
ايضا تفصيل امور غير متناهية لوجوده  
اليسولى فانهم هنا تفصيل تحقيق لاهبها  
بما اختصر **قوله** لان عدد هذا  
البيان هو الذي يسمى برهان التضعيف المذكور  
بالتضعيف الانضمام لا المعنى الحقيقي وهذا  
الدليل يجري في الامور الغير المتناهية مطلقا  
سواء كانت مرتبة او غير مرتبة فمجمعة في الواقع  
في زمان واحد او متعاقبة في الوجود وكما  
يكون اعداد معدودا في زمان الآخر لان  
كلها معروفة للعدد وكل عدد قابل لتضعيف الى اخر المقدمات وقيل ان هذا البرهان انما يجري فيما هو معروض العدد وفي الامور المادية فان البروات لا تصنف بعد  
اذ معروضا بالحقبة هي الطبيعة المشتركة بين الهويات المعديرة وانما هي بطيئة - لادية كما حقق المحققون في موضع وفيه بحث ليس به موضحه اعلم اني البرهان  
المذكور على عدة مقدمات الاولى ان الامور الغير المتناهية معروفة للعدد والثانية ان كل عدد يمكن تجميعه الثالثة ان عدد التضعيف ازيد من عدد الاصل لولا  
ان زيادة الزائد بعد انصرام ا واحد والمزيد عليه الخامسة ان متباين العدد يستلزم متباين المعدود فله وحدت امور غير متناهية معوضها العدد بحكم الاولى واما

بقية حاشية صفحته ١٩) ودعوى الضرورة غير مسبوقة ونحن ان منع هذه المقدمة منع لامنهوري اولى لان الكثرة عابرة عن الاتحاد تحقق الاتحاد بدون الاعداد لا يعقل اصلا فكلما تحقق الكثرة تحقق العدد بالبدئية العقلية سواء كانت الكثرة منتهاية من جانب اثنان كما ينبغي كيف و الكثرة عابرة عن الوحدات ولا يمكن تحقق الوحدات بدون تحقق العدد وهذا هو جدواكون الواحد مبدء للعدد ليس بمعنى ان طرف من كمية حتى لا يمكن عوض العدد للكثرة الغير المنتهية بل بمعنى انه جز من العدد ومتا من الاتحاد ومنهم من منع الثانية ومنها اقرب ان يعنى اليد او كوزان يكون تضعيف غير المنتهية مما لا فلا بد لاثبات امكانه من دليل ومنهم من منع المقدمة الثالثة قائلا ان الامور الغير المنتهية غير قابلة للزيادة والتقصص ان تكونها من عوارض انكم من حيث التناهي لم يمكن الحكم بالتساوي بين الامتنانيتين من حيث عدم انقطاع اتحادها بل هو يكون اصل العلم من الجوهر في المتناهي سلسلته في غير المتناهي ممنوعة ونحن ان هذا كما يبره مع البداية العقلية اذ لا مجال لاحراز زيادة عدد الضعيف على العدد اصل بعد تسليم انما تضعيف الغير المتناهي فان احراز زيادة انكار الضعيف بالحقيقة كما لا يخفى وانما باقى المقدمات فنفق لا يسع انكاره لان احراز الضرورى جرد لاتساع ١٢ (بند محله بر ايم عفى عنه) +

# انزيد من الاخر في اذ الزائد بعد انصرام جميع احكام المزيدي

عليه فان المبدأ لا يتصور عليه زيادة والاساط منتظمة متوالية

فحينئذ لو كان المزيدي عليه غير متناه لزم الزيادة في

جانب عدم التناهي هو باطل وتناهى العدد يستلزم

المعد قد ير اعم التصور من التصديق والبالعكس المعرف

له قوله ازيد - فان الاربعه اذا انضمت ثلثة صار سبعة وهو ازيد من الاربعه وزيادة الزائد لا يتصور الا بعد اتمام جميع احكام المزيدي عليه كافي السبعة فان زيادته على الاربعه انما وجدت بعد وجود تمام احكام الاربعه ونسبة المصنف عليه بقوله فان المبدأ لا يتصور عليه الزيادة لانها لا تكون في جانب قبل المبدء او بعده على الاول لم يكن المبدء مبدءا كما لا يخفى لان المبدء ان يكون قبل ذلك الشئ واذا كان قبله شئ اشرك في هذا الاخر هو المبدء اذ لا يتصور الزيادة قبل المبدء اذ على الثاني اى الزيادة بعد المبدء قد صور تان احدهما يكون الزيادة بعد المبدء ا قبل اتمام احكام المزيدي عليه فعلى هذا تكون الزيادة في الوسطا ثانيا كما تكون بعد المبدء او بعد انصرام جميع احكام المزيدي عليه فالاول اشارة المصنف الى الباطل بقوله والاساط كلها منتظمة اى واقعة على نظم طبعى على سبيل التوالى والتتابع فان الاربعه والخمسة مثلا لا يتصور بينهما فضل باخر فيلزم الزيادة في طرف مقابل للبدء او اما الثاني فهو المطلوب فافهم ١٢ **قوله** فحينئذ - اى اذ كان زيادة الزائد بعد انصرام المزيدي عليه ثبت انتظام الاساط لو كان المزيدي عليه غير متناهية لزم الزيادة في جانب عدم التناهي ولا خلاف في بطلان لان زيادة الزائد على المزيدي عليه الغير المتناهي لا يكون الا بعد انقطاع انصرامه واذا انقطع انصرامه صار متناهيما فيلزم تناهي غير المتناهي وهو محال ١٣ **قوله** فقد بد - فيه اشارة الى خساد الذين منع بعض مقدماته كما مر من امكان تضعيف في كل عدد كجوزان يكون التصديق من خواص العدد والمتناهي وبان العدد امر انشراعى انما يعرض لما دخل تحت العدد وغير المتناهي خارج عنه ودعوى الضرورة بان كل موجود معروف وطردم العدد في غير انقضاء بل في ثباته مسلم وفي عديده ممنوع قال بحر العلوم في شرحه في ذيل قول المصنف قد برهان فيه كلاما ظاهرا فان تضعيف ٣

عوارض انكم من حيث التناهي لم يمكن الحكم بالتساوي بين الامتنانيتين من حيث عدم انقطاع اتحادها بل هو يكون اصل العلم من الجوهر في المتناهي سلسلته في غير المتناهي ممنوعة ونحن ان هذا كما يبره مع البداية العقلية اذ لا مجال لاحراز زيادة عدد الضعيف على العدد اصل بعد تسليم انما تضعيف الغير المتناهي فان احراز زيادة انكار الضعيف بالحقيقة كما لا يخفى وانما باقى المقدمات فنفق لا يسع انكاره لان احراز الضرورى جرد لاتساع ١٢ (بند محله بر ايم عفى عنه) +

م غير المتناهي بحيث لا يحتمل ترتيبه بحال فكيف يتبنى عليه حكم التناهي هذا انما يتعلم فيه فنتكسر ١٢ **قوله** ولا يعلم الخ اى لا يعرف التصور من التصديق بان يكون التصديق معروفا بالكمس ويكون التصور معروفا بالفتح وبالعكس اى لا يعرف التصديق من التصور اعلم ان جواب سوال مقدره تقريره ان لزوم الدور والتسلسل الباطل على تقدير نظرية الشكل انما يكون اذا لم يكن التصور حاصل من التصديق وبالعكس لم لا يجوز ان يكون جميع التصورات بدئية وجميع التصديقات نظرية ويكتسب الثاني من الاول ولا يلزم الدور والتسلسل فباطل نظرية الشكل بدون اثبات امتناع اكتساب احدهما من الاخر خرافا فتا و فاجاب بان التصور لا يكتسب من التصديق ونفس وانما يكتسب بعض التصورات من بعضها وكذا التصديقات لا يكتسب الا منها فاذا كان جميع كل منها نظريا يلزم الدور والتسلسل الباطل ١٣ **قوله** الخ بناديل لقوله والاعلم ان التصور من التصديق وتحريره على غلط

التشكيل كل معرف مقول ولا شئ من المقول تصديق ينتج لا شئ من المعروف تصديق وينعكس بعكس المستوى لا شئ من التصديق يعرف وهو المطلوب علم ان هذا الدليل مرتب من القياسين للدول ان كاسب التصور معروف وكل معروف مقول فينتج كاسب التصور مقول والثاني كل كاسب التصور مقول هذا هو النتيجة للقياس الدول ولا شئ من المقول تصديق ينتج لا شئ من كاسب التصور وتصديق وينعكس لا شئ من التصديق كاسب التصور ويرد عليه وورد اظاهرا انه ان اراد بالمعروف في قوله كل كاسب التصور معروف المعنى المصطلح الذى يجب في بحث المعروف فالصغرى في القياس الاول ممنوعة

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين اجمعين



٢ انه يحصل لبعض التصورات والتصدقات كتنصور الحرارة البرودة والتصديق بان الكل اعظم من الجزء من غير اكتساب ونظر ويحصل  
 له بعض آخر منها كتنصور الملك والجن والتصديق بان العام حادث بالنظر والاكتساب لكن في هذا البديهة نوع خفا بحيث وقع الاختلاف  
 بين العقلاء فماترى الدلائل لاثبات هذا المرام فهي تنبيهات لازالة الخفا فانقوض الواردة على الدلائل لا تنصرف لحصول المطلوب **قوله**  
 والبسيط لا يكون - المراد به هنا هو المفرد لانه بسيط بالنسبة الى المركب اعلم انه اشتمل في ان البسيط هل يكون كاسيا اولاف ذهاب البعض الى ان كاسب  
 وذهاب البعض الى خلافه كما اختاره  
 المصنف واورد عليه بانه يخرج التعريف  
 بالمفرد كالفضل وحده والخامسة عدل  
 مع انه لا اختلاف في امكان افادة  
 التصور بالمعاني المفردة فاجيب  
 عنه لوجود اما الاول بان البسيط لا  
 يكون كاسيا بحيث يفيد انضباط  
 التعريف بالمركب فان المعاني المفردة  
 لا تضبط لها ذلك الانضباط ولعدم  
 الانضباط في التعريف بالمفرد قال  
 الشيخ ان التعريف بالمفرد قليل ناقص  
 في الاستعمال والناظر في حكم المعدم  
 او الناقص لا يلتفت اليه المراد به هنا  
 بالانضباط ان يحصل بعد الابهام كما  
 يتكون في التعريف بالتركيب من الجنس  
 والفصل متساوي ليس المراد بالانضباط  
 احاطة افراد المعرف حتى يرد انهم  
 تحقق في التعريف بالمفرد لانه يكون  
 بالفصل وحده وبخاصة وحده وكل  
 منها يحيط لافراد معر فبالفصل والاشياء  
 ان المقصود الاعظم بالكتسب من انحاء  
 للعلوم هو العلم بالكنة اذ العلم بالحقيقة  
 العلم بالكنة واما العلم بكنة الشيء هو  
 بديهي واما العلم بالوجه اولوجه الشيء  
 فهو بالحقيقة تعلم الوجه بالشيء هو ذو  
 الوجه ثم تعلم بالكنة مركب من الجنس و  
 الفصل فالكسب بحيث يفيد الاطلاق  
 على كنه الحقيقة - انما هو احد التام وهو  
 مركب ولا يمكن الكسب بالمفرد بحيث  
 يفيد الاطلاق على الكنه واما الثالث  
 فمبناه على الفرق بين الكاسب والمعرف  
 يعني ان المصنف علم بعدم وقوع البسيط كما  
 لا بعدم وقوعه معر فالبسيط وان صح وقوعه  
 معر فالحق لا يصح كونه كاسيا لان الكسب فعل  
 يحصل بالمشقة والافتبار فيه مزيد على المعنائة بكون التعريف لانه اعلم من ان يحصل بالمشقة ويكون للاختلاف فيه دخل اولاد له اجوبة اخرى في المقام كلام طويل في هذا  
 فليخرج المطلوب **قوله** فلا بد من ترتيبها اعلم ان الترتيب لغة جعل شي في مرتبة واصطلاحا جعل شي بحيث يطلق عليها بعد الترتيب اهم واحد ويكون لبعضها نسبة  
 الكاسب المركب وفيه امور ثلاثة من ترتيبها اعلم ان الترتيب لغة جعل شي في مرتبة واصطلاحا جعل شي بحيث يطلق عليها بعد الترتيب اهم واحد ويكون لبعضها نسبة  
 الى بعض المتقدم والتأخر والتأليف يراون الترتيب والترتيب علم من فانه لم يترتب فيه نسبة لبعضها البعض بل التقدم والتأخر والمراد من الامور ما فوق الواحد ١٢ ٣

**مقول التصو متساوي النسبة فبعض كل واحد منهما**  
 بديهي بعضه نظري والبسيط لا يكون كاسبا  
 فلا بد من ترتيب امور الاكتساب وهو النظر

لحقوله متساوي النسبة الخ هذا التعديل لقوله وبالعكس اي التصديق لا يكون مكتسب من التصور بان  
 يكون التصور حجة موصلة الى التصديق لان التصور متساوي النسبة الى وجود التصديق وعدمه وكلما هو كذلك و  
 لا يكون علمه مرجح فلا يكون كاسبا لانه علمه مرجح ايضا اما الكبرى فظاهرة مستغنية عن البيان واما التعديل فلان  
 اثر التصور مجرد تشتمل الشيء في الذهن لما دعيت ان التصور تصور يربط بخلات التصديق مع عزل النظر عن كونه حقا  
 او باطلا او كونه حاصل في نفس الامر او غير حاصل فيها على خلاف سنده التصديق فان اثره حصول الشيء للشيء اي حصول العمل  
 للموضوع بذاتي الايجاب او لا حصوله بذاتي السلب من حيث انه واقع وليس يواقع والمقصود من التصديق  
 تحصيل هذا المعنى اي الحصول والاحتمال بالحقيقة المذكورة حتى يصبح تعلق الاذعان بذلك المعنى فلا يترتب التصديق  
 على التصور بان يكون مكتسب من التصور لان انتقار العلاقة بينهما فثبت عدم كون التصور كاسبا للتصديق وفيه ان  
 تصادى نسبة التصور الى وجود التصديق وعدمه في غير المنع واذكر في بيانه غير تمام فانه ان اراد بقوله بان اثره  
 الخ ان الاثر المكتسب من التصور كذلك فتلك المقدمة ممنوعة لجواز ان يترتب على بعض التصورات الاذعان  
 ببعض النسب كما يترتب الجرم بالزوم على تصور المزوم واللازم البين وان اريد ان التصور مجرد تشتمل الشيء في  
 الذهن فسلم فمن العلم فيما يكتسب من التصور لا في نفسه وكذا الكلام في قوله فيما بعد فان اثره حصول الشيء  
 للشيء فانه ان اراد ان اثره المكتسب من التصديق حصول الشيء للشيء فهو اول المسئلة لجواز ان يكون اثر  
 بعض التصديقات مجرد تشتمل الصورة لاحصول الشيء للشيء وان اراد التصديق نفسه حصول الشيء للشيء  
 فلا يلزم منه ان يكون كل ما يكتسب منه ايضا حصول الشيء للشيء وفيه تفصيل لاسيما المقام ١٢  
**قوله** فبعض كل واحد من التصورات والتصدقات بديهي غير محتاج الى  
 الظلم كتنصور الحرارة البرودة والتصديق بان الكل اعظم من الجزء وبعضه اي بعض من الجبر و  
 بالكسب كتنصور الملك والجن والتصديق بان العام حادث بالنظر والاكتساب نظرية الكل بديهي  
 وعدم اكتساب احدهما من الآخر فثبت ان بعض التصورات بديهي والبعض الآخر نظري يحصل من البديهي  
 منها وكذلك بعض التصديقات بديهي وبعضها نظري يحصل من البديهي منها ولا يحصل احدهما من الآخر اعلم  
 ان كون بعض التصورات وبعض التصديقات بديهي وكذا كونها نظري باضوري لا يحتاج الى الاستدلال كما قال  
 بحلال المحققين ان انقسام كل من التصور والتصديق الى الضروري والنظري بديهي فان كل عاقل يحكي نفسه  
**قوله** هو النظر اي النظر هو ترتيب بين امور معلومة لتحصيل الجمل اعلم ان تعريف النظر بالترتيب الذي من لوازم

١٢ ٣  
 يحصل بالمشقة والافتبار فيه مزيد على المعنائة بكون التعريف لانه اعلم من ان يحصل بالمشقة ويكون للاختلاف فيه دخل اولاد له اجوبة اخرى في المقام كلام طويل في هذا  
 فليخرج المطلوب **قوله** فلا بد من ترتيبها اعلم ان الترتيب لغة جعل شي في مرتبة واصطلاحا جعل شي بحيث يطلق عليها بعد الترتيب اهم واحد ويكون لبعضها نسبة  
 الكاسب المركب وفيه امور ثلاثة من ترتيبها اعلم ان الترتيب لغة جعل شي في مرتبة واصطلاحا جعل شي بحيث يطلق عليها بعد الترتيب اهم واحد ويكون لبعضها نسبة  
 الى بعض المتقدم والتأخر والتأليف يراون الترتيب والترتيب علم من فانه لم يترتب فيه نسبة لبعضها البعض بل التقدم والتأخر والمراد من الامور ما فوق الواحد ١٢ ٣

(بقية حاشية صفحة ٢١) الاول اذ كان تدريجيا بالحركة الاولى والثاني اذ كان تدريجيا بالحركة الثانية وجهور القدماء ليسون بمجموع  
الحركتين بل الفكر قد يطلع عليه النظر ايضا فيستعمل مرادف للفكر واكثر استعماله في ملاحظة المعلومات لتحصيل المجموعات وذو سبب البعض  
الى الفكر والنظر الحركة الاولى والمتاخرين الى انه الترتيب اللازم للحركة الثانية وقال بعض من المتأخرين والحق ان الفكر عبارة عن الحركة في العقولات  
لتحصيل المجموعات سواء تحقق مجموع الحركتين او واحدها ومناط الضرورة انتقال الحركة رأسا ذاما لاحقاق الحق فلا يطبق بالتحققات فتفكره ١٢ (محمد ابراهيم سليمان)

البرحصل ان العلم بحقيقة وصار الوجه المجهول اعني حقيقة معلوما فلا يلزم تحصيله الى اصل اذ الى اصل مكان ٢٢

**والفكر وههنا شك خوطب به سقراط وهو**  
اشارة الى الترادف ١١ اي في مقام اكتساب النظري من الضروري ١٢

**ان المطلوب اما معلوم فالطلب تحصيل الحاصل**  
هو محال ١٢

**واما مجهول فكيف الطلب واجبت بانه**  
من الشك ١٢

**له قوله الفكر** فيه دلالة على اتحاد هاتين لم يكن بين مفهوميهما تقارنا اصلا كما هو الظاهر فهما مترادفان ان  
كان بينهما تغيير بان يكون ملاحظة تافيه الحركة مقبولة في النظر لغيره لا انتقال المحض فهما مترادفان فقط قال  
السيد الهروي ربما يقال ان اطلاق الحركة ههنا على سبيل التجوز والتشبيه لان الحركة يقتضي ان يكون للمتحرك  
في كل آن فرض فذاتي فيه الحركة لا يكون ذلك الفرض في الآن السابق واللاحق والآنات المفروضة غير متناهية  
فكذلك الحكم الافراذ هي ليست موجودة بالفعل لاجتماعها ولا بعضها والا يلزم تحضار الغير المتناهي بين الخاصين على  
الاول والترتيب بل يرجع على الثاني ومن المعلوم انه ليس في الفكر الا معلوما متناهية حاصلة بالفعل سيملا في  
الرجوع من المبادئ الى المطالب وانت خبير بان الالتفات والملاحظة عبارة عن حصول الصورة التي حصلت  
في الخزانة في المدركة بعد ما زالت عن المدركة فما فيها الحركة ههنا هذه الصورة بهذا الاعتبار وهي امر متجدد لها افراد  
غير متناهية بالقوة وان كان من حيث انها حاصلة في الخزانة امر ثابت ولها بالفعل افراد متناهية فاقول  
بنفي الحركة ههنا نشأ من قلته التفكير كيف وفي الفكر انتقال من المطالب الى المبادئ ومن المبادئ الى الحكم  
على سبيل التدرج فتدبر ١٢ **له قوله ههنا** اي في مقام اكتساب النظري من الضروري شك وبه استدلل  
الامام على بداهة التصورات باسرها قليل الشاك هو الحكم المأمور فانه غاطب بهذا الشك سقراط وقال ان كان  
المطلوب معلوما فلا وجه لطلبه وان كان مجهولا فلم نعرف انه المطلوب عند حصوله كعبد آبق ينشده من لا يعرفه  
فانه لو وجد ذلك العبد فم ان ذلك العبد الابن الذي كان في طلبه ففرض عليه سقراط قياسا وانه ينتج منه مطلوب  
ولم يحل عقدة التشكيك قال فضل المحشين بهذا النقل في فوارج كتاب البرهان من الشفاء ١٢ **له قوله سقراط**  
**يقع السنين المبلدة وسكون العاق** قال المصنف سقراط من تلاذذة فيسا غورس ومن استأذة افلاطون انتهى  
قبل فيسا غورس يؤمن تلاذذة سليمان عليه السلام ونقل عن عيون الاطباء انه كان سقراط زاهد في الدين معلنا  
لخالفة اليونانيين في عبادتهم للاصنام وكانوا واحد عشر شهيدا واعلىه بالقتل محبسهم مدة ثم سفا ٣ سموا ملك  
مع اثنا عشر الف تلميذ وتلميذة تلميذ ماشا قريبا من ثمانين سنة وكان نقش خاتمة من غلب فقلده مواء اقمع  
ومع سقراط ليس باليونانية هو المقصود بالعدل ١٢ **له قوله وهو** اي الشك ان المطلوب تحريز ان  
طلب المطلوب بالسبب محال لانه قبل الطلب اما معلوم مطلق اي مشعور به من جميع الوجوه او مجهول م

م مطلق غير مشعور به اصلا وعلى الاول  
يلزم عند الطلب تحصيل ما هو حاصل وهو  
محال بالضرورة وعلى الثاني لا يمتنع خلاف ذلك  
المجهول بالسبب لان المطلوب لا بد له  
ان يجد اولاهم يقصد وتوجب اليه علم لا يختلف  
ان الشك يخص بالمطلوب التصوري ولا  
ذو سبب الفاضل الشارح الى الاول حيث  
قال انما قيد المطلوب بالتصوري لان هذا  
الايراد لا يجري في المطلوب التصديقي فان  
المطلوب في الاذعان بالنسبة لا تقصو يا  
وتصور اطرافها لخصولها عند الشك ايضا  
وهو سبب البعض الى الثاني قال افضل  
المحشين كلام الشيخ في فوارج كتاب البرهان  
من الشفاء صريح في انه لا اختصاص لهذا  
الشك بالمطلوب التصوري وهو الحق  
حاصل الشك وهو ان المطلوب ما نستعمل  
فالطلب تحصيله الى اصل او مجهول فالطلب  
طلب المجهول المطلق جائز في التصورات و  
التصديقات على السواء وحاصل الجواب  
وهو ان المطلوب معلوم من وجه ومجهول  
من وجه جاز فيها بل افرق فان المطلوب  
يكون قبل الطلب معلوما بالعلم التصوري  
مجهولا بالعلم التصديقي فلا وجه تخصيص  
بالمطلوب التصوري نعم اندفع مشككي  
التصديقات اظهر من اندفاعه في التصورات  
الا ان هذا لا يوجب اختصاصا بالتصور  
وعلى الشارح ان يخصص الشك بالتصور  
على ما ذكره فيما سبق من ان التصديق معنى  
الاذعان الذي هو المطلوب في التصديقات  
ليس من قبيل العلم بل من لواحقه فلا يتوجه  
السؤال في النسبة الخيرية او ما لغرضه يتعلق  
لاذعان بانه اما معلوم فيزمن من التخصيص  
الحاصل او مجهول فيلزم طلب المجهول المطلق  
لانه معلوم والمطلوب ليس هو العلم حتى يلزم تحصيله الى اصل بل هو الاذعان وليس من قبيل العلم ١٢ **له قوله** تحصيل الحاصل اي تحصيل ما هو حاصل قبل الطلب وهو  
باطل لانه ان كان معلوما قبله فيلزم عند الطلب تحصيل ما هو حاصل فلهذا التخصيص ان كان عين التخصيص الاول فمقيدة الطلب شيئا وان كان بالسبب المجدد مرة  
اخرى فهو تحصيل الحاصل هذا وفيه تفصيل وموضع الفلسفة الذي ١٢ **له قوله** واجيب قيل الجيب تلميذ سقراط والجواب يمنع لخصوا اختيارا  
مما يشاء هو ان المطلوب معلوم من وجه ومجهول من وجه حاصله انا لنسلم ان المطلوب اما معلوم مطلقا او مجهول مطلقا حتى يلزم تحصيل الحاصل او طلب المجهول م

جستة درود ١٢ سموا ملك مع اثنا عشر الف تلميذ وتلميذة تلميذ ماشا قريبا من ثمانين سنة وكان نقش خاتمة من غلب فقلده مواء اقمع  
ومع سقراط ليس باليونانية هو المقصود بالعدل ١٢ **له قوله وهو** اي الشك ان المطلوب تحريز ان  
طلب المطلوب بالسبب محال لانه قبل الطلب اما معلوم مطلق اي مشعور به من جميع الوجوه او مجهول م  
جستة درود ١٢ سموا ملك مع اثنا عشر الف تلميذ وتلميذة تلميذ ماشا قريبا من ثمانين سنة وكان نقش خاتمة من غلب فقلده مواء اقمع  
ومع سقراط ليس باليونانية هو المقصود بالعدل ١٢ **له قوله وهو** اي الشك ان المطلوب تحريز ان  
طلب المطلوب بالسبب محال لانه قبل الطلب اما معلوم مطلق اي مشعور به من جميع الوجوه او مجهول م



هم فرق بين موضوعه وموضوعها فكذلك الموضوع العلم يكون حين موضوعه المسئلة وغيره كذلك المحمول العلم يكون حين محمول المسئلة وغيره وهو على تقدير  
غيره مفهوم مردود بين محمولات المسائل المقابلة التي امرها ترتيبها وذلك المفهوم المردود عوض ذاتي لموضوع العلم فكل تقدير يكون المحموت  
عنه بالحقيقة هو محمول العلم الذي موضوعه لا يخفى ما فيه والعارض الذاتية ما تحقق لشئ لذاته يصح في ادراك امور الغريبة للانسان او  
بواسطة تخويف التعجب بالادراك الامور المستغربة ثم اعلم ان الواسطة قد تكون واسطة للعلم اي علمه للتقديرات منبوت المحمول للموضوع ونقول لها الواسطة في  
الاثبات وهذا الواسطة لا تحقق في البرهيات بل لا تحقق في النظريات الكسبية وقد يطلق الواسطة على امر يكون متصفنا بصفة حقيقة وينسب تلك الصفة ان في  
آخره قد لا مع ذلك الامر كسبية

هذا القسم من الاعراض الذي يترتب من الاعراض الاولى لشئ فان هذا القسم من الاعراض الذاتية قد يعبر عنه بم

# مقاييسهم عن الخطا فيه وهو المنطق وموضوعه

اي القانون ١٧

له قوله قانون. هو بلفظ سرى ان اسم لسطر الكتاب في الاصطلاح عبارات عن قضية كلية وقاعدة حاضرة و  
القاعدة امر لكي يحصل منه بمجمل كبرى الصغرى له هو لفظ جزئي بقصد مطر فانه مثلا قولنا كل سالة كلية ضرورة  
تنعكس سالة كلية دائمة قضية مستتبقة بالقوة على احكام جزئيات موضوعها فاذا اردت ان تقرر حكم قولنا لا شئ  
من الانسان بغير ما بالضرورة مشاؤم علمت ان جزئي من جزئيات موضوعها هو سالة الكلية الضرورية فنقول  
هذه سالة كلية ضرورية وكل سالة كلية ضرورية تنعكس سالة دائمة فهذا ايضا تنعكس الى سالة كلية دائمة وهي قولنا  
لا شئ من الفرس بانسان وانما ذلك في مسائل الاخر المنطقية هذا في بعض الشرح ١٢ **قوله** عا حصر  
اي كلفنا ذلك ان تكون العن من الخطا في الترتيب اذ ادعى قال القائل البرود ان المطلق ليس على شئ فاسما  
ضروري كالحكم باحتمال المحمول للعلوم ونظري لا يقع في الخطا كما حكم بانعدام الوجود الكلية جزئية ونظري يقع فيه  
الخطا كما حكم بانعدام الوجود الضرورية فانها تنعكس عند بعض المنطقين ضرورية وعند بعضهم مطلقة وعند بعضهم  
مكنة المنطق عا حصر بالظن الى القسمين الاولين ١٢ **قوله** هو اي القانون العالم المنطق العلم اوله انه مصدر  
قيل في بعض النسخ نطق نطقا ومنطق وقيل ان المنطق نطق لان اللفظ على ضربين باطن وهو الادراك  
وظاهر وهو المنطق وبذلك الفهم انه الحكمية فانه يقوى اضافي واسلكنا ادراك مسلك السداد وثانيا انه علم الى سبنا امر  
من امور المقدرة ثم العلم وميان الحاجة الى وضعي الثالثه وهو موضوع اسطق ثم اعلم ان المصنف طوى حديث نظرية  
وبدأ به اذ لا حاجة اليه في بيان اي جزء بل لا يحتاج الى هذا الحديث انما هو في جواب المعارضة المشهورة على بيان ان  
لا في نفس بيان الحاجة ١٣ **قوله** هو موضوع العلم ان موضوع العلم ما يبحث فيه عن العوارض لذاته لا اوله  
اولا عوارض الذاتية او انواع عوارض الذاتية بل يكون موضوع المسئلة اما انفس موضوع العلم كقولنا في العلم الطبيعي كل جسم  
جزئي طبيعي او نوعه كقولنا في الفلك لا يقبل الخوف والاشيا ام جزئية كقولنا كل صورة جسمية متناهية او عوارض ذاتية لانا ان  
جسمت له ما هو موضوع ذاتي لذلك العرض لذاتي كقولنا كل حركة منسوبة على الزمان او جسمت له ما يبحث لمارك كقولنا كل حركة  
منسوبة الى نهاية فانه عارض له واسطة الاتصال او يكون موضوع المسئلة نوع عوضه الذاتي وجسمت له ما هو عرض ذاتي  
لكقولنا كل متحرك متحرك مستقيم لا بد وان يكن بينهما او جسمت له ما يبحث لمارك كقولنا كل حركة طبيعية لا يتقبل المسكون شيئا  
او يكون موضوع المسئلة موضوع العلم مع العرض الذاتي كقولنا في الجسم المتحرك الجسم في تقدير قسري وطبي معا او نوع  
موضوع العلم مع العرض الذاتي كقولنا بل بحمد ان المتحرك يتحرك ارادة او عرض العرض الذاتي كقولنا بل بطور الحركة يتحرك  
المسكون والمشهور في تعريف الموضوع انه ما يبحث في العلم عن عوارض الذاتية ودعليه انه ما علم الامر يبحث فيه عن  
العوارض لذاته لا انواع موضوعه وانواع عوارض الذاتية فلا يصح قصر البحث في العلم على العوارض الذاتية لنفس موضوعه  
واجاب جملة المحققين عن هذا اليراد بوجوبه في بشره الترتيب اما الاول فحاصله ان في هذا التعريف مسحة اعتماد على  
افصل في مقامه من انه يبحث في العلم عن العوارض الذاتية لنفس الموضوع او لانواع او عوارض الذاتية او انواع  
الذاتية فانه اجمال تفصيله وكول في المقارنة وهذا هو الحق واما الثاني فحاصله ان فرق بين محمول العلم ومحمول المسئلة كما انه

اخره قد لا مع ذلك الامر كسبية  
بالحركة بالذات فهي واسطة في عوض الحركة  
على السبب فيكون هناك عارض واحد ثابت  
للواسطة بالذات منسوب الى ذي الواسطة  
بمعنى يسمى هذه الواسطة بالواسطة في  
العروض وقد يطلق الواسطة على ما يكون  
علمه لا تصان شئ بصفة بان يكون ذلك  
الشئ متصفنا بتلك الصفة حقيقة والذات  
ويكون تلك الواسطة علمه لا تصان بياوسى  
بذو الواسطة الواسطة في الثبوت وهي  
على قسمين الاول ما يكون الواسطة ذاتية  
كلاهما متصفين بالذات بتلك الصفة فيكون  
للمصنف فردان احدهما قائم بالواسطة والآخر  
قائم بذو الواسطة لكن قيام فرد متناهي  
الواسطة يكون بسبب قيام فرد متناهي  
كاليد فان قيام الحركة بها مسبب قيام  
بافتتاح والثاني ما لا يكون الواسطة متصفنا  
بالصفة اصله ويكون لاحظ من اعلى  
الذي هو واسطة في تصان الثبوت  
اذ اوفرت بذات علم انهم قد اختلفوا في  
ان المراد بالواسطة المنفصلة في القسم  
الاول اي في قولهم تحقق الشئ لذاته فان  
المراد بالحق لذاته ان لا يكون بالواسطة  
بالواسطة المنفصلة في القسم الثاني اي ما  
تحقق الشئ بالواسطة اية واسطة من هذه  
هو ساطق فالاجمع ان المنفصلة في القسم  
الثاني اثبات الواسطة في الثبوت بشرط  
كونها مساوية وفي القسم الاول فبطلان  
ودعيب الفاضل المشايخ الى ان الواسطة  
المنفصلة في القسم الاول هي الواسطة في العرض  
واقدمى الواسطة في الثبوت هو ما يكون  
الواسطة وذو الواسطة كلاهما معرفتين  
حقيقتين للمصنف والواسطة المنفصلة في  
القسم الثاني احدى الواسطتين المنفصلتين  
في القسم الاول بشرط ان يكون الواسطة متحدة مع الموضوع بالذات او بالعرض وان لا يكون العلم من موضوع العلم ومن سبب بعض الفخرين الى ان الواسطة المنفصلة في القسم  
الاول هي الواسطة في العروض وادعى الواسطة في الثبوت وهو ما يكون كل من الواسطة وذو الواسطة معرفتين حقيقتين للمصنف والواسطة المنفصلة في القسم الثاني احدى  
بشرط التسوي صدقا وحقا لا يخفى في الزم سبب ثلثه من ان الصفة اذا كانت عارضة للشئ متحققة كانت من عوارضها الذاتية وان كانت عروضا للشئ حقيقة  
بواسطة امر بائن متعقبة بغيره من نوع تلك الصفة بالذات او عرض فرد من نوع تلك الصفة بواسطة مباينة لاشئ لا يقدر في كون فرد من نوعها عارضا للشئ  
حقيقة فذا وجب لافراج من ذلك العارض عن العوارض لذاتية للشئ وهذا سبب الحق قد تضمنه الى ان الواسطة المنفصلة في القسم الاول هي الواسطة في العروض

في القسم الاول بشرط ان يكون الواسطة متحدة مع الموضوع بالذات او بالعرض وان لا يكون العلم من موضوع العلم ومن سبب بعض الفخرين الى ان الواسطة المنفصلة في القسم  
الاول هي الواسطة في العروض وادعى الواسطة في الثبوت وهو ما يكون كل من الواسطة وذو الواسطة معرفتين حقيقتين للمصنف والواسطة المنفصلة في القسم الثاني احدى  
بشرط التسوي صدقا وحقا لا يخفى في الزم سبب ثلثه من ان الصفة اذا كانت عارضة للشئ متحققة كانت من عوارضها الذاتية وان كانت عروضا للشئ حقيقة  
بواسطة امر بائن متعقبة بغيره من نوع تلك الصفة بالذات او عرض فرد من نوع تلك الصفة بواسطة مباينة لاشئ لا يقدر في كون فرد من نوعها عارضا للشئ  
حقيقة فذا وجب لافراج من ذلك العارض عن العوارض لذاتية للشئ وهذا سبب الحق قد تضمنه الى ان الواسطة المنفصلة في القسم الاول هي الواسطة في العروض

١٢ اعنوا في فيها المعقولات الثانية وجعلت مرآة للملاحظة تلك المصاديق حيث يلزم رجوع البحث الى المعقولات الثانية ولا نهاتصير  
حينئذ يحكموا عليها بالبحث والقول الفصيل في المقام ان المنطق باحث عن احوال ما هو موصل الى العلم تصوري او علم تصديقي من حيث انه موصل  
ولا يشبهه في ان الموصل انما هي المعلومات التصورية والتصديقية كالحجوان الناطق الموصل الى تصور الانسان وكقولنا الانسان حيوان  
وكل حيوان جسم الموصل الى التصديق بان الانسان جسم لكن الموصل في الاول هو الحيوان الناطق من حيث انه موصل في الثاني ذلك القول الموصل من حيث  
انه شكل اول لمفهوم العلوم التصوري والمعلوم التصديقي ليس بموصل فالمنطق ليس باشتاعن احوال ذلك المفهوم وانما الموصل مصداقية من حيث انها  
معرضات لمفاهيم الكلية والجزئية و

الذاتية والعرضية والجمعية والفرعية والمحدية والقياسية  
الموضوعية والمحمولية والفقهية والاعقابية  
الى غير من المعاني التي لها دخل في  
الايبصال وتعلق به اخصوصيات ذوات  
تلك المصاديق والجميات التي لا دخل لها  
في الايبصال فهي معزل عن بحث المنطق  
ولا يخفى ايضا ان مفاهيم المعرفة والجمية  
والحدية والجمعية والاشكالية والقياسية  
ليست موصلة الى تصور حقيقية او تصديق  
قضية بل الموصل اليها هي المعلومات  
المعرضات لتلك المفاهيم فاما هل  
ان القداما يقولون ان موضوع المنطق  
هي المعقولات الثانية المعارضة للمعقولات  
مطلقا من حيث تنطبق وتتحدى احكامها  
اليها والتاخرين يقولون ان موضوعه  
المعلومات المعارضة للمعقولات الثانية  
المنطقية على المعلومات لانها الموصلة  
للمعقولات الثانية لان حيث انطقها  
عليها وعلى ان التاخرين انما ارادوا المعقولات  
المعرضة للمعقولات الثانية لانها الموصلة  
للمعلومات مطلقا فالفرق بين المذهبين  
انما هو في التفسير فادنى المقام ان كانت  
تحقيقات مجيبة لولا مخافة الاطراب  
لانيت بها ١٢ قوله من حيث  
الايبصال لانها لان للمعقولات احوال  
يبحث عنها في الفلسفة لكونها موجودة  
او معدومة وادوا جواهرها احوالا ونحوها فان  
البحث عنها من هذه الحيثيات انما هو  
في العلم الالهي وليس من وظائف المنطق  
تقديم موضوع المنطق بقول من حيث  
الايبصال يميز المنطق عن الفلسفة ولما  
بالايبصال صحة لانفسه كما افاد السيد  
السند في حواشي القلي من ان المنطق

## المعقولات من حيث الايبصال الى تصورا

حيثية قياسية بنظر الباحث ١٣

له قوله المعقولات الخ اي موضوع المنطق المعلوم التصوري من حيث يوصل الى مطلوب تصوري  
والمعلوم التصديقي من حيث يوصل الى مطلوب تصديقي اعلم ان المعقولات على قسمين احدها معقولات  
وهي ما يحصل في الذهن ولا يلاحظ عروضا بشي فيه وثانيها معقولات ثانية وهي ما يكون عروضا للذهن  
وهذا ايضا على قسمين احدها ما يكون الذهن فيه شرطا لعروضا هذا هو البحث عن في المنطق عند البعض و  
ثانيها ما لا يكون الذهن كذلك هذا هو المعقولات الثانية الحكمية اذا دبريت هذا فاستمع انهم اختلفوا في  
موضوع المنطق فبعض الاول لما راء ان المنطق يقال فيه الحيوان جسد والناطق فصل وقولنا العالم  
متفوق على جميعها فقامس المقدرة الاولى صفري والثانية تكبري والحيوان الناطق صدام في فريد ذلك فذهبوا ان هذا الاساس  
موضوعه بازاء الالفاظ فخلوا ان موضوع المنطق الالفاظ من حيث ولا تلتها على المعاني فهم مضوا اضلالا مبتغا وذهب المتأخرون  
من صاحب المطالع والمحقق المتفاز الى ان موضوع اي موضوع المنطق المعلوم التصوري والمعلوم التصديقي من  
تلك الحيثية اي حيثية الايبصال والبراهين المصنف حيث لم يفيد المعقولات بالثانية يقول موضوع المعقولات  
اعلم من ان يكون اوليا ثانيا واد ما بعده وبه المعلومات التصورية والتصديقية ثم يستدلوا عليه بان كثير ما يبحث في  
الصناعة اي المنطق عن افضل المعقولات الثانية كالذاتية والعرضية اي تبحث المعقولات الثانية كمحولات مساكن المنطق  
فيقال اجنس ذاتي واخاصة عرضية وقد تقرر في فن البرهان ان البحث عن في العلم اي في كل علم احوال الموضوع  
الامر المعارضة لا لا البحث عن بحث نفسه بل يكون مفروغا عنها فلولا كان موضوع المنطق المعقولات الثانية  
لم يجر البحث عنها في ذاتها بل باطل فالمتقدم مثله واجاب السيد الزاهد عن هذا الاستدلال وتحريره ان المعقولات  
التي تبحث عنها اعتبارين الاول اعتبارا كونها معقولات ثانية فهي بهذا الاعتبار لا يبحث عنها في المنطق بل موضوع  
مفروق عنه فيه والثاني اعتبارا بانها عارضة للمعقولات الثانية فلهذا لا يبحث عنها في المنطق بل موضوع  
اعراض ذاتية لها فيجزان يبحث عنها وتجعل محولات لمساكن الصناعة ولا ضمير في ذلك فان المتعسف ان يبحث  
عن الموضوع بما هو موضوع فالذاتية والعرضية انما يبحث عنها من حيث انها من الاعراض الذاتية للمعقول  
ثان افرد وذهب جمهور القداماء الى ان موضوع المنطق هو المعقولات الثانية باعتبار رجوعت الايبصال لان  
القول بكونها العلوم التصوري والتصديقي موضوعا للمنطق باطل لانه ان اراد بكونها موضوعا للمنطق ان يبحث  
عن جواهر مفروضا من حيث مفهومها فيه فذلك باطل اولي لم حينئذ يكون مساكنه قضايا للجمية مع انها لا يصلح ان  
لان ثبت لها الخواص المبحث عنها في المنطق كالذاتية والجمعية والفصلية والجمية والقياسية ويلزم عدم صحة  
التقدير او المفهوم ليس بموصل وان اراد ان مصداقها مطلقا موضوع المنطق اي يبحث عن عوارضها فيه فذلك  
ايضا باطل اذ من المعلومات ما ليست معروضة عن احوالها في المنطق كالحجوان والناطق وكما تفتية القاطعة بان  
العام متغير وانما لها فاما لا يصلح لان يبحث عن احوالها على وجه المعلوم في المنطق وان اراد ان مصداقها من حيث  
انها معرضة للمعقولات الثانية موضوعا ليعني يبحث عن تلك المصاديق في القضايا الكلية التي اعتبرها

انما يبحث عن المعقولات الثانية باعتبار صحة ايبصالها الى الجاهول وتلك احوال هي الايبصال وما يتوقف عليه توافقا قريبا او بعيدا لاما احوال المعلومات  
لامن هذه الحيثية اعني صحة الايبصال لكونها موجودة او معدومة مطابقة لما هيته الاشياء او غير مطابقة فلا يبحث للمنطق عنها اذ ليس غرضه متعلقا بها الموضوع  
المنطق مقيد بصحة الايبصال لا بغرض الايبصال والالام يلج البحث عن نفس الايبصال فانه حينئذ ليس من الاعراض الذاتية بل قيد للموضوع وليس الامر كذلك  
لان الايبصال وما يتوقف عليه اعراض ذاتية له يبحث عنها في هذا العلم انسي وجملة المقال ان احوال المبحث عنها هي الايبصال او ما يتوقف عليه والاعتقاد

الموضوع فاما هو موضوع الايبصال لانفسه الايبصال وان لم يقدر نظر معتد تركب السواد على ما عارض فاعتبر حيليات الحيليات (بقية بر ص ٢١)



(بقية حاشية صفحـ ٢٥) في موضوعات المعلوم ربما يبحث عنها فيما كما في قولهم موضوع الطب بدن الانسان من حيث الصفة والمرض واهل سجون عنها في قولهم موضوع الطب الجسم انطبق من حيث الحركة والسكون وبما يبحث عنها فيه وفي قولهم موضوع المنطق المعقولات من حيث الايصال الى مجهول تصوري وتصديقي وهو ما يبحث عنه فيه ولا ريب في ان البحث يكون من اعراض الموضوع فيكون هذه الحشيتات من اعراض الموضوعات ولما تفيد هذه الحشيتات معنى زائدا على البحث فلا تكون الظاهرية وليست تفيدية بان يكون مفادها قيد الموضوع فان موضوع العلم مقبوه تكون مفروغة عنها في ذلك العلم ولا تكون تعليلية بان يكون مفادها ملحق للاعراض الذاتية ولا يلزم تقدم الحشيتة على نفسها فان الحشيتات نقرت من الاعراض الذاتية والمصلحة تقدم على المعلوم غاية حشيتية هذه واجب عند بان الحشيتية المعبرة في الموضوع ليست علمه للحقوق العوارض ولا قيد الموضوع للحقوق العوارض في نفس الامر بل الحشيتية تعليلية للبحث يعني ان البحث على العوارض الذاتية يكون لاجل الايصال وليست حشيتية لايصال على الحقوق العوارض الذاتية حتى يلزم ما لزمه المورد وتقييدية في نظر الباحث يعني ان حشيتية الايصال مفيد للموضوع لكن في نظر الباحث لا بان يكون قيداً جزوياً في نفس الامر حتى يتحقق البحث عنه كما فيه المورد غالباً لباحث يبحث عن الاعراض الذاتية من هذه الحشيتة لان جهة اخرى فبذه الحشيتية لموضوع في نظر الباحث وايضاً يدفع الاعتراض بما قال السيد هسند قدس سره في حاشي شرح المطالع من ان قيد الموضوع هو مطلق الايصال والبحث عند الايصال المخصوص هو عمل الايصال الى الموضوع والتصديق فالايصال العام يكون علمه او قيداً من الاعراض هو الايصال الخاص فلا يلزم ان يكون شرطاً ولا يخفى فافهم ان العلم ان الايصال ههنا هو العلم ان يكون قريباً لا كدور الرسم في التصور فانها يصلح ان المجهول تصوري بلا واسطة شيء آخر ولا نقاس في التقديرات فانها موصل قريب الى مجهول تصديقي وكذلك لا يمتنع والتمثيل ابعيد كما تجنس والفصل فانها يصلح بواسطة انضمام احداهما الى الاخر يحصل منها الحد يصل الى مجهول وهو ذو كالتقدير وكسبه او يقيناً فانها لم ينضم اليها خيرة ولم يحصل ثباتاً لا يصل الى التصديقي والتصورات انضمام الموصل لا بعد الى التقديرات كما هو معلوم والمحمولات فانها يصلح ان القنينة والقنينة يصلح الى القياس القياس هو المجهول التصديقي ١٢ بنده محمد باقر

# تصديق وما يطلب به التصور وتصديق يسمى مطلباً وامهات المطالب اربع ما وای وهل لم قبل الطلب التصور بحسب شرح الاسم فتبسی شارحة

له قوله وما يطلب . لما كان في الكسب الطلب وهو لا يكون بدون الطالب والمطلوب والمطلب ولا تطايران لاجلها الى ما يتبادر ان الثالث تخفياً فاما ان يسميه فقال الشيء الذي يطلب به الشيء الاخر يسمى ذلك مطلباً لكونه آلة للطلب فالظاهر بكسر الميم لتسمية المقام كنه مخوف المشهور لان المشهور هو الفتح فعلى هذا التقدير يكون مصدر اسماء او ايم ظرف فاطلاقاً على آلة الطلب بالمجاز ١٢ **قوله امهات** المطالب الخ قبل الابهات جمع الام وقيل جمع امته وعلى التقديرين المراد بها الاصول فاصول المطالب اربعة الاول مطلب ما والثاني مطلب اى بالتشديد وهما مطلبان تصوريان والثالث مطلب بل والرابع مطلب لم وهما مطلبان تصديقيان فنكس المطالب اصول وما سواها تابعة لها متفرقة عليها اعلم ان ههنا سبعة سوالات الاول عن تصور مفهوم الشيء مع قطع النظر عن الوجود والتقدير سواء كان بالوجود او بالكنه والطالب له بالشارحة والثاني عن فعلية الشيء وتقسيمه بما يثير من الجاهل في نفس الماهية والطالب له بل الابطس والثالث عن تصديق وجود الشيء والطالب له بل البسيط والرابع عن تصور حقيقة الشيء بعد العلم بوجوده والطالب له ما الحقيقة والخاص من تصديق حقيقة زائدة على الماهية سوى الوجود والطالب له اهل المركب والسادس عن مميز الشيء ذاتياً كان او عرضياً والطالب له ايم والسابع عن طلب الدليل بمجرد التصديق او لا امر في نفسه والطالب له لم ١٢ **قوله** فيما الخـ اى لفظاً بالمطلب التصور وفي بعض النسخ يطلب به التصور اى بصيغة المضارع ولفظ بحسب شرح الاسم اى لطلب تصور الشيء الذي لم يعلم وجوده في الخارج سواء كان ذلك التصور بالذاتيات او بالعرضيات فيندرج فيه الحد التام والناقص والرسم التام والناقص فتبسی شارحة تشرجهما مفهوم التام فبذا التصور اى التصور في ما بالشارحة ان حصل ابتداء اى حصل الآن ولم يكن قبل ذلك حاصل اصلاً فهو مفاد التعريف الاسمي وان حصل ثانياً بعد ما حصل اولاً فذلك يسمى التثاناً فهو مفاد التعريف اللفظي بذا كسمى تفصيله في بحث الموقوف العلم ان هذا التصديق في الموجودات قبل العلم به سواء في المعدومات وايضاً من ههنا معهم يقولون ٣

ص ان تعريف المعدومات لا يكون الا اسمياً و تعريف الموجودات قد يكون اسماً وقد يكون حقيقياً ١٢  
( بنده محمد باقر ايم حش عتبه بلي اوى )  
٢

٢٤  
 ٤ ذاته يطلب به بهر ذاتي للانسان ويميزه عن غيره فيجاب بالفصل وهو الناطق او يطلب بالميزه الشيء بان يكون من عوصياته كما لا يستلزم بان  
 الانسان اي شيء هو في عوصته فيكون المطلوب هو العرض المميز فيجاب بالخاصية وهي الصفة المركبة ٥ قوله هل العلم ان كل من ضرب جرحا بعد ما  
 بسيط اليه طلب التعديق بوجود الشيء في نفسه اي في نفس الشيء من غير زيادة الشيء الوجود او عدمه في نفسه كقولنا بل زيد موجود او معدوم وثانيها مركب  
 يطلب به التعديق بوجود الشيء على حقيقة زائدة على الوجود او عدمه على صفة كقولنا بل زيد عالم او جاهل ثم ان التسمية بالبسيطة والمركبة انما هي نظرا الى مصدرها  
 لا بالنظر الى معنيها فان مصداق الهلية البسيطة هو نفس الموضوع من حيث يلزم ان نزاع الوجود وعدمه ومصداق الهلية المركبة هو نفس الموضوع مع شيء آخر و  
 اسم في اول المقدمات باعتبارها

او بحقیقتہ فحقیقتہ ای کطل المیز بالذاتیۃ او بالعارضۃ

ای فتنہ ۱۲

له قوله بحسب الحقيقة. ان كان نظاما يطلب تصوره شيء علم وجوده في الخارج فتسمى حقيقة ببيانها  
 ذات الشيء الموجود في الخارج التي تسمى حقيقة عندهم اما بالذاتيات او بالعرضيات فيندرج فيها الحد التام و  
 الحد ناقص والرسم التام والناقص ايضا فان قلت اذا كان التصور في كليهما اهم من ان يكون بحسب الحد والرسم  
 فما الفرق بينهما قلت الفرق بينهما ان الشارحة لا يشترط فيها العلم بالوجود ويشتمل المعدوم والوجود  
 الغير المعلم وفي الحقيقة لا بد من علم الشيء بالوجود قال جلال المحققين في حاشية على شرح المطلب المطلوب  
 بما الحقيقة تحصيل كنه الموجودات الاحيائية والالامية يستحسن بعدا مطالبا برأسها ضرورة حصوله عند تحصيل  
 مطلب ما الشارحة والهل البسيطة فلا حاجة ان يطلب مرة اخرى وحاصله ان مطلب ما الحقيقة يطلب بها  
 تحصيل كنه الموجودات الاحيائية فالمطلوب لا يكون الا الكنه ايضا المطلوب ليس هو الكنه مطلقا كنه  
 الموجودات الخارجية والاى وان لم يكن المطلوب بما الحقيقية تحصيل كنه الموجودات الاحيائية بل يكون المطلوب  
 قصود الشيء الموجود لا يحسن عدة مطالبا برأسه حصول مغايرة بما الشارحة المفيدة التصور الشيء باعتبار نفس مفيدة  
 والهل البسيطة مع انه من هذا الى ان مطلب الحقيقة مطلب برأسه فلا بد ان يكون المطلوب بما الحقيقية تحصيل  
 كنه الموجودات الخارجية فلا يشتمل الرسم قال افضل محققين الظاهر من كلامه في حاشي شرح التوحيد تجوز وقوع الرسم  
 في جواب ما الحقيقة ايضا حيث قال في الحاشية الجديدة في اشارة مناظرة مع معاصره وليست شعري او الملم يكن الرسم  
 اخلافي مطلب ما فني اي مطلب يدخل اذلا مجال لدخوله في مطلب اي لانه سوال عن محض المميز كما هو خارج ولا في  
 غيره من مطالب انتهى وبذا صرح في ان الرسم داخل في مطلب ما الحقيقة ايضا فان العلم بالرسم كثير اما يكون  
 مطلوبا بعد التصديق بالهئية البسيطة فيجب ان يكون اخلافي مطلب ولا يصلح له الا مطلب ما الحقيقة  
 فبين كلامه بذاء الكلام الذي نقل عن حاشية على شرح المطالع تدافع ظاهر الحق ان كلام المحقق في هذا البحث  
 مضطرب وقال السيد الهروي ان كلمة ما في اللغة سوال عن الماهية اي عن الماهية التفضيلية ردا في اصطلاح  
 فن ايضا خرجي الكلامات الخمس فنحصر في تلك الثلاثة اي الحد والجنس والنوع وما يستحق من تفصيل في وقوع  
 الحد والرسم كليهما في جواب ما هو اصطلاح فن البرهان تقريره ان القول الاول واقع على اصطلاح فن البرهان  
 اي فن مواد القياس الواقع لليقين والقول الثاني مبناه على غير ذلك الاصطلاح من اصطلاح فن اللغة  
 او اصطلاح فن ايضا خرجي ودارا رتياب في انه ربما يختلف الاصطلاح بحسب اختلاف الصنوان المقترح ممكن  
 من الذاتي يطلق فن في ايضا خرجي على ما يتقوم به الشيء وفي فن البرهان على ما يلحق الشيء لذاته او لما يساويه قال افضل  
 المحققين بن مقال السيد الهروي من ان كلمة ما في اللغة سوال عن الماهية فهو غير ظاهر في القاموس في بيان الاختلاف  
 معناها في شيء نحو ما هي وما لونها واما لك يمينك وايضا فان اهل اللسان يتعلمون كلمة ما في استعمالها لتمامها في  
 استعمالها لاشاغل في طلب التعريفات اللفظية وغير ما حيث لا يكون محلا لمطلب الحقيقة ١٢ قوله اي لمطلب  
 يعني ان اي يطلب ما يميز الشيء عن غيره بان يكون من ذاتيات كما اذا سئل بان الانسان اي شيء هو في

بجو في اوائل مقدمات ما يتعلق بمبادئ  
 الفرق مع زيادة التوضيح والتحقيق فانظر  
 في احوال المشهور في التقسيم اما اقرار العلوم  
 فقسما الى ثلثة اقسام حيث قال المطلب  
 بان تقسم الى عظيم بسيط مركب ثم البسيط  
 على نوعين حقيقي وشبهوري والعقد بحسبه  
 الى بل البسيط وبلى المركب ثم البلى البسيط الى  
 بسيط على حقيقته وبسيط مشهورى وبلى البلى  
 البسيط فهو السؤال عن تقرير الشئ في نفسه  
 واما البلى المركب فهو سؤال عن طه صفة  
 يرجع الى كون تلك الصفة لادكونه على  
 تلك الصفة والتحقيق من البسيط سؤال  
 عن نفس الشئ بحسب تجربه حقيقة في  
 انفسه او تقرير ما يميزه في تحتها اخرى المرتبة  
 المتقدمة على مرتبة الوجود وبلى الصادر  
 عن البلى ابدءا وبلا واسطة في لحاظ  
 العقل اصلا والمشهورى منه سؤال عن  
 نفس الشئ بحسب مرتبة الموجودية في  
 الكون اما في نفس الامر على الاطلاق ففي  
 الاحيان يكون في الذهن وبلى المرتبة على المركب  
 الاولى بلا واسطه فبلى البلى البسيط على  
 نوعين احدهما مشهورى وهو ما يطلب  
 به التصديق وعرض عليه السبيل  
 الزايد ان المطلوب بذه البلى الى اخرها  
 صاحب افق المبين ان التصديق متعلق  
 بقوام الماهية من حيث هى ولا ريب  
 في ان هذا التصديق لا يلزم ان يطلب  
 ضرورة ان حمل الشئ على نفسه اما متعين  
 ان لم يجر التقاير بين الطرفين اصلا  
 لاذاتما ولا اعتبارا او وجب الاستلزام بين  
 فان النسبة لا تنقل الماهية اثنين او غير  
 مقيدى اعتبر بين الطرفين تفاير  
 اعتبارى واما تصور متعلق به اى يقوم  
 بالماهية فهو اى التصور المذكور في اقسام

مطلب والشارحة لا من أجل حاصل الایراد ان في مرتبة قوام نفس الماهية ليست الا هي فالمطلوب في هذه المرتبة انما المقدمين متعلق بعقد مفقود منها او من نفسها كقولنا العقل ففقد ولا ريب في انه لا امتناعه او لعدم افادته بالصلح ان يطلب او تصور متعلق بها فهو من اقسام مطلب والشارحة هو ظاهر ويدفع الاعتراض بما حققه تلميذ حيث قال ان الماهية كانت في ذاتها باطلة لاشيئا محضاً وكانت العنوانات يتصور بها عنوانات بلا معنوا فما الشارحة يطلب هذا العنوان الذي وضع بازار اللفظ ثم اخرجت من كتم العدم و جاءت من اللبس الى الاليس حتى تغيرت وتجوهرت في نفس الامر بجعل الحال على طريقة اقسامه كجعل البسيط فالمقدمين بذلك التقرر هو المطلوب من البطل البسيط (يقينه حاشية بر ص ٢٨)





مستقر في الان لا تخفى بين الاقسام الثلاثة ليس عقليا بل استقر في كما يظهر بالتأمل فلذا اورد المصنف بقوله منها ولم يقل وهي اما الخ ١٢  
**قوله عقلية** الخ منسوبة الى العقل واما سميت به لانه ليس للوضع والطبع فعل فيها بالوضع فقد مر ذكره والطبع فسياتي في ١٢ **قوله** بعلاقة  
الخ المراد به علاقة التاثير اي علاقة بين الدال والمدلول بان يتقفل من المدلول الى العلة كدلالة الدخان على النار ومن العلة الى المدلول كدلالة طلوع  
الشمس على النهار ومن المدلول الى المدلول كدلالة واحدة كدلالة الدخان على الحرارة والمراد بالعلة العلة الموجبة كالحاجة في بحث النشيطات  
**قوله** وضعية اي منسوبة الى الوضع بمعنى ان يكون فيها فعل الوضع وليس من الضرورة ان يكون الدال بعينه موضوعا للمدلول فلا يرد ان دلالة نوريه تنافي  
على صناعته يخرج عن الدلالات الثلاث لولا

# الافادة انما تتم بالدلالة منها عقلية بعلاقة

ذاتية ومنها وضعية بمجعل جاعل ومنها  
طبيعية باحداث طبيعية وكل منها لفظية

وغير لفظية واذا كان الانسان  
فصارت الاقسام ستة وتفصيل في الحاشية ١٢ مشروع في ترجيح الوضعية للفظية ١٢

مطابقة لان وضع المركب بهذا المعنى لم  
يثبت ولا تضمن ولا التزام وهو مجرد الوجود  
ان في هذه الدلالة ودخل الوضع في الجملة لا  
فرع مفردات هذا المركب لعناه ١٢  
**قوله** بمجعل الخ اي بوضع الوضع بان يوضع  
ويصير امر سوا كان هذا الامر لفظا او غير  
لفظا بانه معنى ومثاله بام في الحاشية ١٢  
**قوله** طبيعية منسوبة الى الطبع  
لدخل الطبع فيه بان يحدث الطبيعية الدال  
عند عرض المدلول فيقتل الذين من المدلول  
الى المدلول كدلالة آخ على السعال  
ركن الدالة على مشاهدة العلف ١٢  
**قوله** وكل منها اي من الدلالات الثلاث  
لفظية منسوبة الى اللفظ يكون فيه  
الاتصال من اللفظ الى غيره وغير لفظية  
اي ليس فيه الاتصال من اللفظ واذا صرح  
بذا ان القسمين في الاقسام الثلاثة صارت  
ستة اقسام الاول دلالة عقلية لفظية  
كدلالة لفظا يزمن وراي الجدار وجود  
الافاظ والثاني عقلية غير لفظية كدلالة  
الدخان على النار والثالث وضعية لفظية  
كدلالة الانسان على الحيوان الناطق والرباع  
وضعية غير لفظية كدلالة الدوال لادوية  
اي الخطوط والعقود والنصب المشار  
على مدلولاتها لان دلالتها على مدلولاتها  
وان كانت بتقرر الوضع بها لكن الدوال  
ليست الفاظا بل هي الامور الواقعية او الخيالية  
الواقعية الموضوعية لمدلولاتها والخيالية  
طبيعية لفظية كدلالة آخ على جوع لصد  
والسادس لجمعية غير لفظية كدلالة حمرة  
الوجه على الخجل وصفرة على الوجع وسرعة  
النفس على المزاج المخصوص ١٢ **قوله**  
غير لفظية فذه ستة اقسام قد مر

**قوله** الافادة الخ هذا اعتداز من المصنف ذكره في بحث الافاظ فان شئت قلت ان هذا دفع قوم  
عسى ان يتوهم ان المنطق لا يبحث الا عن القول الشارح والحوادث وكيفية ترتيبها وهما لا يتفقان على الفاظ  
فظهر بهم كشم ليس الا عن المعاني فما وجه ذكر الفاظ ولا لالتفات في المنطق مع انه ليس من وظائفه وبيان الدفع ان  
التعلم والتعليم والافادة والاستفادة في العلوم وغيره لا يكون الا بظهور المعاني لصاحبها فلا بد من لغة او دلالة  
المعاني المطلوبة لحصول الافادة والاستفادة حتى لا يتفك تحلل المعاني عن تجل الفاظ فلهذه الفائدة اورد  
الفاظ وجعلها من لواحق المقدمة ١٢ **قوله** انما تتم حصرا تمام الافادة بالنسبة اليها لافاظا ليعود اليها  
افادة الواجب على الانبياء والاولياء بطريق الوحي والافاظ لا بالافاظ فان قلت الافادة والاستفادة قد يكون  
بالكتابة وبلاشارة ايضا فما الحاجة الى الفاظ قلت فيحي من المصنف وحاصله ان فيها مشتقة لا يتخفى فاقول  
ان الاشرافين كان فيهم الاضافة والاستفادة بدون الفاظ بالمحس واشراق القلب قلنا ليس هذا الطريق اهل  
ولا يتيسر لكل احد واما الغالب فيهما هي الفاظ ١٢ **قوله** الذي دلالة الخ اي كون الشيء بحيث يعلم شي آخر  
اما الوضع فهو تعيين الشيء سواء كان هذا الشيء لفظا او غير لفظا بانه امر بحيث يفهم من الامر فيهما العلوم والخصوص  
الاعمى الدلالة كدلالة الدخان على النار ولا وضع هنا فليس يتحقق الوضع تحقق الدلالة ولا عكس كما لا يخفى اما الوضع  
فهو تعيين احد ما يخص به تعيين اخر مخصص بآثاره كوضع لفظا زيد لفظا الانسان بآثارها او وضع الدوال  
الاربعة اي العقود والنصب والخطوط والاشارات بآثار مدلولاتها وثانيها نوعي وهو يطلق على المعنيين بحد معين  
هيئة بازا شي كهيئة بالاشي كهيئة الفاعل مثلا فاي لفظي في هذه الهيئة فهو يدل على ذات الفاعل وهيئة الجسمانية  
الاسمية والفعلية ايضا من لا يقبل وثانيها ان تعيين من الوضع ان اللفظ اذا لم يصح استعماله في مقام في المعنى الموضوع له  
فيعدل عنه يستعمل في معنى آخر مناسب له وهذا الخمس التبيين وعلم ان المعبر في الحقيقة والحجاز هو المعنيين الاولان  
الثالث ١٢ **قوله** منها عقلية اعلم ان الاقسام الاولية للدلالة من العقلية والطبيعية والوضعية هي

تفصيلها مع الامثلة والتمايز بين اكل ظاهر الامين العقلي والطبيعي من غير اللفظ فانها متحققان في مادة واحدة كسرعة النض الدالة على الحي فان الدال  
تتم فيها المدلول والحق ان ههنا تغاير لجهات ضرورية فمن جهة التاثير دلالة عقلية وان قطع النظر عن دلالات الطبيعة فدلالة طبيعية كما في الدلالة  
اللفظية الطبيعية فانها ايضا لا تخفى عن التاثير ولكن تغاير لجهات لا اشتباه ههنا ايضا ١٢ **قوله** واذا كان الانسان الخ مشروع في بيان ان اول  
الوضعية اللفظية هي المعبرة لا غير باهيان الانسان كيتاج في معيشته الى التمدن وهو اجتماعه مع بني نوعه ليتعاونا ويتشاوروا (البنية حاشية بوضوح)



(نقيد حاشية صفحته ٣١) في تحصيل الغذاء والمسكن وغيرهما مما يحتاج اليه في تقييش وذلك موقوف على ان يعرف كل واحد لصاحبه ما في ضميره ولا اشارة لا تقى في المعقولات العرفية وفي الكتابة مشقة وكذا الحال في العقود والنصب من العود والاربع واعلم ان المراد بالاشارة ههنا هو لا بما هو الذي يكون بالكف والعين والحاجب ولا يصح مثلا وليس المراد بالاشارة استعمال اشارة في معانيها اذ لا يتبادر في نفقته فاقال الحافظ دراز في تعليقه على القاضي من انه ما وقع في الكلام التفتيح من الاشارة الى غير محسوس فانما هو على تنزيه منزلة المحسوس كمال وضوحه مش ذلك المشر كبر او هو من قبيل التجوز وكلاهما هو في الحقيقة فليس بشئ كما لا يخفى (سند محمد ابراهيم عفي عنه بليادى) +

**مدنى الطبع كثيرا لا فقار الى التعليم التعلل كانت**  
هو الاجتماع ١٢ بحسب الطبيعة ١٣ الاحتياج ١٤ الافادة ١٥ الاستفادة ١٦  
**اللفظية الوضعية اعمها واشملها فلهذا الاختيار**  
من الدلالات ١٢ في العلوم ١٣  
**من ههنا تبين ان الالفاظ موضوعة للمعاني**  
الافان ١٢ اي من افتقارها ١٣  
**من حيث هي هي دون الصور الذهنية او الخاتمة**  
هي الامور الذهنية ١٢

له قوله مدنى الطبع - اى الانسان بطبعه منسوب الى المدن بمعنى التمدن هو الاجتماع مع بنى نوعه ليتعاونوا وتشاركوا في تحصيل الغذاء والمسكن وغير ذلك قال الفاضل البهوتي ان المدن ههنا مأخوذة من مدنى بمعنى التمدن لا من مدى بمعنى اقام **له قوله كثيرا لا فقار الى** اى الانسان يحتاج كثيرا الى التعليم وهو اعلم ما في ضميره لصاحبه والى التعليم هو اعز ما في ضميره صاحبه وانما صار الانسان في كثير من الامور الى التعليم والتعليم لا يحصل الا بسبب المذكورة لما كانت مبحوثة بنى نوعه فتأثر في الابغضير بالضمير والادالات الطبيعية والعقلية لا تقى بها على الوجه المطلوب اعنى الوجه المفصل للثبوت الطبيعية والعقلية غير متبعض لاختلافها باختلاف الطبائع والعقول فلا تضيق للضمير على الوجه المطلوب فاحتج فيها الى الوضعية **له قوله واشملها** الخ عطف تفسيرى اى اشمل الدلالات المذكورة وفي كثير من اسبابها اى الدلالات المذكورة تعظيما وتعظيما تكون الوضعية العقلية عاماد سهلا فلو جبر الاول الى الالفاظ موضوعة في كل اللغات لمعان ومما فيها النقل والمجاز وغير ذلك وفي اشتراط العلم بوضع الواضع كفاية وعدم الحاجة الى التدرج في حصول الافادة والاستفادة فحصلت العموم والسهولة في هذا وانما في ان اللغة سبحانه تعالى وضع اصول الالفاظ لبا زار معاني لا تعد ولا تحصى ثم علم آدم الاسماء كلها وتعلم منه بنوه بمارسة العادات بواسطة اوطى واسطة واشتهرت من حيث الدلالات فيما ينتمى الى كل درجة وطبقة فلهذا شبهه كانت اسهل لما خذوا ما العموم فلما بينا انهم يترك سبحانه تعالى معنى من المعاني المستعصية عند فهم الالفاظ المعطاة بآراء وقال العلامة المحمدي ان هذا لا يكون الواضع هو الله تعالى فذهب الاشعري وذهب من الفقهاء واستدلوا عليه بقوله تعالى او علم آدم الاسماء كلها الخ الآية وقال طائفة من المتكلمين ان الواضع هو الناس حسب اقتضاء والدواعى الى وضع اللغات بمعانيها ووجب الواسع الى ان وضع الاكثر من الله تعالى ووضع الاصطلاحات من الناس **له قوله فلها** اى الوضعية اللفظية الاعتبارية في العلوم لا ما سواها من الوضعية الغير اللفظية والعقلية والطبيعية كما مر **له قوله** من ههنا اى من افتقار الانسان الى التعليم والتعليم الى المعاني المطلقة دون الموضوعات قال المصنف فان ساط والتعليم والتعليم الذي يحتاج اليه الانسان المعاني مطلقة لا بخصوصيات فانها بحاجة حاصلة ان المقصود

هو بالتعليم والتعليم هو المعاني من حيث هي اى لا من حيث انها مكتشفة بالعوارض لذنية والى ارجية والغرض من الوضع انما هو الاستعمال ولما كان مناط الاستعمال الى المنطقة فالوضع لا يكون الا بها فخذ المعاني هي التي وضعت الالفاظ بازانها ولو كانت الالفاظ موضوعة للمعاني من حيث قياها بالذهن والافتقار بها بالعوارض الذهنية اى الشخص الذي لم يكن التعليم والتعليم فانها لا يكون الا بالاتصال و اتصال هذه المعاني بالذهنية الى الخارج غير ممكن لعدم حصولها فيه كذلك انقلبا من ذهن الى ذهن آخر ايضا محال لان الصورة الذهنية عرض الذهن والاشغال العرض من محل الى محل فتزجره بقائه بها باطل ولو كانت الالفاظ موضوعة الى الخارجية من حيث الخصوصيات الخارجية لم يمكن تعليم الكليات من حيث هو الكليات لانها معارف عن الخصوصيات فظهر ان الالفاظ موضوعة بازار المعاني **له قوله من حيث هي** اى مع قطع النظر عن وجوده في الخارج اى في الذهن اعلم انهم اختلفوا في الموضوع للاختلاف فذهب ابو نصر الفارابي والبولس الى ان الالفاظ موضوعة لصور الذهنية والامام الرازي والسيد السند والطوسي ذهبوا الى انها موضوعة لصور الخارجية وانكر في الحق بذهب الجمهور من المتأخرين ومشار الاختلاف هو الاختلاف في المعلوم بالذات فمن ذهب الى انه هو الامر الخارجي قال بوضوحه الالفاظ له ومن ذهب الى انه هو الامر

الذي من اجل الالفاظ موضوعة بازار الامور الذهنية وسيمى ولا تكلم مع ما لم يدعها فسا مل فيه **له قوله دون الصور** الخ هذا ذهب الى ان حيث قال ان الموضوع له الالفاظ هي الامور الذهنية واستدلوا عليه بان الامر الذهنى هو المعلوم بالذات لا الامر العيني الخارجي وللانتمى العلم باشارة وحاصل استدلال ان الموضوع له هو المعلوم بالذات والمعلوم بالذات هو الصورة الذهنية لا الامر العيني لان العلم بصفة ذات اضافية كونه عبارة عن الصورة المحمودة الشئ وكل صفة ذات اضافية لا بد لها من المضاف اليه وهو المعلوم بهتها فلو كان المعلوم هو الموجود الخارجي فلا بد للعلم من الموجود الخارجي بحيث لو انقضى

٣٢

بفضلہ فی الحاشیہ ۱۲

مَدَنِيَّاتُ الْإِسْلَامِيَّةِ ١٣

المطالع

الیه ای یکن ملتفتا الیه بالذات اذ العلم  
 کثیرا ما یطلق علی اللغات و یجوز ان یکون  
 الامر الخارجی ایضا ای کالامر الذی کذلک  
 ای ملتفتا الیه بالذات فاستبان محمول  
 الامر الخارجی راجع موضوعا له ولا یصح نفی کونه موضوعا  
 لکما یومر ادا المستدل علی ان الطابع من  
 حیث هی ایضا حاصله فی الذهن بالذات  
 قتال ۱۲ (عده محمد ابراهیم عفی عنہ لوی) +  
 م ضمن المعنی المركب حیث لم یتخلق المقصد  
 بهما بالذات تضمینیه والثانی مذموبا لبعیدیه  
 قابضه ونحو ان الدلاله مطلقا نایبه و استعمال  
 اللفظ و قصد اللفظ حیث قالوا ان یضمین  
 ما قصد من اللفظ جزء معناه والامر المقصد  
 منه خارج عن معناه فلا یحکم تضمینیه عند جمیع  
 بهتاکام لیس بزاد من ۱۲ **قوله**  
 فی المركبات- ای فی المعانی المركبه لان  
 فی المركبات اذ وجه الدلاله علی الموضوع له  
 وهو مرکب فلا بد ان یکون له جزء دلالة  
 علی الجزء و یكون تضمینا بخلاف مسدود  
 لفظ یدل علی معناه و لیس له جزء لیکون  
 دلالة علیه تضمینا ۱۲ **قوله** الخارج  
 ای الخارج عن الموضوع لکما بان لایکون منه  
 ولا جزء و فیه اشارۃ الی ان الامر لیس  
 ماخوذا فی هذا الالتزام بل شرط تحقیقه و حد  
 الالتزام انما هو الدلاله علی الخارج فلا یرد  
 عنهم قالوا ان یخصما بالدلاله الوضعیة فی  
 الانقسام الثلثة کما فی مع ان الالتزام  
 هو الدلاله علی الخارج الا ان یتمثل قسما آخر  
 هو الدلاله علی الخارج الغیر لازم فلا یكون  
 المحصر من التثنية کما عرفت لان فی المحصر  
 العقلي یجزم العقل بالانحصار و لکن یرد علیه  
 ما یلزم فی الدلاله الالتزامیه من اعتبار  
 الحقیقیة کما اعتبرت فی هذه المطابقة فالتضمین لیس  
 مرد النقص المشرور و هو ان اللفظ یلزم

مشتراك بين الملزوم واللازم كقفا الشمس فانه مشترك بينهما البصر فلو اطلعت الشمس واريد بها البصر مثلا يكون دلالتها عليها مطابقة لوضعها مع ان ذلك  
عليه ان لازم الموضوع لا يكون الجرم موضوعا اليضا وهذا لازم فيصدق الالتزام على المطابقة فاذا اقيدت الالتزامية بالحشية ويقال انها دلالة على خارج من حيث انه  
لا عين ولا جزو له ينفع النقص لان دلالة الشمس على الجرم من حيث انه عين للموضوع لا يصديق عليه انه عين والبصر والحد والاشغال المحصر العقلي لعدم التزويد  
بين النفي والاثبات فيحمل ان يكون دلالة اللفظ على الخارج من حيث انه لا عين ولا جزو فلا ينفي خروج الملزوم من مفهوم الالتزام بقية حاشية برصفي

(بقية حاشية صفحة ٣٧) وإجاب الفاضل الشارح عن هذا البرهان المعبر في حد ذاته ان  
ليس قضية انه لا عين ولا جبريل المعبر فيه الحاشية العينية والجزئية في أصل تقسيم ان الدلالة هي قضية  
اعلى تمام ما وضع له من تلك الحاشية اولاد الثاني اعلى جزء من تلك الحاشية اولاد فاعقل لا يجوز قسا  
آخر ويكون المحصر ثانياً ليس النفي والاثبات ويندفع النقص المشهور ولا يصدق على دلالة لفظ الشمس على الضوء  
من حيث انه عين الموصوف له انه دلالة اللفظ على معنى ليس بوعين الموضوع له (جواب محمد ابراهيم عن بياضه) ١٢

مکمل ہو۔ المشہور بخلاف العلوم فانما انما  
 دون التعليم فوجب الاستعزاز عما قبله في تعليم  
 ويزال توضيح لما بينه المصنف في الحاشية  
 بقوله انما يتبدى بالعلوم لانها لم تجز في الحاشية  
 انتهى ۱۲ **قوله** على نيس المراءى العقل

ما يوطأه ذاتية بين الدال والمدلول  
لأنه مقابل الوضعي والالتزام قسم من وضعي  
بل المراد به الدلالة على غير المخصوص له و  
تقرير الدال على الشكل الاول بهذه الالتزام  
عقلي لعدم كون اللفظ موضوعا بازاء  
المدلول الالتزامي وعقل جبرر فالالتزام  
يجوز اما الصغرى فاستبان توضيها آتيا  
واما الكبرى فبيانها على اذكر كفي التحليل  
المريض ان العبرة في العلم ان الذي هو حقيقة  
فان الفرض يستفاد المعاني منها بحسب  
المصنف

هو الامام الغزالي والنقض ابطال الدليل  
بمتخلف الحكم عنه او استلزامه فساد اخر  
على نحو امد بها اجمالى اذ لم يتبين على قدر  
معينة وثانيتها تفصيلي اذا امتنع عليها  
ههنا يمكن توجيهه بالنقض بلاما اخرين فتوجيه  
اما اجماليا فبان يقال ذلك على مجورية  
الاستزام ليس يصح جميع مقدمات اذ لو  
لزم ان يكون لاية التضمن مجورة لانها  
ايضا عقلية بعدم التوضيح والانتقال من  
الحل الى الجواب اما هو بسبب العقل مع  
كونها غير مجورة في العلم بمتخلف الحكم  
عن الدليل فيبطل الدليل واما تفصيليا  
فبان المستدل اذا اراد كونها عقيدة

اراد بذلك كونها عقلية صرفة ولا دخل  
للموضوع فيها فصرفى اشكل المذكور وهو  
قوله ان التزاما عقليا منسوخا لان اللفظ لا  
يدل على اى لازم كان بل على لازم الموضوع  
له فيكون دلالة اللفظ على الخارج من مساه  
توسط وضعه له فيكون للموضوع دفعا فيه  
فكيف يكون عقليا صرفا وان اراد به كونها  
مشاركة من العقل فالصرفى سلم و  
مكبرى لشكل اى توركل عقلى مجرى ممنوع  
لان المتضمن مع تغير مجرى عند ضم مع كونه

ولا بد من علاقة مصححة عقلية

الیزوم الذہنی ۱۲

او عرفية قيل الالتزام بهجور في العلوم

ای قلزم مصری ۱۱      انقا مل هو الامام ۱۲      دون التی طیب ۱۳

لأنه عقل<sup>ه</sup> ونقض<sup>ه</sup> بالتضمن<sup>ه</sup> يلزمها المطابقة

استدلال علی الفجر ۱۳ الاستدلال ۱۲

**قوله** ولابد الخ. ولما لم يكن كل خارج بحيث ينتقل اليه الذهن والدلالة لا يمكن بغير الانتقال فليدرك  
 قال المصنف لابد ان يكون علاقة بين الموضوع لدواعي الخارج بحيث الانتقال منه الى الخارج وبهذا  
 العلاقة هو اللزوم وهو على نوعين عقلي ودعوى كما سيجي **قوله** عقلية اي منسوبة الى العقل وهي اللزوم  
 العقلي وهو الذي يمنع منه تصور المفزوم بدون التصور اللازم وينتقل بها الذهن من المفزوم الى اللازم كما هو في  
 الارادة فان العقل اذا تصور معنى الزوجية والارادة يجد فيها العلاقة بسببها ينتقل من احدهما الى الآخر ويجوز المدونة  
 بينهما **قوله** على هيئة اي منسوبة الى العرف وهي اللزوم العرفي وهو الذي يمنع تصور المعنى يدون في العرف  
 العادة اى شائع وذائع في العادة والعرف يتأصل في شئ بشئ بسببه ينتقل من احدهما الى الآخر كجود الحاتم مثلاً  
 فانه المتأصل ليس هو اللزوم العقلي لكن لكثرة صدور الجود عن مسمى بالحى تم صار الجود في العرف والعادة من لوازم  
 مسمى بهذا الاسم بحيث اذا قيل فلان حاتم ينتقل الذهن منه الى انه جواد قال المصنف في الحقيقة اختار منه سبب  
 العربية لان محاوره العرب مصدقة له كما يلوح من تصغير تركيب البلقاء انتهى توضيحه ان المصنف لم يشترط  
 اللزوم العقلي صفات في الالتزام كما هو مشروط عند المنطقيين بل قال عقلية او عرفية فالعلاقة عنده هي الاسم بينهما كما  
 هو منه سبب اى العربية فاختارها بسببها لان استعمال العرب مسلم مقبول والذي يدل عليه نص **قوله** قبل القائل  
 هو الامام الرازي وابن الحاجب قال الحق الطوسي في شرح الاشارات وذهبي الفاضل الشافعي الى ان الالتزام  
 محصور في العلم استدلال عليه بان الدلالة على جميع الوازم محال اذ هي غير متناهية وعلى ما بين منها بطلان لان البين عند  
 الشخص ربما لا يكون بيناً عند آخر فليجوز ان يقول عليه حاصله ان المعبر في الالتزام هو اللزوم البين بالمعنى الاخر وهو  
 مختلف بحسب اختلاف الأشخاص والامصار والاعصار والعلوم المدونة وكتبها يكون باقية ومنقلة بعينها  
 شتى الى شخص ومن عصر الى عصر فلو جعل الالتزام في العلوم وفي كتبها فينتقل اليه في جميع الكتب واللغة غير  
 باقية على الالتزام بخلاف المطابقة لان ذكرها من وغالفت اللغة فالوضع وان كان مختلفاً بحسب الأشخاص  
 لكن باستعانة اللغة يحصل تعميم وتبين فلا اختلال فسقط ما قاله المحقق من انه هذا عينه بقدر في المطابقة  
 ايضا لان الوضع بالقياس الى الأشخاص مختلف انتهى ففكر ففكر صحيحاً ليعلم لك الحال **قوله** في العلوم  
 في المحاورات العربية كيف ومنها حسن الكلام لدى البلغاء على المعاني المجازية التي اكثرها مدلولات التورية

عقليا في الجملة كما عرفت ١٢ **قوله** يلزمهما اي التضمن والمطابقة يعني اذا وجدوا بعد المطابقة فان دلالة اللفظ على الجزء والاذن في اللفظ  
على الكل والمعلوم اعلم ان اهل العربية زعموا ان دلالة اللفظية الوصفية مطلقا اي سواء كانت مطابقة او تضمنية او انترامية تابعة للعقد الاستعمال  
فالكل يحمل اللفظ في المدلول المطابق كانت دلالة مطابقة وان تحمل في المدلول التضمني كانت دلالة تضمنية واما استعمال في المدلول الانترامي كان له انترامية  
ولا ريب في ان الاستعمال في المدلول التضمني والانترامي لا يلزم الاستعمال في المدلول المطابق فالتضمن والانترام (بقية حاشية بر ص ٢٢)

دقيقه حاشية صفح ٣٣) عندهم لا يستلزمان المطابقة فاستدباب لزوم المطابقة للتضمن والالتزام عند اهل العربية بالاستلزام  
التفصيلية بان يقال ان لذلك اللفظ المستعمل في المدلول التضمني والالتزامي معنى لا يستعمل اللفظ فيه كان ذلك عليه بالمطابقة والمقتضى  
لما لم يكن الدلالة مطلقا تابعة للتضمن عند جميع بل كانت المطابقة فقط دون التضمن والالتزام عند جميع تابعة للتضمن فان دلالة اللفظ  
عندهم هو المقصود والذات وهو المستعمل فيه اللفظ بخلاف المدلول التضمني والالتزام فان التضمن عند المنطقيين عبارة عن فهم الجزء في ضمن فهم  
الكلمة والالتزام عن فهم اللفظ بقية فهم المفهوم صار التضمن والالتزام مستلزمين للمطابقة عند اهل العربية فاستلزامهما للمطابقة ظاهر تحقيق الاستلزام

**ولا عكس وكونه ليس غيره ليس ما يسبق الذهن**  
بذلك العكس هو الذي في جواب سوال ١٢ اشكي ١٢  
**اليه اثما اما التضمنية والالتزامية فلا لزوم**  
اي كونه ١٢  
**بينهما والافراد والتراكيب حقيقة صفة اللفظ**  
اي يسمي اللفظ مركبا ١٢  
**لانه ان دل جزؤه على جزء معناه مركب يسمى**  
ايضا ١٢

لحقوله ولا عكس. اي لا يلزم التضمن والالتزام للمطابقة اما الاول فلما اذن يكون شئ معنى مطابقا لشيء  
لاجزء له كالواجب تعالى والعقول المجردة وهذا هو قولنا على كونه بسيطاً في الخارج والذهن كما هو في الاشياء فاما نقص  
كثير من المعاني مع الحقيقة عن غير ما هو في اللفظ بما دلت عليه من اللفظ المعبر فيه هو اللزوم البين بالمعنى  
كما ينبغي ١٢ قوله كونه اي كونه الشئ بحيث لا يصدق عليه غيره مثلاً لا يصدق عليه غيره والذي هو غير  
اعلم ان هذا فرع دخل مقدر تقريره ان الالتزام لازم للمطابقة كما ذهب اليه الامام الرازي فاي شئ يلزم من  
سلب الغير فلا ينفك المطابقة عن الالتزام اي فلا يلزم قول المصنف ولا عكس في الالتزام اما الذي في الشئ في الكلام  
وتقريره مستغنى عن التوضيح ١٢ قوله ليس ما فاما فانه تصور ما يمتد ونزول عن اختيارها فكيف تصور ما لم يمتد  
غير ما في الالتزام لا بد ان يفهم من المفهوم في الالتزام وحاصله ان المعبر في الالتزام هو المفهوم البين  
بالمعنى الاخص وهو ان يلزم من تصور المفهوم وتصوره في الشئ وبين كونه ليس غيره وليس هذا اللزوم  
المعبر عنه يقع الاعتراض واستحتمل قول المصنف ولا عكس ١٢ قوله فلا لزوم هذا بيان حال التضمنية  
مع الالتزامية بعد بيان ما بها مع المطابقة حاصله ان التضمن ليس بواجب للالتزام ولا بالعكس اما الاول فلان المعاني  
البسيطة قد تكون لها لوازم ذهنية فهناك التزامي بدون تضمني كذا في الامور البهية خارج عنه ولا لازم  
اعلم ان هذا امثال في اصطلاح مخصوص لا بحسب اللفظ وايضا المناقشة في المثال ليس من شأن العاقل واما  
اشياء في تحقيق التضمن بدون الالتزام فكذلك الانسان الموضوع بازار الحيوان الساطع فاذا اطلق لفظ الانسان  
لا يفهم منه الا ذلك المجموع وفي ضمنه التضمني ولا يفهم مع ذلك المجموع شئ خارج منه فهناك الالتزام واما ابداع  
احتمال ان يكون هناك شعور للخارج اللازم ولم يكن شعور الشعور فبعد ساقط عن درجة الاعتقاد وبيان بغيره  
استلزام المطابقة والتضمن للالتزام بوجه اخر الامور فان المطابقة كالمستلزم للالتزام والتضمن ايضا  
يستلزم الالتزام فصار مجموعها غير مستلزم للالتزام تامل من السائل ١٢ قوله الافراد قال مفاضل  
الكنهى اعلم اولاً ان المصنف لما فرغ من بيان الدلالة شرع فيما يوسم قواعدها وثانياً ان الافراد اي كونه شئ  
مفرداً والتراكيب اي كونه شئ مركباً عند المنزهين من صفات المعاني لان نظريتهم اليها واليه ما سلبوا انفسهم

الاستلزام المذكور تحقيقاً ولا ما به الاستلزام  
زيادة لفظ التقدير كما فعل العلامة استغنى  
في تهذيب المنطق ففهم ١٢ وعده ابراهيم  
م في حاشية على الشرح الجمالي للتهذيب  
فاللغز المفرد لا يدل على جزء لفظ على جزء  
المعنى المركب ما يدل على جزء لفظ على جزء  
عند اهل العربية من صفات اللفظ واذ  
ما اختاره المصنف لان نظريتهم اليها  
ثالثاً ان النزاع بين الفريقين على فاني  
اللفظ والاد والمعنى مدلول لما في العربية  
الدال والميزانيون لان احكام المدلول ١٢  
له قوله لانه اي اللفظ هذا يدل على  
ما اختاره المصنف من كون الافراد و  
التراكيب صفتين لللفظ لانه اخذ في تعريفها  
الدلالة وهي صفة اللفظ حقيقة فكذا  
ما هو ظاهر في الدلالة والشروط  
قرر الدليل على ما ينبغي تقريره تقسيم اللفظ  
المفرد والمركب ١٢ قوله دل كل جز  
اي جزء اللفظ على جزء المعنى دلالة مقصودة  
لان المفرد والمركب من اقسام الدال  
بالمطابقة هذا افتاده بجزء العلم وايضا  
قال واورده عليه بان ليس المركب مجموعاً  
للمعنى فلا يدخل في الدال بالمطابقة بل  
انما يدل على المعنى التركيبي بالفعل لا على  
اجتماع اللفظان اجتماعاً مخصوصاً والجواب  
عنه ظاهر فان المركب ايضا موضوعه  
بوضع نوعي في ضمن قاعدة كلية كالوضع  
الاعمال والمشتقات انتهى وقد مرنا  
تعريف الوضع وتقسيمه فراجع ١٢  
قوله معناه اي المعنى المقصود فلا  
يلزم كون عند المنزهين مركباً فاقبل ان  
التعريف المفرد ليس بما صارت حيلة  
علما عنه مع كونه من لانه يصدق عليه ان  
جزء لفظ على جزء معناه لان ما يدل عليه

جزء هو جزء معناه الاضافي فليس شئ لان المراد دلالة على جزء المعنى المقصود والمقصود حين العملية هو الشخص المعين ولا يدل جزء هذا اللفظ على جزء الشخص  
المعين المقصود ١٢ قوله فتركب فلا بد للمركب من اربعة امور ان يكون لفظاً جزواً ومعناه ايضا جزواً وبجزء اللفظ دلالة لفظ جزواً معناه الدلالة مقصودة من العلم فاي ارتفاع  
اربعها ارتفاع التركيب فان قلت لم تقدم المركب على المفرد في مقام التعريف قلت ان تعريف المركب جزوي بتعريف المفرد وعدمى والوجودي كذا في مقدم على العدي  
فان قلت لم يحسن في بيان انفسها طلت لان التقسيم باعتبار الذات وذات المفرد كونهما محتاجة اليها مقدمته مع ذات المركب ١٢ (شبهه ابراهيم في حاشية على)

هو الذي ليس كون غير مستقل في نفس اى الوجود الرباطي فانك اذا قلت في مثله استدار في جواب سؤال لا يتغير من معنى محصل حتى يتغير الى كلتي  
لانه اخرى فيقال في الوجود انك اذا قلت كان استدار في جواب سؤال لم يتغير الذي من على معنى تام بعد ان الانقسام نهائى في مكان في سبيل ولا فرق  
بينه في الاستقلال و عدم كونه وكل منهما سواء في الدلالة على المعنى الرباطي الغير المستقل بعدم دلالة على الانفراد على دلول تام بل يدلان على سببية  
هى حالة بين هاتين شيئا فلا يحكم عليهما بهما وهما منفردان نعم لو اقترن بهما لفظ آخر تم نقضا بينهما يبع كونها محكوما عليهما بهما ١٢ **قوله** لتستعين بهما اى تستعين بهما  
فهما دون اداة لى لما يتيم من ان الافعال الناقصة لما صارت ادوات فلم سموا بالكمات والدفع ان سميتها بالكمات لتصرف هذه الكمات بجعلها ماضيا ومضار  
وغير ذلك من النهى والامر واسم الافعال و  
المفعول وغير الاول دالة هذه الكمات على  
الزمان والتصرف واقتزان الزمان ايضا  
كيد في الكمات فلهذا سمو بهما واما بالنظر  
الى المعاني التي هي منظور المتفكرين فليس  
الامر الاداة فتسببها بها عند فهم على  
سبيل المجاز مشابها اياها الى التصرف و  
اقتزان الزمان واما بالنظر بجم الافعال  
الفاظها لما كانت متصرفه ومعانيها مقتضية  
بالزمان وبموصى الافعال فعدد  
منها ١٣ **قوله** ودلالة لها على الزمان  
هذا القول يدل على ان الزمان مدلول كان  
والقول السابق على معناه وكون الشئ شيئا  
يدل على ان النسبة مدلوله فيكون ان يشبه  
على احدى تلك الكمات مشتركة لفظا بين  
النسبة الرباطية وبين الزمان فعند ولا تشبه  
على النسبة لا تكون دالة على الزمان وكذا  
بالعكس فلم يبع تسببها بالرباطية لانه لا يشبه  
لكونه كونه الدلالة على شرط لا تدل على الزمان  
ولكن لما فسر ان هذه الكمات بما تبادلاتها  
على النسبة وبها تتبادل على الزمان فخلق  
لهذه الاشتباه لان الوضع بهما ليس الا  
واحد اذ لا بد لاشتراك تعدد الوضع فاهم  
١٤ **قوله** والادى وان لم يكن المفرد  
آلة التعرف حال الغير بل يكون مستقلا  
**قوله** هيئة وهى عبارة عن الصورة  
للعارضة فخرجت من الكمات واسكتت تبا  
ويطلق عليها لفظ الهيئة ايضا اعني ان  
الهيئة دالة على الزمان او على نسبة الى  
الزمان والمادة من الشرائط وليست  
بشرط المشروط ولا يوجد بدون الشرط فلا  
عاجة الى ان يقال بهما تبادلا ومن  
بهنا يتفكران بدفع ما يتوهم من ان  
الزمان والعدد الامس والعصور حده غير

**قوله مولفاه الا مفهم وهو كان مراة لتعريف الغير فاداة**  
ان لم يدل  
**الحق ان الحكم الوحدى فان كان مثلا معناه كذا الشئ شيئا لم يد كبعده**  
اى لانها تعال الناقصة ١٢ الاداة ١٣  
**تسميتها كذا لتصرفها كذا على الزمان الا فان له هيئة على ان فكملة**  
اى وان لم يكن مرة ١٢ المفرد ١٣

**له قوله** قولا اطلاق القول على المركب مجازى اذ القول في الحقيقة في التكلف والمركب اما هو العقول المتفكر  
١١ **قوله** مولفاه هو مرادف للمركب وقد يفترق بينهما لانه لو كان بين الاجزاء مناسبة والذات يسمى مولفاه والا  
فركب ١٢ **قوله** الادى ان لم يدل جزء اللفظ على جزء المعنى فمفهومه وسواء لم يكن اللفظ جزءا كجملة او مستقيما  
..... او كان لجزءه ولم يكن المعنى جزءا كلفظ اشتراك لانه جزء ولكن لا يدل جزء  
اللفظ على جزء المعنى كزيد فان الزمان مثلا لا يدل على مفهوه او كان لهما جزء ويدل جزء اللفظ على جزء المعنى لا يجوز  
ذلك المعنى مقصود كجهد الله تعالى فان العبد مثله يدل على العبودية لكنها ليست جزءا من المعنى المقصود ومن المعنى  
بما يخص او كان لهما جزء ويدل جزء اللفظ على جزء المعنى المقصود ولكن لا يكون دالة مقصودة كالجو ان المناطق  
على الشخص فسمى فان الحيوان مثله يدل على جزء المعنى المقصود ولكن هذه الدلالة غير مقصودة من المقصود ومن المعنى  
الشخص الانساني مع قطع النظر عن كونه حيوانا طاريا ١٣ **قوله** اداة بذاتى عن المناطقة اى انما الخاتمة على فهم  
يسمى حرفا صليان المفرد ان كان والا على معنى غير مستقل بالمفهومية بمعنى انه لا يعقل بدون انضمام امر اخر يكون  
بمرادف كذا كفى على فانه يدلان على نسبة الظرفية والاستعدادية واسطة معرفت مال الطرفين وبها لا يدلان على  
النسبة المطلقتين وتعيين النسبة انما هو بتعيين الطرفين اعلم ان من لوازم هذا المفرد الذي يسمى اداة عدم كونه محكوما  
عليه ومن خواصه عدم كونه محكوما به وفي هذا المرض الحسن المحققين تحقيق عجيب لا يليق بهذا المحقق من شار فليراجع  
١٢ **قوله** والحق ان لم يدل على تعريف المصنف لاداة انه غير مانع لصدقه على الافعال الناقصة مع انها  
ليست اداة لا عندنا بل بالعبودية لانهم يسمونها الافعال ولا عندنا الميزانيين لانهم يسمونها بالكمات وقدر بقوله والحق و  
ما حصل المدح انها من افراد المعرف فلا يصير في صدق التعريف عليها بل يجب صدقه عليها وتسميتها بالكمات لاشتباه  
بها في التعريف والدلالة على الزمان ١٣ **قوله** الكمات الخ اى التي تدل معانيها على الوجود والشيء المراد  
بها الافعال الناقصة وهى كان الناقصة واخرها تبادلاتها وهذه الكمات بما تبادلاتها على النسبة وبها تتبادل على الزمان ١٤  
**قوله** فان مشددة فانها من حروف المشبهة كان اى لفظ كان معناه كون الشئ وهو انهم كان شيئا وبمجرده  
شكوك ان زيد كانا معناه كون زيد شيئا وهو القيد ولم يذكر في الشئ ادام يذكر كان بل يكون زيدا بعده كما ترى  
هذا يدل على الكمات الوجوب اداة قال الفاضل الشارح توضيح ان كان الناقصة مثلا لا يدل على الكون في نفسه بل  
كان التامة بل يدل على كون الشئ بوجوه كان شيئا بوجوه كان لم يذكر الشئ الثاني بعد اى ادام يذكر كان بل يذكر بعده و

تدل على الزمان مع الاستقلال فينبغي ان يكون الفا فان هذه الدلالة بالنظر الى خصوصية المادة والمادة الخاصه بهما شرط الدال فالدال مجموع الية والمادة  
في الهيئة تكون المادة شرط لا شرط **قوله** ككلية عنه المتفكرين وفصل عند الفهم من العلم ان الحكمه مشتقة على امرين المادة والبيات ومعنا ما يمكن من فقه هو  
المحدث وهو المصداق والنسبة الى ما على الزمان فالمادة تدل على الوجود والبيات على الوجودين وهما ان اشتر بينهما ودر بان الحكمه لما كانت مركبة من النسبة التي هي غير مستقلة  
وغيرها والمركب من مستقل وفرة فتكون غير مستقلة فكيف تكون تبا لاداة واجب بان الحكمه وان لم تكن مستقلة تبا معناه بالمطابق (بقية حاشية و صفحه ٣٦)



لم يمنع تصرف الفاعل بعد بخلات الغائب فان يمشى  
 بلا ذكر الفاعل لا يبعد عن يمشى اعداءه في شدة غايته  
 ويزيد من الفاعل لاسان تأكيد الفاعل في مجاوتهم هذا وقد  
 بقي شيئا في رواية الكلام **قوله** والاداء المعروضة  
 لم يدل بجملة على الزمان ولا يكون مرة التعريف حال  
 الغير ومصلحة ان المفرد يكون مستهلا غير  
 مقترن بالزمان **قوله** السبعون  
 شتقاقا من السبعين العلوقا على  
 على اخويه لصيرورة محكوما عليه وعلى اسم  
 يعني العلامة فانه علامة والهاء على مساهمة  
 الظاهر ان المعرف في هذه الاقسام حقيقي  
 حاصل ان المفرد ما يدل على معنى في نفسه  
 بحيث لا يكون مرة للملاحظة الغير والاشارة  
 المحرف للعلل اما ان يدل ببيت على زمان  
 او لا فلا دلالة بالجملة والاشارة في الامم فانه المعصر  
 دائر بين النفي والاثبات وهذا هو المعصر  
 العقلي **قوله** من خواصه اي من  
 خواص وهي يختص به ولا يوجد في غيره وانما  
 انما والمصنف بده انما صفة دون الخواص  
 لا اثر من دخول لام التعريف ولا اضافته  
 لان الغرض يتحقق بهنا يكون محكوما عليه  
 اعلم ان المراد بالخاصة بهنا ليست خاصة  
 حقيقية بل بذهابها من اضافته بالنسبة الى  
 الاداء كما ان الحكم للمراد من كون الحكم عليه  
 للامم بل ان الحكم من بكملة والاداء لا يكون  
 محكوما عليه لان جميع اسماؤه لا يكون محكوما  
 عليه فلا يردن خاصة يمشى في ما يختص به  
 يوجد في غيره ومع ذلك في بشرية يوجد الحكم  
 من المتقدم والاشارة في الميزانين في المقدم  
 يكون محكوما عليه مع انه مركب ليس باسم  
 لان الامم من اقسام المفرد وكذلك في  
 بعض التحليلات يجوز ان يعلم حقيقة ليس  
 عالما فان الحكم عليه في انما هو زيد عالم  
 وهو مركب ليس باسم فكيف يكون الحكم عليه  
 من خواص الامم **قوله** من حروف  
 جز هذا ما اوردناه الامم على تلك الخاصة و  
 تقريره الحكم على كون الامم محكوما عليه  
 دون اخويه وتقولون ان من حروف جز  
 ضرب فعل ماضى ومن في قوله من حرف جر  
 محكوم عليه بكونه حرف جمع انما ليس باسم بل هو حرف  
 كون الامم محكوما عليه خاصة له لوجوده في الحرف والفعل ١٢

(بقية حاشية صفح ٣٥) لكنهما مستقلة باعتبار معناه  
 ولذا جعلت تفسير الاداء والحرف ان معناه امر جاني بجملة العقل الى هذه الشبهة كما  
 يشهد به الوجدان اسلم في القول بان معناه مستقل بالنظر الى المعنى التفضي كلام قاهر  
 والتحقيق انه مستقل بالنظر الى المعنى المطابق قال العلامة الهروي ان اعتبار النسبة الفاعلية والنسبة الزمانية  
 واعتبار عنصر الزمان دون الفاعل ترجح بلامرغ الا ان يقال ان اداء الزمان انكون في نفسه محمد بن ابراهيم

# وليس كل فعل عند العرب كلمة عند المنطقيين

## فان نحو امشي مثلا فعل وليس بكلمة لاحتمال

### الصدق والكذب بخلاف يمشى وان فهو اسم

### خواصه الحكم عليه قولهم من حرف جر وضرب فعل

**قوله** ليس اي كل ما يقول به العرب فعلا ليس هو بكلمة عند المنطقيين بل منيا محوم وخصوصا كما يستفهم  
 قال الفاضل الكندي في اذرع لما يتوهم من ان ما يقول به العرب فعلا يسمى الميزانين كلمة فعل فعلا عند العرب  
 كلمة عند الميزانين فكيف يكون الافعال الثلاثة اوله عندهم فانه افعال عند العرب ثم اعلم ان كل اسم عند الميزانين  
 اسم عند العرب وليس كل اسم عند العرب اسما عند الميزانين فان اسما الافعال اسما عند العرب وافعال عند الميزانين  
 الميزانين وكل حرف عند العرب اداة عند الميزانين ولا عكس كليا فان الكلمات الوجودية ادوات عند الميزانين  
 وليست بحروف عند العرب **قوله** نحو امشي على صيغة المضارع المحكوم الواحد ونشئ على التثنية والجمع  
 ونشئ على المضارع المخاطب واحد اكان وغيره كذا المتكلم المخاطب من الماضي فعل عند النحاة وليس بكلمة عند  
 الميزانين لما سبقت **قوله** ليس بكلمة ان الكلمة من افراد المفرد والمخاطب والمحكوم من المضارع يدل  
 جزر لفظ على جزر معناه فان الهمزة تدل على الفاعل المحكوم الواحد والنون تدل على الفاعل المحكوم المتعدد والياء تدل  
 الفاعل المخاطب وكل اول جزر لفظ على جزر معناه فهو مركب والهمزة ليست من اقسام المركب بل من المفرد والمخاطب  
 والمحكوم ليس من الحكمه عند المنطقيين مع فعل عند العرب **قوله** لاحتمال امشي الصدق  
 هو كونه صادقا بان يمشى الحكم في الواقع ايضا وكذا ان يكون امشي كاذبا بان لا يمشى ويقبل بفساد امشي فاما  
 محتملا للصدق والكذب صارت قضية كالحال بالعلوم واذا ابطال قضية احادية لا بد من لفظين واليمين على المسند والمسند  
 اليه ليس الهمزة واسما لها واداة الماضي درما صالحا لللدالة عليها كحكمة تباها بالواو الضمير المستتر فلا اعتبار به  
 لان اعتبار بعض لايعا لاداة المفردة **قوله** بخلاف يمشى على صيغة المضارع الغائب وكذا الماضي  
 لعدم احتمال الصدق والكذب وبذا اعدم دلالة على الفاعل وبذا لان الهمزة والنون في المتكلم والياء في المخاطب تدل  
 على الفاعل لا متناع تصرف الفاعل بعد ما لا تأكيد فان اتاني امشي او نشئ اتانا وانت في تمشي انما يعنى محمدا  
 من التأكيد للفاعل لاسان الفاعل ان الهمزة والنون والياء فلولم يكن محك الزائدة والهاء على الفاعل

محكوم عليه بكونه حرف جمع انما ليس باسم بل هو حرف و كذلك ضرب في قولهم ضرب فعل ماضى محكوم عليه بكونه فعل ماضى مع انه ليس باسم بل هو فعل فلم يبق  
 كون الامم محكوما عليه خاصة له لوجوده في الحرف والفعل ١٢



من ملاحظة الملاحظ - امور مكتشفة وتبين للفظ بسط تلك الملاحظة فان كان من اللفظ في هذه الصورة نل واحد من الجزئيات فيكون  
 الوضع عام والموضوع خاص كوضع اسم الاشارة فان الواضع لاحظ امر كلياً لان موضوع ذلك اللفظ لا بل لان يلاحظ جزئيات ويوضع  
 اللفظ لتلك الجزئيات وان كان بين اللفظ بازار ذلك الامر العام الذي جعل مرأة لافزاده فهذا وضع عام وموضوع كذلك والوضع  
 الخاص عبارة عن نفى ما ذكر في الوضع العام بان يلاحظ الواضع الامر العام للوضع له ولا فزاده فلم يمت حينئذ للاشئ ان يكون الموضوع موضع لفظ بازار  
 او خاص شخصي او نوعي لا يكون مرأة للافراد للوضع له ولا فزاده فحينئذ لا يكون الموضوع له الا خاصاً البتة اقول فيه كلام لا يسع هذا المختصر **قوله**  
 التحقيق خلافاً لما تنزهنا في رحمه الله

**جزئي ويدخل فيه المضمرات اسماء الاشارات في الوضع**  
**فيها وان كان عاماً لكن لموضوع له خاص على ما هو**  
**التحقيق وبدنه متواطئ انساباً وفرداً في الصدق**  
**والافمشك حصر التفاوت في الاولوية والاولية**

ذميب الى ان اسما الاشارات والمضمرات  
 موضوعه لا على كل في كليات ليست  
 جزئيات الا ان تلك كلياتها في معنى  
 الحقيقي وانما تستعمل في الجزئيات فيجوز  
 ان يكون من المجازات المتروكة كحقيقة  
 او على بعض المحققين من ان الاطلاق  
 المجازي لا يدر فيه من ملاحظة المعنى الحقيقي  
 والاشياء الى المعنى الكلي في الاطلاق هذه  
 الاسماء واجيب بان محاذ المعنى الحقيقي  
 عند الوضع كلفي لهذا الاطلاق واما لفظها  
 عند الاستعمال ايضاً فغير مسلم وقال  
 بوجه العلوم مخرجا على التقاد في لو كان ذلك  
 كما ذكرنا في التقاد في لو كان وجوز المجاز شاعراً بل  
 حقيقة وايضاً لا يتبادر عند اطلاقها الا  
 الجزئيات ان خصوصية والتباين وعلمامة  
 الحقيقة ولا اشتراك خلاف الامر لا يخفى  
 ما في الاعتراضين فنذكر **قوله**  
 بل وانه اي بدون الشخص الذي يتبين  
 الاشتراك في المعنى المفرد حينئذ كلياته الكلي  
 باختيار صدق على الافراد لو كان متواطئاً  
 مشكك **قوله** متواطئاً انما سمي  
 بالتواطئ لانه مشتق من التواطؤ وهو  
 التوافق وافراد هذا المعنى متوافقة في معنى  
**قوله** في الصدق - الراجح في  
 صدق المعنى على ذلك الفاظاً ببيان الفرق  
 بينه وبين المشكك فالمتواطئ لا يكون معناه  
 واحد الا افراد كثيرة يصدق عليها على السواء  
 بحيث لا يكون اختلاف بالاولوية والاشياء  
 والاولوية والافردية مع مقابلة تمامها  
 بهذا الاختلاف في المشكك **قوله**  
 اي وان لم يتبادر في الصدق بل يكون  
 متضافاً فيه بان يكون مشتركاً في بعض الاشارات  
 واتقدم على الآخر لم يكن كذلك **قوله**

**قوله** جزئي اي ذلك المفرد المتكلم بالاشئ المذكور جزئي وقد وقع في بعض الكتب بدل الجزئي  
 على كنهه من المتكلم للتقاد في والاختاره المصنف فهو ادلى لشموله جميع الجزئيات سواء كانت اطلاقاً  
 لان الجزئي اعم منطقاً من العلم واما من بعض الاعلام كما علم الجمنس لا يكون جزئياً لعدم اشتراك في كلياته  
 بخلاف الحقيقة كون الجزئي اعم منطقاً من العلم فهو ليس بشئ لان العلم الجمنس ليس علمياً في عرفنا فان معناه كلفي اما اطلاق  
 العلم عليه فنذكر ان العرب بالنظر الى الاحكام العقلية ككونه مستنداً او ذواتاً او محالاً وموضوعاً بالمعرفة لا بالنظر الى وجود  
 اشئ من المذكور فيه اعران العلم عبارة عما وضع شئ معين بحيث لا يتناول بحسب ذلك الوضع غيره فان كان  
 هذا الموضوع له المعنى مشككاً لا يقبل التكرار من حيث نفس مفهومه فهو علم شخصي وان كان كلياً يعتبر فيه قيداً  
 وهو كونه معهوداً في الزمن وحاضراً عند العلم حين كاسامة فانه قد تصور الواضع مفهوم الاسد اعني الحيوان المفترس  
 ثم وضع له باعتبار نفسه حضوره في الزمن لفظاً كاسامة **قوله** فيه اي في الجزئي المضمرات كالتكلم  
 واسما والاشادات كمنها علم ان كون اسما والاشادات من الجزئي قبولها لانهما موضوعات لما هو جزئي محسوس اما  
 استعمالها في غير المحسوس فبوجه الحيوان فهو على سبيل المجاز وكذا كون التكلم والمخاطبة من المضمرات جزئيات فهو  
 ظاهر ايضاً وكذا الغيبة الغائب اذا جعل مرجعاً امر شخصاً فهو ايضاً ظاهر هذا جعل مرجعاً امراً كلياً فنقول ان الحيوان هو  
 محمول على كثير من نفس ذاته فالمرجع بهما هو الجمنس كلفي ليس بجزئي وبتدلول الضمير الغائب هو المرجع فكيف  
 يدخل الضمير الغائب مطلقاً في الجزئي بل لا يدخل في الجزئي الا ضمير التكلم والمخاطبة اجاب سيد السند بان مرجع  
 هذا المذكور لفظاً او معنواً هو من حيث هو المذكور ذكره خاصاً جزئي لا كلفي التكلم والاشادات من التكلم و  
 كلفي ان يقال ان المصنف لما رد دخول المضمرات في الجزئي الحقيقي جميع اصنافه واشتبه وانما مراده بالجزئي  
 فيه بالنظر الى اكثر احواله اذا كان المرجع جزئياً وهو داخل في الجزئي بلا مرية لان معناه مع قطع النظر عن كلياته  
 ايضاً جزئي **قوله** عاماً قال احسن المحققين ان الموضوع العام معناه ان يلاحظ الموضوع امر كلياً ويجعل

فمشكك انما سمي بذلك لان المعنى يترك متواطئاً انفراداً في اختلاف صدقته على الافراد رغم ان من المشترك فيه الكلي مشكك  
 التواطئ ان من المتواطئ ان المشترك في هذا المشكك **قوله** حصره والتفاوت الجزئي اي جوده التشكيك محصورة في الاقدمية في السجدة المصنف  
 بالادوية والادوية واشددة ومن يلاحظ مع مقابلاتها علم ان حصر صدقات في الادوية مع مقابلاتها ليس الا بحسب الاعتبار والاصطلاح حيث قيل ان ليس  
 المروص مطلق والتفاوت في الاقسام المذكورة بل حصر تفاوت الذي هو من وجود التشكيك وفسر ذلك لانه بان يكون اتفاق بعض الافراد بغير حاشية صحتها

(بقية حاشية صفحة ٣٨) هذا الكلي بهذا الكلي على ان تصاف الفرد الآخر من هذا الكلي بهذا الكلي كما في الوجود فان التصاف الواجب تعلل بالوجود على ان تصاف الكلي بالوجود فالوجود على مشكل صدق على الواجب عز مجده بالاقدمية وعلى الممكن بالاشرة وفسر الاولوية بان يكون التصاف بعض الافراد من الكلي بهذا الكلي باقتدار من ذاته وتصاف الفرد الآخر بهذا الكلي يكون بالغير كالضوء للشخص والارض فان ثبوت الضوء للشخص باقتدار ذات الشمس وكذلك في الارض والضوء على مشكل صدق على الشمس بالاولوية وعلى الارض بعدم اولوية واما الاشرة فمفسر بالتفسيرات المتقدمة واما محققون فهم يفسرون بكون احد الفروع من الكلي المشكل بحيث يتوزع منه العقل باستعانة الوجه امثال الاضعف كيجل العقل احد الفروع الى امثال الاضعف كالبيان فان وجوده في الشرح اشد من وجوده في العلاج بحيث يتوزع العقل من النتائج بياضات كثيرة مثل العلاج حتى ان الامام العاصمية تذهب الى ان القوى من الفروع متا

# والشدة والزيادة ولا تشكيك في الماهية ولا في العوارض بل في اتصاف الافراد بها فلا تشكيك في الجسم ولا في السواد بل في اسود معنى كون احد

له قوله ولا تشكيك. اعلم انه اختلاف في التشكيك بل هو في الماهية ام لا لا اشترائية يجوز ان في الماهية الذاتيات والمشاوكون يكونون على العلم وتحريم حمل النزاع على ما يفهم من كلام العلامة الشيرازي ان الاختلاف بين الاشياء يتصور على غير اختلاف الماهية كما بين الانسان والفرد واختلاف بالعوارض كما بين الرنخي والردى واختلاف الماهية بالكمال والنقصان بعد الاتفاق على الاولين اختلفوا في الثالث فالاشترائية والتمتزة والمشاوكون نفوه ولا اختلاف بالكمال والنقصان كونهما في نفس الوجود زائد بنفسها على نفسها نحو اخر من الوجود من دون سطر في العوارض هذا في النجوم الاخيرين اما النجوم الثاني فلا يتصور في الذاتي وهو الاشبه لان الذاتي لا يكون مقتضى الذات والاول لا لا مشجوزة في الثاني والماهية لان العلة والمعلول قد يكونان مع نوع واحد فلا بد ان يكون العلة بما هيتهما محقة على ماهية المعلول على ما يناو عليه المعلول البسيط واذما هيتهما واحدة فلا بد ان يكون هي في نوع الوجود محقة على نفسها في نوع اخر من مصدر حمل النوع عليها ذاتا بما هو كون احد ما محقة على الآخر فمقد النوع على بعض افراد هو العلة محقة على بعض افراد هو المعلول اما جواز النجوم الاخيرين اي الزيادة والشدة فلانهم قالوا ان المقدار يزيد على مقدار كخط نفسه يزيد على آخر وكذا السواد الشديد يزيد بنفسه على السواد البسيط من غير واسطة ويرد عليه ان الاشترائية جواز التشكيك في الماهيات بجميع اقسامها وكذا قيل يدل على ثبوت في الماهيات بالاشترائية اي الاولوية واللاذنية والاشترائية فقط اجاب البحر بان الماهيات ان الاشترائية لم يفسد الاولوية بما ذكر من ان يكون التصاف بعض الافراد من الكلي بهذا الكلي باقتدار من ذاته لانهم قالوا وجود العلة اولى من وجود المعلول مع عدم كونه مقتضى الذات ووجه النجوم الاولوية يجوز في الماهية اقول يمكن ان يراد بالاقتدار الذي هو في تفسير الاولوية مطلق الاقتران اي اعتدال الانفكاك بالنظر في ذات سواد كاي باقتدار من لتمام الذات وعليتها ان كما في العوارض المعلولة او كاي الذات مصدر قائل بنفس الذات كما في الذاتيات بالنسبة الى ذي الذاتي فيوزع التشكيك بالاولوية في الماهيات على التفسير الاول ايضا كما لا يخفى **قوله في السواد كون الجسم متصفا** بهذا العارض فاختلف السواد بالشدة والضعف لا يوجب التشكيك في السواد لان هذا الاختلاف بالنسبة المتشعبة فصار الاختلاف نوعا والكلي المشكل يكون متخذ النوع عظم ان المشكل ههنا هو المفهوم المشتق من العارض بالنسبة الى معروضات مبداه كالاسود بالنسبة الى الاجسام التي تقوم لها السواوات لان مناط صدق الاسود عليها ليس الاقيام بمبدأ الاشتقاق فيها فلا اختلاف في مبدأ الاشتقاق كون موجبا لاختلاف صدق المشتق على ما قام به مبدأ الاشتقاق وهو الجسم بخلاف صدق الذاتي على الذات

بالنسبة الى الماهية لان في الاقدمية صدق الماهية اذ كان على بعض الافراد طه صدق الماهية على بعض آخر فيثبت الماهية بهذا الاخر يكون بالعلم مع انهاء ذاتية له وكذلك اذا كان التصاف بعض افراد بالماهية باقتداره من ذاته يكون الذات على له مع انهاء ذاتية له وهذا هو المجعولية الذاتية التي عبارة عن جعل الجاهل الذاتي للذات وتبشيرة لادبها بابل وفيه مع سمي في التصديقات في اشكال المجعولية الذاتية ما قال الفاضل الشارح من انه مشتق تحليل بالقياس الى ما هو ذاتي لا بما هو خارج عنه فحصل ان المراد (بقية حاشية بر صفحة ٣٨)

بالنسبة الى الانسانية لا تفاوت فيها بالنجوم المذكورين واللازم المجعولية الذاتية لان في الاقدمية صدق الماهية اذ كان على بعض الافراد طه صدق الماهية على بعض آخر فيثبت الماهية بهذا الاخر يكون بالعلم مع انهاء ذاتية له وكذلك اذا كان التصاف بعض افراد بالماهية باقتداره من ذاته يكون الذات على له مع انهاء ذاتية له وهذا هو المجعولية الذاتية التي عبارة عن جعل الجاهل الذاتي للذات وتبشيرة لادبها بابل وفيه مع سمي في التصديقات في اشكال المجعولية الذاتية ما قال الفاضل الشارح من انه مشتق تحليل بالقياس الى ما هو ذاتي لا بما هو خارج عنه فحصل ان المراد (بقية حاشية بر صفحة ٣٨)

(دقيقه حاشية صفحہ ۳۹) مما قالوا ان الذي لا يعمل نفعا لا يتبعه امر خارج عن الذات يعني ان الامر الخارج عن الذات لا يكون له ذاتي  
 واوفاي دلائل انتاج المشايخ على نفى الخيوس الاخيرين من انهم التشكيك بما قالوا ان لو كان المهيبة زائدة او ناقصة او شديدة او ضعيفة  
 فاما ان يشتمل الشديده والزائد على امر ليس في الضعيف والناقص او لم يشتمل وعلى الثاني لم يكن فرق بينهما ومقابلتهما وعلى الاول فذلك  
 الامر ما فصل فاختلف الشديده والضعيف فوفا فلا يكون المهيبة شديده او ضعيف وكذا حال الزائد والناقص او افاض فليكون التشكيك في المعاني  
 فيها قال بحر العلوم وفيه نظر بلا خلاف باختلاف الشديده والضعيف بالمهيبة لا ينفي التشكيك في المهيبة الجسدية لمجرد ان يكون الفصول واسطة في التثبت  
 واما ثانيا فلان عدم احتمال الشديده  
 والزائد على امر ليس في الناقص و  
 الضعيف لا يوجب عدم الفرق بينهما  
 لمجرد ان يكون الفرق نحو من الوجود فيكون  
 المهيبة بنفسها في نحو من الوجود زائدة  
 او شديده وفي نحو آخر ناقصة او ضعيفة  
 انتهى اقول في المقام ظاهرا طويلا لا يطيق  
 بهذا المختصر (بجده محمد بن ابيهم) +

**الفردين اشد من الاخرانه بحيث ينتزع العقل**  
 بمعونة الوهم امثال الاضعف ويحمله اليها حتى  
 ان الادهام العامة تذهب الى انه متالك منها  
 فافهم وان كثر معناه فان وضع لكل ابتداء  
 فمشترك

والا حقيقة ما علم ان هذا التشكيك بالحق  
 الى كثرة المعنى كما كان التشكيك الاول بالحقا  
 الى وحدة المعنى فقدر (بجده محمد بن ابيهم) +  
 اي وضع ذلك المفرد فعل من المعاني كثيرة  
 باوضاع متعددة فلا يرد ان انا و هذا  
 ايضا معناه كثير كما مر فيزم ان يكون  
 المشترك مع انها داخلان في الجوزي اما  
 عدم الوجود فلا نأخذوا ان كانا موجودين  
 لمعان كثيرة لكن الوضع فيها واحد ليس  
 بتعدد وفي الاشتراك لابد من التقدير  
 قوله لكل اي لكل واحد واحد من  
 به المعاني التي يستعمل اللفظ فيها فهذا  
 التقيد خرج الحقيقة والمجاز لان المعنى  
 المجازي لا وضع له لا يخص ولا يشترط له  
 هو المعنى في الحقيقة كما مر سابقا (بجده محمد بن ابيهم) +  
 قوله ابتداء اي بالتحقق لا يقال ان كان  
 موضوعا لمعنى ثم نقل عنه ووضع لآخر  
 وصار العقل متكلما بين الوضعين فهذا  
 اللفظ وان كثر معناه لكنه ليس مشترك  
 المتكلم العقل اعلم ان الوضع المعنى الثاني انما  
 تعين امره بانه موجود في المشترك كلفظ  
 والمرجع للمعنى المشترك لا نقل الى الوضع  
 الاول عند الوضع الثاني بل الوضع وضع من  
 اللفظ للمعنى الثاني بغير نظر وبما كان في الاول  
 نا لا ولا يصدق ان يعسر ابتداء بعدم النشر  
 الى الاول لعدم تجل النقل بعد النظر  
 في النقل يكون النظر الى الاول منذ الثاني فلو وضع ان اعتبر المعنا من معنيين فيقول والافهم نقل فقد ظهر من ان المرجع قسم راسه لاسم المشترك ولا من النقل  
 كما قيل فاحفظ فانه يتفهم (بجده محمد بن ابيهم) +  
 المقصود بهما هو الاشتراك المتكلم العقل وهذا الاول دون الثاني فافهم (بجده محمد بن ابيهم) +

له قوله اشد - وكذا المعنى كون احد الفردين اشد من الاخر لان امثال الاضعف في الاشياء لا يكون  
 متبانية في الوضع وفي الازيد متبانية فيه كونها اجزاء مقدارية (بجده محمد بن ابيهم) +  
 معونة لان المنتزعات جزئيات لابد في انتزاعها من دخل الوهم (بجده محمد بن ابيهم) +  
 قوله الادهام العامة - التي  
 تفرق بين تحليل التركيب بان المحال لا يتركب من امور متحدة البها ولا وجودها بالفعل منتزع والمركب يتركب  
 من اجزاء لها وجود بالفعل في الوصف في الإشارة الى ان مراتب كليات بساط لا يتركب فيها وكذا مراتب  
 المقدار بساط اذا كانت متصلات فلا يتركب فيها من الاجزاء المقدارية (بجده محمد بن ابيهم) +  
 اي من امثال الاضعف هذا هو الذي غرض المعترضة فقالوا يجوز اجتماع الشئ من حاصدان الجسم لا يبعين كالتوهم  
 مثلاً يلحق في الصبح فيغلب كدرة ثم يغيب في الصبح فيغلب كية ثم يسود ثم يعلو وليس ذلك الا كذا عفا فزاد  
 السواد المطلق فاجتمع المثلان بل الامثال فان الكية كدرة تان اجتماع السواد كبتان والحلوك سوادان لا  
 تمايز بينهما وهو باطل لان هذا اقتضاها الحقانية العلمية الثابتة في نفس الامر من اللغة وهو فاسد فاقول  
 بان الكية كدرة تان اجتماع من عند الحكماء وان كان تاما عند اهل اللغة وذلك لان الكية عندهم كدرة  
 واحدة شديدة غلبة الله تعالى ابتداء في الجسم بعد نفسه في الصبح عند زوال الكدرة الاولى وكذا حال السواد  
 والحلوك ولويده ما تحقق عندهم من مراتب الكيف عندهم الوجود حقيقته مختلفة بالمابية وليس اختفاها  
 بالفصول المقومة (بجده محمد بن ابيهم) +  
 قوله فافهم - يمكن ان يكون الإشارة الى وقد المقام وايضا يكمل الإشارة الى  
 الابحاث التي ذكرتها في انشاء تقرير المرام (بجده محمد بن ابيهم) +  
 قوله كثر اي المفرد يكون له معنى كثير والمواد بالمعنى فلفظ  
 يرجع اليه ضمير كثر المعنى المستعمل فيه اللفظ سواء كان اللفظ موضوعا له او لا فلا يرد ان الحقيقة والمجاز بعد  
 من اقسام مشترك المعنى مع ان المعنى الموضوع فيها ليس كثير لعدم الوضع في المجاز فان المجاز وان لم يكن له  
 الوضع لكن المعنى المجازي مستعمل فيه اللفظ فحق الحقيقة والمجاز المعنى مستعمل مشترك الوضع وان لم يوجد

في النقل يكون النظر الى الاول منذ الثاني فلو وضع ان اعتبر المعنا من معنيين فيقول والافهم نقل فقد ظهر من ان المرجع قسم راسه لاسم المشترك ولا من النقل  
 كما قيل فاحفظ فانه يتفهم (بجده محمد بن ابيهم) +  
 المقصود بهما هو الاشتراك المتكلم العقل وهذا الاول دون الثاني فافهم (بجده محمد بن ابيهم) +

٢ الضدين هما التناقض والتعبد واما وجه السقوط فلان التوحد في اللفظ والتناقض في المعاني فلا اجتماع للضدين في اختلاف اللفظ فافهم ١٢ قوله لا عموم المراد من عموم ههنا ان يراد بلفظ المشترك اكثر من معنى واحد كلفظ القر للحيض والظهور فلا يجوز ان يطلق واحد ان يراد به الظهور والحيض كليهما ١٣ قوله حقيقة شاي سلب العموم في المشترك بطريق الحقيقة لا بطريق عموم الجواز لان الواضع يخص اللفظ للمعنى بحيث لا يراد به غيره فباعثا له وضع هذا المعنى لوجوب الادة خاصة وباعتبار وضعه لذلك المعنى لوجوب ارادة خاصة فيلزم ان يكون كل منهما مراد او غير مراد فلا يكون ذلك الا بان يراد احد المعنيين على ان نفس الموضوع له والاخر على انه يتناسب فيكون جمعا بين الحقيقة والجواز ومما اطل هذا ما ذهب اليه الوصفية رغم واما الشافعي فاجاز العموم في المشتركة حقيقة هذا والتفصيل في احوال الفتحة ١٤

قوله والمرئجل - هذا رفع لما يراد على المصنف بان المرئجل من اقسام كثير المعنى فلم يجعله قسما على حدة من اقسام مرئجل الرفع انه من المشترك عند البعض وعن المنقول عند البعض فلا حاجة الى اعتبار قسما على حدة والمرئجل لفظ وضع اولاً بمعنى ثم وضع لاخر نظرا الى الاول بغير مناسبة بين الاول والثاني كتحققه فانه في الاصل معناه المنبر الصفي ثم نقل عنه وجعل على الشخص آخر بامتناسية بين الاول والثاني فلما سمي مرئجلا لانه يقال ارتجل الخطبة اى اخترعها من غير فكر ولما كان الوضع للمعنى الثاني من غير مناسبة فكانه مخترع من غير فكر ١٥ قوله من المشترك - لانه قسم من الحقيقة لان الاستعمال الصحيح في بغير ما وضع له لغير العلاقة ليس موضع جديد فاللفظ صارت له معان كثيرة باوضاع متعددة بغير تحلل النقل لمناسبة ١٦ قوله من المنقول - لانه تحلل النقل من المعنيين وكذلك في المشترك فكان من المنقول ولو بغير مناسبة قال اللغويان واما ان هذا النزاع لفظي لان شرط في المشترك عدم تحلل النقل فلا شك في خروجه للمرئجل عنه بوجود النقل فيه ومن شرط فهو عنه داخل فيه انتهى ولا يخفى فايتمت معندي ما ذكرنا قبل من ان المرئجل قسم ليس له بوجه قول المصنف في المسلم حيث قال اللفظ المفرد ان تعد معناه فانه وضع لكل ابتداء فهو مشترك والافان ترك استعماله في الاول ونقل الى الثاني بامتناسية فنقول اولاً بمناسبة فمرئجل والافان حقيقة ومجاز فتدبر ١٧ قوله فان اشتبهت

والحق انه واقع حتى بين الضدين  
المشترك  
لكن لا عموم فيه حقيقة والمرئجل  
المشترك  
قليل من المشترك وقيل من المنقول  
اي داخل في المشترك  
والافان اشتبهت في الثاني فمنقول  
لانه وان لم يوضع ابتداء لكل ١٨

له قوله والحق - عند جملة من قال المصنف في الحقيقة المنقولة عند اختلافه اولاً في امكان المشترك ثم في وقوعه ثم في كونه بين الضدين واما قوله كلفظ للحيض والظهور ثم بتدليس وقوعه بل فيه عموم كما هو ذهب الشافعي اى لا كما ذهب اليه الوصفية ثم بعد كونها فذلك بطريق الحقيقة كما ذهب اليه طائفة او بطريق المجاز كما هو رأي آخر والى هذا اشار بقوله لكن لا عموم فيه انتهى ولا علينا ان نذكر بعض الوجوه لمكري الاشتراك بل في ان ذلك منقولة لفظا لفظا قول ان من المنكرين من ذهب الى ان الاشتراك ليس ممكن فقال لانه لو كان لم يكن له عند اطلاق اللفظ المشترك التفات الذي هو في الشيائين في آن واحد وهو ظاهر البطلان بيان الملازمة ان المشترك اذا اطلق فاما ان يلاحظ بعض المعاني دون بعض يلزم الترجيح بلام مرجح او لا يلاحظ اصلاً فذلك ايضا باطل فان الوضع للاستعمال ولا بد له من الملاحظة بالضرورة فيتعين ملاحظة جميع المعاني فاما ان يكون بالاحمال فذلك ايضا باطل فان ملاحظة المعاني بالافاضاح المتعددة المفصلة لا بد ان يكون على التفصيل ورفع بوجه الاول انا لا نسلم ان يقال لتفاوت الذين الى الشيائين في آن واحد باطل لانهم يقيم على ستمائة التفات النفس الى الشيائين برهان وانما تشييدت المطلاع على حقيقة الامر فارجع الى غلام يحيى حواشيه والثاني ان بعض المعاني يكون اشتد مناسبة بالذهن فيكون هو المحفوظون وغيره والثالث ان الاوضاع المتعددة قد تكون ملحوظة مجمل ومن ذهب الى ان الاشتراك ليس بواقع لان وقوعه بوجوب الابهام والابهام من غير المقصود والمبين يطول بلافاضة فان البيان يكفي للمقصود ودفعه ان المبهم قد يكون مؤدياً للمقصود كما في التورية كقول المصنف رسول الله صلى الله عليه وسلم جل بهدي لبيد واليمين قد يكون الملج من البيان ١٩ قوله المصدين - لان التضاد اما هو بين المعنيين في انفسها بحيث لا يجتمعان في محل واحد فاما ان واضحا للمعين ولا يجب على الواضع رعاية المعاني في انفسها حتى لا يجتمع بين الضدين في لفظ واحد انما سلم نظره هو الوضع على ان التضاد في الذهن ولا في لفظ فقط فاقول ان الاشتراك بين الضدين لان التضاد تناقض ولا اشتراك توحد فيلزم اجتماع ٢

اي المفرد في المعنى الثاني بحيث كاستعمل اللفظ ههنا في المعنى الاول لا احتاج الى قرينة ٢٠ قوله فمنقول - اي هذا اللفظ الموضوع لكثير الذي تحلل النقل من معانيه المشهورة في الثاني يسمى منقولاً لتحلل النقل فيه اعلم ان اللفظ المنقول حقيقة في المعنى الاول ومجانبي المعنى الثاني من جهة الوضع الاول اي اللفظ ومجانبي في الاول وحقيقة في الثاني من جهة الوضع الثاني اي النقل كالصلوة حقيقة في الدعاء ومجانبي في الاركان المخصوصة في الوضع الاول ومجانبي في الدعاء وحقيقة في الاركان المخصوصة في الوضع الثاني ٢١ (سند محمد ابراهيم عفي عنه بلياً وى) ٢٢





(بقية حاشية صفح ٢٢) والسابع عشر كسرة نحو نفى رحمة التذلي الكسرة فانما كل الرحمة والثامن عشر اطلاق بيمز آية الشيء عليه كالسان المذكور والسادس عشر اطلاق احد اليدين على الامر كالم للديتو العشرون اطلاق الشيء المعروف على واحد مكسرة الجوى وعشرون اطلاق احد الغندين على الآخر كالم بصير اعلى والثاني وعشرون الزيادة نحو ليس كسكتي وثالث وعشرون الحذف والرابع وعشرون التكررة في الالفاظ معروف فعملت نفسها الى كل نفس الشيء يمزج البعض وفيه كلام ليس بهذا الحصر الاستقرائي ١٢ (محمد ابراهيم بيادى) +

ص لمعنى ان التبادر مع العزاء علامة واحدة و  
 يحتمل ان يكون اللفظ وكسرها تفسيره  
 حينئذ على اثنان الحقيقة واحدا التبادر  
 اعنى سرعة الانتقال من ماق اللفظ والثاني  
 استعمال اللفظ في هذا المعنى بدون القرينة  
 وبين العلامتين تفاوت بين لان العلامة  
 الاولى باقتدار نفس اللفظ والثانية بحسب  
 الغير فانهم ١٢ قوله الاطلاق المراء  
 اطلاق اللفظ على ما يميز اطلاقه عليه اذا  
 علمت اللفظ كالا سمدنى حقيقة كما لا سمد  
 معنى حقيقى هو المحيد ان المفترس على الآخر  
 اى الوجه الشجاع فيعلم ان هذا المعنى متصل  
 فيه معنى مجازى كذا قال انس الحقيقة وفيه  
 التخصيص لا يلحق بهذا المفترس ١٢ قوله  
 المسحى اى فى بعض افراد معناه الحقيقى  
 كما لاربه الرضوخ لما يدب على الارض ١٢  
 واطلقت على البحار انه من بعض افراد  
 على الارض فبهذا الاستعمال ايضا مجازى  
 لان اللفظ غير مخصص لهذا الخصوص ١٢  
 كقوله اولى من الاشتراك بينهما  
 صورتان الاولى النقل اى من الاشتراك  
 والثانية المجاز اى من الاشتراك المنقول  
 من المصنف فى وجه اولوية هو غلبة استعمال  
 المجاز والنقل على الاشتراك حيث قالوا  
 غلب من الاشتراك بالاستقرار والمطلون  
 الحاق المشكوك بالاعم والغلب هو اصل  
 المتن والمباشرة قال المحقق الكسوى انه  
 اذا دار اللفظ بين النقل والاشتراك فغلب  
 على النقل وكذلك اذا دار اللفظ بين المجاز  
 والاشتراك نحو النكاح فانه كقول الحقيقة  
 فى الوطى مجاز فى العقد انه مشترك بينهما  
 يحتمل على المجاز كون المجاز اغلب من  
 الاشتراك بالاستقرار حتى قيل ان غلظ  
 من اللغة فى المجاز واذا علم بالاستقرار  
 غلبه وهو المجاز والغلب حكم الكل فانه اذا  
 علم ان اكثر الاشياء كذا فاللفظ فى المتعدد  
 فى كونه مجاز او مشترك كالحكم بانه مجاز ولو  
 يكونه اعم وغلب وكذلك حال النقل  
 وفى لفظ المظنون ايمار الى ان الاستقرار

نوعا ولا يشترط سماع الجزئيات نعم يجب  
 فى الاستعمال المجاز ١٢  
 سماع انواعها وعلامة الحقيقة التبادر  
 والعزاء عن القرينة وعلامة المجاز الاطلاق  
 اى اطلاق اللفظ  
 على المستحيل واستعمال اللفظ فى بعض  
 المسحى كالدابة على الحمار والنقل  
 والمجاز اولى من الاشتراك والمجاز اولى من

له قوله سماع الجزئيات اى جزئيات المجاز لان لا يرد من الغيث النبات الا اذا سمع من العرب بل كفى  
 اعتبارا لغير سبب من السبب وبالعكس لا نحو غلافا لشؤمة قليلة ولا اعتداهم ١٢ قوله انواعها  
 اى انواع جزئيات المجاز يعنى لا بد فى المجاز من سماع نوع علاقة يعبر عنها كالعلاقة السببية والمسببية و  
 اللازمية والملزومية فلو وجدت هذه العلاقة الكلية المستنبط من كلامهم ووجد المانع من صرف اللفظ عن معناه  
 الحقيقى متصل فى المجازى فان قلت انه لو لم يجب سماع الجزئيات من اهل اللغة فى استعمال المجاز لم يستعمل العلماء  
 فى استعمال جميع الاطلاق الخلة على الانسان كما يطلق على غير الانسان بعلاقة المشاركة فى الطول وكذا صرح اطلاق  
 الاب على الابن واطلاق الابن على الاب لان العلاقة تكافئية لى السببية والسببية موجودة فى الاب والابن فان  
 الاب سبب لابن فيجوز الاطلاق من كلام الجاهل لوجود المجوز قلت ان وجود العلاقة وان يقتضى صحة الاطلاق لان  
 اهل اللغة يصنعون الاطلاق الخلة على غير الانسان واطلاق الاب على الابن وبالعكس لبعده عن الطبع جدا فعدم الصحة  
 لما لا يتلقى استقلال العلاقة فما فهم واستعمله جواب آخر ان تركناه لمر كانه ان شئت بهت فارجع الى فضل الشرح  
 وحواشي ١٢ قوله علاقة شىء علامة معرفته ان هذا اللفظ فى هذا المعنى مستعمل على الحقيقة لا على المجاز  
 ١٢ قوله التبادر اى سرعة انتقال الذهن عند اطلاق اللفظ منه الى المعنى والعزاء هو الخلو عن القرينة  
 بحيث يفهم هذا المعنى بدون القرينة اعلم ان الواو فى قوله والعزاء يحتمل ان يكون بمعنى مع نيكون علامة واحدة م

انما يفيد الظن بالقضية الكلية ولا يفيد الجزم بها وساقى فى بحث الاستقرار انتشار الشر ١٢ قوله المجاز اولى - لانه اوسع واكثر وجودا من النقل حتى قيل انه  
 شرط من اللغة فى المجاز فاللفظ اذا واد من ذلك المجاز يحتمل على المجاز لا على النقل وايضا المجاز المراد قال المحقق الكسوى اتفق اللغويون على ان المجاز بلغ كقولهم  
 فيهم من المعلوم الى اللازم فيكون معنى شىء ببيته فان وجود الملزوم يقتضى وجود اللازم فاما مقتناع انكناك التزوم من اللازم ولا يقال ان علاقة المجاز غير مضمرة  
 فى التزوم بل التزوم من جزئيات علاقة المجاز لان المراد باللزوم سببا لهم ما هو جزئى من جزئيات علاقة اى الانتقال فى الجملة وهو ثابت فى جميع انواع العلاقة

الاجاز غير مضمرة

اللام والمراد بتعلق معناها بجبرية عند تعبيرها في الحروف كما يقال من الابتداء والى الانتهاء في النظر فيه فبذلك ليست معانيها والالاميات  
سمازل هي متعلقات معانيها من حيث انها راجعة اليها بنوع استعارة الميسرة ان معاني الالام غير مستقلة بالمعنوية والمقصود فيها ما  
معناها بالابتداء من النظر فيه لفي فيقع المجاز في المتعلق اولاد بالذات لانه المقصود في الالام بالاتباع لانه غير مقصود كما لا يخفى  
عنه قوله تكثر عن احوال اللفظ واحده معنى واحد وكثير شرع في بيان احوال اللفظ متعددة لها معنى واحد وما تكثر اللفظ مع تكرار  
فبالتالي لم يذكره المصنف لقلة النفع به قوله اتحاد المعنى بالمعنى بهنما هو الموضوع لذات المعنى المطابق للمعنى والاشراى فلا يرد ان

# النقل والمجاز بالذات انما هو في الاسم واما الفعل وسائر المشتقات والاداة فانما يوجد فيها بالتبعية وتكثر اللفظ مع اتحاد المجاز المعنى مرادفة وذلك واقع لتكثر اي الترادف

تعريف الترادف بتكرار اللفظ مع اتحاد المعنى  
غير ما نفع فان اللفظين المشتركين في  
الحركة يصدق عليهما ذلك التعريف مع  
انها ليسا بمرادفين لان الانسان والفرس  
ليسا اتحادهما في الموضوع له المعنى المطابق  
بل الاتحاد في جزو الموضوع له المعنى بنفس  
وكذلك النار والشمس لان اتحادهما في  
الحركة وهي ليست بموضوع لهما بل هي  
خارجية اعلم ان لا بد في الترادف من  
استقلال كل واحد من المرادفين في الدلالة  
على المعنى الواحد ومغايرة كل منهما للآخر  
فليس الترادف بين التاج العربي ومتبوعه  
توطيطان ليطان لان ليطان ليس مستقل  
بالاداة ولا يدل على شيء بخلاف توطيطان  
فالتاج ليس بموضوع لاصلا بل هو محل  
والاداة لانه على معنى عند الاقتران مع متبوعه  
وغيره من الترادف والتابع وهو ان يشتر  
في التابع ان يكون على زنة وزن المتبوع كشيطان  
وليطان بخلاف المرادف فانه لا يشتر فيه  
ذلك قوله مرادفة يعني اذا كانت  
الالفاظ كثيرة متعددة ومعناها واحد يكون  
بينها ترادف كالقعود والمجلس ويقال ان  
امرئهما مرادف لآخر لانه مأخوذ من الراءين هو  
كوبت حصين على دابة واحدة فكانا في اللفظين  
كباين على معنى واحد كقوله واقع في اللغة  
قد اختلف في ان الترادف هل هو واقع في  
اللغة ام لا فذهب البعض الى ان الترادف  
ليس بواقع ما يظن به ان معنى قسما لمرادف  
ليس منه بل من باب اختلاف الذات و  
الصفة بان يكون احد اللفظين موضوعا  
لفرض الذات والاخر لصفة الذات كالنار  
والناظر والذات وصفة العصف كالناس  
والعصف لان ههنا صفة الحكم التي  
هو صفة الانسان واختلفت الصفات

له قوله بالذات انما المراد بالذات ملاد واسطة وبرد بالاسم ههنا كل ما هو ليس بصيغة بدل بغير لفظ  
المشتقات بعد ذكر الفعل سواء كان الاسم جنس او ملاد قال الامام المجاز بالذات لا يوجد في الالفاظ ملاد  
تجاء الامام الغزالي حيث قال اذا يقول الامام في مثل قولهم بكل فرعون موسى انتهى وايضا لا خلاف في قولهم زيد  
ابيعن ان المراد بعض زيد مجاز او بل هذا المجاز في الاعلام فكيف يتشبه التبعي المجاز في الاعلام اصلا وان اراد  
بعض اقسام المجاز هو المجاز المستعار فاللفظ صحيح لا يرب فيه فحينئذ يكون معنى قول الامام اعني المجاز بالذات  
ان المجاز في الاعلام بغير اعتبار امر كالوصف لا يوجد في الاعلام التبعي ان في العلوك بان في الاستعارة اما  
يدعي المستعار له فرد المستعار منه فله فردان فردان معروف وفرد غير معروف يتصل فيه اللفظ فلا يجري كالتعارة  
فيما يكون فيه العقل كمثل اخذوه هذا انما يكون في مفهوم كل واحد والاعلم فلا يكون فيه الكثير فلا يصح استعارته انتهى  
وكذا قال الفاضل الشارح ونسب هذا القول الى المحققين وفيه كلام المجاز اسلوب فمن شاء تحقيق ليعرج الى بحث  
الاستعارة قوله المشتقات كالم فاعل والمفعول والصفة المشبهة والفعل ليعقبن الاسم الزمان  
والمكان والآلة قوله بالتبعية لان المجاز في الفعل والمشتقات كالم فاعل والمفعول مشا بتبعية  
وقوع المجاز في المبادى اعني ما يقع المجاز في المبدء لا يقع المجاز في المشتق كما يقال الدال ناطق فاستعير لفظ  
الذي هو المبدء للناطق اولاد لانه الذي هو مبدء الدال ثم استعير للناطق المشتق للدال وقيل في وجه ان بعض  
المشتقات مركبة من المادة والصورة التي هي البنية ويقال لها الصيغة والتجوز في المركب فرع التجوز من اجزاء  
فالتجوز في المشتقات ايضا فرع التجوز في اجزائها لكن في اجزائها الصورية لا يقع التجوز لانها ملاد فلهذا اسقطوه من  
النظر نعم التجوز باعتبار المبدء كشيء شائع فلذا اعتبروه لكن المتن شاع للقسامين لان فيه لفظا بالتبعية سوى انهم من  
التبعية باعتبار الصورة ومن التبعية باعتبار المبدء اما الالاء فالجاء فيها يتحقق بعد وقوع المجاز في متعلق مثلها  
كالام مثلا اذا اتصل في السقبة فيستعارة اولاد التعليل الذي هو متعلق معناه للتعقيب ثم هو اسطة ليستعارة

المشقة لذات قاعدة كالمشي والكتب او الصفة وصفة الاستكلام والقصص ولشرة الاتصال بين هذا المعنى على انها موضوعه لمعنى واحد وذهب  
الى ان الترادف واقع وهو الحق لما عرفت وانما المتكلمون فاستدلوا على ذلك بهجيم بان واقع الترادف يعبرى الموضوع عن الالاء والارادف باطل واما المجاز فلهذا لا يرد  
في الالافام فلا فائدة لوضع الآخر واما بطلان لازم فانه عيب وهو على الحكم غير جائز لاشكال في موضع تكليم ان كان هو الله سبحانه وتعالى وان كان غيره فذلك لا يضر في  
الالافام المشتملة على الالافام الكثيرة لا ياتي في الامم حكم لا نوع الملاحع عليها وان الالافام متفرقة نحو جلوس وقعود للهياة المقصودة والاسد وخصفر لحيوان الخفاص

ما دلت ان السمع يجعل في قولك ما بعد ما فات وما اقرب ما كنت ولوقيل ما بعد ما انقضى او ما اقرب استمر ما في زيادة العلم  
اقامة كل من المترادفين مقام الآخر في الفرقان لا يجوز بالاتفاق لان للبعد لا يجوز التبديل في الفرقان **قوله** من العوارض ما  
ان صوته ضم واحد من المرادفين مع لفظ من عوارض ذلك الواحد والاتحاد في المعنى لا يستوجب الاتحاد في العوارض فان من العوارض ما  
يختص بمعرفة ولا يوجد في غيره فجزان يكون مع ذلك الواحد مع ذلك اللفظ صحيحا مفيدا المقصود دون ضم المراتب الاخر مع ذلك اللفظ فكيف يصح  
قياسه مقام ثم اعلم ان اقامة كل من المرادفين مقام الآخر في الفرقان لا يجوز اتفاقا لان العبد لا يجوز له التبديل في الكلام الباري واما في الحديث فخذ  
الاكثر وان لا يجوز وذهب ابن كثير  
واتباعه الى عدم الجواز ونحو ان العبرة  
لوحيت الى التبديل فيجوز والافلا  
**قوله** صلى عليه - تاسيد  
المذهب حيث يقال عرفا على رجل على النبي  
صلى الله عليه وسلم ولا يقال دعا عليه نحوه  
بأنه من ذلك لان كسبه على اذا قرئت  
بالمداء كانت للتقدير كما ان النظم معه  
لما تنفاج كمداء له وليست للتقدير اذا  
كانت مقارنه للصلاة ومنهنا ظهر الجواز  
على استدلال القائلين بوجوب الاتفاق  
فان المانع لا يخصه فيما ذكره المستدل من  
اتفاق المعنى **قوله** اختلف  
قال الجمهور لا تردون بين المفرد والمركب  
وما لم البعض الى ان بينهما ترادفا وقال  
انه لا فرق بين العدم وسلب الوجود وكذا  
بين المحدود والانسان والحد كالمحدود والانسان  
فهو بينهما ترادف واستدل على ذلك الجمهور  
بان اتحاد لفظ الوض معتبر في الترادف و  
ليس للاتحاد بينهما لان الوض في المفرد يخص  
وفي المركب نومي وبان اتفقت بين المفرد  
والمركب ثابت لان المفرد لا يعمل في  
المركب تفصيل ما في الاجمال التفصيل بين  
اتفقت فهو خارج عن هذا الاستدلال لوجوب  
واما الاول فنقص لان الوض المفرد  
كوضع للمركب قد يكون لوجوه كما في المشتقات  
فانقطع عرق الفرق بين وضعها فادرك  
الاشبه ما قال احسن المتحققين لعل النزاع لفظي  
هو توجه المعتزلة حين الى لفظا معينا  
احد ما معنى حكم حكم ويريد الاخر معنى آخر  
من قال بالترادف اخذ الاتي ادو بالذات  
فقط فيحقق الترادف بين الحد والمحدود  
اقول ولكن لان يكون التعريف بالذات متروكا  
بالمرادف وما ذهب اليه احدنا فهم **قوله**

الوسائل والتوسع في محال لبداية ولا يجب  
فيه قيام كل مقام اخر وان كانا من لغة فان  
صحة الضم من العوارض يقال صلى عليه ولادعا  
عليه هل بين المفرد والمركب ترادف اختلف فيه  
والمركب ان صح السكوت عليه فقام خبر وقضية

**قوله** الوسائل - اي الوسيلة - اي افادة ما في الضمير فان بعض الالفاظ قد يشابه بعض الالفاظ  
تدرك بعضها فيسهل عليه الافادة والاستفادة ببعض دون البعض وبعض الالفاظ قد يكون مرادفا لبعض  
لا يشترط ان يكون المرادف من السامعين وعلوا ومنسقا لبعض فيترك هذا البعض ويختار البعض الاخر من  
اللفظ الذي يترتب على الترادف **قوله** محال البديهي هنا يتعلق ليتسلسل نظم والترادف قد يصح  
احدهما الاتفاقية والاولى الشرعيتين ليعم الوزن باحدهما دون الاخر وهذا هو السكوت واما تيسير الترادف  
لا سماع فيه بمنزلة الاتفاقية فيه فما يصح احدهما كذلك دون الاخر ومنها تيسير الالفاظ البديهي لا يتجسس بان  
يلحق احدهما لغيره في المكون دون صاحبه لقولك اشتريت البرد والنفقة في البرد لفظ الفصح مقام  
البركات التجنيس والتقلب نحو مركب فلهذا في فصح **قوله** لا يجب - في الحاشية المنقولة من  
المصنف ان يجب صحة اقامة كل من المترادفين مقام الآخر في محال التعدد من غير عامل بخلافه او مقدر يصح  
اتفاقا ما في محال التركيب يجب وهو الالزام عندنا من المحاجب وقيل لا يجب صحة الاتفاقية في المحصل وقيل  
تجب ان كانا من لغة واحدة ولا لا قال الفاضل الشايع اقول لا خلاف في ان المدعى لو كان نفس الصفة في  
الجملة التي بعض الملو من قال بوجوبها اي وجوب الصفة استدلالا بانها في الصفة لو اختلفت فكان  
الاشتراك لما في العبرة وهو اي المانع لما من تخالف جانب المعنى وهو باطل لانه اي المعنى واحد فيها كما في  
المترادفين ولا يلزم اختلف او المانع من عقار التركيب وهو ايضا منقطع لانه لا يجوز ولا بأس فيه اي الترتيب  
ازاح التركيب والحاد المقصود والمترادفان سياتي في هذه الافادة والماليات التركيبية موضوعات  
او ضلع نوعية ولم يشترط فيها ان يكون المحكوم عليه ذلك اللفظ او غيره فالتركيب بما هو موجود في ذلك  
معلوم من اللغة واختار المصنف تبعا للامر الذي لا يجب الصفة وان كانا من لغة واحدة فان  
صنات البديهي قد تحصل باحدهما اي احد المترادفين فقط فيصح ضم ذلك المترادف في التركيب في الاخر

**قوله** بالمركب - لما فرغ من تعريف المفرد اقساما شرع في بيان المركب واقسامه مع ما يتعلق به فقال **قوله** السكوت عليه - اي على المركب فلو ادوم  
اللا في نظر الخاطي الى انهم لفظا آخر كما ينظر بعد ذكر المسند اليه الى المسند او بالعكس فانتقل الفعل بعد ذكر الفعل المتقدي وفاطر لا يفرق في القاعة  
فان وقع اقل بين الفعل المتقدي مع الفاعل بدون الفعل لا يصح السكوت عليه فيلزم ان يكون غير تام مع انه تام **قوله** قيام اي فخذ المركب  
الذي يصح السكوت عليه يسمى مركبا تاما لتمامه وهو على قسمين خبر ونشارة فاشارة للمصنف الى العمل بقوله خبر ونشارة الى المثال والاشارة (بجاء في المثال)

صوفي المنفصلة يكون المقدم بحيث ينافيه التالي اولاً ينافيه ١٢ قوله ثم الخ اي من اجل ان الخبر كناية عن الواقع يوصف بالصدق  
فيقال ان صادق لانه مطابق للواقع ويوصف بالكذب فيقال انه كاذب لانه ليس بمطابق للواقع فان مناط الانصاف بالصدق والكذب على الكناية  
اذ النقاش اذ التصدي بالخبر النقش من غير ان نقش الشيء الغلط في فلا يجري عليه التخييل فان كل نقش فهو في ذاته نقش بخلاف ما اذا تصدى النقش  
صورة على انها كناية عن غير احتمال المطابقة وعدمها ويجري عليه الاستعراض بعدم المطابقة والصدق هو المطابقة والكذب عدمها كما سياتي ففهم ان مناط  
الانصاف بهما هي الحكاية هو الخبر لا الشئ على الحكاية من امواقع تصف بالصدق والكذب اعلم ان المطابقة مفهوم واحد لكن يختلف باختلاف المتعلق فله  
يقال مطابقة الحكاية مع الواقع والحكي  
عنه ولما عرفت التصورات عن الحكاية  
فلا مسامحة لهذه المطابقة فيها فلا يسيل  
للعلم التصورية الى الصدق والكذب  
وقد يقال المطابقة لما قصد تصوره  
كمطابقة يحوي ان الناطق لا انسان و  
انما يختص هذه المطابقة بالعلوم التصورية  
ولم تجز في العلوم التقديرية لاخذ لفظ  
التصوري في تفسير تلك المطابقة وقد  
يقال المطابقة التصورية لذى الصورة  
ففي علم الكل اي جميع التصورات تصديقاً  
صاحبة كانت او كاذبة فالى الصورة التصورية  
كقولنا العالم مستقيم عن المورث مطابقة  
لما هي صورة ذواته في ثبوت الاستغناء  
عن المورث للعالم وهو معني ان تلك المطابقة  
عبارة عن كون الشئ بحيث يكشف  
بشيء فالمطابق بالكسرة يكشف بشيء  
والمطابق بالفتح بالكشف ولما كان  
مبدأ الاكتشاف في الصورة قالوا المطابقة  
كون الشئ بصورة لذى صورة وعلى هذا  
المعنى جميع التصورات والتصديقات  
مطابقة سواء كانت صادقة او كاذبة  
فانما كلها مبدأ اكتشاف معلومها سواء  
تخففت تلك المعلومات اولاً فلا سيما  
لعدم المطابقة في شئ منها ١٢ قوله  
بالضرورة اي الانصاف الخبر بالصدق  
والكذب يدري فان ما هو مناط الانصاف  
بها من الحكاية فهو موجود في الخبر فلا  
المطابقة يتصف بالصدق ولا جرم  
المطابقة يتصف بالكذب ١٢ قوله  
كلامه هذا ١- هذا الاشكال  
عند المناطقة بل المحققون منهم سموه  
بالجذر الاصم تقريره ان قد اتفق الجمهور  
على ان الاجتماع للصدق والكذب في

# ان قصد به الحكاية عن الواقع ومن ثم يوصف بالصدق والكذب بالضرورة فقول القائل كلامي هذا كاذب

له قوله قصداً قال بحر العلوم انما عدل عن تفسير المشهور وهو ان كل الصدق والكذب لما يتوهم ورود الدرد  
عليه فان الصدق مطابقة الخبر والواقع والكذب عدم مطابقة له وان كان مدعوا بان معنوي الصدق والكذب  
ضروريان تصور لا يتوقف معرفتهما على معرفة الخبر وبان الصدق والكذب يفسران مطابقة الحكاية للواقع و  
عدمها ولما يتوهم الانسحاق بخلاف واحد نصف الاثنين فانه لا يكتمل الكذب بخلاف ارتفاع الحقيقة فيقع فانه  
لا يكتمل الصدق اصله وان كان يندفع بان المراد الاحتمال للصدق والكذب بالنظر الى نفس بهية الكلام  
مع تحول النظر من خصوصية واقطع النظر عن الخصوص في امثال بدين الخبر في ثبوت شئ بشئ ويكتمل الصدق  
والكذب فافهم ١٢ قوله الحكاية اي النقل عن الامر الواقع في نفس الامر وهو الحكم عند فقي الحلية هو  
الموضوع بحيث يلحق عليه الحكم بان ثبت المحمول او لا يسلب عنه وهذه الحيثية تختلف باختلاف الحمل فقي كل  
الذاتيات نفس الذات وفي الوجود واستناده الى الجماع وفي الاوصاف العينية قيام المبدء وفي العدييات هم  
مصاحبة لا مخرجه في الاضافات نسبة الى امر مباحث اما في الشرطيات فالحكي عنه فيها في المتصلة يكون الحكم  
بحيث لا يغير رده وجود التالي لزوماً او اتفاقاً او عدمه كذلك وفي المنفصلة كون المقدم بحيث ينافيه التالي اولاً  
ينافيه اعلم ان الحكاية هي مفهوم القضية والحكي عنه هو المصداق للقضية ١٢ قوله الواقع المراد منه  
هو الحكم عند قال المحققون من المناطقة ان الحكم عنه ومصدر الحكم في الإشارة الى انها متحدان عند رباب  
التحقيق في العقود والى القضايا المحمية كون الموضوع في نفسه بحيث يجمع عند الحكاية بان الموضوع هو المحمول فذا  
في الموجبة وليس الموضوع هو المحمول فذا في السالبة فذا في الموجبة تختلف باختلاف الحمل فقي حمل في الذاتيات  
كقولنا الانسان حيوان يكون الحكم عنه نقض الذات من حيث هي بمعنى تقرير الموضوع من دون اعتبار حيثية زائدة  
وفي حمل الوجود كقولنا الانسان موجود يكون ذات الموضوع من حيث استناده الى الجماع وفي حمل لاوصاف  
العينية كقولنا الجسم مبين يكون الحكم عنه ذات الجسم مع مبدأ المحمول وهو البياض الحال فيه وسجي تعقيبك في  
مبحث التصديقات ان الشارح تعالى في قضيتنا زيد قائم في نفس الامر في نفس على حيثية هي مبدأ اي منشأ  
لانزع القيام عنه اي من زيد وان لم يكن شرفا فاض ولا فرض والحكي عنه في العقود والشرطية هو كون النسبتيين العيني  
احد بائي المقدم واخر بائي التالي في انفسها على حيثية بها صحت الحكم بالاتصال في المتصلة والانفصال في المنفصلة  
وهذه الحيثية اي الحيثية التي بها صحت الحكم اية ايها مختلفة باختلاف كمال الاتصال والانفصال من اللزوم والاعتدال  
والاتفاقي فالحكي عنه في المتصلة يكون المقدم بحيث لا يغير رده وجود التالي لزوماً او اتفاقاً او عدمه كذلك

عنه ولما عرفت التصورات عن الحكاية  
فلا مسامحة لهذه المطابقة فيها فلا يسيل  
للعلم التصورية الى الصدق والكذب  
وقد يقال المطابقة لما قصد تصوره  
كمطابقة يحوي ان الناطق لا انسان و  
انما يختص هذه المطابقة بالعلوم التصورية  
ولم تجز في العلوم التقديرية لاخذ لفظ  
التصوري في تفسير تلك المطابقة وقد  
يقال المطابقة التصورية لذى الصورة  
ففي علم الكل اي جميع التصورات تصديقاً  
صاحبة كانت او كاذبة فالى الصورة التصورية  
كقولنا العالم مستقيم عن المورث مطابقة  
لما هي صورة ذواته في ثبوت الاستغناء  
عن المورث للعالم وهو معني ان تلك المطابقة  
عبارة عن كون الشئ بحيث يكشف  
بشيء فالمطابق بالكسرة يكشف بشيء  
والمطابق بالفتح بالكشف ولما كان  
مبدأ الاكتشاف في الصورة قالوا المطابقة  
كون الشئ بصورة لذى صورة وعلى هذا  
المعنى جميع التصورات والتصديقات  
مطابقة سواء كانت صادقة او كاذبة  
فانما كلها مبدأ اكتشاف معلومها سواء  
تخففت تلك المعلومات اولاً فلا سيما  
لعدم المطابقة في شئ منها ١٢ قوله  
بالضرورة اي الانصاف الخبر بالصدق  
والكذب يدري فان ما هو مناط الانصاف  
بها من الحكاية فهو موجود في الخبر فلا  
المطابقة يتصف بالصدق ولا جرم  
المطابقة يتصف بالكذب ١٢ قوله  
كلامه هذا ١- هذا الاشكال  
عند المناطقة بل المحققون منهم سموه  
بالجذر الاصم تقريره ان قد اتفق الجمهور  
على ان الاجتماع للصدق والكذب في

هو والكذب ١٢ بنده محمد بن ابي عمير عفي عنه بليادي

نسبة رادة عقديته حال كنهها قد يتحققان في قول القائل كلامي هذا كاذب مشبه باحكم الاشارة الى نفس هذا العقد فانه عقد جملي وصدق له يستلزم كذب  
وكذب يستلزم صدق اما الاول فلان الصدق عبارة عن ثبوت المحمول للموضوع في نفس الامر والمحمول بها هو كاذب فحق تقرير الصدق لا بد من ثبوت الكاذب  
لهذا اعلم ما يثبت ان كاذب يكون كاذباً فيلزم على تقرير الصدق كونه كاذباً واما الثاني فلان الكذب عبارة عن عدم ثبوت المحمول للموضوع في نفس الامر فكذب  
في الكلام اما يمكن بانتقاد الكذب المحمول عليه وهو يستلزم الصدق فان انتقاد الكذب يصادق للصدق فالواضح ان ثبوت الكذب يوجب كلام صادقاً فجميع

٢٤  
 ثم فالحكاية في هذا العقد اى قولنا كل جرد الله على عبدا والفرق بينهما بالاجمال وتفصيل انتهى مع زيادة فافهم ١٢ **قوله** بحجبه اجزاء دى  
 للموضوع والمحول والنسبة التامة المجزئة مأخوذة في جانب الموضوع يعنى يجعل موضوعه هو المحكى عنه لما عرفت سابقا ان المحكى عنه هو الموضوع  
 بحيث ان متزعم منه المحول ويصح الحكاية فافهم ولا يحسن من اغافلين ١٣ **قوله** النسبة الملهو بها هو القول المذكور في المتن اى كمالى هذا  
 كاذب من قبيل اطلاق الجور على الكل ١٤ **قوله** عمدا اعلم ان الاجمال يطلق على معان متعددة منها ما يكون منشأ انكشافه لأمور كثيرة سواء كان مع  
 الاعتناء من الامور والاولى كذات الهامى تعالى منشأ انكشافه لجميع الاشياء كلها متنازة عنده تعالى كما هو مسلك اهل التحقيق والخلاف كالانسان كقولهم

لاكتشاف الافراد وحسينه لا المتباين بين  
الافراد كما لا يخفى ومنها النماط الوحداني  
الى امور كثيرة كما في القضية التي يكون  
جزءاً لقضية اخرى منها الاتحاد في الوجود  
كما في الحدود ومنها اكتشاف اشتقائين  
بوجه واحد كما سيجي في مفتح التصديقات  
وكل مقال يقال له التفصيل والمراد منها  
هو المعنى الثاني فافهم **له قوله** لا يقع  
قال الحسن المحققين ليس المراد بالايضا  
المذكور في كلامه للاذعان فانه انما يتحقق  
بالجمل كساياتى بل المراد به الايضاح على  
اللسان من اوله الى آخره بحيث يكون كل  
لفظة تفسيرا لغيره معناه اختياراً وحسينه  
يحصل الفرق بين الحكاية والحكي وحسينه  
تقول الحق الدواني **له قوله** تفصيلاً  
على محطه - لمخاطبات كثيرة فان قلت اما  
اذ اشرنا الى القول المفصل فليزى المتأخر  
بين الحكاية والحكي منه فعاد المفرد قلت  
ان الاشارة الواحدة لا يكون فيها الاخطا  
واحد والتفصيل يتاخر فيه فافهم **له قوله** تفصيلاً  
في هذا اليوم كما ذهب ولم يقل في ذلك اليوم  
لان ذلك الكلام ومنها ما قال في المحاشية  
قال قائل يوم الخميس كلامي يوم الجمعة  
صادق ثم قال يوم الجمعة كلامي يوم  
الخميس كما ذهب فصدق كل سيستم كلفه  
وبالعكس ووجه الالتحال جعل مرتبة الاجمال  
محكيها عنه وجعل مرتبة التفصيل محكيها  
ولكن فيه شيء وهو ان هذين التقريرين  
فيهما لم يقتضى الاجمال كما في التقرير الاول  
اغنى كلامي هذا كما ذهب فلفظاً غير مقتضى  
ان يكون كلامي كما ذهب لمخولين لمخاط  
واحد كما مر ولا كذلك في هذا التقريرين  
لان التقرير الثاني منها حال عن

ليس بخبر لان الحكاية عن نفسه غير معقول  
والحق انه بجميع اجزائه ماخوذ في جانب الموضوع  
فالنسبة ملحوظة مجتمعة في المحكي عنها ومن حيث  
تعلق الايقاع بها ملحوظة تفصيلا في الحكاية  
فانحل شك في جميع تقاريره ونظيره في قولنا كل حمل

**الحقوله** ليس بخبر بل هو انشاء في صورة الخبر فلا يكون صدوقا ولا كاذبا دائما اجاب المحقق الدواني عن الاشكال المشهور الذي مره فقرر وهو حاصل الجواب ان ليس بهنا سببه تامه خبرية بل انشائية فان النسبة التامة الخبرية تقتضي الحكاية والحكي عنه وما متغايران وليس بهنا كلام آخر فيلزم اتحادهما وهو غير معقول الا اذا كان القول المذكور انشاء فبول ليس بصدوق ولا كاذب فلا يلزم المحذور ولا يلزم تقدم الشيء على نفسه لتقدم الحكي عنه على الحكاية ولما يوجد الحكي عنه لا يوجد الحكاية فلا يكون هذا القول خبرا فكيف يحتمل الصدق والكذب **الحقوله** والمحقق المصنف لما لم يرض بجواب المحقق الدواني بوجه الموضوع والمحمول والنسبة التامة الخبرية في ذلك القول ظاهر او براهينه الخيرية اجاب بنفسه بجواب الاخر فقرر بان ههنا اجمال فنفصيل فالقول المذكور من حيث انه مشترك ..... للفظ المفرد انما هو بالاجمال لحوة بالما فلا وعداني والاجمال ههنا الحكي عنه ومن حيث المتلفظ من اوله الى آخره ودحا الذي هو منقول واحد من اجزاء لفظه لمخوطة تفصيلا هو الحكاية قلنا انما نحن اصدق العقدة فنقول ان ما قلتم يكون الصديق عبارة عن حدوث المحمول للموضوع وثبوت الكاذب الذي هو محمول لبيان كذب غير تام لان كذب المحمول في المفصل ثابت للجل فغاية ما يلزم من اتصافه بالكذب في مرتبة الاجمال ولا ضير فيه لان صدق المفصل وكذب الجمل حال اختلافيما بناه على تغاير الجهتين في المقام كلام طويل للعلوم لا يلين بهذا التحصير قال المصنف في الحاشية براهين الجواب الحق المذكور في المتن كما انه جواب عن الشبهة العويصة كذلك جواب عن جواب المحقق الدواني ايضا يعني ترتيبه لا يلحق باثبات المغايرة بين الحكاية والحكي عنها بالاجمال فنفصيل اذ منشأ ادكار المحقق الدواني الخيرية ذلك القول انما كان عدم الحكاية واذا وجد الحكاية فصارت حجة براءه منشور او يكون القول المذكور خبرا بلا اتياب كما في قولنا كل حمير لثرة تايد لا لبطال جواب العلامة الدواني وتقرية لجواب المصنف فانه من جملة جزئيات موضوعه لان ذلك القول ايضا محمد لما تلى عليك ان حقيقة الحمد هو اظهار الصفات الكمالية ولما كان ذاته تعالى متصفة بجميع الكمالات فاظهارها من آي حادثة كالانما هو حمده تعالى فثبت كون قولنا كل حمير لثرة محمد اعم

لفظ هذا في الاول منها وان وجد لفظ هذا لكن الاشارة فيه الى اليوم لا الى الكلام وكاذب فافهم ولا تكن من اعافلين ١٢ **قوله** نظير  
اي كل محدثه تعالى نظير كلامي هذا كاذب في اتحاد الحكاية والحكي عنه لان حقيقة المحدثا لصفات الحكاية ولما كان ذات المقدسة متعصفا لجميع الحكماء  
فانما هو من اسرارها انما هو لشرعها بالذات وغيره بالشيء فجميع المحامد له تعالى فقدر لنا كل محمدا في كل محمدا ايضا محمد فيكون هذا النفس الحكاية  
في نفس الحكمي ففسد نظير كلامي هذا كاذب في اتحاد الحكاية والحكي عنه والخلص هو بالاجمال والتفصيل كما هو مقتدر ١٣ (بنده محمد ابراهيم عفي عنه بليادي) \*

فمن غش الحكيمة فمما نلاحظ في كذا في اكاذب في اتحاد الحكامة والحكم وعنه والمخلص هو بالاجمال والتفصيل كما هو قد برز (منه محمد ابراهيم غفر الله له) ١٢



ما وضع لطلب الاقبال والتعقيب وهو اعلام الخاطب لما في ضمير المتكلم وهذه الاقسام لانشاء الذي ليس في صورة الخبر بل لما هو انشاء صورة ومعنى هذا ليس خروج قسم سوى هذه الاقسام وهو ما يكون انشاء في صورة الخبر كما في جواب المحقق للجزء الاصل ١٢ **قوله** لم يصح اي وان لم يصح اسكوت عليه فيسمى المركب ناقصا لنقصه في الافادة اعلم ان انقسام المركب الى التام والناقص عقلي واما انقسام الناقص الى اقسامه فهو استقرائي فقدر ١٢ **قوله** منه اي من المركب الناقص تقييد **قوله** قال الفاضل الكهندي المشهور بصحة في التوضيح كما يحوي ان الناقص والناقص لا يقتضي الا علم فالمراد منه حينئذ ان يكون الثاني قيد الاول وصفا كان او مضافا اليه كخام زبير واخرق من التوضيحي و

**فانه حمد من جملة كل حمد فالحكاية بحكي**  
**عنها فتأمل فانه جذ راصم والافانشاء منه**  
**امرونها متى ترجى استقها م وغير ذلك ان لم**  
**يصح فناقص منه تقييد وامتراحي وغيره**  
**فصل المفهوم ان يجوز العقل تكثره**

**قوله** جذ راصم - قال العلامة الكهندي اي هذه التشبيهية عندهم لطبقته بالجدد الاسم اي اشكال لم يقرع السبع بجملة وجوابه افكان الاذن اهم به هذا ما افاد به بعض الاساتذة وهو مشعر بان المراد بالجدد الاشكال وعلى اطلاق الجذر على الاشكال انما هو لان الجذر يفتح الجيم وكسره وسكون الهمزة والواو المبهمة اصل الشيء كما في الصرح والاشكال الاصل وجواب فرغ انتهى والتفصيل في علم الحساب ١٢ **قوله** لا اي ان لم يقصد به الحكاية عن الواقع سواء صرح بالحكاية كما في الجملة الانشائية التي في صورة الخبر نحو بعث واشتريت او لا كما في الامور كقولنا قال بكر العلوم وليس له حكي عنه كما يشهد به الوجدان لا اوله الحكي عنه لم يقصد الحكاية عنه كما توهم البعض انتهى ليست احصاء فاهم ١٣ **قوله** فانشاء - هذا هو القسم الثاني من الكلام التام فالانشاء لا يكون متصفا بالصدق والكدب لانها من اوزم الحكاية ولا حكاية في الكلام الانشائي قال احسن المحققين ان نضر الكلام التام في الخبر والانشاء عقلي واما حصر الانشاء في اقسامه المذكورة فاستقرائي **قوله** منه - اي بعض الانشاء امر وهو ما دل بهياتيه على طلب الفعل غير الكف من الفعل وضاع على سبيل الاستعلاء نحو افعل فلما يدركوا طلب منك الفعل لان فيه طلب الفعل كحسب المادة لا كحسب الهيئة كما لا يخفى ١٤ **قوله** منى - هو ما دل بهياتيه على طلب الكف عن فعل غير الكف المطلوب سواء كان ذلك الفعل كفا او غيره وضاع على طور الاستعلاء نحو لا تفعل فلما تكف نهي وكففت امر فاديد على طلب الكف كطلب الكف عن فعل ١٥ **قوله** ممن ولا تحي - التمني ما يدل على طلب امر محبوب يمكنه كان او عا لا عاديا نحو ليت البصر يود وليت الشباب يرجع والترجي ما يدل على طلب امر محبوب يمكن توفعه الزوابيل الى فانتمى اعم من الترجي البعض حصص الاول بالمال العادي فيما متباين ١٦ **قوله** استقها م - وهو ما يدل على طلب الفهم فالمطلوب فيه الفهم وازمه طلب الاعلام كقوله في الدرر ارام عمر ١٧ **قوله** غير ذلك - من الدعاء وهو طلب الشيء من الاعلى في خلقه والانتاس وهو طلب الشيء من المساوي والنداء وهو

الاضافي ان كلام الجز من يصدق على الآخر في التوضيحي لاني الاضافي ١٢ **قوله** امتزاجي - اي يمزج فيه احدى الحكمتين مع الاخرى فلم يكن التقييدي ان يحمل على المشهور كما مر فالاضافي داخل في الامتراحي وان حمل على الاعم كما هو الحق فهو خارج عنه ودخل في التقييدي فالامتراحي حينئذ كسبوية فاني سيببهم لنهر في البصرة دوية كلمة استلذ اذ مر جاجعل على الشخص كذا قيل ١٣ **قوله** غيره - اي غير الامتراحي كقوله لدار ١٤ **قوله** المفهوم - اي ما هو حاصل في العقل اي للذهن لان الحكمة والخبرة من المعقولات الثانية فالشيء ما لم يكن حاصل في العقل لم يكن حكما ولا جزئيا كما قيل في تفسير المفهوم اي ما من شأنه الحصول ليست احصاء والمراد من الحصول التمثل سواء كان التمثل بوجه الصورة وهو العلم المحسوس او بغير الصورة وهو المحسوس فليس هذا ما لم يكن للحكمة والخبرة اختصاص بالعلم المحسوس وذهب بعضهم الى ان لها اختصاصا بالحسوس فلذا فسر المفهوم بانه عبارة عن الصورة الحاصلة من الشيء في العقل فقدر تعالى لا يتصف بالحكمة والخبرة وكذا معلومة تعالى لان علمه تعالى بنفسه وبالاخبار حضوري كما مر ١٥ **قوله** جزم - يقبل فرض بدل جزم على ما استمر في الفهم يشتمل التقدير المحض ايضا فيتوهم امتزاج الجزئي في تعريف الحكمي ١٦ **قوله** تكثره - اي تكثر المفهوم بحسب الافراد والاشخاص دون الاجزاء فان التكثر من حيث الاجزاء ليس مناطا للحكمة لوجوه

في الجزئي ايضا كزيد فان لا يدركه اذ في غير ذلك اعلم ان السكت فسر تفسيره من الاول بالصدق على كثيرين كما هو الظاهر والثاني بالمطابقة لكثيرين قال الفاضل الشارح المراد بالمطابقة المناسبة لمخصوصية التي لا تكون بين وبين غير من افراد نوع آخر قال احسن المحققين هذا التفسير الثاني هو الاعم الشامل للصدق والكشف اعني ما يكون صادقا على كثيرين او كاشفا لكثيرين فاحفظ فانه ينفك في مقام سبجي ١٧ وبنده محمد ابراهيم عني عنه بليادي

٣ الثالث فان نفس تصور تجوز الشك وليس كليتها بالمعنى الاول لعدم صدقها على فرد بالفعل فضلا عن الصدق على كثيرين بالفضل ولا بالمعنى الثاني فانه لا يجوز حملها على كثيرين ١٢ **قوله** مستنوع اي افراد في الواقع لا بحسب التصور والا لا يكون كليا ١٣ **قوله** كالكليات - الفرضية اي الكليات التي ليست لها افراد في الواقع لا بحسب الفرض كشرط العباري واجتماع المقضين فانه على تجوز العقل بحسب تصور نفس مفهوم صدق على كثيرين وان كان مانعا عن تجوز الكثرة بحسب الواقع ١٤ **قوله** اولاد اي لا يمتنع افرادها بل يمكن وجودها سواء كان ضروريا او لا كالواجب فان العقل يجوز كثر مفهوم الواجب وصدق بحسب نفس مفهومه على كثيرين وان لم يوجد في الواقع الا الواحد فهو غير قاطع عن تجوز الكثرة كذا قيل فتفكر تفكيرا صحيحا

**قوله** الممكن. الظاهر منه من حيث المقابلة بالواجب الممكن الخاص فاني ممكن العام شامل للواجب والمقصود به تبيين واحد ثنائي حقيقي وهو اما ان يمتنع الافراد في الواقع او لا يمتنع وقوله كالواجب الممكن تمثيل للعصر الثاني وليس المقصود المحصر بجميع اقسام الكليات فحينئذ لا يخرج من قسم آخر كالممكن العام كما لا يخفى ١٥ **قوله** والا اي وان لم يجوز العقل كثره من حيث تصوره فجزئي وهذا يشعر بان الكلي ملكة والجزئي عدم ونفس السيد قدس سره على خلافه فان الجزئي عنده هو الامر المتشتمل على البذية والكلي سلب كل من شأن الاشتغال على البذية فصار الجزئي ملكة والكلي عدما ١٦ **قوله** فجزئي. فاقولت ان المفهوم ما هو حاصل في العقل كما هو وبعض الجزئي كالمجزيات المادية لا يكون حاصل في العقل بل في الحواس فكيف يصح تقسيم المفهوم اليه قلت ان المراد من العقل بهنا هو لذنه من القوة العاقلة والذهن هو مجموع القوة العاقلة والحواس كما ذكره السيد الهروي ١٧ **قوله** محسوس المذاهم ان بهنا اسوة ثلثة اذ المصنف وضعها فتقرر الاول بهنا ان الطفل باعتبار حسه المشترك للعقلاء لا يؤخذ الصورة المعينة من الخيال بان يؤخذ صورة الاله مبرور عن صورة غيره وصورة الاله كذلك بل يأخذ صورة الاله بصورة رجل ما هو صورة الامهات كما قال الشيخ في الشفاء اول ما يترسم في خيال الطفل وهو صورة رجل وصورة امرأة من غير ان يميزه رجل وهو ابوه ومن رجل ليس هو اباه و امرأة هي امه امرأة ليست هي امه

من حيث تصوره فكل مستنوع كالكليات  
افراد ١٣ كالاشي ١٢

الفرضية لو لا كالواجب والممكن  
الخاص ١٣  
والا فجزئي فمحسوس الطفل في  
مبدأ الولادة و شيء ضعيف البصر

**قوله** من حيث تصوره المذاهم اي من جهة كون ذلك المفهوم متصورا ولا ينظر الى جهة اخرى كالخارج والبرهان والاعراض الكليات التي لا افراد لها في الخارج والتي تنحصر في فرد واحد كذا قالوا انما الغا فصل الشناج فقال اي يكون مناط تجوز الكثرة في الكلي امتناعه اي امتناع تجوز الكثرة وهو الجزئي مجرد التصور لا ادراك يعني ان تجوز الكثرة وامتناعه صفتان للمفهوم بسبب مجرد التصور فالعلم عنه لا تقتات العلم بهما كما ان الموصوف بالضحك هو الانسان واما التعجب فهو علم لا تصادق به بناء على ان الاختلاف بالكليات والجزئية لاختلاف تجزئ الادراك دون اختلاف المدرك والحواس جزئي تتعلق العلم الاحساسى به ويرونها اي بدون الحواس على تتعلق العلم العقلي به ولينظر من كون مناط تجوز الكثرة وامتناعه مجرد التصور والادراك كلياته الاشياء ونحوه فان مجرد ادراكه لا يمنع فرض الكثرة في عدم البذية بخلاف انفس الاشياء ونحوه فانها كليات فرضية ليس لها افراد في الواقع فانفسها آية عن الصدق على شيء فضلا عن الصدق على كثيرين انتهى مع زيادة وهنا سوال وجواب ان شئت فلارجع الى شرحه ١٨ **قوله** فكل. اعلم انه لكل على ما ذكره الشيخ الرئيس ثلاثة معان احدها يقال المفهوم يصدق على كثير بالفعل وهذا المعنى يتعلق في باب القضايا والاشتمال الكلي الذي يمتنع صدق الكليات الفرضية ولا الكلي الذي يمكن صدقه ولكن لم يخرج الى الفعلية اصلا كالعلماء ولا الذي يمكن صدقه وخرج الى الفعلية ولكن لم يوجد له الافراد واحد كالشمس وثانيا يقال المفهوم جاز وامن صدقه على كثيرين وهذا المعنى يستعمل في الفلسفة الاولى والاشتمال الكلي الذي يمتنع صدق الكليات الفرضية وثالثا يقال المفهوم لا يمتنع نفس تصوره من فرض تجوز الشك بين كثيرين وهذا هو المستعمل في صناعة الميزان وكليات الكليات الفرضية بهنا اي

ولذلك اذا حضره غير الاب... يالكف به ايضا فعلم انه يكون الصورة الحاصلة في خيال الطفل من تقار الحس المشترك منطبقه على كثيرين فصارت كلياته مع انها جزئية لان الكليات لا ينطبق في الآلات الجسدية التي هي الحواس ١٩ **قوله** وتنبير يحفظ على الطفل فيكون عنده حواس الشيخ الذي في بصره ضعف وفرش بالبار الموقد والمار البهيمه فحينئذ يكون العطف على الحسوس كونه في ارجح الحس لتضعيف البصره وهو السؤال الثاني وتقرر ان الشيخ الحاصل من بعيد من في بصره ضعيف قابله للاشترار عند لذنه ان عقابه يجوز صدق هذه الصور التي تظن بها انها لزيدا غيره او على كثيرين فصارت كلياته مع انها جزئية ٢٠ محمد بن كمال

من زيد يصدق على الكل اجتماعا فاذ صدق زيد على صور كثيرة صار كمالا لان الكل ما يصدق على كثيرين فيلزم كون الكل في كلياته واعتبر من عليه  
 الشارح الفاضل بان هذا غير متصور لان المقسم لكل هو المفهوم والصورة التي رجيته لزيد مثلا انما هي في الخارج فلا يصدق عليها انها مفهوم من  
 المفهوميات فيخرج ما هو مقسم للكل فان الصادق على الكثيرين جمعا ليس على كل المفهوم هو المفهوم الصادق عليها وتلك الهوية التي رجيته ليست  
 بمفهوم حتى يلزم بها انتقاص تعريف الكل بالصدق الجمعي وفي المقام الثالث لا يسعها هذا المختصر **قوله** متصادقة الخ اي يصدق كل منها على الاخرى  
 فان مناط الصدق في الحمل المتعارف على الاتحاد كما حقق في موضعه وهو حاصل فيها فان كلها متحدة مع زيد ومتحدة المتحد متحدة فاذن كل واحد منها يكون صادقا  
 على ما وراءه بالضرورة باكمل التعارف  
 ضرورة كونها متغايرة من وجه متحدة  
 من وجه آخر ويرد عليه بان نشاط التصديق  
 على الاتحاد هو مفقود في الصور الذهنية  
 والهوية الخارجية التي لها كمالها في الوجود  
 والهويات الشخصية فلا تصادق لان  
 كل ما هو حاصل في ذهن مثلا ومكتنف  
 بعوارض مخصوصة مرتبة على نحو حصوله  
 في ذلك الذهن يمتاز عما هو حاصل في  
 ذهن آخر وكذلك وبالعكس وبالجملة تعدد  
 الوجود يلوجب تعدد العوارض المتشخصة  
 وتعدد ما يلوجب تعدد الهويات فهي  
 متباينة لا يصدق شيء منها على الهوية  
 الاخرى ولا على الهوية الخارجية (الاشياء)  
 بان ما ذكرت من ان الشخص العيني والشخص  
 للذهن متغايران لا تصادق بينهما  
 منات لما قال المحققون من ان الاشياء  
 بانفسها حاصلات في الاذهان لانه يصدق  
 لا على جميع التصادق فيخرج بان الحصول  
 في الذهن على تقدير القول بحصول الاشياء  
 بانفسها انما هو الهامة المجردة عن العوارض  
 الخارجية لا الهوية العينية المكتنفة  
 بالعوارض الخارجية لا متنازع حصول  
 المكتنف بالعوارض الخارجية من حيث  
 انها خارجية في الذهن والالزام الاخرى  
 والاشتراك عند تعقل النار والجبل كما  
 ان المكتنف بالعوارض الذهنية من حيث  
 انها عوارض ذهنية يمتنع وجوده في  
 الخارج والالزام ترتب الآثار الذهنية  
 كالاكتشاف وغيره على احوال في الخارج  
 فلا يحصل من زيد عند تصور الحقيقة  
 الكلية لزيدم بغيرها الشخص في الذهن  
 الخاص المكتشف لتلك الهوية الخارجية  
 وهذا الشخص الخاص في الذهن متباين

**والصورة الخيالية من البيضة المعينة كلها جزئيا**  
**لان شيئا منها لا يجوز العقل تكثيرها على سبيل**  
**الاجتماع وهو المراد ههنا وهمنا شك مشهور**  
 اي في تعريف الكل ١٢  
**وهو ان الصورة الخارجية لزيد الصورة الحاصلة**  
**في اذهان طائفة تصورها كلها متصادقة فان التحقيق**  
 اي الصورة التي رجيته والصورة الخيالية ١٢

**قوله** والصورة - عطف على الخمس والصورة الخيالية ما يحصل في الخيال هذا الثالث من الاسئلة  
 وتقريره ان الصورة الحاصلة في الخيال من البيضة المعينة في الخارج اذا بدل واحد منها بعد واحد بدو علم  
 التبدل للراي يجوز العقل صدقها على كل من تلك البيضات الغير المميزة عندا الخمس فصارت الصورة  
 التجزئة العكس كلية مع انها جزئية **قوله** كلها جزئيات - لانه ما هو الوجود للاسئلة الثلاثة  
 وحاصلها ان الكل ما يجوز العقل صدقه على كثيرين على سبيل الاجتماع دون البدلية والتعدد والتحقيق في  
 الصور المذكورة انما يكثر على سبيل البدلية والتعدد لا يجوز العقل ان يكون البيضة الخيالية كثيرة في  
 الخارج وانما يرد في انها بل هذا غير ما في تجزئة العقل في البيضة الخيالية هو الشك والتعدد في انها  
 اية بيضة من البيضات المعينة والتجزئة العقل في الكل هو جزم العقل بانه في نفسه هل لا يصدق  
 على كثيرين من شخ ضعيف البصر لا يصدق على الكثير عند الذهن الا على وجه البدلية وفي نفسه لا يصدق على  
 كثيرين لا على وجه الاجتماع ولا على وجه البدلية وخمسوس الطفل وان صدق في نفسه على الكثيرين لكنه على  
 سبيل البدلية **قوله** سبيل الاجتماع هو عبارة عن ان يصدق المفهوم على اشياء كثيرة بصدق  
 واحد كما يصدق ذلك المفهوم على واحد منها كذلك كما يقال زيد وعمر وكبراهم فيقال في جواب انسان كذلك  
 اذا قيل زيد ما هو فيقال انسان وهذا الصدق الاجتماعي هو المعبر في التعريف الكل **قوله** ههنا اي  
 في اعتبار الكثير الجمعي في تعريف الكل شك واعتبر من مشهور بين القوم اورده العلامة الرازي في شرح المطالع  
**قوله** ان الصورة الخارجية - التي في الخارج لزيد هو الذات المتشخصة في الخارج والصورة الحاصلة  
 من زيد في اذهان طائفة تصورها وكل من هذه الصور متصادقة يصدق بعضها على البعض هذا هو الشك المشهور حاصل  
 ان زيد مثلا تصوره طائفة وحصل في ذهن كل منها صورة فعل كل صورة من الصور التي في اذهان طائفة يصدق  
 انه صورة زيد لان حصول الاشياء بانفسها حاصل من زيد يكون نفسه فلا شك في صدق زيد عليه وكلها حصلت

على ما وراءه بالضرورة باكمل التعارف  
 ضرورة كونها متغايرة من وجه متحدة  
 من وجه آخر ويرد عليه بان نشاط التصديق  
 على الاتحاد هو مفقود في الصور الذهنية  
 والهوية الخارجية التي لها كمالها في الوجود  
 والهويات الشخصية فلا تصادق لان  
 كل ما هو حاصل في ذهن مثلا ومكتنف  
 بعوارض مخصوصة مرتبة على نحو حصوله  
 في ذلك الذهن يمتاز عما هو حاصل في  
 ذهن آخر وكذلك وبالعكس وبالجملة تعدد  
 الوجود يلوجب تعدد العوارض المتشخصة  
 وتعدد ما يلوجب تعدد الهويات فهي  
 متباينة لا يصدق شيء منها على الهوية  
 الاخرى ولا على الهوية الخارجية (الاشياء)  
 بان ما ذكرت من ان الشخص العيني والشخص  
 للذهن متغايران لا تصادق بينهما  
 منات لما قال المحققون من ان الاشياء  
 بانفسها حاصلات في الاذهان لانه يصدق  
 لا على جميع التصادق فيخرج بان الحصول  
 في الذهن على تقدير القول بحصول الاشياء  
 بانفسها انما هو الهامة المجردة عن العوارض  
 الخارجية لا الهوية العينية المكتنفة  
 بالعوارض الخارجية لا متنازع حصول  
 المكتنف بالعوارض الخارجية من حيث  
 انها خارجية في الذهن والالزام الاخرى  
 والاشتراك عند تعقل النار والجبل كما  
 ان المكتنف بالعوارض الذهنية من حيث  
 انها عوارض ذهنية يمتنع وجوده في  
 الخارج والالزام ترتب الآثار الذهنية  
 كالاكتشاف وغيره على احوال في الخارج  
 فلا يحصل من زيد عند تصور الحقيقة  
 الكلية لزيدم بغيرها الشخص في الذهن  
 الخاص المكتشف لتلك الهوية الخارجية  
 وهذا الشخص الخاص في الذهن متباين  
 في الوجود للهوية الخارجية فلا يحصل الاتحاد والتصديق من الصورة الذهنية والخيالية فتفقد ولا يمكن من الغافلين ١٢

مهما يتأذى لشيء فكيف يكون كاشفاً له ذهب أكثر الحكماء الى حصول الاشياء بانفسها مستلزم بان ولا شك الوجود الذي تدل على  
ان الحاصل في الذهن نفس الاشياء لا بمعنى انها حاصله من حيث انها خارجية في الذهن بل بمعنى حصولها بصورها المتحدية معها فيه  
فانما تدل على ان متعلق الحكم لا بد ان يكون حاصله عند العقل مستلزماً لدرية يصح حكمه عليه بالحكماء ايجاباً فلا بد من حصول المنفصل على  
في الذهن اذ الحكم على الشيء المتغير به بالماهية لا يتعدى منه اليه فتدبر وجهنا تفصيل وتعميق ليس هذا موضعه <sup>١٢</sup> **قوله** من جهنا اي من صدق  
صورة زيد على كل من الصورة الذاتية وصدق واحد منها على الآخر يظهر كون الجزئي الحقيقي محمولاً على الشيء كما ان زيد استحال محمول على الصورة الذاتية

# حصول الاشياء بانفسها في الذهن لا بشأها وامثالها فلتك الصورة تكثر ومنه هنا يستبين كون الجزئي الحقيقي محمولاً <sup>١٢</sup> **وهو الحق** <sup>١٣</sup> وعلى السيد السمر

**قوله** بانفسها اعلم ان الحكماء اجمعوا على ان المعلوم عند العلم به لا بد ان يكون شبيهاً او صورة حاصلة في  
الذهن وانكره المتكلمون وتحرير النزاع ان لا شبهة في ان النار مثلاً لا وجود عيني نظيرها أكثر بار من الاضادة  
والاخرى وغيرهما من الوجود يسمى وجوداً عينياً وغار جواً عينياً وهذا ما لا نزاع فيه انما النزاع في ان النار بل بها  
سوى هذا الوجود وتوابعه لا يترب به عليها تلك الاحكام والآثار واولا هذا الوجود هو الوجود الذي هو الظلي  
اي المتكلمون وكذا في وجود الانكار انه لو انقضى تصور الشيء حصوله في ذهننا لزم كون الذهن عايراً باراً عند  
تصور ما بهية الحجرة والبرودة اذ لا معنى للحار الا ما قامت به الحجرة وكذا الحال في البرودة وكذا يلزم كون  
الذهن مستقيماً ومستديراً عند تصور اية الاستدارة والاستقامة وايضا يلزم اجتماع الضدين في تصور  
الضدين معاً وايضا يلزم وجود الجمل مع عظمه في الذهن عند تصور ما بهية وايضا يلزم وجود المستقيمات العقلية  
توحد كبرك البارى وما يقوم مقامه في الذهن عند تصوره ما بهية وهكذا يلزم مفاسد غير كثيرة واستدل  
الحكماء على اثبات الوجود الذي هو وجوده منها ان الحكماء على كثير من الاشياء والحق لا وجود لها في الخارج بالحكم  
ثبوتية هذا وقد يكونها لا رمة وبدون ذلك المتبع كذا ان الحاصل من المعلوم يكون الفناء فكيف طرأ الى  
غير ذلك من الاحكام والحكم على الشيء بالحكم ثبوتية صادقة يستدعي ثبوت الشيء ثبوتية في  
نفس الامر والاول ليس ثبوت تلك الامور المعلومه في الخارج فهو في الذهن وهو المطلوب من الحكماء مختلفوا  
في ان الحاصل في الذهن بل هو شيء او صورته بعد انقائهم على انه لا يحصل في الذهن نفس الشيء الا في حق من  
حيث هو خارج عن الفرق بين الشيء والصورة ان الشيء عبارة عن صورة الشيء المنقطة في الذهن المماثلة مع  
المعلوم بتأثيراً في انما كان الحاصل في النفس على الحكماء في حقيقة ان الحاصل في الذهن يكون العلم المعلوم متدين بالذات  
بل متساوياً بالذات وصورت الشيء عبارة عما اخذ منه بعد حذف المشغلات الخارجية بان لو صدر ما كثر  
المحذوف عن العوارض الخارجية في الذهن وبكيفية العوارض الذهنية المناسبة للعوارض الخارجية  
لتصديق كاشفاً للعلوم الخارجية وعلمنا ذلك على هذا يكون العلم والمعلوم متدين بالذات ومتساويين بالاعتبار  
فذهب شذوذه قليلة من الفلاسفة الى حصول الاشياء بانفسها واورده عليهم بان الشيء يكون ص

<sup>١٢</sup> **قوله** هو الحق اي كون الجزئي  
الحقيقي محمولاً على الصورة  
الحاصلة في الالفاظ والصورة الخارجية  
كلها متصادمة وجزئيات فثبت على  
الجزئي وانكره السيد السمر في حاشية على  
شرح المطالع وتتمشك بان الجزئي لا  
يحمل لكان محمولاً على نفسه من حيث هو  
وعلى غيره وكلاهما باطلا لان في الاول  
لا تغاير والحل لا يذوقه من التغاير لا اتحاد  
في الثاني والحل دون الاتحاد وتوحد في  
غيره خارج فالحمل في الجزئي الحقيقي انما هو  
بحسب الظاهر وانما بحسب الحقيقة فليس  
محمولاً على شيء اصلاً وانما المحمول به المعلوم  
الكلية فثبت قولك هذا زيد وان كان زيد  
محمولاً على هذا بحسب الظاهر كنهان  
بان هذا يسمى بزيد مدلول في الفقه  
اثبت المحقق الدواني حمل الجزئي في كلاً  
بان يجوز حمل على نفسه باخذه مع كونها  
المتساويين المحقق مناط الحمل هو الاتحاد  
مع القرينة وحاصل ان الهوية الواحدة  
في الشيء كزيد يمكن ان لا يوجد مع  
متساويين كذا الحكم وانما تتحصل  
بسبب ذلك فهو ان متساويين في  
الذهن ويحقق مناط الحمل اي التكاثر  
التساوي كما يقال هذا الضاحك هو هذا  
الضاحك قال الكاظم في حاشية على القاموس  
ورده السيد السمر في الالفاظ بان  
يكون المشار اليه بهذا الضاحك زيدا  
بهذا الكاتب كذا مثلاً فهناك جزئيات لا  
يحل احد على الآخر قطعاً وان كان  
المشار بهما زيدا مثلاً فليس هناك الجزئي  
حقيقي واحد هو ذات زيد لكنه اعتبر  
معد تارة القاموس بالضمك واخرى  
انصافه بالكاتب وبذلك لم يتعد الجزئي

الحقيقي تعدد حقيقياً ولم يفرق التفاضل حقيقياً بين هناك تعدد وتغاير بحسب الاعتبار والاعلام في الجزئيين المتساويين تغايراً حقيقياً لما هو المتبادر  
من العبارة لا في جزئي واحد اعتبارات متعددة قال الفضل الشافعي لعل مراد السيد السمر من انكار حمل الجزئي في نفس حملها على المتعارات قول هذا هو  
المتبادر من دليل السيد قدس سره والمتحقق في قولنا هذا الضاحك هو هذا الكاتب هو الحمل الاول بحسب المرتبة الرابعة والحمل المتعارات وايضا ان يكون  
الموضوع من افراد الحمل وبذلك في الحقيقة الطبيعية او ما هو في ذلك احد ما هو في الآخر وبذلك في الحقيقة المحصورة والتفصيل في التصديقات ٢٠ محله ايم

ص لا يجد في القوتية والحقية **قوله** لان التصديق - دليل للنفي الموجب في قوله لا يجب ورد للجواب المذكور انفاً وتخصيصاً للصورة  
التي رجيت زيدا الصورة الكثيرة متحدة ولما انصف به احدى باين نصف بالآخرى فمما كانت الكثرة ظلالاً لزيد يكون زيداً ايضاً فلا لها فصدق على زيد  
انه ظلال لكثيرين ومنزاع عنها وهو المراد في تعريفه ان كل لصدق التعريف عليه فمما ركبا فلا يتم هذا الجواب وقيده ان التصديق بين الصورة  
المخارجية زيدا ومن صورها التي صلت في الاذ بان متوحد كما لو حناه سابقاً من ان ماني الاعيان وفي الاذ بان شخصاً متغيراً لان لا تأتي وبينها فلا يصح الحمل ١٢  
**قوله** ربيع الانتزاع - يعني ان التصديق صحيح لانتزاع الصورة التي رجيت من كل واحدة من الصور الذمينة وبالعكس وكذا الظلية من الطرفين فان

**ولا يجب بان المراد من صدقها على كثيرين**  
**انهما ظلالها ومنزاع عنها واللازم ههنا ان لها ظلالاً**  
**متعدداً الا انها ظلال متعددة والمطلوب هو الثاني**  
**لان التصديق يصح الانتزاع والظلية ايضاً**  
**فان الاتحاد من الطرفين بل الجواب ان المراد بتكثر**  
**المفهوم بحسب الخارج فالصورة الحاصلة من زيد**  
**باعتبار الاذهان يستحيل تنكث في الخارج بل كلها**

المنتزاع ظل للمنتزاع عند تحقق ما هو متبر  
في الحكم من الظلية للكثيرين والانتزاع  
عنها فمما لا يشكل لقد علمت ما حتررت  
سابقاً ان هذا القول من المصنف عجيب  
فان التصديق لو لم يكن يكون معنى للظلية  
فانما لا نفي للظلية ههنا الا ان الصورة بحسب  
الوجود والانتزاع بمعنى الاخذ عن الكثيرين  
بمزد المتشككات ولا شك ان الهوية  
العينية لزيد اصل والصورة بالذمينة فرع  
فكيف يكون الصورة الذمينة تصدقاً و  
الهوية العينية فرعاً حتى يتحقق الظلية السوية  
بعينيتها بل الامر بالعكس الا ترى ان الناس  
في قولهم الانسان كاتب لا يمكن ان يكون فرعاً  
لمفهوم الكاتب بل مفهوم الكاتب فرع ومفهوم  
للاسان الذي هو اصل ومفهوم فان  
المفهوم منسوخ واصل والمفهوم فرع  
ونفقت فانه ولا يمكن من المسموعين في الردود  
القول **قوله** فان الاتحاد بهذا  
وليس صحة الانتزاع يعني ان الصورة التي رجيت  
متحدة مع الصورة الكثيرة والصورة الكثيرة  
متحدة مع الصورة التي رجيت فما يصح لغير  
المعبرين يصح لغيره فاذا كان التصديق  
على زيد فزيد ايضاً يكون منتزاعاً عنها واذ كان  
الظلال لا يكون زيداً ايضاً فلا لها فصدق  
كثيرين القول بل لا يصح بحسب المصنف  
ما ذللا ومن لا تأتي وفان اردوا انهم المعنى  
والذاتي والعرضي فبذلك لا يصح الانتزاع  
من الطرفين وان اردوا ان لا يصح فيقولوا  
ههنا كما علمت ان اردوا ان لا يكون زيد  
نوعاً من الانسان فالانتزاع بالمعنى المراد من  
الانسان صحيح لان الانسان منتزاع وما خوذ  
من زيد لصفات الشخصيات واما من الزيد  
فليس يصح لان ههنا ليس منتزاع وما خوذ  
من الانسان بكونه شخصيات كما لا يخفى

**له قوله** ولا يجب - هذا الجواب مما افاده السيد السند في مائتيه على شرح المطالع وحاصلها  
الكل ما يصدق على كثيرين بان يكون ظلالاً لكثيرين منتزعة عنها في الخارج او في الذم من بان يوجد من كل  
واحد منها بمزد الشخصيات معنى واحد بعينه تطابق الشكل وصدق صورة لزيد على الصور الكثيرة التي في  
اذهان الطائفة ليس كذلك لان زيداً ليس منتزعة عن هذه الكثرة بل وجود في الخارج ومنتزاع العقل  
عنه هذه الكثرة فلا يكون ظلالاً لكثيرين بل له الظلال كثيرة وفرع مستفادة منه والمعتبر في الحكم بالاول  
وما يوجد ههنا هو الثاني فلا يكون كلياً **قوله** ومنزاع - يعني ما يقال ان الحكم هو ما يصدق على  
الكثيرين فمفاده ان الحكم ظل ومنزاع عن الكثيرين فحفظ منتزاع على ظل عطفت تفسيره كاشف  
لمعنى الظل فان قلت ان الانتزاع هو اخذ شيء ليس له وجود في بعين عن منشأه يصح اخذ شيء  
المعنى لا يوجد في كثير من الكميات كالانسان والفرس وكذا الظلية قلت ليس المراد بالانتزاع ذلك  
المعنى بل المراد هو الاخذ عن الكثيرين بان يؤخذ من كل واحد من الكثيرين بمزد الشخصيات معنى  
واحد يطابق الشكل بعد حذف الشخصيات بتبعي امر واحد مشترك بين هذا الكثيرين فيكون كلياً الحكم  
درست منه ان الانتزاع بالمعنى الثاني الحكم من الانتزاع بالمعنى الاول فيوجد في الانسان والفرس كما م

ان اردوا الاخذ بالعرضي كما بين الانسان والكاتب فالانتزاع من الطرفين كيف يكون صحيحاً بما واصل عليهم المصنف وذهب استحصل فند **قوله** بل الجواب  
الذي هذا الجواب مما افاده شراح المطالع وتخصيص الحكم ما يكون له كثرة في الخارج والصورة الحاصلة من زيد في اذهان طائفة وان كانت لها كثرة في الذم من لكن  
ليس لها كثرة في الخارج لان كلها في الخارج من زيد ولا بد في الحكم من كثرة في الخارج ولما لم يوجد الكثرة في صورة زيد في الخارج لا يكون كلياً ١٢  
( بنده محمد ابراهيم عني عنه بلياً وكي )

فهو قوله الكيفية الجزئية - اعلم ان التقابل بين الكيفية والجزئية التقابل بالعدم والمملكة هي الجزئية بان يكون عبارة عن وجود  
المتعين بنحو مخصوص والكيفية عدم هذه المملكة بان يكون عبارة عن عدم تلك المتعين لكن بشرط ان يكون من شأن ذلك المتعين انخصوص وان  
ذهب بعضهم الى ان الكيفية ملكة والجزئية معدنها وعلى كل تقدير فالمصنف بالكيفية لا بد ان يكون صلياً للتصاق بالجزئية فان كان العلم متصفاً  
بالكيفية فهو يكون متصفاً بالجزئية وان كان العلم متصفاً بها فيكون هو متصفاً بالجزئية وان كان العلم والمعلوم كلاهما متصفاً بهما فيكونان هما متصفاً  
بالجزئية ١٢ **قوله** صفة للمعلوم - ظاهر كلام المصنف مشعر بان هذا النزاع معنوي والامر ليس كذلك كما اشتهرنا سابقاً لان الكيفية اما ان يكون عبارة عن  
حمل الكلي على كثيرين او يكون عبارة عن  
مطابقة للكثيرين يعني يكون بينه وبين  
كثيرين من مناسبة مخصوصة لا يكون بينه وبين  
بين افراد نوع آخر فان كانت عبارة عن  
الاول فلا يمكن ان تعرض للاعيان لان  
كل ما في الاعيان فهو متشخص لا يمكن ان  
يحمل على امور متعددة متباعدة في الوجود  
وبذا ظهر وكذا لا يمكن ان تعرض لما في  
الاذنان لان ما في الاذنان اما ان يكون  
شخصاً كما هو مذهب القائلين بوجود  
الاشياء باشباها واستحقاق مع ما في  
الاشياء كما هو مذهب القائلين بوجود  
الاشياء بانفسها فان كان هو الاول  
فليس يتحمل على ما في الخارج من افراد  
الكثيرة لان الشئ لا يكون محمولاً على ذي  
الشئ وان كان هو الثاني فنقول ان الحمل  
في الذهن هوية شخصية كوز مقارنا مع  
العوارض الذمينة المشخصة المانعة عن  
الشركة والصدق على الكثرة فثبت  
ان الكيفية بالمعنى الاول لا تعرض للاشياء  
من حيث هي هي وان كانت عبارة عن  
الثاني اعني المطابقة فهي تحمل معنيين الاول  
المطابقة بالصدق والحمل اعني ما يكون  
صادقاً ومحمولاً على كثيرين والثاني المطابقة  
بالكشف اعني ما يكون كاشفاً للكثيرين  
فان فسرت المطابقة بكلا المعنيين على طريق  
منع الحمل في الكيفية صفة للمعلوم ولعلم كلاً  
فان المطابقة تحمل صفة للمعلوم والمطابقة  
الكشفية صفة للعلم وان فسرت بالثاني  
فقط فهو صفة للعلم فقط فان الكاشف  
بالفعل بالذات حقيقة هو مرتبة العلم اعني  
الشيء من حيث القيام بالذهن كما  
هو الظاهر بالتأمل وبهذا اظهر لك  
ان المصنف رح ترك مذهب  
كونهما من صفات كليهما مع انه ذهب الى جمع غير الا ان يقال ان المصنف رح ليس بصدد بيان جميع المذاهب بل هو  
ذكر الشقين اللذين بينهما غاية الشقاق واما الذي تركه فهو في الحقيقة جمع بين المذهبين ١٢

**هوية زيد واما الكليات الفرضية والمعقولات**  
**الثانية فلعدم اشتغالها على الهدية لا ينقبض العقل**  
**بمجرد تصورها عن تجويز تكررها في الخارج حتى قيل**  
**ان الكليات الفرضية بالنسبة الى الحقائق الموجودة كلياً**  
**هذه الكلية والجزئية صفة للمعلوم**  
غذا ١٢

**له قوله** هوية زيد - اي يصدق على كل واحدة من العصور الذمينة انها لو وجدت في الخارج لكانت عين  
زيد لانها عين وجودها في الخيال عين هوية زيد حتى يلزم كون الشيء بما هو موجود في الاعيان موجوداً في الاعيان قال  
المصنف هو المراد بحصول الاشياء باعيانها باشباها على ان المراد من قولهم ان الاشياء حصلت في الذهن بانفسها  
ان الحاصل في الذهن لو وجدت في الخارج لكان متحداً مع ما في الخارج ١٢ **قوله** اما الكليات الفرضية -  
دفع توهم ناشئ عن التقييد بالخارج في تعريف الكلي تقرير التوهم انه يخرج عن تعريف الكلي كثير من الكليات  
كالفرضية والمعقولات الثانية كمفهوم العاشي ومفهوم العلم ومفهوم العصور العقلية ومفهوم الكلي فان اي فرد  
فرض في الخارج يصدق عليه الشئ المبائن لاشي وكذا مفهوم العلم والعصور الذمينة ومفهوم الكلي المعقولات  
الثانية التي ظن عروضاها الذهن وليس لها افراد في الخارج فلعدم وجودها في الخارج لا يجوز تكرار مفهومها  
بحسب الخارج فلا يصدق تعريف الكلي عليها مع انها من فلا يكون تعريف الكلي جامعاً وكذا الخيال للكليات  
انحصرت في فرد واحد امكان الغير كاشمس والعقل اوسع امتناع الغير كما لو اوجب عرجة ١٢ **قوله** على الهدية  
دفع للتوهم المذكور تقريره ان الكليات الفرضية والمعقولات الثانية لعدم اشتغالها على الهدية والخصوصية المانعة  
عن فرض الشركة لا يمنع العقل عن تجويز تكررها في الخارج كجود تصور ما مع قطع النظر عن ما لا وجود افرادها وعددها  
فلا يخرج الكليات المذكورة عن تعريف الكلي بتجويز تكررها بمفهومه بحسب الخارج حتى يلزم عدم جامعيتها فغير لو  
عرفت الكلي بما يكون لا كثره في الخارج بالفعل لا بما يجوز العقل كثره في الخارج يلزم خروجهما عنه البتة والمصنف يرى  
عن ذلك وفي المقام تحقيق بحسب المفاضل للشارح فمن شارح الاطلاع عليه ارجع الى شرحه لهذا الكتاب ١٢  
**قوله** كلياً - لان تصور ما من جهة عدم اشتغالها على الهدية لا يمنع ان تكون متحدة مع مبائناتها فلا يكون ما نفا  
للحمل عليها بل اما ان يكون المنع من جهة ملاحظة التباين والاشتراك في ان المحال لا يكون محالاً من كل جهة بمعنى ان لا يكون  
سبب اشتغاله كل جهة فحمل الكلي العرضي على الحقائق الموجودة محالاً من جهة التباين ومع قطع النظر عنه ليس محالاً ١٢

كونهما من صفات كليهما مع انه ذهب الى جمع غير الا ان يقال ان المصنف رح ليس بصدد بيان جميع المذاهب بل هو  
ذكر الشقين اللذين بينهما غاية الشقاق واما الذي تركه فهو في الحقيقة جمع بين المذهبين ١٢



معلومها مطلقا لا تكون كاست ولا مكتسبة حتى يراد الايراد المذكور في قوله لكل اي يطلق لفظ الجبر في الاشياء كاست او مكتسبة والمجاز على كل شيء مندرج تحت كل آخر ويحمل على كل عليه فاما كان له او عرضيا ويختص الجبر في هذه المعنى بالاضافة بان يقال جزئي اضافة لان جزئية بالاضافة الى كل اندرج تحت اعم من الاندرج ليس ما هو للمساواة الى انهم من كون الشيء مندرجا تحت شي اخر ان يكون الشيء الاول مختص من الشيء الثاني في جزئيه وانه قد شاع بينهم عدم المساواة جزئيا اضافة بالنسبة الى المساواة الاخر كالانسان بالنسبة الى الناطق والقهاك بالنسبة الى الكاتب بل المعنى ان يكون موضوعا للخصية الموجبة الكلية فالحاصل ان الجبر في الاضافة ليطعن على كل ما يكون موضوعا لتلك الخصية سواء كان اخص من المحمول

وقيل لصفة العلم والجبر لا يكون كاستبا ومكتسبا  
وقد يقال لكل مندرج تحت كل اخر  
يختص بالاضافة كالأول بالحقيقي

له قوله في صفة للعلة قال المصنف في الحاشية وذلك مذهب الاول هو اني بحسب دقيق النظر وان كان على النظر حكم بالاول فان الشخص الذي عليه مدار الجزئية اما هو بخلاف الادراك وهو الاصل لا المتعلق وهذا تاويل باشتهار الحكماء من نفى علم اوجب تعالى بالخبريات على وجه الجزئي فانهم انتمى ومعه ان التقاوت بين الناطق والجبري انما يكون بالعلم فانما اذا علمت الانسان بالعقل فهو في هذه المرتبة كالأول او فاما بانفس فهو جزئي فالعلم هو الناطق الكلية والجزئية فهو المصنف بهما وقد عرفت ما عليه وانه ربما قد ذكر ويرد عليه ان الناطق لا يقتضي الاتصاف بهما بالذات ويجوز ان يكون العلم في مرتبة المتعلق متصفا بالكلية وفي مرتبة الاحساس بالجزئية كما يحكم به الظاهر والقول الفصيل في هذا المقام قد مر اقول المصنف وهذا تاويل هو فبورق لا يراد الذي يراد على الحكماء بنفي علم اوجب تعالى بالجزئيات على وجه جزئي اما تقرير الايراد فهو ان قول الحكماء بحسب المعنى المتبادر غير صحيح لانه يلزم منه عدم علم اوجب تعالى ببعض المعلومات الموجودة وهو الجزئي من حيث هو جزئي تعالى عن ذلك علوا كبيرا اما تقريره بالدفع فهو ان جميع الكليات الجزئية باي وجه اخذت معلومة له تعالى وهو تعالى يعلم الجزئي من حيث هو جزئي ايضا لكن يعلمه بخلاف المتعلق لا بخلافه لانه تعالى منزوع عن الآلات الجسمانية ومن وقوع النفي في علمه تعالى فيها فعلمه بالاحساس عليه بالمتعلق وقوله فانهم لعله اشارة الى ما قال به العلوم من انه يتحقق بالمشيئة بانها كصفتي اسمع والبصر له تعالى فانهم

له قوله لا يكون كاستبا او لا يحصل بالجزئي شيء سواء كان كلياً او جزئياً لانه ان حصل جزئي من شأنه سواء كان مادياً او مجرداً او يكون كاستبا او كاستب يكون محمولاً على الجزئي ليس محمولاً فكيف يكون كاستبا او كاستب به الحكماء الحكماء على ما انكى الذي هذا الجزئي فرد اخص منه فهو باطل لان الانتقال لا يكون من اخص الى الاعم واما الحكماء الذين ليس هذا الجزئي فرد من بل هو ان له ما في تفصيل الجزئي

له قوله ولا مكتسبا اي لا يكون ماصلاً بالعلم لانه لا يحصل بالكلية كون سببه اي الجزئيات متساوية والاسباب لا بد من كونها مرتبة لتكتسب ولا يحصل بالجزئي انما ان كما هو ويرد عليه ان الجزئيات يجري فيها اكتساب والاكتساب كلفا فورد القضاء بالاشخصية التي تقع صفري وكبرى الشكل الاول كما يقال هذا زيد ويزيد انسان شيخ هذا انسان وكما في الاستقراء والتشابه فان الاستقراء عبارة عن تعميم الجزئيات ليخرج منها حكم كلي والتمثيل عبارة عن قياس جزئي آخر مغاير له لا شتر كها في العدة المؤثرة كما في القياسات القلبية فكيف يصح النفي فيزاج بان الكلام في تصور الجزئي وكسب التصور يعني كلامنا في ان التصورات الجزئية لا تكون كاستبة ولا مكتسبة ولما في ان

كقولنا كل انسان حيوان او مساويا له نحو كل انسان ناطق فالانسان المساوي للناطق وان كان غير مندرج تحت معنى ان يكون اخص منه وفردا لكن مندرج بالمعنى الآخر المراد بهما واما الاخر فيخرج عنه قطعاً كغلب الموجبة الكلية انما كل حيوان انسان نعم لو كان المراد يكون الجزئي الاضافة موضوعا للموجبة مطلقاً كلية كانت لوجزئية كما يلزم دخول الاسم فيه وان ليس فليس لكن يراد عليه ان لما اراد بالمندرج هذا المعنى فلا يكون الجزئي الاضافة الى الكليات فلا يصدق حينئذ على الجزئي الحقيقي فيكون بينهما تمايز فاختص ما يشترط بين النظم من علوم الجزئي الاضافة عن الجزئي الحقيقي لان كل جزئي حقيقي جزئي اضافي لانه لا يندرج تحت كل ولا عكس يجوز ان يكون الجزئي اضافي كلياً فالحق ان المساواة لا يندرج تحت الجزئي الاضافة كما يستلزم من كلام الرئيس في الشفا واصله ان الشيخ صرح في الشفا بان الاعتبار في الموجبة الكلية لا فراد اشخصية ان كان الموضوع نوعاً او مائسا وكقولنا كل انسان حيوان والا فراد اشخصية والنوعية معاً ان كان الموضوع جنساً او مساوية كل حيوان جسم وبه الا فراد كون جميع محمولاتها فكيف المساواة على شيء جزئياً اضافة لانه لا يصدق عليه انه مندرج تحت كل فانهم

له قوله كالأول اي كما ان الجزئي بالمعنى الاعلى وهو ما يقع العقل بكثرة في الخلق يختص بالحقيقي فانه اخص بالجزئية لان جزئية بالنظر الى حقيقة فالحاصل ان الجزئي معناه اول ما يقع العقل صدقة على كثيرين كما سبقنا فبذلك الجزئي حقيقي لانه اخص بكونه جزئياً

اذ جزئية بالنظر الى حقيقة واما في ما يندرج تحت كل فبذلك جزئي اضافي لانه جزئية لانه جزئية الانسان انما تحت الحيوان وانما بحسب نفسه فهو كلي وحين الجزئيين يقوم وخصوص من وجه نقد كما في زيد فانه حقيقي لا متنازع صدقة على كثيرين واما في لانه لا يندرج تحت كل هو الانسان ووجوده الحقيقي في الواجب هو اسمه على مذهب الحكماء بدون الاضافة لعدم اندراج تحت شيء ووجود الاضافة في الانساني لانه لا يندرج تحت الحيوان وعدم الحقيقي لعدم امتناع صدقة على كثيرين (ومنه علة بل اعم على علة بل اعم) ٥

٣ الاول في عبارة عما يكون الموضوع فيه من المحمول والادخل التساوي في بعض الصورة التي لا يكون المحمول فيها من الموضوع كالفعل في الكلام  
 في هذا التبيين الكلي لا نقاد المحل الاول بينهما بل المراد ما يكون بحسب المحل المتعارف الذي والعرفي وسيا في تعريف المحل مع اقسامه في اواكل  
 التقديرات فانتظره وثالثا ان في صورة التصديق يعتبر لاطلاق العام اعني يكون موجبتان كليتات مطلقتين عامتين وفي صورة التبيان  
 يعتبر الدوام اعني يكون سابلتان كليتات دائمتين فيسند يكون النائم والمستقيظ داخل في التساوي لا في التبيان كما لا يخفى على من الفى السمع وهو شهيد ١٢  
**فهو قوله** وان كان . اي المتعارف جزئيا من الجانبين بحيث يصدق لكل من الكليتين بدون الاخرى بعض المواد فكل من الكليتين اعم من الاخر من وجه  
 واخص منه من وجه كالحیوان والابيض

فان الحيوان يوجد بدون الابيض في  
 الفرس الاسود مثلاً والابيض بدون في  
 الثوب الابيض وكليتان في الفرس  
 الابيض فكل واحد منهما اعم من الاخر  
 واخص من فان الحيوان اعم من الابيض  
 بحسب وجوده في غيره واخص منه  
 بحسب وجود الابيض في غير الحيوان و  
 الابيض اعم من الحيوان بحسب وجوده في  
 غيره كالثوب واخص منه بحسب وجود  
 الحيوان في غير الابيض وهو الفرس الاسود  
 فخرج العموم والخصوص من وجه الى تبيين  
 جزئيتين دائمتين نحو بعض الحيوان  
 ليس بابيض دائماً كالغزل وبعض الابيض  
 ليس بحيوان دائماً كالثوب الابيض  
 وانما اعتبر الدوام اذ لو لم يعتبر لزم ان  
 يتحقق العموم والخصوص من وجه في مادة  
 التساوي كالنائم والمستقيظ لصدق  
 بعض للنائم ليس بمستقيظ اي في زوا  
 النوم وبعض المستقيظ ليس بنائم  
 في زمان البقطة النائم مستقيظ بالفعل  
 والى موجبة جزئية مطلقة نحو بعض الحيوان  
 ابيض بالفعل كالفرس الابيض فافهم  
**فهو قوله** فقط اي يكون المتعارف  
 من جانب احد الكليتين دون الاخر فالكلي  
 المتعارف اعم والكلي الذي هو غير المتعارف  
 اخص مطلقا اي كالحیوان والانسان وانما في  
 هذا العموم والخصوص مطلقا لانه المتبادر وعند  
 اطلاق العموم والخصوص نخرج العموم اخص  
 مطلقا الى موجبة كلية مطلقة عامة نحو كل  
 انسان حيوان بالاطلاق العام و  
 الى سابلته جزئية دائمة نحو بعض  
 الحيوان ليس انسان دائماً ١٣  
**فهو قوله** اعلم انه

**كليات ان تصادقا كلياً فمتساويان و**  
 اي كان الصدق كلياً من الجانبين ١٢ كالانسان والناطق  
**الا فتقارفاً فان كان كلياً فمتباينان**  
 وان لم يتصادقا ١٣ المتعارف ١٢ من الجانبين ١٣ كالانسان والناطق  
**وان كان جزئياً فاما من الجانبين فاعم**  
 المتعارف ١٢  
**واخص من وجه او من جانب واحد فقط**  
 كالانسان والابيض ١٢  
**فاعم اخص مطلقا واعلم ان نقیض كل شئ**  
 كالانسان والحيوان ١٢

**له قوله الكليات** - اعلم اولاً انه لما فرغ عن بيان معنى الكلي قسمي الجزئي شرع في بيان النسبة وثانياً  
 انه انما اتفق بيان النسبة بين الكليتين لان النسبة تجمع اقسامها لا تحقق الا فيها لا بين الكلي والجزئي ولا  
 بين الجزئي والجزئي واما الاول فلان الكلي اعم من الجزئي الذي هو فرد مطلقا ومباين لغيره فليس بين الكلي و  
 الجزئي مساواة وعموم من وجه قطعاً واما الثاني فلان جزئياً يكون مبايناً للجزئي في آخر فليس بينهما مساواة وعموم  
 لا مطلقاً ولا من وجه وثالثاً ان هذه النسب كما تحقق في المفردات تتحقق في العضايا لكن في الاول با اعتبار  
 الصدق وفي الثاني باعتبار التحقيق كما سيجي في التقديرات ١٢ **فهو قوله** ان تصادقا . اي يصدق كل واحد  
 منهما على ما يصدق عليه الآخر كالانسان والناطق اعلم ان الحاجة الى ان يقال ان تصادقا كلياً من الجانبين كافي  
 بعض الكتب لان لفظ التصديق يعني كمالاً لا يخفى ١٢ **فهو قوله** والا فتقارفاً . اي وان لم يتصادقا فتقارفاً  
 بحيث يصدق احدهما بدون الاخر والمراد بالتقارف الافتراق على سبيل عموم المجاز والالامح التقييد بقوله ومن  
 جانب واحد كما سيجي ١٢ **فهو قوله** فان كان . اي هذا المتعارف كلياً بحيث لا يصدق شئ من احدهما على شئ من  
 الاخر فهذا ان الكليات متباينتان كالانسان والفرس فان شيئاً من افراد الانسان لا يصدق  
 عليه الفرس ولا شئ من افراد الفرس يصدق عليه الانسان اعلم اولاً ان مرجع التساوي الى موجبتين كليتين نحو  
 كل انسان ناطق وكل ناطق انسان ومرجع التباين الكلي الى سابلتين كليتين نحو لا شئ من الفرس بانسان  
 ولا شئ من الانسان بفرس وثانياً انه ليس المراد من التصديق والتقارفاً ما يكون بحسب المحل الاول بان  
 يكون المتساويان كليتين بينهما تصادق بحسب المحل الاول والمتباينان كليتين بينهما التقارفاً بحسب المحل ٣

جسرت عاداتهم ببيان حال النقيض بعد بيان نسب الكليتين اذا الاشياء تعريف باضدادها فلذا اشتغل المصنف  
 اولاً ببيان معنى النقيض ثم ببيان احواله ١٢

**قوله** هذا خلف. فإنه يلزم حينئذ رفع التساوي بين العينيين كالإنسان والناطق وقد ثبت وتوضيحه ان وجود احد المتساويين بدون الآخر باطل لانه يرفع التساوي بينهما فلا بد حينئذ من التساوي بين نقضيهما فلا يلزم الخلف كالإنسان والناطق فالكل ما يصدق عليه احد ما يصدق عليه الآخر ان لم يكن كذلك بل يصدق الا انسان على شئ ولا يصدق الا ناطق عليه فوجدنا ناطق مع الانسان فيصدق الناطق بدون الانسان فلا يبقى التساوي بين الناطق والانسان لانه لا بد فيه من لزوم التصديق بينهما فيلزم الخلف ١٢ **قوله** ههنا اي في لزوم التفارق عند عدم التصديق شك قوي لا يدفع بسهولة اورده العلامة الرازي وارجع الشك قول المصنف والا فبقا قافا لغرض من منع الملازمة

**رفع فقيضا المتساويين متساويان والا فتقارقا**  
في الصدق فيلزم صدق واحد المتساويين بدون الآخر  
**هذا خلف ههنا شك قوي وهو ان نقض التصديق**  
**رفع كصدق التفارق وربما يكون نقض المتساويين**  
**مما لا فرد في نفس الامر كقائض لمفهومات الشاملة فيصدق الاول**

**قوله** رفعه اي سواء كان رفع الشئ في نفسه بان يعتبر ذلك الشئ في نفسه ولا يلاحظ صدقه على شئ فكان نقضه رفعه في نفسه كالإنسان فإنه نقض الانسان ورفع اوكان رفع الشئ عن شئ بان يعتبر صدق ذلك الشئ على الشئ فكان نقضه رفعه عن ذلك الشئ اعلم ان للنقيض ثلاثة معان الاول معنى الرفع فقط وبهذا المعنى لا يكون التناقض من النسب المتكررة ولا يكون لكل مفهوم نقض على انه سبب التحقيق وهو ان السلب لا ينافي حقيقة الا الى الوجود كما سيجي والثاني اعلم من الرفع والرفع وحينئذ كان التناقض من النسب المتكررة وهو ظاهر لان الانسان كما هو نقض الانسان فانه رفع كذلك الانسان نقض الانسان لانه مرفوع وعلى ذلك يكون لكل شئ نقض كما لا يخفى والثالث بمعنى لا يجمع ولا يرفع وبهذا المعنى ايضا لا بد ان يكون التناقض من النسب المتكررة ويكون لكل شئ نقض فان السلب لا يجمع ولا يرفع مع السلب ولا يرفع مع السلب هذا كقائض ان النقيض بهذه المعاني لا يشمل لتقيض كل سواء كان مفردا أو قضيته وما اشتهر من انه لا نقض للمفردات فهو بمعنى آخر وهو التناقض بالذات ويقال للنقيضين المتماثلان بالذات اي الامران الذين يتماثلان في ذاتهما بحيث يقتضي لانه تحقق احدهما في نفس الامر انتفاء الآخر فيه وبالعكس كالايجاب والسلب فانه اذا تحقق الايجاب بين السيتين انتفى السلب وبالعكس فافهم وقد بقي خياياني في زوايا الكلام ١٢ **قوله** فقيض المتساويان اي رفع للمتناهين متساويان بحيث يصدق رفع كل من المتساويين على كل ما يصدق عليه في الآخر كالإنسان والناطق فان رفع الانسان وهو الا انسان يصدق على كل ما يصدق عليه في الناطق وهو الا ناطق وبالعكس ١٢ **قوله** وكلا اي وان لم يكن بين نقض المتساويين تساوي وتصديق فتقارق النقيضان في الصدق بحيث يصدق احد النقيضين بدون الآخر ١٢ **قوله** بدون الآخر لانه اذا صدق نقض احد المتساويين لم يصدق هناك ذلك المساوي والا يلزم اجتماع النقيضين ولما لم يصدق نقض الآخر فيصدق الآخر هناك بدون الاول كتحالته ارتفاع النقيضين فيلزم صدق صا المتساويين بدون صدق الآخر ١٢

**قوله** ان نقض التصديق لرفع التصديق ولسلبه بان يسلب التصديق من النقيضين ويقال لبعض الانسان ليس بالناطق لاصدق التفارق بان يصدق عين احد ما على نقض الآخر يقال بعض الانسان ناطق حاصلا منع قول المصنف والا فتقارقا بان عدم وجود التصديق بين نقض المتساويين يستلزم رفع التصديق وسلبه بان يكون سلبا محضاً لانه نقضه ولا يستدعي صدق التفارق لان التفارق ليس نقضا للتصديق ولا لازماله كما لا يخفى وايضا لا يستدعي وجود الموضوع بخلاف صدق التفارق لانه اذا لم يصدق كل انسان لاناطق يصدق بعض الانسان ليس بالناطق سالبة معدولة وهو لا يستلزم بعض الانسان ناطق موجبة لان السالبة المعدولة لا تستلزم صدق الموجبة لصدق السلب بدون وجود الموضوع بخلاف الايجاب ١٢ **قوله** ربما يكون الخ بذا رفع دخل تقريره ان السالبة المعدولة تستلزم الموجبة المحصلة عند وجود الموضوع ولا مزية في وجود افراد الانسان فيصدق التفارق فانه رفع المتع وتقريره الرفع ان بعض نقض المتساويين يكون مما لا فرد في الواقع كقائض المفهومات الشاملة لانواع الموجودات كاشئ والممكن ونقيضا بما لا شئ والا لممكن من العلوم ان لا افراد لها حينئذ يصدق رفع التصديق فيصدق السالبة المعدولة نحو بعض الاشئ ليس بلامكن بعدم اقصاها وجود الموضوع دون الثاني اي التفارق المستلزم للموجبة المحصلة نحو بعض الاشئ يمكن لاقتضاها وجود الموضوع والموضوع فلا يحري الدليل بانه لو لم يصدق كل الاشئ لا يمكن لصدق بعض الاشئ ممكن لعدم الموضوع فلا ثبت المدعى وهو ان كل نقض المتساويين متساويان ١٢ **قوله** كقائض الخ مفهومات والممكن من المفهومات الشاملة والا لممكن من نقضها ليس لها افراد في نفس الامر لان كل ما وجد في عالم الواقع لا يتكون من شئ وممكن وليس شئ فيه يصدق عليه الاشئ والا لممكن والا يلزم اجتماع النقيضين ١٢ (١١) مابين **قوله** الاول اي رفع التصديق بان يكون سالبة معدولة ويقال بعض الاشئ ليس بلامكن ١٢ (رسنه محمد ابراهيم عن عليا وكي) ٤

**قوله** كقائض الخ مفهومات والممكن من المفهومات الشاملة والا لممكن من نقضها ليس لها افراد في نفس الامر لان كل ما وجد في عالم الواقع لا يتكون من شئ وممكن وليس شئ فيه يصدق عليه الاشئ والا لممكن والا يلزم اجتماع النقيضين ١٢ (١١) مابين **قوله** الاول اي رفع التصديق بان يكون سالبة معدولة ويقال بعض الاشئ ليس بلامكن ١٢ (رسنه محمد ابراهيم عن عليا وكي) ٤

م مفهومات سواء كانت متصفّة بالوجود أم لا **قوله** كالشيء والممكن . بان يقال ان النسبة بين الاصلين اعني الشيء والممكن مساواة لصدق كل واحد منهما على كل ما يصدق عليه الآخر فيخرج من تعقيبهما القضية السالبة المحمول فيلزم صدقهما ولا يصدق تعقيبهما اعني السالبة المتوهم يستلزم الموجبة المحصلة فيلزم الافتراق **قوله** سلبية - اي عدمية اي يكون السلب جزءا من مفهوماتها سواء كانت موجودة أم لا **قوله** كلا شريك الباري . يعني ان الشريك الباري ولا اجتماع التعيين من المفهومات الشاملة ويصدق ان معاني كل ما هو موجود في الواقع فيكونان متساويين كما لا يخفى **قوله** فلا مساع . اي لا يجري ولا يسيل لذلك الجواب الذي ذكر بما قيل في تعقيبه تلك المفهومات السلبية لان هذه المفهومات لما كانت سلبية فيكون نقائص وجودية لا يتعدها منها السالبة المحمول على بل يتعدها الموجبة كالتة وهي كل شريك الباري اجتماع التعيين فهي غير عادية لانها موجبة لتعقضي وجود الموضوع والموضوع بهما معدوم فلا شك انها غير صادقة ويلزم ان يكون تعديها وهو بعض شريك الباري ليس باجتماع التعيين صادقا وهو لا يستلزم الموجبة على وجه تعدي المدعى قال الفاضل الشارح وانت جدير بان المتأخرين لو انتم اذ تعقبي رفع شيء حقيقة فيكون تعقيض السلب سلب السلب كما هو مسلوك فحققت حتى يكون تعقيض الاجتماع التعيين فيه اي الاجتماع التعيين ويكون تعقيض لا شريك الباري لا لا شريك الباري فلم يسبب اوسع له في الاعضال الى التشكول بان يقولوا ليس تعقيض الاجتماع التعيين اجتماع التعيين حتى لا يجري الجواب المذكور بيننا بل بتعدي الاجتماع التعيين كما تعقبي لكونه سلبا لا يستدعي الموضوع فلهذا مساع قطعاً فان مع هو المنع الاول الشارح الى المصنف بقوله فبعد تسليمه **قوله** بتخصيص الجواب عن عوى نسبة التساوي بين تعقبي المتساويين ليست عامّة تجري في كل تعقيض من تعقبي المتساويات بل بتخصيص بغير تعقبي المتساويين من الشاملة يعني اذا كان المتساويين من المفهومات الشاملة لا يكون هذه النسبة بين تعقيبهما او اما اذا كانا غير ذلك فهذه النسبة محدودة فيها لا يكون مختلفة بينهما لان نقائص غير المفهومات الشاملة يصدق على شيء بالضرورة فيكون الموضوع موجودا ولا شك ان السالبة المعدولة المحمول

**دوالتان وما قيل ن صدق السلب على شيء يقتضي**  
 وجوده وحينئذ رفع التصادق يستلزم التفارق وبعد  
 تسليم انما يتم اذا كانت تلك المفهومات وجودية كالشئ  
 والممكن واما اذا كانت سلبية شريك الباري لا اجتماع  
 النقيضين فلا مساع لذلك فيه فاجواب بالتخصيص

**قوله** الثاني - اعني صدق التفارق بان يقال بعض الاشياء ممكن لعدم التصادق يستدعي رفعه لاصدق التفارق **قوله** وما قيل - في دفع الشئ المذكور وقد تعقبي بكثير من المحققين وحاصل ان تعقبي المتساويين يكون امراً فان التعقبي عبارة عن الرفع وهو امر عديم فيتعقد منها القضية الموجبة السالبة المحمول وهي لا تعقبي وجود الموضوع فانها في المعنى مساوية للسالبة فالمفومات الشاملة يتعقد من تعقيبهما الموجبة السالبة المحمول وهي لا يستدعي وجود الموضوع فيتميز رفع التصادق يستلزم التفارق ويجري الدليل بان يقال تعقبي المتساويين متساويان فيصدق كل ما ليس بشئ ليس يمكن اذ لو لم تصادقا فتعقبي هذه القضية يكون صادقا وهو بعض ما ليس بشئ ليس هو ليس يمكن ونفي النفي اثبات فيصدق قولنا بعض ما ليس بشئ يمكن وهذا هو التفارق فرفع التصادق يستلزم التفارق **قوله** صدق السلب - هذا هو المفهوم للقضية السالبة المحمول التي اخرها المتأخرون والفرق بينها وبين السالبة البسيطة بان في السالبة البسيطة تصور الطرفا ويحكم بالسلب في السالبة المحمول يرجع ويحل ذلك السلب في الموضوع المعنى السالبة ج ليست ب و معنى السالبة المحمول ج ليست ب است و سيا في حقيقة في التصديقات **قوله** وجود - اي وجود ذلك الشيء الذي هو الموضوع بل السالبة المحمول في قوة السالبة البسيطة ومساوية لها في عدم اقتضاها وجود الموضوع واستدل عليه بان اذا صدق سلب ب عن ج فيصدق على ج انه متعق عنه ب الا يصدق تعقيبه اعني ليس بمنته عن ب فلا يصدق السالبة ههنا واذا صدق ان ج متعق عنه ب صدق سلب ب عنه لا محالة وفيه فانه قد برر **قوله** فبعد تسليمه - فيه اشارة الى المنع لما قال صاحب البقل من ان صدق السلب على شيء لا يقتضي وجوده وحاصله اننا لا نسلم ان الموجبة السالبة المحمول في قوة السالبة لا تستدعي وجود الموضوع لان القرينة السلبية حاكمة على ان الرابط الايجابي مطلقا يستدعي وجود الموضوع لان تلك القرينة حاكمة بان السلب مطلقا لا يستدعي **قوله** وجودية - اي لا يكون السلب جزأ من

الموجبة المحصلة متساويان عند وجود الموضوع فيرفع التصادق يستلزم التفارق ويصح ما قال المصنف والافتراقا واما تعميم القواعد فهو بغير الطائفة البشرية فاحتمال لاحد ان يقول انه على تقدير تخصيص الدعوى بغير نقائص المفهومات الشاملة لا يكون قواعد الفهم عامة مع انه يجب ان يكون تلك القواعد عامة وايضا التعميم يكون باعتبار الفرض ولا عرض يعتمد في البحث عن نقائص المفهومات الشاملة اذ ليس في العلم الحكمية قضية موضوعها او محمولها تعقبي المفهومات الشاملة وهذا الفن آله لتلك العلوم قال الفاضل الشارح والحج في الجواب (ب) بتجسسا تشبه بر صفة ٥٨

دقيقه حاشية صفح ٥٤ عن الشك القوى ان عموم السلبين لا يجاب ليس بحسب استئصال اى الشكول للأفراد بحيث يكون افراد موضوع السالبة زائدة على ما هو في الايجاب اما قرع سلك ان في ترك كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان تحت تناول الانسان لا افراد وتناول لها على التساوي بلا اعتبار الزيادة في موضوع السالبة بل علم السلب بحسب الاعتبار فان السلب يصلح مع اخذ الموضوع من حيث شموله ومن حيث لا شموله بكمالات الايجاب فانه لا يصلح الاعتراف بالوجود ونحو ما خارجه او اذ هنا محققا او فرضا اذ امرت به الفرضي يكون نقضه يتساويان ان احد هاتين امره لنقضه لوانطبق على فردا ولو بالفرض البحث كان النقيض الآخر ايضا منطبقا عليه اى على فردا كذلك اى ولو بالفرض البحث وكذا انهم

الدعوى بغير نقائص تلك المفومات هذا  
اي فنقيضا للتساويين متساويان ١٢  
ونقيض الاعم والخاص مطلقا بالعكس  
اي بحسب العينيين  
فان انتفاء العام ملزوم انتفاء الخاص والعكس  
يعني اذا انتفى العام انتفى الخاص  
تحقيقا لمعنى العموم وشكك بالاجتماع لنقيضين  
بوجوده في الانسان وغيره  
اعلم من الانسان مع ان بين نقيضيهما تباينا  
اي اجتماع النقيضين وهذا  
وايضا الممكن العام من الممكن الخاص  
اشارة الى الشك الثاني ١٢

والعلم فنقد السلب بالفعل لا شيئا في الايجاب على تقدير انطباق العنوان اى عنوان الموضوع على الفرد فيصدق قولنا كل بالوجود وان شيئا فهو بحيث لو وجد لا يمكننا فانسلبه بل نقول واهل الاعضا لصدق الايجاب في نقائص الامور انشأ فانه يكفي لصدق صدق الموضوع على فرد تقديرى كما لا يخفى انتهى مع الزيادة ونقصه ان قولنا كل شيء لا يمكن جعله قضية حقيقة فيصدق يستلزم رفع التصديق صدق استتار مطلقا في الامور الخاصة والعمامة كليهما وليصدق قولنا الاشياء لا يمكن وبالعكس فان الموضوع وان لم يكن موجودا في نفس الامر لكن لا وجودا فرضيا وهو يكفي لاخذ القضية حقيقة (بمنه محمد ابراهيم عني عنه بليادي) +

اي قوله مطلقا اي يكون المتعارف بين الكلبيين من جانب واحد فقط كالحويان والانسان كما هو  
قوله بالعكس اي بعكس العينيين في ان اعم من العينيين كان نقضه اخص وكان اخص فيها كان نقضه اعم كالحويان والانسان فالحويان اعم ونقيضه الاحويان وهو اخص لعدم وجوده بدون الانسان والانسان اخص ونقيضه الانسان وهو اعم لوجوده دون الانسان اى كافي النفس ١٢ قوله فان انتفاء هذا دليل على نقض الاعم اخص فاصلا ان انتفاء الخاص لازم لانتفاء العام وانتفاء العام ملزوم فاذ وجد الملزوم وجد اللازم فكلما وجد انتفاء العام وجد انتفاء الخاص وهذا معنى كون نقض الاعم اخص ١٢ قوله ولا عكس اشارة الى الدليل كون نقض الخاص اعم بان لا عكس بان يكون انتفاء الخاص ملزوم لانتفاء العام بحيث كلما وجد انتفاء الخاص وجد انتفاء العام فكلما يستلزم انتفاء الخاص لانتفاء العام فصار نقض الخاص اعم من نقض العام كما لا يخفى ١٢ قوله تحقيقا الخ دليل لقوله ولا عكس واصله ان العموم كونه شيئا لا خاص والخاص فلو كان مفعلا لم يرفع الاعم لم يرفع الاعم بدون الخاص فلا يخفى العام عاما بعم ١٢ قوله شكك هذا الشك منقول من بعض فضلاء الطوس واصله ان لا اجتماع للنقيضين اعم من الانسان لوجوده في الانسان وهو مع ان بين نقيضيهما اى اجتماع النقيضين والانسان تباين لا في الانسان اى لصدق عليه اجتماع النقيضين ولا بالعكس فبين الاجتماع النقيضين وللانسان عموم ونحوه مطلق مع ان بين نقيضيهما تباين فانتفق قولهم ان نقض الاعم والخاص بالعكس وان قلت ان اجتماع النقيضين لا يصدق عليه الانسان فاذا لم يصدق عليه صدق نقضه وهو الانسان لا استلزام ارتفاعه

م النقيضين وصدق الانسان على غيره ايضا فصار اعم من نقضه كون بينهما تباين قلت ان اجتماع النقيضين على الاعداد على شي من الانسان والا انسانا لان صدق الشيء يستلزم وجوده ولا يلزم انتفاءه النقيضين لو اذ صدق نقض الانسان في معنى السالبة البسيطة بان يقال اجتماع النقيضين ليس بالانسان في معنى الموجبة المعدولة ليقطعه وجود الموضوع ولا يثبت عند اتفاقه حتى يلزم انتفاء النقيضين كقوله ايضا هذا شك آخر في قول المصنف ونقيض الاعم والخاص مطلقا بالعكس قيس ان هذا الشك لا في بكمالات الحد بل في كفايته الى الحق لا في البند ١٢ قوله من الممكن الخاص - الام لان الامكان العام

عبارة عن سلب ضرورة احد الجانبيين والخامس سلب ضرورة الطرفين فاذا وجد سلب ضرورة الطرفين لا شك في تحقق سلب ضرورة احد الطرفين فيه ولا يلزم من سلب احد سلبها وهذا هو العموم والخصوص مطلقا ١٢

(بمنه محمد ابراهيم عني عنه بليادي) +

م النقيضين لا انساني فيصدق الانسان عليها وعلى غير ما ثبتت عموم الا الانسان من اجتماع النقيضين فانه فتح الشك وخرقت المطلوبين  
الثاني بان غايت ما يفهم من الاعتراض هو لزوم صدق الشيء على نقيضه اعني صدق الممكن العام على الامكن العام بالصدق العرضي وذلك ليس  
بحال بل واقع كما في حمل المفهوم على الا مفهوم وحمل الا الجزئي على جزئي فان الا مفهوم تفصيل معناه في الذهن وبنها هو المفهوم فيصدق عليه انه مفهوم  
فحمل على الا مفهوم نقيضه وكذا حمل الا جزئي على الجزئي اذ مفهوم الجزئي لا يستلزم فرض صدق على كثيرين وهذا المعنى على بامريه لصدق على كثيرين نزيه وعمره وكبر وغيرهم  
من الجزئيات فمفهوم الجزئي لا جزئي فكذا لك الامكن العام يصدق عليه الممكن العام هو غير متشكك والمتشكك انما هو صدقها على شيء ثالث نحو اومر من الحمل واما اعتبارا فغير  
انما راجع الى غير متشكك كما ان جزئي يحمل للدولي  
وليس بحزني بل محض المتعارف وللشك اجوبه  
اخرى مذكورة في المطولات ١٢ **قوله**  
تباين جزئي - هو التباين في الجملة سواء كان  
ضمن التباين الحكمي او العمومي من وجه لا يقال ان  
التباين الجزئي في نسبة فامسمة فاختل حشر النسب  
في الارجح لاننا نقول ان الغرض من حشر النسب  
المتشكك الاجتماع في الارجح والتباين الجزئي  
نسبة فامسمة تتجمع مع التباين الحكمي والعمومي  
وهذه احتمالات تفكر ١٢ **قوله**  
كالمبتابين وهو التفارق في الجملة لان بين  
تباين جزئيا كذا كذا من نقيض الاثم والافس  
من وجه ايضا تباين جزئي قال بحر العلوم قد  
يستدل بان لا يلزم من بين نقيض تباين جزئي  
لان اما تساوي او عدم مطلقا ونقيضا المتشكك  
متساويان ونقيض الاثم اخص من نقيض  
الافس فيلزم ان يكون بين معنى الاثم والافس  
من وجه هو المتباينين تساوي او عدم مطلق  
هذا خلف ١٣ **قوله** هو بل التباين  
الجزئي هو التفارق في الجملة اما كلياً او جزئياً  
يعني تحقق كل منهما بدون الآخر سواء كان  
في بعض المواد كما في العموم والخصوص من  
وجه او في كل المواد كما في التباين الحكمي ١٢  
**قوله** لان حاصل الدليل انه لا  
عين كل واحد من المتباينين مفارقا عن  
الآخر بالكلية وعين الاثما والافس من وجه  
مفارقا في الجملة لصدق نقيض كل واحد منهما  
مع عين الآخر ولا يلزم ارتفاع النقيضين  
لان لا يلزم يفاق نقيض كل واحد منهما نقيض  
الآخر بل يصدق نقيض الآخر وقد فرض  
صدق عينه ايضا فيلزم اجتماع النقيضين  
وهو باطل فتفارق نقيض كل واحد الى العموم  
والاخص ومن التباينين نقيض الآخر في الجملة  
ولا يلزم اجتماع النقيضين لانه لو لم يصدق

**فكل لا يمكن عام لا يمكن خاص كل لا يمكن**  
**خاص اما واجب او ممتنع وكلاهما يمكن عام**  
**فكل لا يمكن عام يمكن عام والجواب من التخصيص**  
**وبين نقيض الا عدم ولا اخص من وجبتاين جزئي**  
**كالمبتابين وهو التفارق في الجملة لان بين**  
**العينين تفارقا بحيث يصدق على واحد ما يصدق**  
**نقيض الاخر وهو قد يتحقق في ضمن التباين الكلي**

**له قوله** فكل لا يمكن الجزئي مترشح في تقرير الشك وما صدر ان لما ثبت ان بين الممكن العام والممكن  
الخاص عمومًا وخصوصًا مطلقًا فكان كل لا يمكن عام لا يمكن خاص صادقًا لان الامكن العام نقيض العام فيكون اخص  
والا يمكن الخاص نقيض الخاص فيكون اعم فيصدق كل لا يمكن عام لا يمكن خاص وهذه هي الصغرى والكبرى قولنا  
كل يمكن خاص اما واجب اما ممتنع ان كان الوجود فقط ضروريا او ممتنع ان كان العدم فقط ضروريا فينتج من الشكل الاول  
قولنا كل لا يمكن عام اما واجب او ممتنع ويجعل هذا القول صغرى وينجم اليه كبرى وهو قولنا كلاهما يمكن عام فينتج كل لا  
يمكن عام ممكن عام وهذا باطل لا يحتاج النقيضين والدليل على الكبرى الثانية ان الواجب لكون وجوده ضرور ممتنع  
عدمه و الممتنع لكون عدمه ضروريا ممتنع وجوده فيصدق على كل منهما ان احدهما بغيره ليس بضروري وهذا هو الممكن العام  
وهذا علمت ان تقرير الشك مشتمل على القياسين كما لا يخفى ١٣ **قوله** اما واجب اما لا لان سلب ما لا يكون فراه  
الوجود والعدم ضروريين لا يلزم ان يكون وجوده ضروريا او عدمه ضروريا فالاول هو الواجب تعالى والثاني هو الممتنع  
فصار الا يمكن الخاص اما واجبا او ممتنعا ١٢ **قوله** التخصيص - بغير نقائص المفومات الشاملة فالعموم و  
الخصوص مطلقا بين نقيض الاثم والافس كذلك انما يكون في ماسوى المفومات الشاملة - وحينئذ لا يلزم ان يكون بين  
اجتماع النقيضين والا انساني عمومًا مطلقًا فلا يلزم الاستحالة في الشك الاول وكذلك بين الصغرى في الشك الثاني  
دعي قولنا كل لا يمكن العام لا يمكن خاص فانه يترشح على القاعدة والممكن العام والخاص من المفومات الشاملة القاعدة  
تخصصة لموارد با وقد يجاب عن الدال بان يأخذ القضية حقيقة بان قدر افراد اجتماع النقيضين يصدق كل جملة

نقيض كل واحد منهما مع عين الآخر ولشئ من المتعارف عينية لا يصدق ايضا لزم ارتفاع النقيضين هو باطل ١٢ **قوله** بين العندين الخا من الاثم وعين  
الاخص من وجه تفارقا يصدق احدهما بدون الآخر في بعض الموارد كذا كذا بين معنى المتباينين وهو ظاهر ١٢ **قوله** عين واحد هادى احد الاثم والاخص من وجه واحد  
المتباينين والا فغير ان يقال عين كل منهما كما لا يخفى ١٣ **قوله** وهو - اي المتباينين الجزئي قد يتحقق في ضمن التباين الحكمي اي يكون بين الحكميتين تباين كلي في التفارق  
في جميع الموارد ويتحقق في ضمنه التباين الجزئي وهو التفارق في بعض الموارد ايضا كما لا يخفى ١٢ (بسم الله محمد ابراهيم عفى عنه بليادي) ٤



م فلا تباين بالمعنى المذكور وفيه كلام بحر العلوم فمن شاء فليرجع الى شرحه لهذا الكتاب ١٢ **قوله جواب** - بتخصيص هذه القاعدة  
 براعاة مقهورات الشاملة ومن المعلوم ان الشيء الممكن من المقهورات الشاملة قد يترسخ التدبير ١٣ **قوله ثم الكلي** - الى المناظر  
 المصنعت من بيان مفهوم الكلي والنسب شرعي في تقسيم الكلي بالنسبة الى ما تحته فقال ثم الكلي والمراد منه المفرد كما قال الشيخ في الشفا و  
 فصل في قسمه اللفظ المفرد الكلي الى الاقسام الخمسة فلا يرد انه لم يخصر القسمة لان منها اقساماً كثيرة خارج عنها كالفضل القريب مع البعيد والبعيد  
 مع البعيد والجنس البعيد مع القريب مثلاً وتشبيه الجنس المتوسط بالجنس الثاني من قبيل المساواة في المثال ١٤ **قوله عين حقيقة كلاً** -  
 فانه عين حقيقة زعمه وغيرهما ولفظاً

# كالاحجر والاحيوان الانسان اللاناطق وقد يتحقق في ضمن العوم مزوج كالابيض و الانسان الحجر الحيوان وهما سوال جواب على طبقاً من ثم الكلي ما عين حقيقة الافراد او

قد يطلق على مطلق ما لا شيء هو كليا كان  
 او جزئياً وقد يطلق على الامر المعقول لا لانه  
 في الشيء هو هو ويحقق بالكل وهو المراد  
 به هنا ١٥ **قوله الافراد** - المراد  
 بها الاشخاص دون ما هو المصطلح عندهم  
 اعني ما يكون التقيد والقياد كلاً بما هو  
 فيه فان الكلي حينئذ لا يكون تمام حقيقة  
 بل جزء منها ضرورة دخول التقيد والتقييد  
 فيها او بالاشخاص في عبارة عندهم على  
 التحقيق عن الماهية المعروفة للتشخيص  
 والعارض وتقييدها يكونان خارجين ضرورة  
 وانما لا اعتبار في الحاشا دون المخصوص  
 فالما بهية الصلبة عين حقيقة الاشخاص  
 انما المتعابير بينها في الحاشا فقط من دون  
 ان يدخل امر في احدها دون الآخر اعلم ان  
 ان الكلي قد يؤخذ من حيث هو هو مع  
 قطع النظر عن العوارض ويقال له مطلق  
 والكل الطبعي وقد يؤخذ معها بان يكون  
 كل من التقيد والتقييد واعمالاً في مجموع  
 الامور الثلاثة ويقال له المفرد قد يؤخذ  
 مع التقيد دون القيد ويقال لهما كصفة  
 ولا وجود لهما في الخارج بجزئية التقيد  
 هو امر شئ فيها واما الاول ففي وجوده متلاً  
 كثير من الحكم ليس هذا موضع تحقيقه  
 يؤخذ معها بحيث يكون كل من التقيد والتقييد  
 خارجاً عن المعنوي والمحمول فادخل في  
 العنوان والمحمول ويقال له الشخص عند  
 المتأخرين فليس بينه وبين الكليات عندكم  
 تمايزاً في الاعتبارات بل هي من ثم تراهم  
 يقولون بجزايات احكام مخصوص على الصل  
 من حيث هو هو وعند المتقدمين واكثر  
 المتأخرين الشخص عبارة عن الكلي  
 مع التقيد اي الشخص والتقييد خارج

**له قوله** كالاحجر والاحيوان الخ فان بينهما عمومًا وخصوصاً من وجه بوجود الاجزاء في بعض المواد كالنوع  
 مثلاً وجود الاجزاء في الفرس بدون الاحيوان ووجود الاحيوان في الحجر بدون الاجزاء فبين تقضيها تباين جزئي في ضمن  
 تباين الكلي لان تقضي الاجزاء هو المحرر وتقيض الاحيوان هو المحرر وانما تباين تباين كلياً ١٦ **قوله**  
 والانسان واللاناطق - مثال المتباينين الذي بين تقضيها تباين جزئي متحقق في ضمن التباين الكلي فالانسان  
 واللاناطق متباينان تبايناً كلياً وبين تقضيها وهو الانسان والناطق ايضاً بينهما تباين كلي ١٧ **قوله يتحقق**  
 اي التباين الجزئي قد يتحقق في ضمن العوم والخصوص من وجه يعني يكون بين التقضيين عموم وخصوص من وجه  
 يتحقق التباين الجزئي في ضمن ١٨ **قوله كالابيض والانسان** - فان بينهما عمومًا وخصوصاً من وجه لصدقا على  
 الانسان الابيض وبدون الانسان كما في الثوب الابيض وصدق الانسان بدون الابيض في الانسان الاسود و  
 بين تقضيها وهو الانسان واللاناطق ايضاً عمومًا وخصوصاً من وجه لصدقا على الفرس الاسود وصدق الانسان  
 بدون الابيض في الثوب الابيض وصدق الابيض بدون الانسان في الانسان الاسود ١٩ **قوله**  
 الحجر والحيوان - مثال المتباينين الذين بين تقضيها عموم وخصوص من وجه فان الحجر والحيوان متباينان وهو ظاهر  
 وبين تقضيها هما الاجزاء والحيوان عموم وخصوص من وجه لصدقا على الحجر والحيوان على الشجر مثلاً وصدق الحجر  
 بدون الاحيوان في الانسان وصدق الاحيوان بدون الحجر في الحجر ٢٠ **قوله ههنا** - اي في تقضي التباين  
 وتقيض الامر والخاص من وجه سوال وادراكا لا يراو في تقضي المتباينين فهوان المقهورات الشاملة كالشيء  
 الممكن يكون بين تقضيها هو الاشياء واللا يمكن تباين كلي لعدم وجودها وصدقها على شئ فيصدق ان كلاً منها لا يصدق  
 على الآخر وهذا هو التباين الكلي وبين فاعرض هذه النقطة وهو الشيء والممكن يتحقق التساوي فيها صا والتساوي  
 بين تقضي المتباينين فبطل ما قلتم من ان بين تقضي المتباينين تباين جزئي كما لا يخفى اما لا يراو في تقضي الامر  
 والخاص فهوان الشيء والانسان بينهما عموم وخصوص من وجه لان بين عين العام وتقيض الخاص يكون عموم  
 وخصوص من وجه مع ان بين تقضيها هو الاشياء والانسان ليس تباين جزئي اذ هو صدق كل من الطرفين بدون  
 الآخر في نفس الامر فصا لصدق في نفس الامر معتبر في التباين الجزئي والاشياء لا يصدق على شئ في نفس الامر

عنه واللازم عدم وجوده في الخارج فظهر بهذا ان الشخص والصفة والفرد بهذه المعاني المصطلحة متقابلة لا يصدق احدهما على الآخر وقد يطلق الفرد  
 على الشخص وهو المراد في قولهم الكلي ان كان تمام ماهية افرادة فهو نوع وان كان جزؤه فان كان تمام المشترك بين الماهية وشمي آخر فهو الجنس والافرد  
 فصل وان كان خارجاً عن تمام ماهية افرادة فخاصة ان اتصف بحقيقة واحدة وعرض عام ان لم يتخص به اذ لا يطلق الحصة ايضاً على الشخص ٢١  
 (ربنه محمد ابراهيم علي عنه بلباوي) ٢٢

مع اللغة لن لا كلام فيه وانما الكلام فيها مع عليه الاصطلاح وهو لا يتحمل على سببه اصلا انتهى اقول هذا الجواب اولي كما لا يخفى **قوله** يعني  
الداخل اخل لا لان عين الذات فعلى هذا لا يقال للمقسم الاول ذاتي بل يختص بالقسمين الاخيرين ويصح اطلاق الذاتي بالمعنى اللغوي ويكون  
اللفظ متين على ظاهره واعلم ان الشيخ جرى في الاشارات على هذا الاصطلاح وهذا هو الاصطلاح في كتاب ايساخوجي اما في فن البرهان فالذاتي تجري  
عن الملحق للشيء ولذا ولا مالا يساويه ويخبره الذاتي في ايساخوجي اي الكليات الخمس لانه يطلق على ما يكون جزءا للماهية للشيء في العلم العلامة الرازي في شرح المطالع  
انهم ذكروا الذاتي خواص ثلثا لاولي ان يستغنى عنه عن الماهية على معنى انه اذا تصور الذاتي وتصور معد الماهية امتنع الحكم بسلبه عنها بل لا بد من ان الحكم بقوته لها

الثانية انه يجب اثباته للماهية على معنى انه  
ليس يمكن تصور الماهية بكنها الاعم تصور  
موصوفة به اي مع التصديق بثبوته لها  
وهي اخص من الاول لان التصديق اذ لم  
من مجرد تصور الماهية يلزم من التصديق  
بدون العكس والشيخ في الشفا رايت امتناع  
السلب وجوب الاثبات فامتنع من اثباته  
على تقدير احضار الماهية والذاتي معا بال  
البحر وتصورهما او احضارهما ولو لا هذا  
في وجوب اثبات مجرد تصورهما وفي امتناع  
السلب مجرد تصورهما فحكم من القولين  
وكيف ما كان فيما ليستساخي صحتين  
لان الاول في تشتمل الوازم البينة بالمعنى  
الاعم والثانية بالمعنى الاخص والثالثة  
وهي خاصة مطلقة ان يتقدم على الماهية  
في الوجود يعني ان الذاتي والماهية اذ وجد  
ياحد الوجودين كان وجود الذاتي متقدما  
عليها بالذات اي العقل حكم بانه وجد  
الذاتي اولا فوجدت الماهية وكذا في  
العدم لكن التقدم في الوجود بالنسبة  
الى جميع الاجزاء وفي العدم بالقياس  
الى جزء واحد **قوله** او خارج  
اي الكلي خارج عن حقيقة الافراد يختص  
بحقيقة واحدة سواء كانت نوعية  
كالضامك بالنسبة الى الانسان او  
كالماشي بالنسبة الى الحيوان سواء علم  
افرادا بالضامك بالقوة للانسان او  
كالضامك بالفعل للانسان **قوله**  
**قوله** اولاه اي ليس بمختص بحقيقة واحدة  
بل يوجد في حقها كثير مختلف كالماشي  
بالنسبة الى الانسان فانه خارج غير مختص  
بحقيقة بل يعي الانسان والفرس وغيرهما  
من الحقائق المختلفة الداخلة تحت  
الحيوان **قوله** لها اي الكلي

**داخل فيها تمام المشترك بينها وبين فرع اخرا ولا يقال**  
**لها ذاتيات ربما يطلق الذاتي بمعنى للداخل وخارج**  
**يختص بحقيقة اولاه ولا يقال لها عرضيات**

**قوله** داخل فيها اي داخل في حقيقة الافراد كحيوان بالنسبة الى افراده النوعية كالانسان الفرس  
فانه داخل في حقيقة الانسان لانه حقيقة هو حيوان الناطق والحيوان داخل في هذا المجموع وجزء لهذا  
المجموع **قوله** تمام المشترك المراد تمام المشترك لا يكون جزء مشترك سواء ولو كان فهو يكون جزء  
هذا الحيوان فانه تمام المشترك بين الانسان والفرس وليس جزء مشترك بينهما سواء وكسبم الذي هو مشترك  
بينهما جزء من حيوان ليس خارجا عنه **قوله** اولاه اي لا يكون تمام مشترك اعم من ان يكون مشترك  
اصلا كالناطق فانه يختص بالانسان او يكون مشتركا كالحساس فانه يشترك بين الانسان والفرس  
والفرس لكنه جزء من تمام المشترك وهو الحيوان اعلم ان القوم ذهبوا الى ان داخل الماهية وجزءها متصرف في الجنس  
والفصل وتقالوا ان البحر الذي هو تمام المشترك فهو جنس كونه صالحا لان كحل على الماهية وعلى ما يلقى فيها بالنوع في  
جواب ما هو الامور الذي ليس هو تمام المشترك فهو فصل مميز للماهية عن المشاركات واستدلوا عليه بان جزء  
الماهية اذا لم يكن تمام المشترك بينها وبين نوع آخر مباين لها فكان تميزها عن جميع المباينات فكان فصلا واما  
ان يكون مشتركا بينها وبين غير ما لكن لا يكون تمام المشترك بينها فهذا الجواب لا يمكن ان يكون مشتركا بين الماهية و  
بين جميع ما عداها اذ من جملة الماهيات ما هو بسيط لا جزر لها فيكون هذا الجواب مميزات الماهية عن الماهيات التي لا  
تشاركها في هذا الجواب فيكون فصلا للماهية فان قلت فعلى هذا يختص اجزاء الماهية في فعل ومعد لان جزء الماهية لا  
يجوز ان يكون جزءا لجميع ما عداها كما ذكرتم فيكون مميزا للماهية عما لا يشتركها فيه فيكون فصلا لها قلت لا يكفي في كون الجواب  
فصلا للماهية مجرد تميزه لها في الجملة بل لا بد ان لا يكون تمام المشترك بينها وبين نوع آخر وفي المقام كلام طويل ذكره  
في المطولات وليس في ذكره غير نفع فرائد كما ذكره في هذا المحقق **قوله** لها اي للثلاثة المذكورة هي النوع  
والجنس والفصل ذاتيات كونها منسوبة الى الذات فالغاير بين المنسوب والمنسوب اليه في الاطلاق كسبب  
والاعتبار فقط وهذه القدر من التنازل لا يطلق لفظ الذاتي وفي الاخيرين يكون الغاير بين المنسوب والمنسوب  
اليه الذات ايضا قال شارح المطالع ان الشيخ فسر الذاتي في الشفا بما ليس بوضعي فسمى الماهية النوعية ذاتية بهذا  
دون الاول ثم قال بينها موضع نظر فان الذاتي بالمهية الى ذات الشيء وذات الشيء لا يكون منسوبا الى ذات الشيء  
الغايب الى الشيء ما ليس بمرتبة يستشعر بان يقال الماهية ليست ذاتية لنفسها بل لانها هي الشخص فبعد ذلك  
بانه لو جعل الماهية ذاتية للشخص فخص كل من ان تكون نسبتها بالذاتية الى ماهية الشخص فيعود الحمد والاد الى  
الجملة هي الماهية والشخص فلا يكون اياها بما لها بل جزء منها واجاب عن النظر بان الذاتي وان دل على نسبة بسبب

الخارج المختص وغير المختص عرضيات كونها عرضيات لما تحتها من العرض في هذا الموضوع هو الخارج المحمول سواء كان مختصا لمساخيل عليه  
كالخاصة او كالعرض العام والعرض بهذا المعنى يعي العرض والوجود اما في محث المعقولات العشر فالعرض مفسر بالعام  
بالموضوع وهو مقابل للوجود فانهم **قوله** عرضيات اراد بالجميع مانع الواحد وانما اختار بالجميع لرعاية التقابل بقوله ذاتيات  
(بشره محمد ابراهيم عفي عنه بليادى)

م والعرض عند يكونان مختلفين بالذات وكذا المحل ١٢ **قوله حقيقة** - تميز وهو متعلق بكل واحد من المعطوف عليه والمعطوف اي كل من العرض والعرضي والمحل مغاير للآخر بحسب الحقيقة وقد عرفت التباين بين هذه الامور الثلاثة - فذكر ١٣ **قوله** بعض الما هو المحقق الدواني في الواسي القديمة للتجريد كذا في الحاشية المنقولة عن المصنف وحاصله انه لا فرق بين العرض والعرضي والمحل حقيقة - وانما الفرق باعتبار كما بين الجنس والمادة فالابيض اذا اخذ لا بشرط شئ اي من حيث هو بمرجع عزل النفاذ عن مقارنته الموضوع وعدها فهو عرضي مشتق وتحمل على الجسم بالمواطاة لا بها موصلا حية للمحل فيقال الجسم ابيض واذا اخذت بشرط مقارنته الموضوع فهو عين المحل فيعمل عليه مواطاة لا اتحادا معا فيقال الثوب الابيض واذا اخذ

## والجوه على ان العرض غير العرضي غير المحل حقيقة قال بعض

**قوله** ان العرض - اعلم اولاً ان العرض والعرضي كليهما مشتركان في الخروج عن الحقيقة وفي كونها نعتاً لها بحيث تنصف الحقيقة بهما مع هذا بينها تباين لان العرضي يحمل على الموضوع بالمواطاة كالأبيض والاسود والناطق بالنسبة الى الحيوان والحيوان بالنسبة الى الناطق واما العرض فهو يحمل على الموضوع طلقاً سواء كان بالمواطاة او بالاشتقاق فالعرض مشاعل لما يحمل مواطاة على موضوعه كالأبيض والاسود وما يحمل اشتقاقاً عليه كالسود والعياض وعلى هذا بينهما عموم وخصوص مطلقاً فالعرض اعم مطلقاً من العرضي وقد يعتبر القيام بالغير في تعريف العرض فينبغي انعم وتخصيص من وجه فائدة الاجتماع كالأبيض فانه عرضي واما مادة الاختراق فكما لحيوان بالنسبة الى الناطق فانه عرضي وليس بعرض لانه ليس قائماً بالغير كالأبيض فانه عرضي وليس بعرضي وثانياً ان المراد بينهما بالعرضي هو المشتق كالأبيض والضارب وبالعرض هو المشتق منه كالأبيض والضرب لا مطلقاً كما لا يخفى وثالثاً ان المراد بالمحل بامام به العرض الذي هو المشتق من كالمثل الذي قام به السواد مثلاً اذا دريت بما فاقمحت انهم اختلفوا في ان العرض والعرضي والمحل متغايرة بالذات او قد قداني كل ذهب ذاهب اما الجمهور فخالوا الى الاول لان المشتق عند هم مركب من الذات والصفة والنسبة وبعضهم الى الصفة فقط فيكون العرض جزءاً من مفهوم المشتق والجوهر يكون مغايراً لاسكن البتة اما غيرية العرض فحمل فهو ظاهر فانه قد يزول العرض ويتبقى المحل كما في السواد والتركيب عن الجسم ولان المحل موجود بوجوده مستقلاً في كل فرد العرض ما غيرية العرضي للمحل فلان المحل جزء للعرضي الذي هو المشتق عند هم وايضاً ان العرض هو الخارج المحمول بنفسه كالاسود مثلاً فلا شك انه مفهوم انتزاعي لا يكون من الجسم الذي هو المحل الموجود في الخارج وكذا الحال عند السليمان لان المشتق مركب عنده ايضاً لكن من الصفة والنسبة فقط واستدل عليه بان مفهوم الشئ غير معتبر في الناطق والالكان العرض العام داخل في الفصل ولا يصدق عليه والا فلا قلب الامكان بالوجوب في ثبوت الضاحك للانسان مثلاً فان الشئ الذي له الضحك هو الانسان وثبوت الشئ لنفسه ضروري وفي الاستدلال شئ لا يخفى على من له اذ في البصيرة في الفن اما العلامة الدواني فذهب الى ان العرضي بسيط ليس مركب كالعرضي كما متحدان بالذات حيث قال في القديمة ان الابيض اذا اخذ لا بشرط شئ فهو عرضي واذا اخذ بشرط شئ فهو الثوب الابيض واذا اخذ بشرط شئ فهو العرض المقابل للجوهر فطبيعة العرضي عرضي وعرض باعتبارين وهذا تحقيق الفرق بين العرضي وعرض لا يتبين من ان افرق بينهما بالذات انتهى لمصداق هذا الكلام وان دل على اتحاد العرضي والمحل بالذات لكنه لا يدل على اتحاد العرض والمحل ومعنى قوله فهو الثوب الابيض ان العرض اذا اخذ بشرط شئ فكان مجموع المحل والمحل فقط ويؤيد ما قاله المحقق الدواني نفسه في مواضع متعددة من ان الاوضاع كلها موجودة متاخرون وجود الموضوع وتابعة له اما الفاضل ابو الحسن انك شئ فصرح في رومته الجمان باتحاد المحل مع العرض ايضاً حيث قال فليس للبياض ذات سوى ذات الجسم وليس للبياض شخصاً سوى شخص الجسم وارتضى به المصنف ايضاً ومستند بما قال العلامة الدواني في القديمة ولكن فهم اتحاد العرض مع المحل من عبارة العلامة مستبعد غاية الاستبعاد كما لا يخفى على ذوي الالباب وذهب المحقق الهروي الى ان المشتق اعم بسيط انتزاعي فالعرض م

بشرط عدم مقارنته الموضوع فهو بهذا الاعتبار المستقل متحصل بنفسه وهو مشتق منه ويحمل على المحل بالاشتقاق لا بالمواطاة لا بارتقاء وجوده على المحل المواطاة فيقال الجسم ذوبياض قال احسن المحققين بنسباً هذا لقول ان المرئي في الجسم الاسود كالمعدن مثلاً شئ واحد هو السواد المتجسم بنفسه فهو الاسود والسود ومحملة لتباين بين هذه الامور الثلاثة بالنظر الى اطلاق الالفاظ والموضوعات لمعانيها وجعلها على شئ فحقى المواد التي لا يظهر التفاوت بعد تقييد النظر بين العرض والعرضي والمحل فيها يتبقى هذه الامور على معانيها الاصلية المتحدة بحسب الذات والمفهوم كالمثل مثلاً فانه طول وطول ومحل للطول والصوره كجسمية فانها اتصال متصل ومحل الاتصال فكما لوجودا نسبة الى الباري تعالى على طريق الحكماء وغير ذلك وليس بذاتاً التصديق فقط لما قال البعض بل يتولد المفهوم فان المفهوم في هذه الصورة امر واحد فقط فالمفهوم في الخط من الخط الطول الطول ومحل الطول امر واحد فقط هو الشئ المنقسم الى جزء واحد فقط وهو امر واحد فاقررت مفهومه هذه الثلاثة مصداقاً في هذه المواد من حيث مفهومها لا بتباين مغايرتها اصلها نعم في بعض المواد قد يبقى احد هذه المفاهيم ويشتمل الاخر كما في السواد لا اقل من الجسم فيقوم التباين وليس كذلك بل يبقى محل السواد منك فان محله المفهوم بحسب الحقيقة هو السواد المتجسم لا الجسم بنفسه وهو قد زال بزول السواد لا يكون الاسود ايضاً فانه شئ ثم بعد كلامه لليليق بهذا المختصر ان المذكور كله تمويه فانه تباين المعاني لا الامور الثلاثة المذكورة ضروري ثم مفهوم المشتق انتزاعي محض سواء قلنا ببساطة او بتركيبه يشهد

بالترتيب السابق والباقي ان فقد لو جردان في الخارج فكيف يتحداه وهو مفهوم مع ذاتها ومفهومها بل يكون مغايراً لها ثم قد يكون المبدأ انتزاعياً محضاً لا محلاً موجوداً خارجاً فكيف الاتحاد بينهما ثم ان العرض والعرضي قد لا يكون من الحقيقة والمحل منها فكيف الاتحاد بينهما ثم قد يكون من مقولات العرض والمحل من مقوله الجوهر فكيف الاتحاد الذات بينهما فضلاً عن اتحاد المفهوم وما ذكر ان محل السواد هو السواد المتجسم بنفسه فهو فاسد فان ذلك لا يتصور ظاهراً في الكتابة والضاحك فان محلها ليست للكتابة التجسّد بجسود زيد مثلاً والضاحك المتجسم بكسده كما لا يخفى لمن لا ادنى تامل واما الاستشهاد بمخالف الاتحاد والوجود فتباين المفاهيم (بقيه حاشية بر ص ٦٣)

د بقية حاشية صفحه ٩٢ في تلك المقالات ايضا  
مردود في غير مقتضى صدق العرض والعرضي هناك ذلك  
لا يتا في مقتضى نوا واطلاق المحل هناك على سبيل  
الاجزاء والتوسيع انتهى وقد علمت من الحاشية السابقة ان  
بذا القول من اتحاد العرض والعرضي المحل حقيقة الى العلاه الثاني

م لما حل عليه قال احسن المحققين وجه الاستشهاد ان الاربع عرضي والاربع  
عرض فان المراد به المقدار المخصوص واذا قد اتمد محل واحد منها في المثال مع  
المحل فثبت اتحاد المحل لقول بذا في غاية الضعف فان الاربع محمول على النسوة  
عرضي لها مستند معها بالعرض فليس لذاته اتحاد بالذات مع المحل فثبت على  
اتحاد المفهوم وانما اذراع بالمتن المذكور فليس محمول على المار بل على الخمول  
ذو اذراع فقدر لفظ ذو علا ان المحل لا  
يقضي اتحاد الذات فضلا عن اتحاد  
المفهوم فنقله ١٢ له قوله من ثم  
اي لا اجل اتحاد العرضي والعرضي قال  
المحقق الدواني ان الحق ولا دخل للاتحاد  
مع المحل في هذا القول كما لا يخفى فنفسيه  
قول المصنف ومن ثم ويقوله اي ان اجل  
عدم التقاطع بين العرضي والعرض والمحل  
انتهى كما وقع عن بعض المحققين غير بعيد  
١٣ له قوله لا يحد لـ حاصله ان مقتضى  
هو المبدأ وليس التقاطع بينهما بالاعتبار  
ولا يخل فيه النسبة ولا الموصوفات بالادول  
فلا تلهي عن معنى الابعض بسفيه وطوكان  
النسبة معتبرة لا اخذت في ترجمه فظهر  
فساد ما قال السيد السند من ان مقتضى  
مركب من المبدأ وهي الصفة والنسبة ظاهر  
بينه وبين العقل بكون النسبة المتعينة في  
المشتق غير تامه وفي الفعل تامه ولعدم  
اشتغال المشتق على الزمان واتصال  
الفعل عليه وانما الثاني اعني ان الموصوف  
لا يدخل في المشتق فلان يلزم حكم الموصوف  
بذلك حكم الموصوف ..... وكلما انشوب  
الابعض لان على ذلك التقدير يكون معنى  
الانشوب ان على الابعض هذا هو الموصوف  
العام واذا في المشتق وانما في الموصوف  
ان على هذا فليكون معنى انشوب انشوب  
الابعض وطاوه ظاهر كما لا يخفى ١٤  
قوله لا عا فان الحق فليست بل بان لو كان  
الذات البهية اي الموصوف انهم وانما  
في مفهوم المشتق فيلزم دخول العرض  
العام في الفصل لان المشتق قد يكون  
فصل كما لا تطلق مشتقا ويودخل فيه مفهوم  
الشيء ويكون معناه شيئا له المنطق فثبت  
عرض عام ماصدق عليه فلو لم يحد

الافاضل طبيعة العرض بشرط شي عرضي وبشرط  
شي المحل بشرط الاشئ العرض لمقابل للجوهرو لذات  
النسوة اربع والماء ذراع ومن ثم قال المشتق لا يدل على  
النسبة الا على الموصوف كاعمالها والخاصايل معناه هو

له قوله لا بشرط شي اي الابعض اذا اخذت من حيث هو هو اي مع قول الاتحاد من مقارنة الموضوع و  
عدمها فهو عرضي مشتق ومحمول على الجسم بالمواطاة لا بهما وصلاحيه محل فيقال الجسم ابعض ١٢ له قوله  
بشرط شي قال الفاضل المسمى معناه ان الابعض اذا اخذ بشرط مقارنة الموضوع مع فهو من المحل فثبت  
عليه مواطاة الاتحاد مع فيقال انشوب الابعض ابعض انتهى وقال مولانا في هذا الموضع معناه انه اذا اخذ الابعض  
بشرط شي الذي هو المحل فهو اي الابعض مع شرط المحل ثوب ابعض ولا يصح ان يرجع ضمير يكون في قوله فهو  
الابعض الى الابعض فقط حتى يكون معنى القول المذكور انه اذا اخذ الابعض بشرط المحل فهو اي الابعض من انشوب  
الابعض يريد عليه الاحتراز بان على هذا يلزم اتحاد المحل والاحوال ويجوز منها انها لو كانت متحدة في ما في الوجود  
بان يصح وجودها مع وجود واحد وهذا لا يعقل لان الوجود مع وجودي تعدد وتوحد يكون تابعا لتعدد انشوب اليه  
وتوحد وانما بهما متعدد فالوجود ايضا كذلك في الحقيقة بان يكون حقيقة واحدة وفيه ان المحل يكون هذه  
الحال ومن استعمل ان يتردد حقيقة العللة والمحلولة ومنها ان الاحوال تكون متافرة عن محالها لا تباين لها  
تكميل يصح ان يكون بينهما اتحاد لان الاتحاد بينا في السامية والجمعية ومنها ان الجسم اذا صار ذرا ابعض  
فهل يميز على طبيعة الجسم شي ام لا على الثاني لم يكن الابعض على الاول لم يكن مقدا ابعض ابعض والمالم  
يقتضي الزيادة ومنها ان اتحاد الجوهرو العرض ومنها ان العرض ربياعه ويقتضي المحل فلو كان الحال  
مع المحل لم يبق هذا ١٣ له قوله بشرط الاشئ يعني ان الابعض اذا اخذ بشرط عدم مقارنة الموضوع  
فهو بعد الا اعتبارا من مستفصل في نفسه وهو عرضي والمشتق من ذلك على المحل بالاشتقاق لا  
بالمواطاة لا بغيره بل هو من المحل المواطاة في يقال الجسم ذر بياض ١٤ له قوله للجوهرو يعني ان المراد من  
العرض الذي هو مقدر بالعرضي بحسب الحقيقة هو العرض بمعنى الموجود في الموضوع لا بمعنى الخارج لان العرض يعني  
الخاص ليس بمقابل للجوهرو بل قد يكون جوهرا كالجوهري ان بالنسبة الى الناطق فان الميوز خارج عن حقيقة الناطق  
فهو عرض لا وليس بمقابل للجوهرو بل هو جوهري ١٥ له قوله لذات الحق اي اتحاد العرض مع المحل مع ان النسوة  
اربع والماء ذراع فان العدد مفصل والمقدار كم متصل وبها قسما من العرض فلو لم يتحد العرض مع محله

العرض العام في الفصل وهو موضوع لان الفصل جزء ولما هو مفصل لادوات النوع كالانسان وجزء والجزء فيلزم دخول العرض العام في النوع فلم يبق حشا  
عائ ١٢ له قوله ولا خاصا فليست بل بان لو كانت الذات الخاصة داخلية في مفهوم المشتق العامة لزم انقلاب الانسكان الى الوجوب ولطلان التا الى حاكم  
على بطلان المقدم اما لانه فلان المشتق اذا كان عرضيا كالانسان كانت الذات الخاصة داخلية فيكون معناه الانسان له انصاف فوجب حمل  
على الانسان لان طوبى الانسان للانسان عرضي فثبت الانقلاب ولطلان لظاهر ١٣ (سنة محمد ابراهيم عفي عنه بيا و ١٤) +



ما سوى ما كان الشخص داخل في الشخص او عارضا له فان اشخص ليس من الماهية بمعنى المذكور وان كان من ماهية اشخص بمعنى ما به الشيء وهو  
وهذا سقط ما قيل من ان المحرر المستفاد من قول المصنف فيجيب بالنوع والحد التام منوع لان الواجب على محققه شخص كشخصه من ذات  
وهو بسيط محض لا تركيب فيه على ما تم تحققة فاذا اسئل عنه ما هو لا يجاب بالنوع ولا بالحد التام واللازم تركبه وتعالى هذا فقلت فبطل المحرر  
ولان الشخص عند البعض مركب من الماهية والشخص فالنوع والحد التام ليس تمام ماهية الشخص على هذا المذهب بل تمام ماهية الشخص هو الماهية مع الشخص  
وما هو المطلوب تمام ماهية الشيء فلا يقع النوع او الحد التام اذا اسئل عن الشخص بما هو بسيط المحرر فتدبر ١٢ **قوله** المختصة مساواة كانت الماهية  
مختصة بالاشخاص كالانسان فانه مختص  
زيد وعمر فالد وغيرهم من افراد الانسنة  
او كانت مختصة بالانواع كالحد التام للنوع  
مثل الحيوان الناطق الذي يختص بالانسان  
وهو نوع او كانت الماهية مختصة بالاشخاص  
كالحد التام فمحتمل مثل الجوهري الجسم السامي  
الحساس المتحرك بالارادة الذي يختص  
بالحيوان وهو جنس فانهم ١٢ **قوله**  
فيه اي في السؤال ان اقتصر على امر واحد  
ولم يذكر في السؤال امورا متعددة وكان  
هذا الامر الواحد جزءا فيقتضي في جواب النوع  
كما يقال زيدا وهو فيجيب بانه انسان  
فان قلت ان الانسان ليس بماهية مختصة  
بزيد بل يوجد في غيره ايضا قلت ان المراد  
بالماهية المختصة ان لا توجد في المتباينة  
فقد بر ١٢ **قوله** الحد التام في  
الماهية هذا الا ان كان هذا الامر كمالا انتهت  
المراد بالاطل العلم من ان يكون نوعا او جنسا  
فاذا اسئل عن الانسان يجاب بانه حيوان  
ناطق واذ اسئل عن الحيوان يجاب بانه  
جوهري جسم نام حساس متحرك بالارادة فان  
قلت ان الحد التام يقع في الجواب عن  
السؤال بالمرجئي ايضا فادع تخفيفه  
بكونه كليا قلت وان صح بحسب المعنى وقوع  
الحد التام في جوابه كسب لا يجاب به لان  
الاجمال كئيبه والتفصيل مستدرك قال  
الفاضل المصنوعي في تقرير الجواب انه و  
ان صح بحسب المعنى وقوع الحد التام  
في الجواب عن السؤال بالمرجئي لكن يجاب  
به لان الاجمال الذي يجبر عنه بغيره وادع  
يكفيه فالاطالة بايراد التفصيل مستدرك  
اي لا فائدة من متد لها فلا يراد ما قال حسن  
المحقق ان الاجمال ايضا لنوادى احد  
من صفتي الاجمال والتفصيل يكون عارضا

**وجميع المشاركات فقرب الأبعد ههنا**  
في ذلك الجنب ١٢ فاجنب قريبا ١٢ وان لم يكن جوابا عن الماهية جميع المشاركات  
**الاول ان ما هو سوال عن تمام الماهية المختصة**  
**ان اقتصر فيه على امر واحد فيجيب بالنوع**  
او الحد التام وعن تمام الماهية المشتركة  
ان جميع بين امور فيجيب بالنوع  
المراد بها فوق الواحد ١٢ كالان ١٢

**قوله** جميع المشاركات - يعني اذا اسئل عن الماهية وجميع مشاركتها في ذلك الجنب يقع الجنب في الجواب  
فقرب اي قريبا الجنب ليس قريبا كالمحيوان فانه جواب عن ماهية الانسان وجميع مشاركتها في الحيوانية بانه اذا اسئل  
عن الانسان والغرس وغير ذلك من سائر الحيوانات مما هو يقع في الجواب حيوان فالحويان جنس قريب للانسان  
قال شايخ المطالع ان كان الجواب عن الماهية وعن بعض مشاركتها في ذلك الجنب عن الجواب عنها وعن جميع  
مشاركاتها فهو القريب كالمحيوان فانه الجواب عن السؤال عن الانسان والغرس وهو الجواب عنه وعن جميع  
الانواع المشاركة للانسان في الحيوانية ١٢ **قوله** والاذا سئل عن ماهية الانسان وجميع المشاركات  
بل يكون جوابا عنها وعن بعض المشاركات فبعد كالجسم فانه اذا اسئل عن الانسان والافلاك والجمادات يقع في الجواب  
الاشياء الجسم والافلاك عن الانسان والغرس لا يقع في الجواب انها جسم بل يقال انها حيوان فعلم ان الجسم جنس بعيد للانسان  
لوقوعه في الجواب عند بعض المشاركات لا كالكلام العلم انه يكون جوابا ان كان الجسم بعيدا عن المشاركات  
ان هي بالنسبة الى الانسان فان الحيوان جواب وهو جوارح اخرى وثلاثة اجزاء ان كان بعيدا عن المشاركات كالجسم المطلق  
بالقياس اليه فان الحيوان والجسم الثنائي جوابان وهو جواب ثالث وارج اجوبة ان كان بعيدا بثلاث مراتب  
كالجوهري الحيوان والجسم الثنائي والجسم اجوبة ثلثة وهو جواب رابع على هذا القياس فعلمنا زيدا البدن زيد عليه عدد  
الاجزاء فكون عدد الاجزاء زائدا على عدد مراتب البعد لو اريد ان الجنب القريب جواب وكل مرتبة من مراتب البعد  
جواب آخر ١٢ **قوله** ههنا - اي في مقام الجنب سباحة اي تفهيمات وهي نفس كما سبى اطلاق المباحث  
جميع محبت معنى البحث وهو في اللغة التفهيم وهو المراد بهن في المناظرة والعرف اثبات النسبة لا بكتابة او سلبية  
بالدليل وحمل الاعراض الذاتية لموضوع العلم عليه وبيان احكام الشيء واوله ١٢ **قوله** الماهية - اعلم ان  
المراد بالماهية ههنا الحقيقة الكلية المجردة عن الوجود والشخص لانه الشيء هو جوهر فيشخص لايصح السؤال بما هو في ما  
كان وجوده وشخصه عين ذاته كما لو اجب تعالى ويصح قول المصنف فيجيب بالنوع لو الحد التام بالحد التام

الماهية من حيث هي اي تاليفات التي هي من صفة المستند وانما يطلب بالسؤال عن الماهية المختصة نفسها من حيث هي فلا يقع في الجواب الا ماهية  
كذلك ولا اعتبار بالتفصيل والاجمال نعم يقع كل واحد منها فردا لهما مورد التحققات فالمراد من التزويد المذكور في المتن انما هو على سبيل من الخلق على سبيل الحقيقة  
او منع الجمع انتهى فقلت ١٢ **قوله** المشتركة - اي ما هو قد يكون سوالا عن تمام الماهية المشتركة ١٢ **قوله** بالنوع - يعني اذا وقع في السؤال بكونه كانت تلك الامور  
بالحقيقة فيجيب بالنوع كزيد وعمر وكذا اسئل عنهم بما يقع في الانسان في الجواب يقال انهم انسان ١٢ (بسمه وحمد ابراهيم عفي عنه طيباوى) ٢٠



مر بعدد مرتبتين كما مر ١٢ **قوله** لما هيته واحدة - لا ما هيتهين فانه يمكن كمال انسان فان الحيوان جنس قريب له ومهية الحيوان له جنس قريب آخر هو الجسم الثاني ١٢ **قوله** الثاني - اي البحث الثاني من المباحث في مقام الجنس اعلم انهم اختلفوا في كيفية تركيب الماهية من الجنس والفصل فقال بعضهم انه انقسام الفصل اي الجنس وبها موجودان بوجودين وهو جنس لانها من الاجزاء المحمولة وقال بعضهم لا تركيب اصلا حقيقة - انما الموجود انواع بسائط فالجنس والفصول مشتركة منها بالعرضيات انما الفرق بالانتراع اولاً وبالذات وثانياً بالعرض ومختار الشئ اخص وغيره من المحققين انه اتحاد الجنس والفصل وصيرورتها شيئاً واحداً واختاره المصنف فقال وجود الجنس ١٢ **قوله** وجود الجنس - اي الوجود المحصل للجنس اي الجنس من حيث انه متوحد بشرط الفصل يعني اذا انقسم الى الفصل فان الحيوان في مرتبة الجنس اي في مرتبة لا بشرط شئ لما انقسم الى الناطق فانما ينقسم اليه ليعين الحيوان ويحصل ويرفع اربابها فطبيعة الجنس المتوحد بشرط الفصل ليس مغايرة للفصل ولا للنوع كافي الوجود انه مني ولا في الوجود الخارجي اي انما الجنس الغير المحصل بالفصل اعني من حيث انه مبهم يمكن تعلقه مفردا على النوع فليس وجوده عين وجود النوع ومنه لا عين وجود الفصل كذلك قال هذا فصل المصنف ليس مراد الشئ ان الجنس عين النوع بحسب الماهية و العوهم ولا يكون عين الفصل كذلك كيرف و هو خلاف المبدأ به بل مراده ان الحيوان مثلاً لما كان بحيث لو اخذ بشرط الناطق كما عين النوع وكان له اتحادا مع الفصل وليس المراد بدخول الناطق في الحيوان ان يكون ان طعن داخل في المبدأ لا بشرط شئ ضرورة ان مفهوم الناطق خارج عن مفهوم الحيوان بل انه لو اخذ الحيوان محصلاً تحصلاً نوعياً يدخل الناطق في هذا المحصل فالجنس لا يهاجمه الماكمل بالانقسام بالذات فيقر بطبيعة الجنس والقوم موجودا بالفصل وله ايجال بالفصل على الجنس **قوله** فهو اي الجنس محمول على النوع لاتحادها في الوجود هنا وفارجا لان سائر المحل هو الاتحاد في الوجود قال الفاضل المبين في اشارة الى رد من ظن بالانقسام وقال بتغاير الوجودين لانه يمتنع المحل فوجود الجنس في الخارج ليس غير وجود النوع والا لكان سبباً له ولا في الذهن غير ذلك والا لما كان محمولاً على طبيعة النوع فليس هناك شيئان يمتنعان في الخارج يحصل منها نوع ولا في العقل فانه لا يحصل من اجتماع الجنس مع الفصل فيه حقيقة - وان حصلت هيئة تركيبية مطابقة لها في الاجزاء انه هسيه ليست اجزاء حقيقة ١٣

مر بعدد مرتبتين كما مر ١٢ **قوله** لما هيته واحدة - لا ما هيتهين فانه يمكن كمال انسان فان الحيوان جنس قريب له ومهية الحيوان له جنس قريب آخر هو الجسم الثاني ١٢ **قوله** الثاني - اي البحث الثاني من المباحث في مقام الجنس اعلم انهم اختلفوا في كيفية تركيب الماهية من الجنس والفصل فقال بعضهم انه انقسام الفصل اي الجنس وبها موجودان بوجودين وهو جنس لانها من الاجزاء المحمولة وقال بعضهم لا تركيب اصلا حقيقة - انما الموجود انواع بسائط فالجنس والفصول مشتركة منها بالعرضيات انما الفرق بالانتراع اولاً وبالذات وثانياً بالعرض ومختار الشئ اخص وغيره من المحققين انه اتحاد الجنس والفصل وصيرورتها شيئاً واحداً واختاره المصنف فقال وجود الجنس ١٢ **قوله** وجود الجنس - اي الوجود المحصل للجنس اي الجنس من حيث انه متوحد بشرط الفصل يعني اذا انقسم الى الفصل فان الحيوان في مرتبة الجنس اي في مرتبة لا بشرط شئ لما انقسم الى الناطق فانما ينقسم اليه ليعين الحيوان ويحصل ويرفع اربابها فطبيعة الجنس المتوحد بشرط الفصل ليس مغايرة للفصل ولا للنوع كافي الوجود انه مني ولا في الوجود الخارجي اي انما الجنس الغير المحصل بالفصل اعني من حيث انه مبهم يمكن تعلقه مفردا على النوع فليس وجوده عين وجود النوع ومنه لا عين وجود الفصل كذلك قال هذا فصل المصنف ليس مراد الشئ ان الجنس عين النوع بحسب الماهية و العوهم ولا يكون عين الفصل كذلك كيرف و هو خلاف المبدأ به بل مراده ان الحيوان مثلاً لما كان بحيث لو اخذ بشرط الناطق كما عين النوع وكان له اتحادا مع الفصل وليس المراد بدخول الناطق في الحيوان ان يكون ان طعن داخل في المبدأ لا بشرط شئ ضرورة ان مفهوم الناطق خارج عن مفهوم الحيوان بل انه لو اخذ الحيوان محصلاً تحصلاً نوعياً يدخل الناطق في هذا المحصل فالجنس لا يهاجمه الماكمل بالانقسام بالذات فيقر بطبيعة الجنس والقوم موجودا بالفصل وله ايجال بالفصل على الجنس **قوله** فهو اي الجنس محمول على النوع لاتحادها في الوجود هنا وفارجا لان سائر المحل هو الاتحاد في الوجود قال الفاضل المبين في اشارة الى رد من ظن بالانقسام وقال بتغاير الوجودين لانه يمتنع المحل فوجود الجنس في الخارج ليس غير وجود النوع والا لكان سبباً له ولا في الذهن غير ذلك والا لما كان محمولاً على طبيعة النوع فليس هناك شيئان يمتنعان في الخارج يحصل منها نوع ولا في العقل فانه لا يحصل من اجتماع الجنس مع الفصل فيه حقيقة - وان حصلت هيئة تركيبية مطابقة لها في الاجزاء انه هسيه ليست اجزاء حقيقة ١٣

**ان كانت متفقة الحقيقة وبالجنس ان كانت**  
 الامور ١٢ كزيد وعمر وغيرهما ١٢ كحيوان ١٢ الامور ١٢

**مختلفها ومن ههنا يقترح عدم امكان جنسين**  
 الحقيقة ١٣ لان الجنس جواب لما هو تمام المشترك ١٢ من المباحث ١٣

**في مرتبة واحدة لما هيته واحدة الثاني وجود**  
 ما هما هيتين فهو ممكن بل واقع ١٣ من القرب والبعد ١٣

**الجنس النوع ذهنا وخارجا فهو محمول عليه فيما**  
 ١٣ والثاني ١٣

**قوله** بالجنس - اي كجواب بالجنس ان كانت تلك الامور مختلفة اي مختلفة الحقيقة - كمال انسان والفرس والحمار فان حقيقة الانسان الحيوان الناطق وحقيقة الفرس الحيوان الصايل وحقيقة الحمار الحيوان النابت حقيقة كل واحد منها هي الحقيقة الحقيقية - الاخر فاذا اسئل عنها جميعا يجاب بالحيوان الذي هو جنس لها و مشترك بينها اعلم ان كون جواب ما هو مختصر في الحد والنوع والجنس انما هو بحسب اصطلاح عن الياقوتى واما تجويز كون الرسوم والتعريفات العقلية جواباً له فبني على التوسيع والتجويز كما سبق في آخر المقدمة بخلاف في اللغة فان كلمة ما هو في اللغة سوال عن الماهية مطلقا فتدبر ١٢ **قوله** من ههنا - اي من اجل وقوع الجنس الذي هو تمام المشترك في جواب ما هو الطالب عن تمام المشترك ١٢ **قوله** جنسين الخ يعني اذا كان الجنس تمام المشترك واقعاً في جواب ما هو كما علمت فظهر ان الماهية الواحدة لا يكون لها جنسان قريبان وبعدان بخلاف واحدة ولا بأس بكونها بعيدتين بمرتبتين بان يكون احدهما بعيداً بمرتبة والاخر بمرتبتين كالجسم الثاني فانه جنس بعيد لانسان بمرتبة واحدة والجسم جنس له بعيد بمرتبتين قال الحسن المحققين وذلك الاقتراح لان الجنس يقع في جواب ما هو اذا اسئل عن امور مختلفة وحينئذ يكون ما هو طالبا لتام الحقيقة المشتركة - فان كان الواقع في جواب احد الجنسين فقط فيلزم بطلان جنسية الآخر وهو خلاف المقروض او كلاًهما فيلزم كونها جنسا واحداً وهو ايضا خلاف المقروض وقد يستدل عليه بانه لو كان لما بمرتبة واحدة في مرتبة واحدة جنسان لزم استغفار اضنى عما هو ذاتي له والاتالي باطل فلتقدم مثله وبطلان الثاني عني عن الشرح واما الملازمة فلان الجنس الواحد كاف لتعريف الماهية فاذا اتصلت لواحد منها فلا حاجة الى الجنس الاخر فكان تعملها بدون الآخر فتكون مستغنية عنه فيلزم الاستغفار المذكور في المقام كلام لا يسع هذا المختصر من شار فليرجع الى المطولات **قوله** واحدة - قيل معني كونها في مرتبة واحدة ان لا يكون احدهما جزء للآخر وقيل معناه ان لا يكون احدهما جنسا للآخر وقيل معناه ان لا يكونا في مرتبة واحدة من القرب والبعيد واما ان يكون احدهما بعيداً بمرتبة والاخر قريباً بمرتبتين كما مر ١٢

(بسنده محمد ابراهيم عفي عنه بلياً وى) +

م يقر معنى اللون ويحصله ويرفع اياه من حيث لا يتصل به اختلافا اتحادا حتى يكون معنى اللون نوعا واحدا متشخصا بشخص واحد امر يحصل فذلك  
 المعنى بعينه نفس السواد والبياض نفس اللون من حيث الابهام جنس ومن حيث التخصيص نوع وهذا هو مراد المصنف فانهم **هـ** قوله اما طبيعة  
 بذاته ايراد مقتررا لا يراد ان النوع ايضا يحسب الشخص فأي فرق بينه وبين الجنس وحاصل ما لا يخفى ان بينهما قرابة وان الجنس يمكن ان يتصل  
 الشخص النوعي هو الشخص فلفظ الجنس ايهما كان لا بد ان ايهما كان مقتضية وان النظر اليه يحتاج الى الجنس الى الفصل ويحتاج ان حتى يحصل النوع والثاني ايهما الهندية و  
 بالنظر اليه يحتاج الى الجنس والنوع امر يحصل في مرتبة زائدة متنازع جميع ما عدا غاية ما في الباب انه يصدر ما افردوه كونه كذا فلا يطلب في طبيعة النوع  
 يحصل معناها الى الشخص النوعي الذي هو  
 قبل فصل الشخص يتحقق بل يطلب فيها  
 الحصول الاشارة الى الحصول الشخصي اذ لم يمت  
 في النوع لا الحصول الشخصي الذي من الاشياء  
 ففي النوع ايهما اريد فقط وهو بهام الهندية و  
 بالنظر اليه يحتاج الى الجنس الى امره المعاد  
 مغاير له وهو الشخص لشخصه بعينه بحسب  
 الاشارة فثبت الفرق فان قلت ان نسبة  
 الفصل الى الجنس ايضا كنسبة شخص الى النوع  
 لما تقرر عندهم ان الفصل من خواص الجنس و  
 هو ضابطه فالحصول النوعي للجنس لا يكون لها  
 بالحيث كان ان الحصول الشخصي للنوع لا يكون الا  
 بالحيث لا يفرق بينهما قلت نعم كذلك في بعض  
 الملاحظات ولكن في مرتبة الحصول يكون كذا  
 من الجنس والفصل امر واحد متصلا بحيث  
 يرتفع لاحتمال تزاؤ لا يكون ههنا التشخص اما طبيعة  
 النوع كنسبة الفصل الى الجنس فان الفصل  
 في بعض الملاحظات التفصيلية الا بشرط  
 اى مرتبة الصورة كما هي كونه ملته لوجود الجنس  
 وتشخصه ولا يكون التشخص على لوجود النوع  
 وتشخصه ولا يدرى التسلسل التسلسل لان الشخص  
 لو كان على لوجود النوع وتشخصه فذلك تشخص السواد  
 اما ان يكون بين الشخص الذي هو ملته وجوده  
 توقف الشيء على نفسه واما ان يكون غير فليكن  
 التشخص السواد ايضا على لوجوده وتشخصه  
 بناء على الفرض في مقام هذا التشخص اطلاق  
 في السابق واهم مرتبة اقل من التسلسل فاهم  
**هـ** قوله يحصل الاشارة الى ما في معنى  
 طبيعة النوع تامة الحصول بالنظر الى انها  
 تشخص من مواضعها والاشارة تامة لـ  
**هـ** قوله الثالث اى البحث الثالث من  
 البحث في مقام الجنس قال لفاضل الكندي  
 انقولك اولاً ان هذا البحث الثالث رتب  
 الى اشكال في ابدى النظر وهو استفسار حقيقة و

**ومشاهد لك ان الجنس ليس يحصل قبل النوع وان**  
 كانت قبلية لا بالزمان فان اللون مثلا اذا خطرنا  
 بالبال فلا يقع حصول شيء متقرر بالفعل بل يطلب  
 في معنى اللون زيادة حتى يتقرر بالفعل اما طبيعة  
 النوع فليس يطلب فيها تحصل معناها بل تحصل الاشياء

له قوله ومشاهد لك اى مشاهد وجود الجنس هو بعينه وجود النوع في الزمن والمكان ان الجنس ليس يحصل قبل  
 النوع معنى ان الجنس ليس له وجود في مقام الحصول النوعي قبل وجود النوع ان يحصل وجود الجنس في ذلك المقام اولاً ثم يضاف  
 اليه الفصل في مرتبة اخرى حتى يحصل وجود النوع تاما بل الجنس في ذلك المقام متحدد بالنوع بحيث انها صا اى امر واحد او ههنا  
 ظهر فساد ما ادور على القول بان الجنس والنوع ان الوجود والواحد هو قائم كل من اية الجنس والنوع لازم حصول شيء واحد  
 بعينه في حال متعددة وان قام بالنوع فقط لازم وجود اصل بدون الجوهر وهو الجنس وكل منهما محال فلا يسئل الى اى الوجود  
 لا يقال ان الجنس بسيط والنوع مركب ولما كان تقدم البسيط على المركب من الوجوديات ثبت تقدم الجنس على النوع  
 لا نقول هذا تقدم حقيقي ولا كلام فيه والنوع ان الجنس يحصل واقعي قبل النوع وان كانت القبلية لا بالزمان **هـ**  
 قوله لا بالزمان اعلم ان القبلية الحقيقية في عبارة المصنف هي اعم من ان تكون زمانية هي التي بها يتبين اجتماع البعد  
 مع القبيل او زمانية هي التي بها يتبين وجود البعد بدون القبيل معنى قبلية الجنس على النوع كما ليس بالزمان كذلك ليس بالزمان  
 اما الاولى فمفاهيمها لان الجنس والنوع مجتمعان ولا بد في القبلية الزمانية من اجتماع البعد القبيل اما الثانية  
 اى القبلية الزمانية فهي ايضا مفهومة لان الجنس لو كان قبل النوع بالذات لكان جزءا من النوع وبما هو جزء من غير محمول  
 الجنس محمول فلم يعتبر في مرتبة الجنس مرتبة الجزئية لان مرتبة الجنس هي مرتبة لا يطرأ شيء في هذه المرتبة هي مرتبة المحمول كما  
 سيأتي في التصديقات واما مرتبة الجزئية هي مرتبة بشرط الاشياء والشيء في هذه المرتبة لا يكون محمولا كما لا يخفى فتدبر **هـ**  
 قوله فان دليل كون الجنس سببا ذاتا واثارة ليس كحصول واقعي قبل النوع وحاصل ان النوع اذا لا خطرنا بالبال  
 اى بالعقل فلا يقع الببال فتأخر ما حصل يحصل شيء اى بسبب وجود شيء متقرر حاصل وثابت بالفعل في فعل لا وادريس  
 شيء متقرر بالفعل حتى يقع حصوله على غير زلزلة في الوجود ومن ان يكون قابض البصر او مفرق البصر فكيف يقع به  
 الببال بل يطلب الببال في معنى اللون المتصور زيادة لا على ان ذلك الامر الزائد خارج عن اللون لا هو كمنصور اى حتى  
 يكون اللون امر اذا الامر الزائد امر اخر خارجا عنه منضمما اليه ويكون متجسما سوادا او بيضا على ان هذا الامر الزائد

ثانيا انه اختلف القوم فذهب السيد السند الى ان التركيب الاتحادى من الجنس والفصل لا يبي مع التركيب الخارجى فالنوع من المادة والصورة امتنع ان يكون  
 نوعا من الجنس والفصل وذهب اكثر المتأخرين الى انها متلازمان مستندة لانه يتصور امتزاج الكثير من الواحد فلا بد لامتزاج الجنس والفصل من مرتبة من المادة  
 والصورة في ان لا يمتزج امتزاج الكثير من الواحد وذهب الشيخ الرئيس الى انها يمكن ان يمتزجا من وعلى المدرسين الاخرين لا بد ان يمان الفرق بين المادة و  
 الصورة وبين الجنس والفصل فاراد المصنف بيان فقال بالفرق اى بالذات او بالا اعتبار من الجنس والمادة فانه يقال يجوز فيه جاشيه برصفي ٢٨

صحاى على ذلك المعنى الاخر والمربى هالان اهل يعنى  
ملائكة والمغايرة ولا شك في تقديره الا انى في هذا المنة  
لما عرفت ان الجبر يكون مغايراً لكل ثم اذا اعتبر ذلك المقام  
بحسب الاعيان في اى المادة مادة خارجية وافصل بهذا  
الاعتبار اى بشرط لا شئ صورة خارجية فان الصورة اما  
تكون على طبق المادة واذا اعتبر ذلك المقام  
بحسب الذهن فلعقلية اى فمادة عقلية  
وافصل بهذا الاعتبار صورة عقلية على  
هذا المادة العقلية غير اعتبار الجبر فان  
المادة هى الشئ الماخوذ بشرط لا واعتبار  
الجبر هو الشئ الماخوذ لا بشرط لا  
قوله بشرط لا يعنى ان الجسم قد يخذ  
بشرط شئ بان يفهم اليه معنى آخر كما انى لا  
ان هذا المعنى خارج عنه بل على ان هذا المعنى  
يقتر الجبر ويرفع ابهامه ويحصله ويخلصه  
اختلاطاً او تافاً بفاصل الجسم فاصلاً  
موجود الوجود واحد قد يفصل  
قوله لا بشرط لا يعنى ان الجسم قد يخذ  
لا بشرط لا بان يلاحظ معناه ولا يعتبر ان  
الجسم بهذا القدر وامتناد وصار امرأ  
محصولاً حتى اذا انضم اليه معنى آخر كان هذا  
المعنى خارجاً عنه وكان المجموع امرأ ثانياً  
ولا يعتبر بهذا الجسم ما تم بهذا القدر اى ان  
حتى لو لم يفهم اليه معنى آخر لم يتحقق متراكب  
جسم بل يلاحظ معناه وحده من حيث يبرز  
من غير اعتبار الاختصاص ومن غير اعتبار  
الاختصاص فهو جسيم جبر جسدي في ذاته  
محصول على المعنى المقارن معه وعلى المركب لا  
قوله ولولكان. الخ اى ولولكان  
مقارناً بالف معناه من جملة المحصلات  
فهو جسدي لانه لم يعتبر بعد محصلة بالمحصلات  
واما اذا اعتبر محصلة باى معنى من المحصلات  
فيعبر نوعاً قال السيد حميد الدين الشيرازي  
في العدد والتحصيل للفاضل ان معناه  
ان الجبر ولو كان مع الف معناه اخل  
في نسخ قوام الجبر حقيقة فهو جسدي  
الاكسلا يحصل النوعى منها كما يكون فانه  
وان شتم على معان كثيرة لا للجبر الناهي  
والحاساس وغيره بل لا يفيد هذه المعاني

الفرق بين الجنس والمادة فانه يقال للجسم مثلاً انه  
جنس لانسان فهو محمول انى مادته فهو مستحيل الحمل عليه  
فنعول الجسم الماخوذ بشرط عدم الزيادة مادة والماخوذ  
بشرط الزيادة نوع والماخوذ لا بشرط شئ بل كيف كان  
ولو مع الف معنى مقوم داخل في جملة تحصيل معنا  
جنس فهو مجهول بعد كيدى انه على صورة

له قوله عليه اى على الانسان من حيث المادية لكونه جزءاً خارجياً فعمل ان بين الجنس والمادة فرق والا  
كيف يحل من جهة الاول على الانسان ويستحيل حمله عليه من جهة الثاني فما وجه الفرق بينهما  
الخ اى في وجه الفرق وحاصله ان الاعتبارات الثلاثة من الاطلاق والتجريد والخلط قد تجري بالقياس الى  
الامور الغير المحصلة وهى العواض اللاحقة كالسواد والبياض في المرتبة المتأخرة وقد تجري الاعتبارات  
بالقياس الى الامور المحصلة وهى التي ثبتت شئى في مرتبة قوامه وتقرر حقيقة وهى متقدمة على كل ما يلحقه  
خارج كالفضول المحصلة للاجتماع فاجسم مثلاً قد يخذ بشرط لا شئ اى بشرط التجريد بان يؤخذ معناه اى معنى  
الجسم جوهر الطول وعرض وعنى فقط اى اعتبار ذلك المعنى وحده وانما نفى بالماخوذ وحده لانه قد يحسب ما  
اى لا يتكاتف في شئ ذاته الى شئ آخر حتى اذا انضم اليه شئ صار مجموع ما بهى اخرى غير الاولى في نفي مدغنها ما بهى  
يخلط بالماخوذ لا بشرط شئ فانها ناقصة مفقودة في تفصيلها تماماً جالي انهم امر آخر والجسم في هذه المرتبة يسمى  
مادة بان يعتبر تماماً اى تمام الجسم بهذا القدر اى يكون جسم جوهر قابلاً للابعاد الثلاثة يعنى يلاحظ ان هذا  
القدر معنى محصل تام في نفسه غير محتاج الى ان يفهم اليه معنى آخر يحصله ويقره يلاحظ امتياز هذه المادة اى يلاحظ ان  
الجسم بذلك القدر متمسكاً عن غيره ولا حاجة الى معنى آخر يميزه حتى يكون الجسم في هذا المعنى اى في مرتبة التجريد امرأ  
محصولاً في حد ذاته فاجسم اذن نظر الانسان مثلاً واذا قارنه معنى آخر كحس والتمش مثلاً هذا المعنى نظير ما كتب  
العارض للانسان مثلاً فانما هو اى المعنى لا يخرج عنه اى عن الجسم غير محصل له فهو اى الجسم بالقياس الى ذلك  
المعنى لا يخرج بالقياس الى المركب منها اى من الجسم والمعنى الاخر مادة جبرز متقدم فلا يكون الجسم على شئ منها

توصل النوعى بحيث لا يبقى الا ابهام البذرية اعلم ان الفرق بين التوجين ان المراد بالف معنى على الاول هى الفصول المقسمة كالنطق بالنسبة الى  
المحوى واخرها تحصل هو المعنى المتبادر اعنى راعى الابهام وعلى الثاني يكون المراد بالاول هى الفصول المقومة والثاني التجوهر  
فهو اى الجسم محمول غير معلوم الى الآن ما لم يتعرف فيه بشرط لا يدي اى صورة من صور العناصر والافلاك مثلاً ما لم يتعرف بشرط لا يدي صورة  
من الصور لا يعلم انه اى صورة منها وان كان لا يتخلو عن صورة تافى نفس الامر ١٢ (بسم محمد ابراهيم عفى عنه بلياً وى) +

م بر بعضه المادة الحاطة لقوة تلك الذات واعيانها بسهولة فان الجنس امر مبهم ومعرفته ان ذلك المبهم هو بعضه اوده المعينة في الوجود فيكون  
 واما تحصيل المعنى الجنسي وتبريزه عن الفصل المنتزعه من جن ذاته مع عزل النظر عما هو مقتضى ان يسهل عموم الجنس بخصوص الفصل واما التبريز  
 بين الذاتي والعرضي كالجنس والعضو انعام مثلاً فتعسر في الماهيات الحقيقية كلها دون الاعتبارية والاصطلاحية اذ هي تابعة لاصطلاح  
 واما المركب من الاجزاء المتمايزة جهلاً ووجوداً فتعسر المعنى الجنسي فيتعسر فان المادة فيها موجودة متعينة ومعرفته انما يسهل الجنس المبهم باعتبار لاشئ متعسر  
 منه قوله لاجتماع الخلق ونشر ترتيب اى جعل المتعين المتحقق في الوجود اعنى المادة مبهما باعتبار وجوده في المركب وجعل المبهم الذي هو من الاعتبارات العقلية

اعنى الجنس متعيناً في الوجود حتى يصير  
 ذلك المبهم مادة في الخيروج وهو في  
 البسيط متعسر ان <sup>١٢</sup> منه قوله امر  
 عظيم لان بعد العلم المركب يعرف  
 الجبر ان فيه الضرورة وبما متعينا و  
 العقل ياتي ان يحمل احد المتعنين على  
 الآخر وعلى المجموع المركب منها ولكن  
 اذا احتاطا لخلط بينهما وقطع النظر  
 عن المتعنين ثم لاحقا من حيث ذاتهما  
 فلا يمنع من الحمل بينهما بل يوجب لان  
 مشاطة على التقدير والخلط وهذه المرتبة  
 جامعة لهما فاذا وجد مشاطة الحمل في هذه  
 المرتبة وتبين وجود مشاطة اعنى الحمل والجزء  
 المادى اذا احتاطا فلك يكون متساوية  
 مشاطة للماهيات المختلفة لكن لا يتيسر  
 للعقل بهذا الملاحظة بسهولة بل يتعسر  
 عليه فذا كان يحصل معنى الجنس عسيراً في  
 المركب واما البسيط فيتزوع العقل من  
 ذاته مفهوماً مبهماً متناوياً للماهيات  
 المختلفة ويحمل عليه علم بسهولة ووجود  
 الجنس فيه يتعسر فلهذا فلفات وانما من  
 نفس الذات من حيث هي فان ما هنا  
 انما يكون ذاتاً وجنساً ولكن اخذت المعنى  
 الجنسي المبهم بحيث يتعين ويضلل في ذات  
 ذلك البسيط ويكون محلاً محتاجاً لصورته  
 حتى يتعين كونه مادة متعينة <sup>١٣</sup> **ح**  
 قوله بين الفصل بين كماله من  
 الجنس والمادة تقاير اعتبارى واتحاد  
 حقيقي كذلك بين الفصل والصوره  
 تقاير اعتبارى واتحاد حقيقي وذلك  
 بان الفصل اذا اخذ لاشئ متعسر  
 كان فصلاً ومحمولاً على الانسان  
 واذا اخذ بشئ كان نوعاً و  
 نفس الانسان واذا اخذ بشئ

**ومحمول على كل مجتمع من مادة وصورة واحدة كانت او الفا**  
 اى الجنس محمول على المادة  
**وهذا عام فيما ذاته مركباً ذاتاً بسيطاً لكن في المركب**  
 ان يكون البسيط اى المادة مادة وجنساً باعتبار <sup>١٤</sup>

**تحصيل معنى الجنس عسيراً دقيقاً وفي البسيط تنقيح**  
 الذي هو البسيط <sup>١٥</sup> <sup>١٦</sup> <sup>١٧</sup>

**المادة متعسر ومشكل فان اجهام المتعين وتعيين**  
 اى هو المتعين <sup>١٨</sup> <sup>١٩</sup> <sup>٢٠</sup>  
**المبهم امر عظيم هذا هو الفرق بين الفصل والصوره**  
 كمال البسيط <sup>٢١</sup> <sup>٢٢</sup> <sup>٢٣</sup>

**له قوله محمول** معطوف على قوله محمول اى الجسم في مرتبة الجنس محمول وما صدر ان الجسم مثلاً في مرتبة  
 الاطلاق محمول على الفصل ولا يلاحظ في هذه المرتبة انه على اى صفة بمعنى انه لا يلاحظ فيها جهة لخلط بالعصفات  
 وقد مبها فيما مع الاتحاد والتقاير فيكون محمولاً فان الحمل عبارة عنها والى محمول على كل نوع مركب من مادة و  
 صورة لكونه متعدياً في مرتبة لخلط مغاير او جزئى في مرتبة التحد والاطلاق لهما <sup>٢٤</sup> <sup>٢٥</sup> <sup>٢٦</sup> **له قوله** هذا اى  
 كون الامر الواحد مادة باعتبار وجنساً باعتبار آخر عام شامل في ما ذاته مركب بمعنى في شئ حقيقة مركبة في اتحاد  
 من البهولي والصوره كالجسم ما ذاته بسيطة في الخارج كالسواد والبياض فالعقل يقرر فيه شيئاً قائماً مقام الجنس  
 وشياً قائماً مقام الفصل ويوجد في الجنس مراتب ثلاث قال احسن المحققين انه ليس المراد من البسيط هو البسيط  
 الذي لا يصل له اصل فان قول الجنس والمادة فيه قول يمازى بل المراد به البسيط المتناقص الذي فيه تركب  
 في مرتبة التثنية وبساطته في مرتبة الخلط <sup>٢٧</sup> <sup>٢٨</sup> <sup>٢٩</sup> **له قوله** لكن قبل فيه تعريف على الشيخ الرئيس حيث قال  
 في الآيات الشفارة ان كون الطبيعة الواحدة مادة باعتبار وجنساً باعتبار آخر انما يشك في ما ذاته مركبة  
**له قوله** في المركب من البهولي والصوره كالجسم فتعريف معنى الجنس متشكلاً ومحتاج الى الدقة والتميز  
 بغير المادة في المركب وحقيقة آية من الصدق على شئ يكون مادة باعتبار وجنساً وصادقاً على شئ باعتبار  
 آخر لا يظهر ظهوراً تاماً <sup>٣٠</sup> <sup>٣١</sup> <sup>٣٢</sup> **له قوله** وفي البسيط اى تنقيح المادة ووجوداتها متعسر لظهورها على اى  
 عن الصدق على الشئ في البسيط بحسب تنوع العقل وهو الجنس وكون الامر الصادق على شئ غير صادق  
 عليه باعتبار آخر لا يظهر ظهوراً تاماً قال الفاضل الشافعي تفصيل المقام ان البسيط قد يراد به ما لا يتقدم من اجزاء  
 اصلاً كالفضول والاجناس العالية فمعنى ان يفرض فيه هذه الاعتبارات بسهولة اذ لا مادة له خارجاً عنها ولا  
 جسماً له ولا فصل له لا بحسب الفرض والاعتبار وقد يراد به ما لاكثره له في اجزائه بالفعل لاتحادها جهلاً ووجوداً  
 فتنتج المادة فيه متعينة اذ لا تمايز بين اجزائه في الوجود حتى يظهر ان امره صادق الجنس ومطابقه فيه م

لا شئ لان صورة مغايرة له غير محمولة عليه كونه مادة محصلة للنوع باعتبار التقويم والجنس وهو الحيوان باعتبار الوجود العلة بما اى علة غير  
 محمولة على العلول كذلك <sup>٣٣</sup>

من في شكل انتشار من اشتراك اللفظ إذ افان هذا القدرة في الغالب المراد التفصيل يقضي الى تقويل الكلام مع انه لا يليق بهذا المختصر ١٢  
**قوله** الوابع اي البحث الرابع من المباحث في مقام المحققين انهم قالوا انما قال احسن المحققين لغا اوراد لفظ قالوا فان الجنيته في  
 المحققين المتاصلين تتبع بعد دفع المحققين الاصطلاحيه ثمانية عشر جزءا اقول سببا على قولهم فقط انتهى وفيه ما قاله الفاضل الشارح  
 من ان المحققين الموهوبه تعمير اطلاق على ذاتياتها والتميز منها وبين عرضياتها تعمير اطلاقا والما المقبولات الاصطلاحية والنقويه فعدمها في غاية السهولة  
 فان اللفظ اذا دلت في الاصطلاح او اللغز معني مركب فانه يخل فيه كان ذاتياته والوجه في عرضياته فاقم ١٣ **قوله** جنس المراد ان الحكمي صادق على الصفا

منهم هنا تسهرم يقولون ان الجنس اخوذ من المادة

الخمسة فهو اعم واخص من الجنس معا وحله

العرض واعتبار الذات غير اعتبار العرض وتفاوت

قوله من ههنا: الواو اي من كون الفرق بين الجنس والمادة وبين الفصل والصورة بالا اعتبار لا بالذات

أخرى وإنه محال فالجواب ان التقاير من الاجوار الحرجية والاجوار العقلية انما هو باعتبار الالزامات ففما لا

ولمحت غير المادة والعنصر الثنين يتكبر منها الجنس تركيباً فاضماً أي أعضائها أتمتها فلا يجمع الأجسام على العنصر والجنس  
والآخر أي المادة ليس كذلك بل المراد منها اعران مبدا الجنس والفصل بينها تركيباً اتحادياً أي أعضائها أتمت وليس

مس الاجزاء الخارجية هي مباوئ الجنس والفصل لاسن الاجزاء الخارجية التي هي البيوتى الاولى والعنقود النسيجية

۱۱ (بندہ محمد ابراہیم عقی غفرہ بلیاوی) +

الخمس المختلفة بالحقائق وداعل في حدودها  
فالكليات الخمسة النوع والكل الجنس

يكون اعم منه مطلقا فصلا الكللي اعم من  
 الجنس **قوله** اخص من  
 محضه **قوله** اعم من

الجنس وفرد الشيء يكون الجنس منه بالفرد  
فالكلى الجنس من الجنس وهذا كما ان الحيوان  
فرد من مطلق الجنس وانما من ٥٤

قوله حله - اي مل الاكثر من الذي هو  
المبحث الرابع وتوضيحه ان مفهوم العلم بها

لذا ذات باعتبار حقوق حضرت الجفسيه پرای

وَصَدَقَ الْعَرَبُ أَمَّا هُوَ مِمَّا لَا اسْتِغْفَاقَ  
لِقَائِهِمْ بَشِيْ فَمَدَّقَ الْعَجَنُ عَلَى بَاغْتِنَاهَا  
فَمَدَّقَ الْمَخْنَسَةَ بِالْكُلِّ وَتَلَخَّصَ الْحَاكِمُ إِنَّهُ

اعتبارين لا باعتبار واحد اما اجمال موطن  
الا ذلك فافهم **الحكم** قوله كنية الجنس  
بالحكم كذا في علم محمد بن يحيى

غير داخل في الماهية أصلية، فالاختصاصية باعتبارين لا باعتبارها للاختصاصية، فتفاوت الحكم في حكمه هو تفاوت في حكمه.

الذي هو فرد أيضاً ليس بداعل في مفهومه والا يلزم الدور لتوقف الشيء على ما هو داخل فيه فصار الكل موقفاً على فرد وكان الفرد موقفاً عليه وهذا هو الدور فلا يكون الاغراضاً فيلزم كون الشيء داخلًا وقارياً بل هو اجتماع المتناهيين هو محال كما لا يخفى ١٢ **قوله** باعتبار الماهية باعتبار الفردية فلا يلزم المحذور اعني اجتماع المتناهيين حاصله ان يكون الشيء عيناً للشيء وفارجاً عنه وان كان اجتماع المتناهيين في شيء واحد ولكن لما كانا باعتبارين فلا محذور فيه فالعينية باعتبار الماهية الغيرية باعتبار الفرد ولو كانا باعتبار واحد يلزم المحذور لبعية **قوله** من ثم - اي من اجل ان الاحكام تختلف بتفاوت الاعتبارات ١٣ **قوله** لولا الاعتبارات - اي لولا معرفة الاعتبارات لبطلت معرفة احوال الموجودات فان معرفتها ذريعة لمعرفة احوالها وهي الحكمة وبعبارة اخرى لولا معرفة الاعتبارات لبطل علم الحكمة لا اكثر مسألتها معني على معرفة الاعتبارات كما لا يخفى على من له ادنى مباداة في الفلسفة ١٤ **قوله** الخالص من المباحث - اي المبحث الخامس من المباحث في مقام المحقق حاصله ان الحكمي لا يتخلوا اما ان يكون موجوداً ومعدوماً فان كان الاول يلزم كوني الحكمي جزئياً لان الشيء مالم يتشخص لم يوجد فاذا كان الحكمي موجوداً أصلاً استشفياً البتة والمتشخص هو الجزئي فصار جزئياً فكيف يحل على كثيرين لان الموجود في قولهم على كثيرين مع انكم قلتم بحمولته الكلية على كثيرين وان كان الثاني لم يكن جزءاً من الجزئيات الموجودة كزيد وعمر وغير ذلك لانها موجودات كيف يكون جزءاً معدوماً لان انتفاء الجزئ يستلزم انتفاء الكل فامتنع كون الكل موجوداً معدوماً فيلزم الوساطة بين الوجود والعدم ١٥ **قوله** متشخص - فان الوجود الخاص لا يتفك عن التشخص بالضرورة العقلية ولذا قيل انها متحدان بالذات او مساوي وقال الصلحام سبها في الوجود والحي فان الوجود المطلق لا يتفك عن الخاص في الواقع لان الوجود للماهية الموجودة في الواقع متمسك بالضرورة كما سيأتي ١٦ **قوله** والا - اي وان لم يكن موجوداً فكيف يكون الحكمي مقوماً للجزئيات الموجودة فان المعدوم لا يقوم الموجود ضرورة ان عدم الجزئ يستلزم عدم الكل وليس المراد بالتقويم سبها بالجزئية ١٧ **قوله** حله - وحاصله ان هذه الحكمة وهي كل موجود متشخص بمعنى معروض انتشخص سليم

**فرد من نفسه فهو غيره وسلب الشيء عن نفسه محال نعم يلزم**  
 ان يكون حقيقة الشيء عيناً له خارجاً عنه لكن لما كان  
 باعتبارين فلا محذور فيه من ثقل ولا الاعتبارات  
 لبطلت الحكمة الخامسة قبل ان كان موجوداً فهو  
 متشخص فكيف مقولية على كثيرين ولا فكيف يكون  
 مقوماً للجزئيات الموجودة وحده ان كل موجود معروض  
 جزاءً وذاتياً ١٨ اي لاناواع الموجودة فالانسان والفرد مثلاً ١٩

**قوله** فرد لنفسه - الوجه ان يقال الحكمي كما يكون الحكمي غير نفسه لان فرد الشيء يكون غيره والشيء يصح سلبه عما هو غير ووجه يصح سلب الحكمي عن نفسه وسلب الشيء عن نفسه محال بالضرورة وتوضيح ان الحكمي مفهوم من المفاهيم وكل مفهوم لا بد ان يكون كلياً او جزئياً والباطل الانحصار فيها وكون الحكمي جزءاً من اقسام البطلان فتقر انه كلي وفرد لنفسه وفرد الشيء يكون غيره ويصح سلب الشيء عن غيره فيصح سلب الحكمي ايضاً فيقال ان الحكمي ليس بجي وهذا هو سلب الشيء عن نفسه وهو محال ٢٠ **قوله** غيره - لان الغيرية بين الماهية والفرد سواء كانت الطبيعية ذاتية او عرضية فاهرة لا تقف الا للفردية باعتبار خصوصية زائدة على الطبيعية والغيرية تستلزم السلب فيكون الحكمي مسلوباً عن نفسه وهو محال لما تقرر في موضعه ٢١ **قوله** محال - لان كل شيء ثابت لنفسه بالضرورة وكان مروراً كان سلبه محالاً اما تبين جواب هذا الاشكال من اهل المذكور فهو ان صحة سلب الشيء باعتبارين فمن حيث الفردية مع قطع النظر عن حيثية نفسه يصح السلب باعتبار غيره وباعتبار ذاته نفس الشيء عينه مع قطع النظر عن الفردية لا يصح السلب اصلاً والا يلزم سلب الشيء عن نفسه فاسلب واستحالته باعتبارين فان الاول باعتبار عرض حصته له والثاني بالنظر الى ذاته فلعن القائل الغي ملاحظة الجنتين ونظر الى وحدة اللفظ ٢٢ **قوله** نعه - فيه اشارة الى الايراد المشهور علم نظم الايراد السابق لكن هذا الايراد اقوى من السابق لاني استحالته ظاهرة عامداً ان الجواب عن ايراد سلب الشيء عن نفسه وان ظهر مما سبق لكن مرد كون حقيقة الشيء عيناً له وفارجاً عنه لا لمفهوم الشيء نفسه فيكون عينه ولا انه فرد منه فيكون خارجاً عنه اذا الحكمي كما يصدق على الانسان كذلك يصدق على الحكمي ايضا وكما ان الانسان ليس داخلًا في الحكمي كذلك الحكمي

لكن لا نسلم عدم مقولية على كثيرين بل كونه معروضاً يؤيد المقولية لان العارض اذا كان خارجاً عن المعروض فالمعرض في مرتبة ذاته مع قطع النظر عن مشتركا بين الكثيرين ومحمولاً عليها ومقسماً اليها باختلافه في المحل كون الحكمي موجوداً ولا يلزم المحذور الذي يزعمه الباحث ٢٣ **قوله** معروض اي يعرضه التشخص ويهيئ تشخصاً به كما هو مذهب المتقدمين وذميب اليه اهل التحقيق فان قلت ان الواجب تعالى موجود مع انه ليس معروض التشخص لان تشخصه عينه لا عارض له فكيف نسلم اكملية قلت ان المراد ان كل شيء موجود بحكم معروضاً للتشخص بقرينة المقام والواجب تعالى ليس بكل شيء (محمد ابراهيم)



م تمام ما يثبتها اجيب بان دخول التقيد في العنوان فغيرها لا يكون الا الطبيعية الكلية فكون زواياها يرد عليه ان التقيد ايضا داخل في العنوان  
فلا يصح القول بكونه خارجا لان يتكلم ويقال خروج عن العنوان لكن مع يزم الترجيح لا مرجح اذا لفرق بين التقيد والتقييد اذ كل منهما داخل في  
عنوان والتقييد خارج عن العنوان والمعبود فالقول بكون احدهما داخل والا فخرجا ترجيح لا مرجح لان يقال ان الخصوصية في اخصه انما جاءت بحمل التقيد  
محملة للطبيعة فلهذا نحن التقيد ما نه داخل وفي الفرد انما جاءت بحمل التقيد كليا محملة للطبيعة فلهذا عير كل منهما داخل والتقيد كليا محملة للطبيعة  
كل منهما داخل قال الفاضل الشارح المحقق

**التشخيص مسلم وذلك دليل التقسيم والاشتراك**  
نحوه <sup>١٢</sup> <sup>١٣</sup>  
**ودخول الشخص في كل موجود ممنوع الثاني**  
النوع وهو المقول على المتفقة الحقيقية في <sup>١٤</sup> <sup>١٥</sup>  
جواب ما هو كل حقيقة بالنسبة الحاص بها  
نوع وقد يقال

جوابه من الحكمي بالمعنى العام المذكور آنفا  
مع التقيد اضافيا كان ذلك التقيد  
كقوله ائمة الفرس او توصيفا كالحجر ان  
الناطق واذا اعتبر التقيد ايضا مع اعتبار  
التقيد يصير الحكمي فردا لاجتماعه وما الى  
الحديث والفرد امان اعتبارا بان لان التقيد  
الذي هو امر اعتباري جعل جزءا فيها ومن  
البين ان اعتبارية الحجر ليست مطلقة اعتبارا  
الكل فيكونان اعتباريين وتام ما به  
المتحدة فيها اي في الحقيقة في الفرد وذلك  
بكل فهو نوع حقيقي لهذا هذا ما لم يطلب  
اما الشخص فهو الحكمي مع جزئية التقيد  
فقط على مذاهب اى مذاهب المتأخرين كما  
عرفت او معروض الشخص على التحقيق وهذا  
مذهب القدماء ثم ان الخلق في صدر كل ان  
الكل اذا كان نوعا حقيقيا بالنسبة الى الحقيقة  
فلا يصح استلزامه بعميات بالجنسية والنسبة  
وغيرها فلا يستقيم تقسيم الحكمي الى الجنس فادفع  
بان التقسيم الى الجنس انما هو بالقياس الى  
اشخص بان يقال ان الحكمي بالقياس الى  
اشخصه اما جنس لها او نوع وكذا الله تعالى  
الى الحقيقة والفرد انتهى مع زيادة في التام  
الحايات وقدم من انبذ منها ومن شار  
التفصيل فليراجع الى الخواص المتعلقة على  
الرسالة العقلية <sup>١٦</sup> <sup>١٧</sup> **قوله النوع**  
قال شارح المطالع ان حفظ النوع كان في  
لغة اليونانية موصوفا بمعنى الشيء حقيقة  
ثم نقل الى الصينيين بالاشتراك احدهما يسمى  
حقيقيا والآخر اضافيا اذ الحقيقة هي المقول  
على كثير من المتفلسفين بالعدد فقط في جواب ما هو  
المقول على كثير من جنس وقولنا بالعدد فقط  
يخرج الجنس وفي جواب ما هو الشخصية الباقية  
والا اضافيا فهو الذي يقال عليه على غيره

**له قوله دليل** - لان التقسيم يحصل باضمار قيد مختلف الى شيء واحد فيكون ذلك الشيء موجودا في  
ضمن الاقسام كما صرح به **قوله** ودخول الشخص - هذا الشارة الى جواب سوال مقدمه همان كالتشخيص  
يجوز ان يكون الشخص داخل في كماله المتأخرين ولا يكون عارضا له فيكون دليل التقسيم والاشتراك فلا يمنع حصول  
كثير من فيلزم المذكور ويكون الحكمي الموجب جزئيا تحريما للوجوب لان دخول الشخص في كل موجود ممنوع ولا ينسلم  
دخول بل هو امر عدمي يتنزع من الهوية المستحصنة بنفسها في مراتب الوجود والطبائع الكلية يجوز ان يكون مرفوضا  
للموجود في الخارج او في الذهن ولا يكون الشخص جزءا منها ولا لم يكن كليات لا يقال اذ المميز الشخص في  
كل موجود ولم يكن الفرق بين الشخصين كزيد وعمر لانها الانسان فقط والشخص ليس داخل فيهما لانه ان ريد  
بعدم الفرق لانه لا يبقى الفرق بينهما بحسب الحقيقة والهوية فنسلم ولا يحد وفيه فان افراد النوع الواحد كلها  
متفقة بالحقيقة والمادية لا فرق بينهما اصلا بحسب المادية وان اريد بعدم الفرق بينهما بوجه من الوجود فهو نوع  
فان الشخص وان لم يكن داخل في كلياته في الوجود والعنوان معتبر فيه بحسب امتياز بينهما في الإشارة المسببة وهو  
الفرق وفي المقام كلام يبين بهذا المختصر **قوله** الثاني - من الكليات الخمسة هو النوع قيل هو في اللغة  
اليونانية اما وجه تقديم الجنس على النوع وتقديم النوع على الفصل فقدم في سميت الجنس فتذكر <sup>١٨</sup> <sup>١٩</sup> **قوله**  
المقول - المراد بالادام الحكمي المقول وهذا الجنس ليس كليات الخمس على المتفق الحق لا يخرج به الاجناس  
قريبة كانت او بعيدة والامراض العامة والفصول البعيدة لقولها على المختلفة الحقاني في جواب ما هو يخرج به  
الفصول والخواص القريبة لقولها في جواب اى شيء <sup>٢٠</sup> <sup>٢١</sup> **قوله** كل حقيقة سواء كانت نوعية او جنسية او  
فصل او خاصية او عرضة عامة بالنسبة الى حاصها الى الصلة بالاضافة الى ما اندرج تحتها كقوله ان الانسان نوعا طبيعي  
وغير ذلك من سائر الاقسام <sup>٢٢</sup> <sup>٢٣</sup> **قوله** نوع - اذ الحقيقة عبارة عن حقيقة معينة بقية بان يعتبر التقيد داخل  
والقيد خارجا فلا يكون تمام ما يثبتها الا الطبيعية الكلية يرد عليه ان التقيد جزء من حقيقته فكيف يكون الحقيقة

الجنس في خطاب ما هو قولنا <sup>٢٤</sup> <sup>٢٥</sup> **قوله** قد يقال - اعلم ان المادية جنس ليس على بقول المقول عليها وعلى غيرها الجنس يخرج البساطة وليس لها جنس يقال عليها  
ولذلك في جواب سائر الخرج ان من العوض العام للحقائق المركبة اذا الجنس لا يصدق عليها في جواب ما هو بقول قولنا وليا يخرج الصنف اذ يصدق الجنس عليه ليس يصدق  
ذاتي بل بواسطة صدق غيره على ما قالوا ان كل ما يصدق على العام وانما من فصدقه على العام وانما من بواسطة العام فان الحيوان انما يصدق على الحيوان  
بواسطة حمل الانسان عليه ذلك لان الحيوان عالم يصير انسانا لم يكن محمولا على ان يخرج على رية مثلا فان الحيوان الذي ليس بانسان ليس محمولا عليها اصلا فانها لا يصح  
دعواه انهم

م كل حادث ولذا اتينا في مسبقنا بمادة الضرورة الوجودية والجنس والمادة متحدان بالذات على ما جفت ولا يرد النفس الناطقة لا تاتى بالذات  
تجدد ما من كل وجوب بل من جنس الجنس بالذات في مادة وجوبها ولا يرد العقل العشرة فالتأليف كونه انما يحصل من مراتب مختلفة  
مبادىء وان كانت موجودة لتوسطها في آثار الغيبي كوسط الاجتماع للوسط والناطقة فقط تقدير وجودها انما بسيط خارجا وانما كونه  
كيف والمساواة مطلقا من صفات الشدة في قدره انما في نظرنا في شدة الكتاب ولا يخفى فانه من الاستحالة اما اولها فلان مسبقية كل حادث في المادة لو  
سلت فانما يسل في الحادث الزماني كما هو رتبهم لا مطلقا كغيره من صفات ما هو عليه ودعوى الضرورة غير مسبوقة وانما ثانيا فلان ذلك يؤدي الى التسلسل للحال  
وبينا ان المادة لا تكون واجبة بالذات  
بل ممكنة فيكون حادثا بالذات ولا بد لها  
من مادة وهي كذلك وكذا الى ما لا يتناهي وما  
لا يتناهي فلان المادة المطلقة في تلك المسئلة  
اخر من المادة للمقومة فانهم قالوا انما  
كان الحادث صورة فالمادة السبع الى وان  
كان عرضا فالمادة الموضوع وان كان غدا  
فالمادة البدني فقول الجنس والمادة متحدان  
غير مدد وانما فلان جنسية الجنس النفس  
لوجب تركها في الخارج كونه جنسيا في حيزها  
ككونها جنسا في حيزها فليس لها بعد من جنس  
منها انتفاء الكل عند انتفاء الجزء وكل ذلك  
خلاف الحقيقة وخلاف ما تقر في ادراك الكلام  
فقول ولا يرد النفس الناطقة لا يسل شي  
نعم لقال بيننا كما قال في نقله كان وجوده  
يرد عليها كغيره وانما خاصا فلان قولها  
نفسها انما لا يسل المسئلة فليست متقدمة  
عند كونه واما سادسا فلان الجنس المزمع في  
قولها واما النطقة فليست متقدمة وجودها منع لما  
هو متقرر في ادراك المشايخ واما سابعا  
فلان النطقة كانت مثلا للنوع البسيط  
في كلام القوم فليس بساطتها غير مضر فان لما  
ان نبذل بالوجود وذا العلم الحق عند علم  
الغيب هو قوله هو اي النوع  
بالعلم العام للشيء للاضافي والحقيقي كما  
يعلم من كلام الحكماء حيث قال في شرح الطالع  
النوع اما اضافي او حقيقي واما ان كان فقيا  
اما الى النوع للاضافي او الحقيقي فليست دارية  
اقتسام قد اعتبر كل منهما مرتبة او مراتب اما  
النوع للاضافي بالنسبة الى مثله فمرتبة اعلى  
على قياس ما في الجنس لانه ما من يكون لهم  
الا انواع وهو النوع العالي بالجنس وانما  
وهو السافل كالانسان او اعلم من بعض  
واخص من بعض وهو المتوسط كالجنس

# على الماهية المقول عليها وعلى غيرها الجنس في جوابها هو قول اوليا والاول حقيقة والثاني انضمام وبينها عموم من وجه وقيل مطلقا وهو

ل قوله الماهية اي الامر الذي هو في العقل على كثرة الاطلاق فيخرج به الجنس فانه لا يحصل في العقل هذا علم  
بالجنس واحترض عليه بان الشخص ايضا قد يصير مقولا كالاشياء الموجودة ولكنه لا يفرق فيخرج به النصف ثم اعلم  
ان اريد بالماهية المقول في جواب ما هو فيخرج الشخص والنصف كما هو مضافا حادثة الى قيد القول الاول وسبغ في  
الماهية الاضافة ما يقع فيه ١٢ قوله قول اوليا اي مطلقا واسطة امر اخر فيخرج به النصف كما روي و  
الزكي كما مر فان قلت قد يطلق الماهية على ما يجب به من سوال ما هو فيميز لاجابة الى قيد الاول لانه لا يخرج  
النصف فانه ليس بماهية بهذا المعنى قلت الماهية ثلث معان الاول ما يجب به من سوال ما هو الثاني ما به الشيء  
هو هو الثالث الامر الذي حصل في العقل والمصنف علم ان معناه والحقيقي هو المعنى الثالث وهو شاعل المصنف فلابد  
عنده وخرج عن النوع ١٣ قوله كقول اي المقول على كثرة المتقدمة الحقيقية في جواب ما هو فيخرج بالنوع  
الحقيقي لانه قد تم تفصيل وصار حقيقة نوعية ولانه قد تم حقيقة افراده ولانه اذا اطلق النوع في غير المقول المتبادر منه هو  
المقول على كثرة المتقدمة الحقيقية والتميز بالعلامات كونه حقيقة ١٤ قوله الثاني اي ما على عليه وعلى غيره  
الجنس في جواب ما هو فيخرج بالنوع للاضافي لان نوعية بالاضافة الى ما فوقه كالحيوان فانه نوع بالاضافة الى ما فوقه و  
هو الجنس الثاني واما بالاضافة الى تحت فهو جنس لانه في هذا المعنى مجازي للنوع والمصنف لم يصرح بكون المعنى  
الذي في مجازي بالاضافة الى قوله الاول هو الحقيقي فانه يعلم منه ان المعنى الثاني للنوع مجازي واما الاحتمال بان يكون  
النوع مشتركا بين المعنيين فقال بان للفظ اذا دار بين الاشتراك والحقيقة والمجازي كحل على الثاني ١٥  
قوله عموم من وجه لمتبادرتهما في الانسان ووجود الثاني بدون الاول في الحيوان ووجود الاول بدون الثاني  
في العصور الجسمية فكيف على طرفي المشايخ فانه لا نوع حقيقي بالنظر الى افرادها وليسست باضلي لعدم وجودها  
تحت الجنس هذا عليه المتأخرون فان قلت ان الصورة الجسمية هي الجوهر كحال في المادة فحيث افراد الجوهر  
داخل تحت فصار نوعا اضافيا ايضا فلم يكن مثالا للنوع الحقيقي فقط قلت هذه الصورة من الفضول في بساطة  
لا يدخل تحت الاجتماع بالذات والمائل هو عليها بالعرض لا يقال اذا كانت من الفضول والفصل غير النوع  
ككيف تكون من الانواع لاننا نقول ان الفضول وان لم تكن النواع بالنسبة الى الاجسام التي يتقوم بها كنهها  
النوع بالنظر الى اشخاصها كحال في مواد الجسمية فانهم ١٦ قوله مطلقا القائل القدر ما قاله ان لا يتناهي  
اعلم مطلقا من الحقيقي ويؤيد ما نقل من ارسطوس انه ليس شيء ممكن موجود خارجا عن المقولات قال المصنف في الحاشية  
المقولات عند الاول هو كون من وجه يعني انظر الى من هو فيها في ادى الرأى واما النظر اليه فيقتضي الاطلاق فان

فان النطقة كانت مثلا للنوع البسيط  
في كلام القوم فليس بساطتها غير مضر فان لما  
ان نبذل بالوجود وذا العلم الحق عند علم  
الغيب هو قوله هو اي النوع  
بالعلم العام للشيء للاضافي والحقيقي كما  
يعلم من كلام الحكماء حيث قال في شرح الطالع  
النوع اما اضافي او حقيقي واما ان كان فقيا  
اما الى النوع للاضافي او الحقيقي فليست دارية  
اقتسام قد اعتبر كل منهما مرتبة او مراتب اما  
النوع للاضافي بالنسبة الى مثله فمرتبة اعلى  
على قياس ما في الجنس لانه ما من يكون لهم  
الا انواع وهو النوع العالي بالجنس وانما  
وهو السافل كالانسان او اعلم من بعض  
واخص من بعض وهو المتوسط كالجنس

النوع والمحيون او مبادىء الكل وهو المفرد كالعقل ان قلنا انه ليس بجنس والجوهر جنس واما مراتب النوع للاضافي بالقياس الى الحقيقي فاشتمال لانه يتبع  
ان يكون نوعا حقيقيا فان كان تحت نوع حقيقي فهو العالي والافراد هو النوع الحقيقي بالاضافة الى مثله فليس له من مراتب الا مرتبة افراد لانه لو كان  
نوعا او تحت نوع لزم ان يكون حقيقيا فوق نوع وهو محال واما النوع الحقيقي بالنسبة الى الاضافي فله مرتبتان اما مفرد واسفل لامتناع ان يكون تحت نوع  
فان في نوع فهو سافل الا انه قد انتهى بعض نوعه تحصيل بالاضافة من الغافل كالمحمود حيث قال في تعليقه على بشرح لا حسن التحقيق الى الاضافي فان النوع حقيقي

من المندرج تحت المذكورات يسمى بالجنس السافل والنوع السافل **قوله** اعلم الكل ما لا علم من كل الاجناس كالجواهر الا علم من الجسم المطلق  
والغاي والحيوان ومن كل الانواع كالجسم المطلق الا علم ما تحته يسمى بالجنس العالي وبالنوع العالي **قوله** ولا علم الا ان هذا  
القول لفظ ونزغ في مرتبة واللام فيه للتعميل متعلق بقوله يسمى قدماً اي بما يشانه ولان الدعوى بعد اقامة الدليل عليها او تقع في الذهن وثانياً  
ان جواب عن سوال مقدر يدور بهنا تقريره ان النوع لما كان شبيهاً بالجنس على انطلق به قول المصنف وهو كالجنس لها مفرد فينبغي ان يسمى النوع العالي  
نوع الانواع كما يسمى الجنس العالي جنس الاجناس او يسمى الجنس السافل جنس الاجناس كما يسمى النوع السافل نوع الانواع فتسمية القول النوع السافل

**كالجنس اعلم مقدر او مرتبة خصل لكل لسافل اعلم الكل**  
**العالي واك خصل اعلم المتوسط ولان الجنسية باعتبار**  
**العموم والنوعية باعتبار الخصوص سمى النوع السافل نوع**  
**الانواع الجنس العالي الجنس الثالث الفصل في القول في جواب**  
**الاستدلال**

**قوله** كالجنس - في هذه الانقسام فانها تجري فيه قال شارح المطالع اعلم ان الاجناس ربما  
متساعدة والانواع متنازلة ولا تذهب الى غير نهايتها بل تنتهي الى جنس في طرف التساعداً الى جنس  
لا يكون فوقه جنس ولا تحتها من اجزائها لا تنهاى فيستوقف تصور باعلى احاطة العقل بها و  
تسلسل العلل والمعلولات كون كل فصل علمه حصته من الجنس والانواع في طرف التنازل الى  
نوع لا يكون لا يكون تحت نوع واللام تحقق الاشياء من اذ بها نهايتها فلا يتحقق الانواع واذا حصل  
عندك هذا التعهيد فاعلم ان مراتب الاجناس اربع لانه ان كان يكون فوقه جنس اولاً لا يكون فوقه  
ولا تحت جنس او يكون تحت ولا فوقه جنس او بالعكس والاول هو الجنس المتوسط كالجسم والجسم الثاني هو  
الجنس المفرد كالعقل ان قلنا انه جنس للعقول العشرة والجمهور ليس بجنس بها والثالث هو الجنس العالي  
وجنس الاجناس كالمقولات العشرة والرابع الجنس السافل كالحيوان **قوله** اما مقدر - اما مقدر  
المفرد في ان لا يقع في السلسلة التي هي للانواع بان لا يكون فوقه نوع بل يكون فوقه جنس او عرض عام  
ولا يكون تحت نوع بل يكون تحت شخص وفرد او غيره ومثاله العقل ان قيل ان اجد جنس لا او عرض عام  
وهو نوع ما تحت من العقول العشرة اشخاص وان قيل ان كل من العقول العشرة نوع بسيط وهذا وفرد واحد  
مختص وفرد واحد والجمهور عرض عام لا فيكون كل من العقول مثلاً للنوع المفرد كما لا يخفى لما للجنس المفرد  
الذي لا يقع في سلسلة الاجناس بان لا يكون فوقه جنس بل يكون فوقه عرض عام ولا يكون تحت جنس بل يكون تحت  
نوع ومثاله العقل على راي من قال ان الجمهور جنس لا والعقول العشرة انواع متدرجة تحت والعقل جنس لها  
**قوله** مرتبة - بان يقع ذلك النوع او الجنس في سلسلة الانواع او في سلسلة الاجناس وهو نقصان  
فالنوع المرتبة يشتمل لما فوقه نوع ولما تحت نوع فقط ولما تحت فقط كالجنس المرتب وهو المفرد  
وهو ايضا يشتمل الانواع الثلث علم النوع المركب قد يكون ما فوقه ما تحت نوع فيكون هناك النوع مرتبة وكذلك  
الجنس قد يكون ما فوقه جنس وما تحت جنس فيكون هناك ايضا اجناس مرتبة **قوله** اعلم الكل - اعلم الكل  
من كل الاجناس كالحيوان المندرج تحت الجسم الثاني والجسم المطلق والجمهور وخص من كل الانواع كالانسان

نوع الانواع والجنس العالي الجنس العالي  
ليس الا كالمكان لا يتناسب ما يكون بينهما  
المشابهة وما حصل الجواب ان شبيه النوع  
بالجنس اما هو في بعض الاحوال والاختلاف  
للافراد والترتيب عليه لاني جميعاً فالجنس  
اذا ضيفت الى شيء يكون اعلم منه يقال كالحيوان  
جنس الانسان يعني الحيوان اعلم منه وهذا  
معنى قوله ولان الجنسية باعتبار العموم معنى  
جنس الاجناس اذ اعلم جميع الاجناس ان  
هو في سلسلة الاجناس الجنس العالي  
فما سبب ان يسمى بهذا الاسم في الحكم و  
النوع اذا ضيفت الى شيء يكون خصل منه  
يقال الانسان نوع الحيوان يعني لانسان  
اخص منه وبذا معنى قوله والنوعية باعتبار  
الخصوص معنى نوع الانواع انه اخص  
جميع الانواع وان هو في سلسلة الانواع  
السافل فما سبب ان يسمى بهذا الاسم فلا  
تحكم **قوله** باعتبار العموم - باعتبار  
اعلم من الكل يسمى الجنس الاجناس فتعق  
كالم صفة الجنسية فيه **قوله**  
باعتبار الخصوص - فما فيه الخصوص كثر  
يتحقق صفة النوع في كونه في النوع  
السافل يسمى نوع الانواع **قوله**  
**قوله** الثالث من اقسام الجنس الفصل  
اعلم ان الفصل كونه موصوفاً بصفات ثلاثة  
الذاتية والخصوص وعدم كونه ما تحت ما تحت  
يستحق بالنظر الى الصفة الاولى التعظيم على  
العرضيات الآتية من الذاتية والعرضيات  
العام يستحق التأخير بالنظر الى الصفتين  
الاخيرتين علماً من علم الجنس والنوع **قوله**  
**قوله** اي شيء هو يعني اذ اسأل عن الشيء  
بانه كاشي هذا الشيء في ذاته فوقع جوابه  
يسمى فصله بفقيد الادلة يخرج النوع والجنس  
لانها لا يقالان في جواب اي شيء بل بما مقولاً

في جواب ما هو كما عرفت والعرض اعلم ايضاً يخرج به لانه لا يقال في الجواب اصلاً بقوله في جوابه يخرج الخاصة لانه لا يقال في جوابه بل في عرضه لا يقال ان كاشي ما يطلب  
التمييز عن جميع الاشياء لئلا يزم ان لا يكون الجنس فضلاً لانسان لانه لا يميزه عن الفرس وغيره من المشاركات في الحيوانية اما طلب التمييز في الجمل فجنس كالحيوان  
مثلاً ايضاً يميز الانسان في الجملة عن المشاركة الجنسية فيخرج فوقع في جواب اي شيء ايضاً فدخل في الفصل فلا يبقى هذا الفصل مانعاً لا نقول ان طالب التمييز للذي  
لا يكون مقولاً في جواب ما هو وارباب العقول اصطلاحاً اعلم ذلك فالحيوان وان كان مميزاً لكنه مقول في جواب ما هو فلا يدخل في الفصل فقلت ان العرض



في العقل فصل من تلك الفصول لم يحصل له الصورة الخلية المطابقة لما هي الخطة الموجودة في الخارج ولا الصورة السطحية ولا الصورة الجسمية ونقد  
 لكن هذا الذي صورناه في المقدار وانواعه ليس بين الجنس والفصل تمايز في الخارج بان يكون للجنس وجوده وللفصل وجود آخر بل هما متحدان  
 بحسب الخارج وجودا وجلا كيف والامران المتمايزان بالوجود في الخارج لا يمكن حل احدهما على الآخر فهو وان كان بينهما اتصال بحيث لا ينفك  
 واحول في البنية والصورة انتهى بخلافه **قوله** جنسا للفصل هذا بيان اول فرع من الفروع الخمسة التي يتفرع عن عليهما الفصل والجنس ما سله اذا  
 كان الفصل على الجنس فلا يكون فصل الجنس جنسا للفصل باعتبار نوعين اى لا يجوز ان يكون لما هيته واحدة جزا ان احدهما جنس لهما مشترك بينهما وبين  
 ما والاخر فصل لهما يميزهما عن ذلك الفرع  
 ثم ينكس الامر فيكون هذا الفصل جنسا  
 لهما مشتركا بينهما وبين نوع آخر وذلك  
 فصلا لهما يميزهما عن النوع الآخر والاصل  
 كل واحد منهما على الآخر فيلزم كون الشيء  
 الواحد محولا لعلته وبل هو الالاد وروبو  
 محال واولد عليهم الحيوان انما هو فان  
 الحيوان جنس للانسان مشترك بينه وبين  
 الفرس مثلا والنطاق فصل للميزة عن الفرس  
 والنطاق جنس له مشترك بينه وبين الملك  
 والحيوان فصل له يميزه عن الملك فقد  
 انعكس الحال بين الجنس والفصل في  
 الانسان بالقياس الى نوعي الملك و  
 الفرس واجابوا عنه بان المراد بالنطاق  
 ان كان هو الجوز الذي له النطق اى درك  
 المعقولات فانه ليس مشتركا بين الانسان  
 والملك بل مختلفا بالماهية فيهما فلا يكون  
 جنسا لهما وان كان المراد بالنطاق هو هذا  
 العارض اعني مفهومه بالقوة ادراك  
 المعقولات لم يكن فصلا للانسان بل هو  
 اثر من اثنا فصله **قوله** فصل  
 هذا فرع ثان من الفروع الخمسة المتفرعة على  
 عليهما الفصل والجنس ما سله ان اذا كان  
 الفصل على الجنس فلا يكون شيئا فاصلا  
 قريبا في مرتبة واحدة ولما اجمع على  
 المعقول الواحد لثبات استقلاله هو محال  
 لان الفصل بانفصاله الى الجنس لغير شيء  
 المركب منها ماهية نوعية مستقلة فان كان  
 الواحد منها كافيا في تحصيل الجنس فقد تمت  
 به الماهية فصار نوعا لا مزية فحينئذ لا ينفك  
 الى الفصل الاخر ويصير نوعا راجعا لا مقودا  
 له والا يلزم مستغناء الذات عن الذاتيات  
 وان لم يكن الواحد منها كافيا بالمعنى اليه  
 الاخر فيميزه عما رجوها فصلا وهو احد

# قال الحكماء الجنس امر بهما لا يتحصل الا بالفصل فهو علة له فلا يكون فصل الجنس جنسا للفصل ويكون لشي واحد فصلا

**له قوله** قال الخ. قل شايخ الطوارق في شرحه للطوارق قيل يجب ان يكون الفصل على وجود الجنس لانه لو لم  
 يكن الفصل على وجود الجنس فلا يكون الجنس على الفصل اولا يكون فان كان الجنس على الفصل فيكون  
 الفصل الجنس وهو متنع ضرورة تحقيق الجنس بدون الفصل وان لم يكن الجنس على الفصل يلزم ان يستقضى كل من  
 الجنس والفصل عن الآخر فيمتنع ان يتركب منهما حقيقة واحدة قيل عليه ان اردتم بان لعلته ما يتوقف الشيء عليه في الوجود  
 اعم لم يكن تاما او ناقصة فلا يلزم من عليته الجنس الفصل يستلزام الجنس الفصل اذ لا يلزم من العلة لثباته  
 وجود المعلول وان اردتم بان لعلته ما لا يلزم من عدمه عليه احداهما الاخر يستلزام كل واحد  
 منهما عن الآخر لجزا ان لا يكون ويكون علة ناقصة له بان يكون الفصل امر خاليا في الجنس والجنس علة ناقصة في الفصل  
 الفصل على وجود الجنس على معنى ان طبيعة الجنس في العقل امر بهما لا يتحصل بنفسه قابل لان يكون اشياء كثيرة لا يحصل  
 هو محتاج الى ان يضيف اليه الذي معنى زائد كما يتحصل ويحصل ويتعين به ويكون هو احد هذه الاشياء وهذا الزائد  
 هو الفصل وعليه بهذا المعنى لا يمكن منها وتوهم كون الفصل علة لطبيعة الجنس في الخارج خطا لان الفصل في الخارج  
 بعينه الجنس فلا يكون علة للجنس والالزام تقدمه بالوجود وعليه فيمتنع ان يكون هو بعينه الفصل انتهى بتصرف **قوله**  
 قوله بهما الخ. في شرح المواضع قال الحكماء الجنس امر بهما في العقل يصلح ان يكون انوا ما كثيرة هو عين كل واحد منهما  
 في الوجود وليس يتحصل مطابقا لما هيته نوع منها تمامه وانما يتحصل بالفصل فانه اذا انضم الفصل اليهما سمينا  
 ومتممهما **قوله** فهو علة الخ. في المواضع وشرحه فهو اى الفصل علة له في تحصله في العقل اى يجعله مطابقا  
 لتام ماهية النوع وينزل اياهما الى بعينه النوع واحد من تلك الانواع التي كان صانعا لكل واحد منهما فهو علة يتحصل  
 وتعين في الذهن لانه علة خارجية لوجود الجنس وجودا وليس للجنس وجود مغاير لوجود الفصل في الخارج حتى يتصور بينهما  
 عليته وليس الفصل ايضا علة لوجود الجنس في الذهن والالام يعقل الجنس بدون فصل من الفصول وهذا اى الذي  
 ذكرناه من كون الفصل على تحصل الجنس وزال اياهما في العقل بين الاحاطة به الى دليل اخره المتأخرون فانه  
 ليس المقدار مثلا امر ممتازا في الخارج يقتضي بتأدية كونه خطأ اى فصل الخطا المميزا عنه عن مشاركته في المقتضية  
 وتأدية كونه سطحيا وتأدية كونه جسميا تعليميا الى ثم مقدار مخصوص هو في نفسه الخطا ليس ذلك المقدار الا انما من غير ان يكون  
 هناك شيئا لا يحتاج الى الخارج فيحصل منها الخطا ومقدار آخر هو السطح ليس الا سطح ومقدار ثالث هو الجسم ليس الا  
 نعم المقدار امر بهما في العقل يحل كل واحد من الانواع المذكورة تحتها ولا يلزم من تمام ماهية شيء منها بل يحتاج في  
 تحصله ومطابقته لتام الماهية الموجودة في الخارج الى ان يقتصر بفضل واحد منها لغيره ويحصل فان لم يقتصر

لا متعدد وهو المطلوب اعلم ان في تعدد العلل ثلث صور الاولى في توارد العللين المستقلين على سبيل الاجتماع بان يوجد المطلوب اجتماع العللين  
 المستقلين والثانية في تواردهما على سبيل التعاقب بان توجد واحدة من العللين فيوجد المطلب ولم يتقدم تلك وتوجد واحدة اخرى فيوجد المطلب والثالثة في تواردهما  
 الحظ الواحد بان يمكن ان يحصل المطلوب ابتداء من كل واحد منهما بان يحصل من العلة الواحدة بدون الاخرى او يحصل من الاخرى بدون تلكا اذا حصل من  
 بهما فلا يحتاج الى الاخرى فلا يحصل المطلوب ان كان باحدى العللين فيلزم الاخرى ويلزم خلاف المفروض (بقية حاشية بر صفح ٤٤)

(نقبة حاشية صفح ٤٤) ويكون كل منهما علة او مجموعهما فتكون العلة حقيقة هي المجموع وهو واحد لا متعدد وكل واحد منهما غير مستقل واما الثانية فلان المطلوب اذا حصل من احد العلتين ليتحقق الاخرى اما ان يكون الاخرى موشرة في عين الوجود والاطلاق كما حصل عن العلة الاولى يلزم تحصيل المحصل او في غيره فيلزم كون الشيء الواحد الشخصي موجودا بوجودين حقيقتين في الخارج في زمان واحد وهذا كما ترى والصورة الثالثة اختلف فيه فتوهم بعضهم بجوازها واما المحققون فذهبوا الى انها ايضا باطل لان المطلوب لا يترب على الشيء فيمتنع حصوله بدونه لاحتياج الممكن في وجوده اى وجود العلة وفي عدمه الى عدمها فيوجد المطلوب باحد العلتين فان عدم الاخرى يلزم الترتيب بلا مرجح لان المطلوب كما ان وجوده معلول لوجود العلة الاولى

كك عدمه ايضا معلول لعدم العلة الاخرى بل يلزم الترتيب بلا مرجح لموجوبية الوجود بالنسبة الى عدم عدم احتياج عدم الى الثانية فيلغو القول بتوقف المطلب على كل واحد منهما بخصوصها فالقولون عليه

حينئذ انما هو القدر المشترك بينهما وهو وجود واحدة جهنا اظهار المراد في الفصلين

في مرتبة واحدة اذا استحال لا يخص بالقرينين وذكر في المواضع وشروانه يكفي في ذلك اى ان الفصل القريب

لا يتعدوان الفصل القريب هو تمام الجوز المميز فلا يجوز تعدده والالم يكن شئ منها وحده فصلا بل الفصل في تلك المرتبة هو مجموعها معا فاذا اتركت ما بهية من امرين مستادين لم يكن لها فصل بهذا المعنى ولواردنا بالفصل القريب الجوز المميز للشيء عن جميع ما عداه لم يمتنع

تعدده فان الماهية المركبة من الامور المتساوية يكون كل منها فصلا قريبا بل هو بالجملة اذا جعل التمام المعبر في الفصل القريب صفة للجوز المميز المتشعب تعدده

بلا شبهة ولا استعانة بالعلية وان جعل صفة للتمييز لم يمتنع تعدده في ما يميز بها جنس وامتنع فيها لها جنس تفرعا على العلية انتهى وقد مر مثا اهتم لم يجوزوا التركيب من المتساويين فذكر مرة ١٣

(بسنده محمد ابراهيم عفى عنه بليادى) ص للجنس في م تفار قبا عن المعلول فاذا وجد الفصل القريب لا بد من وجود الجنس الذي يقوم به فلا بد حينئذ من وجود جنسين اقتربيين له

في الماهية الواحدة فيوجد

كما سبق ذكره في بحث الجنس ١٢

## قريبان ولا يقوم الانوعا واحدا ولا يقارن الا جنسا واحدا في مرتبة واحدة وفصل الجوز

الحق قوله قريبان - قيد الفصل بالقريب لان الفصل البعيد وكذا المطلق يجوز تعدده ويكون كل من الفصول المتعددة علة للجنس الذي في مرتبة كالناطق للحيوان والحساس للجسم النامي والناهي للجمم مطلقا وقابل الابداء للجوز ههنا قلت ان الحساس والمتحرك بالارادة فصلان قريبان للحيوان قلت ليسا فصلين بل كل منهما اثر لفصله وربما يكون الفصل الحقيقي شيئا لا يدل على ذاته الا بمرضى ذاتي فليست شق لاسم من ذلك العرض كالناطق المشتق من النطق الدال على فضل الانسان فان وجوده العرضيان يشبه تقدم احد على الآخر فقد شق لهما كل واحد منهما اسم فينبذ بما يظن ان المقوم من الاسمين انها فصلان متغايران لتغاير معبريهما والحساس والمتحرك بالارادة في هذا الموضع من هذا القبيل فان مبدأ الفصل الحقيقي هو النفس الحيوانية التي هي عرضة الحس والحركة وهي واحدة اما الحس والحركة فهما اثران لوجود عاقلان ليسا بفصلين فاقم ١٢ **قوله الانوعا** - واحدا يذ افرع ثالث من الفروع الخمسة ببيان ان الفصل لا يقوم الانوعا واحدا لانه ان قوم نوعين فيلزم ان يكون للبسيط الذي هو الفصل اثران ولما كان هذا البسيط موقوفا على اثبات بساطة الفصل فالاولى ان يقال يلزم ان يتخلف عنه معلوله لان جنس كل من النوعين لا يوجد في الآخر لانه ان قوم نوعين من جنس واحد يلزم خلاف المفروض لان النوعين حينئذ يكون نوعا واحدا اذا اختلفت الذات باختلاف الذاتيات واتحادها باتحادها فاذا كان الجنس القريب والفصل القريب للنوعين واحدا فهما متحدان بالذات مع انه فرض انها مختلفان فاذا كان جنسان للنوعين وقوبا فصل فاذا اقوم احد جنسا لا يوجد الاخر لم يلزم الى جنسه ويوجد هذا الفصل الذي هو علة للجنس الاخر فيوجد الفصل بدون الجنس الذي هو معلول له فيختلف المعلول وهو الجنس عن علة وهو الفصل وهذا باطل وما يستلزم وهو التقويم لنوعين يكون ايضا باطل فلا يقوم الانوعا واحدا والمطلوب اعلم ان المستدل انما قال فالاولى لانه يمكن ان يكون مراد المستدل بالبسيط الاضافي الى امر الواحد فيكون معنى كلامه ان الامر الواحد المؤثر لا يكون له اثران متغايران بما جنسان والاي لزم تخلف المعلول عن علة المؤثرة المستلزكة للمعلول وانه محال وان تعلم ان حمل عبارة المستدل على هذا المعنى يخلف بارادته قال فالاولى ١٣ **قوله جنسا واحدا** اثنى مرتبة واحدة اعلم ان اذ افرع رابع من الفروع الخمسة وبيان انه اذا كان الفصل علة للجنس فلا يقارن الا جنسا واحدا لانه لو قارن جنسين يكون علة لهما يقوم نوعين في مرتبة واحدة لا تتحالة ان يكون نوع واحد جنسان في مرتبة واحدة فيلزم حينئذ تخلف المعلول عن علة المستلزكة من اياه قال السيد السند وقد يفرع الثالث على الرابع فيقال لما ثبت ان الفصل القريب لا يقارن جنسين في مرتبة واحدة لاستلزامه التخلف وجب ان لا يقوم نوعين في مرتبة واحدة ولا يظهر انها مشتركان في الدليل بلا تفرع بينها وقد استدل عليه احسن المحققين بان الفصل كعلة التامة

ص للجنس في م تفار قبا عن المعلول فاذا وجد الفصل القريب لا بد من وجود الجنس الذي يقوم به فلا بد حينئذ من وجود جنسين اقتربيين له

في الماهية الواحدة فيوجد

كما سبق ذكره في بحث الجنس ١٢



٣ فصل لا يلزم القول بعرضية الفصول ولذا نسب اليهم فاعلم ذلك وتسلوا بالسرير فانه مجموع قطعات الخشب والهيئة الواحدة  
 ولا يخفى ان السرير جوهر والهيئة التي تميزه عن غيره عرض وتسلوا بالجسم الطبيعي فانه مركب من جوهر وعرض وهو المقدار الذي الجسم الطبيعي  
 والجواب عن تسليمهم ان السرير يرمي القطعات المعروضة للهيئة الواحدة لا المركب منها حتى يلزم التركيب من الجوهر والعرض وقد يجب  
 بان السرير مركب من اجزاء في الكلام في المركب الحقيقي فافهم واما الجواب عن تسليمهم الثاني فهو ان الجسم مركب من الهيولى والصور الجارية بها  
 كما ثبت في الحكمة فاقول ١٢ **قوله** اعلم انه اي اعم من جميع ما يحيل على الشيء اعلم ان اعم المحولات هو المقولات العشرة ويقال لها الاجزاء  
 التي هي احد الجواهر وتسعة مقولات

**جوهرا خلافا للاشراقية وهم ناشك من وجهين**  
 الاول اورد في الشفاء وهو ان كل فصل معنى من  
 المعاني فاما اعم المحولات او تحت الاول باطل هو  
 منفصل عن المشاركات بفصل فاذن لكل فصل  
 فصل يتسلسل حله لا تسلم انفصال كل مفهومي  
 اي في مقام الفصل ١٢  
 اي في المبادئ ١٢  
 اي يكون الفصل ١٢  
 اي الفصل ١٢  
 اي الفصل ١٢  
 اي الحل للشك الاول ١٢

العرض الحكم والكيف والوضع والابن و  
 المتى والمالك والانفعال والعقد الاضافة  
 ١٢ **قوله** الاول اي كون الفصل  
 اعم المحولات محال حاصل الشك في الفصل  
 معنى من المعاني وكل معنى لا يحل عن كونه  
 اعم اذ دخل تحتها الفصل اما ان يكون  
 اعم المحولات بحيث يحل على الشيء ولا يحل  
 عليه شيء اصلا او انحصر واقعات تحت  
 الاعم والاول باطل لان الفصل هو الجسيم  
 لا انواع تلك الاجناس كما يفهم من تعريفه  
 فلا يكون اعم المحولات لان الاعم من  
 الاجناس كيف يميز انواعها وليس الفصل  
 عين مقولة من المقولات واللا يلزم اجتماع  
 الالهام والعتيق في معنى واحد بل يكون  
 الفصل دخلا تحت مقولة فيكون فردا  
 منها تلك المقولة تكون ذاتية له فان  
 المقولة ذاتية لما تحتها فالفصل حينئذ  
 يميز عن جميع ما يشار كفي هذه المقولة  
 بامر يخص به وذلك الامر لا يكون الا فصلا  
 وبذلك افلح فصل فصل فيتسلسل التسلسل  
 باطل في الحكمة وايضا يلزم تركيب الماهية  
 امور غير متناهية وهو ايضا محال بالضرورة  
 وقد يستدل على هذا استحالة بانه لو تركبت  
 الماهية من امور غير متناهية لاستحال ذلك وانها  
 والتالي باطل فالقديم مثله ١٢ **قوله**  
 يتسلسل - هذا التسلسل تسلسل تعقيل  
 لان الفصول كلها موجودة لانها على حصول  
 الاجناس ومجموعة لانها على حصوله وترتبة  
 لان كل فوق من الفصول على لما تحتها كما لا  
 يخفى ١٢ **قوله** حله - حاصل الحل  
 اختيار الشيء الثاني اعم كونه تحت المحولات  
 وانحصارها ولا يلزم التسلسل في الفصول  
 ضرورة ان لزومه مبني على وجوب انفصال

كل مفهوم خاص عما يشار كفي في الاعم بالفصل اذ حينئذ يكون لكل فصل فصل لا تسلم ذلك كيف لا والافصال كما يحصل بالفصل كذا يحصل بالخاصة نعم يجب ان  
 ذلك انعام مقوما واذ انما لذلك المفهوم الخاص لئلا يمتد بغيره ضرورة ما به الاشتراك الذي لا بد له مما به الاشتراك الذي في العام هيئتا ليس ذاتيا للفصل كونه بسيط طالما هو  
 عرضي لامتياز الفصل عما يشار كفي في هذه العام العرضي الما يفتقر في ادواتها اعم امارد وادواتها امتياز الفصل في بدين الاحتمالين لان انفصال البسيط غير متعسر في  
 الامتياز بالخاصة فيجوز ان يكون منفصلا في نفسه بان يكون في حد ذاته مباينة متنازعا عن جميع مشاركات في العام العرضي ١٢ (بند محمد ابراهيم لسادوي) \*

ص وان اراد ان يصدق عليه بقيد الكثرة فمسلم لكنه اذن يكون المراد من قوله فمجموع الانسان والفرس حيوان انه حيوان كثير ولا محذور فيه فانه لا يلزم حينئذ ان يكون الشيء واحدا فصلان قريبان وبما الناطق والصالح وذلك لان المجموع انما هو مشترك لا واحد فان قلت انا افترض المجموع شيئا واحدا واذ كان لهذا المجموع فصلان قريبان ثبت للشيء الواحد فصلان قريبان وقد قلتم انه لا يكون شيئا واحدا فصلان قريبان قلت ولو فرضت ان المجموع شيئا واحدا فلا يكون واحدا حقيقيا بل يكون واحدا اعتباريا والكلام ليس الذي الواحد الحقيقي هو المراد من قولهم لا يكون شيئا واحدا قريبان علانا نجعل حينئذ مجموع الفضول فصلا واحدا المجموع كما اشار المصنف اليه فاقم ١٢ **قوله** يصدق

على كثيرين الخ قال الحسن المحققين هذا في بعض الصور فان الضرورة شاهدة بان مجموع الجواهر جواهر ومجموع الاعراض عرض وليس مراد المصنف من القاعدة الكلية لتتقضى بالوحدة الحقيقية فانه لا يقال على المجموع المركب من الوحدات الحقيقة واحدا حقيقيا نعم صدق في بعض الصور قد يكون ضروريا كما بينه بقوله فمجموع الانسان والفرس حيوان فله فصلان قريبان وكذا مجموع الجواهر جواهر ومجموع الكميات كم ومجموع اللقيضات كيف انتهى اقول قد علمت في الحاشية السابقة ان المراد بصدق الكل على فرد واحد وصدق على كثيرين ما اذا خلا حاجة لهذا التناول كما انتهى على من التقى السمع وهو شهيد ١٢ **قوله** هو له بصدق واحد اي لا فرق كما ان الواحد واحد من الافراد فرد من الكل كالمجموع الكثرة من حيث هو مجموع قوله ولذا يقع في الجواب عن السؤال بان صدقه كما يقال زيد عمرو ما بهما يجب بان الانسان حي الانسان صادق عليها صدقا واحدا او الكثر النوع في الجواب ١٢ **قوله** حيوان - فالحيوان كما يصدق على كل واحد من الانسان والفرس كك يصدق على مجموعهما ١٢ **قوله** فله - اي المجموع يعني كما ان لكل واحد من الانسان والفرس فصلا يميزه عن لا خيار لك يكون للمجموع فصل يميزه فصلان الناطق والصالح فله من ان يكون لما بهما واحدة وهو المجموع فلان قريبان ونظائر ما تقرر سابقا ١٢ **قوله** لا يقال - هذا بطلان المقدمة المذكورة في الاشكال وبما ان الكل كما يصدق على واحد من افراده يصدق على كثيرين من

**بالفصل انما يجب كاذلك العام مقوم له والثاني**  
سنخلى هو ان الكل كما يصدق على واحد من افراده  
يصدق على كثيرين من افراده بصدق واحد فمجموع  
الانسان والفرس حيوان فله فصلان قريبان  
صدق العلة على المعلول لمركب مجموع المادى والصورية وهو

له قوله مقوم له - اذ لا في قواعد ذاتية له كون العام ذاتيا لكل فعل منسوع فان الفصل اذا كان بسيطا لا يجوز له ان يكون الا كم مع ذاتية فلا يجب الفصل عن المشاركات بالفصل فلا يلزم ان يكون لكل فصل فصل ولا يلزم التسلسل لا يقال ان الاجناس متعصرة في العشرة على انها هو المشهور وكل ممكن مندرج تحت واحد منها وبما ذاتيات لما تحتها فاذا اندرج فصل تحت واحد منها يكون ذاتياته ويتجلى الى فصل فيلزم المحذور لانا نقول ان المقولات ليست ذاتيات لما يندرج تحتها واما هي ذاتيات لما بهما المتصلة المركبة منها واما لما بهما البسيطة فليست ذاتيات لما يصدق عليها انما هو بالعرض واللام ثبتت بساطته في نفس الامر وهو خلاف الواقع ١٢ **قوله** ان الفكل يحصل للشك ان الكل كما يصدق على فرد واحد من افراده كذلك يصدق على كثيرين منها بالتفاوت لان واحد واحد على الانفراد كما هو فرد من افراده كذلك نفس الكثرة من حيث الكثرة ايضا فرد من افراده فيكون صدق عليها على السواء فالانسان والفرس على الانفراد كما هو حيوان كذلك مجموعهما ايضا حيوان لصدقه عليهما بالتفاوت فلما بهما المجموع فصل حمزة كما كان لكل واحد من الانسان والفرس فصل يميزه عن الاخره فصل المجموع هو الناطق والصالح ولا شك انها اثنتان فيلزم ان يكون لما بهما واحدة وهي المجموع فصلان قريبان هذا خلعت واعترض عليه الفاضل الشايع بان هذه المقدمة مذكورة في الحاشية القديمة للمحقق الدواني على شرح العجوة للقرشي حيث قال ان كل مفهوم الكل كما يصدق على واحد من افراده كذلك يصدق على الكثرة منها اي من افرادها كالانسان فانه كما يصدق على كل واحد من زيد وعمو وكبره كذلك يصدق على الكثرة منها الا ان الفرق بين الصدقين انه يصدق المفهوم الكل على الواحد بقيد الوحدة وعلى الكثرة بقيد الكثرة فثبت ان ما بينهما المطلق اي مطلق مع قطع النظر عن قيدي الوحدة والكثرة صادق عليهما اي على الواحد والكثرة على النسبية فيصدق على كل واحد من زيد وعمو وكبره انه انسان واحد وعلى جميعهم اناس كثيرة اذ لم يرد في هذا ان المصنف ما اذا اراد بصدق على الكثير الخ ان المراد انه يصدق عليه بقيد الوحدة فمجموع لما عرفت انعام

افزاده وحاصله ان المقدمة المذكورة تستلزم صدق العلة والمعلول على شيء واحد فان العلة كى لصدق على المجموع المركب منها هو المطلوب مع انه محال لان المعلول يحتاج الى العلة والعلة يحتاج اليها فاذا كان احد باعين الاخر يلزم كون الشيء محتاجا الى نفسه وهو كمتري **قوله** وهو - اي يصدق العلة على المجموع المركب محال ولا يلزم صدق المتقابلين المتضادين على شيء واحد اذا المجموع المذكور يصدق عليه المعلول ايضا ١٢ (سند محمد بن ابراهيم عن محمد بن ابي داود) ج

م جذا فير بما مقتنعة حال عدما واجبة حال وجودها فالمقدم مثله فالاعتراض المعنى عليها ايضا مثله اي باطل غير وارد ووجه الملازمة ان  
 شريك البارى كلى يصدق على كل واحد من شريكه وعلى مجموعها ايضا فمجموع شريكين للبارى شريك البارى بحكم المقدمة فيعوض شريك البارى  
 وجود ذلك المجموع مركب وصادق في نفس الامور ان كل مركب ممكن ينتج ان بعض شريك البارى ممكن وهذه النتيجة فاسدة باطله ضرورة  
 ان كل شريك البارى متشعب فيلزم ان يكون المجموع ممكنا ومقتنعا وهف ومن المعلوم ان فساد النتيجة انما يكون من الفساد في القياس فليكن ان  
 الفساد فيه ولم جدران هيئة ومادة والهيئة تكونها بهيئة الشكل الاول صحيحة لا غبار عليها ففوت ان الفساد في المادة وللمادة ايضا جزءا

**محال لان الاستحالة هم فانه معلول واحد**  
 يعني غير مسلم اي المركب ١٢  
**وعلة كثيرة وكثرة جهات المعلولية لا تستلزم**  
 دليل للنفي ١٢  
**كثرة المعلولية حقيقة لا يقال فمجموع شريك**  
 دفع دحل ١٢  
**البارى شريك البارى فبعض شريك البارى من**  
 صغرى  
**وكل مركب ممكن مع ان كل شريك البارى متمتع**  
 كبرى ١٢

صغرى وكبرى اما الكبرى فواقعية صادقة  
 في نفس الامر فغير ان الفساد في الصغرى  
 وهي ببنية على القاعدة الممهدة يعلم  
 ان الفساد في القاعدة فبني فاسدة  
 باطله فالاعتراض السابق المبني عليها  
 ايضا فاسد باطل وهو المطلوب ١٢  
**له قوله** شريك البارى على مجموع شريك  
 يصدق شريك البارى على مجموع شريك  
 البارى كما يصدق على واحد منها لان  
 الكل كما يصدق على الواحد كك  
 يصدق على المجموع كما قال المصنف  
 في المقدمة الممهدة ١٢ **له قوله**  
 فيعوض شريك البارى وهو المجموع  
 اذ هو من افراد شريك البارى لانه يصدق  
 على المجموع وعلى الواحد فمجموع الذي  
 هو بعضه مركب لانه مشتمل على جزء من  
 وكل مركب ممكن لا افتقاره الى غيره فيلزم  
 منه ان بعض شريك البارى وهو مجموع  
 ممكن مع ان كل شريك البارى متشعب  
 فيلزم ان يكون المجموع ممكنا ومقتنعا ١٢  
**له قوله** ممكن لان المركب مفتقر  
 الى الوجود وجودا وعلما وليس في نفس  
 المايية المركب ضرورة الفعلية لسي  
 الوجود حتى يكون واجبا او ضرورة مطلقة  
 اى العدم حتى يكون متمتعا وانقضاء  
 وجوبه وامتناعه مستلزم لامكانه لئلا  
 يبطل حصر المواد في الثلث ١٢ **له**  
**قوله** متمتع كما هو مقتضى الانبساط  
 فيلزم ان يكون هذا المجموع ممكنا و  
 متمتعا وهذا خلف بالضرورة وانما  
 لزم هذا الخلف من المقدمة المذكورة  
 اعني ان الكل كما يصدق على فرد واحد  
 من افراد يصدق على كثيرين من افراد  
 فكانت المقدمة باطلة لان ما يستلزم

**له قوله** لان الاستحالة الخ- هذا دليل للنفي في قوله لا يقال اي لانا نقول في الجواب ان استحالة صدق العلة  
 على المعلول المركب ممنوع فان المعلول صادق عليه بقيد الوحدة والعلة تصدق عليه بقيد الكثرة وحاصله ان  
 صدق العلة على المعلول المركب وان كان يلزم على تقدير تمام المقدمة الممهدة لكن استحالة هذا الصدق غير  
 محتمل كونه من جهتين فانه اى المركب معلول واحد اى يصدق عليه المعلول من حيث انه واحد لا من حيث انه  
 كثير وعلة كثيرة اى يصدق عليه العلة من حيث انه كثير مركب من شيتين فالمعلولية والعلية ليستا من جهة واحدة  
 ليلزم الاستحالة ويرد عليه ان الماخوذ في المقدمة الممهدة ان كان صدق الكلى على الكثير باعتبار ان كثير فلا  
 ولاصل الاعتراض اذ حينئذ يكون الاشياء كثيرة فصول كثيرة ولا بأس فيه وان كان صدق الكلى على الكثير باعتبار ان  
 واحد فلا مسامح للجواب المذكور فتدبر وتذكر ما قلنا في اشارة السابقة ١٢ **له قوله** كثرة- هذا دفع  
 توهم ما تقر بالتوهم فهو ان كيف تصور كثرة العلل مع وحدة المعلول والا يلزم توارد العلل وقد عرفت  
 بطلانه فيجب تكثيره اى تكثير المعلول ايضا ككثرة العلة مجسب الذات فيكون المعلول كثيرا لا واحدا  
 فكيف يقال ان المعلول واحد وتقرير الدف فقولنا لا يلزم منه اى من كثرة المعلول الا لكثرة في جهات  
 المعلولية فان المعلول يتوقف على واحد من اعداد علله يتوقف واحد ويتوقف على الكثير منها اى من اعداد  
 العلل يتوقفات كثيرة وكثرة جهات المعلولية لا تستلزم كثر المعلولية بحسب الحقيقة اما دعيت انه يكون ب  
 واحدا بنا كثيرة فلكثرة جهات البنوة تستلزم كثرة الالوة حقيقة وانما تستلزم كثرة جهات الالوة وبشيء  
 ١٢ **له قوله** حقيقة- اى ذاتا بل يستلزم تعدد العلة العلل تعدد جهة المعلولية في المعلول فان المعلول  
 الواحد معلولية من العلة المادية ومعلولية من العلة انعمورية وهكذا ١٢ **له قوله** لا يقال- اى في  
 الجواب عن الاعتراض السابق باطل المقدمة الممهدة بانها لو صححت المقدمة لزم قلب الحقائق  
 اعني امكان المتمتع والتالى باطل والا يلزم الاستغناء عن الصانع اذ يجوز ان يكون المجازات م

الباطل كان باطلا واعتراض الفاضل الشارح عليه حاصله ان في المركب شيتين احدهما نفس التركيب مع قطع النظر عن خصوصية وهي مشتركة في  
 جميع المركبات وثانيها خصوصية التركيب وهي انما تحصل بخصوصية الاجزاء كما ان الاول يحصل بنفس الاجزاء مع قطع النظر عن خصوصية و  
 لهذا امتاز المركب عن سائر المركبات واذا عرفت هذا فنقول جاز ان يكون مجموع شريك البارى ممكنا بالنظر الى التركيب مع قطع النظر عن خصوصية اجزائه ومقتنا  
 ان خصوصية اجزائه وهو انها شريك البارى تعالى فلم يلزم ان يكون الشئ الواحد متمتعا وممكنا انما مناط الامكان نفس التركيب (بقية حاشية بر صفح ٨١)

(بقية حاشية صفحـ ٨٠) لان دليل الافتقار الى الاجزاء ودلاخل فيه خصوصية الاجزاء اصلا وتوضيح الاعتراض ان المعترض ان  
 ان كل مركب ولو كان ملحوظا مع خصوصية الاجزاء امكن فيه ممنوع الاتري ان مناط الامكان انما هو المركب بنفسه جوهر الترتيب لا حاشية  
 خصوصية الاجزاء فان المركب بما هو مركب مع حيل النظر عن خصوصيات الاجزاء ليس في طبا ضرورة سلبية او ضرورة بطلان وانما يحسم  
 ذلك فيمن فعلية الاجزاء وبطلان جزر ما وان اراد ان كل مركب في مرتبة نفس ذات مع قطع النظر عن خصوصيات الاجزاء امكن لكنه لا يثبت لان امكان  
 المركب بهذا المعنى لا يفضي باسكان شريك الباري لان امتناع المركب نظر الى الخصوصية اي بما هو مركب من هذه الاجزاء باطله الحقائق وانما  
 باعتبار نفس جوهر التركيب عملا منافاة  
 بينها ١٢ (بند محمد بن ابي عمير عن علي بن عيسى)

لان امكان كل مركب مصنوع فان افتقار  
 دليل النفي ١٢  
 الاجتماع على تقدير الوجود الفرضي لا يضر  
 الامتناع في نفس الامر لا تترى انه يستلزم  
 امكان شريك الباري  
 المحال بالذات فلا يكون ممكنا فتدبر وحله ان  
 لا يمكن شريك الباري ١٢  
 وجود اثنين  
 الامتناع في نفس الامر لا تترى انه يستلزم  
 الامتناع في نفس الامر لا تترى انه يستلزم  
 الامتناع في نفس الامر لا تترى انه يستلزم

هو الفرضي والمتحقق في المركب المذكور  
 هو هذا ١٢ قوله الاتري انه الخ  
 اي امكان شريك الباري يستلزم المحال  
 بالذات وهو عدم وحدة الواجب قطعي  
 فلا يكون هذا المجموع ممكنا اعلم ان هذا  
 ما يجرد عدم امكان هذا المجموع فان الممكن  
 لا يستلزم المحال وهذا مستلزم للمحال  
 لان امكان المركب يستلزم امكان اجزائه  
 فامكان مجموع شريك الباري يستوجب  
 امكان كل واحد من شريكه وشريكه الباري  
 لو كان ممكنا لم يتبين وحدة الواجب قطعي ولو  
 عدم وحدة الواجب تعالى في محال بالذات  
 فاما يستلزم لا يكون ممكنا لان الممكن لا  
 يستلزم منه المحال ١٢ قوله فقد ب  
 نقل عن المصنف بهذا الاعتراض وجواب  
 اما الاعتراض فمقتضيه ان قولكم الممكن  
 لا يستلزم المحال غير مسلم لان عدم العقل  
 الاول ممكن لانه ليس بواجب حتى يكون  
 وجوده ضروريا وعدمه معتقدا ويستلزم منه  
 المحال وهو عدم الواجب لان الواجب  
 تعالى علته تامة للعقل والعقل معلول له  
 ولا يكون المعلول معدوما ما لم يوجد علته  
 فلو كان عدم العقل ممكنا يجوز وقوعه وهو  
 يستلزم عدم الواجب المحال فاممكن  
 يستلزم المحال فاستلزم المحال كيف  
 يكون دليلا على عدم كونها ممكنا اما الجواب  
 في صمد ان مرادنا بعدم استلزام الممكن  
 المحال ان الممكن بالنظر الى ذاته لا يستلزم  
 المحال وان كان مستلزما بالنظر الى امر  
 آخر فذات عدم العقل لا يستلزم عدم  
 الواجب ما لم ينظر الى علاقة العقلية و

له قوله لان امكان الجزء دليل النفي المذكور في قوله لا يقال الجزء لا يقال في الاعتراض لان نقول في  
 جوابه ان امكان كل مركب ممنوع حاصل الجواب من الملازمة المدلولة بقول الوصحت المقدرة المبهمة لزوم  
 امكان المتع بمس كبرى وليها اعلم ان الدليل على الملازمة وهو مجموع المقدماتين القائمتين بعض شريك  
 الباري مجموع شريك الباري مركب وكل مركب ممكن وكبره هي القضية الثانية فهي ممنوعة بسند ان بعض الك  
 والمجموع مجموع التقيضين وبوليس يمكن بل الممكن هي المركبات الواقعية والمجموعات النفس الامرية  
 لا يكون الحد الاوسط الذي هو المركب اذا المراد في الصخرى هو المركب الفرضي الافتراضي لا اعتباري وفي الكبرى  
 المركب الحقيقي الواقعي النفس الامرية وتخييه ان المركب على قسمين مركب حقيقي واقعي ومركب اعتباري العقل  
 تركيبية اخر اما وليس حقيقة فالاول محتاج في الوجود الواقعي ١٢ اجزاء فيصير ممكنا بخلاف الثاني  
 فان افتقاره الى اجزائه انما هو باعتبار اختراع العقل وفرضه وافتقاره الاجتماع الى الاجزاء على تقدير  
 وجود الفرضي فافتقاره لا يضر امتناع في نفس نفس الامر فيجوز ان يكون هذا المركب ممكنا في نفس الامر و  
 محتاجا ومعتقرا بحسب الفرض فلا يلزم كون شيء ممكنا وممتنعا في نفس الامر ١٢ قوله فان افتقار  
 الجزء من تمامه الجواب السابق حيث اشار به المصنف الى عدم تكرار الادا وسط على ما فصلناه في الحاشية  
 السابقة وحاصله ان افتقار الاجتماع الى الاجزاء على تقدير الوجود الفرضي اي اذا فرض وجود شريك الباري  
 لا يضر الامتناع في نفس الامر فيجوز ان يكون مجموع شريك الباري ممكنا في نفس الامر ومعتقرا بحسب  
 الوجود الفرضي فلا اجتماع للامكان والامتناع في شيء واحد من جهة واحدة وقيل ان قول المصنف فان  
 افتقار الاجتماع الجواب عن اعتراض يروى من تلقا المعترض على قول المصنف لان امكان كل مركب ممنوع  
 حاصل الاعتراض اثبات الامكان لكل مركب بدليل ان المركب محتاج الى الاجزاء والاحتياج من خواص  
 الامكان كما هو المشهور وحاصل الجواب ان خاصة الممكن هو الافتقار في الوجود الواقعي لا الافتقار في

المعلولية بينها واما امكان المركب من شريك الباري يلزم كون المتع ممكنا وكون الحقيقة الواحدة متمتعا وممكنا محال بالنظر الى ذاتها لا يستلزم  
 علاقة ١٢ قوله حله اي حل الوجه الثاني من الشك الذي سخر للمصنف ان وجود اثنين واما النوعان والفصلان يستلزم وجود ثالث وهو  
 المجموع المركب من ذيل اثنين وذلك المجموع امر واحد لا اثنتان حاصل الحاصل ان الشك ان اختيار النوعان نوعا واحدا باعتبار رتبة الاجتماع فحين  
 تعتبر فصلين ايضا فصلا واحدا لا اعتبارا فيلزم شيء واحد فصل واحد ولا محذور فيه وان اعتبر النوعين اثنين فحين تعتبر فصلين ايضا اثنين فيلزم شيئين

م والسادس تأييدان لا اعتبار بالمعتبر فاذا لم يعتبر العطف ولا تجاوز التسلسل في الاعتبار منقطع غير بالغ الى غير النهاية في الواقع فلا يلزم المحال  
فانهم مكن على بصيرة ١٢ **قوله** فانه الرابع خالص باعتبار شي واحد وهو وجود اثنين مرتين مرة على سبيل الافراد مرة في ضمن الثالث لان الرابع  
حاصل باعتبار شيه الثالث الكل واحد واحد من اثنين وكان معتبر في الثالث ايضا ولا شك انه يستلزم دخول كل واحد مرتين وكلما تكرار اجزائه فهو امر  
اعتباري لان تكرار الجوز لا يتصور بسبيل الا ان يكون له وجودان استقلالا وذا لا يتصور في الخارج لان الاشياء لا يكون لها وجود في الخارج الا واحد فاذا قد ثبت ان  
تكرره انما يتصور باعتبار لا عقل فقط لا يمكن ان لا يلاحظ الشيء الواحد مرتين مرة على سبيل الافراد مرة في ضمن الغير اعني الثالث ١٢ **قوله** منقطع

**يستلزم وجود ثالث هو المجموع وذلك لاحدا**

**يقال على هذا يلزم من تحقيق اثنين تحقيق امر**

**غير متناهية كبعض الثالث يتحقق الرابع وهكذا**

**لانا نقول الرابع امر اعتباري فانه حاصل**

**باعتبار شي واحد مرتين والتسلسل في الاعتباريات**

**منقطع بانقطاع فافهم والرابع الخاصة هو الخارج**

**المقول على ما تحت حقيقة واحدة نوعية او**

الجزءي ان التسلسل في الاعتباريات ليس  
تسلسل حقيقة فان التسلسل لا بد فيه من  
وجود امور غير متناهية وليس كذلك فيها  
اذا لم يوجد فيها امر واحد لاكثر في وجوده  
المتنوع عند وليس وجود تلك اعتباريات  
في الذين على تفصيل بل على سبيل الاجمال ١٢  
**قوله** فافهم قيل بعد اشارة الى ان  
اذا فهم من هذا التسلسل في الاعتباريات  
محال وقيل شق ان التسلسل في الاعتباريات  
ليس محال بجميع النقيضات اعني الاشياء  
والسلب الجيب بان شرط التناقض هو  
وحدة الموضوع وهما ليس كذلك اذ موضوع  
الاجاب هو التسلسل مع وجود الامور الغير  
المتناهية بالفعل وموضوع السلب هو  
التسلسل بمعنى وجود امر لا تقف عند  
كل ما يدخل تحت الوجود يكون متناهي ١٢  
**قوله** الرابع من الحليات الخمس  
الخاصة يعلم ان الخاصة مقولة بالاشياء  
على معنيين احدهما يخص الشيء بالقياس  
الى كل ما يغيره ويسمى خاصة مطلقة وخاصة  
حقيقة وهي التي عدت من الحليات الخمس  
وسمى تعريفها بتفصيلها في الحق ثانيا  
ما يخص الشيء بالقياس الى بعض ما يغيره  
ويسمى خاصة اضافية كما نرى فانه خاصة  
للانسان بالنسبة الى الشجر ١٢ **قوله**  
هو الجاء اي الخاصة وتذكر الصبر بالموافقة  
الجود وهو قول الخارج او بتاويل المحل وفي  
بعض النسخ ١٢ **قوله** الخارج  
اي الخارج عن حقيقة ما هي خاصة للمحل  
على ما تحت حقيقة واحدة نوعية كالفاحك  
بالنسبة الى الانسان فانه محمول على افراد  
الانسان الذي هو نوع او جنس كالفاحك  
بالنسبة الى الحيوان فانه محمول على افراد  
الحيوان الذي هو جنس ثم اعلم بولا ان الصلي

جنس وقوله الخارج يخرج الجنس والفصل والنوع وقوله على ما تحت حقيقة واحدة يخرج العرض العام لانه مقول على ما تحت حقائق مختلفة الاولى في الحقيقة  
بغيره فقط لان العرض العام ايضا محمول على ما تحت حقيقة واحدة لكن لا فقط بل مع غير ما وثائيا ان الخاصة قد تكون بسيطة كالصفاك بالنسبة الى الانسان  
او قد تكون مركبة من امور كل منها عرض عام كالطائر والود فان المجموع خاصة للفخاش وكل واحد من الطائر والود يشتمل على الفخاش وغيره ١٢ **قوله** نوعية  
اي يكون محمولا على ما هو تحت حقيقة واحدة نوعية اي الافراد الدافعة تحت حقيقة نوعية كالصفاك بالنسبة الى الانسان فانه محمول على الافراد الدافعة تحت  
نوعية كالفخاش ١٢

م العرضي يار الصلي الذي لا العارض المقابل للموجود ١٢ **قوله** كل منهما - أي من التي وعدت والعرض العام ان امتنع انفكاك ومفارقة عن الموجود مطلقاً سواء كان لا متنازع بالنظر في ذات المعروض كالفردية فانه عارضة للثلاثة يمتنع انفكاكها عنها بالنظر في ذاتها او بالنظر في علته كالحركة للفلك فان الفلك بالنظر في ذاته يقبل الحركة والسكون لانه جسم وكل جسم يقبله فلا يمتنع امتناع انفكاك الحركة بالنظر في ذات الفلك بل انما يمتنع بالنظر في علته خارجية وهي الصورة النوعية الفلكية ومن سبها ظهر كرك ان الدائم ليس قسما من المفارقة فالدوام لا يخلو عن سبب والمعتبر في مفهوم الدائم امتناع الانفكاك مطلقاً بالذات او بالغير فارايم قسم من اللازم كما سيحكي في المتن ١٢ **قوله** المعروض لم يقل عن الماهية لتمايز لازم الوجود ولم يقل ان امتناع الانفكاك مطلقاً بالذات او بالغير فارايم قسم من اللازم كما سيحكي في المتن ١٢ **قوله** المعروض لم يقل عن الماهية لتمايز لازم الوجود ولم يقل ان

**قوله** لا لازم - اي يسي هذا العرض الذي  
 يتمتع انفاك عن العروض لا لازم لان  
 الاربعة قال السيد الزاهد تقسيم العرض  
 الى اللازم والمفارق مسامحة لان اللازم  
 الاظم في الحقيقة - لازم للاكم لا لاخص  
 فالماشي حقيقة لازم للمو ان ليس للذما  
 للانسان واجاب عنه بعض الشارحين  
 بان يجوز ان يكون الاظم سفيراً محضاً  
 اللازم للاخص **قوله** والا اي  
 وان لم يتمتع انفاك كما كفاراً - عن العروض  
 قيسى هذا العرضي مفارقاً عن العروض  
 كالنفاك بالعقل والماشي كذا لك  
 الانسان **قوله** بسيرة - هذا  
 تقسيم للمفارق بان يزول عن العروض  
 بسيرة كحرة النحل وصفرة الوصل **قوله**  
**قوله** او ببطء - عطف على السيرة  
 يعنى ان المفارق يزول عن العروض لا  
 ببطء ولا بسيرة كالعشق وبهارة عن  
 افراط الحب ولا يطلق العاشق على الوجه  
 تعالى عنده المتكلمين خلافاً للحكماء قال  
 الشيخ في الاشارات اول عاشق لذاته  
 معشوق لذاته انتهى ثم اعلم ان كل واحد  
 من السريخ والبطيخ لا ينزل بلا حاجة الى  
 اسباب ومنزله على كحة النحل وغيره او  
 بخلاف ذلك كالغشي والزمان **قوله**

قوله اللازم - هذا التقسيم للعرضي اللازم إلى  
اقسامه التي هي سياتي في المتن ولما اقر اللازم  
في التقسيم لكثرة مباحثه فيكون بمنزلة الكل  
المتأخر عن الجزء. واما ان حق التقسيم هو الصعود  
من القليل اليسير الى الكثير العسير وقدم  
في التعريف لوجوبه **قوله** عطفًا  
أي مع قطع النظر عن خصوصية احوال الموجودين  
الذين هي وانما روي عنى مستغنى عنها على ما لا

جنسية شاملة ان عمت الافراد والافغير شاملة و

الخامس العرض العام وهو الخارج المقول على  
حقائق مختلفة وكل<sup>١٢</sup> منها<sup>١٣</sup> امتنع انفكاكه عن  
أي من الخصائص والعرض العام<sup>١٤</sup>

المعروض فلازم ولا يفارق يزول بسرعة أو  
 للزوم كالزوجية بالاربعه <sup>وان لم يتبع ١٢</sup>  
 بطوره <sup>سالمه ١٣</sup> أو لم اللازم <sup>سالمه ١٤</sup> اما ان يمنع انفكاكه عن الماهية مطلقا <sup>سالمه ١٥</sup> لعلته  
<sup>سالمه ١٦</sup> <sup>سالمه ١٧</sup> <sup>سالمه ١٨</sup> <sup>سالمه ١٩</sup> <sup>سالمه ٢٠</sup> <sup>سالمه ٢١</sup> <sup>سالمه ٢٢</sup> <sup>سالمه ٢٣</sup> <sup>سالمه ٢٤</sup> <sup>سالمه ٢٥</sup> <sup>سالمه ٢٦</sup> <sup>سالمه ٢٧</sup> <sup>سالمه ٢٨</sup> <sup>سالمه ٢٩</sup> <sup>سالمه ٣٠</sup> <sup>سالمه ٣١</sup> <sup>سالمه ٣٢</sup> <sup>سالمه ٣٣</sup> <sup>سالمه ٣٤</sup> <sup>سالمه ٣٥</sup> <sup>سالمه ٣٦</sup> <sup>سالمه ٣٧</sup> <sup>سالمه ٣٨</sup> <sup>سالمه ٣٩</sup> <sup>سالمه ٤٠</sup> <sup>سالمه ٤١</sup> <sup>سالمه ٤٢</sup> <sup>سالمه ٤٣</sup> <sup>سالمه ٤٤</sup> <sup>سالمه ٤٥</sup> <sup>سالمه ٤٦</sup> <sup>سالمه ٤٧</sup> <sup>سالمه ٤٨</sup> <sup>سالمه ٤٩</sup> <sup>سالمه ٥٠</sup> <sup>سالمه ٥١</sup> <sup>سالمه ٥٢</sup> <sup>سالمه ٥٣</sup> <sup>سالمه ٥٤</sup> <sup>سالمه ٥٥</sup> <sup>سالمه ٥٦</sup> <sup>سالمه ٥٧</sup> <sup>سالمه ٥٨</sup> <sup>سالمه ٥٩</sup> <sup>سالمه ٦٠</sup> <sup>سالمه ٦١</sup> <sup>سالمه ٦٢</sup> <sup>سالمه ٦٣</sup> <sup>سالمه ٦٤</sup> <sup>سالمه ٦٥</sup> <sup>سالمه ٦٦</sup> <sup>سالمه ٦٧</sup> <sup>سالمه ٦٨</sup> <sup>سالمه ٦٩</sup> <sup>سالمه ٧٠</sup> <sup>سالمه ٧١</sup> <sup>سالمه ٧٢</sup> <sup>سالمه ٧٣</sup> <sup>سالمه ٧٤</sup> <sup>سالمه ٧٥</sup> <sup>سالمه ٧٦</sup> <sup>سالمه ٧٧</sup> <sup>سالمه ٧٨</sup> <sup>سالمه ٧٩</sup> <sup>سالمه ٨٠</sup> <sup>سالمه ٨١</sup> <sup>سالمه ٨٢</sup> <sup>سالمه ٨٣</sup> <sup>سالمه ٨٤</sup> <sup>سالمه ٨٥</sup> <sup>سالمه ٨٦</sup> <sup>سالمه ٨٧</sup> <sup>سالمه ٨٨</sup> <sup>سالمه ٨٩</sup> <sup>سالمه ٩٠</sup> <sup>سالمه ٩١</sup> <sup>سالمه ٩٢</sup> <sup>سالمه ٩٣</sup> <sup>سالمه ٩٤</sup> <sup>سالمه ٩٥</sup> <sup>سالمه ٩٦</sup> <sup>سالمه ٩٧</sup> <sup>سالمه ٩٨</sup> <sup>سالمه ٩٩</sup> <sup>سالمه ١٠٠</sup>

له قوله جند سبعة - اي يكون جمولا على ما كانت حقيقة واحدة جنسية كما لماشي بالنسبة الحيوان فانه خاصته  
لافراد وهي الانسان والفرس والغنم وغيره باو اخلا تحت حقيقة جنسية وهي الحيوان المشترك فيها ومختلف بحسب  
حقايق النوعية فان لماشي خاصته للحيوان لا تخفى صريه وعرض عام للانسان اشمول له وفيه ١٢ **قوله** له شاملة  
يعني ان الخاصية على تسعين شاملة ان تمت اي اشتملت الافراد اي افراد ما هي خاصته كما ان لماشي بال قوة للانسان  
فانه شامل لجميع افراد كما لماشي بالقوة للحيوان لان شامل لجميع افراد الحيوان ١٢ **قوله** ولا اي وان لم  
يكن شاملة بل كانت متضمنة لبعض افراد ما هي خاصته لا فيغير شاملة لعدم شمول جميع الافراد كما ان لماشي بالفعل للانسان  
والماشي للحيوان اعلم ان قال شامخ المطالع ان كل واحد من الخاصية والعرض العام على ثلثة اقسام لا تدرك  
شاملا وهو اما لازم كما ان لماشي بالقوة للانسان واما مفارق كما ان لماشي بالفعل له وقد يكون غير شامل كما ان لماشي  
والابيض لا انتهى فكان المناسب للمصنف ان يذكر هذا التقسيم بعد تعريف العرض العام وقال كليهما اما شاملة  
او غير شاملة فان العرض العام ايضا شامل كما لماشي بالقوة او بالفعل للانسان او غير شامل كما لا يبيض بالفعل له  
قد اجاب عنه البعض انه لما كان العرض العام الغير شامل اعلم من وجه من العروض فلا دخل في التعريف عند احد  
فلم يعتبر في التقسيم في العرض فكان لا لشارة الى هذا الاختصاص في التقسيم بان خاصية بخلاف العرض العام شامل  
الذي يكون اعلم مطلقا من العروض والخاصية الغير الشاملة التي يكون اخص فان لما دخل في التعريف عند البعض كما  
سبحي انشاء الله تعالى فانهم ١٢ **قوله** الخاص من الكميات اخص العرض العام وجوه الكلي الناحج اي  
عن حقيقة ما هو عرض عام له المحول على حقائق مختلفة كما لماشي فانه عرض عام للانسان خارج عن حقيقة  
شامل له وفيه اعلم ان الكلي جنس وقوله الناحج يخرج النوع والجنس والفصل وقوله المقول على حقائق يخرج  
الخاصة وقوله مختلفة مجزوء البيان الذي في قوله حقائق ١٢ **قوله** العرض العام اعلم ان العرض وان  
شامخ فيما يقابل الجوهر ويصدق بالاستتقاق كالبياض لكن اذا ضم مع لفظ العام فيكون بمعنى اعم من الكلي  
المفعول به وكانت المروجوات ما مر من متنازعة بينهما بعض الال - نادا الى الواجب تعالى الكلي يعني تفصيل في بحث الشئ

بموجب كلا وجودها بمعنى انها ايتما وجدت كانت متحدة كالزوجة للاربعية فان الاربعية زوج سواء كانت  
سواء كانت العلة ذات الملزوم كالزوجة للاربعية او خارجية عنه كالزوجة للثلاثية فالتعقيب فانه يقع ما يرد على  
فصل الملزوم من العلة مطلقا فلا يكون التقسيم حاصرا لجوانب من العلة نفس الملزوم مع ان هذا التقسيم خارج عن الغرض  
نفس الملزوم او غير ذلك بالضرورة لئلا يخلط بين العلة فيصعب المحصول ثم اعلم ان المراد من العلة هنا اي العلة الموجبة



٣ ولا يلزم تخلف المعلول عن العلة اذا كانت واجبة لذاتها وجب وجود المطلق لذاتها فاستغن عن عدم مستلزم لعدم الواجب لذاته فاذا ثبت ان الدوام لا يتخلو من اللزوم بدوام السبب المنتهى الى الواجب فظهر ان اللازم من الدوام والضرورة فالدوام الازلي الذي هو عبارة عن عدم كونه مسبوقا بغيره لعدم البطلان بحسب الواقعين للامور المتعارية عن الزمان اي يلزم الضرورة وهي الحاصلة اذ لا ابد في الامور المتعارية عن التقدير والتقدير لا يلزم مقبولة الوجود بالعدم الصريح في دعاء الدهر المسمى بالواقع ضرورة دهرية لا دهرية وهي متخلفة عن تدوير الحق بالهبة بالواجب بحالة لقوله بالحدوث الدهري للعالم وعنده غيره من الحكماء غير محققة بالواجب تعالى بل هي متخلفة في مجزئات ايضا والدوام الزماني الذي هو عبارة عن كون الدوام متحققة في اجزاء والزمان يلزم الضرورة التي تكون في الزمانيات باكملها

# اوضرورة يسمى لازم الماهية او بالنظر الى احد الوجودين خارجي او ذهني ويسمى الثاني معقولا

## ثانيا والدوام لا يتخلو عن لزوم سببي هل مطلق الوجود دخل ضروري في لوازم الماهية

اي وجود اللزوم ١٢ اي بحسب الواجب ١٢ فقال بجمع قسم ١٢

لـ قوله ضرورة - عطف على العلة اي لا يكون الامتناع المذكور مستندا الى علة موجبة اصلا كالايمان وفي كلامنا الى ان لازم الماهية على وجهين لازم يتصل الى العلة ولازم لا يحتاج اليها فان قلت ان الشئين ما لم يكن بينهما علاقة لا يتبع انفكاك احدهما عن الآخر والعلاقة مخففة في العلية بالاستقرار فكيف يقال لعلة ضرورة قلت ان المصنف كما نظر الى ان عدم عدم الواجب لازم لوجوده مع انه ليس بينها علاقة - العلية قسم اللازم الى قسمين لعلة وضرورة بان يكون بدون استناد الى علاقة العلية وسببي تفصيل في بحث الشرطيات فانتظره ١٢ لـ قوله ويسمى - اللازم الذي امتنع انفكاك عن الماهية مطلقا لازم الماهية مطلقا لازم الماهية لزوم للماهية حيث وجدت ١٢ لـ قوله خارجي - اي امتنع انفكاك اللازم من لزومه بحسب الوجود الخارجي كما لا يلزم للعدم في الخارج ويسمى هذا اللازم باللازم الخارجي

لـ قوله ذهني - اذا وجدت الماهية في الذهن من يكون غير منك عنها كالكلية والجزئية والجنسية والخصائية فانها لا تشي باعتبار وجوده الذي ١٢ لـ قوله الثاني - اي لازم الوجود الذي يسمى بخصوصه معقولا ثانيا كما يسمى الاول باللازم الوجود الخارجي بخصوصه لازما خارجيا فيسمى باللازم الوجود ١٢ لـ قوله معقولا ثانيا - قد مر تعريفه قال في التحقيق وعرفه المعقول الثاني في الحكمة بما يعرض للشئ في الذهن ولا يكون بخدائه او خارجي وهو يتناول القسم الاول بالكون الوجود الذي شرطه للعرض كالكلية والجزئية والثاني باللا يكون كذلك بل يكون ذات المعروض مع قطع النظر عن الوجود كقوله لا لا لا والعرضية والجنسية والخصائية فانها لا يحتاج في العرض الى الوجود ولا يلزم الجعولية الذاتية الذي كما لا يخفى على من ادق بصيرة في العلوم ١٢ لـ قوله الدوام - الخ لاشارة الى ما شتهر من ان الدائم قسم من المفارقة وان كان صحيحا بحسب النظر اجملي لكن النظر الدقيق ينكح خلافه ويدخل في اللازم لان الدوام لا يتخلو عن اللزوم بسبب اذ دوام السبب لا محالة يكون بعام السبب المنتهى الى الواجب فيمتنع انفكاك فينتدج في اللازم باعتبار النظر الدقيق ويحتمل ان يكون احترضا على الجمع بان المفارقة محس وكل يمكن لا بد لمن علة يكون وجوده بسببها ضروريا لان الشئ ما لم يجب لم يوجد فاستغن عن عدمه بالنظر الى تلك العلة فصارتا من اللازم فلا يصح عدمه من المفارقة ويسمى دفعه في الحاشية للاحققة فانتظره ١٢ لـ قوله لزوم سببي - اي اللزوم من علة بسبب افاد الفاضل اشاع ان العلوم الدائم اما ان يكون علة واجبة لذاتها او ممكنة لذاتها وعلى التقدير الثاني ان تنتهى الى العلة الواجبة لذاتها وجودا باو اوجب لذاتها ولا شك ان وجود العلة مستلزم لوجود المعلول

الوجود واستحبابه لجميع الازمنة الماضية والمستقبلية والدوام الذي هو ما يكون في جميع اوقات الذات يلزم الضرورة الذاتية وهي هي صلبة ما دامت الذات واما عدم الدوام فتبين المفارقة كما هو المشهور وانما هو بحسب النظر اجملي بالنظر الى المعقولات من مفهوم الدوام شيئا للوجود جميع الازمنة ومن مفهوم الضرورة امتناع انفكاك وجوده للدلالة لا يستلزم الثاني والى بحسب النظر الدقيق الذي يبين على الباحث الحكيم في المفارقة الدائم داخل في اللزوم ومصادق للضرورة كما عرفت ١٢ لـ قوله مطلق الوجود - اي لوجود اللزوم خارجيا كان او ذاتيا وحسب مرمى في لوازم الماهية بان يكون مصدرا عنها الماهية الحقيقية المعقولة بالوجود وانما بالعرضي لان مطلق الدخول يختلف فيه ولكن عند علم انهم يتخللوا في ان الوجود دخل في لوازم الماهية على سبيل الواجب اما كذا فيجب ان يكون منهم الحق المدلول الى الوجود المطلق وكذا على سبيل الوجوب في لوازم الماهية وان لم يكن مخصوصية الوجود الذي هو الخارجي فلا فيها كفي لوازم الوجود والخارجي او الذي هو دليلهم اي كذا في الماهية على ثلثة اقسام اولها ما يتردد على الوجود المطلق لزومها كالايمان والضرورة التمييز فليس فيه دخل للوجود المطلق واللا يلزم الدوران في وجود اللزوم حينئذ يكون علة لها مقدرا عليها وكان في الواقع ثبوت هذه اللوازم مقدما على الوجود وان انتهى ما لم يكن ولم يقرر ولم يميز لم يوجد فلم يقدّم الشئ على نفسه وهو دور الثاني منها ما يكون مساوقا للوجود المطلق كالمشغف وترتب الاثار ليس من دخل ضروري للوجود المطلق واللا يلزم عليه احد المساوقين الاخرين في ايهل معنى المساوقة فان المساوقة عندهم عبارة

عن القوازم بحيث لا يتخلف احدهما عن الآخر في مرتبة وهبنا يلزم التخلف ضرورة تخلف المعلول عن العلة في مرتبة الذات والثالث منها ما يتاخر عن وجود المعروض كالزوجية للاربع والفردية لثلاثة وهذا القسم لا بد من مدخله وجود المعروض في عروضة فلم ثبت مدخله الوجود المطلق في اللازم المطلق فثبت مراد المصنف من ان مدخله وجود المطلق ليست بضروري في اللوازم المطلقة ١٢

وبسند محمد بن ابراهيم عفي عنه (يا وي) \*



م الجرم بالزوم بالحدوث للعالم فان الجرم يلزم الحدوث للعالم لا يلزم من تصور ما لم يطلع على دليل ١٢ **قوله** فالنسبة ١٠  
النسبة بين المعنيين للزوم العكس اي عكس النسبة ١١ اي بين المعنيين المذكورين للزوم بين فان الغير البين يقع للبين الاظم في الاظم  
اخص ورفق الاخص اعلم في المعنى الاول للبين اخص والثاني اعلم في المعنى الاول للبين اخص لما عرفت لتخصيصه ان اللازم  
قسام بين غيريين وكل منهما معين احد هما اخص من الآخر والنسبة بين معنى القسم الثاني عكس النسبة بين معنى القسم الاول اعلم في القسم الثاني  
اخص لان تقبيض الاظم اخص وما كان في القسم الاول اخص يكون في القسم الثاني اعلم لان تقبيض الاظم اخص ١٢ **قوله** كل منهما اي اللازم البين و

**اللازم اما بيز وهو الذي يلزم تصوره من تصور**  
**الملزوم وقد يقال البين على الذي يلزم من تصوره**  
**الجرم بالزوم وهو اعم من الاول وغيره بخلاف**  
**فالنسبة بالعكس وكل منهما موجود بالضرورة وهما**  
**شك وهو ان الزوم لازم ولا ينفك اصل ملازمة**  
**فيتسلسل المزومات حل ان الزوم من المعاني الاعتبارية**

غير البين. معنيين موجود بالضرورة فان: نجده  
بعض اللازم بينا وبعض غير بين بل نجده  
بعض بينا بالمعنى الاخص .....  
..... وبعضه بالمعنى الاظم ونجده بعضه  
غير البين بالمعنى الاظم وبعضه غير البين بالمعنى  
الاخص كما مررت الامثلة ١٢ **قوله**  
بالضرورة. اي بالضرورة فاننا نجده  
ان تصور الاشارة على هذا النحو بالضرورة  
كما يظهر بالمرجوع الى المفهومات من ان  
بعضها لازم بين وبعضها لازم غير بين فلا  
حاجة الى تنبيه فضلا عن تجسيم الاستدلال  
قبل هذا القول من المصنف **قوله** فليست على  
اختلاف في اثبات وجودها الى دليل كما فعل  
اللام الرازي حيث قال لان ذلك ان لزوم  
كل وصف بواسطة وصف آخر لازم اما  
المراد والتسلسل فمثل ١٣ **قوله**  
ههنا. اي في مقام وجود اللازم وتفسيره  
الى انقسام ضرورة ان التقسيم فرع وجود  
المقسم واذ لا تنفك المقسم عن تقسيم  
كما لا يخفى ١٢ **قوله** شك. اورده  
صاحب المطالع لاثبات عدم تحقق الزوم  
وبه يثبت عدم تحقق الزوم ايضا ضرورة  
استلزام انتقار السبب وانتقار اشتقاق  
**قوله** هو. اي الشك وتقريره ان  
الزوم الذي هو النسبة بين اللازم الملزوم  
لازم رلا لا وان لم يكن الزوم لازما بينهما  
اصل الملازمة التي فرضت بين اللازم و  
الملزوم واللازم باطل فانه فرض وقوعها  
فالزوم مثله واذ كان الزوم لازما فلزوم  
الزوم ايضا لازم وكذا الزوم لزوم الزوم  
وكذا فيتسلسل المزومات تصورات كونها  
غير واقعة عند حد كونها موجودة ومتبينة  
بالترتيب اللزومي بين كل لزوم لاحق مع  
سابقة والتسلسل محال والمستلزم

**قوله** هو. اي اللازم البين الذي يلزم تصوره من تصوره الملزوم هذا هو اللازم البين بالمعنى  
الاخص كما تبصر بالنسبة الى المعنى يلزم تصور البصر فان المعنى عدم البصر كما هو من شأنه واورده عليه بانه جاز  
ان يكون كل شيء لازم بهذا المعنى فينتفك للذين من كل لازم الى لازم فيلزم انتقال الذين الى امور غير متبينة  
وقد جيب عنه بان الملزوم اذ هو الحق قصد يلزم من تصوره تصور لازم القريب واما اللازم فيلاحظ تبعاً  
لاقصداً فلا ينتفك الذين الى لازم فلا يلزم انتقال الذين الى امور غير متبينة ١٣ **قوله** تصورها  
اي اللازم والملزوم ويضاف تصور النسبة ايضا ولم يذكره المصنف كونهما من التتابع ومثلهما الزوجية اللازم  
للاربعة فان العقل بعد تصور الاربعه والزوجية ونسبتها اليه يحكم به بان الزوجية لازمة لها ١٤ **قوله**  
الجرم. الخ اي الاذعان بان هذا لازم لذلك وان لم يلزم من تصور الملزوم فقط تصوره اعلم ان لفظ البين  
مشترك لفظا بين المعنيين لا معن كذا قيل ١٢ **قوله** هو. اي اللازم البين بالمعنى الثاني اعلم من  
اللازم البين بالمعنى الاول ولذا سمي الثاني باللازم البين بالمعنى الاول باللازم البين بالمعنى  
الاخص والدليل عليه انه كلما يحصل الجرم من تصور احدهما يحصل من تصورهما قطعاً ولا عكس ثم الحكم  
بالعموم انما يستقيم لو كان المراد في البين بالمعنى الاخص تصور الملزوم قطعاً سواء كان فقط او مع الغير اذ حينئذ  
يتحقق العام في ضمنه وليكان المراد تصور الملزوم فقط يتعين المباعدة. الخ اذ حينئذ لا يتصور تحقق المعنى الثاني في  
المعنى الاول ١٢ **قوله** خلاف. اي بخلاف البين بالمعنيين غير البين بالمعنى الاول وهو الذي لا يلزم من  
تصور الملزوم كما لا يخفى بالقوة لئلا يفسد بغير البين بالمعنى الثاني وهو الذي لا يلزم من تصوره مع تصور الملزوم

للمحال فيلزم عدم تحقيق الزوم عليه عدم تحقق اللازم وعليه يفرغ عدم صحة تقسيمه وهو مطلوب الشك ١٢ **قوله** وحله. اي من الشك حاصل  
ان الزوم معنى من المعاني التي ليست لها وجود في الخارج وانما هو موجود في الذين بحسب الاعتبار ولا يقدر والذين على انتزاع الامور الغير المتناهية الصمت اذ  
المفصلة فينتفك الاعتباريات بانقطاع الاعتبار فلا يلزم التسلسل المستحيل الذي هو عبارة عن وجود امور غير متناهية موجودة بالفعل  
مرتبة فالزوم غير مستلزم للمحال ليكون محالاً فلا يلزم المحذور ١٢ (بسمه محمد ابراهيم عني عنه بلياً وى) +

م وفرض انقراض فانه في الاراد الاول ولك الثاني لاننا نقول ان التزويد اما في تحقق امتناع الانفكاك بنفسه في الخارج اوفي تحققه مطلقا سواء كان موجودا بنفسه او بمنشأه معنى الاول تحتنا الشق الثاني وذلك لا يستلزم عدم تحققه مطلقا حتى يمكن الانفكاك وينهدم اساس المازمة وعلى الثاني تحتنا الشق الاول ونقول انه متحقق بمشأه ولا يلزم من تحققه بمشأه تحققه بنفسه حتى يقال ان امتناع الانفكاك هو للزوم فيلزم وجوده في الخارج غاية الامر انه يلزم وجوده بمشأه ولا يتركه ولا يلزم التسلسل في المنشأ لانه امر واحد لا تعد فيه وهو اللازم **١٢** **قوله** نفس احموية فلا يكون الانتزاعيات اخر احمية كاياب الاغوال فانها لا منشأ لها وهبنا منشأ فنكون هذه الانتزاعيات متحققة في نفس الامر **١٣** **قوله** متناهية كالزومية هي الاربعه او غير متناهية كالحدهود المنتزعة

باسرها من المساواة المتناهية مرتبة بان يتوقف انتزاع واحد على آخره كالزومات او غير مرتبة بان لا يتوقف انتزاع واحد على انتزاع آخر كالامور الانتزاعية باسرها **١٣** **قوله** المتسلسل - جواب سوال مقدر تقرير السؤال ان قوله **١٢** والمنطقيين بان التسلسل في الاعتباريات ليس بحال يشعربان فيها تسلسل لغويه ليس بمستحيل وانتم قد افرغتم في الحق من الشك بانقطاع السلسلة في الاعتباريات لعدم قدرة الذهن على انتزاع الامور الغير المتناهية فليس في الوجود والاعتبار الا المتناهي وهذا لا يحتران حكم بعدم تسلسل فيها فيكون قولكم التسلسل فيها ليس بحال كاذبا وصدق قولنا التسلسل متحقق كما هو وحاصل الجواب ان السالبة كما يصدق بعدم المحمول كزيد ليس بقائم اذا كان زيد موجودا لك يصدق بعدم الموضوع كعلفان المذكور اذا كان زيد معدوما وقولكم التسلسل فيها ليس بمستحيل قضية سالبة وموضوعها هو التسلسل ليس بوجوده فيصدق السالبة هبنا بانقطاع الموضوع لا بانقطاع المحمول عن الموضوع بان التسلسل موجود فيها مستوجب عنه الحال حتى يلزم التناقض **١٢** **قوله** قد جردنا اشاره الى دفع دخل تقريره ان الحكم الراجح في النفس الامري يجري على الاعتباريات كما يقال للزوم لازم والوجوب بالذاتيات في الوجوب بالغير وصدق الالجاب يقتضي وجود الموضوع فلا اعتباريات يمكن تحقق في نفس الامر فيلزم وجوده بالذاتيات الغير المتناهية في نفس الامر وهو التسلسل **١٣** **قوله** خاتمة - اي هذه خاتمة بحث الكللي يذكر فيها ما يتعلق به وان لم

الانتزاعية التي ليس لها تحقق الا في الذهن  
اي لتلك المعاني **١٢** **قوله** لا في الخارج **١٣**  
بعد اعتبارها فينقطع بانقطاع الاعتبار نعم  
اي اعتبار الذهن **١٣** **قوله** التسلسل **١٢** **قوله** وجود المنشأ **١٢** **قوله** دفع دخل **١٣**  
منشأها ومنبعها متحقق وذلك هو الحافظ  
موجود للانتزاع اي لا يكون موجودا بنفسه ولا بمشأه **١٢**  
لنفس مزية الانتزاعيات متناهية او غير  
متناهية مرتبة او غير مرتبة فقوله  
التسلسل فيها ليس بحال صادق لعدم  
الموضوع فتدبر خاتمة مفهوم الكللي كليا منطقيا  
اي في الانتزاعيات **١٣** **قوله** البحث **١٣** **قوله** لا في الخارج **١٢** **قوله** التسلسل **١٢** **قوله** دفع دخل **١٣** **قوله** وجود المنشأ **١٢** **قوله** لا في الخارج **١٣**

**قوله** الانتزاعية - لان الزوم نسبة بين اللازم والمزوم وكل نسبة من الامور الانتزاعية وكل انتزاعية ليس لها تحقق الا في الذهن فالزوم لا يكون متحققا الا في الذهن **١٢** **قوله** بانقطاع الاعتبارات - وهذا الانقطاع ضروري لان الذهن لا يقدر على انتزاع الامور الغير المتناهية المتنازعة المفضلة وان القدرة على انتزاع الامور الغير المتناهية اجمالا والمستحيل هو التسلسل على وجه التفصيل لا على وجه الاحمال **١٢** **قوله** نعم منشأها - اي دفع الاراديين تقريره لا يلزم لان الزوم ..... بين المتنازعين باعتبار العقل فنام بغير العقل لم يتحقق واعتباره ليس بضروري فيجوز ان لا يتحقق للزوم ..... بينها فيمكن الانفكاك ..... واذا امكن انفكاك الزوم عن المتنازعين امكن الانفكاك ..... بينها فلا يكون المزوم ملزوما ولا اللازم لازما وهو باطل وتقرير الثاني ان الزوم ليس باعتباري غير موجود في الخارج فانه لو كان غير موجود في الخارج فلا يخلو اما ان يكون بين اللازم والمزوم امتناع الانفكاك في الخارج هبنا لان المزوم عبارة عن امتناع الانفكاك فيكون للزوم وجودا في الخارج وفرض انه ليس كذلك واما ان لا يكون بينها امتناع الانفكاك في الخارج فيمكن الانفكاك بينها فيه فيهدم اساس المازمة وهو باطل اما تقرير الدرع الاول والثاني فهو ان الزوم ليس من الاعتباريات بمعنى الانتزاعيات المختصة بل هو من الاعتباريات النفس الامرية التي يكون منشأها موجودا فتمشأه للزوم وهو موصوفه اي اللازم موجود في نفسه بحيث يصح انتزاعه عنه بدون فرض فاض واعتبار معتبر فنقوله في الاراد الاول فيمكن الانفكاك ممنوع فان وجود المنشأ كاف لامتناع الانفكاك وان لم يكن اعتبارا للمعتبر

يتعلق المفروض العلمي به ولكنه نافع في المباحث العلمية وكثيرا ما يبحثون في الفنون عن الامور التي ليست من الفن ولكن بها نفعا كثيرا كصيدونها وخرمها من الصنعة فظهر فساد ما قال البعض من انه لا يخفى انه خرج عن الفن فافهم **١٣** **قوله** مفهوم الكللي - اي ما يجبر عنه الصلح وهو تجوز العقل صدقه على كثيرين من حيث هو هو مع قطع النظر عن التقيد بشئ يسمى ذلك المفهوم كليا منطقيا لان هذا الكللي عنوان مسائل المنطقية **١٣** (بسته محمد ابراهيم عفي عنه بياوي) +

م على الجزئي الاضافي فذهب الى ما ذهب والحق ان الاعتراض باصله ساقط لا يلتفت اليه لان مدار الكليات هو تجزئ التكثير بنفس تصور المفهوم كما هو لا فليت  
 التكثير والام كين الاشياء واللام موجود من الكليات فاجمع من العارض والمعرض يعني الانسان الكلي الحق ان يكون كليا على ان الانسان مثله على وكذلك  
 مفهوم الكلي ايضا والاضام الكلي الى الكلي لا يفيد الجزئية فتدبر ولا يمكن من المسررين في الرد والقبول ١٢ **قوله** كذا اي مثل الكلي على جريان  
 الاقسام الثلث الكليات الخمس من النوع والجنس والفصل والخاصة والعرض العام وكذا اخرى هذه الاقسام في الجزئي مفهوم الشخص جزئي منطقي وموضوع كريد  
 جزئي طبعي والجميع عقلي ولما لا يتحدث عن الجزئي في العلوم لم يتعرض عنه ١٢ **قوله** منطقي اي مفهومها تها وطبي اي معروفها تها وعقلي اي مجموع العارض المعرض  
 فالجنس المنطقي هو مفهوم قولنا المقول على  
 كثيرين مختلفين في جواب ما هو والجنس الطبيعي  
 هو معروف من الكليات ان مثلاً والجنس العقلي هو  
 المركب منها لمعهم النوع نوع منطقي و  
 معروف نوع طبعي والجميع نوع عقلي وكذا  
 الكليات الباقية ١٢ **قوله** بشرط  
 الطبيعي ساي الذي هو معرض لوصف كليات  
 له اعتبارات ثلثة كما هي في المتن فان قيل  
 بين كلامي المصنف تدافع حيث قال في  
 مباحث الجنس ان الطبيعية باعتبار بشرط  
 لاشئ تسمى مادة باعتبار لاشئ لتمام لا بشرط  
 شئ جنسا وقال بهن ان الطبيعية بتلك  
 للاعتبارات الثلثة تسمى مجردة ومخلوطة و  
 مطلقة قلنا مراد المصنف بالطبيعية  
 بهن ان هذه الاعتبارات هي الطبيعية  
 الماخوذة بالقياس الى الامور الغير المحسنة و  
 هي العوارض المشخصة وفي مباحث الجنس  
 هي الطبيعية الماخوذة بالقياس الى الامور  
 المحسنة وهي المفصول فلما تدافع ١٢ **قوله**  
 بشرط لاشئ اي لاحظ العقل  
 مشروفا بعدم العوارض فيسمى الكلي الطبيعي  
 بهذا الاعتبار مجردة لتجوده عن العوارض و  
 لئلا يغد مجردا عن جميع اعاده من العوارض  
 فلما تجوده لاني الذي هو في الخارج اذ كل  
 موجود فيه لا بد وان يتصف بشئ واقله  
 الوجود ١٢ **قوله** بشرط شئ اي  
 لاحظ العقل مشروفا بالعوارض فيسمى الكلي  
 الطبيعي بهذا الاعتبار مخلوطة لان اعتبار العقل  
 مخلوط مع العوارض ١٢ **قوله** بشرط  
 شئ اي العقل لا يلاحظ فيه شرط شئ بان  
 يلاحظ فقط بدون ملاحظة كونه ما هو ذا  
 مع العوارض او مجردا عن العوارض فبذلك  
 جامعة للمرتبتين السابقتين ويجعلها ككل  
 احدها فيسمى الكلي الطبيعي بهذا الاعتبار

**ومعرض ذلك المفهوم يسمى كليا طبعيا والجميع**  
 من العارض المعرض سمي كليا عقليا وكذا  
 الكليات الخمس منها منطقة وطبعي وعقلي ثم الطبعي  
 له اعتبارات ثلثة بشرط لاشئ ويسمى مجردة وبشرط شئ  
 ويسمى مخلوطة ولا بشرط شئ ويسمى مطلقة

**قوله** معرض - الج - وهو ما يعرض له هذا المفهوم كالانسان يسمى كليا طبعيا لانه طبيعة من الطبايع اي حقيقة من  
 الحقائق قال الفاضل الشافعي في هذا الاعتبار الاعتباران احدهما اعتبار نفس المعرض بما هو موضوع عن النظر على العارض  
 وثانيهما اعتباره اي اعتبار المعرض بما هو معرض عن ذلك العارض وهذا الاعتبار مما اعتبره المحققون ادعى الاعتبار الاول  
 يكون المحيود مثلا كليا طبعيا وبنسبة طبعيا فان مفهومها الطبيعية من حيث هي فيلزم عدم الفرق بينها واما على  
 الاعتبار الثاني فكلها حاشا فان المحيود من حيث كونه معرضا للكل كطبيعي ومن حيث كونه معرضا للجنس جنس طبعي  
 ولعل من انكر وجود الكلي الطبيعي في الخارج اخذه بهذا الاعتبار ي بالاعتبار الثاني واما لمعتز فوجد وجود الطبيعي في الخارج  
 فآخذه بالاعتبار الاول وهو موضوع العقود والاعتقاد العامة ومنهم من انكر الكلي الطبيعي الاول ايضا كما انكره ثانيا  
 الثاني بما على ان المستتر اي معنى الكلي والمستتر عنه اي الشخص الموجود في الخارج متفاريان بالذات وقد يكون  
 بالعرض فلما يكون وجود الشخص وجود الكلي الطبيعي وسما في تحقيقه انتشارا للشرط على انتهي مع زيادة ١٢ **قوله** المجموع  
 المركب من العارض والمعرض كالانسان الكلي يسمى كليا عقليا اذ لا يلاحظ له لاني العقل هذا وجه التسمية بالعقل فان قيل  
 المنطقي ايضا لا يلاحظ له لاني العقل فينبغي ان يسمى بالعقل ايضا قلنا وجه التسمية لا يجب انكاسا اي بنية والمعرفة  
 ان وجه التسمية انما يكون لجوده ترجع الاسم على صفة من بين الاسماء الاخرى اعتبارا ان المناسبة بينها لا تصحح الاطلاقان المصح  
 انما هو وضع الواسع لا غير ما وجه التسمية بالكلي ففقيه بحث اعتراض عليه بان اطلاق الكلي على العقلي خطأ فافحش او الكلي  
 ما يكون صادقا على كثيرين والعقلي كالانسان الكلي مثلا لا يصدق على واحد كز يد مثلا ولا يكون زيد كليا فقلنا ان يصدق  
 على كثيرين فاجاب عن هذا الاعتراض السيد السند بان اطلاق الكلي على العقلي ليس حقيقة بان يكون فيه معنى الكلية بل  
 مجرد الاصطلاح ومناقشته فيه اجاب عنه السيد الزاهد بجواز اطلاقه عليه حقيقة باشياء صدقة على كثيرين فان الانسان  
 الكلي يصدق على الانسان الروي وعلى الانسان الزنجي وغير ذلك من الاصناف وغاية ما يلزم منه ان يكون المصنف  
 كليا وذلك حق لا يرب فيه فالسيد السند نظر في عدم صدقة على الجزئي الحقيقي لشكك ماسلك والسيد الزاهد اعتبر صدقة على

فالجنس المنطقي هو مفهوم قولنا المقول على  
 كثيرين مختلفين في جواب ما هو والجنس الطبيعي  
 هو معروف من الكليات ان مثلاً والجنس العقلي هو  
 المركب منها لمعهم النوع نوع منطقي و  
 معروف نوع طبعي والجميع نوع عقلي وكذا  
 الكليات الباقية ١٢ **قوله** بشرط  
 الطبيعي ساي الذي هو معرض لوصف كليات  
 له اعتبارات ثلثة كما هي في المتن فان قيل  
 بين كلامي المصنف تدافع حيث قال في  
 مباحث الجنس ان الطبيعية باعتبار بشرط  
 لاشئ تسمى مادة باعتبار لاشئ لتمام لا بشرط  
 شئ جنسا وقال بهن ان الطبيعية بتلك  
 للاعتبارات الثلثة تسمى مجردة ومخلوطة و  
 مطلقة قلنا مراد المصنف بالطبيعية  
 بهن ان هذه الاعتبارات هي الطبيعية  
 الماخوذة بالقياس الى الامور الغير المحسنة و  
 هي العوارض المشخصة وفي مباحث الجنس  
 هي الطبيعية الماخوذة بالقياس الى الامور  
 المحسنة وهي المفصول فلما تدافع ١٢ **قوله**  
 بشرط لاشئ اي لاحظ العقل  
 مشروفا بعدم العوارض فيسمى الكلي الطبيعي  
 بهذا الاعتبار مجردة لتجوده عن العوارض و  
 لئلا يغد مجردا عن جميع اعاده من العوارض  
 فلما تجوده لاني الذي هو في الخارج اذ كل  
 موجود فيه لا بد وان يتصف بشئ واقله  
 الوجود ١٢ **قوله** بشرط شئ اي  
 لاحظ العقل مشروفا بالعوارض فيسمى الكلي  
 الطبيعي بهذا الاعتبار مخلوطة لان اعتبار العقل  
 مخلوط مع العوارض ١٢ **قوله** بشرط  
 شئ اي العقل لا يلاحظ فيه شرط شئ بان  
 يلاحظ فقط بدون ملاحظة كونه ما هو ذا  
 مع العوارض او مجردا عن العوارض فبذلك  
 جامعة للمرتبتين السابقتين ويجعلها ككل  
 احدها فيسمى الكلي الطبيعي بهذا الاعتبار

طائفة - ل - تدافعها وعدم تنقيده لوجود العوارض وعدم العوارض ويسمى الكلي الطبيعي في هذه المرتبة مرسله وجملة ايضا للارسال والاهمال اعلم ان هذه المراتب  
 اثلثة كما يجري في الكلي كما يجري في الجزئي الطبيعي ايضا فنحصر من مفهوم الجزئي الطبيعي كز يد اذ لو حظا ما هو ذا لعدم العوارض يسمى مجردة اذ لو حظا ما هو ذا بهما يسمى  
 مخلوطة - و - اذ لو حظا لا بشرط شئ يسمى مطلقة - و - ووجد عدم التعرض قد مر فتذكره ١٢  
 (بسمه محمد ابراهيم عفي عنه طباوي ١٢)

٨٩  
 من الى نفسه والى غيره فان قلت اذا اعتبر في المطلقة - قيد الاطلاق - تصير مخلوطة - لكونها جيندة مقيدة بشرط الشيء وهو الاطلاق - ولين لم  
 يعبر بين فرق بين الطبيعي والمطلق فيلزم المذخور قلت قيد الاطلاق في العاظر لا في المخلوطة لتصير مخلوطة وفي الطبيعي ليس في العاظر  
 ايضا فظهر الفرق بينهما **قوله** اعلم - هذا شرع في بيان وجود هذه المعنويات وعدمها في الخارج فقال الحكمي المنطقي من المعقولات **قوله**  
 من المعقولات الغائية التي تقرر في الشيء الذي من نصار سروده معقولة اولها هذا مقولنا ثانيا وقد مر تفصيله في مفتاح الكتاب قال بحر العلوم هذا المستبر  
 من القوم وقد قال الامام الحلي عارضة لها بيات المشتركة من حيث هي مع قطع النظر عن الشخص الذي هي والخارجي وشيد اذ كان الخواص يرى في هو اشياء على شرح الاشياء

بان الصورة الذهنية متعينة غير قابلة  
للشركة أصلاً وكذلك الخارجية التي لا تصف  
بالاشتراك نفس المادية وهي كما انها موجودة  
في الخارج موجودة في الذهن فلا يكون الحكم المنطقي  
من المعقولات الثانية قال لتفسير الطوسي في  
تأثيرها لا الشهرة وترد يد ما قال الامام ان  
الانسانية التي في زيد ليست بعينها في عمرو  
فالانسانية المتداوله لهما معان حيث تتفاوت  
لها معاً ليست هي التي في كل واحد هي التي  
فيها معالان الموجود في احدهما حينئذ لا يكون  
نفسها بل جزء منها فهي انما يكون في العقل  
فقط وهي الانسانية الكلية من حيث كونها  
واحدة في ذهن زيد مثلاً جزئية من حيث  
كونها متعلقة لكل واحد واحد من الناس  
كلية ومعنى تعلقيها بالانسانية المدركة  
بتلك الصورة طبعية صالحة لان كونها كثيرة  
ولان لا تكون لو كانت في اى مادة من مواد  
الاشخاص يحصل ذلك لشخص بعينه داي واهم  
من تلك الاشخاص يدركه زيد يحصل في  
تلك الصورة بعينها فهذا معنى اشتراكها  
فاذن الصورة التي ذكرها في هذا الفصل هي  
اي الانسانية التي ليست في الحقيقة كلية  
ولا جزئية انتهى فلفظاً ولا معنى فاني انما  
من حيث هي واحد وموجود في الخارج البتة  
بمعين وجود الاشخاص ودلائل وجود الكلي  
الطبعي دالة على ذلك ايضا فذلك هو  
الذي في زيد تامه في عمرو وانما التفسير بان  
الذي هو زيد على حقيقتها فاذن الموجود في  
العين امر واحد بالعموم متعينة بصفات  
واقيل نزيد حينئذ ان يكون شئ واحد في  
وقت واحد في امكنة متعددة غير زيد فاما  
ذلك غير مستحيل انما المستحيل وجود واحد  
اي بالشخص في امكنة فقد اظهر ان الامر  
الواحد بالوحد النوعية المشتركة من

وهي من حيث هي ليست موجودة ولا معدومة

ای ہذا المرتبہ ۱۲

ولا شيء من العوارض ففي هذه المرتبة ارتفع

ای مرتبه الی علایق

النقيضان والطبعي اعم باعتبار من المطلقة

و لعل

فلا يلزم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم ان المنطقى من المعقولات الثانية

در مرتبه یفها ۱۲

**قوله وحى** - اى المطلقة - من حيث هى اى اذ الوحدت نفسها من غير ملاحظة امر آخر معها ويكون جميع ما عداه من العوارض خارجة عنها مثلاً الانسانية اذ الوحدت كذلك من غير ملاحظة امر آخر معها لم يوجد فى حدها الا الانسانية فقط ويكون جميع ما عداه خارجا عنها ليست موجودة لعدم لحاظ الوجود معها ولا معدومة لعدم لحاظ العدم معها ولا شئ من العوارض فى هذه المرتبة تكون جميع العوارض خارجة عنها فى هذه المرتبة لانها لا تنصف شئ من الوجود والعدم والعوارض فى نفس الامر لم يلزم ارتفاع النقيضين المستحيل وهما للفاضل الشارح تحقيق عميق لا يقيق بهذا المختصر فمن شار الوقت عليه فليمرج نشره بهذا الكتاب ١٢ **قوله** هذه المرتبة - اى اى مرتبة الاطلاق ارفع النقيضان اى الوجود والعدم لانه لا وجود فى هذه المرتبة ولا عدم فارفع النقيضان ودونهما لا ارتفاع ان هذه المرتبة مرتبة الذات والذاتى ولا شك ان العوارض باسرها سواء كانت ناقصة ولا مرتفعة فى تلك المرتبة فان قيل ارتفاع النقيضين باطل قلنا باطل فى الواقع ولما بطلنا فى المرتبة فكلما كان ذلك الارتفاع جائز لان مرجعه الى ارتفاع المرتبة عن النقيضين ومعنى ارتفاعها عنها ان النقيضين كالوجود والعدم مثلاً لا عين الماهية ولا جزها ونظيره ما يقال ان وجود المعلول وعدمه مرتفعان فى مرتبة محضة يعنى ان وجود المعلول وعدمه لا عيناً مع مرتبة العلة ولا جزها اعلم ان فى المقام كلا من العلل الماهية والبرهانية لولا حاجة التطويل لا تيت بها مع ماله وعليه ومن شار الاطلاع على كلامه فليمرج الى حواشيه على الرسالة القطبية ١٣ **قوله** اعلموا باعتبارك - ان هذا جواب لسؤال مقدّر تقرير السؤال ان مقسم هذه الاقسام الثلث والطبعى وليس هو الماهية المطلقة على ما قالوا من ان المقسم هو الشئ فى مرتبة لا البشرى شئ خلافا للعدامة البرهانية فاذا قسم اليها فقد قسم المطلقة التى هى عينه والى المجردة والمخلوطة - اللتين هما غيره فليمرج تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره وتقرير الجواب ان المقسم هو الماهية الخالية عن جميع الاعتبارات حتى عن الاطلاق ايضا والمطلقة التى هى قسم منه اعتبر فيها الاطلاق فصار الطبعى اعم من المطلقة ونظر الفرق بين المقسم والمقسم فلا يلزم تقسيم الشئ ١٤

لم التوقيعات والسيد قدس سره الشريف ثم كونه من المعقولات الثانية والا فلا انتهى مع حذف وزيادة \* (محمد باقر)

الاشخاص موجود في العين كذلك فقد ظهر ان الصورة التي ذكرها الامام علي البزنطي بما يقال للموجود في الخارج مستحسنة  
 المسلم ان كل موجود يبرزه الشخص ولا يلزم منه عدم اشتراك الطبايع مع حيث هي فاذا نحن ان الكلية ان  
 الماينة ايضا وجدت العسفت بها لكنها لا تسري الى الافراد فعلى هذا البطل قولهم موضوع المنطق العقولات الثانية بل صار  
 بطل قولهم للانسان كل قضية طبيعية بل صارت مهله وان فسرت بالظنية لكثير فظا هزل من المعقولات الثانية فان



وجود الاخص في الخارج مستلزم موجود العام فيه فتكون بي اي المطلقة ايضا موجودة فيه واعترض على الشارح للمطالع حيث قال ونحن نقول ان  
 او قد نقول كالمحيوان جزر هذا الحيوان انهم جزره في الخارج فهو متوحد بل هو اول المسئلة وان اردتم انه جزر في العقل فلا تسلم ان الاجزاء العقلية يجب ان  
 تكون موجودة في الخارج سلمناه لكنه منقوض بالصفات العددية فان الاعلى مثله جزر هذا الاعلى الموجود في الخارج مع انه ليس بموجود ١٢ **قوله** يعين  
 وجوده يعني انه ليس للكل وجود مغاير لوجود الافراد بل هو موجودان بوجود واحد ١٢ **قوله** فالوجود واحد يعني ان الشخص والطبيعة موجودان في الخارج بموجود  
 واحد اعلم ان شبيهة الكل الطبيعي في الاعيان اختلفوا فمنهم من قال ان الشخص امر موجود مضمحل في الماهية ومنهم من قال ان الشخص متحد معها اتحادا جبراسا بالفصل  
 واليه ذهب صاحب المواقف ولما كان الاول

٩٠

# ومن ثم لم يذ هب احد الوجوده في الخارج واذا لم

يكن المنطقي موجودا لم يكن العقلي موجودا بقى  
 المركب منه ومن موقوفه ١٢

الطبعي اختلف فيه فذهب المحققين ومنهم

الرئيس انه موجود في الخارج بعين وجود الافراد فالوجود

واحد بالذات الموجود اثنان وهو عارض له من حيث الوحدة

**قوله** من ثوئاه من اجو كونه من المعقولات الثانية التي قلن عو ضها ليس الا الذي لم يذ هب احد الى

وجوده اي وجود المنطقي في الخارج فان المعقولات الثانية ليست بموجودة في الخارج لما عرفت وقد مر ما فيه من الخلل

فقد ذكره ١٢ **قوله** لم يكن العقلي الخ لا يتركب من المنطقي والطبعي والمنطقي معدوم من الخارج على قول كثير

فا لعقل ايضا يكون معدوم من الخارج اذ انتفاء الجزر يستلزم انتفاء الكل فالمنطقي والعقلي ليسا بموجودين

في الخارج وانما هما من الموجودات الذهنية قال الفاضل المصنوعي هذا الحكم صحيح لا فائدة عليه وان كان العقل مركبا من

المنطقي والطبعي كما هو اما ان كان عبارة عن معروض المنطقي من حيث هو معروض المنطقي فليد ١٢ **قوله**

بقى الطبعي يعني متى ظهر ان المنطقي والعقلي ليسا بموجودين في الخارج بقى حكم الطبعي من انه موجود في الخارج اوحده لا

فيه كما سيجي ثم اعلم ان البحث عن وجود هذه الكميات خرج عن الصناعات لان البحث عن وجود الاشياء ووجودها من غير

الاولى الا ان المتأخرين من المناطقة يتعرضون لبيان وجودها بزمها منهم بان انفراج بعض المسائل في نظر الطبعي

باطلا باذي تامل والاي لم تقدم الماهية

المعينة على تعيينها ضرورة وجوب تقدم الكل

الشخص على الحال في الاتصاف الانضمامي لم

يلتفت الى الاول واشار الى الثاني بقوله غلوي

واحد الموجود اثنان الماهية وتبين ١٢ **قوله**

وهو اذ دفع لما يرد وتقريره لا يراد ان الكل

الطبعي والفرد اما ان يكون موجودا في وجودين

او بوجود واحد فان كان الاول فلا يصح

اصلي الطبعي على الفرد لانتفاء مناطه اكل

بوجود اتحاد في الوجود وان كان الثاني فذلك

الوجود واما ان يكون عارضا للطبعي او للفرد

كليه فان كان الاول فلم يكن الفرد موجودا

ان كان الثاني فلم يكن الطبعي موجودا وان كان

الثالث فيلزم قيام العرض الواحد بمحملي

الان العقل يفصلها الى ماهية نوعية ونسب كالفصل النوعية الى الجنس والفصل انتهى مع زيادة قال السيد السند في شرحه للمواقف ومن سبها عليا  
 لوجود في الخارج الا لا تشخص واما الطباع والمفومات الكمية فينتزعا العقل من الاشياء من ذواتها واخرى من الاعراض المختلفة بها بحسب تقديرها  
 مختلفة واعتبارات شتى انتهى وقال بحر العلوم وهذا بالحقيقة انكار للانواع مطلقا لان الماهية لما كانت متحد مع الشخص لا يخل على كثيرين فلا يكون نوعا  
 انتهى مع زيادة ١٢ (سـ) محمد ابراهيم عيسى

م ان لا يصح حملها عليها ولا اضافة اليها ولو كان منضما معها يلزم ما حرمن التسلسل وغيره فلابد ان يكون عدما فالحكي الطبي موجود و  
محسوس كالتشخيص اذا المحسوس لا يكون الا ما هو موجود ولا موجود الا الطبيعة فلا محسوس الا في واختار المصنف هذا المذهب فلما  
قال وهو الحق ان لا يرد عليه ما يرد على الاول من التخصيص في القواعد العقلية الا انه يرد عليه شي وهو كون ما به الاشتراك عين ما به الامتياز  
والطبيعة والتشخيص حينئذ يكون واحدا ريثما الا ان يقال ان لنفس الماهية مرتبتين مرتبة لنفس الذات وهي ما به الاشتراك ومرتبة  
التعين وهي ما به الامتياز هذا غاية  
ما يقال لتقرير مذهب المصنف  
للمصنف رحمه ولكن بقي شيء وهو ان  
الوجود عين الماهية وعين الشخص  
عند القائلين بالجعل البسيط  
والمصنف رحمه منهم كما مر في مفتح  
الكتاب فكيف يمكن الاشتراك  
في الامر الذي هو عين الوجود وعين  
التشخيص وكيف يمكن ان يكون هذا  
الامر موجودا ويكون تعينه وتخصيصه  
عدما منتزعا فتدبر ولا يمكن  
من الغافلين وقد يستدل على  
الحق الذي اختاره المصنف بانه  
لولا لم يكن الماهية المطلقة  
موجودة كان التعيين عين الشخص  
الموجودة فيكون ذواتها متمايزة  
بأنفسها فتكون مفردة موجودة  
بأنفسها لان الشيء لم يتقرر ولم يوجد  
لم يعبر متزا متعينا فصار  
واجبة هذا خلف فاذن التعيين  
خارج واذا لطل انضمام التعيين  
ثبت الانتزاع فالماهية نفسها  
متكثرة بتكثر المجمل متمايزة  
بامور النسبية مختلفة باختلاف  
المجمل واعتبر من عليه فخر  
العلوم بان كون التعيين عين الشخص  
وكونها متعينة بذواتها لا يستلزم  
كونها متفردة موجودة بأنفسها  
بحيث لا يحتاج الى جاعل اصلا  
بل الاشخاص المتعينة بأنفسها  
يستوي عليها لتقرر بها ولا تقر بها  
وان شئت قلت التعيين الوجود  
كان ممكن الارتفاع عن صفته  
الواقع ولو حظ الدبر فقرر بها الجاعل

## ذهب منهم الى عدمية التعيين قال محسوبة

بان قال التعيين اعتباري محض لا وجود له اصلا

## ايضا في الجملة وهو الحق وذهب شذوذة

العلم من ان يكون بالذات او بالعرض ١٢ في الوجود مع المحسوبة ١٣

## قليلة من المتفلسفين الى ان الموجود

له قولهم عدمية التعيين - اعلم اولاهم يختلفون في عدمية التعيين ووجودية مذهب المحققون الا انه عدى  
اعتباري محض لا وجود له في الخارج اصلا ليس الموجود في الحكي الطبي فالتشخيص عندكم هو جاعل الاشخاص كلها  
متمايزة باختلاف المجمل فتقوم بفعل يتعلق بتخصيص فينتزع من عرض ليست في غيره فمتمايز هذا الشخص عن الاخر  
استدلوا عليه بان الشخص لو كان موجودا في الخارج كان مستقفا فيلزم الدور والتسلسل وقد يجاب عنه بان  
الشخص متشخص بذاته من دون ان يتفهم اليه امر آخر فلا عدو لتسلسل وقيل انه وجودي موجود في الخارج يتفهم الى  
الماهية انفسا فخر جابا وقد ينسب الى الشيخ مستند بان التعيين جزر الزيد مثلا والا كان زيدا كليا اذ لا يبقى حينئذ  
الامر والانسانية فقط وزيد موجود في الخارج وجزر الموجود في الخارج موجود فيه وقال صاحب الموافقات ان التعيين  
ليس من الاجزاء الخارجية واللامانع من الانسان على زيد مثلا بل هو من الاجزاء الداخلية فليس التشخيص الى  
النوع كسببة الفصل الى الجنس وقد يعارض بان الشخص لو كان جزرا لا يختلف الاشخاص في الحقيقة فلا يكون  
النوع نوعا بالنسبة اليها وثانيا ان الوجودي يطلق على معان ثلثة الاول ما يكون السلب جزرا المقبول الثاني  
من شأن الوجود الخارجي والثالث الموجود في الخارج والاول اعم من الثاني والاعم من الثالث والعدمي يطلق على  
ما يقابل الوجود بالمعاني الثلثة فالمعنى الاول من العدمي اخص من الثاني من الثالث والمعاد وجودية التعيين في  
عدمية المعنى الثاني والثالث والثالثان المتعين يطلق على معنيين الاول كون الشيء مميزا عن العقل بعباده ولا يرا  
فيه فانه امر عدمي انتزاعي لا وجود له في الخارج والثاني انه يتميز به الشيء به ويصير بغيره صادق على كثيرين في نفس الامر  
فالانتزاع بين الفريقين في هذا المعنى وراى بان القائل بعدمية التعيين يقول بمحسوبة الحكي ايضا ومن ذهب الى  
وجودية فالمحسوس عند ليس التعيين ١٤ قوله في الجملة - اي ما كان افراده محسوبة بالذات كالغور واللون  
كان محسوبا حقيقة فان المعدوم لا يكون محسوبا بالضرورة وغير الطبيعة لا وجود له وما كان افراده محسوبة  
بالعرض كالجسم وسائر الاعراض كان ايضا كذلك كذا في الحاشية ولا يخفى ان هذا البيان لا يعنى الا محسوبة  
الشخص اي الحكي من حيث هو معروف من الشخص لا بمحسوبة الماهية من حيث هي هي ١٥ قوله  
هو اي وجود الحكي الطبي مع كون التعيين عدما حتى مطابق للواقع هذا مذهب اليه البعض من الحكي الطبي  
موجود والتشخيص امر عدمي اي اعتباري انتزاعي لان عدم جزر من مفهومه اذ لو كان وجوديا فلو كان عين الطبيعة  
يلزم كون ما به الاشتراك عين ما به الامتياز ولو كان جزرا يلزم تحقق اكل بدون تحقق جزره اذ الكلام في  
التشخيص الخاص كشخص زيد مثلا فحق الطبيعة بدون في ضمن شخص آخر فلا هو ولو كان متباينها يلزم ١٦

فيه فافهم ١٧ قوله انتزاعية الماهية في جماعة في القاموس الشذوذة بالكسر القليل من الناس قليلة صفة كاشفة اوباعا بعبارة  
بجوده عن الفلكة من المتفلسفين اي من علماء الفلاسفة الذين ليسوا بفلاسفة حقيقة لكن لهم ادعاء في الفلسفة ١٨



مع تعالى بانه بسيط وينتزع عنه الصفات الكثيرة ودفع بانه فرق بين انتزاع الكثير عن الحقيقة الواجبة وبين انتزاعها عن الاشخاص فان المنتزعا  
عن الحقيقة الواجبة امور متاخرة عن ذاتها وهي متعقبة اياها ولا استحال ولا انتزاع هذا النوع من الكثرة عن البسيط الحقيقي والاشياء من عالمها ينتزع  
عنها الكثرة في حدود ذاتها فان الكثرة المذكورة يقولون انه يحصل من شخص واحد صور مطابقة اياه وتبينه نقول لما كانت الحقيقة الشخصية صالحة  
لا ينتزع منها صورتان مطابقتان اياها لا بد في حقيقتها من التماثل من الكثرة والاكثاف يصير امور كثيرة مطابقة لافراد بسيط فلا بد من القول بالتركيب  
والعقل ان يقول ان الاشخاص كلها موجودة والكلية من العوارض المتأخرة وقال احسن المحققين اياها والمصنف لا يرد لان الانتزاع امور متعددة متباينة

في الماهية ماله يعبر على بطلانه دليل بل  
الدليل قائم على وجوبه كما عرفت في الفلك  
من دوائر متباينة من كرات واصرة ومن  
انتزاع صفات متباينة في الماهية كالقدرة  
والعلم والارادة من ذات واحدة بسيطة  
حققة وهي ذات الواجب تعالى فانه انتزع  
صور صفات بالذات اى مختلفة فيها  
كالجوهرية والجسمية والحيوانية والانسانية  
من ذات زيد مثلا اذا كانت جوهرية بسيطة  
كالشخص فقط مالا استحال فيه سيما اذا  
دل دليل على ثبوت كون زيد بسيطاً في  
الخارج كما ذكرته آنفاً في الخارج كاشبهته  
في انتزاع هذه المفهومات من ذات فهذا  
دليل اول على خلاف ما زعم المصنف من  
امتناع صفات مختلفة من ذات واحد  
بسيطة وانما وقع المصنف في هذه الوطء  
الظلمة لانه زعم من انتزاع هذه الصفات  
المختلفة من ذات زيد مثلاً انها داخله  
فيها ودخلها حقيقياً والقيام تلك الذات  
منها وهو باطل بالبيان الذي ذكرته  
ابطال وجود الكلي الطبيعي في الخارج فلم  
يفرق المصنف بين المأخوذ من الذات  
والداخل فيها والاحمال ان الاول اعلم من  
الثاني فالاجزاء تؤخذ من الكل كما تؤخذ  
الخشب من السامير من ذات السمر و  
كذلك يؤخذ من ذات الشيء ما لا يكون جزء  
منها كعلامة التميز والاشارة بحسية  
من ذات الجسم مع ان هذه المفهومات  
ليست داخلية فيها ولم يفرق المصنف  
بين لوازم الذات الخارجية منها الحقيقة  
بها المنتزعة عنها وبين الاجزاء الحقيقية  
الداخلية فيها غير مفرقة عن ذات الكل  
في الظرف من الظروف وهذا الاشتمال  
او تعدد في الزعم الفاسد فليكن بالنظر

**عقلية وليت شعري اذا كان زيد مثلاً بسيطاً**  
ينتزع العقل من هذه البهية لا انها موجودة ١١ هذا اشارة الى ضعف هذا المذهب ١٢  
**من كل وجه لوجه اليه من حيث هو هو من غير نظر**  
بحيث لا يكون فيه كثرة اصلاً ١٣  
**المشاركات متباينات حتى عز الوجود والعدم كيف**  
١٤ من حيث نفسه ١٥  
**يتصور منه انتزاع صور متغايرة فلا بد لهم من القول**  
اي لهذا اشتراطه القليلة ١٦  
**باللبيط الحقيقي في مرتبة تقوه وتحصله صورتين**  
الذي لا كثر فيه اصلاً ١٧  
**متغايرتين مطابقين وهو قولنا لمتناهيين هذا في المخلوط**  
اي في البسيط ١٨ اي في القول ١٩

له قوله ليت شعري شعرا لكسر ونسب والمعنى ليت علمي يكون حاصل لم يقلوا بذلك والغرض  
تزيين ما زعمه الشذوذ القليلة بانه مستلزم لا يمتنع المتناهيين ١٢ **قوله من كل وجه** اي بحيث لا يكون  
فيه كثرة صالحة من هذا المذهب ولا حظ اليه اي الى زيد البسيط من حيث هو هو اى من حيث نفسه من غير نظر الى  
شيء سواه ١٣ **قوله من غير وجه** اي بيان الحثية المذكورة اي لاحاطة في زيد من غير نظر الى المشاركات التي هي  
منشأ انتزاع الجنس ومن غير نظر الى المبانيات التي هي منشأ انتزاع للفصل ١٤ **قوله عن الوجود** قيل فيه  
دفع لما يمتنع من ان مراد المصنف بقوله من حيث هو التقرية عن العوارض بعد الوجود فلا يكون بسيطاً من كل وجه  
والدفع ظاهر لان الوجود داخل في التقرية ايضا ١٥ **قوله منه** اي من زيد فان الحثية الواحدة كيف تكون  
منشأ لانتزاع امور متغايرة من امر واحد بسيط مع ان الصورة المتغايرة كالحويون والناطق والحساس  
وغيرها تنتزع من زيد فلا بد للشذوذ القليلة من القول ١٦ **قوله بالمتناهيين** حاصل الايراد على القول  
بانتزاع الكلمات من الهويات البسيطة انه اذا كان زيد مثلاً بسيطاً بحيث لا يكون فيه كثرة اصلاً ولو حذا الى نفسه مع  
قطع النظر عن مشاركات ومبانيات حتى عن الوجود والعدم ايضا لا يتصور انتزاع صور متغايرة مثل الحيوان والناطق  
بما على ان انتزاع الكثرة تقتضي الكثرة في نفس ذات المنشأ فعلى القول بانتزاع الكلمات من البسيطة لا بد من  
القول بان البسيط الحقيقي الذي لا كثر فيه اصلاً في مرتبة تقوه وتحصل صور متغايرة مطابقة لهذا البسيط  
وفي نفسه كثره ليصح انتزاع الكلمات منه وبهذا القول قول بالمتناهيين لان القول بالكثرة ينافي القول بالبساطة  
واجتماع المتناهيين باطل وايستلزمه ايضا يكون باطلاً فبطل مذهب الشذوذ القليلة وقض بالواجب ١٧

افانق والفكر اللائق ١٨ **قوله هذا** اي الاختلاف الذي من ان الكلي الطبيعي بل هو موجود في الخارج ام لا انسا كان في المخلوط بالعوارض  
اي الكلي الطبيعي بشرط شيء وفي المطلقة من العوارض اي الكلي الطبيعي لا بشرط شيء او ما تجسده التي مع عدم العوارض يعني الكلي الطبيعي  
بشرط الاشياء فلا خلاف في عدم وجودها في الخارج بل لا بد من الحكماء غير افلاطون الاتي كما نسب اليه وسيجيء ماله وعلية فانتظر ١٩  
(بجده محمد ابراهيم عفي عنه بياوي) +

والذي فساد بين غير غف على اتحاد الناس قال كمال العلوم والحق ان هذه النسبة التي خطا رمل الحق ان المثل الافلاطونية ان كل نوع راجعاً  
عن المادة مبدأ موجود في عالم العقول وما يرى من الآثار العجيبة في النباتات من التصوير والتوليد والاعمار والتفدية فمن كمال رباب  
وادعوا فيه مشاهدات قوية بسنية على ريات شاقة وهذا كلام حق لا يحيل التشبيح وقد يقال المثل عبارة عن عالم المثل وهو عالم بين  
الاجسام والمجردات لطيف بالنسبة الى الاجرام كثيف بالنسبة الى المثل كما يكون في هذا العالم شئ موجود في عالم الاجسام موهو وانعكس وهذا الصفا  
لا يقبل التشبيح **له قوله** ١٢ اي الماهية الموجودة اعلم انه اختلف في الماهية المجردة في انها موجودة في الذهن ام لا فقال البعض ان البعض ان الماهية  
المجردة لا توجد في الذهن ايضا كما لا توجد في الخارج لانها لو كانت موجودة في الذهن لكانت  
موصوفة بالوجود الذهني فلم يكن مجردة عن  
جميع العوارض بل وقال البعض انها  
توجد في الذهن لان العقل يلاحظ الشئ  
بدون ان يلاحظ مع شئ آخر ولا شك  
ان تلك الملاحظة وجود ذهني ومجردة عن  
العوارض ولا يتصور هذا في الخارج لان  
الذهن ظرف الخلق والتربية بخلاف  
الخارج **له قوله** ١٣ اي وجود  
الماهية المجردة في الذهن هو الحق المطابق  
للو واقع اعلم انهم اختلفوا في ان المجردة  
بل يوجد في الذهن والمصنف اختار  
الاول زعم بان العقل يمكنه تصور كل شئ  
حتى بتقيضه افلا جري في التصورات فلا  
يستنوع العقل من ان يتصور المجردة عن  
جميع العوارض مطلقاً بان يلاحظه  
معارة عن جميع العوارض واعترض عليه  
بان مفهوم نفس الماهية المجردة موجودة في  
الذهن بلا مزية وليس النزاع فيه محل  
النزاع انما هو مصداق ذلك المفهوم في  
المعقول والممكن عند انخفاض احدانه  
لا وجود له في الذهن اصلاً ولا لم يبق  
الماهية المجردة مجردة لان الوجود الذهني  
والشبيهي والخيالي يميز العوارض وان  
اختلف في حد دركها تحكم على الماهية المجردة  
باستحالة الوجود في الخارج وغيره من الاحكام  
والحكم على شئ يستدعي سبق تصور هو يستلزم  
وجودها فادفع بان النزاع انما هو في وجود  
الحكي اي نفس جوهر الماهية المجردة بانها  
بل يوجد في ذهن من الازمان ام لا  
الموجبة بكتفيها تصور الموضوع بالعرض  
ولا شك ان الماهية المجردة متصور  
بالعرض قطعاً **له قوله** ١٤  
في التصورات فيخلق بكل شئ حتى بنفسه وبتقيضه وحينئذ يتعلق بالماهية المجردة ايضا وهو الوجود الذي يبنى لما قال احسن المحققين والحق بهبنا  
ما قال بعض المحققين من ان النزاع بين الفريقين اي القائل بالوجود والذهني بها والثاني في نزاع لفظي فمن نفى وجودها اراد به ان لا يوجد صورة في  
الذهن غير مقارنتها بالعوارض وهو الحق لما ذكرنا من الدليل ومن قال انها موجودة فيه اراد بها الوجود العرضي فيه بمعنى ان العقل قد يفرضها موجودة بالوجود  
العرضي سمي انها تعقل بالوجود العرضية الحاصلة في الذهن وهذا ايضا حق لا شبهة فيقال لنزاع الى اللغة فقط فتأمل ١٥ (بند محمد ابراهيم في غنى بياوي) \*

**والمطلقة واما المجردة فلم يذهب احد الى وجودها**  
اي لا بشرط شئ ١٢ الحق مع عدم العوارض اي بشرط لا شئ ١٣ من الحكماء ١٤  
**في الخارج الا افلاطون وهي المثل الافلاطونية**  
الماهية المجردة ١٥  
**وهذا مما يشنع به عليه هل توجد في**  
القول من افلاطون ١٦  
**الذهن قبله وقبل نعم وهو الحق فانه لا حجر في التصور**  
وجود ما في الذهن ١٧ من ١٨

**له قوله** وجودها اي وجود المجردة في بعض النسخ الى وجوده فالعائد الى المجرد باعتبار التعبير عنها باصطحي  
بشرط لا شئ وقد استدلل على هذا المرام بان لا يوجد في الخارج كان مختلطاً بالعوارض الخارجية فلم يكن مجردة مع انه  
فرض مجردة فالماهية المجردة عن العوارض ليس له وجود في الخارج **له قوله** الا افلاطون اي افلاطون  
الابن وهو من اساتذة ارسطو ومن تلامذه سقراط وهو قائل بوجود الماهية المجردة في الخارج واستدل عليه بان انسان  
من حيث هو يقبل الصفات المتغيرة واللا متغيرة وكل قائل بوجودها للانسان المجرد موجود فيه ان العقل  
هو الانسان من حيث هو لا الانسان المجرد كيف يكون الماهية المجردة موجودة واللا متغيرة بالوجود فتبين  
بمع العلم ان اول من قال بهذا القول الحكيم شنودة ابنه سقراط وتلميذه افلاطون وان سقراط في مدة قليلة وبقي  
افلاطون قيام مدة مديدة فلذلك انساب اليرد اول من شاع عليه ارسطو **له قوله** وهي اي الماهية المجردة  
الافلاطونية الذي منسب الى افلاطون لانه قال بوجود المثل وهذا المثل انما هي الماهية المجردة قال في بعض  
اشراحه قال شراح حكمه الاشراق ان المثل وان كثر استعماله في النوع المادي وهو الغرض في الجسم الذي هو  
حتى كان المثل اخضر بالغض فاما متعل المثل في رب النوع لان رب النوع مثال للنوع في نوع عالم العقل  
كما ان الغرض مثال للنوع المادي في عالم الحس ولان كل واحد من رب النوع والغرض مثل لاخر في كونه مثلاً لا شئ  
وان تفاوتاً بحسب طرفي العقل والحس يقال لرب النوع المثل ثم علم ان المثل في معنى المثل الافلاطونية  
وينزل الالتباس منها ان المراد بالمثل الافلاطونية في بحث الماهية الطبيعية واللائية واللائية التميز  
عن الافراد في اعتبار العقل اعني نفس الطبيعة من حيث هي مع عزلها عن مقدار تميزها بخصوصية المادة  
عوارضها هو الشئ الابن دون شئ طبيعي المتشعب بوارض المادة وفي باب تفصيل العوارض عالم المثل المتوسط  
بين عالم الغيب والشهادة وفي مقام اثبات الصورة النوعية الجواهر المجردة عن المواد السماها بارباب الانواع  
وفي بحث العلم الصور الابدية القائمة بانفسها لا بذات الواجب تعالى هذا ما حققه المحققون من الحكماء  
الراسخين **له قوله** هذا اي القول بوجود الماهية المجردة ما يشنع ويطعن على افلاطون الابن بسبب  
كونه قائل بوجود المثل التي هي الماهية المجردة طعن على افلاطون بانه كان من مقتدر الحكماء ودل منه هذا القول

المجردة لا توجد في الذهن ايضا كما لا توجد في الخارج لانها لو كانت موجودة في الذهن لكانت  
موصوفة بالوجود الذهني فلم يكن مجردة عن  
جميع العوارض بل وقال البعض انها  
توجد في الذهن لان العقل يلاحظ الشئ  
بدون ان يلاحظ مع شئ آخر ولا شك  
ان تلك الملاحظة وجود ذهني ومجردة عن  
العوارض ولا يتصور هذا في الخارج لان  
الذهن ظرف الخلق والتربية بخلاف  
الخارج **له قوله** ١٣ اي وجود  
الماهية المجردة في الذهن هو الحق المطابق  
للو واقع اعلم انهم اختلفوا في ان المجردة  
بل يوجد في الذهن والمصنف اختار  
الاول زعم بان العقل يمكنه تصور كل شئ  
حتى بتقيضه افلا جري في التصورات فلا  
يستنوع العقل من ان يتصور المجردة عن  
جميع العوارض مطلقاً بان يلاحظه  
معارة عن جميع العوارض واعترض عليه  
بان مفهوم نفس الماهية المجردة موجودة في  
الذهن بلا مزية وليس النزاع فيه محل  
النزاع انما هو مصداق ذلك المفهوم في  
المعقول والممكن عند انخفاض احدانه  
لا وجود له في الذهن اصلاً ولا لم يبق  
الماهية المجردة مجردة لان الوجود الذهني  
والشبيهي والخيالي يميز العوارض وان  
اختلف في حد دركها تحكم على الماهية المجردة  
باستحالة الوجود في الخارج وغيره من الاحكام  
والحكم على شئ يستدعي سبق تصور هو يستلزم  
وجودها فادفع بان النزاع انما هو في وجود  
الحكي اي نفس جوهر الماهية المجردة بانها  
بل يوجد في ذهن من الازمان ام لا  
الموجبة بكتفيها تصور الموضوع بالعرض  
ولا شك ان الماهية المجردة متصور  
بالعرض قطعاً **له قوله** ١٤  
في التصورات فيخلق بكل شئ حتى بنفسه وبتقيضه وحينئذ يتعلق بالماهية المجردة ايضا وهو الوجود الذي يبنى لما قال احسن المحققين والحق بهبنا  
ما قال بعض المحققين من ان النزاع بين الفريقين اي القائل بالوجود والذهني بها والثاني في نزاع لفظي فمن نفى وجودها اراد به ان لا يوجد صورة في  
الذهن غير مقارنتها بالعوارض وهو الحق لما ذكرنا من الدليل ومن قال انها موجودة فيه اراد بها الوجود العرضي فيه بمعنى ان العقل قد يفرضها موجودة بالوجود  
العرضي سمي انها تعقل بالوجود العرضية الحاصلة في الذهن وهذا ايضا حق لا شبهة فيقال لنزاع الى اللغة فقط فتأمل ١٥ (بند محمد ابراهيم في غنى بياوي) \*

في التصورات فيخلق بكل شئ حتى بنفسه وبتقيضه وحينئذ يتعلق بالماهية المجردة ايضا وهو الوجود الذي يبنى لما قال احسن المحققين والحق بهبنا  
ما قال بعض المحققين من ان النزاع بين الفريقين اي القائل بالوجود والذهني بها والثاني في نزاع لفظي فمن نفى وجودها اراد به ان لا يوجد صورة في  
الذهن غير مقارنتها بالعوارض وهو الحق لما ذكرنا من الدليل ومن قال انها موجودة فيه اراد بها الوجود العرضي فيه بمعنى ان العقل قد يفرضها موجودة بالوجود  
العرضي سمي انها تعقل بالوجود العرضية الحاصلة في الذهن وهذا ايضا حق لا شبهة فيقال لنزاع الى اللغة فقط فتأمل ١٥ (بند محمد ابراهيم في غنى بياوي) \*

م على الصلح الذي هو المحدث والمحل فقدره **قوله** تصور **١٢** اي لا محل للتصور يعني من حيث افادة التصور يعني لا محل لتفادش صورة ذلك الشيء في الذهن بان يكون التصور المحل تصور المحل عليه لا التصديق بنبوت المحل للمحل عليه فاشترط بهذا القيد عن المحل الاول فانه وان كان مقيداً للتصور لكن الفرض من هو التصديق بنبوت المحل للمحل عليه والصدق بهذا القيد ما يرد بهنا تقرير الاول ان التعريف من المطالب التصورية فانه تصور محض يقصد منه الكشف والبحث لا من المطالب التصديقية حتى يكون مستلزماً على المحل فكان الصواب ان يقول المصنف معروف الشيء ما يفيد تصوره بدل ما يحل عليه تصويره ا حاصل الدفع بهب ان المقصود بالذات من التعريف هو التصور المحض والكشف البحث فخره مما يحل تصويره باليقيد تصوره فان قيل لما كان الامر كذلك فما لغادة في ذكر المحل قلنا الغاية هي التنبيه على ان التعريف انما يصح بالاجزاء الذهنية فقط لصحة حمل جميعها وكذا حمل بعضها على المحل والروعي من قال بصورة التعريف بالاجزاء الخارجية وهو المحقق الدواني فانه لا يخرج عن شئ لعدم صحة حمل بعضها على المحل حيث لا يقال لا البيت سقطت او جدران مع الهيئة المحصورة كما يقال الانسان حيوان او ناطق وان كان يقال البيت سقطت وجدران مع الهيئة المحصورة وقدم تفصيل في الحاشية السابقة

انما يحل هذا التصور لهم من ان يكون شيئاً كما يصح في التعريف الحقيقي او ثانياً في المدركة بعد الاضمار كما في التعريف الحقيقي للفقيل تعريف الغضنفر بالاسد فان صورة الاسد كانت حاصلة لنا في الفؤاد ولما ورد في تعريف الغضنفر حضرت ثانياً في المدركة **١٣** **قوله** تفصيلاً مفصلاً انه غير كان المحرور في تقدير العبارة سواء كان ذلك التصور تفصيلاً او تفسيراً المراد بالتفصيل هو التحصيل لا التلوي اي تفصيل صورة غير حاصلة فان التفصيل في العرف لما يقال للحصول الجديد بهذا التعريف الحقيقي **١٤** **قوله** نفسياً اي حصولاً ثانياً في المدركة بعد التلوي عنها وحينئذ يسقط ما ورد ان التعريف الحقيقي ليس فيه حصول الصورة اصلاً ولا يلزم تفصيل المحصول من المطالب التصورية مسامحة ووجه عدم النور ودوان التعريف الحقيقي واللفظي كليهما سبباً في تفصيل صورة غير حاصلة للمعرف بالفتح الا ان الحصول في الاول ابتدائي وفي الثاني ثانوي فان قلت حصول الصورة في المدركة ثانياً بعد في انظار اذ لم يدل عليه

# فصل

## معرفة الشيء ما يحل عليه تصويراً تفصيلاً او نفسياً

اي لا محل للتصور **١٢** اي لا محل للتصور **١٣** اي لا محل للتصور **١٤** اي لا محل للتصور

**له قوله** معروف. اعلم اولاً انه لما تم الكلام في باب الاسباب الخفية اي الكليات الخمس شرع في بيان القول الشارح والمعروف الذي هو المطلوب الاعلى في باب التصورات وثانياً انه عدل المصنف عن التعريف المشهور وهو ما يستلزم تصوره وتصويره فانه يصدق على كل ملزم بالنسبة الى الازم البين فلا يكون التعريف مانعاً وقد اجاب المحاكم في شرحه للمطالع بان لا خاف في ان المراد بتصوير الشيء في التعريف التصور الكسبي ضرورة ان التعريف انما يكون بالقياس الى التصور الكسبي والشيء انما يكون سبباً للتصور الكسبي بطريق النظر فان ما لم يحس من النظر لم يكن كسباً وذلك ان موضع المطلوب التصوري للشعورية اولاً ثم بعد الى ذاتياته وخصياته ويكون بعضها مع بعض تأليفاً يؤدي الى المطلوب كما بعد ذلك في التصديقات على ما دلل اسم الفكر على تصورات اللوازم البينية الحاصلة من تصورات الملزوم ليس حصولها كذلك فلا دخل لها في التعريف واحتمل هذا السؤال انما يشاهد من عدم اعمان النظر والتعريف في كلام القوم فالاولى ان يقال ان العدول لا يخرج التعريف بالاجزاء الخارجية كما هي في الحاشية اللاحقة **١٥** **قوله** عليه ما على الشيء كما يكون الناطق فاحذر الانسان ومعرف له فهو محمول على الانسان كما لا يخفى فان قلت ان التعريف من المطالب التصورية لا من المطالب التصديقية فلا يخفى فيه المحل فلا سبب لقول المصنف ما يحل لطير العوالم ان يذكر بغيره ما يفيد التصور قلنا انه لا شك ان التعريف يحصل المعروف بالكسبي والتصديق بنبوته لكون بالفتح والاما كان المعروف بالكسبي فانه لا ملاحظة للمعروف بالفتح كمن ذلك التصديق ليس بمقصود بالذات بل المقصود بالذات ما يحل تصويره باليقيد التصور والعدول من افادة التصور الى المحل انما هو لخراج التعريف بالاجزاء الخارجية فان الحد في المشهور يخرج في المركب من اللفظ واكتسب وجود البعض بالاجزاء الخارجية ونقله المحقق الدواني عن الشيخ والفاضل الشارح انهم يرون بان الحد من الاجزاء الخارجية غير متحقق واما على تقدير تحققه كما يقال البيت الجدران والسقف مع الهيئة المحصورة لا يكون معروف يحصل الانسان لغيره فانه لا يصلح ان يكون مقولاً في جواب ما هو مفردة ان الاجزاء الخارجية من حيث انها اجزاء خارجية ليست محمولة فاعتباره لا يناسب المتعاين ايضاً فتفكير من الحد والحد مفردة في العمدة الحاصلة من الاجزاء الخارجية اذ حصلت في العقل واجتمعت يكون من المركب فلا تغاير فاطلاق الحد عليه على سبيل المسامحة والتحقيق فيه انه ان قيل لمحصل الحد ووجد حصول الحد فانه لا يكون مفرداً بل هو مفرداً في الجملة لا تفصيل لا تفصيل من الاجزاء الخارجية اذ لا اتحاد هناك فلا يكون مجموع الاجزاء الخارجية مفرداً او اقل اقل بل هو حصول الحد ووجد حصول الحد يكون الملاحظة فقط فحينئذ انما يصلح بما يصلح كانه للملاحظة وهذه الاجزاء لا يصلح مرة لعدم صحة حملها

دليل قوى بعدل الظاهر ان الصورة بعد حصولها في المدركة قد يلحقها الالتفات والاحتفاء وقد يعرضها الذبول اي عدم الالتفات والاحتفاء وليس في التعريف اللفظي حصول الصورة في المدركة ثانياً بل انما ينسب الالتفات اليها ثانياً والالتفات ليس من التصور فعد التعريف اللفظي حينئذ من المطالب التصورية بعيد قلت الكلام بهنا سبباً على طورهم واذا قد ثبت عندكم ان في الذبول ليس الا الاحتفاء في المدركة بعد زوال الصورة عنها وبقيتها في الفؤاد فعد هذا التصور كونه لغير اللفظي من المطالب التصورية يدعي فان التصور الثاني بغير التعريف كالتفات وسيلته اليه **١٦** (سنة محمد ابراهيم عني عنه بياوي) +



هو المخصوص الذي عدم وجوده وهو ايضا علم من ان يكون بالكنة او بالوجوه فكل واحد منهما يكون حدا ورساما ما اذا قصا فترقى اقسام التعريف الى التسعة اربعة  
 للتعريف الحقيقي بحسب الحقيقة وهي حدودهم وكل واحد منهما تام وناقص واربعة للتعريف بحسب الاعم هي حدودهم وكل واحد منهما تام وناقص والاسم تاسع  
 للفظي والتعريفات للامور العامة كالوجود والامكان والوجوب من قبيل التعريف بحسب الاعم وعند البعض قد يكون من الحقيقة ايضا وارادوا علم وجوده  
 العلم بالوجود والحياتي من الوجود والافعال من العلم بهذا الوجود ويكون من الحقيقة ثم اعلم ان التعريف بحسب الحقيقة والتعريف بحسب الاعم يختلفان بحسب الاشياء  
 فمنهم من يعلم بوجود الشيء في اني لا يعرفه بالحد والاسم يكون التعريف عنده بحسب الحقيقة ومنهم من يعرف بوجوده فيه يكون بحسب الاسم بل يختلفان بحسب شخص واحد

**والثاني اللفظي والاول الحقيقة فتحصل**  
 اي التصور التفسيري ١٢ اي التعريف اللفظي ١٣ اي التصور التحصيلي ١٤ اي التعريف الحقيقي ١٥ في الحقيقة  
**صورة غير حاصلة فان علم وجودها فهو بحسب**  
 سوار كان بالكنة او بالوجوب ١٦ اي التعريف ١٧  
**الحقيقة والا فبحسب كسره ولا بد ان يكون المعرف**  
 وان لم يعلم الوجود ١٨ بالكره ١٩  
**اجله فلا يصح بالمساوي معرفة الا خف**  
 من المعرفة بالفتح ٢٠ اي التعريف ٢١ من المعرفة بالفتح ٢٢  
**وان يكون مساويا فيجب الاطراد ولا انعكاس**  
 المعرفة بالكره ٢٣ بحسب الصدق ٢٤ اي التعريف ٢٥ اي المتع ٢٦ رتب دخل ٢٧ اي الجمع ٢٨

**له قوله الثاني** اي ما يكون التصور فيه ثابتا وهو المعبر عنه بالتفسير اللفظي ١٢ **له قوله الاول** وهو ما يكون  
 التصور فيه ابتدائيا وهو المعبر عنه في العرف بالتحصيل الحقيقي وسيأتي لهذا مزيد تفصيل في بحث التعريف اللفظي ١٣  
**قوله فنيه** اي في الحقيقة تحصيل صورة سوار كان بالكنة او بالوجوب غير حاصلة فالتعريف بما علم عندنا وجملته الكلام ان  
 التحصيل عبارة عن حصول صورة غير حاصلة والتفسير عبارة عن حصول صورة حاصلة في المدرجة بعد زوالها عنها  
 حصولها في الصورة ١٤ **له قوله** وجددها اي وجود الصورة في الخارج يعني وجود منشأ لها فها هو وجودها في الخارج  
 مع كمال وجودها في الخارج اولنا الصورة بدسها لتلاير وان الموجود في الخارج انما هو ذو الصورة لا الصورة بنفذه  
 وانما قيدنا بالخارج لتلاير وانك اذا قلت بالانسان قاصدا لدلول اللفظ فهو تعريف لفظي عند سماعه بانك تعلم بوجود  
 الانسان في الخارج وبعدهم الورد وان علم وجود الصورة في الخارج كنه لملاحظه والمعتبر في التعريف الحقيقي هو  
 العلم بالوجود والخارج مع ملاحظه ذلك الوجود **له قوله** فهو اي التعريف بحسب الحقيقة اي يسمى بهذا التعريف  
 تعريفا حقيقيا بحسب الحقيقة اذا به يحصل حقيقة الموجود الخارجي وما يطلب به هذا التعريف يسمى بالحقيقة بالحي  
 يار النسبة بها والطلب به معرفة مفهوم الحقيقة الموجودة في الخارج ١٥ **له قوله** والا اي وان لم يعلم وجود الصورة  
 اعني ذبها في الخارج فيجب بحسب الاعم اي فيسمى تعريفا حقيقيا بحسب الاعم اذ به يحصل وضاحية مفهوم الاعم وشرحه  
 وما يطلب به هذا التعريف يسمى بالاشارة اذ يطلب به شرح مفهوم الاعم وايضا هو تخصيص المقام ان التعريف  
 على قسمين الاول حقيقي وهو ما فيه تحصيل صورة غير حاصلة والثاني اللفظي وما لا يكون فيه تحصيل صورة بل يكون الانشأ  
 على الصورة الحاصلة في الذهن ثانيا كما في تعريف الغضنفر بالاسد فان صورة الاسد كانت حاصلة لنا لكن اذا ارد  
 في تعريف الغضنفر بملقته الثانية واقترن على قسمين تعريف بحسب الحقيقة ان كان تحصيل صورة غير حاصلة التي  
 علم وجودها في الخارج كالحمد وان الناطق في تعريف الانسان وهو قد يكون بالكنة وقد يكون بالوجوه وتعريف بحسب الاسم  
 ان كان تحصيل صورة غير حاصلة التي لم يعلم وجودها في الخارج سوار وجدت فيه او لم توجد كتعريف الغضنفر بالطائر

بالنظر الى الواقعين ١٢ **له قوله** لا بد ان  
 يكون الحد لما فرغ المصنف من تعريف  
 المعروف شرع في بيان شرائطه وموافقه  
 فقال ولا بد ان لا يلبس في التعريف ان يكون  
 المعروف بالكره اعم الى اوضح واظهر من العقل  
 عن المعروف بالفتح كونه سببا وسيلة  
 علمه فلا بد ان يكون سبق منه في الحصول  
 عند العقل وذلك لا يمكن الا بان يكون  
 اوضح واظهر منه حاصل الدليل ان المعروف  
 بالكره علمه مرجحة لوجود المعرفة المكتسبة  
 في الذهن والاشياء من غير الاعمال هو المساوي  
 والاشياء بعلة مرجحة فلا شيء منها معروف  
 قال احسن المحققين وهذا الذي اعلم  
 واعني من البيان ١٢ **له قوله** لا يصح  
 اي التعريف وهذا تعريف على قوله ولا بد ان  
 يكون المعروف اعم الى ما اقر ان يكون  
 المعروف بالكره اعم من المعروف بالفتح فلا يكون  
 التعريف بالمساوي معرفة اي بالمعرف  
 اي يكون معرفة مساوية لمعرفة المعرفة  
 المعروف انما في الواقع بان يعقل ما كثر في  
 اللابس له الابن وتعرف الابن من اللاب  
 او بالنظر الى من يعرف كتعريف الكركدن  
 بحمد ان شبيهة بفيل لمن لا يعرف الفيل  
 ايضا ١٢ **له قوله** وان يكون الحد  
 عطف على ان يكون السابق يعني لا بد ان  
 يكون المعروف بالكره اعم واظهر من المعروف  
 بالفتح ومساويا له في الصدق بحيث يصح  
 كل منهما على جميع افراد الاخران قلت قد  
 سبق ان المعروف لا بد ان يكون اعم من  
 المعروف وهذا يدل على كونه مساويا للغير  
 المناقاة من القولين قلت المراد بالمساوي  
 بهما المساوات في الصدق بحيث تكسا  
 صدق عليه المعروف صدق عليه المعروف  
 واما من كونه اعم الى المراد اعم الى المعرفة  
 بان يكون معرفة اعم من معرفة المعروف الى معرفة المعروف فان دفع المناقاة ١٢ **له قوله** فيجب  
 بين المعروف فيجب كون التعريف مطرفا ومنعكسا اي ما ناهجا معا ١٣ **له قوله** الاطراد  
 قولنا متى صدق المعروف بالكره على شيء صدق عليه المعروف وينعكس بعكس النقيض اي قولنا متى لم يصدق  
 وهذا هو المنع فان لم يلزم الاطراد ١٤ **له قوله** الا انعكاس وهو ان يستلزم عدم صدق المعروف بالكره عدم صدق المعروف فيصدق قولنا متى لم يصدق

بأن يكون معرفة اعم من معرفة المعروف فان دفع المناقاة ١٢ **له قوله** فيجب الحد هذا التعريف على شرط المساواة يعني اذا شرط التساوي  
 بين المعروف فيجب كون التعريف مطرفا ومنعكسا اي ما ناهجا معا ١٣ **له قوله** الاطراد قولنا متى صدق المعروف بالكره على شيء صدق عليه المعروف وينعكس بعكس النقيض اي قولنا متى لم يصدق  
 وهذا هو المنع فان لم يلزم الاطراد ١٤ **له قوله** الا انعكاس وهو ان يستلزم عدم صدق المعروف بالكره عدم صدق المعروف فيصدق قولنا متى لم يصدق

هو والاحصاء في ذلك كون تعريفها فكل من الرسم على الامكان ليس للتعريف ١٢ **قوله المختصة** يعني ليس المراد من التعريف بالاشكال التعريف بنفس المثال حتى يلزم احتلال المحصور بغير التعريف بالمباين والاخص بل المراد من تعريف الشيء بالمباينة التي هي صلة الشيء بها تعارفاً مثال الشيء بالشيء المشتمل على تعريف الاسم بزيادة تعريفه بكونه مستقلاً بالمفهومية غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة وتعريف العلم بالنور تعريف بكونه موجبا لاكتشاف فان قلت الوصف الذي به المشابهة بين المثال المثال مشترك بينهما لا يخص كل واحد منهما والمباينة من الطرفين فكيف يجوز التعريف بها تعريف بالمباينة قلت مشابهة لذلك غير مشابهة لذلك بهذا فيكون التعريف بها تعريفاً بهذا الاعتبار ١٣ **قوله جواز** ١٤ التعريف بالاعلم ثم اعلم اولاً ان المتأخرين بشرط المساواة في المعرفة فلا يجوز التعريف عندكم بالاعلم ولا بالاحصاء والمتقدمون بشرط ابطال خروج التعريف بالفصل البعيد عن التعريف بالاعلم عندكم بجزء من فهمه فالاولا لا امتياز ولو عن بعض ماعده كما في العلم على في التعريف بالمصنف اختار اولاً لا مذنب المتأخرين ثم رجع عنه الى مذنب المتقدمين وثانياً انهم جردوا التعريف بالاعلام لا بالاحصاء بوجه منها انه لا يمكن انتقال الصفات من الاخص الى العام لان حصول العلم في الذهن من كون سابق على حصول الاخص فيه ومنها ان الشيء لا يكون له ملاحظة في الاخص من جهة الاتحاد او الشمول وكلاهما متفقان في الاخص اما الاول فلان العلم لا يهاجمه يقضي الاتحاد معه اي خاص فرض وانما في من فيكون متصلاً فلا يقضي الاتحاد مع العلم واما الثاني فلان الاخص فذلكم فليس شاملاً للعلم بل العلم شامل له وبغيره ١٥ **قوله بالاحصاء** يعني الاخص ايضا لان المقصود الاصل من التعريف انما هو تصوير المعرفة وانتقاش صورته في ذهن السائل وذلك يحصل للمساوي كذا كذا يحصل بالاعلم والاخص واما الامتياز عن جميع ماعده او عن بعضه فهو مقصود بالعرض ومن جمل الجواز بالاعلم كما هو ظاهر المتفق فنظر الى ان العلم على عند العقل والاخص اخص عنه فلا يلزم ان يجعل مرآة لتفصيل علم العلم والاعتقاد البعد وعضاده فاعتبر العلم في التعريف دون الاخص والحق انه يجوز التعريف بالاحصاء لما قلنا من ان الغرض الاصل من التعريف انما هو تصوير المعرفة بوجه

# فلا يصح بالاعلم الاخص والتعريف بالمثال تعريف بالمشابهة المختصة والحق جوازها بالاعلم

اي التعريف ١٢

**له قوله فلا يصح** التعريف بالاعلم من المعرفة ولا بالاحصاء من كون التساوي شرطاً فيه ففهمه واما المقصود من التعريف التميز والكشف والاعلم لا يفيد التميز لان تصويره لا يستلزم تصور الخاص والاخص اقل وجودا من العام فكان اخص منه فكيف يصح التعريف بالشيء وكشفه ولا حاجة الى اخراج التعريف بالمباين لجزء من تعريف المعرفة فان اعتبر فيه الحمل على المعرفة كما عرفت والمباين لا يكون محمولاً او يقال ان العلم والاخص مع قربهما الى الشيء بالنسبة الى المباين لما يطبق على تعريفه فالمباين بالطريق الاول لا يكون صالحاً ثم اعلم ان عدم صحة التعريف بالاعلم انما هو فيها اذ كان المقصود امتياز المعرفة عن جميع ماعده اذ لا يحصل ذلك الامتياز واما اذ كان المقصود الامتياز عن بعض ماعده فيصح التعريف بالاعلم كونه اخص لكون طرق معرفته اوفر وبأجله الاجابة شرطاً لصحة المساوات في الصدق شرط الادوية فالتعريف بالاحصاء لا يجوز وان كان لفظياً لانه اخص في فنيته شرطاً للصحة ١٦ **قوله والتعريف** اعلم ان في مقام تعريف التعريف الحقيقي في الاتحاد والناقص والرسم التام والناقص اعتراض وهو ان هناك نوع اخر من التعريف الحقيقي وهو التعريف بالمثال سواء كان جزئياً لمعرفتك كقولك الاسم كذا بكذا فليس كقرب اولاً لكون جزئياً كقولك العلم كذا بنور وبأجله كلفتمه فيحصل الحصر من الاربعة فاجاب اليه المصنف بقوله تعريف بالمشابهة الخ وتوضيح ان التعريف بالمثال بالمعقبة تعريف بالمشابهة التي بين ذلك المعرفة وبين المثال وليس التعريف بنفس المثال فان تعريف الاسم بزيادة تعريفه بكونه مستقلاً بالمفهومية غير مقترن باحد الازمنة وكذا التعريف العلم بالنور تعريف بكونه موجبا لاكتشاف وقيل ذلك فيشكل المشابهة خاصة لذلك المعرفة فيكون التعريف بها رسماً ناقصاً اخلا في الاقسام الاربعة المذكورة للمعرفة فليس التعريف بالمثال قسماً على عدة حتى فيحصل كونه مقراً للسؤال والجواب فخر تقرير السؤال ان كثيراً ما يعرف الشيء بالمثال وهو قد يكون اخص كقول النحويين الاسم كذا بكذا والفعل كذا بكذا مما بناه كقولك العلم كذا بنور وبأجله كلفتمه وتقرير الرعل الشجاع بالاسد فكيف يصح تعريف المعرفة بالمثال لان المباين غير محمول مع انه قد يكون معرف وكيف يصح قوله ولا يصح بالاحصاء لان المثال قد يكون اخص ويكون تعريفه كما عرفت تقرير الجواب ان التعريف بالمثال ليس تعريف بالمباين والاخص اذ ليس المراد من التعريف بنفس المثال بل المراد تعريف ذلك الشيء بمحاكاة حقيقة له باعتبار المقابلة بين المشابهة المختصة بالمثال فصارت تعريفها بالشيء وهو رسم محمول عليه وسأول في الصدق للاخص ولا مباين كما **قوله** بالمثال اعلم ان المراد بالمثال هنا هو العام الشامل للمنظرة لا هو الخاص يعني ما يكون جزءاً من جزئيات المثال كذا لا يعني اعمى من له اختصار الهاشية السابقة قال انما ضل الشراح لا يحفل عليك ان المقصود من المثال قد يكون مجرد الصفات م

ما او الصفات البية والخاص لما كان من الخواص الغير الشاملة للعلم فيصير تصويره من حيث انه من خواصه ومن موارد تحققه تصور المعرفة العام في الجملة وكذا كذا في الصفات البية فان قيل بين قول المصنف والحق جوازها بالاعلم وبين ما سبق من قوله ولا بد ان يكون مساوياً وقوله فلا يصح بالاعلم ترافع قلنا القول سابقاً مبنيان على مذنب المتأخرين المختار للمصنف لولا انهم يشترطون المساوات في اصل التعريف ومطلقه وهذا القول مبني على مذنب المتقدمين المرجوع اليه المصنف وثانياً الحكم عليه بالحق عند فهمه لا يشترطون المساواة في اصل التعريف ومطلقه بل يشترطون فيه الاجابة بديهية وهو يستحق في العام بالنسبة الى

(يقصد حاشية صفح ٩٤) الى الخ من فيوز التعريف بل الحق ان الاجلانية ايضا ليست بشرط في مطلق التعريف  
والا لم يقع التعريف بالاخص فارفع التعريف قال في العلوم ان المتقدم من المناطقة قالوا ان كان الغرض كتحصيل المادية  
المعروف فلا يجوز الا بجمع الاجزاء وان كان الغرض الاستيلاء من كل ماعداه فقط فلا يجوز الا بالمساوي او بالافضل وان كان الغرض  
الاستيلاء من بعض الاعيان فيجوز بالاخص والمساوي واما المساوي فان كان لورث الاستيلاء فلا يجوز في التعريف بل لكنه نادر جدا ووجه  
حقيقته - هذا المذهب ظاهر فان الحاجة الى جميع الاتسام المذكورة ثابت فاسقاط البعض عن درجة الاعتبار لا ينافي انتهى بقوله (محمد بن ابيهم) +

وهو حد ان كان المميز ذاتيا ولا فهو رسم تام ان  
اشتمل على الجنس القريب والا فناقص فالحد  
التام ما اشتمل على الجنس والفصل القريبين  
وهو الموصل الى الكنه ويستحسن  
تقديم الجنس ويجب

م او الضاحك او مع الجنس البعيد او مع  
العرض العام فكلها ناقصة لان اشتمل  
على الذاتي يسمى بالحد الناقص وما سوا ذلك  
الناقص <sup>١٢</sup> **قوله** القريبين - اما  
الاشتمال على الجنس القريب فلان الحد  
في الاصطلاح لا يكون تاما لم يكن فيه جنس  
القريب اما الاشتمال على الفصل القريبين  
بالمعنى مشتركات الجنس القريب فهو  
فصل قريب كما علمت سابقا فأكبر الاتسام  
يكون الامرك من الجنس القريب <sup>١٣</sup> **قوله**  
**قوله** الى الكنه - اذ الكنه عبارة عن تمام المادية  
ولا يحصل العلم الا بالحد التام اذ بالحد  
الناقص يحصل العلم ببعض جزائه والرسم  
يحصل العلم بجزئه قال الحسن المحققين  
يعبر منه ان الموصل الى الكنه محقق في الحد  
التام مع انه لم يحصل قويا في كل مقام كقادة  
بعض الرسوم بل يجوز عدم العقل ان يكون  
بعض الخواص المختصة بشئ واحد لا يشترط  
القريب لكنه قال الفصل الكنه هو العلم  
ان يحصل الحد التام الى الكنه قطعي ايصال  
الرسم اليه بحيث يفي قول المصنف هو الموصل  
الى الكنه قطعي فلا بد ما اوردته الشارح  
رحمه الله <sup>١٤</sup> **قوله** يستحسن فيه  
رد على ما قلناه زعموا انه يجب تقديم الجنس  
على الفصل وانما وجه حتى لو قدم الفصل  
والخاصة على الجنس بغيرها انا نقصد ما  
ناقصا وقد قال المحقق في منطق في منطق الترتيب  
ان ناطق حيوان في تعريف للانسان رسم  
واستدلوا بان الفصل جزء من صوري فوجب  
ان يتأخر عن ظهور المادى وفيه انه لا دخل  
للترتيب في الحد <sup>١٥</sup> **قوله** تقديم  
الجنس - اي على الفصل في الحد التام ثم ان  
به ابيان الترتيب في التعريف بالجنس الفصل

**قوله** هو لما فرغ من تعريف المعروف شرعا في تفسيره فقال وهو اي المعروف حد ان كان المميز هذا  
التقسيم معروف الى الحد والرسم سواء كان تاما او ناقصا يعني على اشتراط التساوي فلا يجوز ان المركب من  
الجنس والعرض العام معروف مع انه ليس بمحد ولا رسم في التقسيم غير حادير ذلك لان التحريم المذكور مبني على  
اشتراط التساوي والمركب من الجنس والعرض العام ليس بمعرف لانتفاء التساوي فيه اما المركب من  
الفصل والخاصة كالناطق الضاحك والمركب من الجنس والعرض العام مع الفصل كالمحيوان الماشي  
والمركب من الجنس والعرض العام مع الخاص كالمحيوان الماشي فكلهما ليس بمعرفا واحدا ويقل انه داخل في  
الرسم الناقص فاقدم <sup>١٦</sup> **قوله** حد ان كان المميز المذكور في التعريف ذاتيا من الذاتيات كقول  
الانسان بالناطق يسمى التعريف بالحد لان المميز المنع وهو لم ين دخول الاخير ردا لظا ووجه  
التسمية ليس بشروط حتى يرد ان الرسم اليم مانع عن دخول الاخير فبغني ان يسمى بالحد اليم <sup>١٧</sup> **قوله**  
وكلاهما اي وان لم يكن المميز ذاتيا بل هو ضاهيا لان لا يكون المميز اصليا في رسم كون التعريف بالجنس حده صرا  
<sup>١٨</sup> **قوله** فهو اي فبما في التعريف الذي يكون فيه المميز عرضيا في رسمه اي ان يسمى بالحد اليم <sup>١٩</sup> **قوله** وهو  
بالعرضيات تعريف بالترتيب <sup>٢٠</sup> **قوله** تام - اي فالمرتب يسمى تاما سواء كان حد او رسا ان اشتمل على المعرف على الجنس  
القريب كترتيب الانسان بالمحيوان بالناطق وبالمحيوان فكلها اول حد تام والثاني رسم تام <sup>٢١</sup> **قوله** وكلاهما  
وان لم يشتمل على الجنس القريب هو اشتمل على الجنس البعيد او لم يشتمل على الجنس البعيد او لم يشتمل على الجنس البعيد  
فناقص - يعني فيسمى المعرف ناقصا سواء كان حد او تعريف للانسان بالجنس الناطق او بالناطق فقط او رسا ناقصا  
كترتيب الانسان بالجنس الماشي وبالجنس الضاحك او بماش فقط فكلهم بهذا ان مناط المادية الاشتمال على الذات في الميزة  
والمادية الاشتمال على العرضي لكنه مناط التسمية الاشتمال على الجنس القريب فاما كان منها مشتق على الجنس القريب  
يكون تاما سواء كان حد او رسا وان لم يكن لك فهو ناقص سواء كان مشتقا على الميزة فقط كترتيب الانسان بالناطق م

فانما يستحسن فيه تقديم الجنس على الفصل بان يقال الانسان حيوان ناطق لان ناطق حيوان وان كان هذا ايضا حده انا وفيه كنه قال الشيخ في التلخيص  
ناطق حيوان حده تام واني بعض عبارات الشفا من انه يجب في الترتيب تقديم الجنس على الفصل فالمراد بالوجوب الاستحسان والسر فيه ان ذاتيات الاشياء  
موجودة بحد ذاتها في حقيقة مد فبما يحصل الذهن بالترتيب يحصل على ذلك الشيء المادى الاستحسان فيوان الجنس عام ولا علم الظاهر من  
من الخاص والفصل خاص فمفصل للاهم وقدم الظاهر احسن والميزة بعد الابهام والذو العلم الفصل ليس بالافضل مثل ما يشتمل اليه (محمد بن ابيهم) +

من نفي يتقدم التحقيق فاعلم **قوله** يجب به - يعني ان البسيط وان لم يكن له حد في نفسه لكن يجوز ان يدخل في حد الآخر وليد له  
اي في بعض التصورات البسيطة كما يكيد المركب من الجنس انما هو البسيط كالانسان المركب من الجوهر وغيره والجوهر جنس على البسيط  
واصل في تحديد الانسان وفي بعض الصور لا يكيد به ايضا كما لا يكيد كالواجب فانه لا يكيد لكونه بسيطا ولا يكيد لعدم دخوله في تحديد الفرد  
لا يكيد من شئ **قوله** والمركب - اي من اجزاء يوجد لتحقيق مناط التحديد وهو الاجزاء فيه وتركيبه منها كالانسان كيد بالحيوان الناطق **قوله**  
ويجب به - يعني قد يكون المركب داخل في حد الغير اذا كان المركب من اجزائه كالنوع المتوسط وهو الجسم النامي فانه لا يكيد من الاجزاء ويكيد به الغير ايضا هو الحيوان  
لا يكيد منه **قوله** وقد لا يكيد  
اي قد يكون المركب بحيث لا يدخل في تحديد  
الغير لعدم تركيب الغير منه كالنوع على  
لانه مركب في نفسه وليس الغير مركبا منه  
بجمله - النظام من المركب مجرد وبسيط  
ليس مجرد ودعنا في كونها اقل من في حد  
الغير اقل من اجزائه سياتي **قوله**  
التحديد الحقيقي بحيث يعرف كنه  
الاشياء الموحدة ولا يبقى ريب في ان هذا  
كنه في الواقع مثل اشياء لا يتحد عليه  
وليس شرطه لا يعبر كما حقه الاطلاق القوي  
والقدر اذن افاضه عليه من صاحب  
القوة القدسية والقلب المتولد الحقيقة  
كما يعرف الابلاتون الواقعي والفصل  
الواقعي وعرفنا بها بحيث لا يبقى ريب و  
اشتباها متعذر **قوله** في  
وجه العسران مداره على الاطلاق بالذات  
و مدار الاطلاق بها على الامتياز بها ومن  
العرضيات والامتياز يتعسر **قوله**  
قوله فان الجنس يشابه وعامل  
بالعرض العام لان كليهما عام وشامل  
لها سميات مختلفة - والفصل شبيه و  
مستبس بالخاصة لا كليهما متعسر فميز  
الخاصة فاذا تعسر الاطلاق تعسر التعديد و  
واذا تعسر الاطلاق تعسر التعديد و  
المطلوب **قوله** والفرق -  
يكون احدهما ذاتيا والآخر خارجيا بحيث  
يتميز الذاتي عن غيره ولا يبقى شك ريب  
في كونه ذاتيا واقعا حقيقيا من غير فرض  
فارض واعتبار معتبر ولا شك في عسر  
معرفة الذاتي بهذا النمط **قوله**  
الخواص - والدقائق حيث لا يحل  
الواقع ان الحيوان جنس ذاتي للانسان  
والاشياء فكذلك لا يلزم فيه ان الناطق

**تقييد احد هما بالآخر وهو لا يقبل الزيادة والنقصان**  
بأن يقيده الجنس بالفصل ويحصل منها صورة واحدة مطابقة للحدود  
**والبسيط لا يكيد وقد يكيد به والمركب يكيد ويكيد به**  
بعد الجزاء فيه <sup>١٢</sup> اذا كان يبرز بالغير <sup>١٣</sup> فقط <sup>١٢</sup> الغير <sup>١٣</sup>  
**وقد لا يكيد والتحديد الحقيقي عسير فان الجنس**  
اذا لم يكن جزء للغير <sup>١٢</sup>  
**مشتبه بالعرض العام والفصل بالخاصة**  
لان كليهما عام شامل <sup>١٢</sup>  
**والفرق من الغوامض ثم**  
الدقائق <sup>١٢</sup>

**قوله** تقييد احد هما - اي يقيده الجنس بالفصل يعني يجب في احد التام تقييد الجنس بالفصل  
فحصل منها صورة واحدة مطابقة للحدود وبدون التقييد كون هناك كثرة محضة لا يصلح للانطلاق عليه <sup>١٢</sup>  
**قوله** وهو - اي ان لا يكيد ان يصلح ان يقبل الزيادة والنقصان بانه قد يكون زائدا وقد يكون ناقصا لان  
الحديث عبارة عن جميع الذاتيات لا يشترط شيئا عنها فكيف يقبل الزيادة والنقصان فان قلت ان تعريف  
الانسان بالحيوان الناطق حد تام وكذا تعريفه بجنس نامي حساس متحرك بالارادة ودرك للملك والجزء في هذا حد  
تام ولا شك ان هذا على الاول قلت هذه الزيادة في اللفظ فقط ولا اعتبار بها لان الحيوان الناطق  
عبارة عن مجموع دكر وليس شرا فاعلم ان هذا على الحيوان الناطق واما الحد من شخص فانه يقبل الزيادة  
بان يذكر فيه الجنس البعيد بمرتبة او مرتبتين وفصلان لا يذكر فصل واحد والرم السام والناقص كلاهما يقبلان  
الزيادة والنقصان لتعدد الخواص وكثيرتها فجزان يذكر فيها كلها وبعضها **قوله** البسيط - المراد بالبسيط  
بسيط الاجزاء له اصلا وقد يطلق البسيط على آخر الدال على ان مركب من اجسام مختلفة الطباع بحسب الحقيقة  
كالنفس والعناصر التي لا تكيد من اجسام مختلفة الطباع بحسب فيشل العناصر والافلاك والاعضاء المشابهة  
كالعظم والحجم مثلاً والثلث ما يكون كل جزء مقداري منه بحسب الحقيقة مساويا للكل في الاسم والحد فينتج  
فيه العناصر دون الافلاك والاعضاء المتشابهة اذ فيها اجزاء مقدارية وهي العناصر ولا تشترك في سماتها  
وصورها الرابع ما يكون كل جزء مقداري بحسب الجنس مساويا للكل في الاسم والحد فينتج فيه العناصر والاعضاء  
المتشابهة دون الافلاك **قوله** لا يكيد - اي تحديد التحقيق ان البسيط لا يكيد بالحد الحقيقي المتألف  
من الاجزاء الحقيقية - الداخلية في ذات موزعة متنافي ذات البسيط لا يكون اجزاء ولكن قد ليقام عرض  
العام مقام الجنس لعمومها واشتراكها الخاصة مقام الفصل لخصوصيتها وتميزها وان كان عرضيا وكيد  
البسيط به اي بكل واحد من العرض العام وانما حدتها بتحديد ظاهر لا حقيقي وليس المقصود وفيه ص

ذاتي للانسان ام الصالح كذلك وانما قلنا بحسب الواقع لان بحسب المعلومات الاصلية المعلومات معلوم جزا ان الحيوان جنس للانسان والناطق  
فصل له كذا في نفسه ولا دقة بحسبه وبهذا الغرض والدقة قال باقر العلوم في الصراط <sup>١٢</sup> فيتم اذ لا تعرف حقيقة شئ من الاشياء وانما نعرفها بالخواص واللوازم دون  
حدودها الحقيقية حاصله اننا لا قطع ان يحصل لنا من الامور التي بها تشابه تلك الاشياء كنهها فالتعذر هو اطلاع على ان يحصل لنا هو تلك الشئ فجزء حصول  
لكنه في نفس الامر مع عدم الاطلاع على الكنه وبهذه الدقة في التحديد الحقيقي اسقطه الاشتراكية عن الاعتبار (بجده محمد ابراهيم عفي عنه بليادي) +

مر اجنس معنی آخره و هو الفصل بعین و حصل وجوده و رفع ابهام بان يكون ذلك المعنى اى الفصل متضمنه و اخلافه اى فى اجنس و انما يكون اخرى اى  
انما يكون المعنى المضموم اليه من غير المعنى المضموم من حيث التعيين اى من حيث ان المعنى مضموم متعين بقيد التحصيل و الابهام اى من حيث ان  
المعنى المضموم اليه مبهم يحتاج فى تحصيله و رفع ابهام الى ذلك المعنى لاني الوجود اى لا مغايرة بين المضموم و المضموم اليه بحسب الوجود و الحذف  
مثل المقدار المتصل فانه معنى قابل تحقيق مبهم بخزان يكون هو الخط اذا كان ذلك المقدار ذا طول فقط و السطح اذا كان ذا طول و عرض فقط و المعنى  
اى الجسم التعليمي فانه مقدار ذو طول و عرض و معنى لاهل اى يقارنه اى يقارن المقدار شئ من خارج كما فى المركبات اى رتبة افرح قابل تحقيق لا يصح  
حمل احد الطرفين على الآخر لانه حكم بوحدة  
الاشئين و لاهل المركب لانه حكم بوحدة  
الجزء و على الكل فيكون مجموعهما اى مجموع  
المقدار و الشئ الآخر لخط او السطح او  
انعم بل على معنى ان يكون ذلك المقدار  
نفس الخط او نفس السطح او نفس المعنى  
و ذلك اى يكون المقدار نفس الخط متصلا  
لان معنى المقدار هو شئ يحتمل المساواة  
متلا و كذا الا للمساواة اى معنى الزيادة  
و نقصان غير مشروط فيه اى فى معنى  
المقدار ان يكون المقدار عبارة عن هذا  
المعنى اى المادة متصلا فقط اى بشرط  
ان لا يصح اليه معنى آخر فيكون ما خذوا  
بشرط لا شئ فان مثل هذا لاي الماخوذة  
بشرط لا لا يكون معنا كما علمت ان  
المقدار بشرط لا يكون اداة بل بشرط  
غير ذلك اى غير المساواة متصلا حتى يجوز ان  
يكون هذا الشئ القابل للمساواة متصلا اى  
المقدار هو نفس اى شئ كان من الفصول  
المختصة به بعد ان يكون وجوده اى وجود شئ  
القابل للمساواة لذاته هو الموجود اى وجود  
المعنى المتعارف به اى الفصل اى يكون محمولا  
عليه اى على ذلك الشئ لذاته ان كان اسوارا  
فى بعد هو الخط و بعد من هو السطح و ثلثة  
ابعاد هو الجسم التعليمي فهذا المعنى اى معنى  
المقدار اى الوجود لا يكون الا احده من بعد  
لا بعدين او ثلثة ابعاد و لكن الذي يخلق له  
اى كذلك المعنى من حيث يعقل يدرك  
الذي من الزيادة على انها معنى من خارج  
لا حتى بالشئ القابل للمساواة لمحمول  
البياض بالجمهر حتى يكون ذلك الشئ قابلا  
للمساواة فى حد نفسه و هذا الشئ الآخر  
الفصل بصفات البياض خارج ذلك بل يكون  
ذلك اى ضم الشئ الآخر تحصيل القابل للمساواة

# ههنا مباحث الاول ان الجنس ان كان مبهما لكن الذهن قد يخلق له من حيث التعقل

لعله ههنا اى فى مقام المعروف مباحث اربعة بعضها تحقيقات و انذاعات للاعتراضات الواردة على  
ما تقدم و حذرت من المباحث جميع مصادريها معنى البحث و هو فى اللغة التفحص و التفتيش قال الترمذى فى بحث  
الشرع انما يبحث فى الاشياء اى يتفحص و يتفتش فيها و فى الاصطلاح عبارة عن اثبات الاحوال الشئى بما لا يخلو و  
ذلك فى النظريات اى بالتميز و هذا فى البديهييات الغير الاولى ١٢ لعله قوله الاول من المباحث الاربعة  
بيان طريق التمهيد و تاديبها الى المحذور و به يندفع شك الرازى لما سيجى فى المتن و حاصله ان اجنس وان كان  
مبهما بالنظر الى الفصول العارضة و بالنظر الى الانواع المركبة من لا يمكن تحصيله حقيقة يدور بها فان تحقق الوجود  
لا يكون بدون التعيين و لما كان حصوله بوضع ابهام بهما فكان تحقيق اجنس فى الذهن ايضا بها و لكن التصور لما يتعلق  
بكل شئ فيتعلق باجنس المفرد ايضا فله فى الذهن وجود منفرد من حيث التعقل لا من حيث التحصيل لانه لا يتصل له  
فى الذهن و لاني الخارج بدون اقتران الفصول فى الذهن يخلق له من حيث التعقل وجودا منفردا ثم اضاف الزيادة  
كالفصل لاهل ان الزيادة خارجة عن اجنس للاحقة به كالصورة بالنسبة الى المادة و البياض بالنسبة الى الجسم حتى  
يكون اجنس شيئا فى نفسه و الزيادة شئ آخر يضاف اليه كما فى الصورة و البياض بل حيث يقيد الذهن اجنس بهذا  
الزيادة لتحصيل اجنس و التعيين يتكامل اجنس متضمنا بهذا المعنى و هذا المعنى مندرج فيه بشئ لا لا ندراج و ان نقص  
اذا صار اجنس محصلا لم يكن شيئا آخر اذ بهذا التحصيل صار محصلا لا متفردا اذ فى مرتبة الاقتران يكون الفصل عليه فليح  
يعبر و فافرق بين الحد الواحد المحذور ان فى مرتبة الحد كثر بالفعل لتركيبه من عدة معان و هو اجنس و الفصل و كل منهما  
غير الآخر بهذا الاعتبار ضرورة ان اجنس له وجود بالفعل و الفصل وجود آخر و لا يحل احدهما على الآخر ولا المجموع لا  
مناط الحاصل هو لا كاد و بينهما كل واحد منهما مغاير للآخر و لا يكون اى بهذا الاعتبار بعين محدود الحاصل فى العقل  
لانه واحد و الى كثير لكن اذا الوسط الى ان اجنس مبهم لا تحصيل له بذاته مالم يقيد بالفصل و اذا قيد به صار محصلا به  
و متحد معه بحيث ينفهم و يوصف به لاهل التحصيل او التقديم فصار شئ ما موصلا الى الصورة الواحدة اتمية  
للمحدود و ليصير عينه كالجو ان الناطق فى تميز الانسان الذى يقيد به احد هما فى الحال العقد المحلى فى تركبهم  
فى ان هذه الحقيقة كما تكون مرة للمحكي مرة ويكون المرة فيها مركبة مفصلة و المرئى واحد بالوحدة الحقيقية لك  
اى المركب مفصل موصل الى الكثرة الذى هو متوحد بالوحدة الحقيقية وليس الفرق بين العقد المحلى و التقيدى الالابا  
العلم فى الاول تصديقي و فى الآخر تصورى و بينا تركيب جزئى يصح السكوت عليه و بينا ليس لك فلافق بين المحد  
و المحد و الالابا و التفصيل ١٣ لعله قوله الذى هو العقل الفاضل الشارح ناقلا عن الرئيس من الهيات الشفاء  
ان الذى من قد يحل معنى اى تصور معنى بهما و هو اجنس بخزان يكون ذلك الذى اى المعنى اى اجنس فى حد نفسه اشار  
انواع كثيرة اى متحدة سها كل واحد منها اى عن الاشياء بعين ذلك المعنى فى الوجود و ضم العقل اليه اى الى المعنى هو

حاصل اى هو الفصل بعين و حصل وجوده و رفع ابهام بان يكون ذلك المعنى اى الفصل متضمنه و اخلافه اى فى اجنس و انما يكون اخرى اى  
انما يكون المعنى المضموم اليه من غير المعنى المضموم من حيث التعيين اى من حيث ان المعنى مضموم متعين بقيد التحصيل و الابهام اى من حيث ان  
المعنى المضموم اليه مبهم يحتاج فى تحصيله و رفع ابهام الى ذلك المعنى لاني الوجود اى لا مغايرة بين المضموم و المضموم اليه بحسب الوجود و الحذف  
مثل المقدار المتصل فانه معنى قابل تحقيق مبهم بخزان يكون هو الخط اذا كان ذلك المقدار ذا طول فقط و السطح اذا كان ذا طول و عرض فقط و المعنى  
اى الجسم التعليمي فانه مقدار ذو طول و عرض و معنى لاهل اى يقارنه اى يقارن المقدار شئ من خارج كما فى المركبات اى رتبة افرح قابل تحقيق لا يصح  
حمل احد الطرفين على الآخر لانه حكم بوحدة  
الاشئين و لاهل المركب لانه حكم بوحدة  
الجزء و على الكل فيكون مجموعهما اى مجموع  
المقدار و الشئ الآخر لخط او السطح او  
انعم بل على معنى ان يكون ذلك المقدار  
نفس الخط او نفس السطح او نفس المعنى  
و ذلك اى يكون المقدار نفس الخط متصلا  
لان معنى المقدار هو شئ يحتمل المساواة  
متلا و كذا الا للمساواة اى معنى الزيادة  
و نقصان غير مشروط فيه اى فى معنى  
المقدار ان يكون المقدار عبارة عن هذا  
المعنى اى المادة متصلا فقط اى بشرط  
ان لا يصح اليه معنى آخر فيكون ما خذوا  
بشرط لا شئ فان مثل هذا لاي الماخوذة  
بشرط لا لا يكون معنا كما علمت ان  
المقدار بشرط لا يكون اداة بل بشرط  
غير ذلك اى غير المساواة متصلا حتى يجوز ان  
يكون هذا الشئ القابل للمساواة متصلا اى  
المقدار هو نفس اى شئ كان من الفصول  
المختصة به بعد ان يكون وجوده اى وجود شئ  
القابل للمساواة لذاته هو الموجود اى وجود  
المعنى المتعارف به اى الفصل اى يكون محمولا  
عليه اى على ذلك الشئ لذاته ان كان اسوارا  
فى بعد هو الخط و بعد من هو السطح و ثلثة  
ابعاد هو الجسم التعليمي فهذا المعنى اى معنى  
المقدار اى الوجود لا يكون الا احده من بعد  
لا بعدين او ثلثة ابعاد و لكن الذي يخلق له  
اى كذلك المعنى من حيث يعقل يدرك  
الذي من الزيادة على انها معنى من خارج  
لا حتى بالشئ القابل للمساواة لمحمول  
البياض بالجمهر حتى يكون ذلك الشئ قابلا  
للمساواة فى حد نفسه و هذا الشئ الآخر  
الفصل بصفات البياض خارج ذلك بل يكون  
ذلك اى ضم الشئ الآخر تحصيل القابل للمساواة

انه فى بعد واحد فقط و فى اكثر منه اى البعدين او ثلثة ابعاد فيكون المقدار القابل للمساواة فى بعد واحد فى هذا الشئ المخصوص و نفس القابل للمساواة حتى  
يجوز ذلك ابهاما لما طلب ان يقول ان هذا القابل هو الذى ذو بعد واحد و بالعكس اى الذى ذو بعد واحد هو هذا القابل انتهى مع ادنى زيادة

م منفرد وجوداً واقعياً لا باعتبار تخمين العقل اذ العقل قادر على فرض كل شيء ولا يرد الضمان الجنس جزو محمول وبها منافاة اذ لا يجوز ان يقتضي  
التغاير في الوجود والحمل يقتضي الاتحاد فيه ووجه الدفع ان الجزئية في الحد وليس فيه حمل والحمل في الحد وليس فيه جزئية ١٢ **قوله**  
اضاف اي ضم الذهن الى الجنس امر اذ متصلاً للجنس وهو الفصل واذا ضم وقيد صار الجنس متصلاً ومتحد مع الفصل وهو الى الصورة  
الوحدة لحدود ١٢ **قوله** لا يحل ان لا يكون له في نفسه هذا الشيء اي ان لا يكون له في نفسه ما يخرج عنه كما في الصورة والبياض بل قيد اي قيد الذهن الجنس بهذا المعنى  
والبياض بالنسبة الى الجنس حتى يكون ذلك شيئاً في حد نفسه وهذا شيء آخر منضم اليه خارج عنه كما في الصورة والبياض بل قيد اي قيد الذهن الجنس بهذا المعنى  
لاجل تحصيله وتعيينه اي لاجل كون الجنس  
متصلاً متعيناً مطابقاً لما به نوعيته  
حال كون ذلك الامر الزائد متصلاً داخل  
فيه اي الى الجنس لا منضمماً اليه واذا صار  
الجنس المبهم متصلاً بهذه الامور الزائدة لم يكن  
الجنس بغير تلك الزيادة شيئاً آخر متصلاً  
عن ما به نوعيته بل حقيقة اي بحمل الجنس حقيقة  
مطابقاً لما به نوعيته متعينة فسقط  
ما قيل من ان انضمام الفصل الى الجنس  
لا كان من قبيل انضمام امر الزائد اليه  
الجنس اذ كان منفرداً او متشاكراً في الوجود  
مع الفصل ينبغي ان لا يخرج حمل الجنس  
على الفصل ضرورة ان مدار الحمل على الاتحاد  
في الوجود وعدم المغايرة بين المحمول والحمل  
عليه وكلاهما متفقان اما انتفاء الاول  
فلتصریح المصنف بانفراد وجود الجنس عن  
الفصل واما انتفاء الثاني فظاهراً من قوله  
واضاف ليزيادة في معنى زائد اي ما يورث  
عليه يقتضي المغايرة بينهما السقوط ظاهر  
كما لا ينبغي وبهذا كلام طويل لا ينبغي  
بل ولا مخافة التطويل لايتت بها فمشار  
الاطلاع عليه فليرجع الى شرحه لهذا الكتاب  
١٢ **قوله** فاذا انظر الى ايها  
المخاطب الى الحد المؤلف من الذاتيات  
كالحيوان الناطق مثلاً وجدة مولفها  
ومركبا عن عدة معان للمعاني متعددة  
كالجنس والفصل كل واحد من هذه المعاني  
كالذر للغير المنظومة في مسلك واحد  
نحو من الاعتبار هو اللحاظ التفصيلي  
للعقل فان له ان يلاحظ كل واحد من  
تلك المعاني على حد ١٢ **قوله** فهناك  
اي في الحد المركب من معان متعددة كثره  
بالفعل ضرورة ان الجنس له وجود فالحمل  
والفصل له وجود اخر فيكون كل منهما غير

**وجود منفرد الواضف اليه زيادة لا على معنى**  
مفعول يخلق ١٢ الى الجنس ١٢ كالفصل ١٢ اي الزائد ١٢  
**خارج لا حق به بل قيد لاجل تحصيله تعيينه**  
عن الجنس ١٢ اي بالجنس ١٢ اي تحصيل الجنس ١٢  
**منضمماً فيه فاذا صار محصلاً لم يكن شيئاً اخر فان**  
واخلاً ١٢ بالاضافة ١٢ الجنس ١٢  
**التحصيل ليس بغيره بل يحققه فاذا انظر الى**  
ايها المخاطب ١٢ التحصيل ١٢ الجنس ١٢  
**الحد وحدة مؤلفاً من عدة معان كل متما كالد**  
اي المركب من الذاتيات ١٢ كالفصل ١٢  
**المنتورة غير الاخر بنحو من الاعتبار فهناك**  
اي في الحد المؤلف من المعاني ١٢  
**كثرة بالفعل فلا يحمل احدهما على الاخر**  
اي احد الجزئين ١٢  
**لا على المجموع وليس معنى الحد بهذا**  
كالانسان محلاً لعدم اتحاد هذه الاعيان معه ١٢  
**الاعتبار معنى المحدود المعقول**  
اي اعتبار الكثرة ١٢

**له قوله** منفرداً اعلم ان الجنس وجود واقعي وجود تخميني فهو بالاعتبار الاول من النوع وعين الفصل و  
حمله عليها متلاً بالذات عند التحقيق وحمله على الفصل حملاً عرضياً عند بعض التحقيقين وبالاعتبار الثاني منفرداً عنها  
وليس محمولاً معتبراً في الحد ولا اعتباراً الاول في الحد وفان الجنس باعتبار الواقع محمول على الحد وليس بجزء منه  
الامساكية بالنظر الى الحد باعتبار التخمين معتبراً في الحد وجزء منه ومقدم عليه وليس محمول عليه فمعنى كثره في الحد و  
وحدة فلا يرد ان وجود الجنس ان كان عين وجود الفصل والنوع يلزم ما اتحاد هو واحد مع الكثرة والجنس واحد  
والفصول والانواع كثيرة ايضا لا يحصل في الكثرة وان كان غير وجود بها ينبغي ان لا يحمل عليها اذ مداره على الاتحاد  
في الوجود فمعنى استغنى وايضا يلزم ان يكون للجنس وجوداً منفرداً وهو محال وما حصل الدفع ان الحمل باعتبار الوجود الواقعي و  
هو بهذا الاعتبار كثره في حد مع الكثرة والكثرة في الحد انما هو باعتبار الوجود التخميني وفيه مغايرة ولبهم لا يكون له وجود

الآخر بهذا الاعتبار فلا يحمل احدهما اي احد الجزئين على الآخر فالحيوان لا يحمل على الناطق والناطق لا يحمل على الحيوان ولا على المجموع هو الطبيعة النوعية  
المركبة منها كالانسان مثلاً ووجه عدم الحمل بالمر من ان كل واحد من الجزئين غير الآخر وغير النسل في هذا الاعتبار التفصيلي ١٢ **قوله** وليس معنى  
احد بهذا الاعتبار التفصيلي هو تعيينه مع المحدود والمعقل الذي هو الحمل من كل وجه فان اعتبار التفصيل غير اعتبار الاجمال كما لا يخفى فلا يرد ان المقدر  
المسلم عندهم ان معنى الحد بعينه معنى المحدود والمعقول فعلى هذا يصح الحمل فلا يصح قول المصنف فلا يحمل احدهما على الآخر ١٢ (محمد ابراهيم عني عن عليا وى) +



م الترافع بين ملاي المصنف فان قوله لولا منفها في يد ار على ان الفصل داخل في الجنس محصل وقوله تاينا وصف توصيفا يدل على ان فصل خارج عن الجنس فمؤدة ان الوصف يكون خارجا عن موصوف فاجاب عنها المصنف بقوله لاجل التحصيل اي التحصيل الجنس والتقويم اي تقويم الجنس او الفصل المنوع بان يصير بانضمام المحصل متقوما مطا بقا كما هي نوعية حاصل الجواب ان الاطلاق الوصف على الفصل لا في طائفة وهي ان الوصف كما يكون قيد للموصوف كذلك الفصل قيد للجنس ١٢ قوله كما كان اي في المجموع الذي هو الواحد باعتبار هذه الملاحظة وهي لاحاطة البسم والمحصل بطريق الانضمام في البسم شيئا موديا وموصولا الى الصورة الوحدانية التي هي للمحدود كاسا لهذه الصورة الوحدانية ١٣ قوله مثلا لا اورد المصنف هذا المثال في اثبات القانون

لكن اذا لوحظ الى بهام احد هما فقيد بالآخر متضافا  
اي احد الطرفين هو الجنس ١٢ اي الفصل ١٣ واصلا ١٤  
ووصف توصيفا لاجل التحصيل والتقويم كان شيئا  
اي هو  
اخر موديا الى الصورة الوحدانية التي للمحدود كاسا  
اي موديا ١٣  
لها مثلا الحيوان الناطق في تحديد الانسان بفهم منه  
اي الحيوان الناطق ١٣  
الشئ لو احد هو بعينه الحيوان الذي ذلك الحيوان بعينه  
اي الحيوان الناطق ١٣  
الناطق كما ان العقد المحل يفيد الصورة الاتحادية  
اي العقد المحل ١٣  
التق للموضوع مع المحمول في الخارج الا ان هذا تركبا خديا  
اي في العقد المحل ١٣  
ففيه حكمه هنا تركيب تقيد يفيد تصورا الاتحاديا  
اي في العقد ١٣  
فقط فجميع التصورات المتعلقة بالاجزاء تفصيلا هو الحاصل  
اي من غير الايمان ١٣

بيان طريق التحديد وتاوية الى المحدود  
للتوضيح واصله ان الحيوان الناطق  
الذي قيد ووصف فيه الحيوان بالناطق  
توصيفا تفصيلا تقويما يفهم من اعم من  
الحيوان الناطق شئ واحد هو بعينه  
الحيوان الذي ذلك الحيوان بعينه  
الناطق فبهذا الاعتبار يكون معنى  
المحدود بعينه معنى المحدود ١٢  
قوله كما ان العقد المحل  
في وضع لما يستوعبه العقل من  
كون الامور التعددة المتشعبة  
موديا الى الصورة الوحدانية  
بايراد مثال يتشكك في الذهن  
وحاصل التظهير ان القضية  
كما تكون مرآة للمحكى عنه  
يكون المرآة فيها مركبة مفصلة  
والمرئي واحد بالوحدة  
الحقيقة في عمل الذاتيات الحقيقية  
عند ممكن ذلك المحل المركب  
الموصل الى الكنه الذي هو متوحد  
بالوحدة الحقيقية عند فهم  
الا ان العلم في الصورة الاولى  
تصديقي وفي الاخرى تصوري كال  
الفصل المبين في التظهير المطلوب في حق  
ان الصورة الوحدانية في العقد المحل كما  
لا يحصل من الموضوع والمحمل بدون  
اعتبار الحكم وانما احدهما مع الآخر في  
الخارج لك الصورة الوحدانية المحدود  
من الحيوان الناطق لا يحصل بدون اعتبار  
التوصيف المتوحد ١٢ قوله  
هناك الخ لان يراد ان على هذا الم بين  
بين العقد المحل والمحدود فاجاب عنه  
المصنف بقوله الا ان هناك اي في العقد

له قوله لكن اذا - الخ لما يرد ان المكون بالكره يجب ان يكون محولا على المكون بالفتح ولما لم يكن المحل محولا  
على المحدود لم يكن تقيدا للموصوف بالمصنف بقوله لكن اذا لوحظ الى بهام احد هما اي احد الطرفين هو الجنس ١٢  
الجور البسم وهو الجنس بالتحديد هو الفصل حاصل الدفء انها اذا لوحظا لهما بالاهام ١٣ التحصيل وتوصيف احدهما  
بالآخر توصيفا تفصيلا تقويما كما كان محولا على المكون ويكونان تعريفات له يكون معنى المحدود هو بعينه معنى المحدود  
بذلك الخ ١٣ قوله منضما يعني قيد الجنس بالفصل حال كون الفصل داخل في الجنس ١٢ قوله البسم الذي هو الجنس  
بان يجعل من محصلات مع كون ما به نوعية ووصف ذلك الجور البسم بالآخر توصيفا بحيث يجعل احدهما موصوفا  
والآخر مصف ١٣ قوله لاجل التحصيل لما كان يراد ان احدهما ان من متقرر في مقدوره ان الموصوف  
يكون محصلا بصفة لا بالعكس وبهنا الوصف الذي هو الفصل محصل لموصوف وهو الجنس وتأنيها انه يلزم

الحمل تركبا خديا فاجاب عنه المصنف بقوله لا اورد ليس هناك لا تقيدا توصيفا فغدا في التركيب الجوري حكم ثبوت المحول للموضوع او بسلبه عنه فعلمه يكون  
تصديقا وبهنا اي في الحكم تركيب تقيد فاجاب عنه المصنف بالآخر وليس بهنا حمل فعلمه يكون تصورا ١٣



(بقية حاشية صفح ١٠٣) مركب من التصورات فانه كانت التصورات كلها بدائية كانت تصديقات كذلك فلا وجه لتخصيص احدها بان  
 من اجزاء التصديق الحكم فيجوز ان يكون نظريا نظرية في علمية حقيقة تصورية فحين كونه نظريا كيف يصح كونه بدائية التصورات اجيب بان الحكم  
 حصوله حصولا أصليا وهو حصول على وجه حصول مفهومه وبوجه اعتبار الاول ليس من الخلق التصورية بل معلوم العلم المحسوري لكونه من صفات  
 النفس فيجوز ان يكون نظريا وبوجه اعتبار الثاني من الخلق التصورية ومعلوم العلم المحسوري ولا يكون الا بدائيا فيصيح كونه بدائية التصورات عند الامام مع جواز  
 كون الحكم نظريا بدائيا عليه انقدقتران البديهة والنظرية من صفات معلوم المحسوري او العلم المحسوري فليصح القول بكون الحكم نظريا مع القول بكونه معلوم  
 المحسوري ايضا لانه يحل بفسر النظرية

**ذهب الى بداهة التصورات كلها الثاني**  
 ان ما امرى ١٢ بان قال ليس شيء من التصورات بملتبس ١٣ اي البحث الثاني ١٤  
**التعريف اللفظي من المطالب التصورية فانه**  
**جواب ما هو وكل ما هو جواب ما هو فهو تصورا**  
 تنزي ١٥ كبرى ١٦  
**تري اذا قلنا الغضنفر موجود فقال مخاطب ما**  
 تنزي لا صري ١٧  
**الغضنفر ففسرناه بالاسد فليس هناك حكم**  
 لم يعلم انما طلب معناه فليس عند ١٨ اي في هذا التفسير ١٩

بما توقف حصول نفسه او مفهومه على  
 النظر ويراد بالحصول المحسوري لا بالراسم  
 الذي به الموجود العظمي ثم هذا على تقدير  
 ان يكون المراد من الحكم الذي به جواز التصديق  
 الاذعان واما اذا كان المراد النسبة التامة  
 الجزئية في مرتبة القيام فتدعي تخصيص لا يصح  
 المقام والقول الاجمالي فيه ان جواز التصديق  
 صورة النسبة التامة الجزئية في مرتبة القيام  
 ولا باعتبار ان اعتبارا بينهما رابطة بين الطرفين  
 واعتبارا باستقلالهما مع قطع النظر عنهما  
 فنظر بينهما باعتبار الاول وحصله يرفع  
 الى احتماليين الاول ان مراد الامام كونه  
 بدائية الخلق التصورية استقصا لشيء يكون متفردا  
 صورة النسبة باعتبار الاول وغير مستقلة  
 فلا يكون من افراد موضوع الكلية بدائية  
 ان تخصيص حكم البديهة بالخلق التصورية  
 التي يكون مستقلة عن الامام عالم العقل احد  
 والثاني ان الضرورية لا تتحقق الكلية ودخل  
 جميع افراد موضوعها في قولها ولو باعتبار  
 لا يدخل جميع افراد موضوعها في جميع الاعتبارات  
 ولا شك ان النسبة التامة الجزئية وان كانت  
 حقيقة تصورية لكنها بدائية او اعتبارا  
 استقلالها وان كانت نظرية باعتبار  
 الرابطة ولا حسن المحققين بينها تحقيق  
 عجيب لولا مخالفة الاطباء لالتيت برين  
 شاء الاطلاع عليه فخرج الى شرحه  
 في الكتاب ٢٠ (محمد بن ابي عمير عنه) ٢١

له قوله الثاني - اي البحث الثاني من المباحث الاربع في المعروف العلم انه اختلف القوم في التعريف في اللفظ  
 فذهب العلامة التفتازاني الى انه من المطالب التصورية اذ لا فرق بينه وبين الذي وهو من المطالب التصورية  
 فلذا اذا وانه الذي يكون فيه تحصيل صورة غير اصلية واللفظي يكون فيه احضار صورة مخروطة فليس من هذا  
 من ذلك وقال الصدر الشيرازي انه من المطالب التصورية بناء على افاوته تصور المعنى الموضوع له من  
 حيث انه معنى في اللفظ وفيه ان يحصل حج صورة غير اصلية فان المعنى لم يكن حاصل من حيث انه معنى في اللفظ  
 وهذا خلاف تصريحات القوم وذهب السيد الشيرازي الى انه من المطالب التصورية فيكون فيه احضار صورة  
 الموافق انه اذا قيل الانسان حيوان ناطق واريد ان هذا لولاه لانه اصطلاحا كان هذا التعريف لفظيا وكما  
 قاله الشيخ الذي يدفع كما نقل وذهب المحقق الدواني الى انه من المطالب التصورية وفيه احضار الصورة  
 المخروطة والالتفات اليها والمراد من التصور علم حصوله في السيد الرواد وتحقيق المقام ان اذا سئل عن امر يدعي  
 فقيل بالوجود مثلا فيقال ما يكون ناعلا او مغلغلا فمن شأنه ان يحصل منه لسان احضار المعنى الموجود لا لا  
 اليه من الصور المخروطة وان يحصل له التصديق بان لفظ الوجود موضوع لهذا المعنى فاذا قيل ذلك في العلم  
 اللغوية فالمقصود منه التصديق وان كان التصور حاصل في ضمنه او نظر ارباب تلك الصناعات مقصود على  
 الالفاظ واذا قيل ذلك في العلوم العقلية فالمقصود منه على ما هو وظيفة هذه العلوم التصوير وان كان التصور  
 حاصل في ضمنه ٢٢ قوله فانه لما اختار المصنف ان التعريف اللفظي من المطالب التصورية فاستدل  
 عليه بقوله فانه اي التعريف اللفظي جواب ما هو وكل ما هو جواب ما هو فهو تصورا ٢٣ اي ان التعريف اللفظي طلب  
 تصور هو المطلوب اما الكبرى فلفظها ان ما موضوعه طلب التصور لم يتعرض المعنى الى دليلها واما الصغرى  
 فلكونها نظرية اشار الى دليلها بقوله الاتري اذا قلنا الغضنفر موجود فقال مخاطب ما بالاسد ففسر  
 مستفسر الحال عن القائل بالاسد ففسرناه بالاسد فوقع الاسد الذي هو التعريف اللفظي في

م جواب ٢٢ ٢٣ قوله هناك  
 في الما نقل عن السيد السند من ان اذا قيل  
 الانسان حيوان ناطق واريد به ان هذا  
 لولاه لانه اصطلاحا كان هذا التعريف  
 اللفظيا وكما قاله الشيخ الذي يدفع به

نقل اوجه استعماله ليس فيه تحصيل صورة غير اصلية بل التصديق بان هذا اللفظ موضوع لذلك المعنى فاذا قلنا ما الغضنفر وقتل هو الاسد كان المطلوب ان  
 الغضنفر موضوع للمعنى الاسد وهذا التصديق بلا شبهة فاذا اورد عليه المنع استندت بكتب اللغة او باقوال المتقدمين من اهل اللسان وتخصيصه ان في التعريف  
 اللفظي حكما وكل ما يكون في حكم كونه من المطالب التصورية فالتعريف اللفظي يكون من المطالب التصورية حقيقة وحاصل الرد ان في التعريف اللفظي لم يكن في  
 بل سببا لتصوره وانما هو ثابته كما اذا قلنا الغضنفر موجود فقال مخاطب الغضنفر فهو انما يطلب تصوره ثابته في المذكرة لمعنى الصور في هذا ما جاء ٢٤ (محمد بن ابي عمير)

ص الحرة لاني المدركة لان الصورة بعد زوال الالتفات اليها يزول من المدركة وتبقى في الخزانة فالصورة التي يزول عنها الالتفات كانت في الخزانة كصورة الاسد مثلا اذا فسرنا الغشقة بالاسد حدثت الالتفات الى صورة الاسد فلا يلزم تحصيل الحاصل المتأخر لم تحصيل الحاصل لو كانت الصورة حين التعريف اللفظي حاصلة في المدركة ثم طوبى جعلها فان قلت مقصود السبب ان مال التعريف اللفظي وموجبه التصديق لانه يتكر كونه من المقصور ومن مطلب ما قلنا في البحث اللغوي التصديق مقصود وليس بمقتضى التعريف اللفظي وحصول التصديق مع التعريف اللفظي وقيمة فيه لا يوجب ان يكون مرجع الالاء راجع جميع اقسام التعريف الى التصديق لجعلها لغرض في التعريف اللفظي ليس تصور المعنى من حيث اللفظ موضوع له بل هو نفس تصور المعنى من حيث انه معنى اللفظ بان يكون المعنى تعليلية لا تقديرية والتقديرية الى كل فيه لا يتعلق به الغرض بالذات بل بمبنى فانهم ١٢ قوله لم يفوق الخرج ان بينهما فرق اذا الاول مطلب تصويري وان وقع في جواب ما ومن وظائف اصل المعقول والثاني مطلب تصديقي وفتح في جواب بل ومن وظائف اللفظ ١٣

ففي قوله الثالث اي البحث الثاني من المباحث الاربع في المعروف على طريق التحقيق دون الامتناع والى جواب على ما هو اظهر من المساق الى الذين ١٢

في قوله مثل المعروف اي حاله في التعريف وهو الظاهر بالتشبيه فان النقاش من ياتي بالنقش والتعريف من النقش النقاش كما لا يخفى وليس ان يراد به المعروف الاصطلاحى وهو ما يحل على لشي لا فائدة تصور ويقال التشبيه باعتبار ان النقاش كما يعرف به ذواته كذلك المعروف الاصطلاحى يعرف بالمعروف بان يحصل صورة او ينفق اللفظ فيشئ اخر سوى بانه ١٣

في قوله كمثل الخ اي كمال نقاش يتفشل في الصورة في اللوح يكون مرة الذى الشئ كذلك من ياتي بالتعريف ينقش في الذين صورة المعرف بالفسر يكون مرة المعرف بالفتح اي المعرفى ان من على طريقة القوم لا يتم قالوا ان التعريف صورتين او الالتفات الى المعرف بالفتح على ان من بعض المحققين من المتأخرين حيث قال ان في التعريف صورة واحدة فكما في المشبه ليس ان الصورة لا تحت كذلك في المشبه لا يكون الامتياز تحت المحاكاة بالعرض فلا

نعم بيان موضوعية اللفظ في جواب هل هذا اللفظ بيان المشار اللفظ ١٢

موضوع لمعنى بحث لفظي يقصد اثباته بالدليل في اي لغوي ١٢

علم اللغة في قال انه من المطالب التصديقية لم يفوق بينه وبين لفظ باللفظ ١٢

وبين البحث اللفظي للغوي لثالثان مثال معر كمثل في اي البحث الثالث ١٢

نقاش ينقش شيئا في اللوح فالتعريف تصويري بحث حكم فيه فلا يتو في اي كمال ١٢

في قوله نعم الخ هذا بيان لمشار اللفظ من ذهب الى ان التعريف اللفظي من المطالب التصديقية حاصل ان التعريف اللفظي قدر يحصل فيه فاما في الاول فيصورنا ثانيا في الصورة الخزونة والثانية وضع اللفظ للمعنى الى ترى اننا اذا قلنا الغشقة مروج وقال الخ لمب ما الغشقة نفسنا بالاسد فيحصل مع الخ لمب اللفظ في الصورة الخزونة وبعبارة عند من يحصل الصورة في المدركة ثانيا وان لفظ الغشقة موضوع للمعنى الاسد المعلوم اولاد المنطقين انما يعدونه في المطالب التصورية للفاضة الاولى فان نظرهم مقصور عليها اذا لم تحت عندهم انما يتلكن من جهة تلك الفاظة وحيد لا يورود منه في جواب ما المطالب للتصور عندهم اتفاقا للغة واما اصل اللغة فينظرون الى الفاظة الثانية وهي موضوعية اللفظ المعنى فانهم انما يتلكن من الاتفاق من تلك الجهة ١٢

في قوله في جواب هل الخ يعني ان التعريف اللفظي كما يكون فيه تفسير اللفظ كما يكون فيه تبين ان هذا اللفظ مثلا لفظ الغشقة موضوع للمعنى وضع لفظ الاسد فيفتح في جواب بل في اللفظ موضوع للمعنى فيقول انه موضوع للاسد فوجه الحكم بانه موضوع فصار تصديقا لكن بيان موضوعية اللفظ من المباحث اللغوية التي يقصد اثباتها بالدليل في علم اللغة وليس لتعلق بالمنطق ولا كلام به هنا فيكون من المباحث المنطقية ١٢

في قوله فمن قال ان الفاعل هو السيد السندى شرح المواقف حيث قال ان اقل الانسان حيوان ناطق واريد به ان هذا يدل على انه او اصطلاحا كان هذا تعريفا لفظيا وحكما قاطعا للشيء الذي به يقع مجرد نقل لوجه استعمال انما قال يكون التعريف لفظي من المطالب التصديقية فمرا عن تحصيل الحاصل المقصور سابقا على انه لو كان التعريف اللفظي من المطالب التصورية لزم تحصيل الحاصل والثاني بطنا المقدم مثله دوجه الممازاة انه لا بد من اللفظي من حصول المعنى الموضوع في الذين سابقا حتى يبع تفسير اللفظ الموضوع له لفظا او شيئا فلو كان من المطالب التصورية يكون فيه تحصيل صورة واما في الصورة حصلت سابقا فلم تحصيل الحاصل اجاب السيد الهروي بمنع الممازاة بانه لا يلزم تحصيل الحاصل فان الصورة قبل التعريف اللفظي كانت حاصلة في من

لم يفتي اذلا به لبا من الحكم كما ان النقاش اذا اخذ ان يترسم في اللوح نقشا لم يتوجب عليه منع بل لم يكن له معنى

فرق بين النقش والتعريف لان النقش في اللوح صورة محسوسة والنقش في الذين صورة معقولة ١٢

في قوله قصور بان يحصل التعريف صورة المعرف بالفتح على طريق القوم او ينفق اللفظ على طريق تبين المعنيين وليس في شي اخر سوى في التصوير الالتفات فحكم في ذلك لان كان تصديقا لا تصويرا فاما الانسان حيوان ناطق لا يقصد الحكم على الانسان كونه حيوانا ناطقا بل ان يترجم الذين الى الانسان الذي يطلع بوجه الوجود ويكون تصويره على وجه اتم واكمل ١٣

في قوله فلا يتوجب عليه اي على التعريف وهذا انقراض على انه لا حكم فيه بل ليس فيه التصوير تحت واما في انه لا يمكن في التعريف حكم ولا يكون التصوير تحت فلا يجوز ان يفسر او يتصوره على

104

و جواز و المنع هو (بندہ محمد ابراہیم علیہ رحمۃ اللہ) +

\_\_\_\_\_

سأدرك عليه أنه جنس أو فصل له، وما إذا كان المقصود بآية الزلزلات التفسيرية التي بان فيقتل بمجملها في الذهن إلى

م المفرد لا يخلو المان يكون مدلوله ببطا او مركبا اذا اجزأ على الاول عدم دلالة المفرد على التفصيل فانه لان مدلوله على الاجزاء وقد انتقلت وعلى الثاني وان تحقق الاجزاء فمن الانتقال من المفرد اليها اما بوجوبها الواحد في ضرورة ان وحدة الموضوع يوجب ان يكون اجزاء الموضوع ومن دلالة المفرد عليها كالمحفوظ على واحد وان يكون الانتقال من المفرد اليها وحدة فلا جرم ان يكون المستفاد من جزاء المفرد لان المفصل لان التفصيل عبارة عن انتقالب في حصول المدلولات فيستعقب في دو الهاء في يتصور في المركب دون المفرد اما حصوله ان يكون الانتقال للسامع عند سماعه لفظ الانسان فليس من مقام المفرد حتى يكون والاعلى التفصيل بل يترتب من سماعه بان يحلل الامر على المدلول عليه في ذلك الجزئين **قوله** ولا يخلو المان وان لم يكن كذلك بل يدل المفرد على التفصيل كما يتحقق حقيقة واحدة

وهو من انما يقرر عند علم ان هذا الدليل قياس يستلزم في تمامه كذا لو كان المفرد والاعلى التفصيل كما يتحقق حقيقة واحدة بل هو جاز فحقها بالاعلى يتبع ان دلالة المفرد على تفصيل باطل وفيه المخلو وبه الملازمة ان المفرد لا يدل على تفصيل جاز لان الانتقال من لفظ المفرد الى معنى الموضوع والمحمل والنسبة التامة لا يوجب تحقق القضية بل لفظ المفرد في الحقيقة الامامية المحققة باللفظ الواحد هو جاز وهو من انما يقرر عند علم ان القضية مختصرة في الشائرية والشائرية في حق القضية لا بد لها الموضوع والمحمل والنسبة التامة التامة فلا بد فيها من ثلاثة افعال على كل واحد من هذه الالوان العرب ربما يتقصون في حقائق اللفظ الدال على النسبة الارباط فاذا ذكرت لفظ سميت القضية شائرية واذا حذف سميت شائرية ويراد به ان ان اريد بوجوب تحقق التجويز العقلي اي بوجوب العقل تحقق القضية باللفظ المفرد قد كغير متعنه لان صيغة الفعل وتفضل اذ لم يشكك بدلالة البرية على السهل الواحد والنوع على التكثير مع الغير منها الى معنى القضية فيكون على هذا التقدير مفرد وان اريد التجويز الوقفي بمعنى ان يثبت تحقق القضية الاحادية في الواقع فيقال عند تحقق القضية باللفظ المفرد لا يدل على انه لا يتحقق من المفرد الى المعنى المركب التفصيل اصلا كما ان يتحقق الى المعنى التفصيل سوى القضية من التوضيحيين وهو غير ذلك فان عدم التحقق في نوع لا يستلزم عدم تحقق مطلقا كما ان يتحقق في نوع آخر ذلك ان تقول مراد المصنف ان الاستقراء التام يدل على ان المفرد لا تفصيل فيه اصلا ولا يدل على المعاني المركبة تفصيل

نعم ينقض باطل الطرد والعكس مثلاً والمعارضة انما تنقضي في الحد الحقيقية اذ حقيقة الشيء لا يكون الا واحدا بخلاف السوء الوابع للفظ المفرد ايدى التفصيل والاعلى يتحقق قضية واحدة **قوله** نعم ينقض لما توهم من ان لو لم يكن الجمع على ما لم يترتب على انما يقرر عند علم ان القضية مختصرة في الشائرية والشائرية في حق القضية لا بد لها الموضوع والمحمل والنسبة التامة التامة فلا بد فيها من ثلاثة افعال على كل واحد من هذه الالوان العرب ربما يتقصون في حقائق اللفظ الدال على النسبة الارباط فاذا ذكرت لفظ سميت القضية شائرية واذا حذف سميت شائرية ويراد به ان ان اريد بوجوب تحقق التجويز العقلي اي بوجوب العقل تحقق القضية باللفظ المفرد قد كغير متعنه لان صيغة الفعل وتفضل اذ لم يشكك بدلالة البرية على السهل الواحد والنوع على التكثير مع الغير منها الى معنى القضية فيكون على هذا التقدير مفرد وان اريد التجويز الوقفي بمعنى ان يثبت تحقق القضية الاحادية في الواقع فيقال عند تحقق القضية باللفظ المفرد لا يدل على انه لا يتحقق من المفرد الى المعنى المركب التفصيل اصلا كما ان يتحقق الى المعنى التفصيل سوى القضية من التوضيحيين وهو غير ذلك فان عدم التحقق في نوع لا يستلزم عدم تحقق مطلقا كما ان يتحقق في نوع آخر ذلك ان تقول مراد المصنف ان الاستقراء التام يدل على ان المفرد لا تفصيل فيه اصلا ولا يدل على المعاني المركبة تفصيل **قوله** نعم ينقض لما توهم من ان لو لم يكن الجمع على ما لم يترتب على انما يقرر عند علم ان القضية مختصرة في الشائرية والشائرية في حق القضية لا بد لها الموضوع والمحمل والنسبة التامة التامة فلا بد فيها من ثلاثة افعال على كل واحد من هذه الالوان العرب ربما يتقصون في حقائق اللفظ الدال على النسبة الارباط فاذا ذكرت لفظ سميت القضية شائرية واذا حذف سميت شائرية ويراد به ان ان اريد بوجوب تحقق التجويز العقلي اي بوجوب العقل تحقق القضية باللفظ المفرد قد كغير متعنه لان صيغة الفعل وتفضل اذ لم يشكك بدلالة البرية على السهل الواحد والنوع على التكثير مع الغير منها الى معنى القضية فيكون على هذا التقدير مفرد وان اريد التجويز الوقفي بمعنى ان يثبت تحقق القضية الاحادية في الواقع فيقال عند تحقق القضية باللفظ المفرد لا يدل على انه لا يتحقق من المفرد الى المعنى المركب التفصيل اصلا كما ان يتحقق الى المعنى التفصيل سوى القضية من التوضيحيين وهو غير ذلك فان عدم التحقق في نوع لا يستلزم عدم تحقق مطلقا كما ان يتحقق في نوع آخر ذلك ان تقول مراد المصنف ان الاستقراء التام يدل على ان المفرد لا تفصيل فيه اصلا ولا يدل على المعاني المركبة تفصيل



٣٥ قوله ولا الجزاء وان لم يكن كذلك بل افاد المعنى لزوم الدور والتجديد في المعنى يتوقف على افادة الافادة يتوقف على العلم بالوضع والعلم بالوضع يتوقف على فهم المعنى فيدور ويزداد على تقدير الافادة بخلاف الاحضار فانه وان كان متوقفا على العلم بالاختصاص بالوضع الذي يتوقف على العموم بنفس المعنى الكلي لا يتوقف على الاحضار فلا دور ورفعة في الوجود في دفع لزوم الدور باثبات التفاضل بين الموقوف عليه بان الموقوف على الافادة هو فهم المعنى من اللفظ اذ فهمه في الحال وما يتوقف عليه العلم بالوضع هو فهم المعنى مطلقا سواء كان فهمه نفس المعنى من غير تفصيل اذ فيه في الزمان الماضي لاني اقول فحين الدور قد فوجئ اذ في هذا التفسير تسليم عدم افادة المفرد في عبارة عن التحصيل الابتدائي للمعنى فلو توقف حصوله ابتداء على الافادة لزوم الدور قطعاً لكون الموقوف والموقوف عليه واحداً هو فهم المعنى مطلقاً اعلم انه لا يجري في المركبات والمفردات التي اوصافها نوعية كالصفات المشتقة وامثالها فان في المركبات معرفة او عدم المفردات والتراكيب التي على الوجه الاعلى بمعنى حصول العلم بالوضع ولا يحتاج في معرفة الى ان يحصل علم الجزئيات المفصلة فالموقوف جزئياً والموقوف عليه كلياً ولا دور وتفصيله ان مثل غلام زيد اذ عرفنا مفرداته وعلما ان للاضافة اختصاص مثلاً فحين القدر علم الوضع لا يحتاج الى علم جزئيات الاضافة مفصلاً بل العلم الاجمالي المتعلق بها يكفي فاذا قلنا غلام زيد مثلاً لمخاطب بواحدة الغلام المذكورين اختصاص الغلامية بزيد وهذا معنى خاص حصل في الذهن ابتداءً لم يحصل من قبل فالمركب الاضافي افاد المعنى الجديد حال المركبات الجزئية والانشائية وغيره وانما حال المفردات التي لها وضع نوعي كاسم الفاعل والمفعول والفعل وغيره فان الضارب مثلاً انما لا يقينه على الخطاب في حال كونه عالم بآراء والصفة لمن قام بالفعل حصل للمخاطب معنى اخصار به الخاصة في الزمان الذي يحصل

(بقية حاشية صفحة ١٠٤) الاحمال وتفصيل في الاحضار بيان تفكيك الاحمال ويمكن التفصيل لغو غير مقصود وهو المطلوب ثم اعلم ان مقصود المصنف من تفرع هذا البحث الرابع دفع اعتراض يرد على ذلك البحث تقرير الاعتراض ان عدم دلالة المفرد على تفصيل انما يجوز مباحث الدلالة فذكره في مباحث التعريف غير صحيح حاصل الدفع ان ذكره ههنا انما هو كونه توطئة وتجهيد لما قالوا من ان المفرد اذا عرفت بمركب تعريفه لفظياً لم يكن كونه في بحث التعريف صحيحاً

التي منه وهو المستعان عليه استلزامه حتى نعلم الوكيل نعم المولى ونعم النصير (بند محمد ابراهيم عمي عنه عليه السلام)

قالوا المفرد اذا عرفت بمركب تعريفه لفظياً لم يكن التفصيل المستفاد من ذلك المركب مقصوداً قال الشيخ  
الاسماء الكلم في الالفاظ المفردة نظير المعقولات المفردة التي لا تفصيل فيها ولا تركيب لاصد ولا كذب لا يفيد المعنى الا لزم الدور وانما الاحضار فقط فلا يصح التعريف الالفظي

له قوله قال الشيخ اي الرئيس في الفن هذا النقل تايد للحكم السابق من عدم دلالة المفرد على تفصيله وحيث انما تدان الالفاظ المفردة والمعاني المفردة سواء رسيان في وصف الافراد فاذا كانت للمعاني خالصة عن التفصيل فالالفاظ لا يغير تكون كذلك وبعبارة اخرى ان المعاني المفردة المدلولات الالفاظ المفردة فاذا سلب التفصيل عن المدلولات سلب عن دوها البقية اذ لا يعقل التفصيل في المدلول مع انتقار عن اللفظ لا تفصيل المراد به النسبة القائمة مطلقاً فخرية كانت او انشائية ولا تركيباً لمراد به النسبة التقيدية ولا صفة ولا كذباً لمراد بها النسبة التامة الخيرية فلا يتوهم الاستدراك حاصل ان حال الاسماء والحكم في الالفاظ لا يحل في المفردة في ان كمال التفصيل لا تركيب لاصد ولا كذب المعاني المفردة المعقولات لعدم الاجزاء فيها لا تفصيل في الالفاظ المفردة وكما ان المعاني المفردة لا يعقل فيها الصدق والكذب كمال الالفاظ المفردة لا يفهم منها الصدق والكذب فبه انظر في عدم فهم تفصيل منها لان السلب بينهما على السواء وسلب التفصيل وغيره في المعاني عقلياً في الالفاظ اشتقائي ٣٥ قوله بل لا يفيد الجزاء اعلم اولاً ان المراد بالافادة المسلوقة هي الافادة ابتداءً بان لم يكن المعنى حاصلاراً أساساً في الذهن من قبل ثم يحصل ابتداءً باللفظ المفرد بل يفيد افادة ثالثة بان كان المعنى حاصلاراً في السامع من قبل ثم دخل منه يخضره المفرد ويغنيه مرة ثالثة في ذهن السامع بالتوجه اليه الى هذا اشار المفرد بقوله انما منه الاحضار فانه دفع ما يرد ان السلب على المفهوم من قول المفرد بل لا يفيد المعنى ثم كيف ولو كان كذلك لا يحصل في وضع المفرد فائدة ولا يصح كونه تعريفاً لفظياً واما ثانياً فان كلمة بل ههنا للترقي والى حاصل ان اللفظ المفرد لا يدل على المعنى الغير الى اصل فضلاً عن ان يدل على الاحمال والتفصيل لترتيبها على افادة المعنى قال الشيخ المحققين والنظر ان مرجح ضمير لا يفيد ههنا اللفظ ولا الاسماء والكلم في كلام الرئيس فان بعض الاسماء لاصفا المشتقات والكلم كلها بغير ان المعنى بالمعنى المذكور والذيل ينقص باللفظ المفرد والمراد باللفظ المفرد ههنا بالاداء يدل جزؤه على جزر المعنى ويكون يبحث لا يشبه المركب في الوضع النوعي فان المشبه بلح لا يكون مفرداً عن كل

له هذا المعنى من قبل فلتخص من هذا ان المفرد الذي لم يشأ به المركب في الوضع النوعي لم يفيد المعنى واللازم الدور في المركبات والمفردات التي لها مشابهة بالمركبات في الوضع النوعي وهذا الحق المتبع عن جميع وعليك بتطبيق كلام المصنف عليه ههنا كلام طويل لا ينبغي بهذا المختصر فاجم ٣٥ قوله انما ههنا - اي من اللفظ المفرد الاضمار فقط يعني لا يترتب على وضع المفرد للمعنى الاحضار في الذهن السامع حاصل ان وضع المفرد للمعنى يترتب عليه احضار المعنى في ذهن السامع والتفات السامع الى المعنى وذكر ليس ما فادة وانما الافادة تحصيل المعنى من اللفظ ابتداءً ٣٥ قوله فلا يصح اي اذا كان الامر كذلك من ان المفرد لا يفيد المعنى فلا يصح التعريف

م الاول الحكم به النسبة الساتمة الخيرية والثالث التصديق والرابع الحقيقة وثانيها ان الشرح اختلفوا في ان المراد بالحكم ههنا ما ذاع في بعض  
على النسبة الساتمة ولم يشترطوا وقال بعضهم ان المراد بالحكم العقد المتعدي الحقيقة هذا ما اختاره ايضا فاضل في كبريادى وذكر العلوم وذهب البعض الى ان المراد  
به الاذعان والتصديق هذا الرافض في الظاهر فاضل السندى وهو الحق عندى كما سيجى ثانيا ان من حمل الحكم على النسبة الساتمة افعلى القضية فعلى ذلك يكون قوله محققا  
الاتفاق لا من قبيل اضافة الصفه الى الموصوف اى الاتقى والمنكشف واما من حمل على الاذعان والتصديق فيكون الاضافة على حقيقة هو رايان الظاهر من الحكم ههنا هو  
لاذعان والتصديق بوجوه الاول ان المصنف قد فسر الحكم وعرفه بالاكتشاف الذى هو العلم فيجب حمل عليه كما هو شأن التفسيرات ولا يصح ذلك للاحتمال انه  
بمعنى التصديق والاذعان اذ كل من المعاني  
الشيء الاول منكشف لاكتشاف ومعلوم  
لا علم الا ان يحمل الاكتشاف على المنكشف و  
يصيرت اليه وهو كما ترى الثاني ان المراد بالحكم  
الواقع في قوله الاتقى والنسبة انما تدل على  
الحكم بالضرورة وكذا فيما بعده بل انما تدل  
الحكم الحقيقة لا ريب انه تصديق واذعان  
فحمل ههنا على حقيقة من دون قرينة واضحة  
لا شك انه صرف للكلام وتاويل لا على ما  
المرام والثالث ان تورية تدل على الجدل  
عليه ايضا لان الظاهر ان المقصود  
متفكران بالذات واما مسا اذ اثبت  
ان المراد بالحكم ههنا الاذعان والتصديق  
فكونه جماليا وتفصيليا بحسب حصول  
متعلق في الذهن لا بنفس الحكم ولا بنفس  
متعلقة لان الحكم معنى الاذعان كيفية من  
كيفية الذهن ولا شك في بساطة كيف  
يتشبه في الاجمال والتفصيل واما متعلقة  
عند المصنف فهو ايضا امر محتمل كما سيجى فلا  
مساح لبد التقسيم فكن الامر الامر المحل  
الذى هو متعلق بالحكم عند المصنف فهو يحصل  
في الذهن على صورتين الاولى انه قد يحصل  
دقة واحدة بدون ان يحصل الصورة  
وتلاحظ بحالات متعددة والثانية انه قد  
يحصل بعد حصول الصور المتعددة لاختلافها  
بحالات مختلفة فيسمى التصديق بالمتعلق  
بالمعنى الاجمالى الى اصل بالطريق الاول  
الجمالى والمتعلق بهذا للاجمال الى اصل  
بالطريق الثانى تفصيليا لان النسبة الى  
الاجمال والتفصيل فافهم **قوله**  
صه - اى من الحكم وانما عدل عن حرف التورية  
الموجب للمعنى من الاجمال والتفصيل مع  
اختصاره فيها لعدم الجرم بالحكم **قوله**  
اجمالى اى منسوب الى الاجمال سواء كان

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## التصديقات

### الحكم منه اجمالى

له قوله التصديقات . جمع تصديق وههنا احتمالات الاول الرغى وهو على الوجهين الاول على الامة  
اى كونه مبتدأ محذوف الخبر مثل التصديقات هذه والثانى على الخيرية اى كونه خبرا للبتة المحذوف مثل منه التصديق  
والاحتمال الثانى المنصب على المفعول اى كونه مفعولا للفعل المقدّر مثل بحث التصديقات والثالث المفعول على الاضافة  
اى على كونه مضافا اليه والمضاف محذوف مثل بحث التصديقات والرابع الوقف على كونه من الاسماء الموكوفة علمت  
فيما سبق ان العلم المحصول الى الحوادث يشعب الى شعبتين التصورات والادراك والتصديق ثم كل منهما ينقسم الى البدئى  
والنظري والتصورات النظرية يحجز تفصيلها بالتصورات البدئية كالتصديقات النظرية ليسوع كسبها بالتصديقات  
البدئية بعد مباشرة القواعد المنطقية وعلماء القوانين الميزانية المتعلقة بذكر الكسبين وقد وقع الفراع على  
تقرير المسائل المتعلقة بتحصيل التصورات النظرية من بدئياتها في الشطر الاول فبان ان تفرع في تقرير القواعد المرشدة  
لتحصيل التصديقات النظرية من ضرورياتها في الشطر الثانى فقال التصديقات اى هذه مباحث التصديقات المسائل  
البدئية الى كسبها تفصيل بعضها من بعض وقد اشار المصنف بعينه الى تعدد انواع التصديق من اليقين والجهل والكره  
والشك والظن وكثيرا من هذه ما يتعلق بالادراك والاشهاد والحدوثات ونحوها من الخطايات وغيرها . قال السيد  
ان التصديق في اللغة ثلثه معان الاول مأخوذ من الصدق بمعنى وصفت الحقيقة وهو عبارة عن الاذعان بصدق الحقيقة  
اى التصديق بان معنى القضية مطابق للواقع ويعبر عنه في الفارسية برأست ودرشن وصادق ودرشن والثانى مأخوذ من  
اللفظ وهو عبارة عن الاذعان بمعنى القضية اى التصديق بان الحمول ثابت لموضوع مثلاً في الواقع ويعبر عنه في الفارسية  
بكر ودرشن وصادق ودرشن والثالث مأخوذ من حصول المعنى الاول والثالث مأخوذ من حصول المعنى  
وصف الاتفاق وهو عبارة عن التصديق بان اتفاق خبر من كلام مطابق للواقع ويعبر عنه في الفارسية برأست ودرشن  
وحتى كونه ودرشن **قوله** الحكم . كان الظاهر ان يقول التصديق فان البعث مجتهد كما يدل عليه العنوان فافهم  
تقسيم الحكم الى شبيه لما يقابلها من الاذعان على ان لفظ الحكم تنبيه او تذكير لما سبق في مبادئ التصورات من مرادف الحكم  
للتصديق ومساوته منه في غير تقسيم راجع اليه علم اولان الحكم يطلق على اربعة معان كما صرح به بعض المفسرين م

الاجمال فى اولى غيره ولكن لا يتعلق بهذا النوع من الحكم فانه يطلق على ما فيه الاجمال وان اطلق على ما ليس فيه الاجمال ولكن لا يتعلق بما فيه الاحتمال فهو على النجاء  
ولما كان هذا التقسيم للحكم معنى الاذعان لا الحكم بمعنى القضية اورد المصنف لفظ الاجمالى وتفصيل الاجمالى لا يصح في الاجمالى وتفصيل فافهم  
برأست في الاجمال والتفصيل كما مرنا سابقا قال الفاضل في كبريادى معتزضا على من اخذ الحكم ههنا بمعنى الاذعان من انه لا يخفى ما يفهم من اختلاف فساد اطلاق اختلاف لذكر  
مشار اليه بعد اولا كان التقسيم من اجمل والمفصل وليس ليس كما لا يخفى على من دراهة سليمة فافهم قد مر ولا يخفى ان الفاعلين ١٢ (محمد بن ابيهم لم يوافقوا) ١٤

م يسمى تفصيلا فانهم **١٢** **قوله** هو اي الحكم والاذهان التفصيلي هو الذي يبحث عنه في المنطق لا يتم بحثه عن الكاسب والمكتسب المعروف  
بالكسب المعروف بالتحقق والقياس والنتيجة ولا يتأتى هذا الا بالكسب وقد علمت في مفتاح الكتاب ان الكسب هو الترتيب بين المعقولات والترتيب  
يقتضي الكثرة والفضل وذلك طريق التفصيل لا بالاجمال كما لا يخفى فانهم **١٣** **قوله** الذي وصفه لقوله المنطقي للتوضيح ولم يقل متعلق بالعرف  
ليشتمل جميع الاقوال في تعلق التصديق كما ينبغي **١٤** **قوله** متعددة لانها مشتملة على مشرب القدماء وادراكه من ذهب المتأخرين وسيأتي بيان حقيقة ما قلناه  
**١٥** **قوله** مفصلة اي منفردة احدتها عن الاخرى بان ملاحظا الموضوع اولاً ثم ملاحظا المحمول منفرداً عن ثم ملاحظا النسبة الحكمية بعد تمام الحكم بالايجاد

**وهو انكشاف الاتحاد بين كائنين دفعة واحدة ومنه تفصيل**  
**وهو المنطقي الذي يستدعي صوراً متعددة مفصلة وان**  
اي الحكم ان جمالي **١٢** اي الامر بالعلم والنسبة **١٣** اي الحكم عليه وبه **١٤** اي الحكم او العرفي **١٥** اي الحكم او العرفي

فهيها انكشاف الاتحاد وليس دفعة اي مرة واحدة بل على سبيل التدرج بعد المرات  
الكثيرة كما يظهر لك اذا اخبرك شخص ان  
الحمد ارفع من الجحيم يحصل في ذهابك اولاً معنى  
الحمد ارفع من الجحيم الى النسبة الى الجدار  
ثم الحكم بالايجاد فذهب التصديق تفصيلي **١٣**  
**قوله** والنسبة اعلم انهم اختلفوا  
في متعلق التصديق فقال بعضهم متعلق  
فخص القضية معناها بالمركب من صورة  
الموضوع والمحمل المتوحدان باحفظ  
الاستقلال والنسبة الى الرابطة من حيث  
هي رابطة اي ملحوظة بلحاظ غير استقلال  
ونسب هذا الى السيد الباقى حيث فسر  
التصديق باقراره المتضمن معنى القضية و  
كذا يفهم من كلام الرس في بعض كتبه  
ذهب البعض الى ان متعلق الحكم الموضوع  
والمحمل حال كون النسبة رابطة بينهما هذا  
ما رتبى به الصدور لما لم يحقق الزواني  
والسيد البرودي واختار البعض ان متعلقه  
هو المعنى الاجمال الذي يفصل العقل الى  
الموضوع والمحمل والنسبة الرابطة من  
حيث رابطة هذا هو مختار صاحبنا في  
والفاضل المحمود الجوفوري وقد تبهما  
المصنف ايضا قال الفاضل السندي  
والاجمال يطلق على ثلثة معان الاول  
كما في الحمد والمجد وفيكون الموضوع و  
المحمل من الاجزاء العقلية لهذا المعنى  
الاجمالي والمقول بالاجمال بهذا المعنى في  
هذا المقام ما ينبغي ان لا يجترى عليه قبل  
كيف واتحاد الوجود بين المعقولات المتباينة  
من المستحيات عندهم وينبغي الى صحة  
الحكم بين النسبة وصورة الموضوع والمحمل  
ولا يخفى انه مشتق بالضرورة والثاني ان  
ملاحظا الموضوعات المتعددة بلحاظ عددي

**١٦** **قوله** انكشاف اي الظهور والعلم عند العالم بحيث يتأتى التماس اصله كما في مادة اليقين او على التماس  
لكنه قليل كما في مادة الظن فان قلت ان الانكشاف كما لا يخفى هو الحكم بالمعاني الظاهرة اي النسبة والحكم به هو الحكم  
لانها مشتملة على الانكشاف لا يلزم عليه بالمعنى التصديقي والادعاء ان التصديق والادعاء امر متعلق بالانكشاف  
معنى مصدرى استراعى كلف الا ان دواين الحكم قلت المراد بالانكشاف هو ملاحظ الانكشاف ومصدره وهذا الكلام  
شأن مشهور فالحق عليه لا يكون في شيء من الاول **١٧** **قوله** لا اختلاف اي اتحاد الموضوع بالمحمل بان يكون  
المتعلق السببا وحدانياً فالحمد بالادعاء هو الامر بالمحمل المتحد الذي يتعلق به الادعاء والتصديق عند المصنف فكن  
الاتحاد يعبر عن الامر بالمحمل الذي هو المقادير الحقيقية والحكمة او المقادير الذي هو بالقضية الشرطية المتصلة او  
المتفصلة فيعبر عنه بالاتصال والافتصال فان قلت ان الاجمال ثلث امور الموضوع والمحمل والنسبة فالا  
ان يقال انكشاف اتحاداً بين الامور فكيف وجود النسبة ليس كوجود طرفين بل انما هي عبارة عن الاتحاد بينهما لا  
يوجد حقيقة الا ان كان من الامور وان حمل الاتحاد على النسبة التامة الخيرية كما فعل البعض حيث قال لا  
يزيد عليك ان المراد بالادعاء المذكور في كلام المصنف هو الترتيب بين النسبة التامة الخيرية فمعنى عدم اعتبار  
عدم الاستقلال على هذا لا يمكن تحقق الاتحاد والامر من دون التلازمة فتعلق الانكشاف الاتحاد بين الامور  
لم يكن ان يكون كلامه صحيحاً فلا مساس لهذا الاعتراض ولا حاجة الى الجواب فان قلت فعلى هذا يلزم ان متعلق التصديق  
بالنسبة التامة وهو مرادهم لقوله والنسبة انما تدعى في متعلق الحكم بالنتيجة قلت المذكور منها محمول على مشرب  
الجمهور من جعل التصديق بالنسبة المذكورة وما سيأتي محمول على حقيقة من عند نفسه وبشبهه جاب عما قال في  
مبادئ التصورات العلم ان كان اتفاقاً والنسبة خبرية فتصديق وحكم فتعكر فكذلك صحيحاً **١٨** **قوله** لا يجوز  
اي بالحكم عليه وبه التفاتاً وتصديق ان كان المراد بالاتحاد امر بالادعاء حقيقة ونسب الواقع ان كان المراد بالادعاء  
سبباً تامة كما مر تفصيلاً **١٩** **قوله** واحدة اي ملحوظة بلحاظ عددي كما لا يخفى في هذا من الحكم بسيط  
فان امر محمل الامة ليصح ان يتوسع من مفهوم الجوهرية ومفهوم الاستعداد في الجهات الثلاث وهذا هو الاجمال قبل  
التفصيل او كما قال المصنف في هي مشية كما لا ريب انما عدل ان بعض فاما اذا ايعزنا جدار علمنا انه ليس من غير ان  
ملاحظ الجدار منفرداً او لا بعض منفرداً ثم ملاحظ النسبة الحكمية ثم الحكم بالاتحاد فان قلت فعلى هذا يلزم توجه الامر الى  
امور كثيرة في آن واحد وهو باطل قلنا لا مطلقاً بل في ملاحظا كثيرة بما هو كثير وهنالك ليس كذلك لانها ملحوظة بلحاظ عددي  
**٢٠** **قوله** تفصيلي لوجود الموضوع والمحمل والنسبة مفصلة بان ملاحظا الموضوع اولاً ثم المحمل ثم ملاحظا  
الحكمية بعد تمام الحكم بالاتحاد فبينما صور متعددة ملحوظة بلحاظ عددي كما اذا اخبرك شخص ان الحمد ارفع من الجحيم في  
ذهبك اولاً معنى الجدار ثم معنى النسبة ثم الحكم بالاتحاد فبينما هذا هو الاجمال بعد التفصيل والادعاء ان متعلق

فيكون المعنى الاجمالي عبارة عن صورة الموضوع والمحمل والنسبة الرابطة من حيث ان هذه الثلاثة ملحوظة بلحاظ عددي والثالث بمعنى البساطة المضافة  
الى الصورة متعددة فيكون المعنى الاجمالي بسيطاً بغير تركيب اصلاً من الاجزاء انه هيئة ولا من الخارجية معناه الى صورة الموضوع والمحمل والنسبة الرابطة  
من حيث هي كذلك انما يعبر عنه بهذا الى ان النسبة هي متعلق الحكم اولاً وبالذات والقضية سواد كانت مفصلة اجمل متعلق بها الحكم بمعنى الادعاء ثانياً بالعرض وهذا  
هو المعنى الذي يقال ان كل واحد من هذه الامور الثلاثة يتصل بالثلاثة فيقول متعلقه الحكم عن القضية وهو المعنى الاول ان النسبة (بقية حاشيتهم وحاشيتهم)

(بقية حاشية صفحـ ١١٠) لعدم استقلالها غير قابلة للتعلق فان ذلك ليس بضروري ولا مبرر عن عليه بل لان المقصود منها الحكم عند الحكاية انما هي مرتبة لا انتهى وطني ان هذا القول صدر من مولا نكامل الدين السهراني وحاصله ان متعلق التصديق هو الامر الواقعي الحكمي عنه لكن لما لم يقين للسامع التصديق بالامر الواقعي لا بغيره الحكاية فلا بد من تعلق التصديق بما هو مناطها و مدارها وهي النسبة التامة تبعا لقصد او بالعرض لا بالذات واعتراض عليه بوجوه الاول ان التصديق حقيقة اذعان النفس وقبولها بوقوع النسبة او لا وقوعها ويعبر عنه بالفارسية بـ كريدن و باور كرون كما مرح به جمع من المحققين ومن الظاهر ان مفهوم كريدن و باور كرون ليس يصلح للتعلق بالامر الواقعي بل بالحكاية والثاني ان الصدق عبارة عن مطابقة الحكاية للحكي عنه والتصديق نسبة الصدق الى مفعول التصديق والنسبة الصدق بالمعنى المذكور لا يصح الا الى الحكاية فهي التي يكون مفعول التصديق ومتعلقه والثالث ان رب قضية مصدقة يكون الواقع على خلافا فلم يتحقق التصديق فيها بالامر الواقعي كالعقائد الكاذبة فتدبر ١٣ (بنده محمد ابراهيم عفي عنه بليسا وى) ٩

**انما تدخل في متعلق الحكم بالتبعية لانها**  
اي التصديق ١٣ اي النسبة ١٣  
**من المعاني الحرفية التي لا تلاحظ بالاستقلال**  
اي المستقلة ١٣  
**انما هي مرأة ملاحظة حال الطرفين بل انما**  
اي النسبة ١٣ اي واسطة ١٣ اي الموصوف و المحمول ١٣  
**يتعلق الحكم بحقيقة مفاد الهيئة التركيبية**  
اي سائر متعلق بـ بسيطة او مركبة ١٣  
**وهو الاتحاد مثلا فتدبر ثم القضية يستمر**

و ليس في اذنا الامر المحل كما لا يخفى على من له فهم سليم قال الفاضل السهراني ينبغي للعاقل ان يستفسر عن حقيقة التصديق ومعنى تعلقه فان كان التصديق قسما من العلم وعبارة عن الصور الى صورة فاجابة عن التسورات الشبهة او او الاربعة كما هو المنسوب الى الامام او عبارة عن الادراك المسمى بالحكم كما هو مذهب الحكماء فالمتعلق ليس بالعبارة عن المعلومات والمعرفة فلا يخفى ان متعلق على الاول مفهوم القضية وعلى الثاني النسبة الرباطية من حيث هي كذلك ولا يبعد ان يصطلح ويقال التصديق تصور الموضوع والمحمول حال تصور الرباطية بينهما وان لم يكن مذهب احد فالنزاع ينشعب النزاع اللفظي وان كان التصديق عبارة عن الكيفية الازدائية التي توجد بعد تصور اجزاء القضية تباينها فلا شك ان صفة قائمة بالذات من التعلق عبارة عن علاقة خاصة هي مطابق حمل صيغة العلم لمفعول لمشتق من لغة التصديق فالتاثير ان يذهب العلاقة مع النسبة الرباطية او لا بالذات ومع الجوع من الموضوع والمحمول انما يلاحظ كيف وما لم تصور النسبة لا يمكن ان يوجد الكيفية الازدائية وكون متعلق بهذا المتعلق

**له قوله بالتبعية** اي بواسطة الغير لا بالذات والغير هو مفاد الهيئة التركيبية اعلم انه لما كان مذهب الجمهور ان التصديق المتعلق اولاً وبالذات بالنسبة الجزئية الرباطية من حيث هي كذلك وبالموضوع والمحمول ثانياً وبالعرض ورأى المصنف مستغنى عن ذلك اذ ابطال ذلك فيهم وحاصل ما قاله ان النسبة المذكورة انما يتعلق بها التصديق تبعا لقصد او بالعرض لا بالذات وايداه بان النسبة المذكورة انما هي من المعاني الحرفية التي لا تلاحظ بالاستقلال في المفهومية فلم تكن صالحة لان يتعلق بها التصديق اولاً وبالذات اذ التصديق انما هو من الاشياء المقصودة بالذات فلا يتعلق الابهما هو كذلك واذ لم يتعلق بها اولاً وبالذات ومن الظاهر اعتناع تعلقه بالمفردات الموحدة من حيث كذلك لزم تعلقه بها ثانياً وبالعرض ١٣ **قوله حال الجـ** اعلم ان المراد بحال الطرفين هو تلك النسبة نفسها لا من حيث هي بل من حيث انها حال للطرفين والحاصل ان الاساذ من حيث لاحتلاف العقل آياه وحصوله فيه اذ مرأة التعرف نفسه من حيث انه حال للطرفين وقام بها حصوله في العقل ايضا انما يكون من حيث انه حال من احوال الطرفين ومعنى من المعاني القائمة بها ومن البين ان حصول النسبة وملاحظتها من تلك الجهة انما يتحقق بعد حصول الطرفين وملاحظتهما وهو المعنى بعدم استقلالها في المفهومية وكونها من المعاني الحرفية فان قلت المحمول ايضا قال من احوال الموضوع فيلزم ان يكون غير مستقل في المفهومية وهو كما ترى قلت فرق بين كون الشيء محالاً في الواقع وبين كونه حاصل في العقل من حيث هو كذلك والموجود في المحمول هو الاول والموجب لعدم الاستقلال هو الثاني فافترقا ١٣ **قوله بمفاد** اي بمفاد الهيئة التركيبية ويجعل هو بعد او هو الامر المحل الذي يعبر عنه بالاتحاد مثلاً في المحلية ولا نقسأل في الانفصال في الشرطية وحمل الاتحاد على النسبة وان كان لم ينجح الى تكلف لكن يلزم من حمل كلامه عليها حمل كلام القائل على المارضي بقائه ١٣ **قوله مثلاً** تلويح الى دفع حصر المتعلق في الاتحاد لان المتعلق علم من الاتحاد والاتصال والافتصال وسلبها ١٣ **قوله** فتدبر فانه باطل فان كثرة ما نقده القضية ١٣

لم يثبت بسيطة والتي وقعت في جواب بل المركب تسمى بـ مركبة وقد مر حقيقة وتفصيل في التصورات في امر مستقل ليس ضروريا ولا مبرر عليه فقد ظهر ان النزاع ما ينبغي ان لا يكون معركة لبوار الغول انتهى مع زيادة ما وفي المقام كلام طويل لا يسعها هنا فافهم ١٣ **قوله القضية** اي مطلقا سواء كانت بسيطة او مركبة تتم باموتة بحيث لا يحتاج الى امر سواها او لها الحكم عليه وثانها الحكم به ذاتها نسبة اخبارية حاكية انما لم يذكر الاولين لظهورهما وعدم اختلافات فيها بخلاف النسبة كما هي واعلم ان بل على قسمين بسيط ومركب فالبسيط ما يطلب به التصديق على وجود الشيء في نفسه او عدمه كذلك والمركب ما يطلب به التصديق على ثبوت صفة زائدة على الوجود او سلبه كذلك فالقضية التي وقعت في جواب بل البسيط تسمى ٩

ما وقع النسبة اعني ليست مقادير الوجود على الثاني والثالث بحيث اذا رجعا الى وجودنا فلا نجد في القضية الا النسبة التامة الخيرية فالقول فيها متحقق نسبتيين في البلية المركبة خلاف الوجود فان قيل لما كان اجزاء القضية مطلقا ثلثة فالقول ببساطة احدى اجزائها وتركيب الاخرى تحكم قلنا اولانا ببساطة وتركيب بالنظر الى المحكي عنه بانه احدى اجزائها بسيط وفي الاخرى مركب ولا شك ان الانتيقضية في المحكي عنه للبهليات المركبة موجودة دون البسيطة لان معنى الانتيقضية ان لا يرد من انتفاء الصفة انتفاء الموصوف بها وليس هذا الا في البليات المركبة فقط دون البسيطة لان انتفاء الوجود مستلزم لانتفاء الموصوف به وثانيا ان المحكي عنه للبهليات المركبة مشتق على الوجود والرابط اما المحكي عنه للبهليات البسيطة فليس مشتق عليه تفصيله ان الوجود والربط يطلق بالاشتراك كقولنا الصفا او الحقيقة والحجاز على سائر احوالها توت الحمل للموضوع اي النسبة الحكمية وهي قهر العقود باسرها بحسب الحكاية يعني ان القضاء كلها سواء كانت بليات بسيطة او مركبة سواء سبقت في اشتغالها على الوجود الربطى او العدم الربطى معنى النسبة في مرتبة الحكاية فان الوجودان الصريح يشهد بعدم انتفاء القضية بدون ان يلاحظ انتفاء الموضوع بالمحمول بالانحاء المعبر بالنسبة الاخبارية الحكمية الصالحة للتصديق والتكذيب سواء كانت بعد النسبة من غير على طور المتأخرين القائلين بتتابع الوجودات في القضية او بدونها على طور القدماء القائلين بتلخيصها ثانيا بامتياز شيء بان يكون هذا النوع من الثبوت وجودا في نفسه لكنه للغير ويرتفع بالاوضاع المنضمة بحسب المحكي عنه كالسواء مثلا فان لا وجودا بنفسه لكنه لعل كون السواد من الحقائق النعتية لا يوجد في الوجود الربطى في المحكي عنه للبهليات البسيطة فان الوجود بحسب وجوده بنفسه لكنه للغير كما لا يخفى وثانيا مطلق الاتصاف

# بأمور ثلثة ثالثها نسبة اخبارية حاكية

له قوله بأمور هي اجزاء القضية اعلم ان بهينا اعترضنا وهو ان اجزاء القضية المتعارضة او ذمينة او بعضها خارجية وبعضها ذمينة والشقوق كلها باطله اما الاول فلا يستدعي انتفاء المحل من الموضوع والمحمول وهو ظاهر البطلان واما الثاني فلا يقتضيه جواز المحل من النسبة وطرفها وهو باطل ايضا واما الثالث فلان الجزئية الذمينة توجب المحل بين الاجزاء الخارجية تزامنه ذمينة احد جهات استدعي ذمينة الآخر وكذا خارجية خارجية اذا اتحد وانتفاء من النسب المتكثرة فاحتمال ذمينة احد جهات خارجية الاخرى قاطن الراس والموجب انها اجزاء خارجية تفصيلية المحل منتف بالضرورة بين الموضوع والمحمول من حيث انها كذلك بل تشك في استيلا كون المحكوم عليه من حيث هو كذلك محكوما به وبالعكس لا ترى ان الفعل صالح لان يحكم به عليه قوله حاكية اي عن الواقع وفي الكلام اشارة الى ان القضاء سواء كانت بليات بسيطة او مركبة سواء سبقت في اشتغالها على الوجود الربطى والعدم الربطى معنى النسبة في مرتبة الحكاية وانما انتفاءاتها فيها في مرتبة المحكي عنه للبهليات البسيطة في درجة المحكي عنه ليست مشتقة على الوجود والعدم الربطيين ووجه الاشارة الى ان القضية معروفة باللام مع عدم قرينة البعضية وهذا ما ذهب اليه الشيخ وغيره من القدماء من ان كل قضية مركبة من ثلثة اجزاء اطرفين والنسبة واعلم ان بهينا ما ذهب ثلثة الاول مذاهب السيد السند وهو قائل بان النسبة التامة الخيرية ليست في البلية البسيطة لان المحكي يقولون في ترجمته زيد موجود زيد است بدون تذكر است وزيد كاتب زيد نوليخه است فعلم ان النسبة في البلية المركبة موجودة دون البسيطة فمذهب البسيطة وتركيب على هذا المذهب وتسميتها بها بالنظر الى الحكايات بان يتحقق النسبة في المركبة دون البسيطة والثاني مذاهب ميرزا قزويني وهو قائل بان في البلية البسيطة نسبة واحدة وفي المركبة نسبتيين احدى نسبتهما تامة خيرية وثانيتهما وجود الربط متضمن لاحد الطرفين بالفعل بان الوجود اول الى احد الطرفين سواء كان موضوعا او محمولا ثم المجموع الى الآخر كما يقال وجود البياض للجسم او وجود الجسم على صفة البياض والثالث مذهب الثاني لكن الفرق باشتغال الوجود والربط في احد الطرفين بالفعل كما هو في المذهب الثاني او بالقوة كما في المذهب الثالث بان يلاحظ في احد الطرفين المعنى الاجمالي المنحل الى نسبة الوجود الى احد الطرفين ثم نسبة المجموع الى الآخر وهو مذهب الصدر الشيرازي المعاصر لمحقق الدواني فذا الربطى والتركيب على هذين المذهبين ايضا بالنظر الى الحكايات باشتغالها في احدى جهات نسبتيين وفي الاخرى على نسبة واحدة ولما لم يكن المذهب الثالث حقا عند المصنف فقال في الرتبة بمقوله في القضية ووجه الرد على الاول ان النسبة التامة الخيرية موجودة في البلية البسيطة واللام توجد الحكايات لان هار الحكايات على النسبة كما اشار اليه المصنف بقوله حاكية والثاني باطل فالمقدم مثله ووجه بطلانه انه لو لم توجد الحكايات لم توجد القضية والثاني باطل بنا على تسليمكم فالمقدم مثله فثبت النسبة في البلية البسيطة واما الدليل بقول العجم فهو امر لغوي وكلامنا في الحقائق الواقعية النفس الاخرية فيمنه يجوز ان تكون حقيقة البلية البسيطة مركبة عن النسبة والطرفين في الواقع وان لم تدخل بحسب المدلولات اللغوية وايضا يجوز ان تكون النسبة الدخلة في حقيقةها لكمة لم يذكر كبر في ذكر تكرار اللفظ على انه لا تسلم ان النسبة لم توجد في البسيطة لان معنى قوله زيد موجود زيد بغير كرهه شده است ثم حذف المحمول معنى بغير كرهه شده

ان الوجود والربط يطلق بالاشتراك كقولنا الصفا او الحقيقة والحجاز على سائر احوالها توت الحمل للموضوع اي النسبة الحكمية وهي قهر العقود باسرها بحسب الحكاية يعني ان القضاء كلها سواء كانت بليات بسيطة او مركبة سواء سبقت في اشتغالها على الوجود الربطى او العدم الربطى معنى النسبة في مرتبة الحكاية فان الوجودان الصريح يشهد بعدم انتفاء القضية بدون ان يلاحظ انتفاء الموضوع بالمحمول بالانحاء المعبر بالنسبة الاخبارية الحكمية الصالحة للتصديق والتكذيب سواء كانت بعد النسبة من غير على طور المتأخرين القائلين بتتابع الوجودات في القضية او بدونها على طور القدماء القائلين بتلخيصها ثانيا بامتياز شيء بان يكون هذا النوع من الثبوت وجودا في نفسه لكنه للغير ويرتفع بالاوضاع المنضمة بحسب المحكي عنه كالسواء مثلا فان لا وجودا بنفسه لكنه لعل كون السواد من الحقائق النعتية لا يوجد في الوجود الربطى في المحكي عنه للبهليات البسيطة فان الوجود بحسب وجوده بنفسه لكنه للغير كما لا يخفى وثانيا مطلق الاتصاف

في ظرف الاتصاف يستلزم عدم استبعاد مطلق الاتصاف لان استبعاد المطلق لشئ يقتضي استبعاد جميع افراد ذلك الشئ فالوجود الربطى بمعنى مطلق الاتصاف من خواص البليات المركبة بحسب المحكي عنه لان المحكي عنه في البلية البسيطة هو نفس الموضوع فقط لاكونه على حال وصفه اذ ليس هناك حال به ينتزع الوجود عنه الانفس الموضوع فافهم في المقام ابحاث وحقيقات ليس هذا موضعها فمن شاء الاطلاع عليها فليرجع الى المطولات (بسنده محمد ابراهيم عفي عنه بباوى) +

صغير صحيح اذ لو كان الظن ادعانا ناهيكما يلزم على مذهب المتأخرين كون اجزاء القضية خمسة وهو باطل عندهم فلا يكون بساطة العن اختصاص  
بمذهب القدماء فاجيب عنه تارة بان لهم ان يقولوا الطرف الرابع يتعلق بالنسبة التامة والمزوج بالتقييدية لانه قد جردوا العن الوهم بها  
ويرو عليه انه يلزم ان لا يتعلق التصديق بالنسبة التامة وهذا باطل بهما مع التقييدية وايضا فعلق المزوج بالتقييدية يستلزم زوالها عند  
علق الرابع بالنسبة التامة كما ان الشك يتعلق عندهم بالنسبة التقييدية مع زوالها عند علق الاذعان بالتامة قبل وانسرفه ان النسبة التقييدية هي  
مورد النسبة التامة فلا يتصور كونها موحدة او مشكوك بها كون وقومها مرجح او مدعى فلا بد ان يكون في القضية عندهم في صورة تركيب الظن من الرابع والمزوج  
نسبتان تامتان فيلزم كون اجزاء القضية  
خمس وتارة بان بساطة وان كانت  
لازمة على رأي المتأخرين لكن لما كان مقتضى  
عند المصنف مذهب القدماء فرع بساطة  
على مذهبهم وعلية بطريق المقابلة مذهب  
المتأخرين اي قوله المتأخرون  
لما ذهب المتأخرون الى اتحاد التصور و

**ومن ههنا يستبين ان الظن اذعان بسيط والاصح**  
 اجزاء القضية هناك اربعة والمتأخرون زعموا ان الشك  
 متعلق بالنسبة التقييدية وهي مورد الحكم ويسمونها  
 النسبة بين بين اما الحكم بمعنى الوقوع واللا وقوع فلا  
 يتعلق به الا بالتصديق اعجبني قوله اما فهو ان التردد

ان لم يكن بسيط  
 اي من القضية تتم بامور ثلثة ١٢  
 اي في صورة الظن ١٢  
 اي جزير الرابع للقضية عندهم ١٢  
 اي النسبة التامة الاي بين ١٢  
 المتأخرين ١٢  
 اي من اقسام التصديق تتم بامور ثلثة يظهر ان الظن الذي هو من اقسام التصديق  
 اذعان بسيط وهو الطرف الرابع فقط المتعلق بالنسبة الايجابية في القضية الموجبة وبالسلبية في القضية  
 السالبة لكنه بحيث لو لاحظنا ان الطرف المقابل لمنفصلة جوزه تجوز اضعافا لا كما زعم انه عبارة عن مجموع الرابع  
 والمزوج قال السيد السند في حاشي شرح مختصر الاصول المذكور في عبارة القوم ان الظن هو الحكم باحد التقيضين  
 مع تجوز الاخر وتبين انه مركب من اعتقادين والمنقول عن المصنف انه قال ذهب ابو امام الاصول الى ان  
 الظن اذعان مركب من الطرف الرابع والمزوج والحق انه ليس كذلك بل هو حكم بالطرف الرابع حكما بسيطا لكن لا يلاحظ  
 هناك العقل الطرف المزوج يجوز تجزئته اما ان تجزئته هو داخل في ذلك الحكم فكلوا التفصيل في شرح المحقق ١٢  
 قوله والا اي وان لم يكن الظن ادعانا بسيطا بل مركبا كما ذهب اليه ابو امام الناس فصا اجزاء القضية في  
 صورة الظن اربعة اعلم ان هذه الملازمة موقوفة على ثلثة مقدمات احدها انه بالضرورة يتعلق الظن بدلول  
 القضية الواحدة وثانيها انه بالضرورة ليس لمفهوم خارج عن مدلول القضية مدخل في تعلق العن وثالثها ان النسبة  
 الواحدة ليست متعلقة للرجحية والمروجية كما لا يخفى اما تقرير الملازمة فبانه لو كان الظن مركبا كان نسبتهان كل  
 المقدمة متعلقة فالتسببان اما ان يكون كل واحد منهما خارجا عن مدلول القضية فيلزم تعلق الظن بالثاني عن  
 مفهوم القضية وهو باطل بالمقدمة الثانية وايضا يلزم ان يكون القضية مركبة من جزئين وهو خلاف المقرر عند  
 اكل او يكون كل من النسبتين داخل في القضية فصا اجزاء القضية اربعة وهو المطلوب واما ان يكون احدهما  
 داخل والثانية خارجة فلما ان يكون الثانية موجودة بان يكون جزء القضية اخرى او موجودة بانفرد على الاول يلزم  
 ان يكون متعلق الظن تقنيتين وهو باطل بالمقدمة الاولى وعلى الثاني يكون تعلق الظن بالمعنى الرابع عن مفهوم القضية  
 وهذا نحن بالمقدمة الثانية يعلم ان بساطة ليست مختصة بالظن بل اليقين والوهم والا محال بل الشك ايضا كذلك  
 قوله اربعة وهو باطل عند القدماء لان القضية تتم عندهم بامور ثلثة كما مر وعلى المصنف بان المتفرق

للقوله من ههنا - الجزاء من اجل ان القضية تتم بامور ثلثة يظهر ان الظن الذي هو من اقسام التصديق  
 اذعان بسيط وهو الطرف الرابع فقط المتعلق بالنسبة الايجابية في القضية الموجبة وبالسلبية في القضية  
 السالبة لكنه بحيث لو لاحظنا ان الطرف المقابل لمنفصلة جوزه تجوز اضعافا لا كما زعم انه عبارة عن مجموع الرابع  
 والمزوج قال السيد السند في حاشي شرح مختصر الاصول المذكور في عبارة القوم ان الظن هو الحكم باحد التقيضين  
 مع تجوز الاخر وتبين انه مركب من اعتقادين والمنقول عن المصنف انه قال ذهب ابو امام الاصول الى ان  
 الظن اذعان مركب من الطرف الرابع والمزوج والحق انه ليس كذلك بل هو حكم بالطرف الرابع حكما بسيطا لكن لا يلاحظ  
 هناك العقل الطرف المزوج يجوز تجزئته اما ان تجزئته هو داخل في ذلك الحكم فكلوا التفصيل في شرح المحقق ١٢  
 قوله والا اي وان لم يكن الظن ادعانا بسيطا بل مركبا كما ذهب اليه ابو امام الناس فصا اجزاء القضية في  
 صورة الظن اربعة اعلم ان هذه الملازمة موقوفة على ثلثة مقدمات احدها انه بالضرورة يتعلق الظن بدلول  
 القضية الواحدة وثانيها انه بالضرورة ليس لمفهوم خارج عن مدلول القضية مدخل في تعلق العن وثالثها ان النسبة  
 الواحدة ليست متعلقة للرجحية والمروجية كما لا يخفى اما تقرير الملازمة فبانه لو كان الظن مركبا كان نسبتهان كل  
 المقدمة متعلقة فالتسببان اما ان يكون كل واحد منهما خارجا عن مدلول القضية فيلزم تعلق الظن بالثاني عن  
 مفهوم القضية وهو باطل بالمقدمة الثانية وايضا يلزم ان يكون القضية مركبة من جزئين وهو خلاف المقرر عند  
 اكل او يكون كل من النسبتين داخل في القضية فصا اجزاء القضية اربعة وهو المطلوب واما ان يكون احدهما  
 داخل والثانية خارجة فلما ان يكون الثانية موجودة بان يكون جزء القضية اخرى او موجودة بانفرد على الاول يلزم  
 ان يكون متعلق الظن تقنيتين وهو باطل بالمقدمة الاولى وعلى الثاني يكون تعلق الظن بالمعنى الرابع عن مفهوم القضية  
 وهذا نحن بالمقدمة الثانية يعلم ان بساطة ليست مختصة بالظن بل اليقين والوهم والا محال بل الشك ايضا كذلك  
 قوله اربعة وهو باطل عند القدماء لان القضية تتم عندهم بامور ثلثة كما مر وعلى المصنف بان المتفرق

بالتأخرين بينهما بحسب الذات فقط لا بحسب التعلق متعلقها عند المتقدمين واحد ١٢  
 بالنسبة التقييدية دون التامة التجزية ووجه الإعجاب ان الشك الذي هو التردد ولا يتقوم حقيقة لم يتعلق بالوقوع كما يشهد به الوجدان ١٢  
 اي لم يسبق ذنبهم ولم يات في فهمهم بزار وعلى المتأخرين وما صله ما فهموا ان المشكوك هو المدعى ولا يتقوم التردد الا بان يتعلق بما يتعلق به الاذعان  
 فليس للشك الذي هو من اقسام التصور متعلق سوى متعلق التصديق ١٢ (بسنده محمد ابراهيم عفي عنه لما وى) +



معلم اجمعوا على ان المعلومات الثلثة اعني المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة الرباطية بينها انما تسمى قضية ضد تعلق الاذعان بها في صورة الشك ليست قضية كونها متصورة حينئذ تصور اساذجا وتوهم كونها مصداقا للقضية في حالة التصور باطل عندهم وقد صرح بذلك الشيخ في الشفاة انتهى فقد علمت بهذا ان الشك واراد على القوم جميعا لا على القدر خاصة ثم اكل والجواب الثاني من المصنف ايضا يصلح ان جوابا عن الفرقين فما قال بعض الشرح لهذا الكتاب ان هذا الشك من جانب المتأخرين على القدر ما حيث قالوا ان المعلومات الثلثة التي هي جميع اجزاء القضية التي هي كل ما ان يتحقق يتحقق اجزائه فانما تعلم بالضرورة ان كل ما يتحقق جميع اجزائه الشيء يتحقق الشيء ولا ينظر الى امر آخر لا ريب فينبغي ان يتحقق القضية عند تحقق المعلومات الثلثة مع انها غير متحققة على ما هو المشهور

لا يتحقق حقيقة ما لم يتعلق بالواقع فالمدرك في الصوتين والافتقار في الادراك بانه اذا عاين وتردى فقول لقد هو الحق هم هنا شك وهو ان المعلومات الثلثة التي هي جميع اجزاء القضية متحققة صورة الشك مع انها غير متحققة ما هو المشهور

فقد علم ان هذا الشك اكل من جميع اجزاء القضية ان هذا الشك الشيء عن نفسه فعلم ان لما ساوبا جزاءه وهو غير متحقق في الشك فلهذا لم يتحقق القضية انتهى ليس كما ينبغي مع ان اجزاء القضية كلها متحققة في صورة الشك عند المتأخرين ايضا لان بعض جملة مذنب القدر ما لما الزعم المتأخرين بان لو كانت النسبة التقديرية صالحة لورد والشك عليها كانت المركبات الاضافية والتوضيحية ايضا صالحة لوجودها فيها فاجاب المتأخرون بالترام ان صلوح النسبة التقديرية له انما هو اذا كانت مسوقة للوقوع واللا وقوع ومن البين انه في المركبات المذكورة ليست كذلك فالالزام ساقط انتهى اما تفصيل المصنف للمعلومات بالثلاثة فلان التحقيق عنده هو مذنب القدر ما لان الشك يرد على القدر ما خاصة فافهم

قوله الثلثة عند القدر ما والارادة عند المتأخرين ووجه التفصيل فيكون في الحاشية السابقة وما حصل الشك ان يكون اجزاء القضية هي الموضوع والمحمول والنسبة التامة الجزئية فقط كما هو عند القدر ما ومن النسبة التقديرية كما هو مسلک المتأخرين باطل اذ لو كان اجزاء القضية هي الثلثة او الاربعة فيلزم عدم تحقق اكل عند تحقق جميع اجزائه والتالي باطل فالقدر شك اما وجه الملازمة فهو ان المعلومات الثلثة او الاربعة التي هي جميع اجزاء القضية متحققة في صورة الشك مع انها غير متحققة على ما هو المشهور من ان القضية المشكوكه ليست بقضية واما وجه بطلان الثاني فانه لا يتحقق اصل ليس الا عبارة عن تحقق جميع الاجزاء

قوله ما لم يتعلق اي التردد وما حصل ان التردد الذي هو الشك لا يتحصل ما لم يتعلق بالوقوع ولا في الذي هو حكاية فان الشيء ما لم يعر كما لا يتقوم به التردد اذ التردد حقيقة عبارة عن تجوز مطابقة الحكايات وعدمها لنفس الامر تجوزا مساويا من غير ترجيح فلما لم يتعلق بالوقوع كيف يتحصل كما لا ينبغي فتوصل به بوجه محال فهو متعلق فان قلت يجوز ان يتحصل بالنسبة التقديرية من حيث وقوعها ولا وقوعها او مجموعها قلت حيثية الوقوع اذا كانت خارجية عنها فهي غير صالحة لتعلق التردد كما علمت وان كانت داخلية فهي كافية ولا حاجة الى امر آخر سواء

قوله فالمدرك - حاصله الفرق بين الشك الذي هو من القسم المتصور وبين التصديق بعد الاتحاد بينهما في المتعلق بان المدرك والمعلوم في صورة الشك والتصديق وهو هو الوقوع والادراك اي النسبة التامة الجزئية ايجبا وسلبا وانما الثقات في الصور يمس في الادراك بان الادراك في الصورة الظاهرية اذ ان في الصورة الاولى ترد في العنصر المتعلق بل بحسب الذات فان من لوازم التصديق تعلقه بخاص بحيث لا يتعلق بغيره المتصور يتعلق بكل شيء حتى يفيقه فصارت اللوازم مختلفة وانما في اللوازم يدل على اختلاف اللوازم بحسب الذات وقد مر حقيقة في بحث التصورات وان قلت ان القول يتعلق الاذعان بالوقوع كما صرح به المصنف ههنا يترحم لافاده سابقا من تعلقه بالمرجع قلت ان الافادة السابقة وانما كانت من تحقيقات نفسه هذا القول مبني على مشرب المجموع وقد وقع شذوذا في مباحث التصورات ايم حيث قال العلم ان كان اعتقادا ونسبة خبرية فتصدق وعكس

قوله فقول القدر ما - بتبليط اجزاء القضية هو الحق لانه لا يوجد السليم على وحدة النسبة وعدم الدليل على تعدد او استدلال على عدم جزئية النسبة التقديرية للقضية بانه لا بد من شيء جزئية لانها لا يتم ولا يتحصل حقيقة ذلك الآخر بدون ذلك الشيء ولا شك في ان حقيقة الحكاية عن الواقع في المجلس الجزئية تحصل وتتم بلا اعتبار النسبة التقديرية فجعلها جزئية كيف فان منا طاصدق والكذب لا يخبر في جانب الحكمي عنه نفس حلول المحمول في الموضوع وفي جانب الحكاية تحض الوقوع للحاكمي عن المحلول الواقعي فالاجزاء الثلثة في الحكمي عنه وكذا الثلثة في الحكاية كلفي مطابقا احدهما بالآخر ولا حاجة الى الزائد فلا يلزم الحكم كونها من الاجزاء

قوله ههنا - اي في مقام تحقيق القضية قال الفاضل الخزاز في العلم ان المتكلمين

قوله قيل في حله - اي في حل الشك وقال الفاضل خزاز بان حاصله ان الكل على تجزئ احد هما اصل بالذات وهو المعنى المركب الذي يتقوم حقيقة من اشياء متعددة وكل بالنسبة الى هذه الاشياء بالذات وهذه الاشياء اجزاء له بالذات كالانسان المتقوم حقيقة من الحيوان والناطق وثانيها اصل بالعرض وهو المعنى الذي يتجدد هذا المعنى المركب اتحادا بالعرض بالنسبة الى هذه الاشياء المتعددة وهذه الاشياء اجزاء له بالعرض كعجزه وان كان المتحد مع الانسان المركب من الحيوان والناطق فالقضية حقيقة عبارة عن مفهوم قولنا قول كمثل الصدق والكذب ولا شك في ان المعلومات الثلثة

١١٥  
 م مجازاً أو بالعرض بواسطة العقد لا كما وصفوه بما هو قول يحتل الصدق والكذب مع العقد المنفعة اتحاداً وعضواً كالكتاب بالعرضية إلى الميراث للناطق  
 كل بالعرض بواسطة الغير وهو الإنسان بان تعرض الحكاية حقيقة - وبذلك هو الإنسان ونسبها إلى الكتاب مجازاً وبالعرض بواسطة الإنسان  
 اتحاداً وصفوه كالكتاب مع بالعرض فكما أنه لا يلزم من تحقق خبر الإنسان الناطق تحقق الكتاب كذلك لا يلزم من تحقق المعلومات التثنية تحقق القضية  
 أقول فيجب التمييز بين المصنف على الأصل المذكور حاصل على تقدير لزوم اتحاد الناطق بالكلية بالعرض الحكاية بواسطة ههنا بواسطة في الشبوت انكوب  
 اني مية برأمر آخر وهو بواسطة وليس المادوك الوقوع فحفظ القضية لا كما بالادخول في اجزاء القضية وما له انزوف مع المعلومات التثنية فيكون مجموع هذه المعلومات و

ادراك الوجود حقيقة على قياس ما يقال  
ان الفصل يجعل بنفس نوعه ما قبل  
اجتماعه لان القضية عبارة عن المعلوم  
المركب من العلم والمعلوم واما الشرطية  
فانها لا وقت تحقق الادراك يصير مجموع  
نفس هذه المعلومات قضية فهو كونه صحيح  
المجموعية الذاتية لان معنى هذه التقدير انما زاد  
في القضية بزيروى بالمعلومات الشدة و  
ليس حقيقة الا هذه المعلومات تكونها  
قضية ضرورية ليس مر جونا يادى الشروط  
وعلى تقدير ارادة انتقال بالكلية بالعرض  
الكلية بواسطة الغير واسطة في العروض

في حله أن القضية بالنسبة إلى تلك المعلومات بكلها عرضة

فلا يلزم تحقيقه كالكتب بالنسبة الى الجميع الناطق

اقول فيجب ان يعتبر امر اخر بعد الوقوع وليس الادراك و  
 سري الامور الشائعة <sup>التي هي بجزء الغفلة</sup> <sub>التي هي بجزء الغفلة</sub>  
 ذلك خارج اجماعا واخذ الوقوع بشرط الايقاع <sup>الذي هو بجزء الغفلة</sup> <sub>الذي هو بجزء الغفلة</sub>

**لنقوله** كل بالعرض اي بواسطة الغير لاكل بالذات اعلم ان الواسطة اقسامها ثلثة احدها الواسطة في الاثبات  
 وهي عبارة عن الحد لا وسطه لثباته في ملاحظة الذهن اي العلم ولذا يسمى بواسطة في  
 التصديق ايضا والثاني الواسطة في الثبوت وهي ما يكون واسطة في ثبوت العارض للعرض في نفس الامر بان يكون ذو  
 الواسطة معروضا حقيقيا سواء كان الواسطة ايضا معروضا حقيقيا كما في ثبوت الحركة للعقل بواسطة البرهان او كيان العرض  
 حقيقة بهوذا الواسطة واسطة سفيرا كمن في ثبوت الصبح للثوب بواسطة الصباغ فيصير الواسطة في الثبوت  
 قسمين الثالث الواسطة في العروض وهي ما يكون واسطة في ثبوت عروض العارض للعرض في الواقع بان يكون العرض  
 حقيقة بهو الواسطة فقط ويكون نسبة العارض الى العروض بطريق المجاز كما في ثبوت الحركة للعالم في السقفة بواسطة  
 السفينة ثم اعلم ان ثبوت الوجود لا يتصور القسم الاول اي الواسطة في الاثبات فانها بواسطة في ملاحظة الذهن والعلم والذات  
 بواسطة في التصديق والتصور وبها الواسطة للثبوت بحسب الواقع ونفس الامر وايضا لا يتصور بينها الواسطة في الثبوت  
 بالمعنى الاول اي في ان كان بواسطة وذو الواسطة كان معارضا ومن محكم بالذات ولا يلزم كون اجزاء الثلثة بعينها اجزاء  
 الشئيين متعارفين حقيقة وهو القضية والعقد المنفقد وهو باطل ولا يلزم المحذور ان احدهما معروض والآخر غير معروض  
 يلزم فقط لان حينئذ يلزم تحقق محل البعض الذي هو محل الكل بالذات على هذا التقدير واصل بالذات تحقيقه عند فلو لم  
 تحققه ولا يلزم مختلف المحلول على وجه باطل وثانيها عدم صحة المثال لان الانسان ليس هذه الثبوت الكلية للكاتب  
 فلا محالة يمكن مراد القائل بالواسطة في الثبوت بالمعنى الثاني اي فيما يكون الواسطة سفيرا كمن في ثبوت العرض  
 فان كانت اللد في فقرير المحل ان القضية كل بواسطة الغير وهو لا داعي بان يفهم ذلك الغير الى تلك المعلومة فخطبا  
 كاد قضية بالغير بنفسه ليس كل ولا قضية كالكتابة بالنسبة الى الحيوان الناطق كل بواسطة الغير وهو المبدى بان يفهم  
 المبدى مع الحيوان الناطق فيجعل المبدى كاد المبدى ليس محل فهم ان الكاتب حقيقة ليس يلزم عنه تحقيق خبر الناطق  
 كذا في تحقيق القضية ليس يلزم عنه تحقيق المعلومات الثلثة فجاز ان يكون المعلومات الثلثة في صورة الشك بدون  
 الغير فلا يتحقق القضية فان كان المراد الواسطة في العروض ففقرير المحل ان القضية كل بالعرض اي بواسطة الغير فلا يفقد  
 المنفقد من تلك المعلومات الثلثة بان معروض الكلية بالذات حقيقة بهو العقد المنفقد ونسبة الكلية الى القضية

عرجو منها لما في ذاتيات لنا يحتاج الى المحل اصلا فان اللسان في مرتبة نفس حقيقة حيوان ليس لوجوده سبب من بل يكفي الاتحاد مطلقا سواء كان لازما او غير لازم فانهم **قوله** الوقوع اعلم ان الوقوع عبارة عن النسبة التامة الخيرية والديكارية والادعان بهبائسي الاقناع والاداروع عن العسبة السلبية والادعان بهبائسي انتراعا وذكر الوقوع الايقاع للتمثيل دون التخصيص والمراد بهنا مطلق النسبة الخيرية بحكمة كانت او بشرطية **قوله** للوجودية وهي احتياج ثبوت الذاتيات للذات الى المحل وهو محال اذ الذات لا يتصلح عن الذاتيات وجعل الشيء غير معقول اعلم ان ما هو المشهور من عدم محورية الذاتيات ليس معناه ان فردا من العدم الى الوجود ليس محمل بالمحل لانه باطل كونها من الحقائق المسكانية التي ليست موجودة الا كمحل للمحل بل معناه ان الذاتيات

المؤرخ د. محمد المازحاني

۱۲) بندگان خدا را بر آنکه بیایند و

منه قضية كما هي في محث التصورات فعلم ان المشكوك والمذعنة كلتاها قضيتان فالقول بعدم تحقق القضية في حالة الشك ممنوع ان قلت ان هذا القول في تلك الحالة يقتضي تعلق الازعان بلا صحة لا يحتمل الصدق والكذب بل انما المعنى الذي فيه شك وتذبذب للشك كاطراف القضية المنفصلة فلا يحتمل الصدق والكذب اصلاً قلت ان زيد قائم على اي وجه اخذ له معنى يحتمل في نفسه الصدق والكذب لا شتما على النسبة الحكاية نعم التردد انما هو في مطابقة الحكاية فالشك والتذبذب لمتكلم ليس في اصل الحكاية قال الفاضل السخري واختر ما افاده بعض الاوكيام في حواشيه رسالة القطبية هو انه ان فسرت القضية بقول يحتمل الصدق والكذب فلا شك ان مدار احتمالها النسبة للحكاية كما صرح المصنف فالمشكوك قضية كالممكن

الذاتية وهو حال الافادة مقدم على الايقاع والقضية ليست منتظرة التحصيل بعد فاعتبار تعلق الايقاع بالواقع مما لا يدخل له في تحصيل هذه الحقيقة فالحق

ان قولنا زيد قائم قضية على كل تقدير فانه يفيد معنى مختلفا للصدق والكذب ففي الشك افا التردد في مطابقة الحكاية لا في اصل الحكاية واحتمالها ما نعم القضايا المعتمدة

له قوله كلافادة اي افادة معنى القضية احتمال الصدق والكذب واعلم ان المقصود منه دفع دخل يدعي الشك الثاني من رد المصنف يعني اعتبار الامر الآخر شرطا وحاصل الدخل انما نثبت الشك الثاني في اعتبار الامر الآخر شرطا ولا يرد لزوم الجعولية الذاتية لانها ما يرد لو كان الشرط شرطا لثبوت الذاتيات لذات وليس كذلك بل هو شرط لتحقيق الذاتيات لان اجزاء القضية ليست مطلقة المعلومات الشك على من حيث انها معروضة للاذعان فيما اعتبار امر اخر يلزم تحقق الذاتيات لان الذاتيات متحققة ويلزم به ثبوت الذاتيات بها كما يلزم صحيح الجعولية الذاتية اما فقر اللفظ فهو ان الافادة مقدم على الايقاع والقضية ليست منتظرة التحصيل بعد الافادة فلو كان الاذعان بالمعلومات الشكية معتبرا فيها لكانت القضية منتظرة الى الافادة مع انها ليس كذلك فلم انه ليس للايقاع دخل في القضية لا باعتبار الشرط ولا باعتبار آخر وتلخيص ان الشرط لا يتحقق بدون الشرط وافادة احتمال الصدق والكذب يتحقق بدون الايقاع والقضية بعد الافادة غير محتاجة في تحصيلها الى شيء آخر فلو كان الاذعان شرطا فكيف يتحقق القضية بدون ذلك قوله بعد ها اي بعد الافادة على شيء آخر بل القضية متحصلة عند الافادة فلا حاجة الى الايقاع هذا بيان لعدم صلاحية الايقاع للشرطية مع قطع النظر عن صحة الشرطية الذاتية قوله الحقيقة اي حقيقة القضية اذ طريق الدخل اما بالدخول بحيث يكون جزا او بباطل الايقاع او بالعرض بان يعتبر شرطا او اقترانا والاول تجزئ لخصم الجعولية الذاتية والثاني باياه عدم انقراض القضية بعد الافادة المقدمة على الايقاع الى شيء آخر قوله فالحق اي في الجواب عن الشك المذكور ان قولنا زيد قائم مثلاً قضية على كل تقدير من الشك والاذعان فان هذا القول يفيد معنى محتمل للصدق والكذب وما يفيد بهام

وان فسرت بما يقال لقائله ان صادق او كاذب فالمشكوك ليس بقضية اولاً يقال لقائل الشك ان صادق او كاذب في العرف انتهى وفيه ما فيه فقدر به قوله في الشك الخ قال الفاضل السخري بذا جواب سوال مقدر بقرينة ان احتمال الصدق والكذب انما يكون في الحكاية عن امروا فحق الحكاية يكون بالنسبة للتأخيرية وفي الشك التردد في ثبوت المحمول للموضوع فلم توجه النسبة التي هي الحكاية فكيف يوجد احتمال الصدق والكذب مع انتفاء مناطها وهو الحكاية فاذا اتفقت الاحتمال انتهى القضية فلا يصح ان قولنا زيد قائم قضية على كل تقدير ومعنى المحتمل لهما اصل الجواب ان زيد قائم قضية على كل تقدير من الشك والنقن والاذعان لانه على كل تقدير تقدير معناه وهو معنى يحتمل الصدق والكذب والتردد في حالة الشك ليس في هذا المعنى بالحكاية بل في مطابقتها للواقع لا في اصلها واعتبارها لهما توجه الحكاية في المحتمل يكون الموضوع بحيث يحكم عليه بانه هو المحمول وفي الشرطيات يكون القضية متينة بحيث يكون الحكم بينها بالاقبال والانعكاس والحكاية نفس متغير القضية والحكم عنه هو مصدر اقباله قوله مطابقة فالحق قلت فعل في هذا يتعلق التردد وكذا الاذعان بمطابقة الحكاية لا باصل الحكاية التي هي النسبة القائمة بالخبرية وهو خلف عند الجمهور قلت معنى التردد في مطابقة الحكاية هو التردد في الحكاية بانها مطابقة لما في نفس الامر اذ لو كان الاذعان بمطابقة الحكاية هو الاذعان بان الحكاية مطابقة لما هو في الواقع فقد ظهر فعلق التردد الاذعان باصل الحكاية التي هي النسبة القائمة بالخبرية وهو حينئذ يذهب

في النسبة القائمة بالخبرية وهو حينئذ يذهب قوله نعم القضايا قيل بل قد وقع توهم عسي ان توهم ان المشكوك لو كان قضية كالمذعنة فيعتبر في العلوم مثله مع ان البحث فيها انما هو على القضايا المتضمنة للمشكوك وجه الدفع ان المقصود في تحصيل العلوم وادراك احوال الاشياء على ما هي عليها في الواقع وهذا لا يتيسر بدون الاذعان فلا كمال فيه لاني الشك وقايسة له بان المسائل المجردة في العلوم هي المستنبطة بالدليل او التنبية فالشك ليس بثبات بل حصول بدون معونة المكسب والفكر فلا يكون المشكوك قابلاً للبحث في العلوم فلا يقع المشكوك في مسائل من مسائلها فلا يعتبر فيها قوله للحق ان هذا هو مراد الجمهور اعني ان قال الجمهور

مع معنى النسبة التامة الخيرية فكانت الاجزاء مستحقة لان يعبر عنها بثلاثة عبارات والفاظ ثلاثة على هذه الاجزاء والدال على الجزر  
الاول من القضية المحلية يسمى موضوعا وعلى الجزر الثاني محمولاً وعلى الجزر الثالث رابطاً ١٢ **قوله** فالدال الجزري ما يدل على النسبة  
التي هي الحكم والجزر الثالث بل جزر الاخير للقضية ليسى رابطاً هذا من قبيل تسمية الدال باسم المدلول اذ النسبة المدلوله عليها كانت رابطه  
فسمى الدال عليها رابطاً فان قلت لم ترك المصنف الدال على الجزرين الاولين ولم يبين قلت لانها كانا ظاهرين ولا خلاف لاحد في ان الدال عليها العطف فلا  
الجزر الثالث كما يسمى ١٣ **قوله** العرب نقل عن الرئيس انه قال ان لغة اليوناني توجب ذكر الرابطه الزمانية دون غيرها واما لغة العرب فربما حذفت الرابطه

وربما تذكر والمذكور ربما كان في قالب  
الاسم فتقولك زيد هو حتى وربما يكون في  
قالب الكلمة وهي الكلمات الوجودية فتقول  
زيد كان كذا او يكون كذا وقد غلب في  
لغة العرب حتى انهم لم يعملوا فيها ليس  
يزيداني فتقول تعالى وكان الله غفورا  
رحيما وفيما لا يتقص بزمان فتقولهم كل  
شئنة يكون فرداً او ماله لغة الجمل فلا يستعمل  
القضية خالية عنها ١٤ **قوله**  
بعلامات اعرابية اي الحركات  
التي هي علامات دالة على الرابطه قال  
الفاضل المبين فيه اشارة الى جواب  
ما قال المحقق التفتازاني من ان الرابطه  
في لغة العرب هو الحركة الاعرابية بل  
حركة الرفع تحقيقاً او تقدير لا غير لان قولنا  
زيد قائم على سبيل التقدير او لا حركة اعرابية  
لم تغير من الرابطه والاسناد واذ اقتضى زيد  
قائم بالرفع فهم ذك منه فالرابطه هي الحركة  
الاعرابية فان كان الموضوع والمحمول مضمينين  
فالقضية ثنائية وان كانتا معرّين مضافين  
تامة وان كان احدهما مفعولاً مفعلاً شئ  
ناقصة وحاصل الجواب ان الاكتفاء بعلامات  
اعرابية انما هو جوهري في حذف الرابطه والى الرابطه  
حقيقة عندهم امور وترك العلامات وهي  
الذي يكون في قالب الاسم تامة وفي قالب  
مكمله اخرى ١٥ **قوله** التزامية  
اي بالاتزام لا بالمطابقة كما رفع في  
الموضوع والمحمول فانه دال على كون احدهما  
مبتدأً ومفعولاً عليه والاخر خبراً كما بتات  
ومحمولاً به وبه الدلالة بالاتزام لا بالمطابقة  
اذ الاعراب لم يضع الرابط بل المعاني  
المعتورة على الحرب ويزجها انريط  
ويغير منه المعنى الرابط ١٦ **قوله**  
ثنائية اي القضية اذا حذف

في العلوم هي التي تتعلق بها الادعان اذ كمال في تحصيل  
الحكمة اي السامع ١٧ اي هذه القضايا ١٨ والتقدير في القضايا المصدرة لا الزمانية  
الشك هذا وان كان ممّا لم يقرع سمعك لكنه هو  
اي التعميم  
التحقيق ثم اذا كانت الاجزاء ثلثة فحقها ان يدل عليها  
بثلاث عبارات فالدال على النسبة يسمى رابطاً ولغة العرب  
ربما حذفت الرابطه اكتفاء بعلامات اعرابية جارية عليها  
دلالة التزامية فيسمى القضية ثنائية وربما ذكرت  
المحذوفة عنها الرابطه ١٩ لكونها مشتركة على جزئين  
فيسمى ثنائية فالمدكور وان كان اداة لكنه ربما كان  
لكنه بناء على ان النسبة غير مستقلة ٢٠  
**قوله** لا كمال اعلم ان هذا الحكم بعدم الكمال هو في المشكوك اما المتحيز فله اعتبار وفيه كمال كما في  
صناعة الشرع من هذا الفن ٢١ **قوله** يقرع الخ اي لم يصل الى اذنك وما سمعته قال الفاضل السبكي  
هذا عجيب جدا كيف والعلامه التفتازاني في المطول وغيره من ائمة هذا الفن مصرحون بما حققه المصنف انتهى  
وعبر العجب ظاهراً فان المطول كتاب مشهور متداول بين الناس فكيف يدعي المصنف المخبر بالقرع وبهذا  
التحقيق مع وجوده فيه كما يظهر بالرجوع اليه وما قيل ان المراد المصنف انه لم يقرع سمعك من اقوال المنطقين  
بهذا التحقيق فليس بشئ اذ العلامه ايضا من المنطقين على ان المقصود من امتثال هذا الكلام انما هو انها  
الفضل وذو الاكسب بالتفرد والاضافي وهو ظاهر وظني ان دعوى التفرد من المصنف انما هو بحسب العلم بان لم  
يحصل له العلم بمن الغير ويؤيده ما قال في المنهية من اني قد اطلعت بعد تاليف هذه الرسالة على ان ابا  
الحسن الكاظمي ذهب في رساله لا ثبات الواجب الى ما اخرته انتهى وما مر من ان المطول كتاب مشهور متداول  
بين الناس ليس كما ينبغي لان اى دليل على ان المطول كان مشهوراً او متداولاً في عصر المصنف قائم ولا يمكن  
من القاصر من الذين اغلقت الابواب فيوضه تعالى ٢٢ **قوله** ثم اذا كانت الخ لما فرغ المصنف من  
بيان حقيقة القضية والاجزاء التي تتركب منها شرع في بيان ذكر الاجزاء وحذفها والدال عليها فقال ثم  
اذا كانت الخ وحاصله ان القضية لما صارت اجزائها ثلثة كما مر افعالها هي المحكوم عليه والمحكوم به والحكم ٢٣

الرابطه عنها تسمى ثنائية لكون القضية مشتركة على الجزئين هو الموضوع والمحمول ٢٤ **قوله** ثنائية اي القضية اذ ذكرت الرابطه  
فيها تسمى ثلاثية لكون القضية مشتركة على ثلثة اجزاء هو الموضوع والمحمول والرابطه ٢٥ **قوله** فالمدكور اي اللفظ الدال على الرابطه الذي  
كر من قبل وان كان اداة وحرفا لكونه دالاً على النسبة التامة الخيرية التي هي معنى حرفي ٢٦  
(بسمه محمد ابراهيم عفى عنه بلياً وى) +

م بالرابطة يدل على النسبة المحلية بان يقال هو موجودا معهما فيهم من بالرابطة الزمانية ولا يفهم من الكلمات التسامة ثم اعل ان الحق بهنا ما قال  
 المتفتن زاني في التزييب وحاصل ما قال الفارابي ان الحكمة الفلسفية لما نقلت من اللغة اليونانية الى العربية وجد الفهم ان الرابطة  
 الزمانية في اللغة العربية هي الافعال التسامعة ولكن لم يجد في تلك اللغة رابطة غير زمانية تقوم مقام هبت في الفارسية واستسن  
 في اليونانية فاستقاروا بالرابطة الغير الزمانية لفظه هو وهي ونحوهما مع كونه اسما في الاصل لاادوات فاقم في المقام ابحاث لا يليق بهذا المختصر  
 له قوله يسمى اي ما يكون في صورة الاسم كونه الدال على الرابطة يسمى رابطة غير زمانية لعدم اشتغالها على الزمان بهذا في اللغة العربية واما في غير ما يفي كما  
 قال المصنف واستسن في اللغة اليونانية

**في قالب الاسم هو و يسمى رابطة غير زمانية**  
**واستن في اليونانية واست في الفارسية منها ورعا**  
**كان في قالب الكلمة كان يسمى رابطة زمانية**  
**والقضية ان حكمها بثبوت شيء وانفيه عنه محلية**

له قوله كهو - قال الفاضل السند على انه لا شبهة في ان لفظه هو في زيد هو كاتب ولفظه كان في زيد  
 كان كاتبا ليس دلولا لها الا ان زيد هو الشيء لم يذكر بعد ما دام يذكر لفظه هو او كان الا ترى ان زيد هو  
 زيد كان بدون ذكر المحمول لا يفيد ان معنى محصلا كما ان سررت من بدون ذكر المتعلق لا يفيد ولا فرق بينهما  
 الا ان هو لا يدل على الزمان وكان يدل عليه ولا شبهة ايضا في ان هو في ما زيد هو كاتب يدل على المرجح  
 البتة فاما ان يقال بالاشتراك اللغوي كما ان لفظه كان مشترك لفظي بين معني كان للتامة ولما قصته  
 واليه ذهب اكثر المحققين فلا راي المنطقيون ان لفظه هو في بعض المواضع وهو الموضع المخصوص  
 بالفعل انتهى رتبة فيها المتبدا او انجز بالموصوف والصعقة كما اذا كانا معرفتين مثلاً نحو زيد العالم بدل  
 على الرابطة كما قال الرضي وكثير من البصر بين حكموا بان الرابطة في لغة العرب الضمائر وانحصرت  
 الفصل بالمواضع المخصوصة واما ان يقال ان الضمائر في لغة العرب جازية كحال الكلمات التسامة الا  
 ان الكلمات التسامة تدل على المنسوب والنسبة والضمائر تدل على المنسوب اليه والنسبة والمنطقيون  
 لدلالتها على الرابطة ولودلالة تضمنية اطلقوا عليها الرابطة فان الرابطة عندهم لفظها على النسبة  
 بانية ودلالت كانت ولم يطلقوا الرابطة على الحركات الا لاجل اوجوب الدلالة عليها دلالة التسمية ولا على  
 الهيئة التركيبية الدالة عليها بالموضع النوعي المعبر في المشتقات لانها ليست بالفاظا لكن يشكل  
 بالكلمات التسامة فانهم لا يطلقون الرابطة عليها مع انها الفاظ دالة على النسبة ولودلالة تضمنية الا ان  
 يقال ان الراء من هذه لفظها وال على النسبة المعبرة وهي ما يكون جزءا للقفية التي تكون جزءا للقفية كما  
 او الهمزة ولا يخفى ان الحكم المعبر في الكلمات التسامة مغاير للحكم المعبر في الهمزة لا يمكن ان يجعل جزءا  
 للقياس انتهى اقول ما كمل الجواب ان القضية المحلية على ضربين احدهما ما يتركب منه المحج وهو ما يشتمل  
 على حصل هو ونحو الانسان كاتب وثانيهما ما لا يتركب منه المحج وهو ما لا يشتمل على تلك النسبة مثل قال زيد  
 اذ لا يصح حمل قال على قائمه بهو وهو الرابطة الزمانية رابطة بين اسمها ونحوها فهو محمل على اسمها بهو وهو  
 التي تشتمل عليها الكلمات التسامة انما هي فواعلها ومعلوم ان الاول لا يحمل على الثاني فهو حرفا ملام

واستن في اللغة الفارسية واقول هي في  
 اللغة الهندية من الرابطة الغير الزمانية  
 كهي في اللغة العربية وقد يذكر للرابطة الغير  
 الزمانية اسما مشتقة من الافعال كالتامة  
 نحو كان وموجود في قولنا زيد كان قائما  
 اميرس موجودا شاعرا له قوله رعا  
 كان اي اللفظ الدال على الرابطة ربما كان  
 في صورة الفعل كان واخواته له قوله  
 ويسمى اي ذلك المذكور في صورة الفعل  
 رابطة زمانية لا تشتمل على الزمان له  
 قوله القضية - ما فرغ المصنف من  
 بيان حقيقة القضية وما يتركب منه وما  
 يتم به شرعا في اقسامه الالوية فقال لقفية  
 له قوله بثبوت المحل لا دل على  
 ان الموجب يتبع فيها ان يقال الموضوع  
 محمول والسالبة يتبع فيها ان يقال الموضوع  
 ليس محمول لانه لا يشتمل القضايا الكاذبة  
 لانا اذا قلنا الانسان حمر كانت القضية  
 موجبة مع انه لا يصح القول بكون الانسان  
 حمر اذ ذلك اذا قلنا الانسان ليس يحمر  
 كانت القضية سالبة ولا يصح ان يقال  
 الانسان ليس يحمر ان هذا ايضا في التزييف  
 اسلم ما قيل من ان الحكم عليه وان كانا  
 قضيتين عند التحليل فشرعية والاعلمية  
 لان قولنا زيد قائم زيادة زيد ليس بقا  
 محلية مع ان طريقتها قضيتان وان الحكم  
 الجواب عن الاول بان هذا انما هو لواريد  
 بالصحة الصفة في نفس الامر كما هو المتبادر  
 ولواريد انما هو بحسب نفس الامر بحسب  
 زعم القائل فلا دور له ومن الثاني بان  
 المحلية لا تقتضي التركيب في المظهر بل  
 الشرعية لا نها فقفية التركيب في المظهرين  
 كما لا يخفى له قوله محلية

لا تستلزمها المحل وهو لا يقدح في الحكم فيها الا بما كان في الموجبة او سلبا كما في السالبة وعل ان المشهور ان تسمية الموجبة بالمحلية بطريق الحقيقة لتتحقق  
 المحل واما السالبة فليست كذلك فاننا اذا قلنا الانسان ليس يفسر فقد رفعنا المحل في انما سميت بها بالجازي لمشاكلة الالوان وذا صرح في  
 ان النسبة المحكية في القضية السالبة ليست واد النسبة الايجابية التي هي في محبتها وان دلول العقد السلبى ومعناه سلب تلك النسبة وليس فيه حمل بل  
 سلب حمل اليه ذهب اقر معلوم وان النسبة سلبية رابطة بين احي اثنين في مرتبة المحكية مبادعة النسبة لاجل اية غاية المبادعة بحيث يجوز العقل جمعا في احد الطرفين









من ثابته كان نقيضه ثابتاً البتة - **قوله** ثالثاً - لان النقيض شيء من الاشياء فنثبت النقيض يستلزم ثبوت الشيء **قوله** بعكس النقيض هو متبدل لنقيض الطرفين اي جعل نقيض المحمول موضوعاً ونقيض الموضوع محمولاً هذا في المحلّة واما في الشرطية فهو من نقيض المقدم ثابته او نقيض التالي مقدماته بقاء الصدق اعني لو فرض الاصل صادقاً كان عكسه صادقاً اي بقاء الكيف اي الايجاب والسلب معاً انه لو كان الاصل موجباً كان العكس موجباً ولو كان سالباً كان سالباً هذا عند المتقدمين ومن واما عند المتأخرين من المنطقيين فعني بعكس النقيض جعل نقيض الجذر الثاني من الاصل سواء كان محمولاً وتالياً جزئياً أو لا من العكس بان يكون موضوعاً او مقدماً له ويجعل عين الجذر الاول من الاصل لا نقيضه سواء كان موضوعاً او مقدماً له جزئياً ثانياً

**القانون المشهور من المنطق** ثابت لا نقيض ثابته كما كان  
 نقيضه ثابتاً كان شيء من الاشياء ثابتاً فكل ما يمكن المنطق ثابتاً كان  
 من الاشياء ثابتاً وتنعكس بعكس النقيض الى قولنا كل ما يمكن شيء  
 من الاشياء ثابتاً كان المنطق ثابتاً هذا خلف وبعد تهديد ذلك نقول  
 الشرط قيد المستلزم الجزاء لازم اجتماع النقيضين فيما اذا كان المقدم  
 ملزوماً له فان قولنا زيد قائم في وقت عدم ثبوت شيء من الاشياء  
 يناقض قولنا زيد ليس بقلم في ذلك الوقت

**قوله** العامة - اي غير ورود على اثبات كل مدعى غير محقق بواحد من المشهوره عند العلماء **قوله** من ان المدعى - هذا تقرير للمغالطة عامه ان الغلط يدعى شيئاً فبقول ان الذي ندعيه فهو ثابت فان سلمته فهو نعمت والا فقول على صورة القياس من انه كلما لم يكن المدعى ثابتاً كان نقيضه ثابتاً وكلما كان نقيضه ثابتاً كان شيء من الاشياء ثابتاً فاذا حذف الحد الاوسط المتكسر فينتج كلما لم يكن المدعى ثابتاً كان شيء من الاشياء وبعكس بعكس النقيض وهو ان ينفذ نقيض الجذر الاول فصار كان المدعى ثابتاً ونقيض الجذر الثاني فصار لم يكن شيء من الاشياء ثابتاً ويجعل للدول ثانياً والثاني لولا فيخرج الى قولنا كلما لم يكن شيء من الاشياء كان المدعى ثابتاً وهو باطل لان المدعى ايضاً شيء من الاشياء فاذا انتفى جميع الاشياء كيف يتصور ثبوت المدعى على تقديره اذا انتفى الجميع من يستلزم انتفاء ما يندرج والمدعى مندرج في شيء من الاشياء فاستلزم انتفاءه انتفاءه الاول فبطل ثبوت المدعى على تقدير ارتفاعه وعكس النقيض يستلزم هذا الباطل والصادق لا يستلزم هذا الباطل فيكون عكس النقيض باطلاً وبطلان يقتضي بطلان الاصل وهو النتيجة وبطلانها لا يخلو اما ان يكون من فساد الهيئته او كذب الصغرى او الكبرى او الاول باطل لكون الهيئته بدريه الانتاج من الشكل الاول والصغرى صادقة بالضرورة فلا يكون العكس والامم الكبرى وهو قولنا كلما كان نقيض المدعى ثابتاً الى آخره فيكون باطلاً فثبت المدعى حتى اما الجواب فمقتضى مفصلة وتخصيصه ان العكس صحيح لان فيه استلزام المقدم المحال للنقيض وهو جائز فيصح الاصل والقياس **قوله** ثالثاً - اي ان لم يكن المدعى ثابتاً فكان نقيضه ثابتاً والا يلزم ارتفاع النقيضين وهو محال فلا بد من ثبوت واحد ما عند عدم ثبوت الآخر فاذا لم يكن المدعى

لا يكون صحيحاً فلا يلزم من ذلك ان يكون من الاشياء ثابتاً ثانياً كان زيد قائماً وليس بقائم فالمقدم يلزم للنقيضين القيام وعدمه **قوله** فاشهر في الذي هو معنى قولنا كلما لم يكن شيء من الاشياء ثابتاً كان زيد قائماً عند اهل العربية **قوله** ليس بقائم - اي الذي هو معنى قولنا كلما لم يكن شيء من الاشياء ثابتاً كان زيد ليس بقائم **قوله** (بمنه محمد ابراهيم عفي عنه بلياً وى)

من العكس بان يكون محمولاً او تالياً للبرهان في لغة الكيف اي الايجاب والسلب يعني لو كان الاصل موجباً كان عكسه سالباً ولو كان الاصل سالباً كان عكسه موجباً مع محافظة الصدق اي لو فرض صدق الاصل يلزم من صدق العكس **قوله** كلياً - هذا على طريقة القدر اما على سبيل المتأخرين فتعكس بعكس النقيض الى قولنا ليس البتة اذا لم يكن شيء من الاشياء ثابتاً لم يكن المدعى ثابتاً **قوله** خلف - اي العكس باطل لان المدعى ايضاً شيء من الاشياء فاذا انتفى جميع الاشياء كيف يتصور ثبوت المدعى **قوله** ذلك - اي الاستلزام المذكور والتمهيد هو التسوية والاصلاح كذا في كتاب اللغة **قوله** نقول - يتأيد للمطابقة في قولهم ان الحكم في النقيضة الشرطية بين المقدم والتالي حاصل انهم جزوا استلزام المحال للنقيضين حتى ان المحقق الدرداني الذي ايد فيه سب اهل العربية قائل بين الاستلزام مع انه يلزم على سب اهل العربية اجتماع النقيضين على هذا التقدير فان المقدم اذا كان محالاً كما في قولنا كلما لم يكن شيء من الاشياء ثابتاً يستلزم نقيضين مثلاً قيام زيد وعدمه فصح ان يقال كلما لم يكن شيء من الاشياء ثابتاً كان زيد قائماً وكلما لم يكن شيء من الاشياء ثابتاً كان زيد ليس بقائم بناء على تجوز الاستلزام المذكور فاذا قيل ان الشرط اي لم يكن شيء من الاشياء قيد لمسه الذي هو قائم في الجذر او يصير معناه زيد قائم في وقت عدم ثبوت شيء من الاشياء وكذا ليس بقائم في ذلك الوقت وعلى تقدير تجوز الاستلزام يكون كلاهما متحققين وهما متناقضان فاذا اجمعتا يلزم اجتماع النقيضين وهو محال وبطلان من المحال لا يكون صحيحاً فلا يلزم من ذلك ان يكون من الاشياء ثابتاً ثانياً كان زيد قائماً وليس بقائم فالمقدم يلزم للنقيضين القيام وعدمه **قوله** فاشهر في الذي هو معنى قولنا كلما لم يكن شيء من الاشياء ثابتاً كان زيد قائماً عند اهل العربية **قوله** ليس بقائم - اي الذي هو معنى قولنا كلما لم يكن شيء من الاشياء ثابتاً كان زيد ليس بقائم **قوله** (بمنه محمد ابراهيم عفي عنه بلياً وى)



هو احدى بالوحدة الذهنية ويصدق عليه هذا المقصود كما يصدق عليه ان مطلق وجوده في هذه الحيات كباياتها والمقصود منها امر واحد  
وهي المبهمة بشرط الاشياء التي هي موضوع القضية الطبيعية والقضايا المنعقدة منها ليست الا ذهنية بخلاف موضوع البهية فان القضية المنعقدة منها  
قد تكون فلو جيت وقد تكون ذهنية وههنا كلام لا يطبق بهذا المختصر ١٢ **قوله** فطبيعية اي القضية التي يكون الموضوع فيها امر كلياً بشرط الوحدة الذهنية  
نفسية بلية تكون موضوعها طبيعية ١٣ **قوله** فيها اي في القضية يعني ان كان الحكم في القضية على افراد الموضوع الذي هو كلياً فان قلت ان التحقيق عند المصنف كما  
سما في ان الحكم في القضية المحصورة على نفس حقيقة تلا على الافراد هذا الكلام يدل على ان الحكم عليه فيها هو الافراد فكيف التوفيق قلت هذا مبني على المشهور وبما ساق  
على التحقيق كما وقع مثله في مواضع اخرى كما  
لا يخفى ولا يجد ان يقال ان المراد بالحكم على  
الافراد الحكم على الطبيعة الكلية من حيث  
الظن بما على الافراد فانهم ١٤ **قوله**  
كمية الافراد اي مقدارها يعني ان بين في  
القضية التي يكون الحكم فيها على افراد  
الموضوع يكون الحكم على كل الافراد وبعضها  
بلفظ يدل على بيانها من كل الافراد او  
البعض كذلك قال المصنف في احدى اشياءه  
ولا يجد ان يتوقع من المتوقفة المستند فقط  
ان يتفرع من هذا المقام ان لام التعريف  
ليست على وجه اربعة بل على احدى خمسة  
لام العهد الخارجي كمال في القضية الشخصية  
ولام الجنس كما في البهية القديانية ولا م  
الطبيعية كما في الطبيعية كقولك الانسان  
نوع ولا م الاستغراق ولا م العهد الذهني  
اشي قال انفاضل السند على لا يجد ان  
يتوقع من المتخصص لكلام ان يفتن  
ان لام الطبيعة التي اخترعها المصنف فله  
في لام الجنس عندهم لان يحصل كلامهم في  
بمحتم لا م التعريف ان مدلول الام مبهمة  
المدخل ومعلومية فقد علمنا ان الحكم  
ليس متعلقاً بنفس طبيعة المدخل عليها من  
غير انطباعها على الافراد بل هو متعلق بها من  
حيث انطباعها على الافراد كذا هو كلام المصنف  
او بعداً معيناً وهو لام العهد الخارجي او غير  
معين وهو العهد الذهني وقد علمنا ان الحكم متعلق  
بنفس الطبيعة لا من حيث الانطباع على  
الافراد هو لام الجنس ولا يخفى انه لا يأتي  
ان يعتبر في مدخل لام الجنس حيثية زائدة  
سوى الانطباع على الافراد ولا يجب ان  
يكون الحكم متعلقاً بنفس الطبيعة المرسله  
التي هي موضوع للقضية البهية القديانية  
بل هو يحتمل الوجهين كما لا يخفى ١٥ **قوله**

**بلا زيادة شرط فهملة عند القدماء وان**  
من العموم والخصوص ١٢  
**حكم عليه بشرط الوحدة الذهنية**  
**فطبيعية وان حكم فيها على افرادها فان بين**  
اي الموضوع ١٣  
**فيها كمية الافراد فمحصورة ومسورة**  
**وما به البيان يستش سور**

**قوله** بلا زيادة شرط اي على نفس الموضوع حال كونه كلياً بان يعتبر نفسه من حيث هو ومن غير اعتبار امر واحد  
عليه من العموم والخصوص حتى لا يطلق غالباً لا يطلق بههنا ليس في العلم الا ان كان في الطبيعة ١٣ **قوله** فهملة اي هذه  
القضية التي يكون الموضوع فيها امر كلياً بلا زيادة شرط تستلزم فهملة لانها مأخوذة من الابل والبعوض ومعناه الترك وفيها  
ترك شرطاً اذ انما قيداً بالية لانها ليست بمهمله عند المتأخرين ١٤ **قوله** الوحدة الذهنية اي بملحوظة  
الذين مطلقاً من غير ان يجعل الوحدة الذهنية والاطلاق قيداً لان يعتبر في المفهوم والعنوان دون المنون ومجر  
عن جهة العموم بالوحدة الذهنية لان توعدهم بالكون الا في الذهن العلم انهم في الفرق بين موضوع الطبيعة الذي هو  
الشيء المطلق وبين موضوع المبهمة الذي هو مطلق الشيء تغييرات كثيرة منها انه ان افاد الشيء من حيث الاطلاق  
والعموم لا بان يكون الاطلاق والعموم قيداً للموضوع والام بين مطلقاً بل يكون قيداً في الملاحظة والعنوان في الشيء  
المطلق وموضوع القضية الطبيعية وان افاد الشيء من حيث هو يوسع قطع النظر عن العموم والاطلاق فهو مطلق الشيء فيجب  
المبهمة ومنها انه ان اعتبر في الشيء الوحدة المبهمة بالوحدة الذهنية بحيث لا يتحد مع الافراد فهو شيء المطلق وان افاد  
الشيء من حيث هو فهو لا يعتبر محدودة اصلاً بحيث يكون واحداً مع الواحد كثيراً مع الكثير فيتحقق مع الافراد فهو مطلق الشيء  
ومنها ان الشيء المطلق يتحقق تحقق فروضه في ان يتحقق فروضه ان الشيء المطلق موجوداً في الشيء المطلق  
بوجود الشيء في طبيعته فاستبان نسبة الى الفرد ونسبة الى الطبيعة والنسبة الثانية متقدمة على النسبة الاولى فيسمى الثانية  
بالوجود الالهي والاولى بالوجود الطبيعي واحكامها مختلفة ومنها ان الشيء المطلق يجري عليه احكام العموم فقط كالكلية والعلانية  
والجنسية والفضلية ولا يجري عليه احكام الخصوص مطلق الشيء يجري عليه احكام العموم والخصوص جميعاً وبالجملة فترى ان  
موضوع القضية الطبيعية البهية ان الحكم عليها في الثانية هو المطلق فانه من غير ان يعتبر امر زائد على نفسه بل هو  
الاولى فان الحكم عليه فيها هو المطلق من حيث هو مطلق بان يكون المبهمة اطلاقية معتبرة في العبارة والمفهوم هو  
الاعتبار والمقصود وان الانسان او اخذ لا بشرط ان يلاحظ مطلقاً من غير تقديره كان لاعتبار مجرد عن العواطف والخصائص

فمحصورة - اي القضية التي يكون الموضوع فيها امر كلياً ويكون الحكم على افرادها محصورة لمجرد افراد الموضوع بالبين كميته ١٥ **قوله** سور اي  
ما بين به هذه الكمية يسمى سوراً مأخوذة من سور لبلد فهو ما يحيطها والما كان هذا محيط الافراد كلها او بعضها يسمى سوراً لما لم يقل اللفظ الذي به البيان سوراً لم  
ان السوراء هم من اللفظ وغيره اذ قد يكون وقوع الكثرة تحت الشيء من اسوار السلب الكلي وهو ليس بلفظ مطلق البيان انهم من ان يكون بالدلالة  
الحقيقية او المجازية في كونه سوراً كما في لام الاستغراق والاضافة الاستغراقية ١٦ (سند محمد ابراهيم غفر له بلياً اي) \*

م سواء كانت محكية او اعتبارية وكل ما ثبت لها فانها تثبت في ضمن الافراد الحقيقية او الاعتبارية وهو في حيز الخفاء فالظاهر ان القول بالتلازم لم يقع عن القدماء كما يشهد عبارة المصنف وعلى تقدير وقوعه لغيره بخصوص بالقضايا المتعارفة فقط اي القضايا التي لا يقدح فيها بغير العلم بالوجود للموضوع بغير العلم بالوجود ومن المعلوم ان مبهلات هذه القضايا تستلزم الجزئية **قوله** مذهب الخلفاء انهم يتفقون على انهم لا يلزم عليهم بالذات فيها الحقيقة الكلية كما في الطبيعية والمبهلة عند القدماء او الحكم فيها بالذات على الافراد اما الثاني فذهب اليه المتأخرون ونسب الاول الى القدماء واختاره كثير من اهل التحقيق كالعلامات الدواني والفاضل الميرزا جان وجر العلوم ميرزا قواما وفضل المتأخرين ميرزا بهاء الدين وغيرهم ومحصل كلامهم ان في علم الشيء بالوجه الحاصل في الذهن بالذات هو الوجه وملقت اليه بالذات اليه ولكن على وجه يصلح للانطباق على الجزئيات والشيء معلوم وحاصل وملقت اليه بالعرض وانما يخفى ان الحكم فرع الحصول في الذهن والتوجه بالذات فالافراد كما انهم معلوم وملقت اليه بالعرض فكذلك الحكم معلوم عليها بالعرض ايضا فالحكم في القضايا اسوي الشخصية ليس الا على الطبيعة لكن في المبهلة عليها بلا اعتبار جزئية رائدة وفي الطبيعية من حيث الوحدة الذاتية وفي المحصورة من حيث انها صالحة للانطباق على الافراد ولهذا يسرى الحكم في الافراد فحصل دخول السور في علمه ان الافراد وان لم تكن محصورة بالذات لكنها ملقت اليه بالذات فان في علم شيء بالوجه الوجه مقصود بالذات وذو الوجه ملقت اليه بالذات ولا يشترط للاتفات وان الحكم الحصول بالذات كما ظن من الحصول بالعرض والاتفات بالذات كانت الحكم اجيب عنه بان معنى كون ذي الوجه ملقت اليه بالذات ان الوجه ملقت اليه من حيث الاتحاد مع ذي الوجه فاطلقت الملقت اليه على ذي الوجه على قياس المصفة بحال المتعلق لا على الحقيقة قال بحر العلوم هذا المعنى بعيد عن مجازاتهم مهابد الفسوة فان الفسوة شهادة عادية على انما ملقت بالوجه الى اصل الى ذي الوجه وامحاره احوار الوجدانيات قال الفاضل السند على معترضاتهم لم يريد به المبهلة من حيث الاتحاد مع الافراد بل المركب التقديري لا لم يكن الموضوع في كل انسان حيوانا لاسا ودهره بل يكون جزء من الموضوع وايضا يكون القضية مبهلة لانه حكم على نفس المركب

**وقد يذكر السور في جانب المحمول فيسمى القضية منقحة**  
**وان لم تبين فهملة عند المتأخرين ومن ثم قالوا انها**  
**تلازم الجزئية اعلما ان مذهب اهل التحقيق ان**

**قوله** قد بين كذا العلم ان الماصل في السور ان يذكر في جانب الموضوع لان السور غالبا يوصى به لبيان كميته الافراد وهي تكون في جانب الموضوع لكن قد سيجي خلافه وذكر السور في جانب المحمول على خلاف الماصل كما في قولنا زيد بعض الانسان **قوله** منقحة لانها مأخوذة من الاثران وهو التغير وفيها تغيير على ما هو في الماصل وهو دخول السور على الموضوع لان السور بيان كميته الافراد وهي في جانب الموضوع ودون المحمول فاذا دخل على المحمول فقد تغير عن الماصل **قوله** لم تبين الجزئيات ان يكون الحكم على الافراد ببيان الكمية سواء كان الحكم في الواقع على الافراد كلها او بعضها **قوله** مبهلة اي القضية التي يكون الحكم فيها على الافراد الكلية ليست بمذكورة تسمى مبهلة لتترك بيان الكمية فيها **قوله** عند المتأخرين من المناطقة اما القدماء منهم فلا يذكرون هذه المبهلة فهم يذكرون المبهلة التي مذكروا قبل اعلان المصنف قد وقع بين تقسيم القضية عند القدماء وبين تقسيمها عند المتأخرين فلا يروى على كل منهما من عدم الحكم لا تقسيم فانه يتحقق على تقسيم القدماء مبهلة المتأخرين فاجرة من تقسيمهم على تقسيم المتأخرين فيحصل المحصر يخرج مبهلة القدماء وان كان يمكن القدر للقدماء بان القضايا تختلف وتتغير بحسب اختلاف المصادق ومصادق مبهلة المتأخرين والمجزئية واحدة فليس في اعتبارها مع اعتبار الجزئية فائدة معتد بها والمتأخرين بادخال المبهلة القدمائية في الطبيعية فانه يمكن الاصطلاح في الطبيعية بانها احكم فيها على الطبيعة اما من حيث هي اي او مقيدة بالعلوم فافهم **قوله** من ثم اي من اجل ان الحكم في القضية المبهلة عند المتأخرين على الافراد لم يبين كميته الا كلالا بعضنا قال المتأخرون ان المبهلة تلازم الجزئية يعني اذا صدقت المبهلة صدقت الجزئية وبالعكس لانه اذا صدق الحكم على الافراد صدق الحكم على بعض الافراد واذا صدق على بعضها صدق ان الحكم على الافراد اليهم مثلاً اذا صدق الانسان حيوان صدق بعض الانسان حيوان اذا صدق بعض الانسان حيوان صدق الانسان حيوان بل امرية قال الفاضل السند في ان في هذا الكلام اشارة الى ان المبهلة القدمائية لا تصلح ان تكون لازمة للجزئية لان الحكم على الطبيعة من حيث هي يجرى ان يكون صادقا بصدق الحكم على الطبيعة بشرط الوحدة الذهنية فيصدق المبهلة بصدق القضية الطبيعية قال العلامة الدواني واما ان المبهلة تستلزم الجزئية اعم من ان يكون الحكم في تلك الجزئية على بعض الافراد الحقيقية اعمى الانواع والاشخاص او الافراد التي خصوصيتها بحسب الاعتبار ولا يخفى انه على تقدير تعميم الافراد في الجزئية ايضا انما ثبتت لازمة المبهلة للجزئية لو ثبتت ان ليس للطبيعة من حيث هي احكام سوى احكام الافراد

التقديري من حيث هو بل اردوا مرتبة من المبهلة يصدق عليها هذا المركب فبذلك المرتبة اما عبارة عن المبهلة من حيث انها موجودة في الذهن لوجوده ونسب الى الافراد بالعرض كما يعبرون بالتوضيح ولا يخفى ان هذه المرتبة ليست موجودة لاني الذهن فينصرف القضايا المحصورة في القضايا الذاتية كالقضايا الطبيعية بل الكلام في ثبوت الحمل لهذه المرتبة واما عبارة عن مرتبة موجودة في الخارج الامرية الطبيعية من حيث هي او مرتبة الطبيعية من حيث الخصوص التي هي الافراد على الاول يصير القضية مبهلة وعلى الثاني لا يصلح الحكم على رتبته وان قيل سبنا مرتبة اخرى فغائر بما يقال لا يخلو اما ان تكون كلية او جزئية وكلاهما باطلان (بقية حاشية برصفي ١٣٩)

(بقية حاشية صفحـ ١٢٥) كما هو ايجاب عند بحر العلوم بان في الخارج ما بهيـة بحيث يصلح للانطباق على الافراد وي اعتبار اخص من موضوع  
المبطله نعم يفتقد فيها هذه المتاعين لكنه غير ضرار ثم قال وان شئت حيز تفصيل فاستمع التفسير من الراس فنقول الموضوع اما جزئي او كلي  
سواء كان ذاتيا او عرضيا وله اعتبارات ثلثة الاول نفس الشيء من حيث هو الثاني المبهية المخاذه في الذم من حيث لا يمكن سلب احكام الافراد  
اليها ولا يعبر عنها بالمبهية بشرط الوحدة الذهنية الثالث المبهية المخاذه المتقدمة مع الافراد هنا او خارجا محققا او مقدر ا وهذا الاعتبار وان اخصان من الاما  
فاجزئي موضوع الشخصية والكل باعتبار موضوع المبهلة وبالا اعتبار الثاني موضوع الطبيعية وبالا اعتبار الثالث موضوع المحصورة ومبطله المتأخرين ٢

(زند و محمد ابراہیم عفی عنہ بلیاوی) +

الحكم في المحصنة على نفس الحقيقة لانها الحاصلة في  
الذهن حقيقة والجزئيات معلومة بالعرض فليست محكومة  
عليها الا كذلك وبما يتراءى لله اكان ذلك لا يقتضي  
الاجاب وجو الحقيقة حقيقة فان المتيقن هو الحكم  
عليه حقيقة مع انها قد تكون عتيل سلبية في الالف  
وان كانت معلومة بالوجوب لكن الحكم عليها حقيقة الاخرى

۳۳ (زندہ محمد از ترمذی و حاکم علی بن عبد بن یحییٰ و)

[illegible]

م محكوم عليه فاقضوا بالايجاب وجود المثبت له لا يستلزم اقصاء وجود المحكوم عليه كذا في حرة الشرح هذا ولعل الحق في هذا المقام ما فاداه بعض  
الاعلام قدس سره وان القضايا المستعملة في العلوم يحكم فيها بالثبوت بالذات اي من غير واسطة في العود كيف والثبوت بالعرض ليس شئنا حقيقة  
ولا يحصل اليقين الدائم بالبعد اليقين بالواسطة على ما تقر في فن البرهان فثبوت المحمول لعنوان الموضوع بالذات في كثير من المواضع غير بين  
بل عدمه فان الموضوع ربما يكون عرضا ذاتيا معدوما في الخارج فالحق ان الحكم في القضايا المتعارفة في الحكمة على الافراد كما عليه المتأخرون **١٢** **قوله** مطلقا  
سواء كان ذلك الايجاب تحصليا كما في الموجبة المحصلة او عدليا كما في الموجبة المعدولة او سلبيا كما في الموجبة السالبة المحمول **١٣** **قوله** مطلقا  
سواء كان ذلك الثبوت ثبوتا بالذات او

بالعرض وهذا القدر يتحقق اذا كانت الطبيعة  
محكوم عليها اذ كل حكم ثابت للفرد ثابت  
للطبيعة اي لا يكون العرض واما كون المحكوم  
عليه مثبتا بالذات فمفهوم زائد على حقيقة  
الايجاب **١٢** **قوله** في الجملة اي  
بوجوده من الوجه العلم من ان يكون بالذات او  
بالعرض **١٣** **قوله** زائد اي الثبوت  
او لا بالذات معني زائد على حقيقة الايجاب  
واما حقيقة هو الثبوت مطلقا **١٢** **قوله**  
قوله فتأمل قيل فيه اشارة الى جواب  
آخر عن حمل الاعتراض وحاصله انا سلمنا  
ان المثبت له بالذات هو المحكوم عليه  
بالذات لكن الايجاب لا يقتضي ان يكون  
له بالذات موجودا بالذات بل انما يقتضي  
العلم اي سواء كان موجودا بالذات او منشأ  
انتزاعا ولا شك ان الطبيعة العدمية و  
السلبية موجودة بوجود منشأ انتزاعها  
فيمصدق الموجبة بدون وجود الطبيعة  
بنفسها فالملازمة لمنوعة انتهى وان الحق ما  
ما قلنا من ان القضايا المستعملة في العلوم  
يحكم فيها بالثبوت بالذات وانما ذلك  
سكارة كيف والثبوت بالعرض ليس ثبوتا  
حقيقة **١٣** **قوله** المحصورة اي  
فرغ من تحقيق المحكوم عليه في المحصورة شرعا  
في بيان اقسام المحصورة وطريق كية  
المحكم عليه فقال المحصورة وانما تعرض بها  
لانها معتبرة في العلوم والقياسات لا بناء  
معرفة الحق عليها او شخصية والمهمة  
منه رجحان تحت الجزئية والطبيعة غير  
معتبرة في العلوم **١٣** **قوله** اربع  
لان الحكم في المحصورة اما على كل الافراد  
او على بعضها او اياها كان فاما بالايجاب او  
بالسلب فان كان الحكم فيها على كل الافراد

الى الوضع العام والموضوع له الخاص فالملعوب بالوجه  
اي وضع الذي يكون بلحاظ مفهوم **١٢**  
هو الموضوع له حقيقة فالجواب ان المقادير **١٣** **قوله** مطلقا  
اي ما يفيد الايجاب **١٢** **قوله** مطلقا  
هو الثبوت مطلقا فكل حكم ثابت للافراد ثابت  
للطبيعة في الجملة اما ان لا بالذات او بالعرض للطبيعة او للفرد  
فمفهوم زائد على الحقيقة فتأمل المحصورات اربع الموجبة

**له** قوله الوضع العام المراد منه ان يلاحظ الواضع امر اكليا ويحجب حرة الملاحظة او مشتركة ويعين اللفظ هو  
شكل الملاحظة لكل واحد واحد من الجبريات فيكون الوضع عاما والموضوع له خاصا كوضع اسم الاشارة فان الواضع يلاحظ  
امر اكليا لان يضع ذلك اللفظ بل لان يلاحظ جزئيا ويضع اللفظ لتلك الجبريات ومن تفصيل في مفتح التصورات  
فتذكره **١٢** **قوله** بالوجه اي بالعرض اي الموضوع له بهما هو الجزئي الخاص الذي يحصل في ذهنه بواسطة  
المفهوم الكلي ومن المعلوم ان في الوضع حكما يتبعين فلما جاز ان يكون المحصول بالعرض محكوم عليه بالذات  
كما قاله المتأخرون في المحصورة فافهم **١٣** **قوله** فالجواب انه يقال في الحاشية حاصلة ان فرق بين المحكوم عليه  
حقيقة في القضية وبين المثبت له اولو بالذات في نفس الامر فان الاول فرع العلم دون الثاني انتهى بمحصوله انه  
فرق بين المحكوم عليه والمثبت له القول بان المثبت له هو المحكوم عليه ممنوع فان المثبت له شئ ثبت له المحمول في  
الواقع بلا اعتبار الاعتبار ولا ملاحظة العقل يعني انه لا يتوقف على العلم بل يكفي وجوده في الواقع بدون العلم فلا يكون احداهما  
عين الآخر فاذا كانا متغايرين فالايجاب انما يقتضي وجود المثبت له لا وجود المحكوم عليه فالحقيقة يكون الحكم فيها على  
نفس الحقيقة بالذات مع كونها عدمية ولا يقتضي الايجاب وجودها وانما يقتضي وجود المثبت له بالذات والطبيعة  
مثبت بها بالعرض فكيف تحققها وجودا كذلك فالطبيعة العدمية او السلبية وان كانت معدومة ومرة بالذات في  
الحقيقة الخارجية لكنها متحققة بالعرض بالنسبة الى الافراد والنسبة بين المثبت له بالذات والمحكم عليه بالذات  
بالعلم والخصوص من وجه اذ هما كمتان في الحكم بالثبوت على السفينة فانها محكوم عليها بالثبوت بالذات وثبت لها الحكم  
في نفس الامر بالذات ويفارقان في الحكم بالثبوت على الجالس فيها الحكم بالثبوت على الاسود نظر الى الجسم فالمحكم عليه  
بالذات في الاول يتحقق دون المثبت كذلك فان الجالس يحكم عليه مع ان ثبوتها له في نفس الامر بالعرض بواسطة  
السفينة لا بالذات وفي الثاني يتحقق المثبت له بالذات دون المحكوم عليه كذلك فان الثبوت ثابت للجسم بالذات في  
نفس الامر وانما يحكم عليه على الاسود بواسطة كونه جسما فاذا ظهر الفرق بينهما يجوز ان يكون الشئ مثبتا له ولا يكون **١٣**

فهي كلية اما موجبة وسور بالكل اي كل واحد واحد لا محمول كقولنا كل نار حارة **١٤** كل واحد من افراد النار حارة واما سلبية وسور بالاشئ كقولنا لا نار  
او لا واحد من الناس نجاد وان كان الحكم فيها على بعض الافراد في جزئية اما موجبة وسور بالعرض كقولنا بعض الحيوان او واحد من الحيوان انسان اي بعض افراد  
الحيوان او واحد من افراد انسان واما سلبية وسور بالكل وليس بعض وليس كقولنا ليس كل حيوان انسان وليس بعض الحيوان انسان او ليس بعض الحيوان  
انسان **١٣** **قوله** الموجبة الكلية وهي التي حكم فيها بثبوت المحمول لكل فرد من افراد الموضوع ووجه تسميتها ظاهر كون الحكم فيها بالايجاب على كل الافراد **١٤** (محمد بن زكيا)





از ادواکیمون و دوبریغ الایجاب با محکم اما  
از ادوال علی السلب الجزئی بالافاضه  
و از ادواکیمون و دوبریغ الایجاب با محکم اما  
مسلمو با محکم و دوبریغ الایجاب با محکم اما  
الایجاب و دوبریغ الایجاب با محکم اما  
بعضی و علی کلا التقیدین یصدق ان  
جزئی جز ما فالسلب الجزئی من خصوص  
مفهوم لیس علی ای طرح الایجاب و علی  
لما از ادواکیمون و دوبریغ الایجاب با محکم اما  
بعضی و لیس بعضی و لیس علی السلب  
الجزئی بالافاضه و حفظه لانا تا وقت بعض  
الایجاب لیس بانسان و لیس بعضی و لیس  
انسان تا لیس مفهوم العرفه سلب انسان  
عن بعض افراد الایجاب ان المقرب بعض  
و ادواکیمون و دوبریغ الایجاب با محکم اما  
و اما انما یراد علی ای طرح الایجاب با محکم اما  
فان الحمول اذا کان مسلمو با محکم اما  
لا یكون ثابتا علی الافراد فیکون الایجاب  
الایجاب مرفعا بذو الفرق بین لیس کل  
و لیس من الآخر و اما الفرق بین آخری و  
لیس بعض قد یرکب السلب علی لیس  
بعض فیرفع فای تعین بعض الافراد  
عن مفهوم الجزئی فاشبه النکرة فی سیاق  
اللفظی کما ان النکرة فی سیاق التثنی تعین  
عن مفهوم الجزئی فاشبه النکرة فی سیاق  
السلب فی ای بعض کات دوبریغ الایجاب  
الافراد بعض لیس فان البعض یمتد  
ان ای غیر تعین الایجاب و افعا فی  
سیاق التثنی علی قوله لکذا یعنی  
فی کل لکذا اسوارا تخصها کالاسوار  
الکذا لکذا فی العربیة کما فی افادیه  
الایجاب لیس کتوبهم هم موافق شهر  
و دوبریغ الایجاب با محکم اما  
لکذا لکذا فی العربیة کما فی افادیه  
الایجاب لیس کتوبهم هم موافق شهر

**قوله الكل** اي اخص الافرادى ثانياً في الكل موضوع لاحاطة الافراد كقولنا كل انسان حيوان **قوله** لا  
لاهم للاستقواء اي الالم التي ليست في جميع الافراد في كل احوالها كقولنا تعالى ان الانسان اقل خسر لانه  
الاستثناء عليه قال في الحاشية ان الالف واللام في لفظة العرب قد تدل على العموم فيكون في موقع كل وقد تدل على  
الطبيعة فلا يقع هناك كل نحو الانسان نوع وعامها الانسان هو الفاعل وقد تدل على جزئي معلوم فيقول رجل  
فمنى بواحد ابيته فاعترضه فمضوا كذا في الاشارات قال بحر العلوم وقد عد لسائر العدد ايعز منه وهذا اذا  
يتم لو كانت افرادية وهو في جزئها عند اصحاب فن اللغة انتهى وهو ما انفجار ان العدد جارية عن الكثرة مع  
البيئية الصورية او اثره من حيث انها معروضة للبيئة الصورية على اختلاف الراي على كل تقدير يمكن  
العدد جارية عن الجنس والمعتبر في المخصوصة هو الافراد فافهم **قوله** الموجبة الجزئية وهي التي  
حكم فيها ببعض افراد الموضوع وهو تسميتها بها ان الحكم فيها بالاجاب على البعض وعدم كونه على كل الافراد **قوله**  
قوله سورها اي سور الموجبة الجزئية بعض كقولنا بعض من الحيوان الناق وايض سورها الفاعل كقولنا وبعض  
انسان **قوله** السالبة كلية وهي التي حكم فيها بالسلب المحول عن جميع افراد الموضوع وهو تسميتها بها كقولنا  
الحكم فيها بالسلب على كل الافراد **قوله** سورها اي سور السالبة الكلية لانه كقولنا لاشي من الانسان  
وايض سورها لا واحد كقولنا لا واحد من الانسان بفرض **قوله** تحت النفي وهو ايض من سور السالبة  
كقولنا ما من انسان حماد ولا ن وقوع النكرة في سياق النفي يعيد العموم لاني النكرة موضوع لفرد منقشر على  
الحكم عنه لا يعيد لاجد تحت السلب عن جميع الافراد وهو ليس بالاسلوب كلي فان قلت ان شيئاً واحداً انكته  
وقدما تحت النفي في لاشي ولا واحد فاذا كان سورين للسلب على فغير منها كون نكرة تحت النفي من سورها لا  
الى المقترع بوقوع النكرة تحت النفي قلت هذا التعميد بعد تخصيص فان لاشي ولا واحد لفظان متماثلان في  
العموم بوقوع النكرة تحت النفي فبعد ذكرهما صرح بالعموم لتأويلهما بالخصوصية بهما في مجرى غيرهما ايض كقولنا

است و برکت است و ایجاب الجزئی کقولیم بر خیزانان هند تعلیم یافته هستند و بر خیزست السلب الجزئی کقولیم بر خیزانان یورپ تعلیم یافته  
 هستند و علی هذا القیاس سایر اللغات ۱۱ **آن** قوله یخصها ای یکس هذا السور بمنزلة اللغة ولا يوجد فی غیرها اذ کل لغة تخالف اللغة اخرى فالسور فی  
 بعضها یکون فی اللغة السور فی الاخری كما یعلم باستقراء اللغات ۱۲ **آن** قوله تبصروا ای هذا الذي ذکر فیما بعد بصرة للطلاب لکنه مشتق علی تحقیق المصداق  
 راجع الی توقف علیها الحق والتعصیر عن الفاعل لفظ المصدر لتعذر المد اللفظی (سند محمد ابراهیم عن عمنه لمادی) ۱۳

مر بالجمية ومن وصف عنواني بالبار ومن مبدع وصف عنواني بالمحمول بالباية دون جرحية وب بية قال الفاضل الخيزرادي الظاهر  
ما قيل ان الاختصار الاعم انما هو في التلفظ بالسطا المقصود انما هو الاختصار بالنسبة الى اللغة العربية لان النطق لما نقل الى العربية من اليونانية  
ترك اليونانية راسا ايضا حصول الاختصار بالنسبة الى اللسانين او الى من الاختصار بالنسبة الى لسان واحد فلا نسب ان يعبر بسم بسيط وضع  
توهم الاختصار هو في البسيط لانه ليس بوضع للمعنى بخلاف المركب القياس على المقطعات القرآنية قياس مع الفارق لانها من المشتبهات التي تعبر عن  
اوركها القوة البشرية ولا يعلم سرها الا الله تعالى بخلاف ما نحن فيه فانه ظاهر ان المقصود من الاختصار وعدم الاختصار وتعبير الوصف عنواني بالجمية  
والبار والباية لا يدل على التلفظ بها

مركبا فان البار والشار المصديتين للمعنى  
بهما الاتحد جعلهما معنى معدرا بالاختصار  
التلفظ بهما فان المقصود من الاختصار  
دون التفسير بالوصف العنواني ١٢  
قوله لهما هم حاصل ان المناطقة يعبرون عن  
الموضوع والموضوعية بالجمية كذا عن  
المحمل والمحمولية بالبار والباية ولو كان  
الوصف العنواني بوزن بسيط كان التعبير  
عن الموضوع والموضوعية بالجمية و  
اللازم من متين فكذا المذموم قال الفاضل  
العماد في الدليل اي منقوض فلا يخفى انهم  
يعبرون عن جميع الحروف كذلك مع ان التلفظ  
بها لا يكون الا بسيطا كما يقضي قاعدة الحكم  
قوله ارادوا حاصل ان المنطقيين  
او ارادوا التعبير بالبيان عن الموجه الكلية  
بالفعلية جميع المواد ولا يخص بغيره من افراد  
يخبر عليها الاحكام المذكورة في علم المنطق  
من عكس المستوى وعكس النقيض وغير  
ذلك جعلوا الموجه الكلية غاية جودة عن  
المواد بحيث لا يخص بمادة من المواد ككل  
الانسان حيوان مثلا بل يوجد فيها وفي غيره  
وفعال التوهم الاختصار اي في التعبير بوضع توهم  
الاختصار لتفقيته في الموضوع والمحمول  
المخصوصين وقالوا في الموجه الكلية كل جرح  
ب ١٢ قوله فبهنا اي في المحمول  
الموجه الكلية التي يعبر عنها بكل جرح الوجهة  
لعمري الاول الحرف الثاني نفس جرح والثالث  
صدق جرح على افراده والربع صدق جرح على  
ثم المناسب جعل كل واحد منها بحثا على حدة  
الا انه جعل كل واحد صدق على الافراد كذا واما  
نقد بحثها وجعل لصدق جرح على الافراد  
بحثين لكثرة بحثه ١٢ قوله الاول  
اي البحث الاول من تلك المباحث الثلاثة

بانهم يعبرون عن الموضوع بجمع وعن المحمول بباء الشهور  
التلفظ بها اسما مركبا كالمقطعات القرآنية ويدل على  
ذلك انه يعبرون بالجمية الباء البائية وبالجملة ذا  
ارادوا التعبير عن الموجه الكلية مثلا اجراء الاحكام جرد  
عن المواد دفعا لتوهم الاختصار قالوا كل ج ب فلهذا ربعة  
امور فلنحقق احكامها في مباحث الاول ان كان معنى  
الحكم مثل كل انسان فخرج وبمعنى لكل المجموعي فخرج

له قوله بانهم اي المنطقيين يعبرون عن الموضوع اي عن الجرح الاول في القضية بلفظ جرح وعن المحمول اي الجرح الثاني  
فقط بلفظ ب وهذا التعبير ليس من معتبرها بل يعبر عن موضوعها وهو لا في القضايا ١٢ قوله بجر قيل اختار ليدل  
الحرفين لان الالف الساكنة لا يمكن تلفظها بالمشتركة ليست لها صورة في اللفظ فاجرو الحرف الاول اي ببارهم الحرف  
الثاني التي تميز عن ب في الخطا هو ج وعكس الترتيب فلم يقلوا كل ج ب لاشعار بانها خارجان عن اصلها وهو ان يادوا  
نفسا كذا قال الفاضل السدي في ١٢ قوله هو كذا لا يدور على الفاضل اللاهوتي حيث قال الاشهر التلفظ بها  
اسما بسيطا استدلل عليه بوجه ثلثة الاول ان المقصود في التعبير بها ليس الاختصار وذلك في التلفظ بالسطا  
بالمركب لان التلفظ بالمركب كالتلفظ باسماء التثنية والثاني انه لو تلفظ بها اسما مركبا لنقل الذم من التثنية  
الانها هي المتبادر من اطلاق لفظ الجرح والبار للموضوع والمحمول والمقصود هو هذا الاذاك والثالث ان كذا بيا بسيط  
فيبقى ان يتلفظ بها بسيطا اذا اصل في كل كلمة ان يكتب بصورة لفظها كما قرر في موضوعه وحاصل الرد ان التلفظ  
بها اسما مركبا اشهر منه بسيطا كما يكتب بسيطا ويتلفظ بمركبا كالمقطعات القرآنية والاختصار مطلوب بالنسبة  
الى اللسان اليونانية التي هي الطول الاستمر..... وذلك كما يحصل بالبسيط كالحركب و  
انتقال الذم من كذا في التلفظ بالمركب الى اسما تها كذا في البسيط الى نفسها فيجئ استويا فلا بد من المسرح  
تقال المصنف ويدل على ذلك انهم يعبرون عن وصف عنواني بالجمية ومن مبدع وصف عنواني الموضوع م

ان لفظ الكل يطلق بالاشهر كلفظي بمعنى الكل اي بالاشهر فرض صدق على كثيرين مثل كل انسان فخرج بمعنى ان الانسان  
١٢ قوله المجموعي اي ان لفظ الكل اي يطلق بمعنى الكل المجموعي الذي يشمل على جميع افراد المدخل عليه لو كان كليا في اجزائه فيخرج عن كل انسان اي مجموع  
الذي يشمل على جميع افراد التي هي اجزائه هذا المجموع المركب منها لا يصدق به الداء بحيث يدخل كلها فيها ويخرجها عن سبيل الاجتماع معا ويشكل جميع الاجزاء  
سوى الانسداد اذا كان جزئيا فخرج كل زيد حسن ١٢ (بسنده محمد ابراهيم عن علي عنه بياوي) +

مراد كل انسان نوع ينتج زيدا نوع اما السلك المجموع فكلوننا زيدا انسان وكل انسان لا يسع في هذه الدار ينتج قولنا زيدا لا يسعه هذا الدار فالمشبهة  
 في الصورتين كاذبة مع صدق المقدمتين ووجود الشرط ١٢ **قوله** عليه اي على المعنى الثالث هي المحصورة لان الحكم في المحصورة كما هو  
 المشهور على الافراد بمعنى كل واحد واحد مع بيان الكمية وكلها هو كذلك فهي المحصورة ١٢ **قوله** اما الاولى - اي الحقيقية التي يشتمل على كل معنى كمال  
 طبيعية كون الحكم فيها على الطبيعة كقولنا كل حيوان جنس ١٢ **قوله** الثانية - اي الحقيقية التي اشتملت على المعنى الثاني شخصية ان كان المضاف اليه لكل جزء مما مثل  
 كل زجاجة لان مجموع اجزاء الشخص وكل حكم فيها على الشخص في شخصية ١٢ **قوله** او مهيئة - اي الحقيقية التي اشتملت على المعنى الثاني مهيئة ان كان المضاف اليه  
 لكل كليا مثل كل انسان لا يسعه هذه الدار

**كل انسان يسعه هذه الدار بمعنى الكل افراد الفرق**  
**بين المفهومات الثلاثة ظاهر المقتر في القياسات العلوم هو**  
**المعنى الثالث والمشتمل عليه هي المحصورة اما الاولى**  
**فطبيعية والثانية شخصية او مهيئة والتي اشتملت**  
**على البعض المجموع فمهيئة الثانية ان ج لا يقع**  
**بها ما حقيقة ج**  
 اي السلك بمعنى السلك وكل ١٢  
 اي السلك بمعنى السلك وكل ١٢  
 اي السلك بمعنى السلك وكل ١٢  
 اي السلك بمعنى السلك وكل ١٢

لان المجموع من حيث المجموع وان كان شيئا  
 واحدا في الواقع لكن يحتمل الزيادة والنقصان  
 عند العقل فيحتمل التسدد ولم يبين كية الافراد  
 فصارت مهيئة علم ان هذا الحكم من المصنف  
 صدر واما على الفاضل الاهورى والعلامة  
 التفتازاني لان الفاضل الاهورى قال  
 بان القضية المشتملة على المعنى الثاني في  
 شخصية والعلامة التفتازاني حكم بان القضية  
 المشتملة على المعنى الثاني مهيئة مطلقا سواء  
 كان المضاف اليه لكل كليا او جزئيا لان مجموع  
 من حيث المجموع شيء واحد كمن يعل الزيادة  
 عند العقل فيحتمل التسدد ولم يبين كية  
 كية الافراد فصارت القضية المشتملة عليها  
 مهيئة وجب الرد ان مجموع الافراد يحتمل الزيادة  
 والنقصان عند العقل لعدم انحصارها عند  
 نظم عدم صحة قول الفاضل الاهورى و  
 مجموع اجزاء الشخص لا يكتسبها عند العقل  
 لانحصارها بعنده فظهر عدم صحة حكم العلامة  
 التفتازاني وفيه تفصيل لا يثبت بهذا المختصر  
**قوله** البعض المجموع - اي بعض  
 الذي هو بمعنى مجموع بعض الافراد ومجموع  
 بعض الانبياء او اشتمل عليه لا يكون موجبة  
 جزئية بل يكون مهيئة سواء كان قول كليا او  
 جزئيا فافراد البعض المجموع متعددة نحو  
 مجموع بعض الافراد الانسان وبعض جزئ  
 زيدا مثلا كذلك واذا صارت افراد متعدي  
 كثيرة ولم يبين كية ما يكون اشتمل عليه مهيئة  
 اعلم ان البعض على قسمين احدهما افرادي  
 والمشتمل عليه محصورة موجبة جزئية والاخر  
 مجموعي واشتمل عليه مهيئة كما مر ١٢ **قوله**  
 الثاني - لما فرغ من بحث كل شرع في بحث  
 ج وصدده على الافراد فقال الثاني اي المجت  
 الثاني من المباحث الاربعة اعلم ان القضية

**قوله** الافرادى - يعنى ان لفظ السلك يطبق بمعنى السلك الافرادى الذي يشتمل كل واحد واحد من افراده بل كما  
 او اجتماعا مثل كل انسان حيوان قال شامخ المطالع ان لفظ السلك يطبق بحسب الاشتراك على مفاهيم ثلاثة  
 السلك وهو لا يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة والسلك من حيث هو كل اي السلك المجموع وكل واحد واحد ١٢ **قوله**  
**قوله** ظاهر - قال الفاضل المبيس ان السلك بمعنى السلك ينقسم الى الجزئيات والسلك المجموع ينقسم الى الاجزاء والجزئيات  
 غير الاجزاء بصدها عليها وعدم صدق السلك على الاجزاء في الثالث ليدقق على كل واحد واحد شخص واحد وكل اول  
 والثاني اذا الاول ليس بشخص والثاني مجموع الاشخاص والاجزاء وقد يفرق بان السلك الاول لا يسرى اليه الحكم الاول  
 فانه لا يقال كل انسان بمعنى الانسان السلك ان كانت تلك تلك الاخيرين ويدقق الثاني في المثال المذكور في المتن دون  
 الثاني وقد يفرق ايضا بان الاول جزء الثالث والثالث جزء الثاني ولما مر معاير لكل فصار كل واحد منها غير الآخر ١٢  
**قوله** في القياسات - يعنى اطلاق السلك وان كان على معان ثلاثة لكن المعبر في القياسات الآتية والعلوم  
 الحكمية المعنى الثالث هو السلك الافرادى كما سبق ١٢ **قوله** المعنى الثالث - اي السلك الافرادى دون السلك بمعنى  
 السلك والمجموع قال المحاكم في شرحه للمطالع ان المعبر في القياسات والعلوم هو المعنى الثالث لانه لو كان المعبر  
 احد المعنيين لكانت يلزم ان لا ينتج الشكل الاول الذي هو بين الاشكال فغدا عن سائر الاشكال لانه لم يتعد  
 الحكم من الاوسط الى الاصف حيثما اذا اذ عيننا به السلك المجموع فلو ازان يكون الاوسط اهم من الاصف والحكم على مجموع  
 افراد الاظم لا يجب ان يكون حكما على مجموع افراد الاخص فانك اذا قلت مجموع الانسان حيوان مجموع كحيوان الوان  
 الوان لم يلزم ان يكون مجموع افراد الانسان كذلك واما اذا عيننا به السلك فللتعاضد بين السلكيين الاصف والاوسط  
 والحكم على احد المتعاضدين لا يجب ان يكون حكما على الآخر كقولنا كل انسان حيوان وكل الحيوان جنس طبيعي او عقلي  
 لا يلزم النتيجة اما لو عيننا المعنى الثالث يتعدى الحكم لكون الاصف من افراد الاوسط انتهى وتلخصه انه على اعتبار  
 المعنيين الاولين لا ينتج الشكل الاول الذي هو يدعي الانتاج اما السلك بمعنى السلك فكلوننا زيدا انسان

على ثلاثة اقسام احدها ما يكون الوصف العنواي للموضوع عين حقيقة الافراد نحو كل انسان حيوان فان الانسان عين حقيقة الافراد وثانيها ما يكون  
 ناطق انسان فان الناطق جز حقيقة الافراد وثالثها ما يكون وصفا ماضيا لها نحو كل ضاحك انسان فان الضاحك ماضيا لها ١٢ **قوله** به - اي لا يفيد في الذي  
 ج حقيقة ولا الذي ج صفة يعنى ان كل ج ب مثلا ميزان للموجبة العينية فوجب ان يراد به معنى ينطبق على جميع موزونات فلو اراد يدر ان كل فرد حقيقة ج فهو محكوم عليه ب  
 كان منطبقا على مثل قولنا كل انسان كذا مثلا وخرج عنه مثلا كل ضاحك كذا ولو اراد يدر ان كل فرد حقيقة ج فهو محكوم عليه ب كان الامر بالعكس فلا يكون الخيرة

م مالا يتوصل الا بالجنس بل معنى الجنس خارج عن تفصيل لاحق له في لحاظ العقل ومنزوع عن تفصيله انما يكون بانواعه وافرادا وقد يقال في الفرق بينهما بان الافراد الحقيقية هي التي يكون تفصيلها وتقيدها بحسب الواقع من حيث ظهور اثره في تفصيل المصاديق سواء كان وجودها في الخارج او في الذهن كالفرس والرجل وقدم الانواع وصورته الجوهريات فانها افراد حقيقية للحيوان والانسان والتميز والحدوث والافراد الاعتبارية هي وليس كذلك الا لا يكون تفصيلها وتقيدها بالنظر الى الواقع بل بحسب الحفظ والاعتبار فقط من دون ان يظهر اثره في تفصيل المصاديق كالحبوس والجنس للانسان والفرق والمناطق المفصل والصاعك الخاصة والماشي العرض العام فانها افراد اعتبارية ليس يظهر اثرها في تفصيل المصاديق بل بحسب النوع كالحبوس والحيوان المفرد والمناطق والفرق بنحو من الاعتبار واعلم ان هذا التفسير للاخص والمقيد بالنظر الى المقيد نفسه اما تشبيه بالنظر الى التقييد والتقييد كليا فاسم انه لا بد في للاخص والمقيد من مطلق وتقيده ونسبة بينهما وتقييد فالمقيد يتغير الى الفرد والمقيد لا يتغير والمقيد فان المطلق قد ينفذ من التقييد بان يكون لكل من التقييد والتقييد اخصا

في مجموع الامور الثلاثة ويقال له الفرد وقد ينفذ من التقييد دون المقيد يقال له المقتضى ولا وجود لهما في الخارج بوجهية التقييد الذي هو امر نسبي فيها وقد ينفذ المطلق مع التقييد بحيث يكون كل من التقييد والمقيد خارجا عن المعلن والمقيد ادخل في المعلن والاختلاف يقال له اخص عند المتأخرين وعند المتقدمين اكثر المتأخرين اشخص عبارة عن المطلق مع التقييد اشخص والتقييد خارج عنه ولا يلزم عدم وجوده في الخارج هذا وفيه تفصيل وتحقيق ليس بذات الموضوع **قوله** كالافراد الشخصية اى الشخصية الجزئية اذ كان جرحا او قصدا او قربة او عداوة نحو كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان وكل كاتب حيوان فبذلك الافراد خصوصيتها بحسب نفس الامر لا باعتبار **قوله** النوعية اى الافراد النوعية المصادقة على المتفصلة الحقيقية اذ كان جرحا او قصدا او عداوة او عروضا ما نحو كل حيوان جسد وكل حساس كذلك وكل ماش كذلك كخصوصية هذه الافراد للمشي فلو ان لم يجرى الجسد بحسب نفس الامر بل بالاعتبار كفا في الاعتبارية **قوله** قوله اعتبارية وبى الافراد التي يكون فردية بخاصة خصوصيتها بحدودها العقل

**ولا فاهو موصوف به بل عدمها وهو ما يصدق عليه من الافراد وتلك الافراد قد تكون حقيقية كالافراد الشخصية والنوعية وقد تكون اعتبارية كالحيوان**

له قوله ولا اى لا يزيد راجع الى موصوف به وحدها فان قلت ان عنوان الموضوع قد يكون عين الذات وقد يكون جزؤها وقد يكون خارجا عنها وتبين ان على المصنف ان يقول ان جرحا لفظي حقيقة جرح ولا جرح جرح ولا ما هو موصوف به قلت ان المراد بالوصف ما يقابل الحقيقة فينبغي ان الشئ الثاني في الثالث ويمكن الجواب ايضا بان المراد بالحقيقة ما يقابل الوصف الخارج بل هو الاقرب فيدخل الشئ الثاني في الحقيقة الاول فانهم **قوله** عدمها اى من الحقيقة والصفة يعنى انما اردنا انك اعم منها فيكون تفسير القضية عاما مستطب على جميع القضايا المستعملة في العلوم فيكون احكامها قوانين كلية فلو كان المراد ماصفة جرح لا يتناول حقيقة جرح وكذا لو كان المراد حقيقة جرح لا يتناول ماصفة جرح والصفة على تقدير اعادة التفصيل لا يلزم الا انه راجع الموجب للامتناع وتفصيله لا يلزم عدم الاندراج الموجب للامتناع على تقدير اعادة اقسام مثلا اذ قلنا العالم متغير يكون معناه ان المتغير ثابت في الجملة لما حقيقة العالم خاصة ثم اذ قلنا كل متغير حادث يكون محموله ان الحادث ثابت في الجملة لما حقيقة المتغير خاصة فلا يلزم ثبوت الحادث للعالم لان لم يلزم من الصغر ان يكون المتغير حقيقة للعالم بل بثبوته في الجملة وثبوت حدوثه في الكبرى انما هو لما حقيقة المتغير خاصة فحين ان اندراج ويصح الاندراج وقس عليه الصورة الثانية **قوله** من الافراد بيان لما معنى نريد ان الذى يصدق عليه جرح مطلقا سواء كان جرحا من حقيقة او جزئيا فلهذا فيه اوجاهة **قوله** تلك الافراد اى الافراد التي يصدق عليها جرح قد يكون حقيقة بدو له اعتبارا متبوعا لا قيد وخصوصية هذه الافراد بحسب نفس الامر لا بحسب الاعتبار كالافراد الشخصية المعنوية الجزئية وتوضيحه ان كل كلى اذ قيد بقيد كان المقيد اخص من المطلق فان كان القيد متعلقا في نفس الامر مع قطع النظر عن ملاحظة ذلك من نفسه كالاشخاص او في ضمن الجوهريات كالا نواع فهو الاخص بحسب الحقيقة ويقال له الفرد الحقيقي وان لم يكن القيد متعلقا في نفس الامر بنفسه او في ضمن الجوهريات فهو الاخص بحسب الاعتبار ويقال له الفرد الاعتباري كالحبوس والجنس والانسان النوع وقد يفرق بين الافراد الحقيقية والاعتبارية ان الاول عبارة عن التي تحصل منها الكلى الذي اجتربت بآلية اليه افراد ولا يمكن تفصيلها الا بها سواء كانت هذه الافراد نوعية اى حقيقة نوعية لما عتبتها وافرادا حقيقية لما فوقها كالانسان والفرس والتميز وغير ذلك فانها افراد حقيقية للحيوان ولا يمكن تفصيلها الا بها والنوع لا يفسد او الشخصية لها او شخصية كزبد وعمر وكبر بالنسبة الى الانسان ولها طين والاحتياج اذ تحصل كل واحد منها لا يمكن بدونه هذه الافراد الشخصية والثاني عبارة عما لا يكون كذلك كالحبوس والجنس فان فرد اعتباري المطلق الحيوان اذ ليس الحيوان

اعتبارية وقد مر التفصيل والفرق بينهما وبين الافراد الحقيقية فتذكره **قوله** كالحبوس والجنس والانسان النوع والكاتب الخاصة والماشي للعرض العام وغير ذلك من الكليات المقيدة بقيد هي من افراد الكليات التي لا علاقة فيها بهذه القيد

م نخل انسان حيوان وبعض الحيوان انسان او بعضا نخل كاتب انسان وكل ماش حيوان وحاصل ما ذهب اليه الفارابي ان الحكم هو ثبوت المحمول  
 اوسلبه هو الذي يصدق عليه بالامكان مكانا زمانا سوا مكان ثابتا له او مسلو با حته وانما بعد ما لم يكن ثبوت له فيدخل في قولنا كل اسود كاتب الرومي  
 الذي يكون ببعض اماكن الاضافه بالسؤلو نظري ذاتا وحقائقه وان لم يتصف بالسؤلو اصلا بالفعل ١٢ **قوله** بلامكان المراد بالامكان  
 العام الذي هو مقابل الضرورة الذاتية بمعنى ان لا يكون ذات الموضوع آتية عن صدق هذا العنوان عليها لا الامكان الاستعدادي الذي هو مقابل الفعل فانهم ١٣  
**قوله** الشيخ هو الرئيس ابو الحسين بن محمد التميمي بن سينا بكسر السين والفاء المقصورة الحكيم المشهور وهو احد فلاسفة الاسلام فحصل بالحكمة وهو با بعد  
 اضافته كتبها وكان في خلافة قائم بالله العباسي  
 كانت ولادته في صفر من سنة سبعين و  
 ثلث مائة وتوفي بهد ان يوم الجمعة في  
 من شهر رمضان سنة ثمان وخمسين و  
 اربع مائة ودفن بها ١٤ **قوله** في الفاعل  
 قال الفاضل السندي قال المحقق الطوسي  
 في شرح الاشارات انه مختلف للتحقيق  
 فان النطقة يمكن ان يكون انسانا  
 دخل في كل انسان ككذب كل انسان  
 حيوان وهو مخالفة لنسارت من اشتراك  
 لفظ الامكان بين القوة التي هي مقابل الفعل  
 ويجوز عنها بالامكان الاستعدادي لا بين ما هو  
 مقابل للضرورة هو بالامكان العام الذي  
 والمتحقق في النطقة هو الاول مراد الفارابي  
 هو الثاني بل ليس في النطقة استعداد ان  
 يكون انسانا ايضا لان المستعد يجب ان يتصور  
 مع المستعد وحده وهو الصورة الانسانية  
 عدم صورة النطقة في امثال هذه النقط  
 بعيد عن امثال هذا المحقق انتهى وفيه كلام  
 طويل لا يسعه هذا المختصر في شارة الاطلاع  
 فليرجع الى المطولات ١٢ **قوله** في القوة  
 عاصدا في العرق واللغة لا في علم الطلاق  
 الصفات على ما لا يكون متصفا بمصدرها اصلا  
 لاني الحلال واللي غير ما من احد لازمة انتم  
 فان قلت ان العرق لا يغير من كونه علما  
 كاتب الاتصاف في الحال لا كونه متصفا في  
 احد الازمنة الثلاثة كما هو مذموم شيخ  
 فمذهب ابيهم في ان العرف فلو جزم فخص  
 مذهب الفارابي قلت وان كان مخالفا  
 لكنه ليس بجيلا بعد كذا مذهب الفارابي  
 فالمراد بالخلافة غاية البعد ١٤ **قوله**  
 اعتبر يعني لما كان ما قال الفارابي مخالفا  
 للعرف واللغة اعتبر الشيخ صدق عنوان  
 للموضوع على ذاته بالفعل ١٢ **قوله**

الجنس فانه اخص من مطلق الحيوان الا ان المتعارف  
 في الاعتبار القسم الاول ثم الفارابي اعتبر صدق عنوان  
 الموضوع على ذاته بلامكان حتى يدخل في كل سؤا رومي  
 والشيء لما وجد مخالفا للعرف واللغة اعتبر صدق عليها  
 بالفعل في الوجود الخارجي اوفي الفرض

**قوله** فانه اي الحيوان الجنس من مطلق الحيوان الذي لا يلاحظ فيه قيد الاطلاق والعموم وكذا  
 الانسان النوع اخص من مطلق الانسان الذي لا يلاحظ فيه قيد العموم بل يلاحظ من حيث هو هو كما في  
 موضوع البهية القاراية قال الفاضل السندي وبهذا يدخل العقدة المشهورة وهي ان من اصول  
 اذا حمل شيء على شيء حمل المقول بعلم ثم حمل ذلك الشيء على ثالث بذلك الحمل حتى يكون طرفان واسطة  
 فان الاول يحمل على الثالث كالحويان بوسط الانسان على زيد مع ان الحكم قد يختلف حيث يحمل الجنس  
 على الحيوان والحيوان على الانسان وزيد ليس يحمل الجنس على الانسان وزيد ووجه الاعلان ان المحمول على  
 زيد نفس الحيوان المرسل بما هو حيوان والمحمول عليه الجنس هو الحيوان من جهة القابح اعتبارا فيها وذلك ان  
 يحملها الذين لا بشرط الخلط بل بشرط التجريد وذلك الاعتبار باعتبار اخص من اعتبار الحيوان بما هو حيوان  
 فلم يتغير الا وسط انتهى وفيه تفصيل وتحقيق لا يبيح بهذا المختصر ١٢ **قوله** القسم الاول وفي الاخر  
 الحقيقة التي خصوصيتها بحسب نفس الامر بلا اعتبار معتبر ما صله ان الافراد وان كانت على قسمين حقيقية و  
 اعتبارية لكن المتعارف المستعمل في الاعتبار هو القسم الاول وهي الافراد الحقيقية شخصية كانت او نوعية و  
 ذلك لان المقصود في العلوم الحكمية والفنون الفلسفية هو البحث عن احوال الموجودات الواقعية ولا يتأتى ذلك  
 الا باعتبار القسم الاول وهو ظاهر ١٣ **قوله** الفارابي منسوب الى المدينة فارابجا نائية تركستان في تركستان  
 حكما والفلاسفة واكبر فلاسفة الاسلام المنسوب اليه النضر كان لعلم اكثر من سبعين مساندا وكان يلقب بالمعلم ههنا في لانه  
 نوب الحكمية وذهبها وحكمها وتقنها بعد ما نقل من اللغة اليونانية الى اللغة العربية وكان في خلافة المطيع بالله العباسي  
 والمعلم الاول هو ارسطو الف الحكيمة ودون توارثها باهر اسكندر ولهذا لقب بالمعلم الاول وقد توفي سنة تسعين  
 وثلث مائة وقد ناهض ثمانين سنة ودفن بظاهر دمشق خارج الباب الصغير ١٢ **قوله** عنوان الجزء العنوان في  
 الاصل ما يكتب على راس الصفحة والمراد به المعنى الذي يتعرف به افراد الموضوع سواء كان بذات المعنى للافراد ذاتيا

بالفعل المراد به ما هو قسم القوة اي المتحقق في نفس الامر سواء كان في احد الازمنة الثلاثة كما في احوال الجسديات او لا كما في احوال المجردات فمما قيل في تفسيره  
 المتحقق في وقت ما سواء كان في حال الحكم او في الماضي او في المستقبل ليس كما ينبغي فمذهب ١٤ **قوله** في الوجود الخارجي اي يكون الصدق في الوجود الخارجي  
 بان يكون ماصدق عليه عنوان الموضوع موجودا في الخارج حقيقة ويصدق هذا الوصف عليه مع قطع النظر عن اعتبار العقل ١٢  
 (بسمه محمد ابراهيم عفي عنه بليا وي) +



١٣٣  
 لم لا يكون هناك واسطة في الثبوت لصيرورة التنوع حسا وفصلا غير مبرورة بايدي الما من وليس لها حظ من الحكم عن كمال الجحش و  
 الفصل بخلاف كمال الجحش والفصل فانه يسلب عن كماله لاسقط الاحتراض الثاني فاستظهره في القسم ١٢ **قوله** او بالعرض اي اتحادا  
 بالعرض قال كمال العلوم الاتحاد بالعرض هو علاقة بين اثنين بحيث ينسب وجود احدهما بالذات الى الآخر بواسطة العرض او وجود ثالث  
 بالذات اليهما بالعرض ومعارفه قيام مبدأ احدهما بالآخر وانتزاعه عنده بمقتضى التمسك الى آخره ولا يبقا لشيء او قيام مبدأ لهما بثالث او انتزاعهما عن ثالث  
 وقالوا الاول مختص بالذاتيات والثاني بالعرضيات ويرد عليه ورود اقسامه بالانتفاء با اتحاد الاجناس والفصول فان الجحش عرض عام للفصل كما ان

**المتعارفين في نحو من التعقل بحسب نحو آخر من الوجود**  
**الاتحاد بالذات او بالعرض وهو اما ان يعين به ان الموضع**  
**يعينه المحمول فيسه الحمل الاول وقد يكون نظريا ايضا او**  
**يقصر**

**له قوله** في نحو متعلق بالمتعارفين وقدم من التعقل بيان لما حصل ان التعارض بينهما يكون في الوجود  
 التعقل وفي الوجود الذي هو والعلم انهم ان يكون بحسب التعقل والاتصاف فقط من دون ان يكون في  
 الملحق بحسب انزات والعنوان كما في المحل الاول في البديهي مثل الانسان انسان او يكون في العنوان فقط  
 دون المعنوي كما في المحل الاول في النظر في الواجب بوجوه وجود العكس فان من مفهومها تعارض في المحل الثاني  
 وان كان الاتحاد في حقيقة او يكون فيها كما في المحل الثاني في التعارض مثل الانسان حيوان والانسان كائن  
**له قوله** بحسب نحو آخر متعلق بالاتحاد قوله من الوجود بيان لما حصل ان المحل هو اتحاد المتعارفين  
 الذين يكون تعارضهما في الوجود التعقل بحسب نحو آخر من الوجود بحيث يكونان متحدين في هذا النوع من الوجود سواء كان  
 الوجود خارجيا محققا كالاتحاد الحيوان والناظر في فاهما متساويان في التعقل متحدان في الوجود الخارجي اذ وجود هذا  
 بعينه وجود الآخر في الخارج او مقدر للاتحاد بحسب التعقل وفصله فان فصله بحسبه يساوي وجوده في الخارج  
 لعدم وجوده فيه او ذميا محققا كالحيوان والناظر في فاهما متساويان في التعقل متحدان في الوجود الخارجي اذ وجود هذا  
 يكونان في الذهن او مقدر للاتحاد بحسب التعقل الباري مع فصله فان العلم ذميا بحسبه فصله الذان هو مركب منهما  
 كقولنا كل مثلث قائم الزاوية يكون مربع وترها مساويا لمربع ضلعيه فان الحكم بالتساوي في هذه القضية  
 ليس بمنوط بالوجود والحقائق المقدمه لا بالوجود الذي هو المحقق او المقدم بل بملوك الوجود سواء كان  
 ذميا محققا او مقدر او خارجيا كذلك فبهذا التعريف من المصنف للقضايا الخارجية والحيوية الحقيقية  
 والذمينة الحقيقية والحقيقية كما لا يخفى فانهم **له قوله** ان وجود سوار كان هذا الوجود وجودا بالذات كما  
 في محل الحيوان على الانسان وحمل الضامك عليه او وجودا بالعرض كما في محل الضامك على الكائنات على كمال  
 على الاعمى وفي هذا الوجود تعبير آخر قد ذكره في القسم ١٢ **قوله** الاتحاد بالذات اي سواء كان هذا الاتحاد  
 اتحادا بالذات والمشهور في تفسيره علاقة بين اثنين بحيث يكون نسبة وجود احدهما بالذات الى الآخر من غير  
 في العروض بان يكونان موجودين بوجوه احدهما في محل الذاتيات على الذات فان الذات والذاتيات متحدان  
 بحسب الحقيقة والوجود ولو فسر الاتحاد بالذات بان الاتحاد بحسب لا يسلب عن الذات عن كماله يعني

الفصل خاصة له يسكون الاتحاد بينهما  
 بالذات ولا يتبع الجواب بان الوجود اذا  
 نسب الى النوع فهو وجود لنفسه فصل  
 بالذات واذا نسب الى الجنس فهو وجود  
 لفصل والتنوع بالعرض وكذا اتصال  
 الفصل لان الوجود انما يعرض لهما من  
 حيث اتجاها لوجود على مذاهبهم كما تقدم فارجو  
 واما شئ واحد ذلك الواحد بعينه الجحش  
 والفصل فالوجود ينسب اليهما بالذات  
 وايضا يدل الى الآن دليل على ذلك  
 الاختصاص والشرع علم بالصواب التي  
 وقدمت في السقط به هذا الاحتراض وفي  
 المقام ابحاث تذكره في المطولات ١٢  
**له قوله** وهو اي المحل في انشروع  
 في تقسيم مطلق المحل الذي هو تعريفه و  
 الظاهر ان اشتراك المحل في الاول وفي  
 المتعارفات بحسب المعنى للمكان في المواضع  
 والاشتقاق لكن كلام المصنف في ما  
 سيأتي اعني من هناك ليس ان سلب شئ  
 عن نفسه محال بل ياباه ايضا قوله في المنية  
 اما احتماله سلب شئ عن نفسه في  
 المحل للشيء فيحتاج الى وجود للموضوع  
 لا يلزمه فالاشبه ان يكون الاشتراك  
 بين الاول والمتعارفات لفظيا كما في  
 المواعدة والاشتقاق فتدبره ١٢ **له**  
**قوله** اي ذلك المحل في انشروع  
 ان الموضوع بعينه المحمول وهو بعينه ان  
 المحمول هو بعينه عنوان حقيقة الموضوع  
**له قوله** وبعبارة المحمول بان يكون  
 المقصود بالحكم هو العينية سواء كان في  
 الواقع عينية او لا بل اتحادا فان كان في  
 الواقع عينية ايضا فالحمل لا يصادق و  
 ان كان في الواقع اتحادا فالحمل لا يصادق  
**له قوله** كماله اي انما هي الاول لا

مراده على العينية وعينية كل شئ من نفسه ضروري علم من اول التوجه ومع اول الوله **له قوله** لتقويا العلم ان المحل الاول في مقصود على انحاء الاول من لا  
 يتعدد الشيء اولا ماصلا حتى يتعدد الذاتيات والادراك وحمل على نفسه الثاني ان يتعدد الذاتيات والادراك ولا يكون كثر الذاتيات حيثية لقيعية للموضوع  
 او المحمول الثالث ان يكون تعدد الذاتيات او الادراك قيدا لكتبتها او احدها لراي اعني به ان المحمول بعينه عنوان حقيقة الموضوع بعد ان يلاحظ  
 الاشئنية الاعتبارية سوى اعتبار اشئنية الذاتيات والادراك والاول باطل ضرورة واجتماع الثالث والرابع صحيح اجتماعا بقية حاشية برصفي



وبقيت حاشية صفح ١١٣ لكن الاول منها غير مفيد والثاني مفيد بل قد يكون نظرا لما قالت  
الاشاعة الوجود هو الماهية راجل الحق الوجود هو الواجب فان قيل فعلى هذا لا يصح تسمية الحمل الاول  
قلنا تسمية به باعتبار بعض الافراد والثاني مما اختلف فيه في صحة فالأكثر من المحققين كالدواني و  
بقا العلوم ومن تابعها فهو الى عدم صحة وذبح صدر الدين الشيرازي ومن تابعه الى صحة هذا اما استدلال  
افريقين واثبات الحق فيستدعي البسط ولا يلين بهذا المختصر ١٢ (بند محمد ابراهيم عفى عنه بليادي) +

ص اما هو الظاهر وجبنا فالأمر بعلوم  
قيد القسم من المقسم للمعلوم المقسم و  
الممنوع هو هذا دون ذلك الا ترى ان  
الحجوان ينقسم الى الحيوان والبعض و  
الاسود مع عموم الابيض من الحيوان و

هو ظاهر ١٢ **قوله** بالعرض  
ويسمى الحمل الشائع المتعارف الذي  
يكون المحمول في عرض خارج عن الموضوع  
عارضه حمله بالعرض كقولنا الانسان  
ضاحك ١٢ **قوله** ينقسم الى  
مطلق الحمل او الحمل المطلق في التقسيمين  
الحمل كما ان التقسيم الى الحمل الاول والثاني  
تقسيم ثان له فاولاه من بعض الشرح  
التفصيلي بالشائع فليس كما ينبغي قد بر  
١٢ **قوله** في ان يكون اش محمولا  
بواسطة في قولنا زيد في الدار بواسطة  
قوله قولنا زيد وزياد في الدار بواسطة القول  
زيد له حال ثم الظاهر ان الحمل في الحقيقة  
يشتمل ولا يفتقر على المنصب الجليل  
وخالده وجع الرأس الان يقال  
ان مال الكمل الى توسطه ولا نهيا يصح  
ان يقال في قولنا بكر على المنصب الجليل  
وخالده وجع الرأس ان بكر ذو منصب  
جليل وخالدا ذو وجع الرأس فتأمل ١٣  
**قوله** فهو اي ما يكون في نسبة  
الحمول الى الموضوع بالوجود الثالث  
يسمى بالحمل بالاشتقاق اما في هذا  
الغرض هذه الالام تكون ما هو مشتق عن  
الحمول بالواسطة المذكورة فمحمولا على  
موضوع بدون الوساطة فيقولنا قولنا  
زيد ذو كتابة وعمر في طلب وبكر له فضل  
زيد كاتب وعمر طالب وبكر فاضل  
ثم المراد بالمشتق ما يحتمل ان افعل ويعرف  
فيقال في قولنا زيد ذو حزن وعمر ذو مسرة  
زيد محزون وعمر مسرور في غير ذلك فافهم  
**قوله** او بعبارة اي يكون نسبة  
الحمول الى الموضوع بلا واسطة وفي  
قوله قولنا الانسان كاتب **قوله**

**فيه على جبر الاتحاد في الوجود فيسمى الحمل الشائع المتعارف هو**  
اي في الحمل ١٣  
المعتبر في العلوم وينقسم بحسب كون المحمول اتييا وعرضيا  
اي الحمل المتعارف ١٢  
الى الحمل بالذات او بالعرض وقد ينقسم بالنسبة المحمول  
على صدر في الحقيقة ١٣  
الموضوع اما بواسطة في اوله وهو الحمل بالاشتقاق  
نحو زيد و مال ١٢ قوله الحمد على محمد بن الحسن  
او بلا واسطة وهو المقول بعلى فهو الحمل بالمواطاة

**قوله** فيه اي في الحمل اي يكون الاقتصار في الحمل على مجرد الاتحاد في الوجود وان يكون المقصود بالحكم  
الاتحاد فقط فان كان الاتحاد في الواقع ايعم كان هذا الحمل صادقا فان لم يكن فكان كاذبا بهذا الظاهر ان لغز  
بين الحملين باعتبار القصد فان قصد به العينية فالو في وان قصد به الاتحاد فقط فشايع متعارف ١٢  
**قوله** الشائع المتعارف سمي به لشبوع استعماله وتعارفه وهو مفيد ان يكون الموضوع فروا المحمول او ما  
هو فروا لاحدهما وفروا لآخره بما يطلق الحمل المتعارف في المطلق على الحمل المتحقق في المحصورات او ما في قوتها  
فالحمل في قولنا الانسان كاتب متعارف على كلا الاصطلاحين وفي الانسان نوع متعارف على الاصطلاح الاول  
وفروا متعارف على الثاني ١٣ **قوله** هو اي الحمل الشائع المتعارف له الاعتبار في العلوم لكثرة استعماله  
فيها وفادته في الاقيسة لانتاج كمالها في ١٢ **قوله** ينقسم اي الحمل المتعارف باعتبار كون المحمول  
ذاتيا كقولنا الانسان ناطق وباعتبار كون المحمول عرضيا كقولنا الانسان كاتب ١٢ **قوله** ذاتيا  
اي يكون المحمول فيه ذاتيا للموضوع وجزوا اذا خلا في حقيقة الموضوع كقولنا الانسان حيوان او ناطق ١٢  
**قوله** عرضيا اي يكون المحمول عرضيا خارجا عن حقيقة الموضوع عارضه كقولنا الانسان كاتب  
والحيوان ماش ١٢ **قوله** بالذات اي سمي بالحمل الشائع المتعارف الذي يكون المحمول فيه ذاتيا  
للموضوع محملا بالذات كقولنا الانسان ناطق فاقولت ان المفهوم من كلام المصنف هو انقسام الحمل  
الشائع المتعارف الى الحمل بالذات والى الحمل بالعرض فيكونان قسمين له والتقسيم يجب ان يكون خاصا  
من المقسم مع ان الحمل بالذات عام من الحمل الشائع لوجوده في الحمل الاول فانهما قالوا ان نفس الموضوع  
ان كان كافييا في تحقق الحمل فقد وجد الحمل بالذات في الحمل الاول وهو المراد من عموم من محمول الشائع  
قلت ان انقسام الحمل الشائع حقيقة اما هو الى الحمل الشائع بالذات والحمل الشائع بالعرض و  
**قوله** بالذات وكذا قوله بالعرض قيد لما هو قسم له لانه قسم له بنفسه وترك لفظ الشائع من القسمين

بالمقوله على انه يستعمل كلمة على بان يقال الحيوان محمول على الانسان ١٢ **قوله** بالمواطاة اي الحمل الذي يكون بلا واسطة هو الحمل السمي بالمواطاة  
لتواطؤ الموضوع والحمل في الصدق وتوافقها فيه والحمل الاول والحمل المتعارف من اقسام هذا الحمل وقد يقال حمل المواطاة حمل الشيء على شيء في الحقيقة  
حمل الكتاب على الانسان لا حمل الكتابة عليه فانه ليس محمولا عليه كذلك بل المحمول عليه مشتقة بلا واسطة وهو بواسطة ذو ١٢  
(بند محمد ابراهيم عفى عنه بليادي) +

مر كان الموضوع موجودا يوجد الحمل الشائع الا كما في يستحيل سلب الشيء عن نفسه واما عند عدم الموضوع فيصح السلب فالفرق بين الحمل الاول والشائع ان الحمل الاول يصدق عند وجود الموضوع وعدمه والشائع يصدق عند وجوده ولا يصدق عند عدمه فيصح سلب الشيء عن نفسه عند عدم الشيء قال الفاضل السندلي لا يخفى عليك ان تعريف مطلق الحمل بالاتحاد في الوجود ثم التفسير الى الاول والشارح يدل على انه ليس المتعريف الاول مجرد العينية بل هي مع الاتحاد في الوجود وانه لا يتصور بدون الوجود فاستحال سلب الشيء عن نفسه كالحمل الاول ايضا يحتاج الى وجود الموضوع كيف وطبيعة الربط الا كما في نقضي وجوده انتهى اقول ان هذا الايراد انما يرد اذا كان مطلقا كالحمل مشتركاً معنوايين

والاشبه ان اطلاق الحمل عليهما بلا اشتراك  
اعلم ان كل مفهوم يحمل على نفسه بالحمل  
الاولى ومن ههنا تسرع ان سلب الشيء  
عن نفسه محال ثم طائفة من المفهومات تحمل  
على نفسها حملا شائعا كالمفهوم والممكن العالم ونحوهما

له قوله الاشبه - لما كان المتبادرين تقسيم الحمل الى الاشتقاق والمواطة اشكر فيها اشتراكه  
وليس كذلك اذ في بعض الاشتقاق لا يصدق معنى الحمل المذكور سابقا لعدم الاتحاد في الوجود فلا يصدق  
معنى واحد شيئا فيكون مشتركا معنويا فلذا قال الاشبه ذلك لان الحمل الشائع حقيقة انما هو في الحمل  
الشائع بالذات في الحمل للاشتقاق بالعرض <sup>١٢</sup> له قوله كل مفهوم موجود كان او معدوما  
يحمل على نفسه ويصدق عليه بالحمل الاول لان طوره على العينية وعينية كل شيء مع نفسه ضروري فحمل ما يثبت  
التوجه لا على العينية في الوجود حتى يكون المفهوم الموجود محمولا على نفسه دون المفهوم المعدوم <sup>١٣</sup> له قوله  
بالحمل الاول - نحو الانسان انسان بالضرورة اذ من انما الحمل كون المحمول عين الموضوع ومعناه ان  
مفهوم الموضوع في حد ذاته ومرتبة ما يثبت به هو عين الآخر وهذا هو الحمل الاول ومصدق هذه الحقيقة نفس  
مرتبة ما يثبت به الموضوع مع قطع النظر عن الوجود وجميع المفهومات الموجودة والمعدومة يحل على نفسه ذلك الحمل  
اعلم انه قد يفرق بين المصدق وما صدق عليه بان المصدق ما يكون سببا للمصدق بخلاف ما صدق عليه  
كما في قولنا زيد قائم المصدق هو القياص ما صدق عليه هو ذات زيد وقولنا الله سبحانه بصيوري زيد انسان  
المصدق وما صدق عليه واحد الذات فقط <sup>١٤</sup> له قوله ومن ههنا - اي من اجل وجوب حمل  
كل المفهوم على نفسه حملا اوليا تسعيم قولون ان سلب الشيء عن نفسه محال مطلقا سواء وجد الموضوع  
او لم يوجد قال الفاضل العماد لان المقصود فيه بيان الاتحاد بين المفهومين وهو لا يتوقف على وجود المصدق  
فلا خلاف سلب الشيء عن نفسه بالحمل الشائع فانه لا يستحيل الاعداد وجود الموضوع <sup>١٥</sup> له قوله محال - اذ  
ثبوت الشيء لنفسه ضروري في كل حال فحقيقة يكون محالا قال الانسان انسان سواء كان موجودا او معدوما  
قال المصنف في الحاشية ما استحال سلب الشيء عن نفسه بالحمل الشائع فيحتاج الى وجود الموضوع  
واما المعدوم فمفهوم سلب الاشياء سلبا شائعا انتهى حاصله ان الحمل الشائع مناط اتحادا وهو ذو اذا

لان عروض مباديها ليس مستقيم صدق مشتقاتها عليها ضرورة ان عروض المبدء للشيء يستلزم صدق المشتق عليه <sup>١٦</sup> له قوله كل المفهوم  
مبدء هو اعلم عاين المفهوم ذو معنى المفهوم لغيره ويدرك سائر المعاني فيصدق عليه انه مفهوم فكل المفهوم على المفهوم حمل شائع متعارف خارج المحمول  
الموضوع <sup>١٧</sup> له قوله الممكن العالم - فاق مبدء هو الامكان العام يعرض لكذا يعرض لغيره فاما الممكن العام يصدق عليه انه ممكن عام بمعنى سلب الضرورة عن  
اصد الطرفين فان عدمه ليس بضروري كونه من لوازم ما يثبت به او بضروري <sup>١٨</sup> له قوله نحوها - اي نحو المفهوم والممكن العام هو اعلم والشيء الموجود

الحمل الاول والمعارف ولا يلحق كذلك  
كما مرنا قد ذكره واما قوله كيف وطبيعة  
الربط الا كما في لما قلنا لمقتضى انه لان  
اقتضاء الانجاب لوجود الموضوع ليس  
على الاطلاق بل مقتضى انما هو الايجاب  
الشائع فتدبره في مسياتي تفصيله في  
التكليف <sup>١٩</sup> له قوله طائفة واحدة  
ان بعضا من المفهومات تحمل على نفسها  
مرتبتين مرة بالحمل الاول الذي على انما  
يعان لا نفسها حقيقة ومعها ومرة  
بالحمل الشائع العرضي على ان حقيقة من  
مباديها تكون عارضة لماد عرض المبدء  
للشيء مستلزم لصدق مشتق عليه  
كالمفهوم فانه قد يكون محمولا على نفسه  
بالحمل الاول الذي فيقال المفهوم مفهوم  
وهو لا يرد قد يكون محمولا على نفسه بالحمل  
الشائع العرضي لعارض حقيقة من مبدء  
دو هو انما اذ العلم اعني المحمول في  
المعقول يعرض للمفهوم ايضا كغيره  
لسائر المعاني من الانسان والحيوان  
وغيره ما اذا عرض الفهم والمعقول العقلي  
للمفهوم يصدق عليه مشتق المفهوم وهو  
المفهوم ايضا فيصدق المفهوم على نفسه  
بالحمل الشائع العرضي وهو المطلوب و  
يقال لمثل هذا المفهومات الحكم المتكلم  
النوع فانه محمول على نفسه مرتين مرة  
بالحال العينية ومرة بالحال العرضي المبدء  
فالاول حمل اولي والثاني حمل شائع  
عروض والحمل للمعقول النوع كل على اذا  
عرض فو منه يعرض للعرض حقيقة مبدء  
الاتحاد الذي <sup>٢٠</sup> له قوله من  
المفهومات الجزئية - اي التي يعرض  
حصة من مباديها بالحمل على نفس تلك  
للمفهومات <sup>٢١</sup> له قوله شائعا - اي

من نقيضه فاختلج بحسب نحو الحمل فلذا يتناقضان ولا يتناقضان ١٢ **قوله** الثماني - وهي وحدة الموضوع ووحدة المحمول ووحدة المكان ووحدة الشرط ووحدة الاضافة ووحدة النوع ووحدة الفعل ووحدة الزمان ١٣ **قوله** الذي انما انما اي المشهورات هذا دفع توهم عيسى بن جهم ان المشهورات اشتراط الوحدات الثمانية في التناقض وليس نحو الحمل داخل في هذا دفعه ان اتحاد نحو الحمل لا بد من اشتراط في التناقض والا يلزم اجتماع النقيضين كما عرفت فهو مقبول وان كان غير مشهور فهو فوق المشهورات ١٤ **قوله** وهذا في مقام الحمل شك واعتراض ومنشأ الاعتراض هو تعريف الحمل بأنه اتحاد المتنازعين في نحو من التعلق بحسب نحو اقرب من الوجود وما حصل الشك في الحمل على هذا التعريف يقتضي اتحاد التناقض بين الموضوع والمحمول والاتحاد والتعارض متنافيان اجتماعهما في محل واحد محال فيكون الحمل محالاً لأنه مستلزم اجتماع المتنافيين كما يقتضي تعريفه فتدبر ١٥ **قوله** مفهوم ج - اي الموضوع هو ما صدق عليه جز في كل جرب اما ان يكون عين مفهوم ب المحمول بان يكون المراد يحرم من احوال المراد ب او غير ١٦ **قوله** والعينية - المذكورة في الاشكال الاول ثنائي المتنازعة المقبولة في العمل والمغايرة المذكورة في الشق الثاني ثنائي الاتحاد المقبولة في العمل وكلها باسقاط الحمل فاذا استغنيا انتهى الحمل ضارحاً لا اورد على هذا الشك ان يدعاهم وهو قولكم الحمل محال باطل لانه يستلزم على صحة العمل اذ قد حمل فيه الحمل على الحمل فيكون دعاهم مبطلاً لنفسه وما كان مبطلاً لنفسه كان باطلاً اذ لو كان حقاً لكان حقاً واطلاً معاً فوجب محال ويجاب عن الايراد المذكور بتغيير القول الى السالبة وتحرير الدليل وارجاعه الى النقاش بالاستثنائي بان يقال الحمل ليس بصحيح متشاكراً لو كان صحيحاً فاما ان يكون الموضوع عين المحمول او غير ذلك كان عينه يكون الواحد اثنين وكلما كان غيره يكون الاثنين واحداً وكلما كان الحمل صحيحاً يكون الواحد اثنين او الاثنين واحداً لكن الواحد ليس باثنين والاثنين ليس لواحد فالحمل ليس بصحيح ايضا ١٧ **قوله** وحله - اي حل الشك وما حصل انه ان اريد بعينية احداهما للاتحاد بعينية بالذات بحيث لا يكون بينهما تعاضد اصلاً لانه من الوجوه فلا شك في محالة الحمل لاشتراط التعاضد فيه وان اريد بالغيرية

**وطائفة لا تحمل على نفسها بهذا الحمل بل يحمل عليها نقاضها**  
 اي نفس المفردات ١٨ اي الحمل الشائع ١٩  
**كالحجزي في الادم مفهوم ومنه هنا اعتبار التناقض اتحاد نحو الحمل**  
 اي في كون احدهما نقيضاً على الآخر ٢٠  
**فوق الوحدات الثماني لذات واهلها شك هو**  
 والمشهورات ٢١ اي في مقام الحمل ٢٢ اعتراض ٢٣  
**وهو ان الحمل محال ان مفهوم ج عين مفهوم او غيره**  
 اي الاشكال ٢٤  
**والعينية تنافي المغايرة والمغايرة تنافي الاتحاد وحله ان التعاضد**  
 المذكورة في الشق الاول ٢٥ المقبولة في العمل ٢٦

له قول طائفة من المفردات وهي التي لا يرضى حصة من مباديها لبايل يرضى لبا حصة من مبادي نقاضها وحمل التناقض عليها بالحمل الشائع الموضوعي يحمل هذه الطائفة على نفسها بالحمل الذاتي وكيل عليها نقاضها بالحمل الشائع المتعارف العرضي كالحجزي والادم مفهوم فان مبدأ الحجزي هو الجزئية بمعنى منع الشركة لا تعرض له بل يرضى لمبدأه نقيضه وهي الكلية ومعناه بالشركة تحتمل تحمل الحجزي على نفسه بالحمل الاول فيقال الحجزي جزئي ويحمل عليه نقيضه بالحمل الشائع العرضي فيقال الحجزي كلي ٢٧ **قوله** نفسهها الزا اي نفس المفردات ما صله ان بعض المفردات وهي التي لا يرضى حصة من مباديها لبايل يحمل على نفسها بالحمل الشائع بل يحمل نقاضها بذلك الحمل فان كل مفهوم مع نقيضه المحملي شامل لجميع المفردات بالحمل العرضي ومن جعلتها نفساً وكلها كالحمل فاذا حمل على نفسه لعدم حوض المبدأ لا بد ان يحمل نقيضه عليه واللازم ارتفاع النقيضين كالحجزي والادم مفهوم والاشكال والادم موجود وغير ذلك ٢٨ **قوله** كالحجزي - فان الحجزي لا يحمل على نفسه بالحمل الشائع لعدم حوض الجزئية المفهوم بل هو كلي اذ مفهوم الحجزي معناه ما يتبين فرض صدق على كثيرين ولا شك في كونه في المعنى الصدق على كثيرين وهو زيد وعمر وغيرهم من الجزئيات مفهوم الحجزي ليس جزئي فيصدق عليه نقيضه وما هو الا كلي ٢٩ **قوله** والادم مفهوم - فان معناه يحصل في الذهن وهذا هو مفهوم فيصدق عليه مفهوم حمل على الادم مفهوم نقيضه وهو المفهوم ٣٠ **قوله** من ههنا - اي من اجل ان كل مفهوم من المفردات حمل على نفسه بالحمل الاول ثم بعض منها يحمل عليها نقاضها ايضا بالحمل الشائع كالحجزي والادم مفهوم فذلك يعتبر في التناقض انما نحو الحمل لزم اجتماع النقيضين فان كلاما من الحجزي والادم مفهوم محمول على نفسه اي بالحمل الاول وايضاً محمول سلباً بالحمل الشائع ٣١ **قوله** اتحاد نحو الحمل - اي ما يكون محمولاً في احداهما يكون محمولاً في الاخر بذلك الحمل فلا يلزم اجتماع النقيضين كما عرفت في قولنا الحجزي جزئي والحجزي لا جزئي وكذا الادم مفهوم لا مفهوم ومفهوم لتعارض نحو الحمل فيما اذا الاول حمل اولي كونه عمل الشيء على نفسه والثاني حمل شائع كونه فرداً ٣٢

هو والمقصود وجه هو الاتحاد بين المتنازعين فيترض لعدم منافاة التعاضد ٣٣ (محمد ابراهيم علياوي)  
 غيرية احداهما عن الآخر بحيث لا يكون بينهما اتحاد اصلاً فلا شك في كونها متنافية الاتحاد والمشرطة في الحمل لكن كلاهما بينهما شق ثالث سوى الشقين المتنافيين للحمل وهو العينية من وجه والغيرية من وجه آخر هو مناط الحمل اذ لا منافاة بين هذه المغايرة والاتحاد لا اجتماعاً في محل واحد فخرج الحمل الى منع المحمليين الشقين واختيار شق ثالث لا محذور فيه - فان قلت ان التعاضد من وجه كماله في الاتحاد ومن وجه كماله في الاتحاد ومن وجه كماله في الاتحاد ومن وجه كماله في الاتحاد مناط الحمل كلاهما فترك المصنف الآخر قلت اذ لم يكن احدهما منافياً للآخر فغيرهم ان الآخر ايضا لا يكون منافياً له فاعتمد على التزام على ان مناط الحمل

غيرية احداهما عن الآخر بحيث لا يكون بينهما اتحاد اصلاً فلا شك في كونها متنافية الاتحاد والمشرطة في الحمل لكن كلاهما بينهما شق ثالث سوى الشقين المتنافيين للحمل وهو العينية من وجه والغيرية من وجه آخر هو مناط الحمل اذ لا منافاة بين هذه المغايرة والاتحاد لا اجتماعاً في محل واحد فخرج الحمل الى منع المحمليين الشقين واختيار شق ثالث لا محذور فيه - فان قلت ان التعاضد من وجه كماله في الاتحاد ومن وجه كماله في الاتحاد ومن وجه كماله في الاتحاد ومن وجه كماله في الاتحاد مناط الحمل كلاهما فترك المصنف الآخر قلت اذ لم يكن احدهما منافياً للآخر فغيرهم ان الآخر ايضا لا يكون منافياً له فاعتمد على التزام على ان مناط الحمل

الممكن عنه في نفس الامر وهذا هو الصديق مع انه كاذب وكذا يلزم صدق سائر القضايا الكاذبة وجوب الدرع ان صدق الحمل لا يكون الا اذا تحقق مبدء الحمل في الموضوع في نفس الامر بان يكون ذاتيا او وصفيا قائما بنفسه اليه او مستترعا عنه باضافة او بلاضافة وتحقق المفهوم في نفس الامر بدون هذا الاتحاد والمذكورة لا يكفي لصدق الحمل ولا يكون قضاي صادقة ما لم يكن فيها الحمل بهذا الاتحاد المذكور وكلها منتقاة في قولنا الخمسة زوج وانما هو اختراع محض لان مبدء الحمل محض الاختراع ولا يصلح الخمسة في نفس الامر لان تزوج زوجية فهو كاذب وصدقها باعتبار هذا الاختراع لا كلام فيه ولا يضر بخلاف زوجية الاربع فانها منتزعة عنها في نفس الامر فيكون قولنا الاربع زوج صادق في نفس الامر ١٢ **قوله** صدق اي اتحاد الحمل مع الموضوع بان يكون الحمل ذاتيا للموضوع كما في قولنا كل انسان حيوان او يكون الحمل وصفيا قائما بالموضوع بان يكون مبدء اشتقاقه وصفيا قائما بالموضوع ومنفصلا اليه كالسود والبياض في قولنا الجسم ابيض واسودا ويكون الحمل وصفيا منتزعا عن الموضوع لا منفصلا اليه بلاضافة اي بلا تعقل امر آخر في انشاء بلاضافة بينه وبين شيء آخر كما في قولنا اربعة زوج او يكون الحمل وصفيا منتزعا باضافة بان يعتبر في انشاءه عن الموضوع امر آخر كما في قولنا السماء زرقاء ١٢ **قوله** ذاتيا ويكون مصداق الحمل حينئذ نفس ذات الموضوع وكذلك في الوصف المنتزعة عن نفس ذات الموضوع كالا مكان الذاتي والامتناع والوجوب كذلك واما في الاوصاف الخارجية القائمة بالموضوع في الخارج فيكون مصداق الحمل نفس الوجود الخاص بالحمل وان كانت منتزعة بالنظر الى الوصف انضم اليه كاتزان الفوقية من السمار بواسطة الوضع الخاص وكاتزان القيام القفوي من زيد بواسطة الوضع الخاص ايضا فمصداق الحمل فيها ذلك الوصف انضم الموجود بالوجود الخاص ١٢ **قوله** فثبتت الحجة هذا هو البصر للتوهم المذكور وقد مر تقريره مفصلا ونخصه ان صدق القضية مطابقتها للممكن عنه والحكمي عنه نفس الامر بمعنى نفس الموضوع بحيث يبرز عنه الحمل ويصح عنه الحكمية ويتحقق باختلاف الحمل فانه لا يفهم من زيد قائم الذات ان زيدا في نفسه بحيث يثبت له القيام فوجود الموضوع والحمل والنسبة في نفس الامر بتارة على ان وجود جميع المفهومات

# من وجه لا ينافي الاتحاد من وجه اخر نعم يجب

اي مفهوم ١٢ اي وجود ١٢ اي وجود ١٢  
**يوجد الحمل بشرط شي حتى يتصور فيه امران والمعتبر**

اي في الحمل المتعارف ١٢ هو مفهوم من حيث هو بوجه لا ينافي ١٢ اي في الحمل ١٢  
**في الحمل المتعارف صدق مفهوم الحمل على الموضوع**

اي في الحمل المتعارف ١٢ هو مفهوم من حيث هو بوجه لا ينافي ١٢ اي في الحمل ١٢  
**بان يكون ذاتيا او وصفيا قائما به او منتزعا بلاضافة**

اي في الحمل المتعارف ١٢ هو مفهوم من حيث هو بوجه لا ينافي ١٢ اي في الحمل ١٢  
**او اضافة فثبتت زوجية الخمسة لا يستلزم صدق**

اي في الحمل المتعارف ١٢ هو مفهوم من حيث هو بوجه لا ينافي ١٢ اي في الحمل ١٢  
**قولنا الخمسة زوج الرابع وفيه نكات الاولى**

اي في الحمل المتعارف ١٢ هو مفهوم من حيث هو بوجه لا ينافي ١٢ اي في الحمل ١٢  
**له قوله من وجه اي مفهوم لا ينافي في الحمل من تغاير الطرفين وهذا الالم تصور بينهما حمل صلا**

اي في الحمل المتعارف ١٢ هو مفهوم من حيث هو بوجه لا ينافي ١٢ اي في الحمل ١٢  
**١٢ قوله من وجه اي وجود لا ينافي في الحمل من الاتحاد وجودا سواء كان محققا او موهوما لان**

اي في الحمل المتعارف ١٢ هو مفهوم من حيث هو بوجه لا ينافي ١٢ اي في الحمل ١٢  
**المتغايرين في الوجود المحقق او الموهوم يستحيل ان يحل احدهما على الآخر بذاية سواء فرض بينهما**

اي في الحمل المتعارف ١٢ هو مفهوم من حيث هو بوجه لا ينافي ١٢ اي في الحمل ١٢  
**اتصال الاخر ولا نفى الحمل اتحاد المتغايرين في تخوم العقل بحسب نحو آخر من الوجود فقام ١٢**

اي في الحمل المتعارف ١٢ هو مفهوم من حيث هو بوجه لا ينافي ١٢ اي في الحمل ١٢  
**قوله لا بشرط شي المراد بالشي هو الموضوع وتفصيله ان الحمل سواء كان ذاتيا او وصفيا له اعتبارات**

اي في الحمل المتعارف ١٢ هو مفهوم من حيث هو بوجه لا ينافي ١٢ اي في الحمل ١٢  
**ثلاثة الاول ان يعتبر بشرط الموضوع وفي هذا الاعتبار له وجهه صرفة مع الموضوع والثاني ان يعتبر**

اي في الحمل المتعارف ١٢ هو مفهوم من حيث هو بوجه لا ينافي ١٢ اي في الحمل ١٢  
**بشرط الامر الموضوع وفي هذا الاعتبار له مغايرة بحت فانه بهذا الاعتبار موجود بوجود مغاير لوجود الموضوع**

اي في الحمل المتعارف ١٢ هو مفهوم من حيث هو بوجه لا ينافي ١٢ اي في الحمل ١٢  
**والثالث ان يوجد له بشرط الموضوع اي نفسه من حيث هي وفي هذا الاعتبار لو كان مغايرا للموضوع**

اي في الحمل المتعارف ١٢ هو مفهوم من حيث هو بوجه لا ينافي ١٢ اي في الحمل ١٢  
**مفهوما لكنه لا بهامه لا يمكن ان يوجد الا بان يتحصل ويتحد مع موضوع تامي واذا تباين موضوعا فيمكن**

اي في الحمل المتعارف ١٢ هو مفهوم من حيث هو بوجه لا ينافي ١٢ اي في الحمل ١٢  
**ان يحل على الغير لا مكان المغايرة والاتحاد ١٢ قوله امران وهو الاتحاد والتغاير لانه اذا اخذ بشرط شي**

اي في الحمل المتعارف ١٢ هو مفهوم من حيث هو بوجه لا ينافي ١٢ اي في الحمل ١٢  
 فهو اعتبار الاتحاد لا يمكن فيه التغاير واذا اخذ بشرط شي فهو اعتبار التغاير لا يمكن فيه الاتحاد وساما لا يصلحان الاتحاد والتغاير المتعبرين في الحمل فلا بد من اخذ الحمل بحيث يصلح بهما وهو مرتبة لا بشرط شي فالحمل في هذه المرتبة يكون مغاير للموضوع بحسب المفهوم لا بهامه متحدا معه بحسب الوجود لانه لا يمكن ان يوجد بهما الا بان يتحصل ويتحد مع الموضوع سواء كان الاتحاد ذاتيا او وصفيا ١٢ **قوله** المتعبرين في قولنا الخمسة زوجية  
 على ان يتوهم ما تقرر عندهم من ان كل مفهوم متصور موجود في نفس الامر كما سيجب في بحث القضايا الزوجية الخمس ايضا مفهوم من المفهومات يكون متصورا موجودا في نفس الامر فيلزم صدق قولنا الخمسة زوج لكونه مطابقا

اي في الحمل المتعارف ١٢ هو مفهوم من حيث هو بوجه لا ينافي ١٢ اي في الحمل ١٢  
 فيها لا يخفى لصدق القضية بل يجب ان يكون وجود الموضوع في نفسه بحيث يبرز عنه الحمل وليس للخمسة وجود في نفسها بحيث ينتزع عنه الزوجة فيصدق قولنا الخمسة زوج ١٢ **قوله** لا يستلزم اي ثبوت زوجية الخمس في نفس الامر بتارة على ان المفهومات التصورية كلها موجودة في نفس الامر لا يستلزم صدق قولنا الخمسة زوج لا متعارفا ما هو معتبر في صدق الحمل على الموضوع ١٢ **قوله** الرابع اي البحث الرابع من المباحث الاربعة المذكورة في تحقيق كل جزء ب ١٢ **قوله** نكات اي حقيقات وقيقة الشكات بكسر الذون جمع كلمة بضم وهي دقيقة التي يستخرج بدقة النظر وفي

م ثبوت المشيئة ١٢ **قوله** فمئة - الضمير راجع الى الثبوت المذكور في قوله ثبوت شئ شئ كما هو الظاهر ويمكن الارجاع الى شئ الثاني في قوله ثبوت شئ شئ ١٢ **قوله** فاثبت - فالما مصدرية على الاول اي على تقدير ارجاع الضمير الى الثبوت اذ لا يحل على مصدر مواطاة الا افراد حقيقية وموصولة على الثاني اي على تقدير ارجاع الضمير الى الشئ فان حمل المعاني المصدرية على معروضاتها مواطاة باطل فاجم ١٢ **قوله** محقق - اي حاصل في الذهن بلا فرض فاض كقولنا الانسان نوع فثبوت النوعية لا يكون الا اذا كان الانسان حاصل في الذهن ومن الضرورة ان هذا الحصول للانسان ليس بفرض فاض ١٢ **قوله** وهي - اي القضية التي حكم فيها بهذا الثبوت تسمى قضية ذهنية وتسميتها باعتبار وجود الثبوت الذي فيها في الذهن حقيقة لتحقق موضوعها في الذهن بلا فرض فاض واعتبار معتبر والمحكم عند لهذا القضية هو الامر الموجود في الذهن بان الفعل نحو الانسان نوع وحيوان جنس ١٢ **قوله** او مقدرا - اي ثبت لا مفر من مقدرا بان يكون الحكم بثبوت المحمول للموضوع على تقدير وجود الموضوع في الذهن سواء وجد فيه في الواقع او لا وليس التقدير بمعنى تجرد الفرض بان لا يكون وجوده في الا بالفرض حتى يكون بين القضيتين مبانة او متقرر

**ثبوت شئ شئ في ظرف فرع فعلية ثابت ومستلزم**  
**لثبوت ذلك الظرف فمئة ثابت كمرهني محقق في الذهنية**  
**او مقدرا وهي الحقيقة الذهنية او امر خارجي محقق في الخارجية**  
**او مقدرا وهي الحقيقة الخارجية او مطلقا وهي الحقيقة المطلقة**

**قوله** ثبوت شئ - اعلم ان المشهور في افواه القوم ان ثبوت شئ شئ فرع ثبوت المشيئة لانه ثبت لكان مقدرا لثبوت المحمول لكان متأخرا مثله اذ قلنا زيد قائم فثبوت القيام لزيد كان متأخرا عن ثبوت زيد في نفس الامر - ويتحقق هذا المشهور بالوجود بان ثبوت الوجود وشئ كقولنا زيد موجود مثلا لكان فرع ثبوت ما ثبت له وهو زيد فلا بد من وجود زيد اولا فيثبت له الوجود كما هو معنى الفرضية فذلك الوجود المصين للوجود الغائب له او غيره والاول محل للزوم تقدم الشئ على نفسه ولثاني ايضا محال لان الوجود الذي هو غير الوجود لا ثابت لزيد ايضا يكون ثابتا لا فلا بد لثبوت من وجود آخر قبله ليكون هذا فرع مكنة الى غير النهاية فيكون من يكون شئ واحد وهو زيد مثلا وجودات غير متناهية بعضها فوق بعض ومع قطع النظر عن بطلان التسلسل كوني المحكي موجود الوجودين باطل بالضرورة فضلا عن ان يكون موجودا بوجودات غير متناهية ولذا انكر المحقق الدعوى في الفرضية وثبتت بالاستلزام وقال ثبوت شئ شئ مستلزم لثبوت المشيئة لانه لا يستلزم مالا يستلزم تقدم اللازم على المنزوم حتى يلزم تقدم الشئ على نفسه في صورة المنقوض بهما والاستلزام ايضا منقوض بثبوت اللواحق المتقدمة على التفرع والوجود كالا مكان والمحدوث مثلا فان الانسان ممكن وعاوذا قبل ان يوجد فثبوت الامكان للانسان في نفس الامر لا يستلزم ثبوت الانسان تقديره في مذهب خيرة الحق بالهبة ميرزا قواما والى ان الفرضية باعتبار الفعلية والتفرع والاستلزام باعتبار الثبوت يعني ثبوت شئ شئ فرع لتقرر الثبوت لانه مستلزم له كقولنا لا بد من زوج فثبوت الزوجية لا بد من فرع لتقرر الاربعه ومستلزم لباكل هذا ايضا متحقق ثبوت اللواحق المذكورة آنفا في ذات المقام فلام طويل لا يلحق بهذا المختصر فنشر الاطلاوع عليه فليرجع الى المطولات ١٢ **قوله** ذلك الظرف - اي ظرف الثبوت فان كان خارجا يستلزم ثبوت ما ثبت له فيه وان كان ذهنا يستلزم وجود ما ثبت له فيه فاصل ان ثبوت الشئ لشئ ليس فرع ثبوت ما ثبت له في ذلك الشئ لانه بان يكون وجود المشيئة له او لا ثم ثبت ذلك الشئ لعل فرع فعلية الثبوت له وتقرر بان يكون متقدرا محصلا او لا ثم ثبت له الشئ فلم يتقرر لا يتصور الثبوت له مستلزم للثبوت اي يقتضي ان يكون المشيئة ثابتا في ظرف الثبوت وان لم يكن ثبوته مقدرا وهذا خلاف ما هو المشهور بين الجمهور من ان ثبوت شئ شئ فرع م

من بينها عموم او خصوص مطلقا ١٢ **قوله** وهي - اي القضية التي حكم فيها بهذا الثبوت تسمى ذهنية حقيقة سواء الحكم عند هذه القضية بخصوص تقرر الموضوع ووجود الذهني سواء كان محققا او مقدرا ١٢ **قوله** او امر خارجي - اي ثبت لام موجود في الخارج محقق اي بلا فرض فاض وبلا اعتبار معتبر كقولنا الانسان كاتبة ١٢ **قوله** وهي - اي القضية التي حكم فيها بهذا الثبوت تسمى قضية خارجية سواء كان مبدءا محتملا فيها من الامور الحيزية كقولنا الحيوان اسماء او من الامور المتروكية كقولنا السمكة فوقنا والمحكم عند هذه القضية بخصوص تقرر الموضوع ووجود المعنى المحقق ١٢ **قوله** او مقدرا - اي ثبت لام خارجي مقدرا بان حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع على تقدير وجود الموضوع في الخارج سواء فيه وجد في الواقع او لا لا بمجرد الفرض حتى يكون بينهما عموم وخصوص مطلقا بل مبانة او متقدرا بالاول ١٢ **قوله** وهي - اي القضية التي

حكم فيها بهذا الثبوت تسمى حقيقة خارجية لانه حقيقة القضايا الخارجية المستندة في العلوم والمحكم عند هذه القضية بخصوص تقرر الموضوع ووجود المعنى المحقق او المقدرا ١٢ **قوله** او مطلقا - اي ثبتت الامر مطلقا سواء كان ذهني محققا او مقدرا او خارجيا كذلك ١٢ **قوله** وهي - اي القضية التي حكم فيها بهذا الثبوت تسمى حقيقة لانه حقيقة القضايا المستندة في العلم ١٢ **قوله** على الاطلاق - لا يتوهم ان لفظ على الاطلاق داخل في الامر اذ ان كل اطلاق لفظا حقيقة في عرفهم مطلقا بل التقدير بان ذهنية والخارجية يررب هذا المعنى ١٢ (خبر برائيم عن عند بليني) \*

م با دامت اطرافها بل الحكم انما يتعلق بالنسبة الاتحادية بين الشيئين لكن لما كان الموضوع في المحصورات الطبيعية من حيث الانطباق على الاتحاد بالاجزاء بالفعل او الافراد ملاحظة بانطباق الطبيعة عليها يكون عقد الوضع تركيبيا تقديريا توصيفا وهو لا يقتضي وجود الموضوع فانه يفسر الحكم فيه او يحكم بتحقيقه ونفس ملاحظة يجعل عنوانا او اشارة للملاحظة شي الحكم عليه بالاجزاء السلب لا يقتضي وجود الموضوع الاتري الى قولنا الذي هو شريك الباري ليس بوجوده ولا يستلزم تحقق ما هو شريك الباري ١٢ **قوله** لا يكون - اے ذلك المحقق الوجود الموضوع في الذهن حال الحكم فقط هذا جواب سوال مقدمه تقريره ان ما لا وجود اصله فكيف يحكم عليه اذا الحكم على شيء سواء كان

# كالقضايا الهندسية والحسابية واما السلب فلا

يستدعي وجود الموضوع بل قد يصدر بانتفاء

نعم تحقيق مفهوم السالبة في الذهن لا يكون الا بوجوده

حال الحكم فقط **النشأ** **الحال** **من حيث** **حال** **ليس** **صوفي** **العقل** **فهو** **معنا**

**له** **قوله** الهندسية - اي القضايا المجردة - عنها في علم الهندسة كقولنا كل مثلث قائم الزاوية يكون مربع وتره مساويا لمربع ضلعيه كل خط يمكن تنصيفه ١٢ **قوله** الحسابية - اي القضايا الجبرية عنها في علم الحساب نحو العداء ازا اقص او مساو ١٣ **قوله** السلب النفي - لما فرغ من بيان حال الايجاب شرع في بيان حال السلب فقال اما صدق السلب مطلقا لا يستدعي وجود الموضوع زمان فانه الحكم لا في الذهن ولا في الخارج واما عند تحقق الحكم فلا بد من تصوره وحصوله في الذهن ١٤ **قوله** قد يصدر - اي قد يصدر السلب بانتفاء وجود الموضوع في الذهن او في الخارج كقولنا شريك الباري ليس بموجود من بيننا اقول ان موضوع السالبة اعظم من موضوع الموجبة لا بمعنى ان موضوع السالبة اكثر تنوعا ولا من موضوع الموجبة حتى يتوهم انه يلزم ان لا يكون السالبة الجبرية تقيضا للموجبة الكلية مثلا اذا كان موضوع الموجبة متناولا لالف من الافراد موضوع السالبة متناولا لالف ومائة فيجوز ان يكون المحمول ثابتا لالف مسلوبا عن المائة فتصدق الموجبة الكلية لثبوت المحمول لجميع افراد موضوعها وتصدق السالبة الجبرية ايضا لسلب المحمول عن بعض افراد موضوعها وهو ظاهر فيرفع التناقض بينها وهما بل ضرورة واجبا على الحكم في السالبة ليس الا على ما حكم عليه في الموجبة وموضوعها واحد لكن الحكم السلبى يصح عليه ويصدق وان لم يتحقق تحققه وتقديره - والايجابي لا يصدق بدون التحقق فالاعلمية لا اعتبار ليعني بضرورة الصدق وقلتها فلصدق السلب صورتان وجود الموضوع وعدمه بخلاف الايجاب فان غير الثابت من حيث هو غير ثابت لا يصح عليه الايجاب بل انما يصح من حيث هو ثابت بخلاف السلب فالسالبة البسيطة اعظم من الموجبة المعدولة والموجبة السالبة المحمول وكذلك السالبة المعدولة من الموجبة المعقدة كشج الاشراق ذهب الى ان هذا مخصوص بالاشخصيات والطبيعات واما المحصورات السوالب فلا تشمل عقدها على عقد المحمول وهو محمول العنوان على ذات الموضوع ايضا تقتضي وجود الموضوع وان لم يكن لك من جهة عقد الحكم فيحصل اتقنا وجود الموضوع في الموجبة متكررا من جهتين عقد الوضع وعقد المحمول وفي السالبة من جهة واحدة فقط وهي عقد الوضع وليس ذلك في اشخصيات والطبيعات لتعريفها عن عقد الوضع والتحقيق ما افاده المحققون ان عقد الوضع لا يصح ان يؤخذ تركيبا خبريا بالضرورة كيف واطراف القضايا اكلية ليس فيها حكم م

بالايجاب او بالسلب لا تصور ما لم يعلم ذلك الشيء فان الحكم فرع العلم فلا بد في السلب ايضا من علم الموضوع ووجوده في الذهن فلا يصح القول بان السلب لا يستدعي وجود الموضوع وحاصل الجواب ان تحقق مفهوم السالبة في الذهن لا يكون بدون وجود الموضوع في الذهن حال الحكم فالموجبة والسالبة سيان في استدعاء وجود الموضوع في الذهن حال الحكم والمختلفا بالفرق بينهما في الصدق وبقاء الحكم فالسالبة صادقة وان لم يكن وجود الموضوع فان زيدا ليس بقائم صادق وان لم يكن زيدا موجودا بخلاف الموجبة فانه يستدعي وجود الموضوع حال الحكم وبقاءه فلا يصدر عنه انتفاء لا يقال اذا كان وجود الموضوع في السالبة حال الحكم ضروريا فيلزم مساواة الموجبة الذهنية والسالبة الذهنية فلا يبقى الفرق بينهما في القضايا الذهنية لا في الواقع الفرق بينهما بان السالبة لا بد منها من وجود الموضوع حال الحكم في الذهن فقط لا مادام السلب بخلاف الموجبة فانها يستدعي وجوده مادام الايجاب قائم ١٥ **قوله** الحال - اي ما كان وجوده متضمنا اعلم ان المراد في الحال هو الحال بالذات كاجتماع التقيضين ارتفاعهما الا الحال بالغير كعدم زيد من وجوده التامة كما تبدل عليه اكلية الاطلاقية من المصنف ١٦ **قوله** محال - اي نفس حقيقة المحال من حيث هي لا باعتبار امر آخر معه اما مفهوم المحال الذي هو كماله صدقة في العقل فلا يكون محالا واما الحال صدقة وحقيقة فانه ١٧ **قوله** ليس له - اي للحال صورة

في العقل اذ لو كان الصورة في غير علم انقلاب الماهية بحسب الموارد هو محال اذ كل ما يكون له صورة في العقل يكون موجودا فيه وكل ما هو في العقل موجود في نفس الامر اذ وجوده نفس الامر كناية عن موجودية الشيء في حد ذاته لان الامر كناية عن نفس ذلك الشيء اذ كان موجودا في نفس الامر صار ممكنا اذ من الضرورة انه ليس بواجب فيعبر المحال ممكنا هذا هو الانقلاب فاجم ١٨ **قوله** معدوم ذهنا - اي المحال من حيث هو محال ليس موجودا في الذهن ولا في الخارج افراد الوجود فيها او في احدها من خواص الممكن ١٩ (بند محمد ابراهيم بليادى) +

٤ شريك الباري متمتع واجتماع النقيضين محال اوسلبا بالوجود كان يقال ارتفاع النقيضين ليس بوجوده والدور ليس بمحقق الى غير ذلك  
١٢١ **قوله** اوسلبا بالاجود - لانك قد عرفت ان الحكم على الشئ فرع تقصور ذلك الشئ والاحمال ليس بصورة في العقل فمتنع للعقل ان يحكم  
عن نفس حقيقة الاحمال بحكم ايجابي صادق او كاذب اوسلبى كذلك **قوله** الا ان يحكم الخ - هذا الاشارة الى جواب سوال تقريره انه لما احتل  
الحكم على الاحمال من حيث هو كذلك كما قلتم فكيف يصح ان يقال شريك الباري متمتع واجتماع النقيضين محال الى غير ذلك وحاصل الجواب ان الحكم في امثال تلك  
القضايا المناهضة على مفهوم كلي يجعل عنوانا ومرة لتلك الحالات كما في القضايا المحصورة فان الحكم فيها انما يكون على الامر الكلي ويسرى الحكم منه الى الافراد باعتبارها  
جميع موارد تحققه كما في الموجبة والسالبة  
الكليتين او بعضها كما في الجزئيتين ثم المراد  
بموارد التحقق هي الافراد فان تحصل  
الطبيعية وتحققها انما يكون فيها ومن ههنا  
يقال ان الطبيعة لا وجود لها في الخارج  
الا في ضمن الافراد بل في الذهن ايضا  
الا في ضمنها نعم يمكن في ظرف الاتصاف  
الذي هو ظرف الخطا والتعريف كما لا يخفى ١٢١  
**قوله** تصوره وكل محكوم عليه بالتحقيق هي لطبيعة  
الامر الكلي بان يفرض العقل هذا الامر  
الكلي عنوانا ومرة لذلك الحكم فيسرى  
الحكم منه الى الخ ١٢١ **قوله** كل محكوم  
عليه هذا تقرير للمقام وتيقنه بحيث ينفذ  
الايراد بان القضايا التي تحمولا تبا  
مناخية للوجود كقولنا شريك الباري  
متمتع وليس بوجوده وامثالها يتحقق الحكم  
فيها بحكم ايجابي صادق او كاذب اوسلبى  
كذلك اذا حكمنا على الافراد وهي ليست  
بموجودة ههنا خارجا خليف يحكم عليها  
او على المفهومات ومعها ما تها موجودة في  
الذهن فكيف يحكم بالامتناع اوسلب  
الوجود مطلقا وحاصل الجواب ان الحكم انما  
هو على المفهومات وثبوت الامتناع بهاد  
سلب الوجود عنها من حيث انطباقها على  
الافراد ١٢١ **قوله** بالتحقيق - اي كما  
عرفت في تقسيم القضية بحسب الموضوع  
ان الحكم عليه في المحصورة هي الطبيعة  
المتصورة الى اصله في الذهن وكل متصور  
تأبى في نفس الامر لكونه متصفا بشيئية  
والمفهومية لا يصح على الثابت في نفس الامر  
الحكم من حيث انه متصور ثابت بالامتناع  
بانه متمتع وجوده واما يقوم مقام الامتناع  
كالعدم والاشي والامكن بان يقال عدم  
او ليس بشئ او ليس بممكن اذ لا تصور موجود

ذهنا وخارجا ومن ههنا تبين ان كل موجود في  
الذهن حقيقة موجود في نفس الامر فلا يحكم  
عليه ايجابا بالامتناع اوسلبا بالوجود مثالا **الاعلم** امر كلي اذا  
كان من الممكنات تصوره وكل محكوم عليه بالتحقيق هي لطبيعة  
المتصورة وكل متصور ثابت فلا يصح عليه الحكم من حيث  
هو هو بالامتناع وما يجد حذره نعم اذ الوحضا باعتبار جميع  
موارد تحققه وبعضها يصح عليه الحكم بالامتناع مثاق الامتناع  
ثابت للطبيعة وذلك صادق بانقضاء الموارد وحينئذ

**قوله** من ههنا - اي من الاحمال من حيث هو محال ليس بصورة في العقل نظهر ان كل موجود في  
الذهن حقيقة اي بالذات موجود في نفس الامر لان كل موجود في الذهن يمكن وكل ممكن موجود في نفس الامر فكل موجود  
في الذهن موجود في نفس الامر اذ ليس الصغرى فانه لو لم يكن ممكنا كان محالا وقد سبق ان الاحمال من حيث هو محال  
ليس له صورة في العقل اذ ليس الكبرى فلان الممكن موصوف بالصفات الشبوتية التي اذناها المفهومية والشبوتية  
والامتناع وكلها هو موصوف بها فهو موجود في نفس الامر فالحكم موجود فيها فان قيل فعلى انه يكون بينها عموم و  
خصوص مطلقا وهو خلاف ما تقررونه القوم من ان بينها عموم وخصوصا من وجه ومادة الاجتماع كالانتماء  
ومادة الافراق من جانب نفس الامر كالخارجيات ومادة الافراق من جانب الموجود في الذهن كالافتراحيات  
قلنا للموجود في نفس الامر معنيين الوجود باعتبار نفس الذات بلا عمل عامل وموجود مطلقا سواء كان  
باعتبار نفس الذات او بعمل عامل فعلى الاول بينها عموم وخصوص من وجه كما عرفت وهو ذهب القوم وعلى  
الثاني عموم وخصوص مطلقا وهو المراد ههنا وتبين ان الواقع ونفس الامر معنيين عندهم الاول كون الحكم  
عنه بحيث يصح عنه الحكمية وهو اعم من الذهن من وجه والثاني كون الشئ متحققا ولو بعد الانتزاع وهذا المعنى  
اعم منه مطلقا **قوله** عليه - اي على الاحمال من حيث هو محال هذا التقرير على ما مر من عدم وجود الاحمال ههنا  
وخارجا وحاصلها انه لما لم يكن للحال من حيث هو محال صورة في العقل لا يحكم عليه ايجابا بالامتناع كان يقال ١٢١

وشيء يمكن فكيف يحكم عليه بامتناع وجوده وعدم شيئية والامكان نعم اذ الوحظ هذا المتصور باعتبار جميع موارد تحققه او بعض الموارد يصح على هذا المتصور الحكم  
الحكم ايجابا بالامتناع مثلا باعتبار عدم تحقق الموارد فالا امتناع ثابت للطبيعة لكونها محكوما عليها بالذات وذلك الامتناع صادق باعتبار الموارد كلها  
او بعضها عاصلة ان الامور المستحيلة ليست بموجودة في الذهن بنفسها فليس طريق الحكم عليها الا بان تصور مفهوم يجعل عنوانا لتلك الحقائق الباطلة ويحكم عليها  
من حيث انطباقها عليها او اتحادها معها والتحقيق ان الحكم عليه بالذات في القضايا هو العنوان المتصور بالذات لا المعنوي (بقية حاشية بر ص ١٢٢)



د بقية حاشية صفحـ ١٢٣) وله اعتباران اعتبار نفسه من حيث هو واعتبار اتحاد وانطباقه على تلك المعاني الظاهرة بالاعتبار  
 الاول يمكن موجود في نفس الامر وهو موصوف بصحة الحكم عليه بالاعتبار الثاني في مقتضى ليس لا تحقق في ظرف ما وهو موصوف بالاستمتاع ففضل الطبيعية  
 الموجودة في الذهن من لصفة الامكان والامتناع مما يمكن باعتبارين ولا يتناقض في مقتضى التصاقه بوصف الامتناع فانه حال كونه موجودا  
 في الذهن يصدق عليه انه اعتبار تحققه باعتبار في الموارد وانطباقه عليها متمنع وليس بموجود كما يصدق على المعاني  
 الحرفية حال ملاحظة بلحاظ استقلاله انه غير مستقل في لحاظ آخر هذا (سنة محمد ابراهيم بليادي عفي عنه) +

**لا اشكال بالقضايا التي محمولة بها منافية للوجود نحو**  
**شريك الباري متمنع واجتماع النقيضين محال المجهول**  
**المطلق يتنع عليه الحكم والمعدن المطلق يقابل لموجود**  
**المطلق اما الذي قالوا ان الحكم على الافراد حقيقة ففهم**  
**من قال نهاسوا ولا يكون تخكك منهم من قال نهاسوا**  
 وهو شرح المطالع ومن تابعه ١٣ الموجبات ١٣  
 اي من بعض المتأخرين ١٣

**له قوله لا اشكال** الخ يعني انما عرفت ما تحققت سابقا فلا يبقى الاشكال بهذه القضايا اذ يجب بان هذه  
 القضايا موجبات وموضوعاتها موجودة في الذهن باعتبار معنوياتها الحقيقية وثبوت المحمول لها باعتبار عدم  
 تحقق موارد هذه المعنويات في نفس الامر فاعتبار الوجود والامتناع باعتبارين ولا احتياج الى اجتماع الوجود  
 والعدم في ذات واحدة من جهتين مختلفتين هذا تحقيق المقام ان ههنا اشكالين الاول ان هذه القضايا  
 متعققة مع انه حكم فيها على ما ليس بمصور لكون الموضوع محالاً والثاني ان هذه الموجبات صادقة من غير وجود  
 الموضوع فان اراد المصنف الاعتذار عن الاول كما يقتضيه ظاهره سبق عبارة فالجواب صادق وتقريره ان الحكم  
 كما سبق على الطبيعة من حيث الانطباق على الافراد الباطنة وهي حاصلته في الذهن بالذات وراحة لملاحظة الافراد  
 وان لم يكن بين المحصول متعقده معناه فيكون متصورة بالذات كحصول كنهها وهو كلف الحكم عليها وان كان مقصودا  
 الاجابة عن الثاني كما عليه اكثر الشراح ويطهر من قوله اي ما الذي قالوا الخ فلا يخفى ان من المصنف هذه  
 استدعا ثبوت المثبت له في ظرف الثبوت انما هو للثبوت النفس الامر لا للثبوت بالثبوت والحكم به على الشيء و  
 لانه ليس بمتصور في موضوع الامر وجود الموضوع الى اصدق القضية الموجبة والنقص الطبيعية باي اعتبار كان بالامتناع ليس  
 الا بواسطة نقصان افراد ابي نفس الامر فاداسطة في الثبوت ادواسطة في العوض فلا بد ان يكون الاول هذه  
 المعنويات متعققة بوصف الامتناع لولا بالذات ثم تصف به الطبيعة من حيث الاتحاد معها ثانياً بالعرض  
 وما كان الاشكال بهذه القضايا الا لان صدقها محصورات يستلزم ثبوت الامتناع لولا بالذات لافراد موضوعاتها  
 سواء كانت محمولة عليها بالذات او لم تكن الا ترى ان صدق قولنا كل انسان كارتية ازم ثبوت كنهها لافرادها  
 وثبوت وصف الامتناع منافع للوجود وفيه عدم المقدمة القابلة لثبوت شيء في شيء فخرج ثبوت المثبت له كونه  
 له ولا يندفع بما ذكره المصنف ١٣ **له قوله** اما الذي قالوا ان الحكم على الافراد ففهم من قال نهاسوا  
 من قال ان الحكم عليه في الطبيعة واما الذين قالوا ان الحكم على الافراد فلا يصح هذا الجواب منهم بل الجواب م

من قبلهم بانها ترى كالمسيحي **له قوله**  
 فمنهم ١٣ اي من الذين قالوا ان الحكم  
 في المسورة على الافراد حقيقة لا على  
 الطبيعة من قال في جواب هذا الاشكال  
 وهو شرح المطالع ومن تابعه ان القضايا  
 التي محمولة بها منافية لموضوعاتها كقولنا  
 شريك الباري متمنع سوا الباري وجبت  
 فان هذه القضية ترجع محصلها الى  
 السلب وهو لا شيء من شريك الباري يمكن  
 الوجود والسلب كما يصدق عند وجود  
 الموضوع يصدق عند عدمه فلا حاجة الى  
 وجود الموضوع في صدق السلب وبهنا  
 كذلك فانهم ١٣ **له قوله** تحكم قال  
 العلامة الدواني ان كل مفهوم اذا نسب  
 الى آخر فله عقل ان يحكم بينهما بالايجاب  
 قال الفاضل السندلي لعل غرض الخواني  
 من هذا القول انه لا شك انه يمكن حكم  
 الايجاب بين العقل بين كل مفهومين  
 سواء كان صادقا او كاذبا فكذا بين  
 موضوعات هذه القضايا وهو لا يحتاج  
 لا شك ايضا ان الحكم فيها بالايجاب و  
 بخوم بداهة بصدقه وان كانت كاذبا  
 مساوقة للسلب كيف والامتناع  
 عبارة عن ضرورة عدم فلو لم يصدق في  
 شريك الباري ضرورة العلم بصدق سلب  
 سلبا بسيطا ومن الضرورة انه ليس  
 بضروري الوجود ايضا فيكون ممكنا اذا كان  
 عبارة عن السلب ضرورة الطبيعة سلبا  
 بسيطاد الامر ينحصر المواد في التلث عنصر  
 عقليا كما تقر في موضوع فالقول بانها  
 سوا الباري او القول بانها ان اخذت الب  
 فصا وانه اخذت موجبات فليست  
 بصا وانه حكم غير مسوع ١٣ **له قوله**

منهم ١٣ اي من المتأخرين من قال وجميعهم غير من المتأخرين وهم العلامة الدواني قالوا ان الحكم في هذه القضايا على الافراد القضية المقدرة الوجود على الافراد  
 الحقيقية المحققة الوجود وحاصلها ان هذه القضايا من القضايا الحقيقية والحكم فيها على الافراد المفروضة المقدرة الوجود وسما بان ما يتصور مفهوم شريك الباري  
 مثلاً يصدق عليه هذا المفهوم من الافراد المفروضة فثبت مقتضى نفس الامر فلا يقتضي هذه القضية الوجود القرضي لافراد الموضوع فافاده وان كانت متمنعة لكن لها وجوه  
 فرض باعتبارها يصدق عليها انها متمنعة في نفس الامر علم ان هذا القول من العلامة الدواني انما هو على التناول وتسلية ذهاب المتأخرين والافهوسم لمرتب علم

معنى قولنا شريك الباري متنع ان هذه الماهية متعقبة بوصف الامتناع بالفعل في نفس الامر لانه على التقدير كذا ليعطى  
 هذا يلزم ان لا يلزم بصدقه فان هذه الماهية وان امكن التصاقها على تقدير وجودها بالامتناع بناء على استلزام الحال محال لكنه امر جوهري  
 لاجزى وان اريد الثاني فيلزم ان يكون ثبوت الصفة متحققا في نفس الامر ووجود الموصوف فرضا فيكون ثبوت الصفة زائدا على  
 ثبوت الموصوف وهو في حكم عدم اساس المقدمه الف كذا ان ثبوت الشيء للنسبة فرع لوجود الموصوف فيه باقية فتدبر ولا تغفل ١٢  
 قوله الثالثة اي الكثرة الثالثة من الكثات في بيار الاتصاف في ايقنا وجود الصفة والاتصاف على نوعين انضمامي وانزاعى وسيجى ترفيها  
 ١٢ قوله لا انضمامي - وهو يكون  
 بوجود الصفة وانضمامها الى الموصوف  
 بان يكون الموصوف والصفة فيه  
 موجودين بوجودين متمايزين في ظرف  
 الاتصاف ويكون الصفة منضمه الى  
 الموصوف كالجسم والسواد ١٢ قوله  
 يستدعى - اي يقتضى هذا الاتصاف  
 الانضمامي تحقق الحاشيتين اي الطرفين  
 هما الموصوف والصفة في ظرف الاتصاف  
 ان كان خارجا فعلى الخارج وان كان  
 ففى الذات ضرورة ان انضمام الشيء  
 الى شيء لا يتحقق بدون وجود الموصوف  
 اليه ففى قولنا الجسم اسود لا بد من وجود  
 الجسم والسواد في الخارج لكون اتصاف  
 به خارجا وفي غلط الحالة الادراكية مع  
 الصورة العلمية لا بد من وجودهما في الذات  
 لكون الاتصاف ذهنا ١٢ قوله  
 بخلاف الانزاعى - اي ما ليس فيه  
 انضمام شئ الى شئ لا يستدعى تحققهما في ظرف  
 الاتصاف مطلقا لست على وديقتي  
 الموصوف فقط بحيث لولا لاحتل العقل  
 صرح له ان يتزع منه الصفت بمعنى ان  
 يكون مصادق الحمل فيه واحدا كما في زيد  
 اعلم ان الوجود فيه هو زيد على وجه يصح  
 انتزاع الاعلى عنه بان يقاس بينه وبين  
 البصر فبجه مسلوبا عنه ما يتبناه بالقوة التيقية  
 فيعمل عليه انه متصف بالاعلى حكما صادقا  
 لوجود موصوف في الخارج بحيث يصح انتزاع  
 تلك الصفة عنه اذ السلب ليس له خاص  
 الوجود والخارجي وانما الوجود فيه موصوفه  
 وهو منترزع عنه وكذا الحال في الاتصاف  
 الانزاعى الذي معنى كلياته الانسان فانه موجود  
 في الذهن على وجه خاص يصير مبدأ الانتزاع  
 الكلية ثم عملها بالاتصاف - قال فافاض

**موجبات لكنها لا تقتضى الاتصاف الموضوع محال الحكم**  
 كما هو الظاهر ١٢  
**كما في السؤالين من غير فرق ولا ينفى انه يصح البديهة**  
 بين هذه الموجبات والسؤالين في عدم اقتضاه وجود الموضوع ١٢  
**ومنهم من قال ان الحكم على افراد الفرضية المقدمة الوجود**  
 في هذه القضايا ١٢  
**قال مثلاً ما يتصور بعنوان شريك الباري ويفرض صدق**  
 هذا القول في قولنا شريك الباري هو اسير متنع ١٢ اي بمعنى ١٢  
**عليه متنع في نفس الامر وكذا يدعي عليك انه يلزم ان يكون**  
 في هذه القضايا ١٢  
**ثبوت لصفة ازيد من ثبوت الموصوف ان الامتناع متحقق**  
 وهو الامتناع مثلاً ١٢  
**نفس الامر بخلاف افراد قد الثالثة كاتصاف انضمامي**  
 كما قيلت في معناها بخلاف الافراد فانها مفروضة مقدرة ١٢ اي الكثرة الثالثة ١٢  
**يستدعى تحقق الحاشيتين في ظرف اتصاف بخلاف الانتزاع**  
 اي يقتضى ١٢ اي الطرفين هما الموصوف والصفة ١٢ الاتصاف ١٢

**له قوله لا يذهب الى لا ينفى عليك وهذا على من قال ان هذه القضايا فيها الحكم على الافراد المقدرة**  
 بان يلزم ان يكون ثبوت الصفة ازيد من ثبوت الموصوف واصلها ان ثبوت الموصوف لا بد ان يكون مساوياً لثبوت  
 الصفة او ازيد من ثبوتها واما الصفة فهي تابعة لكون ثبوتها ازيد من ثبوت الموصوف والما يلزم زيادة ثبوت  
 النتائج على ثبوت المتبعض وهو كما ترى وذهبنا يلزم زيادة ثبوت الصفة على ثبوت الموصوف اذ الموصوف  
 هو الافراد المفروضة المقدرة الوجود فثبوتها باعتبار الفرض والتقدير لا في نفس الامر والامتناع الذي هو  
 صفة هذه الافراد ثابتة بها في نفس الامر ولا شك ان الثبوت النفس الامرى ازيد على الثبوت التقديرى  
 الفرضي فيلزم ان يكون ثبوت الصفة ازيد من ثبوت الموصوف والاول في تقرير الرد بان يقال ان الحكم  
 على الافراد الفرضية يتصور على نحوين الاول الحكم عليها بثبوت المحمول على تقدير تحققها وصدق العنوان  
 عليها كما هو المعتبر عند الجمهور من المتأخرين في القضية الحقيقية والثاني ثبوت المحمول بها في نفس الامر  
 بالفعل على ما يفهم من كلام بعضهم فان اريد الاول فلا ينفى انه خلاف المناسق الى الذهن من هذه القضايا لان

السند على اعلم ان معنى كون الخارج الذي هو نفس الامر ظرف الاتصاف ان يكون وجود الموصوف فيه معنى الانتزاع الصفة عنه وجعلها عليه فيكون مطابقا له  
 ومعنى محصل العقل لا يستلزم تحقق الصفة فيه بل يستلزم وجود الموصوف فقط لكن لا كذا ما كان بل بحيث لولا لاحتل العقل صح انتزاع الصفة وهذه  
 الحاشية تختلف باختلاف المحول فبعض المحولات منترزة عن نفس الذات من حيث هي كالتجرد في الجودات والتمييز في جميع الماهيات وبعضها منترزة نظراً  
 الوصف المتضمن كانتزاع التوقية منه السمار بواسطة الوضع الخاص بها بالارض وكانتزاع القيام والقعود من زيد بتوسط الوضع الخاص ايضا انتهى مع زيادة

م الصفقة كما لا يتحقق بدون الموصوف فلا بد ان يكون للاتصاف مقتضيا لوجود الصفقة في ظرفه سواء كان انضماميا او انتزاعيا فاقول هذا مقتضاها  
وجود الصفقة في ظرفه للاتصاف في بعض افراده ليس بشئ وحاصل الجواب ان للاتصاف ليس متحققا في الخارج حتى يلزم تحقق الصفقة فيه بل هو متحقق  
في الذهن فيستلزم تحقق الحاشيتين فيه لكن للاتصاف المعنى على ضربين الانضمامي ويعبر عنه بالاتصاف في الاعيان ويقال للاعيان انه ظرف للنقل للاتصاف  
ودواع له لان الصفقة موجودة فيها على انضمامي ودواعها على هذا النحو هو للاتصاف بها فظرفيتها لوجود الصفقة عين الظرفية للاتصاف وانتزاعية يعبر عنه بالاتصاف بحسب  
الاعيان ويقال للاعيان انضمامية للاتصاف فيه لان الصفقة ليست بموجودة هناك في الخارج حتى يكون ظرفا للاتصاف بل للاتصاف به في الذهن انما يحسب  
حالا الموصوف في الاعيان ١٣ **قوله**

بل يستدعي ثبوت الموصوف فقط فمطلق الاتصاف لا يستدعي  
ثبوت الصفقة في ظرفه اما مطلق الثبوت فضروري فان  
لا يكون موجودا في نفسه يستحيل ان يكون موجودا في شئ  
الاتصاف ليس متحققا في الخارج حتى يلزم تحقق الصفقة فيه  
لانه نسبة وكل نسبة تحققها فرع تحقق المنسبين  
بل هو متحقق في الذهن ان كان في الانضمامي الخايج

وان كان الخايج حاصلا ان للاتصاف انضمامي  
الخارجي يقتضي وجود الموصوف والصفقة في  
الخارج بحيث يكون احدهما منضمما الى الآخر  
فالموصوف فيه يكون متجا مع الصفقة في  
الاعيان بمعنى ان كليهما موجودان في الخارج  
كالجسم والابيض وفي الاتصاف الانتزاعي  
الخارجي ليس الصفقة موجودة في الخارج  
بل الموصوف موجودة فيه وتوجد مع الصفقة  
بحسب الاعيان اي بالنظر في الخارج بمعنى  
ان يكون الموصوف موجودا في الخارج بحيث  
يصح انتزاع الصفقة منه كالمسار والفوقية  
اذ لا شك ان المسار موجود في الخارج الفوقية  
ليس لها وجود فيه بل وجود المسار بحيث يصح  
انتزاع الفوقية عنها قال الفاضل السبكي  
بتفصيل المقام ان العلامة الدو الخايج  
الخارج ظرفا لكلا الاتصافين وفسر في كون  
الخارج ظرفا للاتصاف على ما شرنا اليه سابقا  
ان الموصوف وجودا في الخارج بحيث يصح  
الحكاية بالصفقة وانتزاعها وقال تعالى  
الفرق بين كون الخايج ظرفا لنفس  
الاتصاف وكونه ظرفا لوجوده فظرف لنفس  
الاتصاف هو الخارج وهو لا يستدعي ان تكون  
الصفقة موجودة فيه وظرف وجوده الذهن  
النسبة يقتضي ان تكون الحاشيتان وجودين  
في ظرف وجوده لاني ظرف لنفسه فلا بد ان يكون  
الموصوف والصفقة موجودين في الذهن فلا  
اشكال في صحة الماهية بتوالمصدر  
انما الفرق وقال ليس الوجود والاكوان المنعوي  
فلا يتحقق ان يكون الخايج ظرفا لشيئ ولا يكون  
ظرفا لمحققه وقال الخايج بالاتصاف  
الانضمامي ظرف لذو في الانتزاعي جهة له  
الاتصاف ليس الا في الذهن ويعبر عن الاتصاف  
الانضمامي بالاتصاف في الاعيان وعن

**له قوله في ظرفه** اي ظرف الاتصاف هذا تفرع على قوله الاتصاف الانضمامي يستدعي تحقق الحاشيتين  
في ظرف الاتصاف بخلاف الانتزاعي حاصلا ان فردا للاتصاف اذا لم يستدعي تحقق الصفقة في ظرفه لم  
يستدع مطلقه هذا التحقيق لان استدعاء المطلق لشيئ يقتضي استدعاء جميع افراده لذلك الشئ ١٣ **قوله**  
اما مطلق الثبوت الخ اي ثبوت الصفقة سواء كان في ظرف الموصوف او لا فضروري في مطلق الاتصاف  
هذا جواب لسؤال مقدمه اما تفرع السؤال فهو انما لا نسلم ان مطلق الاتصاف لا يستدعي ثبوت الصفقة لانه لو كان كذلك  
لا يتأتى ثبوتها للموصوف والتالي باطل فليقدم شلدا وادام المازمة فلان لا يكون موجودا في نفسه يستحيل ان يكون  
موجودا في شئ اما تفرع الجواب فظاهر مستغن عن البيان ١٣ **قوله** يستحيل ان الخايج قال الفاضل السبكي في هذا  
صرح به وساء هذا الفن وتلقاه المحققون بالقبول وانت تعلم ان اذا كان مناه للاتصاف الانتزاعي صحه انتزاع الصفقة  
عن الموصوف ولا يحتاج الى وجود الصفقة في ظرف الاتصاف فوجودها في نفسها في ظرف آخر سوى ظرف الاتصاف لا لوجودها  
سواء كيف وانما نعلم ضرورة ان وجود الفوقية في الاذهان السافلة او العالية لغو في اتصاف السما به لان مناه الاتصاف  
بها ليس بالاكوان السما في وجوده يعني بحال يصح منه انتزاع الفوقية ان قيل ان المراد بمطلق الثبوت اعلم من ان يكون  
بنفسها او بمنشأ انتزاعها قلت فينبذ بصير الكلام قليل الجدوى كما هو ظاهر واكتفى ما شرنا اليه ان مطلق  
الاتصاف لا يستدعي وجود اصل لا وجود الموصوف ولا وجود الصفقة بل علاقته خاصة بجمعها انتزاع الصفقة عن  
الموصوف بعد تصوره وخصوص الانضمامي يستدعي وجود الحاشيتين فتدبر ١٣ **قوله** والاتصاف الخايج  
هذا دفع توهم عيسى ان يتوهم ان للاتصاف نسبة وتحققها فرع تحقق المنسبين فالاتصاف لا يتحقق بدون

الانضمامي بالاتصاف في الاعيان وبسبب المصنف ايضا لا يخفى عليك ان ليس كون الخايج ظرفا للاتصاف الانضمامي ليس معنى ظرف  
الاتصاف في ظرف وجود النسبة التي هي للاتصاف بل معناه ظرف مصداق للاتصاف ومنشأه فليس معنى كون الخايج ظرف للاتصاف كون الخايج ظرف وجود الاتصاف فظرف  
تحقق ظرفية بل معناه ان ظرف مصداقه ومصدقه ليس به حتى يستلزم تحققه في الخارج تحقق الحاشيتين فيه بل الماستلزم تحقق المصداق اي الموصوف كقولنا  
الدواني من انتزاعه من كون الخايج ظرفا لنفسه للاتصاف وكونه ظرفا لوجود للاتصاف فهو حق والامحار لهذا الفرق كما برة لا يصح في اليد اما الفرق بين منقول الاتصاف

م الموصوفين صدقة ولا تقتضي وجود الموضوع لانها موجبة سالبة المحمول وبى مساوية للسالبة البسيطة في الصدق فلا تستدعي وجود الموضوع كالسالبة البسيطة **قوله** فوقه اي المختصون بهذه القضية التي سموها سالبة المحمول ميزوا الفرق بين هذه القضية وبين السالبة بان في السالبة يتصور الطرفان اي الموضوع والمحمل ويحكم بسلب المحمول عن الموضوع سلبا بسيطا وفي السالبة المحمول يرجع السلب الى الموضوع بان يسلب المحمول عن الموضوع ويحكم ذلك السلب الرجوع الى الموضوع فتقولنا زيد ليس بقائم سالبة محصلة اذا حكم فيها بسلب القيام عن زيد واما اذا حمل ذلك السلب على زيد وثبت له يكون سالبة المحمول وتعتبر عنها بالفارسية بان زيد ليست قائم است ولغيره من الدال بان زيد قائم ليست فالنسبة السلبية المتى لفظة للنسبة

**الموصوف متحدا مع الصفة في الاعيان كالجسم ببيض بحسب الاعيان كالسما والفوقية الرابعة المتأخر**  
**اخترعوا قضية سموها سالبة المحمول فوقا بان في السالبة**  
**يتصور الطرفان ويحكم بالسلب في السالبة المحمول يرجع**  
**ويحمل ذلك السلب على الموضوع وحكموا بان صدق**

**قوله** بحسب الاعيان المراد ان الاتفاق على تخويل انضمامي وانتراعي وكل منهما خارجي وذو معنى فالاتفاق للانضمامي الخارج يقتضي وجود الموصوف والصفة في الخارج بحيث يكون احدهما متصفا بالآخر فالمتصور فيه متحد مع الصفة في الاعيان بمعنى انه كليهما موجودان في الخارج كالجسم والابيض فان الجسم والابيض كلاهما موجودان في الخارج بحيث يكون البياض متصفا الوجود بالوجود وادعية والجسم متحد معه على وجه يصح تعلقه اذ لا يلاحظ مع قيامه بذاته وحصول البياض فيه الحكاية بكونه متصفا بالبياض فحق في هذه الصورة متشابه الا انتراع للاتصاف اقرب وهو في الاعيان مناسب ان يقال للاتصاف ايضا في الاعيان في الاتصاف الا انتراعي الخارج ليس الصفة موجودة في الخارج بل الموصوف موجود وفيه متحد مع الصفة بحسب الاعيان اي بالنظر الى الخارج يعني لان الموصوف موجود في الخارج بحيث يصح انتراع الصفة منه كالسما والفوقية اذ لا شك ان السما موجودة في الخارج والفوقية ليس لها وجود بل وجود السما بحيث يصح انتراع الفوقية عنها فالوجود في منشأ انضمامها فالمنشأ بينهما بعيد فالالاتصاف الخارج هو اركان انضمامها او انتراعيا يكون الصفة في الشيء الخارج كمن في الاول فيه بالذات وفي الثاني بحسب وجود الموصوف وفيه وانتراعها عنه هذا هو الفرق بين في الاعيان بحسب الاعيان فتدبر ولا تكن من السمرعين في الرد والقبول **قوله** الرابعة اي النكتة الرابعة من النكات في تحقيق القضية التي اخترعها المتأخرون وسموها سالبة المحمول وسيجي توفيقها من المصنف **قوله** اخترعوا اي اوجدوا من انفسهم ولا اثر في كلام القديرا لما اوجدوه والباحث على هذا الاختراع اصطلاحا اتعاضوا عن الاولى ان تعويض المتساويين متساويان وذلك ثابت بالبرهان في النسب فنقص عليه وجوده عليه او منع بان المساوات راجعة الى الايجاب الكلي لعدم وجود الموضوع فتولا شي ولا يمكن فلا ثبت له كقولنا الثانية ان الموجبة الكلية تنكسر بعكس النقيض لنفسها والايجاب الكلي يقتضي وجود الموضوع فلا تنكسر في ش قولنا كل شيء يمكن وكل لا شيء لا يمكن لعدم الموضوع فلا يثبت لانعكاس فاجاب ان هذه الموجبة الكلية في البايين هم

الايجابية رابطة في السالبة وذلك بالنسبة داخل في جانب المحمول في سالبة المحمول وليست رابطة بل فيها ايجابية رابطة هي مشتركة للرابطين رابطا ايجابيا ورباط سلبى داخل في المحمول والفرق بينهما بين المعدولة الموجبة ان السلب الذي في المعدولة ليس مشتقا على الحكم وفي القضية السالبة المحمول مشتق على الحكم **قوله** يرجع اي السلب الى الموضوع بان يسلب المحمول عن الموضوع ويحكم ذلك السلب الرجوع الى الموضوع فتقولنا زيد ليس بقائم سالبة محصلة اذا حكم فيها بسلب القيام عن زيد واما اذا حمل ذلك السلب على زيد وثبت له يكون سالبة المحمول وتعتبر عنها بالفارسية بان زيد ليست قائم است ولغيره من الدال بان زيد قائم ليست فالنسبة السلبية المتى لفظة للنسبة

من غير تقييد انه العلم لان يخصص بما لم يمكن سلب النسبة الايجابية جزء من المحمول بل يضاف السلب الى مفهوم مفرد ويحكم حول كما يقال في الفرق بينها وبين السالبة المحمول ان فيها ليس اشارة الى حكم مفقود وفي السالبة المحمول اشارة اليه ويشعر الى كلام البعض ايضا **قوله** حكوا اي المتأخرون المختصون في السالبة المحمول بان صدق الايجاب الى ايجاب السلب في هذه القضية لا يقتضي وجود الموضوع كما ان صدق السلب لا يقتضي وجود الموضوع **قوله** (سند محمد بن ابراهيم عن علي بن ابي بصير) +

ان هذه القضية اي السالبة المحمول قضية ذهنية لان اتصاف الموضوع بسلب المحمول عنه انما هو في الذهن فيقتضي وجود الموضوع في الذهن  
 لا في الخارج فيكون بينهما وبين السالبة اتحادية تلازم فانه قد يتوهم من ان القضية الذهنية تقتضي وجود الموضوع في الذهن والسالبة لا  
 يقتضي وجوده اصلا فكيف يكون بينهما تلازم بل السالبة تكون انعم من تلك الموجبة **قوله** ذهنية الخ ليس المراد بالذهنية الذهنية  
 المتعارفة وهي ما يحكم فيها على الموجود في الذهن بل المراد بها ما يحكم فيها على الموجود في نفس الامر فان البرهان الدال على وجود المضمومات وهو ان كل مفهوم يمكن ان  
 يحكم عليه بالحكام ايجابية صادقة اقلها ان مغايرة لمعاداه وصدق الاحكام الايجابية لا يتصور بدون وجود الموضوع انما يدل على وجوده في نفس الامر اذ  
 في الخارج او المشاعر العالية او السافلة  
 فهو بحث آخر اعلم ان كلام المحقق الاواني  
 في كتبه مضطرب فغير يمكن ان نحاشي الجدية  
 لشرح التبريد انه لم يدل البرهان على وجود  
 المضمومات في نفس الامر يمكن صدق  
 القضية السالبة المحمول في مادة يصدق  
 فيها السالبة البسيطة بان يجعل نفس  
 مفهوم الموضوع موضوعا ويجعل سلب  
 النسبة الايجابية محمولا على سياق القضية  
 الطبيعية واما تلازم السالبة البسيطة  
 المحصورة مع السالبة المحمول الطبيعية و  
 ان لم يكن افراد موضوعها موجودة في نفس  
 الامر وبنفسهم من الحواشي التقديرية بهذا  
 الشرح ان السالبة المحمول على ما اعتبره  
 المتأخرون قضية حقيقية تلازم السالبة  
 البسيطة الخارجية لان الافراد الموضوع  
 وان لم تكن موجودة حقيقة لكنها موجودة  
 تقديرية فيصدق كل ما ليس بشئ ليس يمكن  
 وشريك الباري ليس بوجوده موجبة حقيقة  
 وهذا يقع فانه من ان يقتضي المتساوية  
 متساوية بالمرجعية الخفية تنكس لنفسها  
 بعكس النقيض على طريقة القديس ارناؤ  
 تقدير ذلك بهذه الاشكال المصنعة ايضا  
 حيث علم الوجود في نفس الامر وقال حقيقة  
 او تقديرية هذا في المقام كلام طويل لا يمكن  
 المختصر من اشار الاطالع عليه فليراجع السالك  
 المطولات **قوله** وجميع المفهوم  
 الخ فان كل مفهوم منها لا يلائم موضوع  
 القضية موجبة صادقة ويحكم على حكم ايجابي و  
 اقلها انها مغايرة لجميع ما دونه ذلك يدل  
 على وجوده في نفس الامر اذ ان في الخارج او  
 العقل المجردة العالية او النفس السافلة  
 فهو بحث آخر **قوله** حقيقة الخ  
 كالشئ والمكن العام الانسان والحيوان

**الاجاب في الاستدلال** **قوله** كالسلب بل لسبب يستدعي  
 اي اجاب السلب **قوله** في هذه القضية **قوله** اي وجود الموضوع **قوله** في السالبة **قوله** لا يقتضي  
**كالاجاب قريحتك** حكمة بان الربط ايجابي مطلقا يقتضي  
 اي الربط الذي لم يربط بشئ  
**الوجود ومن ثقل الحق انها قضية ذهنية وجميع المفهوم**  
 قابله للمحقق الدواني اي تلك القضية المرجعية السالبة المحمول  
**التصورية موجودة في نفس الامر تحقيقا وتقديرا**  
 كالاشئ والمكن  
**وبين السالبة تلازم بحسب الصدق**

**قوله** بل لسبب اي سلب سالبة المحمول يقتضي وجود الموضوع كالاجاب المحصل ماصلة مساواة  
 هذه القضية مع السالبة البسيطة ومساواة سالباتها مع الاجاب المحصل فان تقيضي المتساوية متساوية وان  
 وبين ادم اقتضاها وجود الموضوع ومساواة انتها مع السالبة بانه اذا صدق سلب ب عن ج فيصدق على ج  
 ان منتهى عنه ب والا يصدق في حقيقة اعني ليس ينتفع عنه ب فلا يصدق السالبة بذا خلف واذا صدق ان ج  
 منتهى عنه ب صدق سلب ب عنه لا محالة ونحو ذلك ظاهرة لان مغايرة ج منتهى عنه ب بثبوت انتفاء ب  
 بل ومفهوم قوله ج ليس ينتفع عنه ب سلب بثبوت انتفاء ب عن ج فاشا في تقيض الاول وليس يلزم من صدق  
 صدق الموجبة المحصلة يلزم من صدقها كذب السالبة البسيطة فيكون خلفا لعدم التناقض بين الثبوتين فيكون  
 ان يصدق السالبة بانتفاء الموضوع فيصدق سلب ب عن ج وسلب بثبوت انتفاء ب عن ج ايضا ولا يلزم  
 منه ارتفاع التقيض لان تقيض ثبوت ب ليس الا انتفاء ب انتفاء محتملا لاثبوت ذلك الانتفاء فانه من  
 من تقيضه **قوله** قريحتك الخ القرينة اول كل شئ ومنك طبعك هذا في القاموس وفي الصحاح القرينة اصل  
 ما يستنبط من البرهنة فلو لم نل ان قريحتك جيدة يراد استنباط العلم بكونه الطبع فغناه طبعك **قوله** مطلقا  
 سوا مكان المحمول في الربط الايجابي وجوده باوعد ميا وسوا كان الاجاب مغاير ايجابي بته سوا كان ايجابي  
 ايجابية او سلبية يقتضي هذا الربط الايجابي وجود الموضوع اذا قدمت القاطنة بان ثبوت الشئ يقتضي ثبوت  
 المثبت له لا يستغني العقل منها شيئا من المضمومات قال الشيخ كل موضع للايجاب فهو موجود في الاعيان  
 هو في الازمان وانما اوجبت ان يكون الموضوع في القضايا الايجابية المعدولة موجودا لان نفس قولنا غير عادل  
 يقتضي ذلك ولكن لان الاجاب يقتضي ذلك سواء كان نفس غير عادل يقع على الموجود والمعدوم او يقع الا على  
 الموجود وقد برر ولا تغفل **قوله** ومن ثم بالفتح هم اشارة بمعنى هناك يشار به الى المكان خاصة اي من  
 اجل ما سبقا وهو ان الاجاب مطلقا يقتضي وجود الموضوع **قوله** قيل الخ ان قال هو المحقق الاواني

في هذه القضية اي السالبة المحمول قضية ذهنية لان اتصاف الموضوع بسلب المحمول عنه انما هو في الذهن فيقتضي وجود الموضوع في الذهن  
 لا في الخارج فيكون بينهما وبين السالبة اتحادية تلازم فانه قد يتوهم من ان القضية الذهنية تقتضي وجود الموضوع في الذهن والسالبة لا  
 يقتضي وجوده اصلا فكيف يكون بينهما تلازم بل السالبة تكون انعم من تلك الموجبة **قوله** ذهنية الخ ليس المراد بالذهنية الذهنية  
 المتعارفة وهي ما يحكم فيها على الموجود في الذهن بل المراد بها ما يحكم فيها على الموجود في نفس الامر فان البرهان الدال على وجود المضمومات وهو ان كل مفهوم يمكن ان  
 يحكم عليه بالحكام ايجابية صادقة اقلها ان مغايرة لمعاداه وصدق الاحكام الايجابية لا يتصور بدون وجود الموضوع انما يدل على وجوده في نفس الامر اذ  
 في الخارج او المشاعر العالية او السافلة  
 فهو بحث آخر اعلم ان كلام المحقق الاواني  
 في كتبه مضطرب فغير يمكن ان نحاشي الجدية  
 لشرح التبريد انه لم يدل البرهان على وجود  
 المضمومات في نفس الامر يمكن صدق  
 القضية السالبة المحمول في مادة يصدق  
 فيها السالبة البسيطة بان يجعل نفس  
 مفهوم الموضوع موضوعا ويجعل سلب  
 النسبة الايجابية محمولا على سياق القضية  
 الطبيعية واما تلازم السالبة البسيطة  
 المحصورة مع السالبة المحمول الطبيعية و  
 ان لم يكن افراد موضوعها موجودة في نفس  
 الامر وبنفسهم من الحواشي التقديرية بهذا  
 الشرح ان السالبة المحمول على ما اعتبره  
 المتأخرون قضية حقيقية تلازم السالبة  
 البسيطة الخارجية لان الافراد الموضوع  
 وان لم تكن موجودة حقيقة لكنها موجودة  
 تقديرية فيصدق كل ما ليس بشئ ليس يمكن  
 وشريك الباري ليس بوجوده موجبة حقيقة  
 وهذا يقع فانه من ان يقتضي المتساوية  
 متساوية بالمرجعية الخفية تنكس لنفسها  
 بعكس النقيض على طريقة القديس ارناؤ  
 تقدير ذلك بهذه الاشكال المصنعة ايضا  
 حيث علم الوجود في نفس الامر وقال حقيقة  
 او تقديرية هذا في المقام كلام طويل لا يمكن  
 المختصر من اشار الاطالع عليه فليراجع السالك  
 المطولات **قوله** وجميع المفهوم  
 الخ فان كل مفهوم منها لا يلائم موضوع  
 القضية موجبة صادقة ويحكم على حكم ايجابي و  
 اقلها انها مغايرة لجميع ما دونه ذلك يدل  
 على وجوده في نفس الامر اذ ان في الخارج او  
 العقل المجردة العالية او النفس السافلة  
 فهو بحث آخر **قوله** حقيقة الخ  
 كالشئ والمكن العام الانسان والحيوان

ذلك او تقديرية كالشئ والامر موجوده الا يمكن **قوله** في هذا اي بين القضية الموجبة السالبة المحمول وبين السالبة تلازم بحسب الصدق بمعنى انه اذا صدقة السالبة صدقة  
 الموجبة السالبة المحمول وبالعكس لان موضوع السالبة البسيطة موجود في الذهن كونه متصورا فيصدق السالبة المحمول البتة لا اقتضاها الوجود الذهني والامر لا يلائم  
 المساواة او تعاضد بحسب الصدق ولولا اتفاقهما لكان التلازم عبارة عن صدق كل واحد من القضيةتين على تقدير صدق الاخرى لطاوة ولا علاقة بين  
 السالبة البسيطة والموجبة السالبة المحمول فحينئذ تصور التلازم بينهما **قوله** (سند محمد ابراهيم عفي عنه لم يداوى) \*



م المعدولة فان فيها النسبة واحدة في الاولى سلبية وفي الاخرى ايجابية ففي السالبة المحمول رابطتان رابطتان متاخرتين حرف السلب رابط مقترنة عليه وفي غير رابط واحدة سواركان مقدما وموخر اذ ذلك لان في السالبة المحمول سلب اليجاب اولاً ثم يرجع ويكمل ذلك السلب على الموضوع كقولنا زيد هوليس هو كاتب وكذلك في السالبة البسيطة او المعدولة المحمول الموجبة فالفرق بينهما وبينها بالتثنية الرابط واحدة بينهما بالتثنية الرابط في الموجبة السالبة المحمول ووجهتها في السالبة البسيطة والموجبة المعدولة الان الرابط في الاولى سلبية وفي الثانية ايجابية **قوله** كل نسبة المحمل لما فرغ المصنف من تحقيق القضية بالامرشي كنحو وجود الموضوع والتفصيل والعدول وغير ذلك شرع في تحقيقها بحسب الجهة فقال كل نسبة سواركانت ايجابية او سلبية وسواركانت النسبة في البليات البسيطة او المركبة لان حمل الوجود على شيء او حمل شيء سوى الوجود على شيء بواسطة الوجود قد يجب كما في قولنا الباري تعالى موجودو الاربعة يوجد لها الزوجية وقد ينتج كما في قولنا احتمال التقضين بوجود الاربعة لا لها الزوجية ، قد يمكن كما في قولنا الانسان موجود اوجد له الكتابة **قوله** اما واجبة ان كانت النسبة ضرورية المحقق او مشتقة لان كانت ضرورية الانتفاء او ممكنة ان لم يكن كالا حافظة وذلك لان نسبة كل محمول سواركان وجوديا او ظاهريا الى موضوعه سواركانت النسبة ايجابية او سلبية لا يخلو ذوات ذات الموضوع اما ان تقتضي تلك النسبة اولاد على الثاني لما ان يقتضي يقضي تلك النسبة اولاد الاول هو الموجب الثاني هو الامتناع والثالث هو الامكان **قوله** او ممكنة الحد اعلم ان معاني هذه المعنومات اي الوجوب والامتناع والامكان بدرية اذ كل واحد يعرف معاني هذه الالفاظ من غير افتقار الى قولنا ان الشيء الذي ذكره ايا بهذه الثلاثة بحسب اللفظ لا بحسب الحقيقة اذ كل منها يشتمل على ودونها فلو ان اي وجوب المحمل الذي هو الوجود للموضوع يا متنازع انفكاكه عن الوجود وعرفنا الامكان متنازع الانفكاك عدم الالفاظ كاجوب عدم الانفكاك فيكون دور اوكيز الامكان والامتناع **قوله** وتلك الكيفيات الثلاثة المذكورة دون غير ما كالدوام والاطلاق العام وغير ذلك من كونها في النسبة ايجابية خاصة ودون في السلبية بحسب الواقع دون الاختراع يقال لهذه

# اعلم من الموجبة المعدولة المحمول بتأخر

## فيها الرابطة عن لفظ السلب لفظا وتقدير او في الموجبة

### السالبة المحمول ابطان السلبينها كل نسبة في

#### نفس الامرا ما واجبة او ممتنعة او ممكنة وتلك الكيفيات

**قوله** اعلم انه يجب التحقق والوجود ولا بحسب الحمل كما يجب في بيان النسبة بين الموجبات فانظر اعلم ان المصنف بين الفرق بين السالبة البسيطة والموجبة المعدولة المحمول معناه لفظا فافهم **قوله** المحمول - اعم وانما قيد الموجبة المعدولة بالمحمول لانه لا يشبهه الا في المعدولة المحمول لا في السالبة البسيطة اعلم من الموجبة المعدولة المحمول اذا السالبة يصدق بدون وجود الموضوع ومع وجوده بخلاف المعدولة فانها لا يصدق بدون وجوده فزيد ليس بقاتم صادق سواركان موجودا وبسلب القيام عنه اولم يكن موجودا بخلاف زيد لا قائم فانه لا يصدق الا اذا كان موجودا ولا يكون قائما فان طبيعة اليجاب تقتضي وجود الموضوع واما كان المحمول وجوديا او عدليا او سلبيا هذا هو الفرق المعنوي بين السالبة البسيطة والموجبة المعدولة المحمول **قوله** يتاخر اعم - هذا هو الفرق اللفظي بين السالبة البسيطة والموجبة المعدولة المحمول الرابطة اي لفظا هو مثليتاخر في السالبة البسيطة عن لفظ السلب اي لفظا ليس بخلاف الموجبة المعدولة المحمول فان الرابط فيها يكون مقدما على لفظ السلب فقولنا زيد ليس هو قائم سالبة بسيطة وقولنا زيد هوليس بقاتم موجبة معدولة المحمول وذلك لان من شأن حرف السلب ان يرتفع ما بعد ما قبلها ومن شأن الرابط ان يرتبط ما بعد ما قبلها وقد يفرق الاصطلاح على تخصيص بعض الالفاظ كاللفظ لا وغيره باليجاب وبعضها كليس بالسلب فاذا قيل زيد غير كاتب او كاتب كانت موجبة معدولة واذا قيل زيد ليس بقاتم كانت سالبة بسيطة **قوله** لفظا - كما اذا كان القضية مثلية فقولنا زيد ليس هو بقاتم سالبة بسيطة وزيد هوليس بقاتم معدولة **قوله** تقدر بيا كما اذا كانت القضية مثلية ويكون الرابط معدولا فقولنا زيد ليس بقاتم فان هذه القضية على تقدير كونها سالبة يعقد الرابط فيها بالعدم وعلى تقدير كونها معدولة يعقد رقبه **قوله** السالبة المحمول هذا هو الفرق بين السالبة البسيطة والموجبة المعدولة المحمول وبين السالبة المحمول الموجبة بان فيها رابطتين اي سلب النسبة ونحو السلب بخلاف السالبة البسيطة والموجبة المعدولة المحمول فان الرابط فيها واحدة قائم **قوله** والسلب اعم اي لفظا ليس توسط بين البرابطتين تفصل النسبتان فالقضية الموجبة السالبة المحمول فيها نسبة سلبية هي جو المحمول نسبة ايجابية وهي الرابط بخلاف السالبة البسيطة الموجبة ص

او سلبية وسواركانت النسبة في البليات البسيطة او المركبة لان حمل الوجود على شيء او حمل شيء سوى الوجود على شيء بواسطة الوجود قد يجب كما في قولنا الباري تعالى موجودو الاربعة يوجد لها الزوجية وقد ينتج كما في قولنا احتمال التقضين بوجود الاربعة لا لها الزوجية ، قد يمكن كما في قولنا الانسان موجود اوجد له الكتابة **قوله** اما واجبة ان كانت النسبة ضرورية المحقق او مشتقة لان كانت ضرورية الانتفاء او ممكنة ان لم يكن كالا حافظة وذلك لان نسبة كل محمول سواركان وجوديا او ظاهريا الى موضوعه سواركانت النسبة ايجابية او سلبية لا يخلو ذوات ذات الموضوع اما ان تقتضي تلك النسبة اولاد على الثاني لما ان يقتضي يقضي تلك النسبة اولاد الاول هو الموجب الثاني هو الامتناع والثالث هو الامكان **قوله** او ممكنة الحد اعلم ان معاني هذه المعنومات اي الوجوب والامتناع والامكان بدرية اذ كل واحد يعرف معاني هذه الالفاظ من غير افتقار الى قولنا ان الشيء الذي ذكره ايا بهذه الثلاثة بحسب اللفظ لا بحسب الحقيقة اذ كل منها يشتمل على ودونها فلو ان اي وجوب المحمل الذي هو الوجود للموضوع يا متنازع انفكاكه عن الوجود وعرفنا الامكان متنازع الانفكاك عدم الالفاظ كاجوب عدم الانفكاك فيكون دور اوكيز الامكان والامتناع **قوله** وتلك الكيفيات الثلاثة المذكورة دون غير ما كالدوام والاطلاق العام وغير ذلك من كونها في النسبة ايجابية خاصة ودون في السلبية بحسب الواقع دون الاختراع يقال لهذه

الكيفيات الثلاثة بهذه الحسبات المواد والعناصر كما قال الشيخ في الشفا وعاصله ان المادة ليست كيفية كل نسبة بل كيفية النسبة ايجابية في نفس الامر واما كل كيفية نسبة ايجابية في نفس الامر بل هذه الكيفيات من الوجوب والامكان والامتناع ولا تختلف هذه الكيفيات سواركان المحمول موجبا او سلبيا فان المحمول في القضية السالبة لا بد ان يكون مستحقا عند اليجاب لاحد في الكيفيات المذكورة وان لم يجب للموضوع بالفعل فان خطر ذلك ان لما كانت كل نسبة ايجابية او سلبية مستقيمة بالكيفيات فما الباعث على اصطلاح القوم على تخصيص اطلاق (بقية حاشية برصحة ١٢٩)



(بقية حاشية ١٢٨) المادة على كيفية النسبة الايجابية فاحرص بان الباعث على هذا هو فضل النسبة الايجابية ومشرها ولا يستفاد باعتبارها روادها عن اعتبارها كميات النسبة السلبية فان امتناع النسبة السلبية مثلا يستلزم وجوب الايجابية وكذا هو جوبا وافقنا عليها وامكانها اعلم ان هذا كله على مذهب القدماء وما على راي المتأخرين في عبارة عن كل كيفية كانت نسبتة المحمول الى الموضوع ايجابا كان اوسلبا وسيجي التفصيل لذلك في المتن والحاشية انشاء الله تعالى وقال خير الحقة بالهبة ان النسبة السلبية ليست نسبتة ورابطة بل يقطع الربطه وسلبه بالسلب بما هو سلب وقطع ربطه ليس له حال وكيفية وليست هذه الكيفيات الالغسية الايجابية والسلب بما هو سلب بوجوب ثبوت وفرع عليه ان السوالب الموجبة جهات كلفيات وجهات للايجاب المسلوب فالسالية الغروية مشلا مفهومها سلب ضرورة للايجاب بالضرورة السلب وكذا الدائمة السالية وغيرها ولا يلزم في التقاض من الاختلاف في الجهة بل يقتضي كل موجبة نفسها المختلفة مع اصلها بالايجاب والسلب وفي تمام البحوث المذكورة في المخطوطات ١٢ (المحذرة)

**المواد الفاضلة عليها الجهة وما اشتملت عليها**  
اي على تلك الكيفيات سواء كانت الايجاب او السلب ١٢  
**تسمى موجبة ورابعة بسيطة ان كانت**  
لاشتملها على الجهة ١٢ لاشتملها على اربعة اجزاء ١٢  
**حقيقتها ايجابا فقط اوسلبا فقط ومركبة ان**  
**كانت ملتبسة منهما والعبرة في التسمية للجزء**  
ان كان موجبة والسلب ١٢  
**الاول الا فبطلقة ومهتلة من حيث الجهة وهي**  
اي وان لم تشمل على الجهة ١٢

والثاني من الموجبة هي الموجبة التي تكون حقيقتها علمية ومخرجة من الايجاب والسلب كقولنا كل انسان كاتب بالاسم الخاص فانه مركب من المكشيتين العلميتين اعني قولنا كل انسان كاتب بالاسم العام وهي موجبة ولا شيء من الانسان كاتب بالاسم العام وهي سالية وكقولنا كل كاتب تترك الاصلح بالضرورة مادام كاتب لا دانا فانه مركب من مشروطة عامة موجبة وهي الجزء الاول ومطلقة عامة سالية وهي قولنا كل شيء من الانسان يكتب بالفعل الذي يشير اليه بقوله لا دانا فاقال ١٢ قوله العبرة - هذا ربح توهم ان توهم بان المركبة الموجبة اذا كانت ملتبسة من الايجاب والسلب كليهما فتسميتها باسم احد الجزئين ترجيح لا مخرج فاجاب بقوله والعبرة وعاصدا لا اعتبارا ١٢ قوله ولا - اي وان لم تشمل القضية على الجهة فتسمى مطلقة لا لاطاها وعدم تقييد بالجهة من الجهات ١٢ قوله محالة - اي هذه القضية تسمى مهتلة لا لاجل الجهة فيها كاجمال السور في المهلة المتأخرين اعلم ان المطلقة اعلم من الموجبة تعمم المطلق من المقيد ان توهم انها متساوية يكونان متباينين

له قوله المواد - وجه التسمية بهذه الكيفيات اطلاقها بالمولد ان المادة اصل الشيء وتكمل بها الشيء بالقوة وهذه الكيفيات يحصل بها القضية بالقوة كذا قيل ١٢ قوله عناصر - اي يقال لهذه الكيفيات عناصر ايضا لان عنصر الشيء هو اصل الشيء وهذه الكيفيات الثلثة - اصول وغيره من الدوام والاطلاق اعلم راجع الى هذه الكيفيات ومنسبج فيها كما لا يخفى ١٢ قوله عليها - اي على تلك الكيفيات يقال بهذا الدال الجهة سواء كانت الفاظا كان في القضايا المملوطة وغيره كان في القضايا المعقولة وتسميتها بها لكونها دالة على جهة النسبة ويسمى نوعا ايضا لكونها نوعا من الكيفية فالفرق بين الجهة والمادة باعتبار كون احدهما والاول الآخر مدولا - اعلم ان اللفظ الدال على تلك الكيفية يسمى جهة لفظية والمفهوم العقلي المحفوظ مع مفهوم القضية يسمى جهة عقلية ١٢ قوله ما اشتملت - اي القضية التي اشتملت على الجهة التي هي دالة على الكيفية كما مر فتسمى هذه القضية موجبة تكون الجهة فيها تسمية الكل باسم الجزء ١٢ قوله رابعة - اي القضية التي فيها هذه الجهة يقال لها رابعة ايضا لانها مشتتة على اربعة اجزاء ورابعة الجهة - اعلم ان اقل مراتب القضية ان تكون ثنائية تقسم فيها على ذكر الموضوع والمحمول ثم يصرح بالرابطة فتسمى ثلاثية ثم يقرن بها الجهة فتسمى رباعية وانما لم يجعل باعتبار السور فخاسية كما جعلت باعتبار الجهة رباعية لان الجهة لازمة للقضية اذ كل نسبة لا بد لها من جهة وكيفية من الضرورة والدوام ومقابلها بخلاف السور فانه غير لازم كافي المهلة والشفعية والطبيعة لان السور ليس له اعتبار زائد على الموضوع فان مفهومه اما جميع الافراد او بعضها وهو الموضوع الحقيقية بخلاف الجهة ١٢ قوله بسيطة - المقصود به ان تقسم الموجبة بحسب البساطة والترتيب حاصل ان الموجبة على نوعين بسيطة ومركبة - البسيطة هي القضية التي تكون حقيقتها ايجابا فقط اي بدون السلب نحو كل انسان حيوان بالضرورة اوسلبا فقط اي بدون الايجاب فيها كقولنا كل شيء من الانسان يترك بالضرورة وانما سميت بسيطة بساطتها بالنظر الى حقيقة المركبة فالرابط بالبساطة الاضافي لا يحقق فيها ١٢ قوله مركبة - هذا هو النوع

كيفية يكون احدها اعم من الاخرى فيقال لكل منهما مفهوم ومصدق والمطلقة بحسب المصدق اعم من الموجبة بحسب المصدق ايضا والتبرن وانما هو من مفهومها ١٢ قوله وهي - اي الجهة التي تدل على الكيفية النفس الالهية للنسبة الايجابية التي يقال لها المادة ان وافقت هذه الجهة المادة صدقت القضية ولا كذبت لان الجهة بمنزلة الحكاية والمادة بمنزلة الحكمي عنه والمصدق عبارة عن مطابقة الحكمي عنه والكذب عبارة عن عدم مطابقتها عن فان وافقت الجهة التي هي كغير وحكاية عن المادة التي هي المعبر عنها وحكي عنها صدقت القضية كقولنا الانسان حيوان بالضرورة ١٢ (المحذرة)

15.

الأكثية اعراض واحوال الوجود الشئ في نفسه وهما متساويان مضميناً ومتساويان مقصداً وفيه ان هذا الاختلاف راجع الى اختلاف المحمول لا الى اختلاف نفس معنى الوجوب او الى المكان او الى امتناع الوجود به ما قد رالسيد السند في توضيح تلك المغامرة وحاصله ان المواد الحكمية ليست غير جبات التقضايا مطلقا بل هي مضمنا لا سباجبات ومواد التقضايا مضمونة فالاختلاف بحسب اختلاف المحمولات لا يجب اختلاف نفس مضمين هذه الجبات وقيل ان مراد صاحب المنطق باختلاف نفي العينية هو المجموع في الضام بقولوا بالعينية بل بالعموم والخصوص والعالم لا يكون بين الخاص في التوفيق هذا وسبب كلامه قيل لا يلحق بهذا الاختلاف فيهم **فقد** قولهم لذي الهمال لا يلزم وجوب تقرير المازنة ان زوجية المازنة واجبة بالوجوب المنطقي لعدم قولنا الازدية زوج بالوجوب وهذا الوجوب بالوجوب الحكمي الذي هو عبارة عن زوجية زوجية في نفس الشيء من حيث المجموع فيضم ايضا صدق زوجية المازنة واجبة بالوجوب الحكمي واجبة نظرا الى الوجوب في نفسه بالاهل بالاختلاف لطلالة الاستلزام تعدد الواجب ولان الوازم تابع للمزومات بالافضة والاتباع يستحيل ان يكون واجب الوجوب **فقد** الجواب بالاجيب شارب التوفيق وحاصله ان ارادت بقوله انه على تعدد العينية يلزم ان يكون الوجوب في نفسه واجبة ان يكون وجودا في نفسه باوجبة حتى يخرج الوازم بالنظر الى الوجود في نفسه عن بقية الاحكام وادركه الاستيعاج الى العلة ويصدق قولنا ان زوجية بالوجوب بالمازنة ممنوعة فان تعدد زوجات الواجب بالمنطقة وان لم

پیرا دی مکا بیت فاطمہ بنت مسعود رضی اللہ عنہا کہ ان کے لئے جنت النور ہے جس کے دروازے کھلے ہوئے ہیں اور وہاں ہر ایک کو جو چاہے کھائے اور پیے اور نہ اس کو کوئی تنبیہ ہوگی۔

يتقارن مع الوجوب المحكي في نفس المفهوم كمن في المنطق ليس معتبرا بالنسبة الى الوجود في نفسه فقط وان اردت ان يلزم ان يكون لوازم الماهية واجبة الثبوت للماهية او العاكسة واجبة الوجود لمفطنان الامر متوسع لان المحال كونهما واجبة الوجود ولا واجبة الثبوت للغير وممكن ان وجوب الوجود في نفسه غير وجوب الثبوت للغير واحدهما لا يستلزم الاخر فان اريد يكون لوازم الماهيات واجبة لذاتها كونهما واجبة في نفسه حتى يخرج عن حيز الامكان والاحتياج بان يكون الزوجية موجودة واجبة لذاتها فالمازلة موجودة فان الوجوب المنطقي وان لم يتقارن مع الوجوب المحكي في نفس المفهوم كمن في المنطق ليس معتبرا بالنسبة الى الوجود في نفسه فقط يلزم وجوب الوجود بل قد يكون بالنسبة

ما كتب بالامكان العام ١٢ قوله ومن ثم - اي من اجل ان الموجبة يقال لما شملت على الجبهة وهي عبارة عن الدال على العينية و  
الكيفيات غير متناهية ١٣ قوله غير متناهية - اي غير مضمرة في عدد لان الكيفيات ليست مضمرة في عدد وكل قضية مع اية كيفية  
اخذت تكون موجبة فكانت الموجبات غير متناهية باعتبار عدم تناسي الكيفيات المضمرة فيها وتعيينها في اثباتها كما في الكتاب باعتبار اعتبارها  
الاكثر وتوقف نتائج القياس عليها لا باعتبار الكيفيات المأخوذة معها قال الفاضل السند على الظاهر ان كون الموجبات غير متناهية ليس بخصوص  
بمذهب المتأخرين وليس منوطا بكون المادة عبارة عن كل كيفية كانت بل الموجبات عند القدماء ايضا غير متناهية وان كانت المادة مخصوصة بالكيفية  
الثلث لان الجبهة عندهم اعم من المادة  
لازم تعدد الواجب

بين وجوب الوجود في نفسه وبين وجوب الشئ لغيره الاول محال  
غير لازم والثاني لازم غير محال هذا على ان القدماء واللاحقون  
مذهب المتأخرين  
كدام وتوقيت او غير ذلك ومن ثم كانت الموجبات غير  
متناهية فمن اجل ان علمها باستحالة انفكاك النسبة مطلقا فضرورة  
الاول قوله الاول - اي وجوب الوجود في نفسه محال للزوم تعدد الواجب الوجود في نفسه لكنه غير لازم في ثبوت لزوم  
الماهيات لبيان المراد بهنا وجوب الشئ لغيره ١٤ قوله الثاني - اي وجوب الثبوت للغير لازم في ثبوت لوازم  
الماهيات بها لكنه غير محال لعدم استنزاف تعدد الواجب الوجود كما لا يخفى ١٥ قوله هذا - اي كون المواد مضمرة  
في هذه الكيفيات لا مطلقا بل من حيث انها كيفيات لنفسية الايجابية. فاما قال الفاضل الاسد من ان الظاهر  
انه اشارة الى المجموع المذكور اعني كون تلك الكيفيات الثلاث خطا مادة والدال عليها فقط جهة كما يفهم من  
ظاهر كلام المصنف انتهى ساقط لان مذهب القدماء انما هو انحصار المواد في الكيفيات الثلاث دون انحصار  
الجبهة ايضا في الدال عليها ١٦ قوله واما - فهايدل صريحا على ان المحذور انما هو ان يكون القدماء في فهم  
المادة دون فهم الجبهة ايضا فانها عامة اتفاقا كما قال شارح المطالع ان جمهور المنطقيين من المتقدمين و  
المتأخرين اطلقوا اسم الجبهة على كل كيفية النسبة ولا يقال المصنف في بيان مذهب المتقدمين وكذا الجبهة  
عندهم عبارة عن الدال على اية كيفية كانت فان الموضع موضع بيان افتراءهم عن القدماء ١٧ قوله  
المحدد بين تخفيف الدال اي المتأخرين فالأداة عندهم عبارة عن كيفية كانت للنسبة في نفس الامور اية  
نسبة كانت فمذهب المتقدمين يخالف مذهب القدماء من وجوب الاول ان المادة عند المتقدمين عبارة  
عن اية كيفية كانت وعند القدماء مضمرة في هذه الثلاث والثاني عند المتقدمين عبارة عن كيفية اية نسبة  
كانت وعند القدماء عن كيفيات النسبة الايجابية فقط ١٨ قوله كذا ام لا - اي كون  
الحمول للموضوع في جميع الاوقات كقولنا كل فلان متحرك دائما ١٩ قوله توقفت - اي كون الحمول للموضوع  
في وقت سواء كان في وقت مخصوص او في وقت ما كقولنا كل قمر منخسف وقت الخسوف وكل انسان متخسف  
في وقت ما ٢٠ قوله غير ذلك - كالاطلاق العام اي كون الحمول للموضوع بالفعل كقولنا كل حيوان متحرك  
بالفعل وكلاهما ان كان الحمول للموضوع مع سلب الضرورة من الطرح انما هو كقولنا كل انسان

لازم تعدد الواجب  
الاول قوله الاول - اي وجوب الوجود في نفسه محال للزوم تعدد الواجب الوجود في نفسه لكنه غير لازم في ثبوت لزوم  
الماهيات لبيان المراد بهنا وجوب الشئ لغيره ١٤ قوله الثاني - اي وجوب الثبوت للغير لازم في ثبوت لوازم  
الماهيات بها لكنه غير محال لعدم استنزاف تعدد الواجب الوجود كما لا يخفى ١٥ قوله هذا - اي كون المواد مضمرة  
في هذه الكيفيات لا مطلقا بل من حيث انها كيفيات لنفسية الايجابية. فاما قال الفاضل الاسد من ان الظاهر  
انه اشارة الى المجموع المذكور اعني كون تلك الكيفيات الثلاث خطا مادة والدال عليها فقط جهة كما يفهم من  
ظاهر كلام المصنف انتهى ساقط لان مذهب القدماء انما هو انحصار المواد في الكيفيات الثلاث دون انحصار  
الجبهة ايضا في الدال عليها ١٦ قوله واما - فهايدل صريحا على ان المحذور انما هو ان يكون القدماء في فهم  
المادة دون فهم الجبهة ايضا فانها عامة اتفاقا كما قال شارح المطالع ان جمهور المنطقيين من المتقدمين و  
المتأخرين اطلقوا اسم الجبهة على كل كيفية النسبة ولا يقال المصنف في بيان مذهب المتقدمين وكذا الجبهة  
عندهم عبارة عن الدال على اية كيفية كانت فان الموضع موضع بيان افتراءهم عن القدماء ١٧ قوله  
المحدد بين تخفيف الدال اي المتأخرين فالأداة عندهم عبارة عن كيفية كانت للنسبة في نفس الامور اية  
نسبة كانت فمذهب المتقدمين يخالف مذهب القدماء من وجوب الاول ان المادة عند المتقدمين عبارة  
عن اية كيفية كانت وعند القدماء مضمرة في هذه الثلاث والثاني عند المتقدمين عبارة عن كيفية اية نسبة  
كانت وعند القدماء عن كيفيات النسبة الايجابية فقط ١٨ قوله كذا ام لا - اي كون  
الحمول للموضوع في جميع الاوقات كقولنا كل فلان متحرك دائما ١٩ قوله توقفت - اي كون الحمول للموضوع  
في وقت سواء كان في وقت مخصوص او في وقت ما كقولنا كل قمر منخسف وقت الخسوف وكل انسان متخسف  
في وقت ما ٢٠ قوله غير ذلك - كالاطلاق العام اي كون الحمول للموضوع بالفعل كقولنا كل حيوان متحرك  
بالفعل وكلاهما ان كان الحمول للموضوع مع سلب الضرورة من الطرح انما هو كقولنا كل انسان

حيوان بالضرورة وانما سميت ضرورية لاشتغالها على الضرورة ومطلقة لعدم تقييدها بالوقت والوصف اعلم ان الضرورة المستقلة في المنطق اعم من الضرورة بحسب  
الذات ومن الضرورة بحسب الغير وهي مقصورة على احوال الاول الضرورة الازلية وهي اقسام لان الازلية عبارة عن عدم ابتداء الوجود والعدم عدم انتهائهما فبينهما تلازم  
عندهم اطلاق الازلية ايدي وبالعكس فالضرورية الازلية عبارة عن امتناع انفكاك الشيء بحيث لا يكون لذلك الامتناع بداية ولا نهاية وهي على احوال الاول الضرورة  
الازلية الازلية وهي كون الشيء متنع الانفكاك في جميع الازمنة بان لا يكون له ابتداء ولا انتهاء بحسب الزمان والقضية المشتبهة (بقية حاشية برصحة ١٥٢) -

(بقيت أشبه صفحة ١٥١) عليها تسمى ضرورة زمانية نحو أن نسان نوجد بالضرورة الزمانية على مذنب الحكماء القائلين بالقدم الزماني لأنواع العلم بأسرها والاشارة بالضرورة الزمنية الدهرية وهي عبارة عن كون الشيء مشتقاً من غيره في الواقع لا يكون الواقعية لا ابتداء ولا انتهاء وهذه الضرورة وإن كانت مشتقة بالضرورة الزمانية لكن لا ملاحظة فيها للزمان بل امتناعاً لحفظها الواقعية فقط حتى لو لم يوجد الزمان ولا الزمانيات لتعقبت هذه الضرورة والقطعية التي هي مأخوذة فيها تسمى ضرورة الزمنية كقول العقل أفعال موجود بالضرورة الدهرية والثالث بالضرورة الزمنية السردية وهي عبارة عن كون الشيء مجتمعاً لانفكاك استنتاجاً من نفس الذات وهذا وإن كانت مستلزماً للضرورة الزمانية والدهرية لكن لا ملاحظة فيها للزمان ولا الدهر وإنما ملاحظة فيها

الاجتماعية التي هي بالقدم الزماني

**أوقادام الوصف فشرطه عايناً وفي وقت معين ففقيه**  
 لا يشترط بالضرورة بالوصف فيها <sup>١٢</sup> <sup>١٣</sup> <sup>١٤</sup> <sup>١٥</sup> <sup>١٦</sup> <sup>١٧</sup> <sup>١٨</sup> <sup>١٩</sup> <sup>٢٠</sup> <sup>٢١</sup> <sup>٢٢</sup> <sup>٢٣</sup> <sup>٢٤</sup> <sup>٢٥</sup> <sup>٢٦</sup> <sup>٢٧</sup> <sup>٢٨</sup> <sup>٢٩</sup> <sup>٣٠</sup> <sup>٣١</sup> <sup>٣٢</sup> <sup>٣٣</sup> <sup>٣٤</sup> <sup>٣٥</sup> <sup>٣٦</sup> <sup>٣٧</sup> <sup>٣٨</sup> <sup>٣٩</sup> <sup>٤٠</sup> <sup>٤١</sup> <sup>٤٢</sup> <sup>٤٣</sup> <sup>٤٤</sup> <sup>٤٥</sup> <sup>٤٦</sup> <sup>٤٧</sup> <sup>٤٨</sup> <sup>٤٩</sup> <sup>٥٠</sup> <sup>٥١</sup> <sup>٥٢</sup> <sup>٥٣</sup> <sup>٥٤</sup> <sup>٥٥</sup> <sup>٥٦</sup> <sup>٥٧</sup> <sup>٥٨</sup> <sup>٥٩</sup> <sup>٦٠</sup> <sup>٦١</sup> <sup>٦٢</sup> <sup>٦٣</sup> <sup>٦٤</sup> <sup>٦٥</sup> <sup>٦٦</sup> <sup>٦٧</sup> <sup>٦٨</sup> <sup>٦٩</sup> <sup>٧٠</sup> <sup>٧١</sup> <sup>٧٢</sup> <sup>٧٣</sup> <sup>٧٤</sup> <sup>٧٥</sup> <sup>٧٦</sup> <sup>٧٧</sup> <sup>٧٨</sup> <sup>٧٩</sup> <sup>٨٠</sup> <sup>٨١</sup> <sup>٨٢</sup> <sup>٨٣</sup> <sup>٨٤</sup> <sup>٨٥</sup> <sup>٨٦</sup> <sup>٨٧</sup> <sup>٨٨</sup> <sup>٨٩</sup> <sup>٩٠</sup> <sup>٩١</sup> <sup>٩٢</sup> <sup>٩٣</sup> <sup>٩٤</sup> <sup>٩٥</sup> <sup>٩٦</sup> <sup>٩٧</sup> <sup>٩٨</sup> <sup>٩٩</sup> <sup>١٠٠</sup> <sup>١٠١</sup> <sup>١٠٢</sup> <sup>١٠٣</sup> <sup>١٠٤</sup> <sup>١٠٥</sup> <sup>١٠٦</sup> <sup>١٠٧</sup> <sup>١٠٨</sup> <sup>١٠٩</sup> <sup>١١٠</sup> <sup>١١١</sup> <sup>١١٢</sup> <sup>١١٣</sup> <sup>١١٤</sup> <sup>١١٥</sup> <sup>١١٦</sup> <sup>١١٧</sup> <sup>١١٨</sup> <sup>١١٩</sup> <sup>١٢٠</sup> <sup>١٢١</sup> <sup>١٢٢</sup> <sup>١٢٣</sup> <sup>١٢٤</sup> <sup>١٢٥</sup> <sup>١٢٦</sup> <sup>١٢٧</sup> <sup>١٢٨</sup> <sup>١٢٩</sup> <sup>١٣٠</sup> <sup>١٣١</sup> <sup>١٣٢</sup> <sup>١٣٣</sup> <sup>١٣٤</sup> <sup>١٣٥</sup> <sup>١٣٦</sup> <sup>١٣٧</sup> <sup>١٣٨</sup> <sup>١٣٩</sup> <sup>١٤٠</sup> <sup>١٤١</sup> <sup>١٤٢</sup> <sup>١٤٣</sup> <sup>١٤٤</sup> <sup>١٤٥</sup> <sup>١٤٦</sup> <sup>١٤٧</sup> <sup>١٤٨</sup> <sup>١٤٩</sup> <sup>١٥٠</sup> <sup>١٥١</sup> <sup>١٥٢</sup> <sup>١٥٣</sup> <sup>١٥٤</sup> <sup>١٥٥</sup> <sup>١٥٦</sup> <sup>١٥٧</sup> <sup>١٥٨</sup> <sup>١٥٩</sup> <sup>١٦٠</sup> <sup>١٦١</sup> <sup>١٦٢</sup> <sup>١٦٣</sup> <sup>١٦٤</sup> <sup>١٦٥</sup> <sup>١٦٦</sup> <sup>١٦٧</sup> <sup>١٦٨</sup> <sup>١٦٩</sup> <sup>١٧٠</sup> <sup>١٧١</sup> <sup>١٧٢</sup> <sup>١٧٣</sup> <sup>١٧٤</sup> <sup>١٧٥</sup> <sup>١٧٦</sup> <sup>١٧٧</sup> <sup>١٧٨</sup> <sup>١٧٩</sup> <sup>١٨٠</sup> <sup>١٨١</sup> <sup>١٨٢</sup> <sup>١٨٣</sup> <sup>١٨٤</sup> <sup>١٨٥</sup> <sup>١٨٦</sup> <sup>١٨٧</sup> <sup>١٨٨</sup> <sup>١٨٩</sup> <sup>١٩٠</sup> <sup>١٩١</sup> <sup>١٩٢</sup> <sup>١٩٣</sup> <sup>١٩٤</sup> <sup>١٩٥</sup> <sup>١٩٦</sup> <sup>١٩٧</sup> <sup>١٩٨</sup> <sup>١٩٩</sup> <sup>٢٠٠</sup> <sup>٢٠١</sup> <sup>٢٠٢</sup> <sup>٢٠٣</sup> <sup>٢٠٤</sup> <sup>٢٠٥</sup> <sup>٢٠٦</sup> <sup>٢٠٧</sup> <sup>٢٠٨</sup> <sup>٢٠٩</sup> <sup>٢١٠</sup> <sup>٢١١</sup> <sup>٢١٢</sup> <sup>٢١٣</sup> <sup>٢١٤</sup> <sup>٢١٥</sup> <sup>٢١٦</sup> <sup>٢١٧</sup> <sup>٢١٨</sup> <sup>٢١٩</sup> <sup>٢٢٠</sup> <sup>٢٢١</sup> <sup>٢٢٢</sup> <sup>٢٢٣</sup> <sup>٢٢٤</sup> <sup>٢٢٥</sup> <sup>٢٢٦</sup> <sup>٢٢٧</sup> <sup>٢٢٨</sup> <sup>٢٢٩</sup> <sup>٢٣٠</sup> <sup>٢٣١</sup> <sup>٢٣٢</sup> <sup>٢٣٣</sup> <sup>٢٣٤</sup> <sup>٢٣٥</sup> <sup>٢٣٦</sup> <sup>٢٣٧</sup> <sup>٢٣٨</sup> <sup>٢٣٩</sup> <sup>٢٤٠</sup> <sup>٢٤١</sup> <sup>٢٤٢</sup> <sup>٢٤٣</sup> <sup>٢٤٤</sup> <sup>٢٤٥</sup> <sup>٢٤٦</sup> <sup>٢٤٧</sup> <sup>٢٤٨</sup> <sup>٢٤٩</sup> <sup>٢٥٠</sup> <sup>٢٥١</sup> <sup>٢٥٢</sup> <sup>٢٥٣</sup> <sup>٢٥٤</sup> <sup>٢٥٥</sup> <sup>٢٥٦</sup> <sup>٢٥٧</sup> <sup>٢٥٨</sup> <sup>٢٥٩</sup> <sup>٢٦٠</sup> <sup>٢٦١</sup> <sup>٢٦٢</sup> <sup>٢٦٣</sup> <sup>٢٦٤</sup> <sup>٢٦٥</sup> <sup>٢٦٦</sup> <sup>٢٦٧</sup> <sup>٢٦٨</sup> <sup>٢٦٩</sup> <sup>٢٧٠</sup> <sup>٢٧١</sup> <sup>٢٧٢</sup> <sup>٢٧٣</sup> <sup>٢٧٤</sup> <sup>٢٧٥</sup> <sup>٢٧٦</sup> <sup>٢٧٧</sup> <sup>٢٧٨</sup> <sup>٢٧٩</sup> <sup>٢٨٠</sup> <sup>٢٨١</sup> <sup>٢٨٢</sup> <sup>٢٨٣</sup> <sup>٢٨٤</sup> <sup>٢٨٥</sup> <sup>٢٨٦</sup> <sup>٢٨٧</sup> <sup>٢٨٨</sup> <sup>٢٨٩</sup> <sup>٢٩٠</sup> <sup>٢٩١</sup> <sup>٢٩٢</sup> <sup>٢٩٣</sup> <sup>٢٩٤</sup> <sup>٢٩٥</sup> <sup>٢٩٦</sup> <sup>٢٩٧</sup> <sup>٢٩٨</sup> <sup>٢٩٩</sup> <sup>٣٠٠</sup> <sup>٣٠١</sup> <sup>٣٠٢</sup> <sup>٣٠٣</sup> <sup>٣٠٤</sup> <sup>٣٠٥</sup> <sup>٣٠٦</sup> <sup>٣٠٧</sup> <sup>٣٠٨</sup> <sup>٣٠٩</sup> <sup>٣١٠</sup> <sup>٣١١</sup> <sup>٣١٢</sup> <sup>٣١٣</sup> <sup>٣١٤</sup> <sup>٣١٥</sup> <sup>٣١٦</sup> <sup>٣١٧</sup> <sup>٣١٨</sup> <sup>٣١٩</sup> <sup>٣٢٠</sup> <sup>٣٢١</sup> <sup>٣٢٢</sup> <sup>٣٢٣</sup> <sup>٣٢٤</sup> <sup>٣٢٥</sup> <sup>٣٢٦</sup> <sup>٣٢٧</sup> <sup>٣٢٨</sup> <sup>٣٢٩</sup> <sup>٣٣٠</sup> <sup>٣٣١</sup> <sup>٣٣٢</sup> <sup>٣٣٣</sup> <sup>٣٣٤</sup> <sup>٣٣٥</sup> <sup>٣٣٦</sup> <sup>٣٣٧</sup> <sup>٣٣٨</sup> <sup>٣٣٩</sup> <sup>٣٤٠</sup> <sup>٣٤١</sup> <sup>٣٤٢</sup> <sup>٣٤٣</sup> <sup>٣٤٤</sup> <sup>٣٤٥</sup> <sup>٣٤٦</sup> <sup>٣٤٧</sup> <sup>٣٤٨</sup> <sup>٣٤٩</sup> <sup>٣٥٠</sup> <sup>٣٥١</sup> <sup>٣٥٢</sup> <sup>٣٥٣</sup> <sup>٣٥٤</sup> <sup>٣٥٥</sup> <sup>٣٥٦</sup> <sup>٣٥٧</sup> <sup>٣٥٨</sup> <sup>٣٥٩</sup> <sup>٣٦٠</sup> <sup>٣٦١</sup> <sup>٣٦٢</sup> <sup>٣٦٣</sup> <sup>٣٦٤</sup> <sup>٣٦٥</sup> <sup>٣٦٦</sup> <sup>٣٦٧</sup> <sup>٣٦٨</sup> <sup>٣٦٩</sup> <sup>٣٧٠</sup> <sup>٣٧١</sup> <sup>٣٧٢</sup> <sup>٣٧٣</sup> <sup>٣٧٤</sup> <sup>٣٧٥</sup> <sup>٣٧٦</sup> <sup>٣٧٧</sup> <sup>٣٧٨</sup> <sup>٣٧٩</sup> <sup>٣٨٠</sup> <sup>٣٨١</sup> <sup>٣٨٢</sup> <sup>٣٨٣</sup> <sup>٣٨٤</sup> <sup>٣٨٥</sup> <sup>٣٨٦</sup> <sup>٣٨٧</sup> <sup>٣٨٨</sup> <sup>٣٨٩</sup> <sup>٣٩٠</sup> <sup>٣٩١</sup> <sup>٣٩٢</sup> <sup>٣٩٣</sup> <sup>٣٩٤</sup> <sup>٣٩٥</sup> <sup>٣٩٦</sup> <sup>٣٩٧</sup> <sup>٣٩٨</sup> <sup>٣٩٩</sup> <sup>٤٠٠</sup> <sup>٤٠١</sup> <sup>٤٠٢</sup> <sup>٤٠٣</sup> <sup>٤٠٤</sup> <sup>٤٠٥</sup> <sup>٤٠٦</sup> <sup>٤٠٧</sup> <sup>٤٠٨</sup> <sup>٤٠٩</sup> <sup>٤١٠</sup> <sup>٤١١</sup> <sup>٤١٢</sup> <sup>٤١٣</sup> <sup>٤١٤</sup> <sup>٤١٥</sup> <sup>٤١٦</sup> <sup>٤١٧</sup> <sup>٤١٨</sup> <sup>٤١٩</sup> <sup>٤٢٠</sup> <sup>٤٢١</sup> <sup>٤٢٢</sup> <sup>٤٢٣</sup> <sup>٤٢٤</sup> <sup>٤٢٥</sup> <sup>٤٢٦</sup> <sup>٤٢٧</sup> <sup>٤٢٨</sup> <sup>٤٢٩</sup> <sup>٤٣٠</sup> <sup>٤٣١</sup> <sup>٤٣٢</sup> <sup>٤٣٣</sup> <sup>٤٣٤</sup> <sup>٤٣٥</sup> <sup>٤٣٦</sup> <sup>٤٣٧</sup> <sup>٤٣٨</sup> <sup>٤٣٩</sup> <sup>٤٤٠</sup> <sup>٤٤١</sup> <sup>٤٤٢</sup> <sup>٤٤٣</sup> <sup>٤٤٤</sup> <sup>٤٤٥</sup> <sup>٤٤٦</sup> <sup>٤٤٧</sup> <sup>٤٤٨</sup> <sup>٤٤٩</sup> <sup>٤٥٠</sup> <sup>٤٥١</sup> <sup>٤٥٢</sup> <sup>٤٥٣</sup> <sup>٤٥٤</sup> <sup>٤٥٥</sup> <sup>٤٥٦</sup> <sup>٤٥٧</sup> <sup>٤٥٨</sup> <sup>٤٥٩</sup> <sup>٤٦٠</sup> <sup>٤٦١</sup> <sup>٤٦٢</sup> <sup>٤٦٣</sup> <sup>٤٦٤</sup> <sup>٤٦٥</sup> <sup>٤٦٦</sup> <sup>٤٦٧</sup> <sup>٤٦٨</sup> <sup>٤٦٩</sup> <sup>٤٧٠</sup> <sup>٤٧١</sup> <sup>٤٧٢</sup> <sup>٤٧٣</sup> <sup>٤٧٤</sup> <sup>٤٧٥</sup> <sup>٤٧٦</sup> <sup>٤٧٧</sup> <sup>٤٧٨</sup> <sup>٤٧٩</sup> <sup>٤٨٠</sup> <sup>٤٨١</sup> <sup>٤٨٢</sup> <sup>٤٨٣</sup> <sup>٤٨٤</sup> <sup>٤٨٥</sup> <sup>٤٨٦</sup> <sup>٤٨٧</sup> <sup>٤٨٨</sup> <sup>٤٨٩</sup> <sup>٤٩٠</sup> <sup>٤٩١</sup> <sup>٤٩٢</sup> <sup>٤٩٣</sup> <sup>٤٩٤</sup> <sup>٤٩٥</sup> <sup>٤٩٦</sup> <sup>٤٩٧</sup> <sup>٤٩٨</sup> <sup>٤٩٩</sup> <sup>٥٠٠</sup> <sup>٥٠١</sup> <sup>٥٠٢</sup> <sup>٥٠٣</sup> <sup>٥٠٤</sup> <sup>٥٠٥</sup> <sup>٥٠٦</sup> <sup>٥٠٧</sup> <sup>٥٠٨</sup> <sup>٥٠٩</sup> <sup>٥١٠</sup> <sup>٥١١</sup> <sup>٥١٢</sup> <sup>٥١٣</sup> <sup>٥١٤</sup> <sup>٥١٥</sup> <sup>٥١٦</sup> <sup>٥١٧</sup> <sup>٥١٨</sup> <sup>٥١٩</sup> <sup>٥٢٠</sup> <sup>٥٢١</sup> <sup>٥٢٢</sup> <sup>٥٢٣</sup> <sup>٥٢٤</sup> <sup>٥٢٥</sup> <sup>٥٢٦</sup> <sup>٥٢٧</sup> <sup>٥٢٨</sup> <sup>٥٢٩</sup> <sup>٥٣٠</sup> <sup>٥٣١</sup> <sup>٥٣٢</sup> <sup>٥٣٣</sup> <sup>٥٣٤</sup> <sup>٥٣٥</sup> <sup>٥٣٦</sup> <sup>٥٣٧</sup> <sup>٥٣٨</sup> <sup>٥٣٩</sup> <sup>٥٤٠</sup> <sup>٥٤١</sup> <sup>٥٤٢</sup> <sup>٥٤٣</sup> <sup>٥٤٤</sup> <sup>٥٤٥</sup> <sup>٥٤٦</sup> <sup>٥٤٧</sup> <sup>٥٤٨</sup> <sup>٥٤٩</sup> <sup>٥٥٠</sup> <sup>٥٥١</sup> <sup>٥٥٢</sup> <sup>٥٥٣</sup> <sup>٥٥٤</sup> <sup>٥٥٥</sup> <sup>٥٥٦</sup> <sup>٥٥٧</sup> <sup>٥٥٨</sup> <sup>٥٥٩</sup> <sup>٥٦٠</sup> <sup>٥٦١</sup> <sup>٥٦٢</sup> <sup>٥٦٣</sup> <sup>٥٦٤</sup> <sup>٥٦٥</sup> <sup>٥٦٦</sup> <sup>٥٦٧</sup> <sup>٥٦٨</sup> <sup>٥٦٩</sup> <sup>٥٧٠</sup> <sup>٥٧١</sup> <sup>٥٧٢</sup> <sup>٥٧٣</sup> <sup>٥٧٤</sup> <sup>٥٧٥</sup> <sup>٥٧٦</sup> <sup>٥٧٧</sup> <sup>٥٧٨</sup> <sup>٥٧٩</sup> <sup>٥٨٠</sup> <sup>٥٨١</sup> <sup>٥٨٢</sup> <sup>٥٨٣</sup> <sup>٥٨٤</sup> <sup>٥٨٥</sup> <sup>٥٨٦</sup> <sup>٥٨٧</sup> <sup>٥٨٨</sup> <sup>٥٨٩</sup> <sup>٥٩٠</sup> <sup>٥٩١</sup> <sup>٥٩٢</sup> <sup>٥٩٣</sup> <sup>٥٩٤</sup> <sup>٥٩٥</sup> <sup>٥٩٦</sup> <sup>٥٩٧</sup> <sup>٥٩٨</sup> <sup>٥٩٩</sup> <sup>٦٠٠</sup> <sup>٦٠١</sup> <sup>٦٠٢</sup> <sup>٦٠٣</sup> <sup>٦٠٤</sup> <sup>٦٠٥</sup> <sup>٦٠٦</sup> <sup>٦٠٧</sup> <sup>٦٠٨</sup> <sup>٦٠٩</sup> <sup>٦١٠</sup> <sup>٦١١</sup> <sup>٦١٢</sup> <sup>٦١٣</sup> <sup>٦١٤</sup> <sup>٦١٥</sup> <sup>٦١٦</sup> <sup>٦١٧</sup> <sup>٦١٨</sup> <sup>٦١٩</sup> <sup>٦٢٠</sup> <sup>٦٢١</sup> <sup>٦٢٢</sup> <sup>٦٢٣</sup> <sup>٦٢٤</sup> <sup>٦٢٥</sup> <sup>٦٢٦</sup> <sup>٦٢٧</sup> <sup>٦٢٨</sup> <sup>٦٢٩</sup> <sup>٦٣٠</sup> <sup>٦٣١</sup> <sup>٦٣٢</sup> <sup>٦٣٣</sup> <sup>٦٣٤</sup> <sup>٦٣٥</sup> <sup>٦٣٦</sup> <sup>٦٣٧</sup> <sup>٦٣٨</sup> <sup>٦٣٩</sup> <sup>٦٤٠</sup> <sup>٦٤١</sup> <sup>٦٤٢</sup> <sup>٦٤٣</sup> <sup>٦٤٤</sup> <sup>٦٤٥</sup> <sup>٦٤٦</sup> <sup>٦٤٧</sup> <sup>٦٤٨</sup> <sup>٦٤٩</sup> <sup>٦٥٠</sup> <sup>٦٥١</sup> <sup>٦٥٢</sup> <sup>٦٥٣</sup> <sup>٦٥٤</sup> <sup>٦٥٥</sup> <sup>٦٥٦</sup> <sup>٦٥٧</sup> <sup>٦٥٨</sup> <sup>٦٥٩</sup> <sup>٦٦٠</sup> <sup>٦٦١</sup> <sup>٦٦٢</sup> <sup>٦٦٣</sup> <sup>٦٦٤</sup> <sup>٦٦٥</sup> <sup>٦٦٦</sup> <sup>٦٦٧</sup> <sup>٦٦٨</sup> <sup>٦٦٩</sup> <sup>٦٧٠</sup> <sup>٦٧١</sup> <sup>٦٧٢</sup> <sup>٦٧٣</sup> <sup>٦٧٤</sup> <sup>٦٧٥</sup> <sup>٦٧٦</sup> <sup>٦٧٧</sup> <sup>٦٧٨</sup> <sup>٦٧٩</sup> <sup>٦٨٠</sup> <sup>٦٨١</sup> <sup>٦٨٢</sup> <sup>٦٨٣</sup> <sup>٦٨٤</sup> <sup>٦٨٥</sup> <sup>٦٨٦</sup> <sup>٦٨٧</sup> <sup>٦٨٨</sup> <sup>٦٨٩</sup> <sup>٦٩٠</sup> <sup>٦٩١</sup> <sup>٦٩٢</sup> <sup>٦٩٣</sup> <sup>٦٩٤</sup> <sup>٦٩٥</sup> <sup>٦٩٦</sup> <sup>٦٩٧</sup> <sup>٦٩٨</sup> <sup>٦٩٩</sup> <sup>٧٠٠</sup> <sup>٧٠١</sup> <sup>٧٠٢</sup> <sup>٧٠٣</sup> <sup>٧٠٤</sup> <sup>٧٠٥</sup> <sup>٧٠٦</sup> <sup>٧٠٧</sup> <sup>٧٠٨</sup> <sup>٧٠٩</sup> <sup>٧١٠</sup> <sup>٧١١</sup> <sup>٧١٢</sup> <sup>٧١٣</sup> <sup>٧١٤</sup> <sup>٧١٥</sup> <sup>٧١٦</sup> <sup>٧١٧</sup> <sup>٧١٨</sup> <sup>٧١٩</sup> <sup>٧٢٠</sup> <sup>٧٢١</sup> <sup>٧٢٢</sup> <sup>٧٢٣</sup> <sup>٧٢٤</sup> <sup>٧٢٥</sup> <sup>٧٢٦</sup> <sup>٧٢٧</sup> <sup>٧٢٨</sup> <sup>٧٢٩</sup> <sup>٧٣٠</sup> <sup>٧٣١</sup> <sup>٧٣٢</sup> <sup>٧٣٣</sup> <sup>٧٣٤</sup> <sup>٧٣٥</sup> <sup>٧٣٦</sup> <sup>٧٣٧</sup> <sup>٧٣٨</sup> <sup>٧٣٩</sup> <sup>٧٤٠</sup> <sup>٧٤١</sup> <sup>٧٤٢</sup> <sup>٧٤٣</sup> <sup>٧٤٤</sup> <sup>٧٤٥</sup> <sup>٧٤٦</sup> <sup>٧٤٧</sup> <sup>٧٤٨</sup> <sup>٧٤٩</sup> <sup>٧٥٠</sup> <sup>٧٥١</sup> <sup>٧٥٢</sup> <sup>٧٥٣</sup> <sup>٧٥٤</sup> <sup>٧٥٥</sup> <sup>٧٥٦</sup> <sup>٧٥٧</sup> <sup>٧٥٨</sup> <sup>٧٥٩</sup> <sup>٧٦٠</sup> <sup>٧٦١</sup> <sup>٧٦٢</sup> <sup>٧٦٣</sup> <sup>٧٦٤</sup> <sup>٧٦٥</sup> <sup>٧٦٦</sup> <sup>٧٦٧</sup> <sup>٧٦٨</sup> <sup>٧٦٩</sup> <sup>٧٧٠</sup> <sup>٧٧١</sup> <sup>٧٧٢</sup> <sup>٧٧٣</sup> <sup>٧٧٤</sup> <sup>٧٧٥</sup> <sup>٧٧٦</sup> <sup>٧٧٧</sup> <sup>٧٧٨</sup> <sup>٧٧٩</sup> <sup>٧٨٠</sup> <sup>٧٨١</sup> <sup>٧٨٢</sup> <sup>٧٨٣</sup> <sup>٧٨٤</sup> <sup>٧٨٥</sup> <sup>٧٨٦</sup> <sup>٧٨٧</sup> <sup>٧٨٨</sup> <sup>٧٨٩</sup> <sup>٧٩٠</sup> <sup>٧٩١</sup> <sup>٧٩٢</sup> <sup>٧٩٣</sup> <sup>٧٩٤</sup> <sup>٧٩٥</sup> <sup>٧٩٦</sup> <sup>٧٩٧</sup> <sup>٧٩٨</sup> <sup>٧٩٩</sup> <sup>٨٠٠</sup> <sup>٨٠١</sup> <sup>٨٠٢</sup> <sup>٨٠٣</sup> <sup>٨٠٤</sup> <sup>٨٠٥</sup> <sup>٨٠٦</sup> <sup>٨٠٧</sup> <sup>٨٠٨</sup> <sup>٨٠٩</sup> <sup>٨١٠</sup> <sup>٨١١</sup> <sup>٨١٢</sup> <sup>٨١٣</sup> <sup>٨١٤</sup> <sup>٨١٥</sup> <sup>٨١٦</sup> <sup>٨١٧</sup> <sup>٨١٨</sup> <sup>٨١٩</sup> <sup>٨٢٠</sup> <sup>٨٢١</sup> <sup>٨٢٢</sup> <sup>٨٢٣</sup> <sup>٨٢٤</sup> <sup>٨٢٥</sup> <sup>٨٢٦</sup> <sup>٨٢٧</sup> <sup>٨٢٨</sup> <sup>٨٢٩</sup> <sup>٨٣٠</sup> <sup>٨٣١</sup> <sup>٨٣٢</sup> <sup>٨٣٣</sup> <sup>٨٣٤</sup> <sup>٨٣٥</sup> <sup>٨٣٦</sup> <sup>٨٣٧</sup> <sup>٨٣٨</sup> <sup>٨٣٩</sup> <sup>٨٤٠</sup> <sup>٨٤١</sup> <sup>٨٤٢</sup> <sup>٨٤٣</sup> <sup>٨٤٤</sup> <sup>٨٤٥</sup> <sup>٨٤٦</sup> <sup>٨٤٧</sup> <sup>٨٤٨</sup> <sup>٨٤٩</sup> <sup>٨٥٠</sup> <sup>٨٥١</sup> <sup>٨٥٢</sup> <sup>٨٥٣</sup> <sup>٨٥٤</sup> <sup>٨٥٥</sup> <sup>٨٥٦</sup> <sup>٨٥٧</sup> <sup>٨٥٨</sup> <sup>٨٥٩</sup> <sup>٨٦٠</sup> <sup>٨٦١</sup> <sup>٨٦٢</sup> <sup>٨٦٣</sup> <sup>٨٦٤</sup> <sup>٨٦٥</sup> <sup>٨٦٦</sup> <sup>٨٦٧</sup> <sup>٨٦٨</sup> <sup>٨٦٩</sup> <sup>٨٧٠</sup> <sup>٨٧١</sup> <sup>٨٧٢</sup> <sup>٨٧٣</sup> <sup>٨٧٤</sup> <sup>٨٧٥</sup> <sup>٨٧٦</sup> <sup>٨٧٧</sup> <sup>٨٧٨</sup> <sup>٨٧٩</sup> <sup>٨٨٠</sup> <sup>٨٨١</sup> <sup>٨٨٢</sup> <sup>٨٨٣</sup> <sup>٨٨٤</sup> <sup>٨٨٥</sup> <sup>٨٨٦</sup> <sup>٨٨٧</sup> <sup>٨٨٨</sup> <sup>٨٨٩</sup> <sup>٨٩٠</sup> <sup>٨٩١</sup> <sup>٨٩٢</sup> <sup>٨٩٣</sup> <sup>٨٩٤</sup> <sup>٨٩٥</sup> <sup>٨٩٦</sup> <sup>٨٩٧</sup> <sup>٨٩٨</sup> <sup>٨٩٩</sup> <sup>٩٠٠</sup> <sup>٩٠١</sup> <sup>٩٠٢</sup> <sup>٩٠٣</sup> <sup>٩٠٤</sup> <sup>٩٠٥</sup> <sup>٩٠٦</sup> <sup>٩٠٧</sup> <sup>٩٠٨</sup> <sup>٩٠٩</sup> <sup>٩١٠</sup> <sup>٩١١</sup> <sup>٩١٢</sup> <sup>٩١٣</sup> <sup>٩١٤</sup> <sup>٩١٥</sup> <sup>٩١٦</sup> <sup>٩١٧</sup> <sup>٩١٨</sup> <sup>٩١٩</sup> <sup>٩٢٠</sup> <sup>٩٢١</sup> <sup>٩٢٢</sup> <sup>٩٢٣</sup> <sup>٩٢٤</sup> <sup>٩٢٥</sup> <sup>٩٢٦</sup> <sup>٩٢٧</sup> <sup>٩٢٨</sup> <sup>٩٢٩</sup> <sup>٩٣٠</sup> <sup>٩٣١</sup> <sup>٩٣٢</sup> <sup>٩٣٣</sup> <sup>٩٣٤</sup> <sup>٩٣٥</sup> <sup>٩٣٦</sup> <sup>٩٣٧</sup> <sup>٩٣٨</sup> <sup>٩٣٩</sup> <sup>٩٤٠</sup> <sup>٩٤١</sup> <sup>٩٤٢</sup> <sup>٩٤٣</sup> <sup>٩٤٤</sup> <sup>٩٤٥</sup> <sup>٩٤٦</sup> <sup>٩٤٧</sup> <sup>٩٤٨</sup> <sup>٩٤٩</sup> <sup>٩٥٠</sup> <sup>٩٥١</sup> <sup>٩٥٢</sup> <sup>٩٥٣</sup> <sup>٩٥٤</sup> <sup>٩٥٥</sup> <sup>٩٥٦</sup> <sup>٩٥٧</sup> <sup>٩٥٨</sup> <sup>٩٥٩</sup> <sup>٩٦٠</sup> <sup>٩٦١</sup> <sup>٩٦٢</sup> <sup>٩٦٣</sup> <sup>٩٦٤</sup> <sup>٩٦٥</sup> <sup>٩٦٦</sup> <sup>٩٦٧</sup> <sup>٩٦٨</sup> <sup>٩٦٩</sup> <sup>٩٧٠</sup> <sup>٩٧١</sup> <sup>٩٧٢</sup> <sup>٩٧٣</sup> <sup>٩٧٤</sup> <sup>٩٧٥</sup> <sup>٩٧٦</sup> <sup>٩٧٧</sup> <sup>٩٧٨</sup> <sup>٩٧٩</sup> <sup>٩٨٠</sup> <sup>٩٨١</sup> <sup>٩٨٢</sup> <sup>٩٨٣</sup> <sup>٩٨٤</sup> <sup>٩٨٥</sup> <sup>٩٨٦</sup> <sup>٩٨٧</sup> <sup>٩٨٨</sup> <sup>٩٨٩</sup> <sup>٩٩٠</sup> <sup>٩٩١</sup> <sup>٩٩٢</sup> <sup>٩٩٣</sup> <sup>٩٩٤</sup> <sup>٩٩٥</sup> <sup>٩٩٦</sup> <sup>٩٩٧</sup> <sup>٩٩٨</sup> <sup>٩٩٩</sup> <sup>١٠٠٠</sup> <sup>١٠٠١</sup> <sup>١٠٠٢</sup> <sup>١٠٠٣</sup> <sup>١٠٠٤</sup> <sup>١٠٠٥</sup> <sup>١٠٠٦</sup> <sup>١٠٠٧</sup> <sup>١٠٠٨</sup> <sup>١٠٠٩</sup> <sup>١٠١٠</sup> <sup>١٠١١</sup> <sup>١٠١٢</sup> <sup>١٠١٣</sup> <sup>١٠١٤</sup> <sup>١٠١٥</sup> <sup>١٠١٦</sup> <sup>١٠١٧</sup> <sup>١٠١٨</sup> <sup>١٠١٩</sup> <sup>١٠٢٠</sup> <sup>١٠٢١</sup> <sup>١٠٢٢</sup> <sup>١٠٢٣</sup> <sup>١٠٢٤</sup>

مشرع في تعريف المركبات - اعلم ان القضية المركبة انما تحصل بتقييد قضية بسيطة بتقييد مثل اللادوام واللاضرورة وكل منهما ذاتي وصفي وقد جرت عادتهم بتقييد العامين والوقتيين باللاودام الذاتي دون الوصفي واللاضرورة الذاتية والوصفية للتناقض اولهم تعلق الغرض العلي ولكن بتقييد المطلقة العامة باللاضرورة واللاودام الذاتيتين دون الوصفتين اما الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة فلا يقيدون ولا يجعلونها مركبة اما الحصول المنفاة اولهم تعلق الغرض بهما **قوله** العامين - المشروطة العامة التي فيها الضرورة بحسب الوصف والعرفية العامة التي فيها الدوام الوصفي **قوله** الوقتيين - اي الوقفية المطلقة التي فيها الضرورة باعتبار وقت معين والمنتشرة المطلقة التي فيها الضرورة بحسب انتشار الوقت والشنيعة باعتبار التغليب انما قال لها الوقفتين باعتبار ان وقتها في الماضي على سبيل التعيين وفي الثانية على سبيل الانتشار انما لم يقل بها مطلقان مع ان الاطلاق فيها صريح بالسورية لانه بما يميزه يوم الى ان المراد الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة مع انه لا يصح تقييدها باللاودام الذاتي كما مر **قوله** باللاودام الذاتي - بان يجعل كل واحد منهما مقيد باللاودام الذاتي ومنه اللادوام الذاتي هو ان هذه النسبة المذكورة في القضية ليست دائمة مادام ذات الموضوع موجودة فيكون تقييدها واقعا البتة في زمان من الازمنة مثلا فاذا قلنا كل انسان كاتب بالفعل لا داما فاعني ان الكتابة ليست بدائمة لانسان مادام ذا لانسان موجودة ولذا لم تكن دائمة فيكون سلب الكتابة واقعا في زمان من الازمنة الثلاثة البتة فان سلب الكتابة لو لم يكن واقعا بالفعل لزم ان يكون ثبوت الكتابة مستمرا ههنا فيكون في اللادوام اشارة الى قضية مطلقة عامة فخالفة الاصل في الكيفية وموافقة في الكم فافهم انما قيد اللادوام بالذاتي لان تقييد العامين باللاودام الوصفي غير صحيح ضرورة تناقض اللادوام بحسب الوصف مع الدوام بحسب الوصف نعم يمكن تقييد الوقفتين المطلقتين باللاودام الوقفي ايضا لكن هذا التركيب غير معتبر عند من في الحجة واعلم انه كما يصح تقييد هذه القضايا الاربع باللاودام الذاتي واللاضرورة

**او بعد استحالة إمكانية عامة او بعد استحالة الطرفين إمكانية خاصة ولا فرق بين الإيجاب والسلب في اللفظ او قد اعتبر تقييد العامين في الوقفتين المطلقتين باللاودام الذاتي**  
اي المشروطة العامة والعرفية العامة

**قوله** بعد استحالة إمكانية - يعني ان حكم القضية بعد استحالة النسبة بين الموضوع والمحمول يعني ان النسبة ليست بمستحيلة سواء جرت اولها اعلم ان الامكان مقول بالاشتراك على اربعة معان احمدها الامكان العام وهو سلب الضرورة المطلقة اي الذاتية عن احد طرفي الوجود والعدم وهو الطرف المخالف للحكم ذاتيا لاشتمالها على جميع اقسام الضرورة الذاتية عن الطرفين اي الطرفين الوجود والعدم جميعا ذاتيا لاشتمالها على جميع اقسام الضرورة المطلقة والوصفية والوقفية من الطرفين ورأبها الامكان الاستقبالي وهو سلب ضرورة عن الطرفين في زمان الاستقبال وهو غاية صرفة الامكان كما قال الشيخ في اجمال فاصله العلامة الرازي في شرح المطالع كذا في بعض المحاشي على حد التفسير **قوله** في إمكانية - اي القضية التي حكم فيها بعدم استحالة النسبة تسمى إمكانية لاشتمالها على الامكان **قوله** عامة - لغو بها من إمكانية الخاصة تكون الفعل الفاعل وجوده بالامكان العام فالامكان ههنا بمعنى سلب الضرورة عن جانب المخالف للحكم وعدم استحالة لازم من لوازمه **قوله** في إمكانية - يعني ان حكم القضية بعد استحالة الطرفين إمكانية خاصة والدائمة إمكانية لاشتمالها على الامكان وخاصة لانها خاصة من إمكانية العامة واللازم هو سلب الضرورة من الجانبين واللا يلزم الحكم بعدم استحالة الطرفين ولذا فسر البعض إمكانية الخاصة بانها هي التي تحكم فيها بسلب الضرورة من الجانبين اعلم ان هذا هو الامكان المطلق على وجه الضرورة المطلقة اما الامكان الازلي والوقفي فليهما كما عرفت في الضرورة فتذكر **قوله** فيها - اي إمكانية الخاصة سواء كانت موجبة او سالبة لا تفيد الا معناه واحدا وهو سلب الضرورة عن الطرفين النسبية الى الايجاب والسلب في الانسان كاتب بالامكان الخاص قضية موجبة معناه ان ثبوت الكتابة للانسان ونفي الكتابة عن الانسان كليهما ليسا بضروريين ولا شيء من الانسان كاتب بالامكان الخاص قضية سالبة معناه معنى الموجبة اعني ان الثبوت والنفي ليسا بضروريين فظهر انه لا فرق في إمكانية الخاصة في جهتي الايجاب والسلب بحسب المعنى فافهم **قوله** لا في اللفظ اي إمكانية الخاصة التي لا فرق في معناها لفرق بحسب اللفظ حتى اذا عبرت بعبارة ايجابية كانت موجبة وان عبرت بعبارة سلبية كانت سالبة قال الفاضل بنين والفرق بان في الوجبة ايجابا باصرها والسلب ضمنى وفي السالبة بالعكس فرق باعتبار اللفظ لا بحسب المعنى ثم اعلم ان إمكانية الخاصة بحسب اللفظ من البساطة لان فيها ليس لفظا بحسب الظاهر يكون فيه اشارة الى قضية اخرى لا بحسب المعنى فبني المركبات كما لا يخفى فمن راى اللفظ ذكره في البساطة كما فعل المصنف ومن راى المعنى وخلصها في المركبات كما في الشخصية **قوله** اعتبر المصنف لما فرغ من تعريف الموجبات البسيطة

الحكم بالمتنيتين واما الثانية فاريت في تقييد العامين والوقتيين المطلقتين باللاودام الذاتي واللاضرورة تقييدها باللاضرورة الذاتية وكذلك يصح تقييدها بسوى المشروطة العامة من تلك المحللة باللاضرورة الوصفية فالامثلة التي حصلت من تقييد اللاحق على اللادوام الذاتي والوصفي واللاضرورة الذاتية والوصفية مع القضاء الاربع حتى العامين والوقتيين ستة عشر من ضرب اللاحق في اللاحق فنهنا خمسة عشر منها صحيحة معتبرة ومنها خمسة عشر غير معتبرة واما الذاتي فلا شيء الا في تقييد المشروطة العامة باللاودام الوصفي والاشياء في تقييد العرفية العامة بضرورة منفاة اللادوام الوصفي مع الدوام الوصفي والاشياء في تقييد المشروطة العامة باللاضرورة الوصفية فان المشروطة العامة قد حكى فيها بالضرورة الوصفية فلم من التقييد باللاضرورة الوصفية

موجبة مطلقة عامة ١٢ **قوله** بالاضروقة اي الزائفة يعني قد اعتبر تقيد المطلقة العامة بالاضروقة الزائفة ومعناها ان هذه القضية المتكورة في القضية ليست ضرورية مادام ذات الموضوع موجودة فيكون هذا حكما باسكان تقيدنا لان الامكان هو سلب الضرورة عن الطرف المقابل كما فيكون مفكوكا مفادا للضرورة الزائفة ممكنة عامة في الغلة للاصل في الكيف ١٢ **قوله** اللادوام اي الذي لا يبقى قد اعتبر تقيد المطلقة العامة باللا دوام الذي ومعنى اللادوام الذاتي قد مرنا فتذكره ١٢ **قوله** فتنسب اي المطلقة العامة المقيدة بالاضروقة الزائفة تسمى وجوبية لاضروقية وانما سميت هذه القضية بالوجوبية لاضروقية لكونها مشتبهة على معنى الوجود اي فعلية النسبة وعلى الاضروقة الزائفة وهي ان كانت موجبة كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة فتركيبها من موجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة عامة وان كانت سالبة كقولنا لا شيء من الانساق بضاحك بالفعل لا بالضرورة فتركيبها من سالبة مطلقة عامة وموجبة ممكنة عامة ١٢ **قوله** الوجودية الجاي المطلقة العامة المقيدة باللا دوام الذي تسمى وجودية للادائمة انما سميت بهذا لكونها مشتبهة على معنى الوجود اي فعلية النسبة وعلى اللادوام الذي هو سوار كانت موجبة او سالبة يكون تركيبها من مطلقتين عامتين احدهما موجبة والاخرى سالبة كان الجور الاول مطلقا ما والجور الثاني هو اللادوام وقد عرفت ان مفهومه مطلقة عامة ومثاله اي باو ما من قولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا دائما ولا شيء من الانساق بضاحك بالفعل لا دائما واعلم انه كما يمكن تقيد المطلقة العامة باللا دوام والاضروقة الذاتيتين كذلك يمكن تقيد باللا دوام والاضروقة الوصفيتين وهذا ايضا من الاحتمالات الصعوبة الغير المعهدة ١٢ **قوله** هي اي الوجودية اللادائمة التي تسمى المطلقة الاسكندرانية منسوبة الى اسكندر لان اكثر امثلة المعلم الاول والمطلقة في مادة اللادوام تخر اعم فهم اللادوام ففهم الاسكندر الافروسي منها اللادوام كذا قيل قال الفاضل البين من مفصل الكتب ارسلوه وقد وقعت بيعة ومن جاليس من مناظرات كثيرة وبوحي باليونس راس البقل بكراسة مولد افروسي كذا قيل قال الشيخ عبد الحق الدهلوي في كميل اللباني ان ذا القرنين المشهور بالاسكندر هو ابن فيلغوس الرومي كان مصاحبا للخضر عليه السلام وطلب عين الحياة فلم يجد باه الا اليوناني في وهو ابن يونا بن واقتبس من عليه السلام وكان اسطوخودوسا والشرع اعلم بالصواب ١٢ **قوله** تكملة اي ما سياتي من المباحث في كلمة فالمصدي معنى الفاعل على الجان الفروفي او المحمل على المبالغة عطف على الاستدلال على كونه زائفا ١٢ **قوله** فيها اي في هذه الكلمة مباحث ونقائش لا بد منها في بحث الموجبات ١٢ **قوله** بانها الخ هذا هو التبريد المشهور للضرورة المطلقة بانها التي حكم في تلك القضية بضرورة ثبوت المحمول للموضوع بان المحمل ثبوت للموضوع مستحيل لانها لا يمكن في الموجبة اما سالبة المشهور فيها بانها التي حكم في كل قضية بضرورة سلب المحمول عن الموضوع بان هذا السلب ضروري لا يمكن الا نفاك ١٢ **قوله** فادام الخ هذا متعلق بطلبها لا لاجاب الضرورية والسلب الضروري اي

# قسم المشروطة الخاصة العرفية الخاصة الوقتية المنتشرة

## وتقيد المطلقة العامة بالاضروقة واللا دوام الذاتيتين قسم

### الوجودية للاضروقية والوجودية للادائمة وفي المطلقة

#### الاسكندرانية تكملة فيها مباحث لاول شهرة تعريف الضرورية المطلقة بانها التي تحكم فيها ضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عما دام ذات الموضوع موجودا وفي شك من

#### قوله فتنسب المشروطة العامة المقيدة باللا دوام الذي المشروطة الخ مائة قصصيتها من العادة

وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبه لا دائما فتركيبها من موجبة مشروطة عامة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء من الكتاب يسكن الاصابع مادام كاتبه لا دائما فتركيبها من سالبة مشروطة عامة وموجبة مطلقة عامة وهي ان كانت موجبة كما مر من قولنا كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبه لا دائما فتركيبها من موجبة عوفية عامة وهي الجور الاول وسالبة مطلقة عامة وهي مفهوم اللادوام وان كانت سالبة كما تقدم من قولنا لا شيء من الكتاب يسكن الاصابع مادام كاتبه لا دائما فتركيبها من سالبة عوفية عامة وهي الجور الاول وموجبة مطلقة عامة وهي مفهوم اللادوام ١٢ **قوله** والوقتية المطلقة المقيدة بهذه القيد تسمى وقتية فقط بخلاف الاطلاق باعتبار القيد وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل قمر مخمس وقت جلوس الارض بينه وبين الشمس لا دائما فتركيبها من موجبة وقتية مطلقة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء من القمر مخمس وقت التراجع لا دائما فتركيبها من سالبة وقتية مطلقة وموجبة مطلقة عامة ١٢ **قوله** المنتشرة الخ المطلقة المقيدة بهذا القيد تسمى منتشرة فقط بخلاف الاطلاق وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل انسان يتنفس في وقت ما لا دائما فتركيبها من موجبة منتشرة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء من الانسان يتنفس في وقت ما لا دائما فتركيبها من سالبة منتشرة مطلقة

من موجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة عامة وان كانت سالبة كقولنا لا شيء من الانساق بضاحك بالفعل لا بالضرورة فتركيبها من سالبة مطلقة عامة وموجبة ممكنة عامة ١٢ **قوله** الوجودية الجاي المطلقة العامة المقيدة باللا دوام الذي تسمى وجودية للادائمة انما سميت بهذا لكونها مشتبهة على معنى الوجود اي فعلية النسبة وعلى اللادوام الذي هو سوار كانت موجبة او سالبة يكون تركيبها من مطلقتين عامتين احدهما موجبة والاخرى سالبة كان الجور الاول مطلقا ما والجور الثاني هو اللادوام وقد عرفت ان مفهومه مطلقة عامة ومثاله اي باو ما من قولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا دائما ولا شيء من الانساق بضاحك بالفعل لا دائما واعلم انه كما يمكن تقيد المطلقة العامة باللا دوام والاضروقة الذاتيتين كذلك يمكن تقيد باللا دوام والاضروقة الوصفيتين وهذا ايضا من الاحتمالات الصعوبة الغير المعهدة ١٢ **قوله** هي اي الوجودية اللادائمة التي تسمى المطلقة الاسكندرانية منسوبة الى اسكندر لان اكثر امثلة المعلم الاول والمطلقة في مادة اللادوام تخر اعم فهم اللادوام ففهم الاسكندر الافروسي منها اللادوام كذا قيل قال الفاضل البين من مفصل الكتب ارسلوه وقد وقعت بيعة ومن جاليس من مناظرات كثيرة وبوحي باليونس راس البقل بكراسة مولد افروسي كذا قيل قال الشيخ عبد الحق الدهلوي في كميل اللباني ان ذا القرنين المشهور بالاسكندر هو ابن فيلغوس الرومي كان مصاحبا للخضر عليه السلام وطلب عين الحياة فلم يجد باه الا اليوناني في وهو ابن يونا بن واقتبس من عليه السلام وكان اسطوخودوسا والشرع اعلم بالصواب ١٢ **قوله** تكملة اي ما سياتي من المباحث في كلمة فالمصدي معنى الفاعل على الجان الفروفي او المحمل على المبالغة عطف على الاستدلال على كونه زائفا ١٢ **قوله** فيها اي في هذه الكلمة مباحث ونقائش لا بد منها في بحث الموجبات ١٢ **قوله** بانها الخ هذا هو التبريد المشهور للضرورة المطلقة بانها التي حكم في تلك القضية بضرورة ثبوت المحمول للموضوع بان المحمل ثبوت للموضوع مستحيل لانها لا يمكن في الموجبة اما سالبة المشهور فيها بانها التي حكم في كل قضية بضرورة سلب المحمول عن الموضوع بان هذا السلب ضروري لا يمكن الا نفاك ١٢ **قوله** فادام الخ هذا متعلق بطلبها لا لاجاب الضرورية والسلب الضروري اي

بالصواب ١٢ **قوله** تكملة اي ما سياتي من المباحث في كلمة فالمصدي معنى الفاعل على الجان الفروفي او المحمل على المبالغة عطف على الاستدلال على كونه زائفا ١٢ **قوله** فيها اي في هذه الكلمة مباحث ونقائش لا بد منها في بحث الموجبات ١٢ **قوله** بانها الخ هذا هو التبريد المشهور للضرورة المطلقة بانها التي حكم في تلك القضية بضرورة ثبوت المحمول للموضوع بان المحمل ثبوت للموضوع مستحيل لانها لا يمكن في الموجبة اما سالبة المشهور فيها بانها التي حكم في كل قضية بضرورة سلب المحمول عن الموضوع بان هذا السلب ضروري لا يمكن الا نفاك ١٢ **قوله** فادام الخ هذا متعلق بطلبها لا لاجاب الضرورية والسلب الضروري اي

م ذات الموضوع موجودة في الظرفية المحضة كما ذكره الجيب يلزم حصر الضرورية المطلقة في الضرورية الازلية - العلم انه ايراد على الجواب المذكور وحاصله ان ان اعتبر في تعريف الضرورية المطلقة الضرورة في زمان الوجود يلزم حصرها في الضرورية الازلية وحصرها فيها باطل وان لم يتدخل في الضرورية الازلية فلا تكون الضرورية المطلقة اهم من الضرورة الازلية والمتقرر عندهم انها اهم منها لانها تجري في الحوادث والقديم واليازلية في القديم فقد بطل - احصر فالتقدم مثله اما الملازمة فلا ان الضرورية المطلقة لا تتحقق الا بعد تحقق الضرورة في زمان الوجود والضرورة في زمان الوجود لا تتحقق الا بعد تحقق الضرورة الازلية فلا يتحقق الا بعد ان يتحقق الضرورة الازلية فلا يتحقق الا بعد ان يتحقق الضرورة في زمان الوجود

في تعريفها وما دلائل الكبرى فلا تلامس يجب وجود الموضوع في نفسه لم يجب شيء في وقت وجوده فيكون وجود الموضوع واجبا فاقوات وجود الموضوع اوقات الازل والابد لان الواجب لا يكون حادثا فلما ثبتت الضرورة في جميع اوقات ذات الموضوع ثبتت الضرورة الازلا وابد فتعقبت الضرورية الازلية فيلزم حصرها فيها <sup>١٢</sup> <sup>١٣</sup> <sup>١٤</sup> <sup>١٥</sup> <sup>١٦</sup> <sup>١٧</sup> <sup>١٨</sup> <sup>١٩</sup> <sup>٢٠</sup> <sup>٢١</sup> <sup>٢٢</sup> <sup>٢٣</sup> <sup>٢٤</sup> <sup>٢٥</sup> <sup>٢٦</sup> <sup>٢٧</sup> <sup>٢٨</sup> <sup>٢٩</sup> <sup>٣٠</sup> <sup>٣١</sup> <sup>٣٢</sup> <sup>٣٣</sup> <sup>٣٤</sup> <sup>٣٥</sup> <sup>٣٦</sup> <sup>٣٧</sup> <sup>٣٨</sup> <sup>٣٩</sup> <sup>٤٠</sup> <sup>٤١</sup> <sup>٤٢</sup> <sup>٤٣</sup> <sup>٤٤</sup> <sup>٤٥</sup> <sup>٤٦</sup> <sup>٤٧</sup> <sup>٤٨</sup> <sup>٤٩</sup> <sup>٥٠</sup> <sup>٥١</sup> <sup>٥٢</sup> <sup>٥٣</sup> <sup>٥٤</sup> <sup>٥٥</sup> <sup>٥٦</sup> <sup>٥٧</sup> <sup>٥٨</sup> <sup>٥٩</sup> <sup>٦٠</sup> <sup>٦١</sup> <sup>٦٢</sup> <sup>٦٣</sup> <sup>٦٤</sup> <sup>٦٥</sup> <sup>٦٦</sup> <sup>٦٧</sup> <sup>٦٨</sup> <sup>٦٩</sup> <sup>٧٠</sup> <sup>٧١</sup> <sup>٧٢</sup> <sup>٧٣</sup> <sup>٧٤</sup> <sup>٧٥</sup> <sup>٧٦</sup> <sup>٧٧</sup> <sup>٧٨</sup> <sup>٧٩</sup> <sup>٨٠</sup> <sup>٨١</sup> <sup>٨٢</sup> <sup>٨٣</sup> <sup>٨٤</sup> <sup>٨٥</sup> <sup>٨٦</sup> <sup>٨٧</sup> <sup>٨٨</sup> <sup>٨٩</sup> <sup>٩٠</sup> <sup>٩١</sup> <sup>٩٢</sup> <sup>٩٣</sup> <sup>٩٤</sup> <sup>٩٥</sup> <sup>٩٦</sup> <sup>٩٧</sup> <sup>٩٨</sup> <sup>٩٩</sup> <sup>١٠٠</sup> <sup>١٠١</sup> <sup>١٠٢</sup> <sup>١٠٣</sup> <sup>١٠٤</sup> <sup>١٠٥</sup> <sup>١٠٦</sup> <sup>١٠٧</sup> <sup>١٠٨</sup> <sup>١٠٩</sup> <sup>١١٠</sup> <sup>١١١</sup> <sup>١١٢</sup> <sup>١١٣</sup> <sup>١١٤</sup> <sup>١١٥</sup> <sup>١١٦</sup> <sup>١١٧</sup> <sup>١١٨</sup> <sup>١١٩</sup> <sup>١٢٠</sup> <sup>١٢١</sup> <sup>١٢٢</sup> <sup>١٢٣</sup> <sup>١٢٤</sup> <sup>١٢٥</sup> <sup>١٢٦</sup> <sup>١٢٧</sup> <sup>١٢٨</sup> <sup>١٢٩</sup> <sup>١٣٠</sup> <sup>١٣١</sup> <sup>١٣٢</sup> <sup>١٣٣</sup> <sup>١٣٤</sup> <sup>١٣٥</sup> <sup>١٣٦</sup> <sup>١٣٧</sup> <sup>١٣٨</sup> <sup>١٣٩</sup> <sup>١٤٠</sup> <sup>١٤١</sup> <sup>١٤٢</sup> <sup>١٤٣</sup> <sup>١٤٤</sup> <sup>١٤٥</sup> <sup>١٤٦</sup> <sup>١٤٧</sup> <sup>١٤٨</sup> <sup>١٤٩</sup> <sup>١٥٠</sup> <sup>١٥١</sup> <sup>١٥٢</sup> <sup>١٥٣</sup> <sup>١٥٤</sup> <sup>١٥٥</sup> <sup>١٥٦</sup> <sup>١٥٧</sup> <sup>١٥٨</sup> <sup>١٥٩</sup> <sup>١٦٠</sup> <sup>١٦١</sup> <sup>١٦٢</sup> <sup>١٦٣</sup> <sup>١٦٤</sup> <sup>١٦٥</sup> <sup>١٦٦</sup> <sup>١٦٧</sup> <sup>١٦٨</sup> <sup>١٦٩</sup> <sup>١٧٠</sup> <sup>١٧١</sup> <sup>١٧٢</sup> <sup>١٧٣</sup> <sup>١٧٤</sup> <sup>١٧٥</sup> <sup>١٧٦</sup> <sup>١٧٧</sup> <sup>١٧٨</sup> <sup>١٧٩</sup> <sup>١٨٠</sup> <sup>١٨١</sup> <sup>١٨٢</sup> <sup>١٨٣</sup> <sup>١٨٤</sup> <sup>١٨٥</sup> <sup>١٨٦</sup> <sup>١٨٧</sup> <sup>١٨٨</sup> <sup>١٨٩</sup> <sup>١٩٠</sup> <sup>١٩١</sup> <sup>١٩٢</sup> <sup>١٩٣</sup> <sup>١٩٤</sup> <sup>١٩٥</sup> <sup>١٩٦</sup> <sup>١٩٧</sup> <sup>١٩٨</sup> <sup>١٩٩</sup> <sup>٢٠٠</sup> <sup>٢٠١</sup> <sup>٢٠٢</sup> <sup>٢٠٣</sup> <sup>٢٠٤</sup> <sup>٢٠٥</sup> <sup>٢٠٦</sup> <sup>٢٠٧</sup> <sup>٢٠٨</sup> <sup>٢٠٩</sup> <sup>٢١٠</sup> <sup>٢١١</sup> <sup>٢١٢</sup> <sup>٢١٣</sup> <sup>٢١٤</sup> <sup>٢١٥</sup> <sup>٢١٦</sup> <sup>٢١٧</sup> <sup>٢١٨</sup> <sup>٢١٩</sup> <sup>٢٢٠</sup> <sup>٢٢١</sup> <sup>٢٢٢</sup> <sup>٢٢٣</sup> <sup>٢٢٤</sup> <sup>٢٢٥</sup> <sup>٢٢٦</sup> <sup>٢٢٧</sup> <sup>٢٢٨</sup> <sup>٢٢٩</sup> <sup>٢٣٠</sup> <sup>٢٣١</sup> <sup>٢٣٢</sup> <sup>٢٣٣</sup> <sup>٢٣٤</sup> <sup>٢٣٥</sup> <sup>٢٣٦</sup> <sup>٢٣٧</sup> <sup>٢٣٨</sup> <sup>٢٣٩</sup> <sup>٢٤٠</sup> <sup>٢٤١</sup> <sup>٢٤٢</sup> <sup>٢٤٣</sup> <sup>٢٤٤</sup> <sup>٢٤٥</sup> <sup>٢٤٦</sup> <sup>٢٤٧</sup> <sup>٢٤٨</sup> <sup>٢٤٩</sup> <sup>٢٥٠</sup> <sup>٢٥١</sup> <sup>٢٥٢</sup> <sup>٢٥٣</sup> <sup>٢٥٤</sup> <sup>٢٥٥</sup> <sup>٢٥٦</sup> <sup>٢٥٧</sup> <sup>٢٥٨</sup> <sup>٢٥٩</sup> <sup>٢٦٠</sup> <sup>٢٦١</sup> <sup>٢٦٢</sup> <sup>٢٦٣</sup> <sup>٢٦٤</sup> <sup>٢٦٥</sup> <sup>٢٦٦</sup> <sup>٢٦٧</sup> <sup>٢٦٨</sup> <sup>٢٦٩</sup> <sup>٢٧٠</sup> <sup>٢٧١</sup> <sup>٢٧٢</sup> <sup>٢٧٣</sup> <sup>٢٧٤</sup> <sup>٢٧٥</sup> <sup>٢٧٦</sup> <sup>٢٧٧</sup> <sup>٢٧٨</sup> <sup>٢٧٩</sup> <sup>٢٨٠</sup> <sup>٢٨١</sup> <sup>٢٨٢</sup> <sup>٢٨٣</sup> <sup>٢٨٤</sup> <sup>٢٨٥</sup> <sup>٢٨٦</sup> <sup>٢٨٧</sup> <sup>٢٨٨</sup> <sup>٢٨٩</sup> <sup>٢٩٠</sup> <sup>٢٩١</sup> <sup>٢٩٢</sup> <sup>٢٩٣</sup> <sup>٢٩٤</sup> <sup>٢٩٥</sup> <sup>٢٩٦</sup> <sup>٢٩٧</sup> <sup>٢٩٨</sup> <sup>٢٩٩</sup> <sup>٣٠٠</sup> <sup>٣٠١</sup> <sup>٣٠٢</sup> <sup>٣٠٣</sup> <sup>٣٠٤</sup> <sup>٣٠٥</sup> <sup>٣٠٦</sup> <sup>٣٠٧</sup> <sup>٣٠٨</sup> <sup>٣٠٩</sup> <sup>٣١٠</sup> <sup>٣١١</sup> <sup>٣١٢</sup> <sup>٣١٣</sup> <sup>٣١٤</sup> <sup>٣١٥</sup> <sup>٣١٦</sup> <sup>٣١٧</sup> <sup>٣١٨</sup> <sup>٣١٩</sup> <sup>٣٢٠</sup> <sup>٣٢١</sup> <sup>٣٢٢</sup> <sup>٣٢٣</sup> <sup>٣٢٤</sup> <sup>٣٢٥</sup> <sup>٣٢٦</sup> <sup>٣٢٧</sup> <sup>٣٢٨</sup> <sup>٣٢٩</sup> <sup>٣٣٠</sup> <sup>٣٣١</sup> <sup>٣٣٢</sup> <sup>٣٣٣</sup> <sup>٣٣٤</sup> <sup>٣٣٥</sup> <sup>٣٣٦</sup> <sup>٣٣٧</sup> <sup>٣٣٨</sup> <sup>٣٣٩</sup> <sup>٣٤٠</sup> <sup>٣٤١</sup> <sup>٣٤٢</sup> <sup>٣٤٣</sup> <sup>٣٤٤</sup> <sup>٣٤٥</sup> <sup>٣٤٦</sup> <sup>٣٤٧</sup> <sup>٣٤٨</sup> <sup>٣٤٩</sup> <sup>٣٥٠</sup> <sup>٣٥١</sup> <sup>٣٥٢</sup> <sup>٣٥٣</sup> <sup>٣٥٤</sup> <sup>٣٥٥</sup> <sup>٣٥٦</sup> <sup>٣٥٧</sup> <sup>٣٥٨</sup> <sup>٣٥٩</sup> <sup>٣٦٠</sup> <sup>٣٦١</sup> <sup>٣٦٢</sup> <sup>٣٦٣</sup> <sup>٣٦٤</sup> <sup>٣٦٥</sup> <sup>٣٦٦</sup> <sup>٣٦٧</sup> <sup>٣٦٨</sup> <sup>٣٦٩</sup> <sup>٣٧٠</sup> <sup>٣٧١</sup> <sup>٣٧٢</sup> <sup>٣٧٣</sup> <sup>٣٧٤</sup> <sup>٣٧٥</sup> <sup>٣٧٦</sup> <sup>٣٧٧</sup> <sup>٣٧٨</sup> <sup>٣٧٩</sup> <sup>٣٨٠</sup> <sup>٣٨١</sup> <sup>٣٨٢</sup> <sup>٣٨٣</sup> <sup>٣٨٤</sup> <sup>٣٨٥</sup> <sup>٣٨٦</sup> <sup>٣٨٧</sup> <sup>٣٨٨</sup> <sup>٣٨٩</sup> <sup>٣٩٠</sup> <sup>٣٩١</sup> <sup>٣٩٢</sup> <sup>٣٩٣</sup> <sup>٣٩٤</sup> <sup>٣٩٥</sup> <sup>٣٩٦</sup> <sup>٣٩٧</sup> <sup>٣٩٨</sup> <sup>٣٩٩</sup> <sup>٤٠٠</sup> <sup>٤٠١</sup> <sup>٤٠٢</sup> <sup>٤٠٣</sup> <sup>٤٠٤</sup> <sup>٤٠٥</sup> <sup>٤٠٦</sup> <sup>٤٠٧</sup> <sup>٤٠٨</sup> <sup>٤٠٩</sup> <sup>٤١٠</sup> <sup>٤١١</sup> <sup>٤١٢</sup> <sup>٤١٣</sup> <sup>٤١٤</sup> <sup>٤١٥</sup> <sup>٤١٦</sup> <sup>٤١٧</sup> <sup>٤١٨</sup> <sup>٤١٩</sup> <sup>٤٢٠</sup> <sup>٤٢١</sup> <sup>٤٢٢</sup> <sup>٤٢٣</sup> <sup>٤٢٤</sup> <sup>٤٢٥</sup> <sup>٤٢٦</sup> <sup>٤٢٧</sup> <sup>٤٢٨</sup> <sup>٤٢٩</sup> <sup>٤٣٠</sup> <sup>٤٣١</sup> <sup>٤٣٢</sup> <sup>٤٣٣</sup> <sup>٤٣٤</sup> <sup>٤٣٥</sup> <sup>٤٣٦</sup> <sup>٤٣٧</sup> <sup>٤٣٨</sup> <sup>٤٣٩</sup> <sup>٤٤٠</sup> <sup>٤٤١</sup> <sup>٤٤٢</sup> <sup>٤٤٣</sup> <sup>٤٤٤</sup> <sup>٤٤٥</sup> <sup>٤٤٦</sup> <sup>٤٤٧</sup> <sup>٤٤٨</sup> <sup>٤٤٩</sup> <sup>٤٥٠</sup> <sup>٤٥١</sup> <sup>٤٥٢</sup> <sup>٤٥٣</sup> <sup>٤٥٤</sup> <sup>٤٥٥</sup> <sup>٤٥٦</sup> <sup>٤٥٧</sup> <sup>٤٥٨</sup> <sup>٤٥٩</sup> <sup>٤٦٠</sup> <sup>٤٦١</sup> <sup>٤٦٢</sup> <sup>٤٦٣</sup> <sup>٤٦٤</sup> <sup>٤٦٥</sup> <sup>٤٦٦</sup> <sup>٤٦٧</sup> <sup>٤٦٨</sup> <sup>٤٦٩</sup> <sup>٤٧٠</sup> <sup>٤٧١</sup> <sup>٤٧٢</sup> <sup>٤٧٣</sup> <sup>٤٧٤</sup> <sup>٤٧٥</sup> <sup>٤٧٦</sup> <sup>٤٧٧</sup> <sup>٤٧٨</sup> <sup>٤٧٩</sup> <sup>٤٨٠</sup> <sup>٤٨١</sup> <sup>٤٨٢</sup> <sup>٤٨٣</sup> <sup>٤٨٤</sup> <sup>٤٨٥</sup> <sup>٤٨٦</sup> <sup>٤٨٧</sup> <sup>٤٨٨</sup> <sup>٤٨٩</sup> <sup>٤٩٠</sup> <sup>٤٩١</sup> <sup>٤٩٢</sup> <sup>٤٩٣</sup> <sup>٤٩٤</sup> <sup>٤٩٥</sup> <sup>٤٩٦</sup> <sup>٤٩٧</sup> <sup>٤٩٨</sup> <sup>٤٩٩</sup> <sup>٥٠٠</sup> <sup>٥٠١</sup> <sup>٥٠٢</sup> <sup>٥٠٣</sup> <sup>٥٠٤</sup> <sup>٥٠٥</sup> <sup>٥٠٦</sup> <sup>٥٠٧</sup> <sup>٥٠٨</sup> <sup>٥٠٩</sup> <sup>٥١٠</sup> <sup>٥١١</sup> <sup>٥١٢</sup> <sup>٥١٣</sup> <sup>٥١٤</sup> <sup>٥١٥</sup> <sup>٥١٦</sup> <sup>٥١٧</sup> <sup>٥١٨</sup> <sup>٥١٩</sup> <sup>٥٢٠</sup> <sup>٥٢١</sup> <sup>٥٢٢</sup> <sup>٥٢٣</sup> <sup>٥٢٤</sup> <sup>٥٢٥</sup> <sup>٥٢٦</sup> <sup>٥٢٧</sup> <sup>٥٢٨</sup> <sup>٥٢٩</sup> <sup>٥٣٠</sup> <sup>٥٣١</sup> <sup>٥٣٢</sup> <sup>٥٣٣</sup> <sup>٥٣٤</sup> <sup>٥٣٥</sup> <sup>٥٣٦</sup> <sup>٥٣٧</sup> <sup>٥٣٨</sup> <sup>٥٣٩</sup> <sup>٥٤٠</sup> <sup>٥٤١</sup> <sup>٥٤٢</sup> <sup>٥٤٣</sup> <sup>٥٤٤</sup> <sup>٥٤٥</sup> <sup>٥٤٦</sup> <sup>٥٤٧</sup> <sup>٥٤٨</sup> <sup>٥٤٩</sup> <sup>٥٥٠</sup> <sup>٥٥١</sup> <sup>٥٥٢</sup> <sup>٥٥٣</sup> <sup>٥٥٤</sup> <sup>٥٥٥</sup> <sup>٥٥٦</sup> <sup>٥٥٧</sup> <sup>٥٥٨</sup> <sup>٥٥٩</sup> <sup>٥٦٠</sup> <sup>٥٦١</sup> <sup>٥٦٢</sup> <sup>٥٦٣</sup> <sup>٥٦٤</sup> <sup>٥٦٥</sup> <sup>٥٦٦</sup> <sup>٥٦٧</sup> <sup>٥٦٨</sup> <sup>٥٦٩</sup> <sup>٥٧٠</sup> <sup>٥٧١</sup> <sup>٥٧٢</sup> <sup>٥٧٣</sup> <sup>٥٧٤</sup> <sup>٥٧٥</sup> <sup>٥٧٦</sup> <sup>٥٧٧</sup> <sup>٥٧٨</sup> <sup>٥٧٩</sup> <sup>٥٨٠</sup> <sup>٥٨١</sup> <sup>٥٨٢</sup> <sup>٥٨٣</sup> <sup>٥٨٤</sup> <sup>٥٨٥</sup> <sup>٥٨٦</sup> <sup>٥٨٧</sup> <sup>٥٨٨</sup> <sup>٥٨٩</sup> <sup>٥٩٠</sup> <sup>٥٩١</sup> <sup>٥٩٢</sup> <sup>٥٩٣</sup> <sup>٥٩٤</sup> <sup>٥٩٥</sup> <sup>٥٩٦</sup> <sup>٥٩٧</sup> <sup>٥٩٨</sup> <sup>٥٩٩</sup> <sup>٦٠٠</sup> <sup>٦٠١</sup> <sup>٦٠٢</sup> <sup>٦٠٣</sup> <sup>٦٠٤</sup> <sup>٦٠٥</sup> <sup>٦٠٦</sup> <sup>٦٠٧</sup> <sup>٦٠٨</sup> <sup>٦٠٩</sup> <sup>٦١٠</sup> <sup>٦١١</sup> <sup>٦١٢</sup> <sup>٦١٣</sup> <sup>٦١٤</sup> <sup>٦١٥</sup> <sup>٦١٦</sup> <sup>٦١٧</sup> <sup>٦١٨</sup> <sup>٦١٩</sup> <sup>٦٢٠</sup> <sup>٦٢١</sup> <sup>٦٢٢</sup> <sup>٦٢٣</sup> <sup>٦٢٤</sup> <sup>٦٢٥</sup> <sup>٦٢٦</sup> <sup>٦٢٧</sup> <sup>٦٢٨</sup> <sup>٦٢٩</sup> <sup>٦٣٠</sup> <sup>٦٣١</sup> <sup>٦٣٢</sup> <sup>٦٣٣</sup> <sup>٦٣٤</sup> <sup>٦٣٥</sup> <sup>٦٣٦</sup> <sup>٦٣٧</sup> <sup>٦٣٨</sup> <sup>٦٣٩</sup> <sup>٦٤٠</sup> <sup>٦٤١</sup> <sup>٦٤٢</sup> <sup>٦٤٣</sup> <sup>٦٤٤</sup> <sup>٦٤٥</sup> <sup>٦٤٦</sup> <sup>٦٤٧</sup> <sup>٦٤٨</sup> <sup>٦٤٩</sup> <sup>٦٥٠</sup> <sup>٦٥١</sup> <sup>٦٥٢</sup> <sup>٦٥٣</sup> <sup>٦٥٤</sup> <sup>٦٥٥</sup> <sup>٦٥٦</sup> <sup>٦٥٧</sup> <sup>٦٥٨</sup> <sup>٦٥٩</sup> <sup>٦٦٠</sup> <sup>٦٦١</sup> <sup>٦٦٢</sup> <sup>٦٦٣</sup> <sup>٦٦٤</sup> <sup>٦٦٥</sup> <sup>٦٦٦</sup> <sup>٦٦٧</sup> <sup>٦٦٨</sup> <sup>٦٦٩</sup> <sup>٦٧٠</sup> <sup>٦٧١</sup> <sup>٦٧٢</sup> <sup>٦٧٣</sup> <sup>٦٧٤</sup> <sup>٦٧٥</sup> <sup>٦٧٦</sup> <sup>٦٧٧</sup> <sup>٦٧٨</sup> <sup>٦٧٩</sup> <sup>٦٨٠</sup> <sup>٦٨١</sup> <sup>٦٨٢</sup> <sup>٦٨٣</sup> <sup>٦٨٤</sup> <sup>٦٨٥</sup> <sup>٦٨٦</sup> <sup>٦٨٧</sup> <sup>٦٨٨</sup> <sup>٦٨٩</sup> <sup>٦٩٠</sup> <sup>٦٩١</sup> <sup>٦٩٢</sup> <sup>٦٩٣</sup> <sup>٦٩٤</sup> <sup>٦٩٥</sup> <sup>٦٩٦</sup> <sup>٦٩٧</sup> <sup>٦٩٨</sup> <sup>٦٩٩</sup> <sup>٧٠٠</sup> <sup>٧٠١</sup> <sup>٧٠٢</sup> <sup>٧٠٣</sup> <sup>٧٠٤</sup> <sup>٧٠٥</sup> <sup>٧٠٦</sup> <sup>٧٠٧</sup> <sup>٧٠٨</sup> <sup>٧٠٩</sup> <sup>٧١٠</sup> <sup>٧١١</sup> <sup>٧١٢</sup> <sup>٧١٣</sup> <sup>٧١٤</sup> <sup>٧١٥</sup> <sup>٧١٦</sup> <sup>٧١٧</sup> <sup>٧١٨</sup> <sup>٧١٩</sup> <sup>٧٢٠</sup> <sup>٧٢١</sup> <sup>٧٢٢</sup> <sup>٧٢٣</sup> <sup>٧٢٤</sup> <sup>٧٢٥</sup> <sup>٧٢٦</sup> <sup>٧٢٧</sup> <sup>٧٢٨</sup> <sup>٧٢٩</sup> <sup>٧٣٠</sup> <sup>٧٣١</sup> <sup>٧٣٢</sup> <sup>٧٣٣</sup> <sup>٧٣٤</sup> <sup>٧٣٥</sup> <sup>٧٣٦</sup> <sup>٧٣٧</sup> <sup>٧٣٨</sup> <sup>٧٣٩</sup> <sup>٧٤٠</sup> <sup>٧٤١</sup> <sup>٧٤٢</sup> <sup>٧٤٣</sup> <sup>٧٤٤</sup> <sup>٧٤٥</sup> <sup>٧٤٦</sup> <sup>٧٤٧</sup> <sup>٧٤٨</sup> <sup>٧٤٩</sup> <sup>٧٥٠</sup> <sup>٧٥١</sup> <sup>٧٥٢</sup> <sup>٧٥٣</sup> <sup>٧٥٤</sup> <sup>٧٥٥</sup> <sup>٧٥٦</sup> <sup>٧٥٧</sup> <sup>٧٥٨</sup> <sup>٧٥٩</sup> <sup>٧٦٠</sup> <sup>٧٦١</sup> <sup>٧٦٢</sup> <sup>٧٦٣</sup> <sup>٧٦٤</sup> <sup>٧٦٥</sup> <sup>٧٦٦</sup> <sup>٧٦٧</sup> <sup>٧٦٨</sup> <sup>٧٦٩</sup> <sup>٧٧٠</sup> <sup>٧٧١</sup> <sup>٧٧٢</sup> <sup>٧٧٣</sup> <sup>٧٧٤</sup> <sup>٧٧٥</sup> <sup>٧٧٦</sup> <sup>٧٧٧</sup> <sup>٧٧٨</sup> <sup>٧٧٩</sup> <sup>٧٨٠</sup> <sup>٧٨١</sup> <sup>٧٨٢</sup> <sup>٧٨٣</sup> <sup>٧٨٤</sup> <sup>٧٨٥</sup> <sup>٧٨٦</sup> <sup>٧٨٧</sup> <sup>٧٨٨</sup> <sup>٧٨٩</sup> <sup>٧٩٠</sup> <sup>٧٩١</sup> <sup>٧٩٢</sup> <sup>٧٩٣</sup> <sup>٧٩٤</sup> <sup>٧٩٥</sup> <sup>٧٩٦</sup> <sup>٧٩٧</sup> <sup>٧٩٨</sup> <sup>٧٩٩</sup> <sup>٨٠٠</sup> <sup>٨٠١</sup> <sup>٨٠٢</sup> <sup>٨٠٣</sup> <sup>٨٠٤</sup> <sup>٨٠٥</sup> <sup>٨٠٦</sup> <sup>٨٠٧</sup> <sup>٨٠٨</sup> <sup>٨٠٩</sup> <sup>٨١٠</sup> <sup>٨١١</sup> <sup>٨١٢</sup> <sup>٨١٣</sup> <sup>٨١٤</sup> <sup>٨١٥</sup> <sup>٨١٦</sup> <sup>٨١٧</sup> <sup>٨١٨</sup> <sup>٨١٩</sup> <sup>٨٢٠</sup> <sup>٨٢١</sup> <sup>٨٢٢</sup> <sup>٨٢٣</sup> <sup>٨٢٤</sup> <sup>٨٢٥</sup> <sup>٨٢٦</sup> <sup>٨٢٧</sup> <sup>٨٢٨</sup> <sup>٨٢٩</sup> <sup>٨٣٠</sup> <sup>٨٣١</sup> <sup>٨٣٢</sup> <sup>٨٣٣</sup> <sup>٨٣٤</sup> <sup>٨٣٥</sup> <sup>٨٣٦</sup> <sup>٨٣٧</sup> <sup>٨٣٨</sup> <sup>٨٣٩</sup> <sup>٨٤٠</sup> <sup>٨٤١</sup> <sup>٨٤٢</sup> <sup>٨٤٣</sup> <sup>٨٤٤</sup> <sup>٨٤٥</sup> <sup>٨٤٦</sup> <sup>٨٤٧</sup> <sup>٨٤٨</sup> <sup>٨٤٩</sup> <sup>٨٥٠</sup> <sup>٨٥١</sup> <sup>٨٥٢</sup> <sup>٨٥٣</sup> <sup>٨٥٤</sup> <sup>٨٥٥</sup> <sup>٨٥٦</sup> <sup>٨٥٧</sup> <sup>٨٥٨</sup> <sup>٨٥٩</sup> <sup>٨٦٠</sup> <sup>٨٦١</sup> <sup>٨٦٢</sup> <sup>٨٦٣</sup> <sup>٨٦٤</sup> <sup>٨٦٥</sup> <sup>٨٦٦</sup> <sup>٨٦٧</sup> <sup>٨٦٨</sup> <sup>٨٦٩</sup> <sup>٨٧٠</sup> <sup>٨٧١</sup> <sup>٨٧٢</sup> <sup>٨٧٣</sup> <sup>٨٧٤</sup> <sup>٨٧٥</sup> <sup>٨٧٦</sup> <sup>٨٧٧</sup> <sup>٨٧٨</sup> <sup>٨٧٩</sup> <sup>٨٨٠</sup> <sup>٨٨١</sup> <sup>٨٨٢</sup> <sup>٨٨٣</sup> <sup>٨٨٤</sup> <sup>٨٨٥</sup> <sup>٨٨٦</sup> <sup>٨٨٧</sup> <sup>٨٨٨</sup> <sup>٨٨٩</sup> <sup>٨٩٠</sup> <sup>٨٩١</sup> <sup>٨٩٢</sup> <sup>٨٩٣</sup> <sup>٨٩٤</sup> <sup>٨٩٥</sup> <sup>٨٩٦</sup> <sup>٨٩٧</sup> <sup>٨٩٨</sup> <sup>٨٩٩</sup> <sup>٩٠٠</sup> <sup>٩٠١</sup> <sup>٩٠٢</sup> <sup>٩٠٣</sup> <sup>٩٠٤</sup> <sup>٩٠٥</sup> <sup>٩٠٦</sup> <sup>٩٠٧</sup> <sup>٩٠٨</sup> <sup>٩٠٩</sup> <sup>٩١٠</sup> <sup>٩١١</sup> <sup>٩١٢</sup> <sup>٩١٣</sup> <sup>٩١٤</sup> <sup>٩١٥</sup> <sup>٩١٦</sup> <sup>٩١٧</sup> <sup>٩١٨</sup> <sup>٩١٩</sup> <sup>٩٢٠</sup> <sup>٩٢١</sup> <sup>٩٢٢</sup> <sup>٩٢٣</sup> <sup>٩٢٤</sup> <sup>٩٢٥</sup> <sup>٩٢٦</sup> <sup>٩٢٧</sup> <sup>٩٢٨</sup> <sup>٩٢٩</sup> <sup>٩٣٠</sup> <sup>٩٣١</sup> <sup>٩٣٢</sup> <sup>٩٣٣</sup> <sup>٩٣٤</sup> <sup>٩٣٥</sup> <sup>٩٣٦</sup> <sup>٩٣٧</sup> <sup>٩٣٨</sup> <sup>٩٣٩</sup> <sup>٩٤٠</sup> <sup>٩٤١</sup> <sup>٩٤٢</sup> <sup>٩٤٣</sup> <sup>٩٤٤</sup> <sup>٩٤٥</sup> <sup>٩٤٦</sup> <sup>٩٤٧</sup> <sup>٩٤٨</sup> <sup>٩٤٩</sup> <sup>٩٥٠</sup> <sup>٩٥١</sup> <sup>٩٥٢</sup> <sup>٩٥٣</sup> <sup>٩٥٤</sup> <sup>٩٥٥</sup> <sup>٩٥٦</sup> <sup>٩٥٧</sup> <sup>٩٥٨</sup> <sup>٩٥٩</sup> <sup>٩٦٠</sup> <sup>٩٦١</sup> <sup>٩٦٢</sup> <sup>٩٦٣</sup> <sup>٩٦٤</sup> <sup>٩٦٥</sup> <sup>٩٦٦</sup> <sup>٩٦٧</sup> <sup>٩٦٨</sup> <sup>٩٦٩</sup> <sup>٩٧٠</sup> <sup>٩٧١</sup> <sup>٩٧٢</sup> <sup>٩٧٣</sup> <sup>٩٧٤</sup> <sup>٩٧٥</sup> <sup>٩٧٦</sup> <sup>٩٧٧</sup> <sup>٩٧٨</sup> <sup>٩٧٩</sup> <sup>٩٨٠</sup> <sup>٩٨١</sup> <sup>٩٨٢</sup> <sup>٩٨٣</sup> <sup>٩٨٤</sup> <sup>٩٨٥</sup> <sup>٩٨٦</sup> <sup>٩٨٧</sup> <sup>٩٨٨</sup> <sup>٩٨٩</sup> <sup>٩٩٠</sup> <sup>٩٩١</sup> <sup>٩٩٢</sup> <sup>٩٩٣</sup> <sup>٩٩٤</sup> <sup>٩٩٥</sup> <sup>٩٩٦</sup> <sup>٩٩٧</sup> <sup>٩٩٨</sup> <sup>٩٩٩</sup> <sup>١٠٠٠</sup> <sup>١٠٠١</sup> <sup>١٠٠٢</sup> <sup>١٠٠٣</sup> <sup>١٠٠٤</sup> <sup>١٠٠٥</sup> <sup>١٠٠٦</sup> <sup>١٠٠٧</sup> <sup>١٠٠٨</sup> <sup>١٠٠٩</sup> <sup>١٠١٠</sup> <sup>١٠١١</sup> <sup>١٠١٢</sup> <sup>١٠١٣</sup> <sup>١٠١٤</sup> <sup>١٠١٥</sup> <sup>١٠١٦</sup> <sup>١٠١٧</sup> <sup>١٠١٨</sup> <sup>١٠١٩</sup> <sup>١٠٢٠</sup> <sup>١٠٢١</sup> <sup>١٠٢٢</sup>



م الثبوت للذات بغير الجاعل وعدم الاحتياج الى علة ما كيف يكون والحال ان هذا الثبوت لم يكن في حالة عدم وجود حادث وكل حادث لابد له من محدث بالضرورة واليقين ان ضروره لا يعبر عنها بالضرورة في ذاتها الى جبر جاعل اصلا فحققة في وقت دون وقت ثم ينجح بلامرجه فاحتياج الذات التي هي منشأ انتزاع ثبوت الذاتيات وتحكي عنه له عين احتياج وجعلها عين جعله كما ان المعاني الانتراسية احتياجا بها الى الجاعل عين احتياج مناشي انتزاعها وجعلها عين جعلها على ان الحمل كما اقره عبارة عن الاتحاد في الوجود وثبوت الشيء الشيء وهو لا يتصور بدون تقرر الموضوع وثبوت فلا بد في الحمل للذات والذاتيات من تقرر الموضوع وثبوت هذا التقرر والثبوت من تلقاء الجاعل فكيف يكون ثبوت الذاتيات للذات بغير الجاعل وبالمجسلة القول بعدم مجولية الذاتيات اصلا مع القول باستدعاء الموضوع وجودا للموضوع عسير جدا فهو مأمول بما اول به الحق الدواني من ان المراد انها ليست مجعولة بجعل مستانف وامرودود يمكن انقصي عن الشك بان يقال ان الضرورة معتبرة عند الميزانيين هي بالمعنى اللام الشامل للضرورة بحسب الذات وبالنظر الى الغير وهي تنقسم الى لازية الحاصلة ازلا وابد والذاتية الى صلتها مادام الذات الازلية وغيرهما من الاقسام والضرورة المصطلحة عندنا بل الحكمة هي الضرورة بالنظر الى الذات وكذا لا يمكن ان يعتبر عند الميزانيين على انه سلب الضرورة المطلقة وعندنا بل الحكمة على انه سلب الضرورة الذاتية فالضرورة مادام الوجود ازلا وابد ان كانت ضرورة ذاتية فهي تكون في مادة يكون الموضوع فيها واجب الوجود وان لم تكن ذاتية فهي تحقق في مادة يكون الموضوع فيها ممكنا فتكونا الفلك متحرك يصدق ضرورية الازلية والانسان حيوان يصدق ضرورية مطلقة فغنى مادة يكون المحول هو الوجود تصديق الضرورية الميزانية ولا تصديق الممكنة الميزانية المتأينة لبا واما تصديق الممكنة الحكيمية وهي ليست منافية بهذا وفي المقام كلام طويل لا يليق بهذا المختصر **قوله** فافهم - قال الفاضل المبين قيل كان اشارة الى ان ضرورة ثبوت الذاتيات للذات ليس من افراد المعرف فانه ضرورة في مرتبة الماهية من حيث هي وبالمعرف هو الضرورة في اوقات الوجود فتفكر انتباه الحق انه اشارة الى الابرار الذي مر ذكره في الحاشية السابقة فتذكره

**ثبوت الذاتيات فانه ضروري للذات اما لا بشرط الوجود**  
 اي ثبوت الذاتيات ١٣ في جميع الاوقات ١٢  
**والا كانت حيوانية الانسان مجعولة فافهم الثاني**  
 اي وان لم يكن لا بشرط الوجود بل بشرط الوجود ١٣

**له قوله** ثبوت الجز - هذا هو النقص وحاصله ان دليل المورده هو قوله لانه لما لم يجب وجود الموضوع علم بيب لشي في وقت وجوده مشعر بان ضرورة ثبوت الشيء الشيء مشروطة بوجوده فهو منقوض ثبوت الذاتيات للذات فان الذاتيات ثابتة للذات وثبوتها بالضرورة في زمان وجودها بالابشرط الوجود بمعنى انه ليس بوجود الذاتيات في زمان وجود الجاعل ولا الوجود غير بما دخل في ضرورة ثبوت الذاتيات للذات اذ لو كان له دخل في هذا الثبوت يلزم المجولية الذاتية وهي احتياج الذاتيات في ثبوتها للذات الى جعل الجاعل ولكانت تبهه اية الانسان وثبوتها له مجعولة محتاجة الى جعل الجاعل ولا يكون الانسان حيوانا بالذات بل يكون منتظرا الى الغير بجعله هو انا وهو ظاهر بطلان **قوله** ١٣ - اي ثبوت الذاتيات ضروري للذات قال الفاضل الاسد قال استاذ الاساتذة كمال الملة والدين قدس سره انت تعلم ان الجواب بالنقض بدون اكل لا يتشفي العليل كيف وجوب ثبوت المحول لشي في زمان بدون وجوب الشيء في ذلك الزمان غير معقول واما ما تمسك به الناقض من المجولية لذاتية فاعلم ان الحال من المجولية ما يلزمه تحمل الجعل من الشيء وذاتياته ولو ازم بان يكون ثبوت الذاتي او الالزام للشي اثر الجعل اولا - وما للذات جعل على الاستبداد واما كون ثبوت الذاتي للشي مجعولا بجعل الشيء ثانيا و بالعرض فلا يخلل فيه ضرورة توقف وجوب ثبوت الذاتيات للذات على وجوب وجود الذات الممكنة من جعلها فثبوت الذاتي لها اثر بله الجعل ثانيا وبالعرض فالصواب ان يقال المعنى بضرورة ثبوت المحول للموضوع في الضرورية ان يجب ثبوته نظرا في ذات الموضوع اذ بالذات بلا توقف على شيء آخر فالقضية المستفيدة من الشيء وذاتية اولا زمر ضرورية وعموم الضرورية من الازلية وصح التعريف بلا اختلاف فان الثبوت في تلك القضية ضروري بهذا المعنى وان كان هذه الضرورة بعد وجوب الذات الى صل من جعلها فهي اثر لثبوت ثانيا وبالعرض لكن لم نأخذها بشرط في تمام حقيقة الضرورية **قوله** ١٢ والاى وان لم يكن ثبوت الذاتيات للذات لا بشرط الوجود بل يكون ثبوتها بالضرورة بالوجود وكانت كحيوانية اي ثبوتها للانسان مجعولة بجعل الجاعل مع انه ليس كذلك **قوله** مجعولة - اعلم ان المشهور الجارى على السنة القوم ان الذاتيات ليست مجعولة لا بمعنى ان تاليتها وخر وجبا عن بقية عدم الى عرصة الوجود وليس بجعل جاعل فانه صواب بطلان كيف وانها حقائى اسكانية والحقيقة الاسكانية لا تستغنى في تاليتها وكونها موجودة من الجاعل بل بمعنى ان ثبوتها لما هي ذاتيات له لا يحتاج الى جعل جاعل اصلا فان الانسان في نفسه ومرتبة حقيقة حيوان ليس كونه حيوانا مهورا يابدي الشرط فبالجاعل انما يجعل الانسان ثم الانسان بنفسه ومرتبة حقيقة يصير حيوانا ليس بوجود الانسان فلا يلزم له دخل فيه اصلا فثبوت الذاتيات للذات ليس مجعولا بجعل اصلا بل بجعل الذات ولا بجعل مستانف وعلى هذا مدار هذا النقص وانت خبير بانه لا يخلو عن ضراره فان الذاتيات ضرورية

**له قوله** الثاني - اي الوجود الثاني من الوجهين للشك وحاصله ان السالبة الضرورية في المشهور ما يحكم فيها بضرورة سلب المحول عن الموضوع مادام ذات الموضوع موجودة ضرورة السلب فيها مقيدة لوجود الموضوع والمقيد لا يصدق بدون تحقق القيد فيلزم ان لا يصدق السالبة الضرورية بدون وجود الموضوع والسالبة البسيطة عند وجود الموضوع تلازم المعدولة وتساويها فلا يكون اعم منها هذا خلف ١٢  
 (بسمه محمد ابراهيم عفى عنه بليا دي) +

م لا يكون قولنا لا شيء من العقار بانسان بالضرورة فالحق انظر للثبوت الذي يتضمنه السلب اي ثبوت المحمول لذات الموضوع  
في جميع اوقات وجوده يكون مساويا بالضرورة وحسب يجوز ان يكون صدقها بانتفاء الموضوع كولا شيء من العقار بانسان بالضرورة  
وان يكون بانتفاء المحمول الماني جميع اوقات وجود الذات كولا شيء من الانسان كجبر بالضرورة او في بعض اوقات وجود الذات كولا شيء من  
القمر بمنخفض فان الانكسار ضروري له في وقت الحيلولة الذي هو بعض اوقات الذات ١٢ **قوله** يتضمنه - وما يتضمنه السلب  
هو الايجاب فمادام ذات الموضوع موجودة فيجب لا لا يبايلا للسلب وما حصل ان السلب في السالبة الضرورية وادعى الثبوت المقيد بقيد مادام  
الوجود وانه ان ثبوت المحمول للموضوع  
في جميع اوقات وجوده ليس بتحقيق لثبوت  
ويعبر عن السلب بالضرورة  
لا الى ضرورة السلب المقيد فلا وجود  
لا لاعتراض اخصيص السابقين للمصنف انما  
يرد ان لو كان الوجود قيد للسلب  
قابل وان كان السالبة الضرورية في  
المشهور مقيدة بقيد الضرورية وان لم  
يمكن مقيدة بقيد الوجود فلا يرد ان  
السؤال على مذنب الجواب والجواب  
انما يصح على مذنب مير باقر مادام لا  
يخصي ١٣ **قوله** حينئذ - اي اذا  
كان مادام الوجود في السالبة الضرورية  
قيد للثبوت وادعى السلب يجوز صدق  
السالبة الضرورية بانتفاء الموضوع  
لا شيء من العقار بانسان بالضرورة  
فان ثبوت الانسان للعقار في جميع  
اوقات وجوده ليس بتحقيق بالضرورة  
لعدم تحقق العقار في وقت حتى يمكن  
ثبوت الانسان له ١٢ **قوله** و  
بانتفاء المحمول - اي يجوز صدق  
السالبة الضرورية بانتقاء المحمول ان  
كان الموضوع متحققا بهذا الانتقاء  
الماني جميع اوقات بان لا يتحقق المحمول  
في وقت من اوقات وجود الموضوع نحو  
لا شيء من الانسان كجبر بالضرورة ١٢ **قوله**  
قوله وبعضها - اي او كان انتقاء  
المحمل عن الموضوع في بعض اوقات  
الموضوع  
حق المحمول في بعض  
اوقات وجوده - وضوح - وتحقق في بعض  
اوقات الوجود من القمر بمنخفض بالضرورة  
فان سلب ثبوت الانكسار ثباته  
في وقت للقمر في جميع اوقات وجوده  
ضروري وان كان الانكسار من اوقات

السلب مادام الوجود لا يصدق قبله فلا يكون  
من الشك ١٣ في السالبة ١٢  
اي بدون الوجود ١٣

السالبة اعم ويلزم ان لا يصدق لا شيء من العقار  
من الموجبة المعدولة لعدم صدقها بدون الموجبة ١٢  
البيضة - الضرورية ١٢

بانسان بالضرورة وا حذرت بانفاد مظهر للثبوت  
في الحواشي المتعلقة بشرح الشئ - للعامل الا هو ١٢

الذي يتضمنه السلب حينئذ يجوز صدقها بانتقاء الموضوع  
في الضرورية بان الانتقاء في العقار ١٢  
وبانتقاء المحمول ماني جميع اوقات او بعضها كالحواشي

من القمر بمنخفض بالضرورة وفيه انه يلزم ان  
حينئذ يصدق العقار ليس انسان فلا اشكال ١٢ قال في الحاشية هذا مما سئل على ١٢

**له قوله** يلزم - هذا اليراد ان على التعريف المشهور للسالبة الضرورية بانها لما قيدت هذه السالبة بقيد  
الوجود فلم يلزم ان لا يصدق لا شيء من العقار بانسان بالضرورة اذ معناه حينئذ ان سلب الانسان عن العقار  
ضروري مادام ذات العقار موجودة وهذا يقتضي وجود العقار وهو ليس بموجود فلا يصدق السالبة ونقيضها هو  
بعض العقار انسان بالامكان كاذب قطعاً فلم يبق بين الموجبة الممكنة والسالبة الضرورية تنافي  
لا ارتفاعها عن عدم الموضوع واللا يلزم ارتفاع النقيضين ١٢ **قوله** العقار - وهو طائر معروف  
اللامع هو الجمل - وفي غيات اللغات عقار بالفتح طائر مست دراز گردن كرنز وبعوضه وجوده فرضي وادعى  
جركه يجمع كس اس رائد به است وعقار اس رابهي جرت كويند كويل العنق بوده باشد وبقارسي نام ان  
سيرع سمت ودر نفاش الفنون ان تفا سيمر مسطور سمت كدر زمين اصحاب الرس مرع ليس عظيم باچاره با  
دروسه مانند آدمي وبارفرا ورازي گردن پيدا شده بود وچرا كه كودك دیر سے برے آں قوم پیش حمله بن  
صفوان كه بغير ايشان بود رفته از آں شكاست كردند منظره دعا كردن قالی آں مرغ را در بعضه از جزائر  
انداخت و او در آن جزائر فیل و آند و بار اشكارد كه ده في خورد تم كلام ١٢ **قوله** اجيب - هذا الجواب على  
اختاره الفاضل الالهوري في حواشيه على شرح التفسيرية حيث قال اتفق كلمة الناظرين على ان هذه السالبة  
ليست اهم من المعدولة لان السلب مقيد بجميع اوقات وجود الموضوع فلا يصدق عند عدم الموضوع  
وقالوا معنى قولهم السالبة البسيطة اعم من الموجبة المعدولة مقيد بما اذا لم يمنع مانع عن ان يكون صدق  
السلب لعدم الموضوع وعند ان مبني هذا ان يكون في جميع الاوقات ظرفا للسلب ويلزم حينئذ ان  
لعدم صدق العام فيلزم كل قمر بمنخفض بالامكان فالضرورة والممكنة كخاصة واثبتين بالسلب والايجاب يصدق

وجوده وجود وقت الحيلولة بالضرورة فالسالبة الضرورية ههنا صادقة بانتقاء المحمول في بعض اوقات الموضوع وهو وقت التراجع ١٢ **قوله** فيه  
اي في هذا الجواب الذي اختاره الفاضل الالهوري نظرم وبين قال المصنف هذا النظر مما سئل في حاشي النظر الاول ان القول بان مادام ظرف للثبوت  
مستلزم لا ارتفاع المناقاة بين السالبة الضرورية والموجبة الممكنة وهو كما ترى ببيان اللزوم انه يصدق لا شيء من القمر بمنخفض بالضرورة كما اعترفت ويصدق كل  
قمر بمنخفض بالعقل فيصدق ايضا كل قمر بمنخفض بالامكان لاستلزام صدق الاطلاق صدق الامكان لان المطلق العامة اخص من الممكنة وصدق الخاص يستلزم

م بقیة الضرورة من العلوم ان المقيد لا يكون نقیضا للمقيد الاخر قلت انه اذا كان النسبة بين سلب الثبوت ما دام الذات وبين سلب الثبوت ازلا وابد الوجود والمخصوص مطلقا بکس ثبوتيهما يلزم ان يكون النسبة بين ضروري في ذين السلبين اليه كذلك فان ضرورة التي هي تستلزم ضرورة العام ولا ينكس كما لا يخفى **قوله** ١٢ **قوله** غير عديده اي غير محصورة بالعدد يعني ان التعريف المشهور للضرورة المطلقة مستلزم لمفاسدة كثرية لا يخفى هذه المفاسد على المتدرب والمتفكر بالفكر الصائب فيها انه يلزم ان لا تنكس السالبة الضرورية لنفسها ولا الى الدائمة فانه لا يصدق في المثال المذكور قولنا لاشي من التخنفس بقر بالضرورة او داما فيبطل القواعد البنيية على هذا الانعكاس كاثبات انتاج ضروري بشكل الشافي ينكس الكبرى الضرورية الى الضرورية والدائمة ورده الى الشكل الدال ومنها ان السالبة الضرورية المطلقة والموجبة الجزئية الممكنة العامة نقیضان وهو ليس كذلك كجمع ما هو مبني على تناقضها فهو فاسد اليه ومنها ان السالبة الكلية الدائمة المطلقة والموجبة الجزئية المطلقة العامة نقیضان وعلى هذا التقدير ليس كذلك لصدق اخصيصها بها السالبة الضرورية المطلقة اخص من الدائمة والموجبة الكلية المطلقة العامة الاخص من الموجبة الجزئية المطلقة العامة قصدي ان بالضرورة فما مبني على تناقضها فهو ايضا كذلك **قوله** ١٣ **قوله** غاية ما يجب الجواب الذي لا جواب سواه من اصل الشك هو ان الوجود المفهوم من قيد ادام الوجود في الضرورية اعم من المحقق سوانع في نفس الامر والمقدر المفروض فيها ففي صورة عدم وجود الموضوع وان لم يكن وجوده محققا لكنه مقدر فيصدق قولنا لاشي من العقدة بانساق فان حاصل تعليل الضرورية بانكس فيها ضرورة النسبة في جميع الازمنة التي تقدر الذات موجودة فيها والافسان مسلوب عن العقدة في زمان تقدر فيه وجوده وتكون السالبة اعم من الموجبة لانه يكفي في صدق السالبة بهذا المعنى الوجود المقدر ولا بد في الموجبة من الوجود المحقق **قوله** ١٤ **قوله** فيه ما فيه قال الفاضل السند على عمل دجلان قيد الوجود معتبر في الموجبة الضرورية ايضا فلما كان الوجود اعم من المحقق والمقدر لا يكون السالبة الضرورية البسيطة اعم من الموجبة المعدولة الضرورية كما لا يخفى قال اكثر ناظر في شرح التبيين ان

**لا تنافي الامكان فان كل قهر منخسف بالفعل فيصدق**  
**بلا مكان ويبطل ما قالوا ان السالبة الضرورية الازلية المطلقة**  
**متساويتان في سلب الاعم اخص من سلب الاخص بالجملة يلزم**  
**مفاسد غير عديده لا تخفى على المتدرب غاية ما يجب**  
**ان الوجود اعم من المحقق والمقدر وفيه الثاني المشهور**

**قوله** لا تنافي اي لا تكون السالبة الضرورية منافية للممكنة الموجبة مع ان المقرر عند جمهور المتأخرين بينها كما سيجي فانتظره **قوله** ١٢ **قوله** ويبطل هذا هو الوجه الثاني من النظر قال المصنف والتوضيح انهم قالوا ان الموجبة الضرورية المطلقة اعم مطلقا من الموجبة الضرورية الازلية واساليتها متساويتان لانه اذا صدق السلب ما دام الذات صدق السلب ازلا وابد لان صدق الايجاب يستلزم وجود الذات وقد فرض عدم الذات لان زمان الذات زمان السلب باعتبار الفرض فزمان الايجاب لا يكون الا زمان عدم الذات فكيف يصدق الايجاب لاستدعائه وجود الذات واما انعكس فظاهرا لانه اذا صدق السلب ازلا وابد صدق السلب ما دام الذات فان اوقات الذات لا تكون خارجة عن جميع اجزاء الازل والابدية واذا عرفت ذلك فنقول الجيب اعترف بان قولنا لاشي من القهر منخسف بالضرورة سالبة ضرورية صادقة فان قال ان السالبة الازلية لا تصدق في هذا المثال بما علم على ان السلب ليس ازليا لثبوت كل قهر منخسف بالامكان الازلي فذلك يتنافي ما عليه الجمهور من ان مساواتها وان التزم صدقها وتقصرت في معناها مثل العقرون في معنى السالبة الضرورية المطلقة ويقول ان السلب وار دعي الثبوت الازلي والابدي اي سلب الثبوت الذي هو الازلي وابدی ضروري فيصدق في المثال المذكور ان الثبوت ازلا وابد مسلوب بالضرورة فنقول على هذا التعرير ايضا يبطل المساواة فان الثبوت ما دام الذات اعم مطلقا من الثبوت ازلا وابد افسلها يجب ان يكون النسبة بينهما بالعكس فان سلب الاعم اخص من سلب الاخص واما اذا كان النظر قيدا للسلب لا للسلب لا يلزم ذلك لانه اذا كان النظر قيد للسلب كما هو مذاهب الجمهور فلا يبطل المساواة بينهما لانها لا يكونان حينئذ نقیضين للثبوتين حتى تحقق النسبة بينهما على عكس ما لا يجي من بل يكونان سلبين مقيدین متنازعين كما لا يخفى على المتفطن انتهى مع زيادة فان قلت ان الثابت بالبرهان المذكور انما هو العموم اخص من السلبين مطلقا والمقصود هو اثبات تلك النسبة بين السلبين المقيدین

الاشافي ينكس الكبرى الضرورية الى الضرورية والدائمة ورده الى الشكل الدال ومنها ان السالبة الضرورية المطلقة والموجبة الجزئية الممكنة العامة نقیضان وهو ليس كذلك كجمع ما هو مبني على تناقضها فهو فاسد اليه ومنها ان السالبة الكلية الدائمة المطلقة والموجبة الجزئية المطلقة العامة نقیضان وعلى هذا التقدير ليس كذلك لصدق اخصيصها بها السالبة الضرورية المطلقة اخص من الدائمة والموجبة الكلية المطلقة العامة الاخص من الموجبة الجزئية المطلقة العامة قصدي ان بالضرورة فما مبني على تناقضها فهو ايضا كذلك **قوله** ١٣ **قوله** غاية ما يجب الجواب الذي لا جواب سواه من اصل الشك هو ان الوجود المفهوم من قيد ادام الوجود في الضرورية اعم من المحقق سوانع في نفس الامر والمقدر المفروض فيها ففي صورة عدم وجود الموضوع وان لم يكن وجوده محققا لكنه مقدر فيصدق قولنا لاشي من العقدة بانساق فان حاصل تعليل الضرورية بانكس فيها ضرورة النسبة في جميع الازمنة التي تقدر الذات موجودة فيها والافسان مسلوب عن العقدة في زمان تقدر فيه وجوده وتكون السالبة اعم من الموجبة لانه يكفي في صدق السالبة بهذا المعنى الوجود المقدر ولا بد في الموجبة من الوجود المحقق **قوله** ١٤ **قوله** فيه ما فيه قال الفاضل السند على عمل دجلان قيد الوجود معتبر في الموجبة الضرورية ايضا فلما كان الوجود اعم من المحقق والمقدر لا يكون السالبة الضرورية البسيطة اعم من الموجبة المعدولة الضرورية كما لا يخفى قال اكثر ناظر في شرح التبيين ان

بذرة السالبة لتقييدها بقيد الوجود ليست اعم من الموجبة وقوله السالبة اعم من الموجبة مخصوص بما اذا لم يمنع مانع عن صدق السالبة بدون وجود الموضوع ولعل هذا غاية العذر في هذا التهام لكن التعميم في الوجود من المحقق والمقدر لازم عليهم ايضا والام يصدق قوله لاشي من العقدة بانسان بالضرورة بل يصدق نقیضه وهو قولنا بعض العقدة بانسان بالامكان كما عرفت **قوله** ١٥ **قوله** الثاني اي البحث الثاني من المباحث التي ذكرت في التكملة - شك واعترض على تعريف الدائمة المطلقة في المشهور **قوله** ١٦ (بسنده محمد ابراهيم عني بليسا وى) \*

مثبت المحمول للموضوع مادام الموضوع موجودا ويلزم من ذلك ان لا يكون بين الموجبة الدائمة والسالبة المطلقة تناقض. بعدد قولنا زيد موجود مادام موجود او زيد ليس بوجوده بالاطلاق العام **قوله في حله** اي على الشك واظهار غلط ما فيه الشك وما عمله ان ما فيه الشك من تعريف الدائمة من كونها العلم من ان يكون المحمول مغايرا للوجود او نفسه ليس صحيح فان المتبادر من تعريفها ما حكم فيها من دوام نسبة المحمول الى الموضوع مادام ذات الموضوع موجودة ان يكون المحمول مغايرا للوجود واللا يلزم تفهيد الشيء بنفسه وهو ظاهر البطمان والتعريف يحمل على المعنى المتبادر في القضية التي محمولها الوجود لا يصح فيها الدوام الذاتي بحسب المتبادر فمن صدق الاطلاق العام فيها لا يلزم اجتماع النقيضين حتى يلزم ان لا يبقى بينهما تناقض **قوله هناك** اي في القضية التي محمولها الوجود ليس دوام ذاتي بالمعنى المصطلح ولا بالمعنى المتبادر كما تقرر في ١٢ **قوله اقول** الخ هذا يريد على الفاضل الا هو يرى وحاصله ان كلهم ياتي من ان يكون المراد من التعريف ما هو المتبادر في معنى تخصيص الدائمة بما يكون المحمول فيه مغايرا للوجود كيف دهم لا يخصصون المطلقة العامة بهذا التخصيص ولا يقضيون تعريف المطلقة العامة ايضا فيكون قولنا العقل الفعال ليس بموجود مطلقة عامة وهو كاذب فليعلم صدق نقيضه وليس نقض المطلقة العامة عند دهم الا الدائمة فيكون نقيضه وهو قولنا العقل الفعال موجودا دائما دامت مع ان المحمول فيها الوجود فليعلم ان الدائمة عند دهم ليست مقبوضة بما يكون المحمول فيها غير الوجود ولعلك دريت من ان حديث العهد والكذب لغو ويكفي في دفع كل من يقال العقل الفعال ليس بموجود مطلقة عامة عند دهم بمقتضى تعريفه اياها فيكون نقيضها دائمة محسوس بان نقض كل مطلقة عامة دائمة **قوله نقيضه** اي نقض هذا القول اي العقل الفعال ليس بموجود بالفعل هو قولنا العقل الفعال موجود دائما وهو دائمة مطلقة لان القول لا لا ومطلقة عامة ونقض المطلقة الالهية هي الدائمة المطلقة كما سيجي فليعلم ان الدائمة ليست بمخصوصة بما يكون المحمول فيها مغايرا للوجود فيقال الفاضل الا هو يرى قبوله بشي و كذا الجواب المبني عليه فان الشجرة تنمو في الثمرة فبق الشك وهو انه يلزم على التعريف المشهور للدائمة ان لا يفارق الدوام الذاتي الاطلاق العام وتفصيل المقام بحيث يندفع بهذا الشك انك كما عرفت

**وتعريف الدائمة المطلقة ما حكم فيها دوام النسبة مادام ذات الموضوع موجودا وهما يشك وهو انه يلزم ان يفارق ذلك الاطلاق**  
**قيل في حل المتبادر من التعريف ان يكون المحمول مغايرا للوجود**  
**هناك دام ذاتي اقول لعقل الفعال ليس بموجود بالفضل كذا يلزم صدق**  
**قوله في تعريف** الى المشهور في تعريف الدائمة المطلقة انها التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع او صدق مادام ذات الموضوع موجودة كقولنا داما كل انسان حيوان وداما لا شيء من الانسائي كقوله **قوله ان يلزم** وهو تقرير الشك وحاصله ان الوجود مثل قولنا زيد موجودا دائما مادام موجودا صادق مع صدق قولنا زيد ليس بموجود بالاطلاق العام اذا صدقنا في مادة واحدة فلا يكون بين الدوام والاطلاق العام تناقض لاجتماعهما في مادة واحدة ولا يخفى ان الشك ليس تخصيصا بقضية محمولها الوجود بل هو منقضى ايضا بقضايا محمولها من لوازم الوجود كقولنا الجسم متحرك وغير ذلك فانه ثابتة للموضوع في جميع اوقات وجوده ومنقضة في اوقات عدمه الا ان يقال المراد في قضية محمولها الوجود او ما في حكمه من عدم مغايرة في اوقات الوجود وعلى هذا فلا يتوجه الجواب بان القضية التي محمولها الوجود قضية ذنبية والكلام في القضايا الخارجية او الحقيقية ولا محل للمذكور في المتن ومثل هذا يريد على تعريف الضرورية ايضا سواء كانت الضرورية فيها بشرط الوجود او في زمان الوجود فبما في الموضوع الذي ليس بموجود الا لا وابد لا يمكن ان يكون المحمول ثابتا له في زمان وجوده وبشرط وجوده ولا يثبت له المحمول في وقت عدمه فيصدق الضرورية الموجبة والمطلقة العامة السالبة فيصدق السالبة الممكنة العامة لمعوجهها من الفعليات مع انها نقض للضرورية عند دهم **قوله الدوام الذي** الى المشكل عليه الدائمة المطلقة والاطلاق العام المشكل عليه المطلقة العامة لا تتعارض بينهما بل يوجد كلهما في قضية محمولها الوجود وحاصله ان في التعريف المشهور للدائمة المطلقة شك وهو ان لا يبقى بين الدائمة المطلقة والمطلقة العامة تناقض مع ان احدهما نقض للآخر في الدوام الذاتي والاطلاق العام في قضية محمولها الوجود مثل زيد موجودا بمقتضى ما في صدق زيد موجودا دائما مادام ذات زيد موجودة وزيد ليس بموجود بالاطلاق العام ايضا صادق لعدم ضرورة وجوده فلا يبقى بينهما تناقض **قوله قين** القائل الفاضل الاجمالي في حاشيته على شرح التمشية حيث قال ان المتبادر من التعريف ان يكون المحمول مغايرا للوجود فلا بد ان يلزم على هذا التعريف ان يكون زيد موجودا دائما لعدم

له قوله في تعريف الى المشهور في تعريف الدائمة المطلقة انها التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع او صدق مادام ذات الموضوع موجودة كقولنا داما كل انسان حيوان وداما لا شيء من الانسائي كقوله **قوله ان يلزم** وهو تقرير الشك وحاصله ان الوجود مثل قولنا زيد موجودا دائما مادام موجودا صادق مع صدق قولنا زيد ليس بموجود بالاطلاق العام اذا صدقنا في مادة واحدة فلا يكون بين الدوام والاطلاق العام تناقض لاجتماعهما في مادة واحدة ولا يخفى ان الشك ليس تخصيصا بقضية محمولها الوجود بل هو منقضى ايضا بقضايا محمولها من لوازم الوجود كقولنا الجسم متحرك وغير ذلك فانه ثابتة للموضوع في جميع اوقات وجوده ومنقضة في اوقات عدمه الا ان يقال المراد في قضية محمولها الوجود او ما في حكمه من عدم مغايرة في اوقات الوجود وعلى هذا فلا يتوجه الجواب بان القضية التي محمولها الوجود قضية ذنبية والكلام في القضايا الخارجية او الحقيقية ولا محل للمذكور في المتن ومثل هذا يريد على تعريف الضرورية ايضا سواء كانت الضرورية فيها بشرط الوجود او في زمان الوجود فبما في الموضوع الذي ليس بموجود الا لا وابد لا يمكن ان يكون المحمول ثابتا له في زمان وجوده وبشرط وجوده ولا يثبت له المحمول في وقت عدمه فيصدق الضرورية الموجبة والمطلقة العامة السالبة فيصدق السالبة الممكنة العامة لمعوجهها من الفعليات مع انها نقض للضرورية عند دهم **قوله الدوام الذي** الى المشكل عليه الدائمة المطلقة والاطلاق العام المشكل عليه المطلقة العامة لا تتعارض بينهما بل يوجد كلهما في قضية محمولها الوجود وحاصله ان في التعريف المشهور للدائمة المطلقة شك وهو ان لا يبقى بين الدائمة المطلقة والمطلقة العامة تناقض مع ان احدهما نقض للآخر في الدوام الذاتي والاطلاق العام في قضية محمولها الوجود مثل زيد موجودا بمقتضى ما في صدق زيد موجودا دائما مادام ذات زيد موجودة وزيد ليس بموجود بالاطلاق العام ايضا صادق لعدم ضرورة وجوده فلا يبقى بينهما تناقض **قوله قين** القائل الفاضل الاجمالي في حاشيته على شرح التمشية حيث قال ان المتبادر من التعريف ان يكون المحمول مغايرا للوجود فلا بد ان يلزم على هذا التعريف ان يكون زيد موجودا دائما لعدم

ان الضرورة المستعملة في المنطق هي بالمعنى الامم اي سواء كانت بحسب اللات وبحسب الغير على انها ضرورة الزلية وذاتية وموصفة وقتية ومثلا وكل ضرورة امكان عام يقابلها بمعنى سلب تلك الضرورة عن الجانب المتعلق كمدان الضرورة الحكمية وهي الضرورة بالمعنى الخاص اي ما يكون بالنظر الى الذات لا بالنظر الى الغير اسكانا بما يقابلها هو بمعنى سلب الضرورة الذاتية لك لا بد لك ان تعلم ان الدوام المستعمل في المنطق على انما ردوام ان في جوهره ان يكون الدوام متحققا في جميع اجزاء الازل والابدان كان زمانيا وان لا يكون مسبوبا بصريح العدم والبطمان في الواقع ان كان من الامور المتناهية (في حاشية ج ١)

(بقية حاشية صفحته ١٥٩) عن الزمان ونقيضه الصريح سلب ذلك الدوام ولازمه فعلية الجانب المخالف اما في جزء من اجزاء الازال الالاه  
واما في نفس الامر والواقع ودوام ذاتي وهو ما يكون في جميع اوقات الذهن ويتناقضه سلب ذلك الدوام ولازمه فعلية الجانب المخالف في وقت  
من اوقات الذات ودوام وصفي وهو ان يكون في جميع اوقات الوصف ولازمه سلب مفهوم الحيزية المطلقة وكما ان النسبة بين كل دوام مع  
نظيره من الضرورة بحسب بادي النظر العموم والخصوص مطلقا وعند التحقيق المساواة كما سياتي في لك لا بد ان يكون بين نقيضيهما ايضا لك ولما كان الدوام  
اللازلي اخص من الدوام الذاتي لا بد ان يكون المطلقة العامة التي هي نقيض الدوام الذاتي اخص من المطلقة العامة التي هي نقيض الدوام اللازلي نفى

# وهو ائمة مطلقة محمولها الوجوه الثالث المشروطة العامة الثانية

المبحث الثالث ١٢

بمعنى ضرورة النسبة بشرط الوصف العنواني اخرى بمعنى

ضرورة انها في جميع اوقات الوصف في الاول يجب ان يكون

للو وصف مدخل في الضرورة بخلاف الثانية وبينهما عموم

له قوله الثالث. اى المبحث الثالث من المباحث في التكملة هو تفصيل للمعاني في المشروطة العامة  
وبيان للنسبة بين هذه المعاني ١٢ له قوله بمحضه حاصله ان للمشروطة العامة معنيين الاول  
ان المحمول ضروري للموضوع بشرط اتصافه بالوصف العنواني بان يكون للموضوع مدخل فيها ويكون الحكم  
بضرورة النسبة للذات الموصوف بالوصف العنواني من حيث انها متصفة فيكون منشأ المحمول لمجموع الذات  
والوصف نحو قولنا كل كاتب متحرك الاصابع ادام كاتبا والثاني ان المحمول ضروري لذات الموضوع في جميع  
اوقات وصف العنواني لان حيث انها متصفة به فالمدخل في ذاتها هو الذات وانما الوصف لتعيين الوقت و  
ليس لزوم باعتبار مدخلية الوصف كما في الاول بل مع قطع النظر عن كقولنا كل كاتب انسان بالضرورة يا  
دام كاتبا فان الانسانية ثابتة لذات الكاتب في جميع اوقات الكتابة وليس لكاتبه مدخل في ضرورة الانسانية  
لذات الكاتب بل هي ضرورية لذاته قطع النظر عن الكتابة بخلاف الاول فان تحرك الاصابع ضروري للكتابة  
بشرط الكتابة لا في زمانها فان زمانها متلا وقت الظاهر ليس تحرك الاصابع ضروريا لزيادة الكاتب لوقوع النظر  
عن الكتابة. ثم اعلم ان الدوام اذ لا يختلف باعتبار مدخلية الوصف وظرفية لم يعتبره معنيان ولم يفرق بين  
النظرية والمدخلية في العرفية العامة بل قالوا في بيان مفهومه ادام الوصف من غير تفصيل بهذا اللفظ ١٣  
قوله العنواني - المعبر عنه الموضوع بان يكون منشأ ضرورة نسبة المحمول الى الموضوع لمجموع الذات  
والوصف كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع ادام كاتبا فان تحرك الاصابع ليس بضروري للكتابة  
لذات الكاتب اعني افراد الانسان مطلقا بل ضرورة بثبوت انما هي بشرط اتصافها بوصف الكتابة ١٤ له قوله  
اخرى - اى تارة اخرى تؤخذ المشروطة العامة يعني ان ثبوت المحمول للموضوع ضروري في جميع اوقات الوصف  
ولا مدخل له في هذه الضرورة كقولنا كل كاتب انسان بالضرورة ادام كاتبا فان الانسانية ثابتة لذات الكاتب  
في جميع اوقات الكتابة من دون مدخلية للكتابة ..... ومحصل الفرق ان المعنى الاول مقيد  
بمدخلية الوصف والثاني غير مقيد به لانه مقيد بعدم مدخلية الوصف حتى يكون مباحثا لا لاول ولا لآخر  
قوله الاولى. اى في المشروطة العامة بالمعنى الاول اى ضرورة النسبة بشرط الوصف العنواني ١٥ له قوله

كل حادث يحل عليه الوجود او مفهوم من  
لوازم الوجود وصدق الضرورة الذاتية  
والدوام الذاتي ويكذب الضرورة اللازلية  
والدوام اللازلي كما يكذب الضرورة الحيزية  
فلا بد ان يلتزم كذب نقيض الضرورة  
الذاتية وهو الامكان مادام الوجود  
كذب نقيض الدوام الذاتي وهو الاطلاق  
العامة المقيد بقيد الوجود وصدق نقيض  
الضرورة اللازلية والدوام اللازلي وهو  
الامكان اللازلي والاطلاق العامة مطلقا  
والحاصل انهم وان لم يقيدوا بالامكان  
والاطلاق العامة في قوتهم نقيض الضرورة  
الامكان العامة ونقيض الذاتية الاطلاق  
العامة لكلا لا بد ان يكون مرادهم بهذا التفصيل  
ليصلح قواعدهم ويتم مقاصدهم فما مل  
(سند محمد ابراهيم عفي عنه بليداى)

م في الضرورة - اى في ضرورة نسبة المحمول  
الى الموضوع ودخل الوصف ككون الشرط ما  
يتوقف عليه الشيء فيكون الحكم بضرورة  
النسبة للذات الموصوف بالوصف العنواني  
من حيث انها متصفة به ١٦ له قوله  
الثانية. اى المشروطة العامة بمعنى ضرورة  
النسبة في جميع اوقات الوصف فانها ليس  
فيها الوصف الموضوع مدخل في الضرورة  
فانه يكون الحكم بضرورة النسبة بالذات  
الموضوع في اوقات الوصف لان حيث  
هي متصفة به ١٧ له قوله وبينها المعنى  
بين المعنى الاول للمشروطة العامة والمعنى  
الثاني لها عموم وخصوص من وجه بحيث  
يتمتعان في مادة ويفترقان في ماديتهما  
الاجتماع فهو لما يكون الوصف العنواني  
نفس الذات او ذاتها لا يحل انسان  
او كل ناطق حيوان بالضرورة ادام

انسانا او دابة فثبتت الحيوانية ضرورية للذات بشرط الانسانية او الناطقية او في جميع اوقات فاجتمع المعنيان في هذه المادة واما افتراق المعنى الاول عن  
الثاني فهو فيما اذا كان المحمول ضروريا للذات بشرط الوصف المتفارق في قولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة ادام كاتبا فثبتت تحرك الاصابع للكاتب  
بشرط الكتابة ولما مدخل فيه وليس بثبوت ضروري في زماننا لان الكتابة نفسها ليست ضرورية للكاتب في زماننا فكيف يكون المشروطة بها ضروريا في زماننا  
فيجبر الاول بعطف الثاني واغترقا الثاني عن الاول في مادة الضرورية الذاتية التي يكون الوصف العنواني وصفا مفارقا (بقية حاشية صفحته ١٦١)

رقيقه حاشية صفح ١٧١ من الذات من غير شرط كما في قولنا كل كاتب انسان فان ثبوت الانسان للكتابة ضروري في زمان الكتابة لا بشرطها  
لعدم بدلية بالضرورة الانسانية للانسان واللازم الجمولية الذاتية في مورد الثاني بدون الاول خال الفاضل السند على لعل هذا هو الصواب والمقصود  
من وجه النظر ان نفس المفهوم في بادي الرأي والاتفاق تحقيق يقتضي ان يكون النسبة بينها العموم والمقصود مطلقا فذهب اليه البعض فانه لا بد لثبوت  
الكتابة في زمانها من ثبوت ضروري او يكون الشرط بهما في هذا الزمان ايضا ضروري فان الكلام في الضرورة بالمعنى الاكبر فيكون الضرور قهوا ام اوصفت هم الضرورة بشرط  
لوصف مطلقا انتهى من زيادة ما وقال الفاضل المراد هو ان كان المعنى الثاني لما كان غير مقيد بمعية الوصف والاول مقيدا بها كما عرفت فكلاما وجد الاول وجد الثاني  
من غير عكس وهو العموم المطلق ١٢ محمد بن ابراهيم

**من وجه الرابع ذهب قوم الى ان الممكنة العامة ليست**  
**قضية بالفعل لعدم اشتغالها على الحكم فليست موجبة**  
**وذلك خطأ لا ترى ان الامكان كيفية النسبة**  
**واصل النسبة الثبوت نعم ذلك اضعف المداح**

له قوله الرابع اي المبحث الرابع من المباحث في الحكمة هو بيان ان الممكنة العامة قضية ام لا واحقاق  
الحق كما ينبغي ١٢ له قوله ذهب قوم من المنطقيين ومنهم شراح المطالع الى ان الممكنة العامة ليست قضية  
بالفعل بل هي قضية بغير عدم اشتغال الممكنة على الحكم بل هي مشتركة على الحكم لاننا اقلنا الانسان كاتب بالامكان  
فلا تعرض فيها الا للحجاب الخالف واما الحجاب الموافق فيحصل ان يكون واقعا وان لا يكون واقعا وليس له تعرض أصلا  
في النظر الى هذه الطرقت لا يكون قضية فعلا عن الوجبة فالقضية بالفعل هي المطلقة وقال العلامة في التفتا زاني قولنا  
كل جـ ب بالامكان يشتمل على محمول رابط سلاحيته ومفهومه ان ب ثابت لـ ج مع انتفاء الضرورة عن الثبوت او  
الاشتغال ولا معنى للقضية الا ان يحكم فيها بان وصف المحمول صادق على ذات الموضوع سواء كان بالامكان او  
بالفعل وكل منها كيفية زائدة على النسبة وقال بعضهم القضية المقيدة بعيدة الامكان قضية بالقوة وموجبة بالفعل  
له قوله بالفعل وانما قيد لعدم كونها قضية بالفعل اذ الممكنة قضية بالقوة انقرضت عن الفعل باعتبار  
اشتغالها على الموضوع والمحمول ١٢ له قوله فليست الخ اي القضية الممكنة ليست قضية بالفعل بل هي  
قضية بالقوة القريبة من الفعل باعتبار اشتغالها على الموضوع والمحمول والنسبة وعدا من القضايا كعدم الخلق  
في القضايا ولا حكم فيها بالفعل فليست موجبة فانها فرع كونها قضية ١٢ له قوله وذلك اي ما ذهب اليه  
القوم خطأ وليس بصواب بل العوالب انما قضية ومشتتة على الوقوع والادوات لان الوقوع ليس عبارة  
عن الفعلية بل مفهومه هو الثبوت المحكي ان يكون على نفع الفعلية او الامكانية اعلم ان قال شراح المطالع  
الممكنة ليست قضية بالفعل لعدم اشتغالها على الحكم وانما هي قضية بالقوة القريبة من الفعل باعتبار اشتغالها  
على الموضوع والمحمول والنسبة وعدا من القضايا كعدم الخلق منها مع انه لا حكم فيها بالفعل انتهى بمصداق ولا  
لا يخفى ان لهذا الكلام محملين الاول ان يكون مراد من الحكم الاذعان ويكون مراده ان النسبة بمعنى الوقوع وان  
تحقق في الممكنة وتكيفت كيفية الامكان لكن هذا لا يتعلق الاذعان تلك النسبة فلا يكون قضية بمراد على المشهور  
من غير انه من ليست قضية فلا يكون موجبة لان الموجبة لا يكون ايجابية في جهة للقضية اي النسبة للذعن لا يكون  
الجهة في جهة النسبة مطلقا والثاني ان يكون المراد من الحكم الوقوع والادوات ومن النسبة التي سلم اشتغال الممكنة  
عليها النسبة التقيدية بما راي المتأخرين من القول بالنسبتين في القضية ولما كان الاول فاحشا كافيا

سوف نعه باحقة المصنف سابقا من ان  
مدار القضية على احتمال الصدق والخطب  
ومسناها النسبة اي كونه لا الاذعان على  
الثاني ودفعه وفاقا لفاضل التفتا زاني  
وغيره بقوله وذلك خطأ لا ترى ان  
كيفية النسبة وحمل النسبة الثبوت حاصله  
ان قولنا كل جـ ب ثابت لـ ج مع انتفاء  
الضرورة عن الحجاب الخالف لا معنى  
للقضية الا ان يحكم فيها بان المحمول صادق  
على الموضوع وثابت لـ ج مع انتفاء  
الضرورة عن الحجاب الخالف لا معنى  
للقضية الا ان يحكم فيها بان المحمول صادق  
على الموضوع وثابت لـ ج مع انتفاء  
القوة وان كان المتبادر من العرف عند  
الاطلاق الثبوت على نفع الفعلية وذلك  
لا يفي كما استطلع عليه هذا كذا في الشرح  
للفاضل الخندي ١٢ له قوله النسبة  
هي الامكان كيفية عارضة للنسبة التامة  
الخبرية فان الممكنة لا تشمل على الحكم في  
الوقوع والادوات لزم وجود القضية  
بدون المكيف وهو باطل ١٢ له قوله  
أصل اي نفس النسبة هو الثبوت  
الوفاقي المستفاد من محل المحمول على  
الموضوع قال الفاضل المبين حاصله  
للعنينة اي الوقوع والادوات اعتبارا  
اعتبار التحقق واعتبار نفس النسبة من  
حيث انها تتعلق بها الاذعان والمعتبر في  
القضية هو نفسها الا النسبة المتحققة والا  
لما كانت القضية بالامكانية التي ليست  
متحققة فيها فعليا حقيقة ولم يقل  
بها احد فالممكنة مشتركة على الثبوت ونفس

النسبة على كيفية تباين الامكان فصارت قضية بالفعل باعتبار اشتغالها على النسبة وموجبة لتكفيها كيفية الامكان الذي يقال له الوجوب والاستثناء مثلا قولنا كل جـ ب بالامكان  
مفهومه ان ب ثابت لـ ج مع انتفاء الضرورة عن الحجاب الخالف لعل ذلك لا يشك في كونه مشتركا على النسبة وحملها هو الثبوت والوقوع مطلقا اعم من ان يكون على نفع  
الفعلية او القوة وان كان المتبادر من العرف عند الاطلاق الاول لكن لا يضر كون الثاني قضية ١٢ له قوله ذلك اي الاذعان ان الثبوت بالامكان هو صحت  
مدارج الثبوت فانه متزلزل بين ان يكون وبين ان لا يكون وما غير الامكان كالضرورة والاطلاق فهو اقوى المدارج من ان الامكان كما لا يخفى ١٢ (محمد بن ابراهيم)





م الى مطلقة - والاضروعة الى ممكنة - لا يعني اني اعلم ان اللا دوام والاضروعة اشارتان الى قضيتين فكانت المركبة من الموجبات قضيتي متحدة  
لا قضيتي واحدة كما هو بحسب الظاهر **قوله** ١٢ - دليل على كون المركبة من الموجبات قضيتي متعددة حاصل ان كون القضية واحدة ومتحدة  
موقوف على كونها مشتركة على حكم واحد متعدد والمراد بالحكم هنا هو الوقوع والادوار فان كان في القضية حكم واحد فقط كانت القضية واحدة وان  
كانت مشتركة على عدة احكام كانت القضية متعددة **قوله** ١٣ - فاما ان كان لا تعدد في القضية على تقدير الحكم فليس تعدده وقال وقد دعي في تقدير الحكم  
اما باختلاف اى اختلاف الحكم كيف اى ايجابا وسلبا يعني اذا كان الحكم مختلفا بالايجاب والسلب يصير احدهما غير الآخر لا غير فصار متعديا **قوله** ١٤ - او  
موضوعا - بان يكون الموضوع مختلفا  
نحو كل كاتب انسان وكل ضاحك انسان  
فيما كانا متماثلين لكن الحكم فيها متعدد  
بتعدد الموضوع او حكم بشيوت الانسان  
للكاتب غير الحكم بشيوت الانسان الضاحك  
كما لا يخفى **قوله** ١٥ - او حكمه بان  
يكون المحمول مختلفا كقولنا كل كاتب انسان  
وكل كاتب متحرك الاصابع فان الحكم بشيوت  
تحرك الاصابع للكاتبة غير الحكم بشيوت  
الانسان **قوله** ١٦ - او حكمه لا راجع يعني  
ليس امر ارجع سوى الامور الثابتة وجوب  
تعدد الحكم فانه متى لم يتعدد الموضوع والحمل  
ولا الحكم نفسه كانت القضية واحدة  
بالضرورة لوحدة الحكم سواء كان المجموع  
والمحمول مفردين او مركبين او احدهما مفردا  
والآخر مركبا او ايا الحكم بالمجموع او على الجموع  
**قوله** ١٧ - السادس - اى بحث  
سادس من المباحث في التكملة في بيان  
ان النسب الاربع من التساوي والتباين  
والعموم والتخصوس مطلقا والتخصوس العموم  
من وجه فتحقق في المفردات والتصورات  
بحسب الحمل وفي القضايا والتصورات  
بحسب الوجود وتخييه ان النسب الاربع  
على قسمين قسم في المفرد وقسم في القضايا  
الاول باعتبار الحمل والثاني باعتبار التحقق  
في الواقع **قوله** ١٨ - الصدق -  
اى الحمل على شئ بان ما يحل عليه الانسان  
كمن يزد شرا يحل عليه الناطق وبالعكس -  
اقوال الفاضل العما و اى بحسب المصدق  
ايضا كما يكون بحسب التحقق كالا واحد و  
الاشئين فان النسبة بينهما بحسب المصدق  
التباين الكلّي وبحسب التحقيق العموم و  
التخصوس المطلق **قوله** ١٩ -  
اى مصداقات مفهوماتها لا مفهومها بزيادة

**مطلقة عامة والاضروعة الى ممكنة عامة مخالفة**  
**الكيفية وموافقتي الكمية لما قيد بهما كما لا رافعا**  
**للنسبة من غير تفاوت فالمركة قضية متعددة**  
**لان العبرة في وحدتها وتعددتها بوحدة الحكم**  
**تعددها اما باختلاف كيف او موضوعا او محمولا او ايجابا**  
**السادس النسب الاربع في المفردات بحسب الصدق والقياس**

**قوله** مطلقة عامة - فان معنى لادامنا في قولنا كل انسان كاتب لادامنا مثلا ان شيوت الكتابة محل واحد  
واحد من افراد الانسان ليس يتحقق في جميع الاوقات فيلزم تحقيق السلب عن كل واحد في الجملة انا في جميع الاوقات  
او بعينه او هذا هو مفهوم الاطلاق العام السلب اعلم **قوله** ممكنة عامة فان معنى لا بالضرورة في قولنا كل انسان  
ضاحك بالفعل لا بالضرورة مثلا ان شيوت الضحك لكل واحد واحد من افراد الانسان يعني الايجاب ليس بضروري فاذا  
لم يكن الايجاب ضروريا كان هناك سلب ضرورة الايجاب وسلب ضرورة الايجاب هو ممكن عام سالب **قوله**  
مخالفة - اما حال من مطلقة - وممكنة - يعني اشارة الى مطلقة - وممكنة - حال كونها في القضيتين اوصفة لهما وهو ظاهر **قوله**  
**قوله** الكيفية - اى الايجاب والسلب حتى اذا كانت القضية المقيدة بهما موجبة كانتا سالتين وان كانت سالتين  
كانتا موجبتين **قوله** الكمية - اى الكمية والجزئية حتى اذا كانت القضية المقيدة بهما كلية كانتا كليتين  
وان كانت جزئيتين كانتا جزئيتين **قوله** لما قيد بهما - اى القضية التي قيدت بالادوام والاضروعة  
وحاصل ان المطلقة - والممكنة - المشار اليهما بالادوام والاضروعة مخالفتان للاصل ايجابا وسلبا وموافقتان  
لكلية وجزئية **قوله** لا رافعا - اى اللا دوام والاضروعة رافعا للنسبة في القضية المقيدة بهما فيكون  
اشارتين الى مخالفتي الكيفية **قوله** غير تفاوت - فيكونان اشارتين الى موافقتي الكمية فان كانت النسبة  
للعلّي اى الايجاب لكل واحد واحد فعدم غير تفاوت لا يتصور الا بان يكون السلب ايضا عن كل واحد واحد  
اذا كانت النسبة للعلّي اى السلب عن كل واحد واحد يكون رافعا غير تفاوت بان يكون الايجاب ايضا لكل واحد  
واحد حينئذ فتوافقتا في الكمية لاصل القضية ضروري **قوله** فالمركة - تفريع على ان اللا دوام اشارة

في حكم المفردات وايضا لا يتصور فيها النسب الاربع الا التباين الكلّي - اعلم ان المراد بمفهومات القضايا تعريفاتها كقولهم في تعريف الضرورية الحكم فيها  
بضرورة النسبة وفي تعريف الدائمة الحكم فيها بضرورة النسبة والمراد بمصداقات تلك المفهومات الا مثله الجزئية كقولهم كل انسان حيوان بالضرورة وكل انسان  
حيوان دائما فالمفهوم المفردان يتحقق بينهما نسبة التباين باعتبار الحمل اى كل ماصدق عليه المفهوم الاول كالمثال الاول لم يصدق عليه المفهوم الثاني  
كل ماصدق عليه المفهوم الثاني كالمثال الثاني لم يصدق عليه المفهوم الاول واذا المثالان فلما اقتصدت ان لا تصلمان للهما فالنسبة (بهيبة حاشية) مصدقة



م او الدوام وعموم المطلقة العامة من غير ما من الفعليات فظاهر او ما يحكم فيها بالضرورة والدوام حكم فيها بان هذه النسبة واقعة على  
نوع الفعلية **قوله** نعم فيه مثل ما عرفت بان يقال في الوجبات مستلزم فانه اذا وجدت الضرورة مطلقا او الدوام وجدت الفعلية  
لما لا واما في السلب فيقال ان لا يلزم اذا كان ضروريا في جميع اوقات الذات لا يصدق السالبة المطلقة العامة مع ان يصدق السالبة  
الوقعية المطلقة والمنشئة المطلقة فلا يكون السالبة المطلقة العامة اعلم يتكلم السالبة المتضمن ان المراد بالوقت  
المعين في الوقعية وغير المعين في المنشئة ما هو من اوقات وجود الذات فلما لا يصدق السالبة المطلقة العامة لا تصدق السالبة المطلقة بآحاد  
لا تصدق السالبة الوقعية والسالبة  
المنشئة فافهم **قوله** نعم  
المراد من الفعليات القضايا التي ليس فيها  
الحكم بالامكان سواء كان الحكم بالضرورة او  
بالدوام او بالامكان فاسوى الممكنة كلها  
فعليات **قوله** الضرورية المطلقة  
التي يحكم فيها بالضرورة النسبة ما دام الذات  
مطلقا من غير ما من القضايا البسيطة وهي  
الذاتية والمشروطة العامة والعرفية والأكثية  
والمنشئة المطلقة والمنشئة العامة  
العامة **قوله** لا يصدق الضرورية يصدق جميع  
ذلك كما في قولنا كل انسان حيوان بالضرورة  
فانه يصدق الضرورة والدوام في اوقات الذات  
وكذا في اوقات الوصف والوقت المعين غير  
بالفعل **قوله** نعم **قوله** لا يصدق  
قال الفضل السندلي في ليس بظاهر في  
المشروطة العامة بشرط الوصف فانه يصدق  
الضرورة في مادة الضرورة الذاتية فيكون  
الوصف العنوان من الاوصاف المفارقة  
لقولنا كل كاتب انسان بالضرورة ولا يصدق  
المشروطة بشرط الوصف فان كانت ليس  
دخل في ثبوت الانسان له الا ان يقال ان على  
ومع ذلك بشرط الوصف يعني ان الضرورة المطلقة  
أخص بالسند على تقديره المشروطة العامة  
بمعنى ما دام الوصف وان اخذت بشرط الوصف  
فيكون بينها وبين الضرورة عموم مخصوص من  
وصف فان ذات الموضوع قد تكون بين وصفه  
وقد تكون غير وفاء لا قد كانت المادة مادة  
ضرورية صدقت الضرورية والمشروطة كلها  
كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة او ادم  
انسانا وان تفاخر فان كانت المادة مادة  
الضرورة ولم يكن الوصف دخل في تحقق الضرورة  
صدقت الضرورية دون المشروطة كقولنا  
كل كاتب انسان بالضرورة ما دام كاتب وان

# أعم القضايا والممكنة الخاصة لعدم المركبات المطلقة

## العامة اعلم الفعلية الضرورية المطلقة اخص البسط

التي يحكم فيها بالضرورة النسبة ما دام الذات

### والمشروطة الخاصة اخص المركبات على وجه

التي يحكم فيها بالضرورة النسبة ما دام الوصف لا دائما

**قوله** نعم القضايا سواء كانت بساط او مركبات قال العلامة الرازي ان الممكنة العامة اعلم  
المطلقة العامة لا يصدق الايجاب بالفعل فلا اقل من ان لا يكون السلب ضروريا وسلب ضرورة السلب  
هو امكان الايجاب فحق صدق الايجاب بالفعل صدق الايجاب بالامكان ولا ينكسر لجزا ان يكون الايجاب ممكنا لا  
واقعا أصلا وكذا كحق صدق السلب بالفعل لم يكن الايجاب ضروريا وسلب ضرورة الايجاب هو امكان السلب  
فحق صدق السلب بالفعل صدق السلب بالامكان دون العكس لجزا ان يكون السلب ممكنا غير واقع واعلم  
باعتقائنا السابقة لان المطلقة العامة اعلم منها مطلقا واعلم من الاعمال اعلم قال الفضل السندلي في غير اظاهر في ما  
سوى الوقعية المطلقة والمنشئة المطلقة اما فيها فمفهوم الممكنة الموجبة من موجبتها ايضا ظاهر لان ضرورة  
الايجاب في وقت معين او وقت لا يتصور الا بان يكون في وقت من اوقات الذات فيصدق الممكنة  
الموجبة بمعنى سلب ضرورة السلب في جميع اوقات الذات لكن في عموم السالبة من سالبتهما كلها كما لا يتصور  
يكون ضرورة السلب في وقت معين او وقت ما من اوقات عدم يكون الايجاب ضروريا في جميع اوقات  
الذات فلا تصدق الممكنة السالبة لانها لم تكن فيها بعد ضرورة الطرف المقابل وجها للايجاب فكيف يصدق  
وجود ضرورة الا ان يكون المراد بالوقت المعين في الوقعية وغير المعين في المنشئة ما هو من اوقات وجود الذات  
فحينئذ لا يصدق الممكنة السالبة كما عرفت لا يصدق السالبة الوقعية والسالبة المنشئة الى امكن بعد ضرورة  
السلب في وقت معين او وقت ما من اوقات الذات لان الايجاب ضروريا في جميع اوقات الذات على الفرض **قوله** نعم  
**قوله** الممكنة الخاصة اي التي يحكم فيها بالضرورة الطرفين اعلم القضايا المركبة المعقدة بالادوام واللا ضرورة لان  
جزئي الممكنة الخاصة وبها الممكنتان العائتان اعلم من جزئي المركبة فصار المجموع اعلم من مجموع صفات قللت ان لا  
ان يكون ضروريا السلب في وقت معين او وقت ما من اوقات عدم لانها لم تكن الايجاب ضروريا في جميع اوقات  
الذات فيصدق الوقعية ولا تصدق الممكنة الخاصة لعدم صدق الممكنة العامة السالبة وهو ظاهر فلا يلزم ان لا  
الممكنة الخاصة اعلم من السالبة الوقعية والسالبة المنشئة قللت ان المراد بالوقت المعين في الوقعية وغير المعين  
في المنشئة ما هو من اوقات وجود الذات فحينئذ كما لا يصدق الممكنة السالبة كما قللت لا يصدق السالبة  
الوقعية والسالبة المنشئة الى امكن بعد ضرورة السلب في وقت معين او وقت ما من اوقات وجود الذات  
لان الايجاب ضروريا في جميع اوقات وجود الذات على الفرض فافهم **قوله** المطلقة العامة  
اي التي يحكم فيها بفعلية النسبة اعلم الفعلية اي القضايا التي ليس فيها الحكم بالامكان سواء كان بالضرورة  
لعموم المنشئة وعموم خصوص من وجه فانه قد يتحقق الضرورة بشرط الوصف في المثال المنشور ولا يتحقق الضرورة في

لم يكن المادة للضرورة الذاتية وكان جبال ضرورة بشرط الوصف صدقت المشروطة دون الضرورية **قوله** نعم المشروطة الخاصة التي يحكم فيها بالضرورة النسبة  
ما دام الوصف لا دائما اخص مطلقا من غير ما من المركبات وهي العرفية الخاصة والوقعية والمنشئة والوجودية واللا ضرورة والادامة والممكنة الخاصة فانها  
صدق ان النسبة ضرورية ما دام الوصف لا دائما لصدق انها دائمة ما دام الوصف لا دائما في وقت معين او غير معين مادام بالفعل لا دائما بالامكان الخاص **قوله** نعم  
**قوله** نعم على وجه سدى على تقديره المشروطة العامة المعقدة في ضمن المشروطة على ما مر من معنى ما دام الوصف فان اخذت بشرط الوصف فيكون بينه وبين النسبة

144

لِزُومِ اَوْتِاقَا اَو اِطْلَاقِ مُتَصِلَةِ لِزُومِيَةِ اَوْتِاقِيَةِ اَوْ مُطْلَقَةِ

صدق فقط او كذب فقط عند الاتفاق او اطلاق المقصود

مطلقاً بما يعتبر في مانع الجمع والخلو التناقض في الصدق والكذب

سوالها فرجه ایجاباتھا فالسالبۃ الزومۃ ما یجوز

الحق ان للفقهاء اقساماً ثلاثة اولية الحكيم والمنفعة والمنفعة لان هذا الاطلاق الثلاثة معان متحصلة في مرتبة واحدة  
فليس الى مفهوم الفقهاء متباينة بحسب الحقيقة انتهى - اقول وان لم يكن لها مفهوم محصل بل سيمكن فيه نوع

فان كان الانسان ناقصا لم يات به الحق بالاتفاق اى بان يصدق النسبة على تقدير اخرى ليس  
مربها بيقضى الاول الثانى كذا فى معراج المفهوم **فكم** قوله او اطلاقا - وانت لا تغفل ان الانفس تترقى

[illegible]

او اظناقا یعنی الاولی منفصله حقیقیه عناد

في الصدق والكذب اي يحكم في مائدة الجميع  
بالتقاضي في الصدق مشروط بعدم الحكم في جواب

ولا يلزمه وان شئت التفصيل في هذا المقام  
فارجع الى المحاشية المسماة برفع الاستباه  
عنه

الکذب سموا وحکم بعدم التسنانی فی الکذب اولم  
یحکم بشئ من التسنانی وعدمه حکم فی مانعة الخلق  
التسنانی فی الکذب

ما نفعه اجمع بالتسني في الصدق سواء حكم بالتسني  
في الكذب او بعدم التسني في اولم يحكم بشئ منها

وَمِنْكُمْ فِي مَانَةِ الْعُلَمَاءِ الْمُنَادِي  
فِي الْمَكْدِبِ سَوَاحِرُكُمْ بِالتَّسَانُفِ فِي الصَّدَقِ أَوْ

من الحقيقة ومن المعنى الاول ايضا فاعلم

المعروف ۱۲ (بسم الله ابراهيم عفی عنه علیه السلام)

۱۳ (بسمہ محمد ابراہیم عقی عہدہ بیلاوی) ❖

باعتبار نفس الموضوع باعتبار مصادق عديم من الافراد وفي الشرطية باعتبار تقدير المقدم وادعاءه فقال ثم الحكم فيها اي في الشرطية ١٢  
 قوله جميع التقادير قال في العلوم اعلم ان المقدم ربما يكون مستلزم للتالي بالنظر الى نفس ذاته با انه يكون لازما له من غير ان يتقدم به سواء كان  
 ذلك للزوم بالذات او بالعلية فبذلك المقدم على اي تقدير يؤخذ يكون مصحبا للتالي لكن لا يدخل للتقدير في هذه المصاحبة فان اربعة الحكمية من هذا  
 اللزوم لا بد ان يحكم باستصحاب التالي للمقدم على جميع التقادير اذا حكم الشرطي من غير اخذ التقديرات غير معقول وبما يكون للتقديرات دخل في ذلك الاستصحاب  
 قال ان يكون الاستصحاب على بعض جميع التقديرات وذلك بخبر علوم الوقوع والكلية والعلوم الوقوع اي الكلية عن لزوم التالي لنفس المقدم والحكم على التقديرات

سور السور الب ١٢

**بسلب للزوم لا يلزم السلب على هذا ففسر الحكم فيها**  
 الذي ان الحكم في الموجبة للزومية  
 ان كان تقدير معين فخصه والافان بدينية الحكم بانه على جميع  
 اي وان لم يكن الحكم على تقدير معين  
 تقادير المقدم او بعضها فخصه كلية او جزئية ولا ففهملة  
 والطبيعة فهنا غير معقولة وسور الموجبة الكلية في  
 المتصلة متى ومهما وكما وفي المنفصلة دائما وسور السالبة  
 الكلية فيما ليس بالمتن وسور الموجبة الجزئية فيما قد يكون  
 وسور السالبة الجزئية فيما قد يكون بادخال في السلب  
 سور الموجبة والمنفصلة ١٢  
 سور الموجبة الكلية ١٢

**قوله ففسر الحكم فيها**  
 كذا كان زيدا انسانا كان حيوانا واداما كان  
 العدد زوا واداما ١٢  
 اي محصورة جزئية كقولنا قد يكون اذا كان  
 الشئ حيوانا كان انسانا وقد يكون اما ان  
 يكون الشئ انسانا او فرسا ١٢  
 والاداي وان لم يسم بكنية الحكم بل بكنية فيها  
 على وضع او ضار في الجملة ١٢  
 فجملة كقولنا اذا كانت الشمس طالعة فالتالي  
 موجود ١٢  
 قوله الطبيعة ههنا  
 لعل فيدر على بعض شارحي الهندس لاند  
 في تحقيقها في الشرطية ايضا لكنه لم يعتبر التقصا  
 على ما هو المتعار في الحملات فالطبيعات من  
 الشرطيات غير معتبرة في العلوم لانها لا تتصور  
 ولعل مشار قول هذا الشارح انه لما وجدنا في  
 في الشرطيات كالا فاد في الحملات ويتصور فيها  
 الحكم على نفس الطبيعة من حيث هي اي او من حيث  
 العموم فكذلك تصور في الشرطية ان الحكم على  
 نفس رتبة يرو بما هو عام فالطبيعة والمجمل  
 في الشرطيات ايضا ممكنان ولعل من التعريف  
 لا اشترط ان يكون ان في المناهج لم تحققت في  
 الشرطيات ما يثبت كنية مشتركة بين التقادير  
 والاحوال د بولم ١٢  
 قوله غير معقولة  
 لانها معقولة غير معتبرة كما في الحملات ولعل هذا  
 رد على من قال وانما لم يعتبر الطبيعة في الشرطية  
 اقتصارا على ما هو المعبر في الحملات والطبيعات  
 منها غير معتبرة عند من عدم اعتبارها في العلوم ١٢  
 قوله متى  
 اي نحو ومهما وكذا كان  
 الشمس طالعة فالتالي موجود ١٢  
 وفي المنفصلة اي سور الموجبة الكلية ١٢

**قوله بسلب للزوم** فان الحكم يلزم السلب موجب لا سالب فالاجاب والسلب في  
 الشرطية لا يكون بالاجاب المقدم والتالي وسلب كل منهما بل بالاجاب الشرطية وسلبها كما في الجملة ليس  
 اجابا بوجودية الموضوع والحال وسلبها بعدمية كل واحد منهما بل بالاجاب النسبة وسلبها فيما كان طرفي الجملة  
 مشتقين على حرف السلب ويكون القضية موجبة كذلك السلب في المتصلات والمنفصلات بحسب سلب  
 الاتصال واللزوم والاتفاق والاطلاق ١٢  
 قوله ففسر البو في اي باقى اقسام السور السالبة  
 فالسابقة الاتفاقية ما يحكم فيها بالسلب للاتفاق والسالبة المطلقة ما يحكم فيها بالسلب بالاطلاق والسالبة  
 الحقيقية ما يحكم فيها بالسلب اتنا في صدقها وكذا ما على هذا الفس التالى وانما عدل المصنف عن تعريف الاتنا  
 بتعريف شامل للموجبة والسالبة لتلايم توهم ان سلب القضية الشرطية بسلب طرفيها او التفصيل اقسام  
 السور السالبة بحسب ما يتميز عنه المتعمق تميزا تاما ١٢  
 قوله ففسر الحكم فيها  
 اقسام الشرطية شرع في اقسامها باعتبار المقدم كما يقسم الجملة الى الاقسام باعتبار الموضوع لكن في الحقيقة

ثم اذا ذكر تسمية موجبة كقولنا كذا كان اب فمؤولر وادواتفا قواداما ان يكون ج ب او عناد او اتفا قواداما  
 للمنة اما ان يكون هذا الشئ عدد الزوا ١٢  
 قوله قد يكون  
 نحو قد يكون اذا كانت الشمس طالعة فالتالي موجود قد يكون اما ان يكون هذا الشئ حيوانا او انسانا ١٢  
 قوله قد لا يكون  
 نحو قد لا يكون اذا كانت الشمس طالعة فالتالي موجود وقد لا يكون اما ان يكون هذا العدد زوا او فرسا ١٢  
 قوله لا محال  
 اعلم ان الحكم  
 المستعمل في الشرطية بعضها موضوع للشرط وبعضها متضمن لمعناه والشرط لتعليق امر على آخر لم يسم ان يكون لطريق اللزوم والاتفاق فلا دلالة لها على اللزوم أصلا  
 وكذا اذا ما اشتلج والافصال سواء كان على وجه العناد او الاتفاق فاذا ازيد في المنفصلة والمنفصلة جهة من جهاتهما من اللزوم والعناد وغيرهما فلا بد من التزم صريحا وشم

م حقيق اعرطى اخر اظم من ان يكون بطريق اللزوم او الاتفاق فتلا ذلك لعل على اللزوم ماصلا على ما لا يخفى من تقدم في علم العربية والنحوب ان اودا على اللزوم واذا لا يدل عليه مع اذ ليس بموضوع الشرطية وفي راجحة الشرطية على ان قبيل هذا البحث ليس من وظائف المشقة فلا يحكم شيئا فيه كغيره من نفع وانما فصول من الكلام هذا الاخذ مشايح المطابع ١٢ **قوله** يحكم فيها **قوله** ان قال السيد ابو الحكم مهدي بالحكم الشرطي هو التقدير الحملية من حيث هي قضية حملية واخر ان الاداة كان او لا تنافي ان يكون قضية بل التركيب معبأ تنافيه وكذا الاستتمال القضية على النسبة التي هي غير مستقلة بالمعنوية لا تنافي عليها مطلقا بل الحكم الحمل فقط وايد كلامه بما افاده الرئيس في الشفا هو ان القول بالاجازم بالحكم فيه نسبة من الى معناه ما يوجب اوسلب ولذا المعنى ان يكون فيه

**قال الشيخ ان شديدا الدلالة على اللزوم ومته**  
**ضعيفة واذا كانت وسط وفيه نظر اطراف الشرطية**  
**الحكم فيها الان لا يلزم قبله لا بعد التحليل من ثم**  
**كان مناط صدق الشرطية وكذا هو الحكم بالانفصال**  
**والانفصال كالايجاب السلب تكون شبهة بمحليتين**  
**او متصلتين او منفصلتين او مختلفتين وتلزم الشرطيات**  
**تعاذها معرقة جذها مبسوط في المطوك تتم فيها مبا**  
**الاول قد اشهر بين القوم ان المتلافيين يجب ان يكونا حدهما**  
**علة للاخر او كلاهما معلوعلة وكذا كالمضايفين ذلك وما اذليل**

بزه النسبة او لا يكون فان كان النظر فيه كان حيث هو واحد ومحملة بل من حيث هو غير تفصيل فهو شرط وان لم يكن كذلك فهو محلي انتهى بخلافه قول كما قال في المتن ان اطراف الشرطيات لو كانت قضائيا فلا بد ان يحتمل الصدق والكذب ومن العلوم اتفاقا فيها والتناهي لعل في غير موضع لان مراده بقوله ذلك المعنى بان يكون فيه النسبة اذ ان الشرطية عبارة عن نسبة من الى معنى بحيث يثبت النسبة في مجال المنسوبة اليها فالقول لا بالفعل بل بالقوة ويكون الشرطية لا من حيث انه احد بل من كون النظر فيه من حيث التفصيل والحملية عكسه وبالحكم اطلاق النسبة على اطراف الشرطيات من غير من مسما ١٢ **قوله** ومن ثم كان مناطه **قوله** لان اطراف الشرطية على تقدير كون فلم يتحققا في العلم بالحكم بان كانت صدقا وكذا هو الحكم بالانفصال والانفصال كين ومحصل الشرطية حينئذ يرجع الى الحملية المركبة وبهذا البيان من دفع ما اورده عليه من **قوله** علة لوجود الحاد بالعدالة المتوجبة وهي التي لا يتحقق تحت المعنوي لهما والاولى لكان كل علة متلازمة لمعلولها وكان متلازمة لوجودات باسرها متلازمة لبعضها ببعض لا مستندادها الى الواجب تعالى كقوله ولعلمهم ارادوا يكون احدهما علة لاخرهما من ان يكون علة بالذات او بالواسطة كيف كان سلسلة العلل بين العلة الاولى والمعلول الاخير تنازع باقياسات من اشكل العمل كذا اظهر من قوله معلول في علة واحدة الاستدراك الى الثالث اظم من ان يكون بالذات وبالواسطة كذا قال الغافل السند على توضيحه في دفع الاشتباه ١٢ **قوله** كالمضايفين دفع لما قيل من التلازم قد يكون من غير علة العلوية ومثل بالمضايفين وجه الاندفاع

**له قوله** قال الشيخ في الشفا ان حروف الشرطية ليست قنينا ما يدل على اللزوم ومنها ما لا يدل على اللزوم كما لا تقول ان كانت القيامة قامت فموجب الناس اولست ترى ان الس يلزم من وضع المقدم لانه ليس بقدرى بل لاولى من الشرطية شانه ويكون اذا كانت القيامة قامت فموجب الناس وكذلك لا تقول ان كان الانسان موجودا فلا شك زوج كمن يقول ان كان الانسان موجودا فلا شك زوج فشيء ان يكون لفظا ان شديدا لانه على اللزوم وتكون على ضعفه او لا توسطه ولما افاد لانه على اللزوم البتة بل على مطلق الانفصال ذلك كلاما ولما جعل صاحب المطابع هما ولولا ايضا من هذا التعليل ١٢ **قوله** وفيه نظرية لان الشرطيات الغايبو التعليل بام مطلقا اظم من ان يكون لزوما او اطلاقا فلا دلالة شئ منها على اللزوم والفرق بين ان قامت واذ قامت وبين ان كان الانسان موجودا او ان كان واجب ان يكون بدلالة ان على الشك في وقوع المقدم وعدم دلالتها عليه بل هذه الكلمات بعضها متضمن للمناه والشرطية

فأظهر ان المضايفين لا يخفى ما ان يكونا حقيقتين او مشهورتين وعلى كلا التقديرين يتم المطلوب اما الحقيقةتان فباعتبار كل منهما على مورد اخر كالابوة والنبوة واما المشهورتان فباعتبار بعض كل منهما وهو اضافته الى بعض الآخر وهو ذاته كالب والابن ١٢ **قوله** لا دليل عليه لكن ضرورة العقل حاكمه والا لم يكن انفراود وجودا واحدا من الآخر ١٢





م النقيضين على تقدير كونه موجوداً في نفس الامر فبما لم فيه كذا قيل ١٢ **قوله** وذلك يتحقق - لانه تخصيص لا يخص كيف والعلاقة الخارجية  
 بين المقدم والتالي حيث وجدت متعلق الانفكاك ولا يتصل فيه خصوصية الجزر **قوله** ومنهم من زعم - هذا ما اختاره العلامة الرازي والفاضل  
 المحمدي الجوفوري ولعله اقرب الى الصواب **قوله** وهو الاشبه - وبذا هو مختار انتمز الحققين كباقر الداماد والمحمود الجوفوري صاحب  
 البازغة وشراح المطالع وغيرهم حيث قالوا لا فرق بين المحال والممكن في الاستلزام لطبيعة عقلية وعدم علمهما فلا يصح عند العقل ان يكون من محالين  
 علاقة عقلية بعد فرض وجودها جازان يحكم بكونها مستلزمين والا فلا كذا قال الفاضل السبكي وقال الملا الفوارس اي وان لم يكن بينهما علاقة عقلية فلا يحكم  
 باستلزام فيهما كالمذهب المحمدي بالانفصال فاذا وجد  
 العقل بينهما علاقة - المتنافاة اما بالفظن كما في  
 تحقق المركب من المتضمنين بالذات ليست  
 الى عدم تحقق احد هاتين رتبة الانسان بالذات  
 الى صالحيه واما بالكتاب كما في جارية الانسان  
 بالنسبة الى ادراكه الحكيما على تقدير الجارية  
 واما بالصدق الاتصالي لا يتقاضي دون اللزوم  
 فاذا لم يكن هناك علاقة - اصلاً لا علاقة - اللزوم  
 ولا علاقة - المتنافاة بان يتحقق تحقق التقديري  
 في العودات لبعضها دون بعض فلا يصح القول  
 بان النقيضتين كما في ذين لا متفقان صدقاً  
 اصلاً **قوله** لان حاصل - آه -  
 قيل حاصله ان المتنافاة لا يجب صدق قولها  
 لتحقيق احد هاتين بل يتحقق الآخر والملازمة  
 يستدعي تحقق قولنا لو تحقق احد هاتين تحقق الآخر  
 ولا متنافاة بينهما فافان يقتضي اللزوم سلب  
 للملازمة اخرى وتبين اجتماعهما في حاق الواقع  
 بان يكون المقدم مستلزماً للنقيضين وانت  
 لا تخفى عليك فاقبله لانه كما يرجح الى موجبتين  
 لزوميتين بحيث يكون التالي في احد هاتين  
 وفي الآخر نقيضه الاول باعتبار اللزوم وافتك  
 باعتبار المتنافاة كذا كذا يمكن ارجاعه الى موجبة

يسلم فان غاية اللزوم اجتماع النقيضين على تقدير المقدم محال ولا يخفى انه في كذا قال لاح ولحق في السطر ١٢ (المحذو من النسخة)  
**يدل كلام الرئيس من ههنا قال** **ارتفاع النقيضين** مستلزم

**اجتماعها وانه لا لزوم في ان كان الخمسة زوجاً فهو**

**على بحسب نفس كل واحد منهم من زعم ان الاستلزام ثابت اذا كان**

**التالي جزءاً للمقدم وذلك تحكيم ومنهم من زعم ان ثابت اذا كان**

**بينهما علاقة وهو الاشبه من تحقق قال** **المقدم يجب ان**

**يكون منافياً للتالي فان المتنافاة يصح الانفكاك والملازمة**

**تمنع فيه ان حصل لك يرجع الى زوجيتين جبتين تالي**

**احد بهما نقيض تالي لاخرى الخصم لا يسلم المتنافاة بينهما**

**قوله** يدل - عليه كلام الشيخ حيث قال في الشفا اذا وضع محال على ان يتبعه صدق في نفسه كقولنا ان كانت

الخمسة زوجاً فهو صدق على سبيل الاتفاق واما بطريق اللزوم فتخرج من جهة اللازم فان من يرى ان الخمسة  
 زوج يلزمه القول بانه عدد وليس حقاقي نفسه لان استلزام زوجية خمسة للعدد بسلب ان كل زوج عدد ولكنه كاذب  
 على ذلك الفرض يصدق قولنا لا شيء من العدد بخمسة زوج فلا شيء من الخمسة الزوج بعد فليس كل زوج عدد لان  
 سلب الشيء عن جميع افراد الاعمى يستلزم سلبه عن بعضه فبالاولا والم وايضا لو صدق كلما كانت الخمسة زوجاً كانت عدد  
 يصدق كل خمسة عدد وزوج لكنه باطل فيكون المتصلة التي في قوته باطلة انتهى لمحضاد وحضر عليه شراح المطالع بوجوب  
 ان شئت الاطلاع فليرجع اليه **قوله** ومن ههنا قال - ويمكن ان يستدل عليه بان ارتفاع احد النقيضين  
 مستلزم لتحقيق الآخر وكذا في حال الاجتماع بوجوبه اجتماع النقيضين وربما يستدل على المتقدمين - ويقال ان اجتماع  
 النقيضين مستلزم لارتفاعها لان تحقق كل من النقيضين يستلزم ارتفاع الآخر فلا بد ان يجامع موه الهنا ولا  
 بد عن بان اجتماع النقيضين ليس موجود في نفس الامر فلا يلزم المحذور لان مقصودنا ان تحققه يستلزم ارتفاع  
 المستلزم

الاستلزام الشئ لما يتألفه لا يمكن التقضي عنه الا ان يقال ان عدم الزمان ونظائره اما يستلزم نقيضه وكلامنا ان المقدم محال نظر الى نفس تجزئ مع قطع النظر عن  
 زمانه لا يستلزم ما ينافيه والا لاند حكم الجرم باللزوم نظر الى نفس ذاته وهو ينهيم اساساً للزومية راساً فاذا لا ينتفع القول بان لازم اللازم وهو جازم  
 باللزوم لان لزوم اللزوم لا يفيد الجرم باللزوم نظر الى نفس ذاته انتهى كما افاد بعض الاجلة في الافق المبين في كلامه لا لاجب ان لا يحيل كلامه على حقيقة انه شئت  
 ارجح اليه دامت تركنا وخوف لا طنباب وتضعيف الاوقات **قوله** لزوميتين موجبتين - احدهما مستلزمه كذا تحقق المقدم المحال لم يتحقق التالي

الاستلزام الشئ لما يتألفه لا يمكن التقضي عنه الا ان يقال ان عدم الزمان ونظائره اما يستلزم نقيضه وكلامنا ان المقدم محال نظر الى نفس تجزئ مع قطع النظر عن  
 زمانه لا يستلزم ما ينافيه والا لاند حكم الجرم باللزوم نظر الى نفس ذاته وهو ينهيم اساساً للزومية راساً فاذا لا ينتفع القول بان لازم اللازم وهو جازم  
 باللزوم لان لزوم اللزوم لا يفيد الجرم باللزوم نظر الى نفس ذاته انتهى كما افاد بعض الاجلة في الافق المبين في كلامه لا لاجب ان لا يحيل كلامه على حقيقة انه شئت  
 ارجح اليه دامت تركنا وخوف لا طنباب وتضعيف الاوقات **قوله** لزوميتين موجبتين - احدهما مستلزمه كذا تحقق المقدم المحال لم يتحقق التالي

الاستلزام الشئ لما يتألفه لا يمكن التقضي عنه الا ان يقال ان عدم الزمان ونظائره اما يستلزم نقيضه وكلامنا ان المقدم محال نظر الى نفس تجزئ مع قطع النظر عن  
 زمانه لا يستلزم ما ينافيه والا لاند حكم الجرم باللزوم نظر الى نفس ذاته وهو ينهيم اساساً للزومية راساً فاذا لا ينتفع القول بان لازم اللازم وهو جازم  
 باللزوم لان لزوم اللزوم لا يفيد الجرم باللزوم نظر الى نفس ذاته انتهى كما افاد بعض الاجلة في الافق المبين في كلامه لا لاجب ان لا يحيل كلامه على حقيقة انه شئت  
 ارجح اليه دامت تركنا وخوف لا طنباب وتضعيف الاوقات **قوله** لزوميتين موجبتين - احدهما مستلزمه كذا تحقق المقدم المحال لم يتحقق التالي

(۱۷۱) هو بالزوم بينهما في ذلك العالم واما قولنا ان زيدا اذا كان كليا فمجرد جزئيا فهو في محل غمضة لان كان الكلية عليه محاسن عند العقل فاذا فرضنا انه كل فلا بأس ان يلزم ان كل جزئي معاينة ما يقال انه لو جيب اجتماع التقبيين قلنا لا نصير فيه لان المقدم محال والحال يجوز ان يستلزم محال العالم يمكن بينهما نحو من العلاقة لان الضرورة شاهدة بان زيدا اذا كان كليا فمجرد جزئيا بلا شبهة والمنع مكابرة **القول** ومجرد فوضله منه - اي مجرد فرض العقل لذلك الشيء انه من عالم الواقع لا يحكي بان يحكم عليه بشئ من الاشياء لان الفرض وان كان ممكنا لكن المفروض لما كان من المستحيلات واما لا تعلم حقيقة ذلك العالم حق اليقين فكيف يحكم عليه بشئ واذا قد بينا فساد هذا الكلام من قبل كذا قيل **القول** وبقاء الاحكام الواقعية آه قال مولانا في الله هذا جواب سوال

وهو ان الاحكام الواقعية باقية في عالم القيمة  
ايضا فالاحكام وان لم يكن في عالم الواقع حقيقة  
لكن اذا وجد فيه تقدير اخذنا حكم العقل  
باستلزامه لا مراعاه وقوع الجرم بل يوجد بحسب  
التقدير فيحقق الجرم في عالم الواقع ولو  
تقديره ١٢ **قوله** مشكوك لان  
والتردد في الجرم واليقين وهو ليس بحق  
لان الحكم باستلزام الاحمال قد يكون بدويا  
كالحكم باستلزام تحقق مجموع متمنصين  
ذاتيين فيحقق احدهما وباستلزام صحاريه  
زيدنا بهية فمن اين اخذ العقلاء عبارة  
كاملة حتى لا يجرم بالاستلزام مع انه يتصور  
كل شئ سواء كان من الممكنات والاحتمالات  
كالمعذور المطلق والمجهول المطلق والرجل  
النقيضين وشريك الباري وغير ذلك فهو ما  
وهو انما يفهم عليه باحكام مناسبه بين الاحكام  
الحكمية والشرطية ويعقد قضايها بما يتصور  
او سلبية ١٣ **قوله** مع المقدم  
ولم يشترط إمكان تلك الاوضاع في نفسها  
ليشتغل ما اذا كان المقدم كاذبا كقولنا كلما  
كان الفرس انسانا كان حيوانا فان معناه  
ان الحيوان لازم للانسانية على جميع الاوضاع  
التي يمكن اجتماعها مع المقدم اعني الانسانية  
الطرس مع كونها ضاحكا وكاتبنا وناظقا وكذا  
وانما الى غير ذلك وان كانت محالة في نفسها  
لكنها ممكنة الاجتماع معه ١٤ **قوله**  
بانه لو جمعنا اما قية الاوضاع بالممكنة  
الاجتماع مع المقدم في اللزومية الكلية و  
العنادية لا الاتفاقية الكلية الى حصة لان  
فيها الاوضاع الكلية في نفس الامر لا الممكنة  
الاجتماع والالم يصدق الكلية اصولا  
يمكن ان يتحقق فيحصل التالي مع المقدم كعدم  
ناحية المحار مع ناطقية الانسان ولا

ومنهم من قال انه لا يجزم العقل استلزام الحاصل الحال  
او يمكن اطلاق التميز لا الجرم وهو الحق فان العقل حكم  
في عالم الواقع واذا كان شواخا جازمه لم يكن تحت حكم  
ومجته فرضه له من كبح وفي جريان الحكم وبقاء الحكم  
الواقعية في عالم التقدير مشكوك الثالث الرئيس قيد  
التقدير والارضاء في تفسير الكلية بالتقيد يمكن اجتماعها  
مع المقدم وان كانت محالة في انفسها وبين ان لو علمنا  
يلزم ان لا يصدق كلية اصلا فانه اذا فرض  
المقدم مع عدم التالي او مع وجوده

محرم الحرام ۱۲۸۱

۵۰  
مفرد  
۱۲

تلفق بالحق  
طه - حكا

برادیر  
بواسر

الحمد لله  
الحمد لله

المؤمنين

فيلز

جب

**ای ای**

سائنس  
ماہنامہ

مناظره

اجزاء

کما از

ح  
فصل  
مؤخر

منا  
الفا  
ماجر

خوارزمی

م

۵۰

مع  
والحو  
قد

۲۷  
روزه

تبدیل

ملق

三

لكان بين المقدم والتالي ملازمة وروح لا يتحقق التوافق في العدق **قوله** فإنه إذا فرض - آه هذا  
التالي للاستلزام التالي ضرورة امتناع استلزام الشيء للنقيضين، وأما إذا فرض المقدم مع وجود التالي أو مع  
النقيضين، فأدفع المقدم في مانعة الجمع مع صدق الطرفين امتنع أن يعادله في العدق لاستلزام التالي حينئذ  
يتبين أن يعادله التالي في الكذب **علامه** بنحوه **ابراهيم** رضي عنه **بليبا** وعلم ٤٠

Ⓚ

الایستزم التالی واینها فی اوربان لمحال جاز ایستزم

النقيضين اذ يعاندونهم فلا سلم عند الصدوق

بأن المراد لم يحصل للجزم بعد قهها فإن الامكان ان يفيد

الوجوب قول فيجب التقيد بالممكنات في انفسها فانهم

الرابع الاتفاقية قد عيّنهم ماصد الطرفين وقد

يَكْفِيهِ مَا بَصَدَ التَّالِي فَقَطْ فَيُتْرَكُ مَعَزْمَقْدَمِكُ

متنا صَادِقَانِ الصَّادِقِيْنَ فِي نَفْسِهِمَا بِأَوْعَىٰ أَرْضِ كُلِّ

عن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

ای جملہ ترکیب ۱۲  
 ۱۱۲  
 ۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰

صافيا للمسلمين

قوله لا يستلزم الثاني. والثالث ما لا يستلزم الثاني ولم يبق ليستلزم عدم الثاني لانه ما يجب ان

المزوم لأنه كلما صرق المذموم صدق أحد النقيضين وكلما صدق أحد النقيضين فلم يصدق نقيضه وكلما صدق

المقدم لم يصدق النقيض الآخر ومما نره المقدم الحد التقيضيين يوجب كونه ملزوما للنقيض الآخر لزم المتناقض  
بين اللازم والملزوم وهو محال لان المتناقض يقتضي الانفكاك والملازمة تمنع فيلزم الانفكاك وعدمه في نفس الامر

قول كما قال ولي الله بن عبد الجبار من أحقق لان الكبرى في حيز المنع كيف والمفروض ان المقدم يستلزم النفي

فقط **كه قوله** فان الله اصدق في نفس الامر باق - اه - قال شراح المطالع معنى الاتصال انه لو كان الاول  
تسمية الثاني فلا بعد في اتصافهما في الواقع بل هو ازلة لآلة الضر من المجلين وكم تترام احد بها لآخر ما اذا لم يكن بينهما فلا بد

[illegible]

ان الجرم بالضرورة لا يمكن مع التقدير  
المحملة وان كان يمكن اجتماعها مع  
المقدّم نحو ان لا يكون التالي لازماً مع

ذلك التقدير المستحيل بناء على جوهرنا  
الحال ولما اذا كان التقدير ممكن فلا شيء

في اللزوم لان المانع مختلف وما ينبغي ان  
يعلم ان المقدم في القضية الكلية اللزومية  
مستلزم في الاقتدار لا دخل فيه للاوضاع

اصلا والالم ليتقل هو وحده بل هو مع اقرب  
امر آخر معه فاعتبها والادواضاع فيه للتنبيه

على انه يستعمل في مرتبة القس نحو هو بل لا يخفى  
لذاته لمزوم له مع تلك الاوضاع بان يكون  
الاولى حاشية تقصير متبوعه

القضية اللزومية الجزئية لا يكفي فيها نفس  
المقدم فلا يجب استقلاله والا كانت كلية

كقولنا قد يكون الشيء اذا كان حيوانا كان  
ناطقا فانه انما يكون على وضع كونه ناطقا

يُعتبر بنساق امرأ حرمته اذا انصم فيه يكون

المقدم وعده ١٧٠ قوله وقد يكتفى -

الحارثا بن ابي فيصدق كلامي الحارثا بن ابي  
الانسان ناطقا ونفسيه الى الابد فينبغي

ليكون اذا لم يكن الحمار ناسقا كان ناسقا غيره  
لعل اقول ويمكن ان يجاب عنه بمنع صدق

المقدم في النتيجة - محال والمحال جازان

مقالی فقط۔ لانه لما لم يعتبر فيها اللزوم وقد كان

اینجا ان میگویند که خداوند تعالی صاف و صاف و مستقیم است

قد نعتبر فيها صدق الطرفين وقد كتبني بصدق التالي

يكون التالي حقاً نفس الامر فانه لو لم يكن حقاً الا  
وجوب صدق التالي في الاتفاقية ومقتضاها احتمل

الاول او امر ثالث خارج عنها فيرجع الى العلاقة با معنى الثاني وعلى التقديرين فلا يخلو الاتفاقية عن العلاقة الا انها فيها غير مشعور شعورا  
 ظاهر او انما يظهر بالتأمل كخلاف الضرورية فان العلاقة فيها ظاهرة فالفرق باعتبار ظهور العلاقة وعدمه لا باعتبار وجود العلاقة في احداهما دون  
 الاخر في كما هو الظاهر ١٢ **قوله** والفرق انها دفع لما توهم من ان الاتفاقيات اذا كانت مشتقة على العلاقة كاللزميات فيلزم ان تدراج الاتفاقية  
 تحتها وعدم الفرق بينهما والتالي باطل فالقدم مشد ١٢ **قوله** المعينة اتفاقية - حاصله ان المعبر في اللزومية ان يكون المقدم والتالي معلولي علة واحدة بحيث  
 يوجب الارتباط لا افتقاري بينهما ومن المعلوم اتفاقية في محل النزاع ١٢ **قوله** مطلق العلية - دفع ايراد مشهور بان معلولي علة واحدة يوجب التزام  
 مطلقا ونقصيره انه كلما وجد المعلول وجد  
 علة وكلما وجدت علة وجد معلولها بالخير فكلما  
 وجد وجد معلولها بالخير وجه الدفع ان كل  
 واحد من المعلولين لا يستلزم العلة الا من  
 جهة المصدرية والعلة لا تستلزم الا من  
 جهتها الاخرى فلم يتركز الا وسطا وان تعلم  
 ما فيه من الواسع ولعل الحق في هذا المقام ما قلناه  
 سابقا ان اللزوم مطلق على معينين الاول  
 المعنى الاخص والثاني المعنى الاعم والعموم  
 جعلوا اللزوم مبنية بالمعنى الاول مقابل للاتفاقية  
 واما المعنى الثاني فهو ليس مقابل لها حتى يتجه  
 ورد ذلك ١٢ **قوله** الانفصال  
 الحقيقي - اعلم انهم اختلفوا في ترك  
 الانفصال من الاجزاء فقال بعضهم ان  
 الانفصال الحقيقي لا يتصور الا بين جزئين  
 بخلاف ما نفعه الجمع والتخلو واستدلوا به  
 اما اولها بان الحقيقة لا يتركب الا من اثنين  
 ونقيضها ولا شك ان النقيض وحده لا  
 لا يكون الا واحدا بخلاف ما نفعه الجمع والتخلو  
 واما ثانيا فانه لو تألف من شئ واحد اجزاء فجزء  
 الثالث لا يخلو واما ان يكون صلاوقا وكذا  
 على كل تقدير لا يعقل الحقيقة البتة لانه ان  
 كان صادقا فجميع مع الجزء الاخر الصادق  
 وان كان كاذبا فبغيره عائد الكاذب لا رتقا بها  
 معا والجواب عن الاول باننا لا نعلم الحقيقة  
 لا يتركب الا من شئ ونقيضه وادساية بل  
 يجوز ان يتركب من نقيضه وشئين كل واحد  
 يخص من نقيضه وعن الثاني بانه ان اريد  
 بنفى الانفصال الانفصال بين كل واحد  
 من الاجزاء بانقياس الى الثالث فليس كذلك  
 لانني المطلوب وان اريد بنفى الانفصال  
 بين مجموع الاجزاء او الثلاثة فهو عين النزاع  
 كيف وانما لا يجمع صدقا وكذا بما قلناه كيف  
 يصح القول بنفى الانفصال وهذا القول لا كل

# لم يصدق الاتفاقية والا يمكن اجتماع النقيضين ويسمى

الاول اتفاقية خاصة الثانية اتفاقية عامة قيل الاتفاقية  
 اي دون صدق الاتفاقية مع كونه متاملا في مقدم ١٢  
 اي التي يخلف فيها بصدق التالي ١٢  
 اي قلبه المعينة ١٢  
 اي الفرق بين اللزومية والاتفاقية

مشعورها بخلاف الاتفاقية في نظر الجواز ان تكون المعينة اتفاقية  
 ومطلوب العلية يستوجب لا تناقض اكانت بجهتين مختلفتين  
 اي بالبداهة او بالنظر ١٢  
 اي العلة ١٢  
 بحيث يمتنع تحقق المقدم بغيره قال ١٢

## الخامس الانفصال الحقيقي لا يمكن بين جزئين بخلاف ما

الجمعة مانعة الخلو اذ جماعته الى الانفصال مطلقا  
 ان يكون شئ واحد او اربعة ١٢  
 يحصل لا من اثنين ازيد منها ولا انقص مثل كل منهما

**قوله** لم يصدق الاتفاقية - العامة بقولنا ان لم يكن الانسان ناطقا فهو ناطق ١٢ **قوله** فلا  
 لا يمكن اجتماع النقيضين - حاصله ان التالي في الاتفاقية العامة لا بد ان يصدق على تقدير صدق المقدم  
 والمنافاة يوجب عدم الصدق والا يلزم اجتماع النقيضين ولو كان بطريق الاتفاق - فان قلت قد مر  
 الرئيس من ان الصادق باق على فرض كل حال قلنا هذا انما يستقيم لو لم يكن التالي متاملا مقدمه واما اذا كان  
 متاملا فالصدق في معرض الخفاء الا ترى كيف يلزم احد صدق قولنا لم يكن الانسان ناطقا لان الانسان  
 ناطقا ١٢ **قوله** والثانية اتفاقية خاصة - اي التي يكفى فيها بصدق التالي فقط على تقدير المقدم ولو  
 كان كاذبا ١٢ **قوله** قيل - التام كل شائع المطالع في شرح المطالع فارج اليه ١٢ **قوله** لان المعينة  
 محكمة - تقر من ان صفة المعينة امر ممكن فلا بد لوجودها من علة خارجية عن ذاتها لما تقر في موضع من ان الممكن لا يتزوج  
 بنفسه شئ من الوجود والعدم واذا وجدت العلة يصير واجبة لها فالصفة تحتاج في وجودها الى الموصوف وهو فيمكن  
 فيه الطرفان فلا بد لوجودها معا من علة لا مكانها ايضا وهذه العلة انما نفس احداهما لاخر فيتحقق العلاقة بالوجود  
 في اجزاء كليهما في الحقيقة مركبة من اثنين احداهما جمالية والاخرى منفصلة اذ حاصل معناها كل مفهوم

كله لا اعم وافعل اخرج ونظاره كذا قيل ١٢ **قوله** لا يحصل الجزاء - قال ولي الله لان الانفصال سببية واحدة والنسبة الواحدة لا تتصور الا بين  
 اثنين واما اورد بقولنا كل مفهوم اما واجب او ممكن او متعجب فاجابه بافاده المصنف من انها مركبة من جمالية ومنفصلة وذهب الفضل المازهوري الى انه مطلقا يمكن  
 ما يفهم من اجزاء فوق اثنين بناء على ان الامثلة شاهدة عليه ١٢ **قوله** ومثل كل مفهوم - دفع توهم من ان توهم ان هذه القضية منفصلة حقيقة  
 مركبة مما فوق اثنين فانتقض ما قال جماعة من ان الانفصال مطلقا لا يكون الا بين اثنين ووجه الدفع ان هذه القضية ان كانت في الظاهر مركبة من ثلثة

مقالة الفاضل السيالكوفي في حاشية شرح الشمسية ١٢ **قوله** ان اراد الله - حاصله ان هذا الدليل غير تام لان فيه قوت الدليل على المدعى اذ العلم بكبره موقوف على العلم بالمدعى والعلم بان كل نسبة واحدة سواء كانت انفصالية او انفصالية لا يتصور الا بين الاثنين موقوف على العلم بالكبرى فيثبت الدليل على المدعى والمدعى موقوف عليه فيلزم الدور ١٢ **قوله** محل النزاع - بين المنكر والمقرر والكبرى مستند على المدعى فمن ينكر ان النسبة الانفصالية لا يتصور الا بين اثنين كيف يسلم هذه الكلية ١٢ **قوله** ولا اى وان لا يكون مراده ذلك بل يكون مراده النسبة المحلية والانفصالية كذلك ١٢ **قوله** فلا ينبغي ان المطلوب ان النسبة الانفصالية لا يتصور الا بين الاثنين ولم يثبت بالدليل لعدم اندراجها تحت ١٢ **قوله** مرفوع

اما واجب وممكن او محتج مركب من محلية ومنفصلة ونعم  
بعضهم انه مطلقا يمكن تركيبه من اجزاء فوق اثنين <sup>منها ١٢</sup>  
هو الثاني لان انفصال نسبة واحدة والنسبة الواحدة لا  
تتصور الا بين اثنين ما قيل ان فيه مصادرا لانه اذا اراد كل  
واحدة انفصالية او غيرها فهو محل النزاع والافراك <sup>انما الانفصال ١٢</sup>  
مرفوع بما يدفع به كزومه في كبرى اول فتأمل <sup>انما الانفصال ١٢</sup>  
فالحقيقية لا تتركب من قضيتين ومن نقيضها او مساوية  
ومانعة الجمع منها وما هو اخص من نقيضها وممانعة الخلو <sup>انما الانفصال ١٢</sup>

تقرير الاراد ظاهر والدفع يحتاج الى بيان وتفصيل ان الكبرى يحكم فيها بان الاكبر ثابت لذات الاواسط على ضربين الاجمال اى من حيث انه ما يؤخذ بعنوان كل مع مول النظر من خصوص كون الاضمر فردا من افراده ولا شك انه يستلزم المصادرة للحكم المفصل اعنى العلم باستجابة موقوف على الاجمال وهو لا يتوقف عليه محل صدق هذا الحكم في نفس الامر يتوقف على صدق النتيجة ولا شك ان الحكم يتوقف باختلاف الاوصاف فانه دفع المحذور بخلافه ١٢ **قوله** في كبرى الاول وهو الفرق بالاجمال والافراك يقال المصادرة انما يلزم لو دخلت الجزئية منفصلة ثم حكم على موضوع الكبرى بالاكبر واما اذ الحكم بان ما ثبت له الاوسط محكوم عليه بالاكبر ولم يلاحظ فيها ان ما صدق عليه الاوسط اى شئ فوجوب ١٢ **قوله** فتأمل - في الحاشية اشارة الى ان هذا الدفع انما يتم لو اعترض لزوم المصادرة واما لو اقتصر على منع كبرى الكبرى بان يقال انها نظرية لا بد لها من دليل فلا يتم بل لا بد من التمسك بدليل او دعوى بدلية ١٢ **قوله** الامن قضية الا لان احد جزئى المنفصلة اما ان يقال نقيضه او ليساوى نقيضه او ما هو اعم من نقيضه او ما هو اخص او ما هو متباين له والغلظة الأخيرة بطاعتين احد الاولين اما لاطلاق الممانعة فلا يلزم ارتفاع جزئى الحقيقة فيما ارفع القضية لان القضية اذا ارتفعت فيصدق نقيضها فيرفع ممانعتها واما اجتماعها فيما ارفع نقيضها فانه راجح

**قوله** محلية ومنفصلة - قال بحر العلوم بانه الخلو فان قولنا في المفهوم اما واجب ان كذب صدق المفهوم اما ممكن او محتج على سبيل منع الخلو وان كذب بانه الخلو صدقت فلينفصل بينها انفصال حقيقي وليس ما يؤخذ على انه منع جمع يرد انها صاقلان فكيف يفقد انفصال حقيقى ١٢ **قوله** نسبة واحدة - فلما ان المحلية تقدر الموضوع او المحمول كذلك الشرطية تتكرر وتقدر واحدتها اى بتعدد المقدم كقولنا ان كان النهار موجودا فيوجد الحرارة وان كان الشمس طالحة فيوجد الحرارة وان كان السراج مغنيا فيوجد الحرارة وغيره او بتعدد التالي كقولنا ان كانت الشمس طالحة فانهار موجودا وان كانت الشمس طالحة فالارض مضيئة واذا كانت الشمس طالحة فالعالم مضيئ وغيره فان النسبة بين الامور المتكررة لا تكون الا متكررة لا واحدة والواحد لا يتصور الا بين اثنين ١٢ **قوله** بين اثنين - فالانفصال مطلقا لا يتصور الا بين اثنين لا ازيد ولا انقص فالاجزاء اذا ازادت على اثنين لم بين الشرطية واحدة فلما ان المحلية تتعدد بتعدد الموضوع او المحمول كذلك الشرطية تتكرر بتعدد واحدتها فان النسبة بين الامور المتكررة لا تكون الا متكررة لا واحدة فهذه الامثلة عند التحقيق منفصلات متباعدة فلو فصلت واحدة مركبة من محلية ومنفصلة هذا ما حققه شراح المطالع ويتبعه المحقق التفتازانى ١٢ **قوله** قيل

يجوز صدق ممانعة واما الاعم فموجب الصدق الاعم بدون نقيضه فينبذ يمكن الاجماع زاما الاخص فلانه يجوز كذبه بدون نقيضه مع كذب القضية ايضا فيلزم حينئذ إمكان الارتفاع ١٢ **قوله** او مساوية - وهذا كقولنا كل عدد اما زوج او فرد فان قلت ان الفرق للامثال المذكور بمعنى الارتفاع وهو موجبه معدومة وهى اخص من السالبة البسيطة حتى قولنا العدد ليس بزوج قلنا ان الانفصال الحقيقي بينهما ليس الا في ثبوت الزوج وثبوت الفرد للعدد الموجود ولا شك ان السالبة البسيطة متساوية للجدولة عند وجود الموضوع كذا قال مولانا تولى الله ١٢ **قوله** نقيضها - لان مقابل احد جزئىها ان كان نقيضه او مساوى

ص فيه لانهم قد صرحوا ان المقدم المحال جازان يستلزم للقيضين وسهولة الامران لا يعلق مادة الاشكال لان غاية ما يلزم من عدم التناقض على تقدير كون المقدم محالاً اذا كان ممكناً فلا شك ان اللزوم يعني في الانفصال مطلقاً ويجوز بيانه مفصلاً **قوله** وكلما تحقق الـ...  
 ايضا لما ظهر فان استلزام وجود اصل لوجود الجزر لتوقف الاول على الثاني ظاهر لاستدراكه **قوله** بعكس الصغرى بان يقال قد يكون اذا تحقق احداهما تحقق المجموع وكلما تحقق المجموع تحقق الاخر شيئا النتيجة المطلوبة قال الفاضل الالهوى لا يخفى ان الصغرى على هذا التقدير اتفاقية لعدم العلاقة فاللازم النتيجة الاتفاقية انتهى لعل مراده ان البرهان بالشكل الاول من اول الامر بدون ملاحظة ان الصغرى عكس للملازمة الكلية التي هي صغرى الثالث لا يمكن ان يتناقض فان تضمنها لا يمنع في صغره في اول النظر لعدم ظهور اللزوم من جانب الكل للجزر ولذا اخذت شراح المطالع والسيد السند انتظام القياس على بيانها في الشكل الثالث فلا يرد ما قيل من يحفظه ان الاتفاقية ان عكس اللزومية لزومية وان الثالث يرتد الى الاول بعكس صغره كما قال الفاضل السند على **قوله** انما يستلزم والى اصل ان يستلزم الشكل للجزر واذ لا يرد ان اريد ان الشكل يستلزم الجزر باعتبار الوجود بمعنى ان لكل من اجزائه دخل في الاستلزام والاتفاقا فمسلم لكن تحققه في جميع افراده مجموعهم وان اريد ان الشكل يستلزم الجزر باعتبار الوجود كان لكل من اجزائه دخل في الاتفاقية اذ لا يمكن الجزر لوجود الاوسط ثم يجوز ان يستلزم مجموعهم في الصغرى باعتبار جزر واحد من غير ان يكون للجزر والاخر فيه دخل وفي الكبرى باعتبار جزر آخر بل ليس به استلزام حقيقة واستلزام مجموع على وجه الاتفاقية للجزر وانما يتحقق باتقضاء الجزر والاخر منه **قوله** وفيه ان اللزوم حاصله ان اللزوم عبارة عن امتناع الانفكاك فاذا تحقق مجموع الامرين تحقق احدهما البته كيف تحقق مجموع عبارة عن كل واحد واحد من اجزائه فلو لم يكن الاجزاء متحدة فيعدم مجموع قطعا لان الغداهم الجزر يستلزم الغداهم اصل ولا دخل فيه للاتقضاء والتاثير على ما نكلم به الفطرة السليمة نعم يستلزم المجموع فلو زعمت يلزم منه يستلزم الجزر والجزر اخر لا يتحقق الا بان يكون لكل واحد من اجزائه دخل في الاتفاقية والتاثير ولكن الاتفاقية في عمل المنزع لا يفيد ما نحن بصدده لان الدليل المقام على اثبات الملازمة الجزئية بين كل امرين انما تم لو ثبت الاستلزام بمعنى الانفكاك مطلقا كيف و

**منها وما هو اعم من نقيضها هذا السادس من منطق ادعى**

اي من قضية اخرى **اي** هذا **اي** المبحث السادس **اي** هذا **اي** هذا

**اللزوم الجزئي بين كل مرئيتين النقيضين فلا يصدق**

**السالبة للزومية بل لموجبة الحقيقية بل الاتفاقية الكلية**

**وبرهن عليه بالشكل الثالث هو كما تحقق مجموع الامرين**

**تحقق احدهما وكلما تحقق المجموع تحقق الآخر بأكول بعكس**

**الصغرى فاما لنقض بعض المحققين بان المجموع انما يستلزم**

**الجزء لو كان لكل من الاجزاء مدخل في الاقتضاء من لبيان**

**الجزء الاخر ادخل فيه بل يجري مجرى الحشو وفيه**

**ان اللزوم لا يقتضي الاقتضاء والتاثير**

**قوله** وما هو اعم **قوله** من نقيضها **قوله** من نقيضها

**قوله** من نقيضها **قوله** من نقيضها **قوله** من نقيضها

**قوله** من نقيضها **قوله** من نقيضها **قوله** من نقيضها

**قوله** من نقيضها **قوله** من نقيضها **قوله** من نقيضها

**قوله** من نقيضها **قوله** من نقيضها **قوله** من نقيضها

**قوله** من نقيضها **قوله** من نقيضها **قوله** من نقيضها



144

تعلم انه توجيه يا باه عبارة المصنف اياه  
شديد الاكفي على من له ادنى مسكة ١٣  
قوله فيما نقصان قالوا ان التناقص  
بين الغنياء انما يكون بحسب التحقق واماني  
المفردات فلا يكون الا بحسب الصدق فمفرد  
ن الانسان وورفعه لا يكونان متناقضين  
بحسب التحقق لان كلا منهما يوجد في الواقع  
بل التناقص بينهما انما يكون بحسب كل واحد  
ما يحل عليه الانسان لا يكون الانسان محمولا  
عليه قوا ثم اعلم ان رفع المفرد يتصور فيكون  
الاول ان يلحظ المفرد لنفس بلا اعتبار صدق  
على شئ ويلود عليه حرف النفي ويراد بسلب  
هذا المفرد في نفسه سلبا بسيطا ويكون هذا  
السلب نقصا لذلك المفرد بمعنى انه لا  
يجمع معه في الصدق على شئ فيكون هذا  
السلب عند جملة على شئ سلبا عدوليا و  
الثاني ان يعتبر ثبوت شئ ويلود عليه حرف  
النفي ويقصد منه سلب ثبوت هذا المفرد في  
هذا السلب واراد بحسب جملة النظر  
المفرد وان كان راجعا حقيقة الى سلب  
الاجابية ولا شك ان هذا السلب سلب  
بسيط لا شائبة فيه للعدول قفلا ان النظر  
في رفع الصدق لا صدق فهذا السلب  
يقضيان بمعنى انها لا يجتمعان صدقا  
كذا على موضوع واحد لا انها لا يجتمعان  
في حاق الواقع ولا تفاهما في ادنى حقيقة  
فيها بالنظر الى اختلاف الموضوعين واما التحقيق  
بعينه بالفاة السيد السند قدس سره في  
الحاشية المتعلقة على شرح المطالع انك اذا  
اعتبرت مفهوم ما ولم يعتبر مصدق على شئ  
وضعت الية كناية النفي حصل هنالك مفهوم  
اخر هو في غاية البعد عن المفهوم الاول بسبب  
في شئ منها اعتبار صدق اول اصدق على  
صلا فاذ اعلنت على ذات واحدة حصل

بسيط لا شائبة فيه للعدول قطلان الشظ  
في ربح الصدق لاصدق فهذا هو المعبر  
يقنعنا بمعنى انها لا يتبعان صدق  
كذا على موضوع واحد لا انها لا يتبعان  
في حق الواقع ولا رتفا عما فيها اذ يتحقق  
فيها بالنظر في اختلاف الموضوعين وهذا التحقيق  
بعينه ما افاده السيد السند قدس سره في  
الحاشية المتعلقة على شرح المطالع انما  
اعتبرت مفهوم ما لم يعتبر صدق على شئ  
وضعت اليه كناية النقيض حصل هناك مفهوم  
اخر هو في غاية البعد عن المفهوم الاول  
في شئ منها اعتبار صدق او لاصدق على شئ  
اصلا فاذا اجمعتها على ذات واحدة حصل  
تضييها موجبنا احدى محصلة والاخرى معدومة متنافيتان صدقا لا كذا بان اجتمعوا في المفهوم في انفسها وبمعيتها محتان قاضين كان معناه انها متباينتان  
لا يتصور ولما هو بلغ من غيبها بين المفهومات العترة ملاحظة صدقها على شئ لانها لا يتبعان في ذات واحدة ولا يرتفعان عنها كذا ان ارتقاها عند مجامعها وانما  
معتبرهما على ذات كان نقيض كل منهما الاعتبار في صدق لاصدق ورتفع كذا ان ارتقاها كما عرفت في ١٢ ١٣ على ما ذكره يكون بينهما امتناع لان انفكاك مطلقا  
في الزدوم ١٢ ١٣ بان يكون المجموع على المجموع الانسان الانسان ١٢ **الحق قول** باننا لا نسلط ١٤ اي على ما يكون بينهما امتناع لان انفكاك مطلقا ١٥  
١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠



مقدور به بالنقيض المفهوم ان المتناهيان العلم ان يكون باعتبار التحقق اذ المفهوم فلا شك انه متحقق في التصورات وانكاره مكابرة وبالحكمة ان النزاع المذكور نزاع لفظي لا يمكن ان يكون كذا قيل **قوله** <sup>١٢</sup> **وهذا** <sup>١٣</sup> **شك** حاصله ان اذا اخذنا جميع المفهومات بحيث لا يشذ عن شي فرفع ذلك مجموع هو نقيضه ولا شك انه داخل في المجموع على الفرض وهو مستلزم ان يكون الجواب نقيضا لكل **قوله** <sup>١٤</sup> **فان** <sup>١٥</sup> **عند** <sup>١٦</sup> **حد** حاصله ان المفهومات كلها لا تقع عنده لان العلم يتزايد لا ينفى الى حد ما انتهى الى حده الجميع كذا ينبغي ان لا يشذ عن شي لوجب الوقوف فيلزم ان يكون الشيء واقفا وغير واقف وهو باطل ضرورة ذلك ان تقول بعبارة اخرى هو ان المفهومات كلها لا يقف عن حد فاعتبار المجموعية ان كان فيما يخرج الى الفعل فهو لا يفيد ان كان اعتبارها في جملة ما يمكن خروجه الى العقل بان يعتبر مجموع الامور لا تقضيته

فقول لا مجموع لتلك الامور لا تقضيته لان اعتبار المجموعية تتأني الا لا تقضي وقد اجيب عن اهل الاشكال بوجه آخر هو ان ذلك الرفع من حيث انه رفع لهذا المجموع بخصوصه فهو نقيض له وباعتبار انه رفع فيه مانع عن النظر عن خصوصية التقييد ولا منافاة بينهما اصلا كذا قال مولانا تولى البشير المكشوني **قوله** <sup>١٧</sup> **اعتبار** <sup>١٨</sup> **المتناهيان** لان اخذ المفهومات يتاوى باعلى نظري على امكان الزيادة وعدمه شذو شي يتاوى على امتناع الزيادة فصلا ربه المفهومات قوة مجموع المفهوم الذي يمكن الزيادة عليه فلا يمكن وهو مجموع بين المتناهيين فهو عال في خارجا يستلزم محالنا كذا وهو يكون النقيض بجزءه او يكون الينسبة عين المنتسب كذا في المنهية **قوله** <sup>١٩</sup> **بحيث** <sup>٢٠</sup> **يقضي** <sup>٢١</sup> **لذاته** قال شارح المطالع الصغير راجع الى الصدق الا الى الاختلاف اذ لا يمكن ان يقول يمكن ان يرجع الصير الى الاختلاف ويقال ان معناه ان الاختلاف يكون منشأ الصدق احد بهما كذب الاخرى نظرا الى نفس ذاته واحترزه قولنا زيد انسان وزيد ليس بـ <sup>٢٢</sup> **قوله** <sup>٢٣</sup> **فان** <sup>٢٤</sup> **فان** <sup>٢٥</sup> **فان** <sup>٢٦</sup> **فان** <sup>٢٧</sup> **فان** <sup>٢٨</sup> **فان** <sup>٢٩</sup> **فان** <sup>٣٠</sup> **فان** <sup>٣١</sup> **فان** <sup>٣٢</sup> **فان** <sup>٣٣</sup> **فان** <sup>٣٤</sup> **فان** <sup>٣٥</sup> **فان** <sup>٣٦</sup> **فان** <sup>٣٧</sup> **فان** <sup>٣٨</sup> **فان** <sup>٣٩</sup> **فان** <sup>٤٠</sup> **فان** <sup>٤١</sup> **فان** <sup>٤٢</sup> **فان** <sup>٤٣</sup> **فان** <sup>٤٤</sup> **فان** <sup>٤٥</sup> **فان** <sup>٤٦</sup> **فان** <sup>٤٧</sup> **فان** <sup>٤٨</sup> **فان** <sup>٤٩</sup> **فان** <sup>٥٠</sup> **فان** <sup>٥١</sup> **فان** <sup>٥٢</sup> **فان** <sup>٥٣</sup> **فان** <sup>٥٤</sup> **فان** <sup>٥٥</sup> **فان** <sup>٥٦</sup> **فان** <sup>٥٧</sup> **فان** <sup>٥٨</sup> **فان** <sup>٥٩</sup> **فان** <sup>٦٠</sup> **فان** <sup>٦١</sup> **فان** <sup>٦٢</sup> **فان** <sup>٦٣</sup> **فان** <sup>٦٤</sup> **فان** <sup>٦٥</sup> **فان** <sup>٦٦</sup> **فان** <sup>٦٧</sup> **فان** <sup>٦٨</sup> **فان** <sup>٦٩</sup> **فان** <sup>٧٠</sup> **فان** <sup>٧١</sup> **فان** <sup>٧٢</sup> **فان** <sup>٧٣</sup> **فان** <sup>٧٤</sup> **فان** <sup>٧٥</sup> **فان** <sup>٧٦</sup> **فان** <sup>٧٧</sup> **فان** <sup>٧٨</sup> **فان** <sup>٧٩</sup> **فان** <sup>٨٠</sup> **فان** <sup>٨١</sup> **فان** <sup>٨٢</sup> **فان** <sup>٨٣</sup> **فان** <sup>٨٤</sup> **فان** <sup>٨٥</sup> **فان** <sup>٨٦</sup> **فان** <sup>٨٧</sup> **فان** <sup>٨٨</sup> **فان** <sup>٨٩</sup> **فان** <sup>٩٠</sup> **فان** <sup>٩١</sup> **فان** <sup>٩٢</sup> **فان** <sup>٩٣</sup> **فان** <sup>٩٤</sup> **فان** <sup>٩٥</sup> **فان** <sup>٩٦</sup> **فان** <sup>٩٧</sup> **فان** <sup>٩٨</sup> **فان** <sup>٩٩</sup> **فان** <sup>١٠٠</sup> **فان** <sup>١٠١</sup> **فان** <sup>١٠٢</sup> **فان** <sup>١٠٣</sup> **فان** <sup>١٠٤</sup> **فان** <sup>١٠٥</sup> **فان** <sup>١٠٦</sup> **فان** <sup>١٠٧</sup> **فان** <sup>١٠٨</sup> **فان** <sup>١٠٩</sup> **فان** <sup>١١٠</sup> **فان** <sup>١١١</sup> **فان** <sup>١١٢</sup> **فان** <sup>١١٣</sup> **فان** <sup>١١٤</sup> **فان** <sup>١١٥</sup> **فان** <sup>١١٦</sup> **فان** <sup>١١٧</sup> **فان** <sup>١١٨</sup> **فان** <sup>١١٩</sup> **فان** <sup>١٢٠</sup> **فان** <sup>١٢١</sup> **فان** <sup>١٢٢</sup> **فان** <sup>١٢٣</sup> **فان** <sup>١٢٤</sup> **فان** <sup>١٢٥</sup> **فان** <sup>١٢٦</sup> **فان** <sup>١٢٧</sup> **فان** <sup>١٢٨</sup> **فان** <sup>١٢٩</sup> **فان** <sup>١٣٠</sup> **فان** <sup>١٣١</sup> **فان** <sup>١٣٢</sup> **فان** <sup>١٣٣</sup> **فان** <sup>١٣٤</sup> **فان** <sup>١٣٥</sup> **فان** <sup>١٣٦</sup> **فان** <sup>١٣٧</sup> **فان** <sup>١٣٨</sup> **فان** <sup>١٣٩</sup> **فان** <sup>١٤٠</sup> **فان** <sup>١٤١</sup> **فان** <sup>١٤٢</sup> **فان** <sup>١٤٣</sup> **فان** <sup>١٤٤</sup> **فان** <sup>١٤٥</sup> **فان** <sup>١٤٦</sup> **فان** <sup>١٤٧</sup> **فان** <sup>١٤٨</sup> **فان** <sup>١٤٩</sup> **فان** <sup>١٥٠</sup> **فان** <sup>١٥١</sup> **فان** <sup>١٥٢</sup> **فان** <sup>١٥٣</sup> **فان** <sup>١٥٤</sup> **فان** <sup>١٥٥</sup> **فان** <sup>١٥٦</sup> **فان** <sup>١٥٧</sup> **فان** <sup>١٥٨</sup> **فان** <sup>١٥٩</sup> **فان** <sup>١٦٠</sup> **فان** <sup>١٦١</sup> **فان** <sup>١٦٢</sup> **فان** <sup>١٦٣</sup> **فان** <sup>١٦٤</sup> **فان** <sup>١٦٥</sup> **فان** <sup>١٦٦</sup> **فان** <sup>١٦٧</sup> **فان** <sup>١٦٨</sup> **فان** <sup>١٦٩</sup> **فان** <sup>١٧٠</sup> **فان** <sup>١٧١</sup> **فان** <sup>١٧٢</sup> **فان** <sup>١٧٣</sup> **فان** <sup>١٧٤</sup> **فان** <sup>١٧٥</sup> **فان** <sup>١٧٦</sup> **فان** <sup>١٧٧</sup> **فان** <sup>١٧٨</sup> **فان** <sup>١٧٩</sup> **فان** <sup>١٨٠</sup> **فان** <sup>١٨١</sup> **فان** <sup>١٨٢</sup> **فان** <sup>١٨٣</sup> **فان** <sup>١٨٤</sup> **فان** <sup>١٨٥</sup> **فان** <sup>١٨٦</sup> **فان** <sup>١٨٧</sup> **فان** <sup>١٨٨</sup> **فان** <sup>١٨٩</sup> **فان** <sup>١٩٠</sup> **فان** <sup>١٩١</sup> **فان** <sup>١٩٢</sup> **فان** <sup>١٩٣</sup> **فان** <sup>١٩٤</sup> **فان** <sup>١٩٥</sup> **فان** <sup>١٩٦</sup> **فان** <sup>١٩٧</sup> **فان** <sup>١٩٨</sup> **فان** <sup>١٩٩</sup> **فان** <sup>٢٠٠</sup> **فان** <sup>٢٠١</sup> **فان** <sup>٢٠٢</sup> **فان** <sup>٢٠٣</sup> **فان** <sup>٢٠٤</sup> **فان** <sup>٢٠٥</sup> **فان** <sup>٢٠٦</sup> **فان** <sup>٢٠٧</sup> **فان** <sup>٢٠٨</sup> **فان** <sup>٢٠٩</sup> **فان** <sup>٢١٠</sup> **فان** <sup>٢١١</sup> **فان** <sup>٢١٢</sup> **فان** <sup>٢١٣</sup> **فان** <sup>٢١٤</sup> **فان** <sup>٢١٥</sup> **فان** <sup>٢١٦</sup> **فان** <sup>٢١٧</sup> **فان** <sup>٢١٨</sup> **فان** <sup>٢١٩</sup> **فان** <sup>٢٢٠</sup> **فان** <sup>٢٢١</sup> **فان** <sup>٢٢٢</sup> **فان** <sup>٢٢٣</sup> **فان** <sup>٢٢٤</sup> **فان** <sup>٢٢٥</sup> **فان** <sup>٢٢٦</sup> **فان** <sup>٢٢٧</sup> **فان** <sup>٢٢٨</sup> **فان** <sup>٢٢٩</sup> **فان** <sup>٢٣٠</sup> **فان** <sup>٢٣١</sup> **فان** <sup>٢٣٢</sup> **فان** <sup>٢٣٣</sup> **فان** <sup>٢٣٤</sup> **فان** <sup>٢٣٥</sup> **فان** <sup>٢٣٦</sup> **فان** <sup>٢٣٧</sup> **فان** <sup>٢٣٨</sup> **فان** <sup>٢٣٩</sup> **فان** <sup>٢٤٠</sup> **فان** <sup>٢٤١</sup> **فان** <sup>٢٤٢</sup> **فان** <sup>٢٤٣</sup> **فان** <sup>٢٤٤</sup> **فان** <sup>٢٤٥</sup> **فان** <sup>٢٤٦</sup> **فان** <sup>٢٤٧</sup> **فان** <sup>٢٤٨</sup> **فان** <sup>٢٤٩</sup> **فان** <sup>٢٥٠</sup> **فان** <sup>٢٥١</sup> **فان** <sup>٢٥٢</sup> **فان** <sup>٢٥٣</sup> **فان** <sup>٢٥٤</sup> **فان** <sup>٢٥٥</sup> **فان** <sup>٢٥٦</sup> **فان** <sup>٢٥٧</sup> **فان** <sup>٢٥٨</sup> **فان** <sup>٢٥٩</sup> **فان** <sup>٢٦٠</sup> **فان** <sup>٢٦١</sup> **فان** <sup>٢٦٢</sup> **فان** <sup>٢٦٣</sup> **فان** <sup>٢٦٤</sup> **فان** <sup>٢٦٥</sup> **فان** <sup>٢٦٦</sup> **فان** <sup>٢٦٧</sup> **فان** <sup>٢٦٨</sup> **فان** <sup>٢٦٩</sup> **فان** <sup>٢٧٠</sup> **فان** <sup>٢٧١</sup> **فان** <sup>٢٧٢</sup> **فان** <sup>٢٧٣</sup> **فان** <sup>٢٧٤</sup> **فان** <sup>٢٧٥</sup> **فان** <sup>٢٧٦</sup> **فان** <sup>٢٧٧</sup> **فان** <sup>٢٧٨</sup> **فان** <sup>٢٧٩</sup> **فان** <sup>٢٨٠</sup> **فان** <sup>٢٨١</sup> **فان** <sup>٢٨٢</sup> **فان** <sup>٢٨٣</sup> **فان** <sup>٢٨٤</sup> **فان** <sup>٢٨٥</sup> **فان** <sup>٢٨٦</sup> **فان** <sup>٢٨٧</sup> **فان** <sup>٢٨٨</sup> **فان** <sup>٢٨٩</sup> **فان** <sup>٢٩٠</sup> **فان** <sup>٢٩١</sup> **فان** <sup>٢٩٢</sup> **فان** <sup>٢٩٣</sup> **فان** <sup>٢٩٤</sup> **فان** <sup>٢٩٥</sup> **فان** <sup>٢٩٦</sup> **فان** <sup>٢٩٧</sup> **فان** <sup>٢٩٨</sup> **فان** <sup>٢٩٩</sup> **فان** <sup>٣٠٠</sup> **فان** <sup>٣٠١</sup> **فان** <sup>٣٠٢</sup> **فان** <sup>٣٠٣</sup> **فان** <sup>٣٠٤</sup> **فان** <sup>٣٠٥</sup> **فان** <sup>٣٠٦</sup> **فان** <sup>٣٠٧</sup> **فان** <sup>٣٠٨</sup> **فان** <sup>٣٠٩</sup> **فان** <sup>٣١٠</sup> **فان** <sup>٣١١</sup> **فان** <sup>٣١٢</sup> **فان** <sup>٣١٣</sup> **فان** <sup>٣١٤</sup> **فان** <sup>٣١٥</sup> **فان** <sup>٣١٦</sup> **فان** <sup>٣١٧</sup> **فان** <sup>٣١٨</sup> **فان** <sup>٣١٩</sup> **فان** <sup>٣٢٠</sup> **فان** <sup>٣٢١</sup> **فان** <sup>٣٢٢</sup> **فان** <sup>٣٢٣</sup> **فان** <sup>٣٢٤</sup> **فان** <sup>٣٢٥</sup> **فان** <sup>٣٢٦</sup> **فان** <sup>٣٢٧</sup> **فان** <sup>٣٢٨</sup> **فان** <sup>٣٢٩</sup> **فان** <sup>٣٣٠</sup> **فان** <sup>٣٣١</sup> **فان** <sup>٣٣٢</sup> **فان** <sup>٣٣٣</sup> **فان** <sup>٣٣٤</sup> **فان** <sup>٣٣٥</sup> **فان** <sup>٣٣٦</sup> **فان** <sup>٣٣٧</sup> **فان** <sup>٣٣٨</sup> **فان** <sup>٣٣٩</sup> **فان** <sup>٣٤٠</sup> **فان** <sup>٣٤١</sup> **فان** <sup>٣٤٢</sup> **فان** <sup>٣٤٣</sup> **فان** <sup>٣٤٤</sup> **فان** <sup>٣٤٥</sup> **فان** <sup>٣٤٦</sup> **فان** <sup>٣٤٧</sup> **فان** <sup>٣٤٨</sup> **فان** <sup>٣٤٩</sup> **فان** <sup>٣٥٠</sup> **فان** <sup>٣٥١</sup> **فان** <sup>٣٥٢</sup> **فان** <sup>٣٥٣</sup> **فان** <sup>٣٥٤</sup> **فان** <sup>٣٥٥</sup> **فان** <sup>٣٥٦</sup> **فان** <sup>٣٥٧</sup> **فان** <sup>٣٥٨</sup> **فان** <sup>٣٥٩</sup> **فان** <sup>٣٦٠</sup> **فان** <sup>٣٦١</sup> **فان** <sup>٣٦٢</sup> **فان** <sup>٣٦٣</sup> **فان** <sup>٣٦٤</sup> **فان** <sup>٣٦٥</sup> **فان** <sup>٣٦٦</sup> **فان** <sup>٣٦٧</sup> **فان** <sup>٣٦٨</sup> **فان** <sup>٣٦٩</sup> **فان** <sup>٣٧٠</sup> **فان** <sup>٣٧١</sup> **فان** <sup>٣٧٢</sup> **فان** <sup>٣٧٣</sup> **فان** <sup>٣٧٤</sup> **فان** <sup>٣٧٥</sup> **فان** <sup>٣٧٦</sup> **فان** <sup>٣٧٧</sup> **فان** <sup>٣٧٨</sup> **فان** <sup>٣٧٩</sup> **فان** <sup>٣٨٠</sup> **فان** <sup>٣٨١</sup> **فان** <sup>٣٨٢</sup> **فان** <sup>٣٨٣</sup> **فان** <sup>٣٨٤</sup> **فان** <sup>٣٨٥</sup> **فان** <sup>٣٨٦</sup> **فان** <sup>٣٨٧</sup> **فان** <sup>٣٨٨</sup> **فان** <sup>٣٨٩</sup> **فان** <sup>٣٩٠</sup> **فان** <sup>٣٩١</sup> **فان** <sup>٣٩٢</sup> **فان** <sup>٣٩٣</sup> **فان** <sup>٣٩٤</sup> **فان** <sup>٣٩٥</sup> **فان** <sup>٣٩٦</sup> **فان** <sup>٣٩٧</sup> **فان** <sup>٣٩٨</sup> **فان** <sup>٣٩٩</sup> **فان** <sup>٤٠٠</sup> **فان** <sup>٤٠١</sup> **فان** <sup>٤٠٢</sup> **فان** <sup>٤٠٣</sup> **فان** <sup>٤٠٤</sup> **فان** <sup>٤٠٥</sup> **فان** <sup>٤٠٦</sup> **فان** <sup>٤٠٧</sup> **فان** <sup>٤٠٨</sup> **فان** <sup>٤٠٩</sup> **فان** <sup>٤١٠</sup> **فان** <sup>٤١١</sup> **فان** <sup>٤١٢</sup> **فان** <sup>٤١٣</sup> **فان** <sup>٤١٤</sup> **فان** <sup>٤١٥</sup> **فان** <sup>٤١٦</sup> **فان** <sup>٤١٧</sup> **فان** <sup>٤١٨</sup> **فان** <sup>٤١٩</sup> **فان** <sup>٤٢٠</sup> **فان** <sup>٤٢١</sup> **فان** <sup>٤٢٢</sup> **فان** <sup>٤٢٣</sup> **فان** <sup>٤٢٤</sup> **فان** <sup>٤٢٥</sup> **فان** <sup>٤٢٦</sup> **فان** <sup>٤٢٧</sup> **فان** <sup>٤٢٨</sup> **فان** <sup>٤٢٩</sup> **فان** <sup>٤٣٠</sup> **فان** <sup>٤٣١</sup> **فان** <sup>٤٣٢</sup> **فان** <sup>٤٣٣</sup> **فان** <sup>٤٣٤</sup> **فان** <sup>٤٣٥</sup> **فان** <sup>٤٣٦</sup> **فان** <sup>٤٣٧</sup> **فان** <sup>٤٣٨</sup> **فان** <sup>٤٣٩</sup> **فان** <sup>٤٤٠</sup> **فان** <sup>٤٤١</sup> **فان** <sup>٤٤٢</sup> **فان** <sup>٤٤٣</sup> **فان** <sup>٤٤٤</sup> **فان** <sup>٤٤٥</sup> **فان** <sup>٤٤٦</sup> **فان** <sup>٤٤٧</sup> **فان** <sup>٤٤٨</sup> **فان** <sup>٤٤٩</sup> **فان** <sup>٤٥٠</sup> **فان** <sup>٤٥١</sup> **فان** <sup>٤٥٢</sup> **فان** <sup>٤٥٣</sup> **فان** <sup>٤٥٤</sup> **فان** <sup>٤٥٥</sup> **فان** <sup>٤٥٦</sup> **فان** <sup>٤٥٧</sup> **فان** <sup>٤٥٨</sup> **فان** <sup>٤٥٩</sup> **فان** <sup>٤٦٠</sup> **فان** <sup>٤٦١</sup> **فان** <sup>٤٦٢</sup> **فان** <sup>٤٦٣</sup> **فان** <sup>٤٦٤</sup> **فان** <sup>٤٦٥</sup> **فان** <sup>٤٦٦</sup> **فان** <sup>٤٦٧</sup> **فان** <sup>٤٦٨</sup> **فان** <sup>٤٦٩</sup> **فان** <sup>٤٧٠</sup> **فان** <sup>٤٧١</sup> **فان** <sup>٤٧٢</sup> **فان** <sup>٤٧٣</sup> **فان** <sup>٤٧٤</sup> **فان** <sup>٤٧٥</sup> **فان** <sup>٤٧٦</sup> **فان** <sup>٤٧٧</sup> **فان** <sup>٤٧٨</sup> **فان** <sup>٤٧٩</sup> **فان** <sup>٤٨٠</sup> **فان** <sup>٤٨١</sup> **فان** <sup>٤٨٢</sup> **فان** <sup>٤٨٣</sup> **فان** <sup>٤٨٤</sup> **فان** <sup>٤٨٥</sup> **فان** <sup>٤٨٦</sup> **فان** <sup>٤٨٧</sup> **فان** <sup>٤٨٨</sup> **فان** <sup>٤٨٩</sup> **فان** <sup>٤٩٠</sup> **فان** <sup>٤٩١</sup> **فان** <sup>٤٩٢</sup> **فان** <sup>٤٩٣</sup> **فان** <sup>٤٩٤</sup> **فان** <sup>٤٩٥</sup> **فان** <sup>٤٩٦</sup> **فان** <sup>٤٩٧</sup> **فان** <sup>٤٩٨</sup> **فان** <sup>٤٩٩</sup> **فان** <sup>٥٠٠</sup> **فان** <sup>٥٠١</sup> **فان** <sup>٥٠٢</sup> **فان** <sup>٥٠٣</sup> **فان** <sup>٥٠٤</sup> **فان** <sup>٥٠٥</sup> **فان** <sup>٥٠٦</sup> **فان** <sup>٥٠٧</sup> **فان** <sup>٥٠٨</sup> **فان** <sup>٥٠٩</sup> **فان** <sup>٥١٠</sup> **فان** <sup>٥١١</sup> **فان** <sup>٥١٢</sup> **فان** <sup>٥١٣</sup> **فان** <sup>٥١٤</sup> **فان** <sup>٥١٥</sup> **فان** <sup>٥١٦</sup> **فان** <sup>٥١٧</sup> **فان** <sup>٥١٨</sup> **فان** <sup>٥١٩</sup> **فان** <sup>٥٢٠</sup> **فان** <sup>٥٢١</sup> **فان** <sup>٥٢٢</sup> **فان** <sup>٥٢٣</sup> **فان** <sup>٥٢٤</sup> **فان** <sup>٥٢٥</sup> **فان** <sup>٥٢٦</sup> **فان** <sup>٥٢٧</sup> **فان** <sup>٥٢٨</sup> **فان** <sup>٥٢٩</sup> **فان** <sup>٥٣٠</sup> **فان** <sup>٥٣١</sup> **فان** <sup>٥٣٢</sup> **فان** <sup>٥٣٣</sup> **فان** <sup>٥٣٤</sup> **فان** <sup>٥٣٥</sup> **فان** <sup>٥٣٦</sup> **فان** <sup>٥٣٧</sup> **فان** <sup>٥٣٨</sup> **فان** <sup>٥٣٩</sup> **فان** <sup>٥٤٠</sup> **فان** <sup>٥٤١</sup> **فان** <sup>٥٤٢</sup> **فان** <sup>٥٤٣</sup> **فان** <sup>٥٤٤</sup> **فان** <sup>٥٤٥</sup> **فان** <sup>٥٤٦</sup> **فان** <sup>٥٤٧</sup> **فان** <sup>٥٤٨</sup> **فان** <sup>٥٤٩</sup> **فان** <sup>٥٥٠</sup> **فان** <sup>٥٥١</sup> **فان** <sup>٥٥٢</sup> **فان** <sup>٥٥٣</sup> **فان** <sup>٥٥٤</sup> **فان** <sup>٥٥٥</sup> **فان** <sup>٥٥٦</sup> **فان** <sup>٥٥٧</sup> **فان** <sup>٥٥٨</sup> **فان** <sup>٥٥٩</sup> **فان** <sup>٥٦٠</sup> **فان** <sup>٥٦١</sup> **فان** <sup>٥٦٢</sup> **فان** <sup>٥٦٣</sup> **فان** <sup>٥٦٤</sup> **فان** <sup>٥٦٥</sup> **فان** <sup>٥٦٦</sup> **فان** <sup>٥٦٧</sup> **فان** <sup>٥٦٨</sup> **فان** <sup>٥٦٩</sup> **فان** <sup>٥٧٠</sup> **فان** <sup>٥٧١</sup> **فان** <sup>٥٧٢</sup> **فان** <sup>٥٧٣</sup> **فان** <sup>٥٧٤</sup> **فان** <sup>٥٧٥</sup> **فان** <sup>٥٧٦</sup> **فان** <sup>٥٧٧</sup> **فان** <sup>٥٧٨</sup> **فان** <sup>٥٧٩</sup> **فان** <sup>٥٨٠</sup> **فان** <sup>٥٨١</sup> **فان** <sup>٥٨٢</sup> **فان** <sup>٥٨٣</sup> **فان** <sup>٥٨٤</sup> **فان** <sup>٥٨٥</sup> **فان** <sup>٥٨٦</sup> **فان** <sup>٥٨٧</sup> **فان** <sup>٥٨٨</sup> **فان** <sup>٥٨٩</sup> **فان** <sup>٥٩٠</sup> **فان** <sup>٥٩١</sup> **فان** <sup>٥٩٢</sup> **فان** <sup>٥٩٣</sup> **فان** <sup>٥٩٤</sup> **فان** <sup>٥٩٥</sup> **فان** <sup>٥٩٦</sup> **فان** <sup>٥٩٧</sup> **فان** <sup>٥٩٨</sup> **فان** <sup>٥٩٩</sup> **فان** <sup>٦٠٠</sup> **فان** <sup>٦٠١</sup> **فان** <sup>٦٠٢</sup> **فان** <sup>٦٠٣</sup> **فان** <sup>٦٠٤</sup> **فان** <sup>٦٠٥</sup> **فان** <sup>٦٠٦</sup> **فان** <sup>٦٠٧</sup> **فان** <sup>٦٠٨</sup> **فان** <sup>٦٠٩</sup> **فان** <

صلاحيات فلا بد ان يصير الايجاب ايضا نقیضاً له لئلا يفوت التكرار ١٢ **قوله ضروري** - فان الايجاب لا يتوقف على تعقل السلب فكلما  
تعقل السلب السلب فيها متغايران ١٣ **قوله حسی** - ما قال المصنف لا يتوقف ان يكون الشيء واحداً نقیضاً لغيره كان  
متغايران مفهوماً ومصدرهما واحداً لا غير ذلك خفي غايته الخفاء وفي حيز المنع فكلما الفاضل على ذلك التناوب صحيح بلا خطأ بل نسبة الخطأ فخطأ  
ان حمل على ما فيه المعنى فلا خطأ في الخطأ فمقابل ١٤ **قوله نعم في المنهية** - نعم هذا فعل مرفوع لا حرف ايجاب واقرانه مع حسی حسی ١٥ **قوله المحل**  
هذا المحل مما اختاره المحقق الدواني في حواشيه القديمة على شرح التجرید ١٦ **قوله لا الى الوجود** - وان اضيف ظاهره الى غير الوجود اذ لا معنى للسلب المانعة

**وبعضهم ادج بعضهم في بعض ههنا شك وهو ان**

**الاجباب نقیض السلب من انك فخر في الجمع وسلب السلب**

**ايضا رفعه فليس واحد نقیضان من تشبیه بالعينية فقد خطه**

**فان تغاير المفهوم ضروري وهو حسی ونعم المحل من السلب**

**لا يضاف حقيقة الا الى الوجود في نفس او لغيره فليس سلب السلب**

**وجو السلب هو اما في قوة الموجبة السالبة الموضوع او الموجبة**

**السالبة المحمول فليس سلب لسلب لسالبة السالبة نقیض الموجبة**

**السالبة لا السالبة المحصلة فتفكر وتشكر ثم يفتلحان كذا**

**قوله وبعضهم ادج اء - اعلم ان الكلام في اثبات صلات وحدات منها وحدة الموضوع ووحدة الزمان**

**وحدة اصل والمجرى والشروط بحسب وحدة الموضوع فاختلاف باختلافها فان الجسم شرطه ان يكون**

**اسودا والزنجي كذا غير الزنجي بعضه ووحدة المكان والاضافة والقوة والفعل بحسب وحدة المحمول لاختلافه باختلافها**

**فان الجالس في الدار غير الجالس في السوق والاب لجبر الخراب لعمرو المسكر بالقوة غير المسكر بالفعل وابور عليه**

**شراح المطالع بوجه منها ان وحدة الزمان ايضا مندبة تحت وحدة المحمول فان المحمول في قولنا زيد ضاحك**

**تهب ارا هو الضاحك نهرا وفي قولنا زيد ليس بضاكك ليل هو الضاحك ليل او باختلافه فالاوجب لاكتفاء**

في ذاتها من غير اعتبار ثبوتها في نفسها او  
غيرها فالسلب الى ان مفهوم اضعف فهو  
بالحقيقة صفات الى الوجود ١٧ **قوله**  
سلب السلب اء - تفصيله ان السلب  
ان اريد به السلب المحصل فلا يلزم ان  
سلب السلب نقیض لثبوت في قوة اء  
السالبة المحمول او الموضوع وهي ليست  
نقيضا للسالبة المحصلة بل نقیضه بهذا  
الا اعتبار به الى ايجاب وان اريد به ثبوت  
السلب حتى يكون في قوة الموجبة السالبة  
الموضوع على تقدير احد الوجود في نفسه و  
الموجبة السالبة المحمول على تقدير احد الوجود  
لغيره فنقيضه بهذا الاعتبار سلب السلب  
كذا قال مولانا في التجرید ١٨ **قوله**  
فليس السلب اء - قال على الترتيب الذي  
في قوة السالبة السالبة المحمول او الموضوع  
لا الايجاب الذي هو في قوة الموجبة و  
بالجملة ان سلب السلب نقیض السلب  
وهو في قوة الموجبة لا السلب البسيط  
اما الايجاب فهو نقیض لثبوت لا الاول  
فان لا يلزم استحالة هولاء ثم نقیض  
لامر واحد هذا الجواب معنى على ان السلب  
لا يضاف حقيقة الا الى الوجود كما افاده  
المعنى ولا يخفى عليك ما فيه لا لا يلزم ان  
السلب لا يضاف الا الى الوجود بل هو  
يتعلق بنفس العقد السلبى من قول الخط  
عن وجود السلب الا ترى ان التاكيد  
باجل البسيط يقولون ان الاشياء كلها  
كانت في مرتبة نفس ذاتها مسلوقة في طبق  
الواقع فخرجهما الى على من عدم الى الوجود  
ولا شك ان السلب بهما جيندرا الى  
نفس الشيء لا داخل فيه للوجود اصلا فان قلت  
انه قياس مع الفارق لان احدهما اضافي  
بالنسبة الى السلب بما هو سلب بحيث

بسيط لانه لا يمكن ان يتعلق السلب به امر غير محمول من الثبوت ولا يدعى ان السلب لا يضاف الى مفهوم سوى الوجود قلنا مقصودنا ان لا يضاف الى مفهوم تعقل السلب  
بنفس ما هي الاشياء بحيث لا يكون الوجود فيه محمول اصلا فيجوز عند احتمال ان يتعلق السلب بنفس العقد السلبى مع قطع النظر عن الوجود او نقیضه فكلما  
قال المحقق الدواني ان النسبة السلبية بما هي نسبة رابطه والرابطة بما هي رابطه لا يمكن ايراد سلب الربط عليها فهو عجيب لانه يستلزم ان لا يمكن ايراد سلب الربط  
على النسبة الايجابية فانه ايضا رابطه وهو كما ترى ١٩ (بسنده محمد بن ابيهم عن عيسى بن عبيد بن ابي) +

ح لما ثبت ان نقيض كل شيء رفعه نقيض كل قضية رفعها ورفع العريضة بعض النقيضات لا يكون قضية فالمراد من الرفع اعم من ان يكون صريحا او لازما او مساويا لافاد الم يكن للنقيض الصريح نقيضة قضية ويكون لازمه المساوي مفهوم محصل في اخذ اول هذا اللاحق في إطلاق اسم النقيض عليه كما يقولون النقيض للدائمة المطلقة العامة فاراد المعنى ان يبين نقاضها مفصلة حتى يرتفع الاشتباه ويحصل الاطالة التامة ومن ههنا ظهر ان نقاض البسائط يكون بسائط ايضا **قوله** وهي اعم من المطلقة المنتشرة دفع بما علم ان المراد بالمطلقة في قولهم نقيض الدائمة المطلقة المنتشرة وجه الدفع ان المطلقة التي هي نقيض الدائمة اعم من المطلقة المنتشرة فانها يصدق لو كان الموضوع وقت واما اذا كان برياسا من الاوقات كالجرات فالمطلقة العامة يصدق ان فيها بحالات المنتشرة **قوله** المنتشرة في كل شأن المطلق غير المتألف لو كانت المشروطة هي الضرورة مادام الوصف اما لو كانت بشرط الوصف فلا لا اجتماعها على الكذب في مادة ضرورية لا يكون موضع الموضوع دخل فيها فلا يصدق كل كاتب حيوان بالضرورة بشرط كون كاتبه ولا ليس بعض الكتاب يكتبون بالاحكام من هو كاتب **قوله** الحينية الممكنة فان قلت لكان المشروطة العامة مطلقا على معنيين كل الحينية الممكنة ايضا يطلق على معنيين الاول سلب الضرورة بشرط الوصف والثاني سلب الضرورة في مادام الوصف وكل واحد منهما يقيق العقاب قلت كما قال ولي الله لا يظهر من كلامهم اطلاقا على معنيين بل ظاهر عباراتهم اشعر بان الحينية الممكنة عبارة عن قضية حكم فيها بالثبوت او السلب بالامكان في بعض اوقات وصف الموضوع فهم قد انكروا في تفسير ما بهذا التقيد ولا شك ان لا يجب اطلاقا على معنيين ولو وجد احد من كلامهم اطلاقا على معنيين بالامر يتم بسببه **قوله** الضرورية الوصفية قال الفاضل السياح في تحقيق هذا المقام ان سلب الضرورة بشرط الوصف واما اذا اعتبر بشرط الوصف قيد للسلب فلا يرد ان لا يكون الضرورة ولا سلبها كلاميا بشرط الوصف بان لا يكون الوصف دخل فيها فكل كاتب كاتب انسان مادام كاتب ليس كل كاتب ايضا مادام كاتب واما اذا اعتبر قيد للضرورة فسلب الضرورة الكافية بشرط الوصف يجوز ان يكون في غير اوقات

لكذب الكليتين صدق الجزئيتين جهة فان رفع

الكيفية كيفية اخرى من اثبت به المطلقتين الوقتيتين تخيلا بانها كالشخصية فقد غلط فان الثبوت وقتي

يجوز رفعه برفع الاوقات فالتقيض للضرورة الممكنة

العامة وللدائمة المطلقة العامة وهي اعم من المطلقة

المنتشرة المحكوم فيها بفعلية النسبة فوقها ولا مشروطة

العامة الحينية الممكنة المحكوم فيها بسلب الضرورة الوصفية

**قوله** صدق الجزئيتين - واما يتحقق لو كان الموضوع اعم قال قلت كعادتي الجزئيتين لعدم اتحاد الموضوع فلو انهما لم يتحد لكانا نظرا في جميع الاحكام الى مفهوم القضية وتعيين الموضوع ام خارج عن مفهومها ولا يغير ذلك انهما اجتمعا اتحادا والموضوع فاما جاز الى اعتبار شرطا اخرى المحصورات لانها لا تدور بالموضوع الموضوع في الذكر **قوله** مما لا يخفى على الذكي المتوقد **قوله** ومن اثبت - اي التناقض بدون الاختلاف في الجاهة فلا يلزم ادعاء باعتبار هذا الاختلاف في تناقض القضايا كلها بل التناقض قد يتحقق مع اتحاد الجاهة ايضا **قوله** المطلقتين الوقتيتين هذا التعريف المطلقة الوقتية الموجبة والمطلقة الوقتية السالبة التي حكم فيها بسلب فعلية النسبة في وقت معين وبما غير الوقتيتين المطلقتين لانها حكم فيها بضرورة النسبة في وقت معين كذا في مرة بشرط **قوله** فقد غلط - قال المولانا في التفسير اللغوي اعم لان مقادير الغلط فهم ان الوقتية يشابه الشخصية بناء على اشتراكها في جهة الثبوت فلما ان الشخصيتين نقيضتها شخصيتين كذلك الوقتية نقيضتها وقتية فقد وجدنا قضية نقيضها من جنسها فكيف يدعى اعتبار اختلاف الجاهة في جميع النقيضات

وجوه وفيه ما فاده المعنى ان التناقض بين الوقتيتين عالم ثبت اصلا لان رفع ثبوت المقيد اعني الثبوت في وقت معين يكون بانقضاء الوقت فلا بد من الاختلاف في الجاهة **قوله** رفع العلم ان رفع المقيد يصح على تخمين الاول ان يرتفع مطلقا وثانيهما ان يرتفع مطلقا مقيدا **قوله** فالنقيض

علم المرفوع بشرط آخر طرفا للحكم ضروري للكتاب في خالق الواقع بشرط الكتابة وعدم المتحرك ايضا ثابت

الوصف لان السلب غير مقيد بشرط الوصف مثلا ضرورة تحرك الاصابع التي بشرط الكتابة مسلوية في غير اوقات الكتابة فيصدق كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبه وليس كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبه بالفعل انتهى وقال ولي الله انت تعلم ان سلب الضرورة بشرط الوصف باعتبار حلق الواقع انما يتحقق لو لم يكن الواقع مصداقا للضرورة المذكورة لانه يرتفع بها عينها وذلك كما ترى لانه يستلزم ان يكون الواقع مصداقا للمرفوع ويرفع هذا المرفوع بعينه فان تأملت حق التأمل فوجدت ان هذا الكلام يجب على النظر والنظر الدقيق حكمه يجوز ان يكون الواقع مصداقا للمرفوع بشرط ومرتفع هذا هو

م عند التركيب والتحليل فنفى قولنا كل انسان ضاحك بالفعل ولا شيء من الانسان ضاحك بالفعل هو بعينه معنى قولنا كل انسان ضاحك بالفعل  
لاداما ١٢ **قوله** على سبيل منه الخلو لطف اشارة الى دفع ما ورد على قولهم رفع المجموع انما يكون برفع احد الجزئين من ان ذلك لا يستقيم  
للساواة بينهما بجواز ان يكون رفع المجموع اخص منه وقدر الرفع ان المجموع اذا كان عبارة عن الجزئين ورفعه انما يكون برفع الجزئين معا او برفع  
احدهما فيكون حين رفع المجموع وضع احد الجزئين مساواة البتة ١٢ **قوله** عند التحليل اي عند اعتبار كل من جزئيهما على الانفراة والاستقلال تفصيلا  
وصحافة ١٣ **قوله** والتركيب اي عند اعتبار كل من جزئيهما بدون الانفراة والاستقلال بل في ضمن المقيد اجمالا من غير انصرح ١٣ **قوله** لنقيض  
الجزئين اي نقيض المركبة الكلية رفع  
الجزئين اعم من ان يكون برفع الجزئين معا  
او برفع احد الجزئين على اثنين في الجمع  
ان يوضع في نقيضها احد هذه الامور الثلاث  
كقوله اخص من نقيضها بجواز ان يجمع مع  
الاصل على الكذب لا مكان ارتفاع الشيء  
مع الاخص من نقيضه مثلاً قولنا كل انسان  
حيوان لان ادما كاذب وكذا ارتفاع  
الجزئين معنى قولنا بعض الانسان ليس  
بحيوان واذا اريد ١٤ دفع لما ظن ان  
تعريف التخص باختلاف النقيضتين  
بالاجاب والسلب لا يتقرر في المركبة الكلية  
والبيان الشرطية لا يمكن ان يكون نقيضا  
للحمية لان التوافق في الجنس النوع شرط في  
الشرطيات ومنه دفع ان التعريف المذكور  
انما هو التناقض الصريح وكون الشرطية نقيضا  
لحمية ايضا انما يمتنع في النقيض الصريح  
لازم المساواة ١٢ **قوله** خلاف  
الجوئية يحصل ان مفهوم المركبة الجوئية  
بعينه مفهوم الجزئين المختصين بالاجاب  
السلب لان موضوع الاجاب في المركبة بعينه  
موضوع السلب بخلاف موضوع الجوئية  
الوجبة وجوب بان يكون موضوع الجوئية  
السالبة بجواز ارتفاعها بل مفهوم الجوئية  
من مفهوم الجوئية لانه متى صدق الجزئيان  
المختلفان بالاجاب والسلب مع اتحاد  
الموضوع صدق الجوئيين المختلفان بدون  
العكس فيكون احد نقيضها اخص من نقيض  
المفهوم الجوئية لان نقيض الاعم اخص من  
نقيض الاخص فلا يكون مساويا بالنقيض  
ولبذا اجماعا اجتماع المركبة الجوئية مع  
على الكذب وبذلك قولنا بعض الجسم حيوان واداما  
كاذب مع كذب قولنا كل جسم حيوان واداما

وللعرفية العاقة الجينية المطلقة المحكوم فيها بفعلية او  
وللوقية المطلقة الممكنة الوقية المحكوم فيها بسلب الضرورة  
وللمنتشرة المطلقة الممكنة الدائمة المحكوم فيها بسلب ضرورة  
كذا قالوا واذ لك اغايتهم اذا كان الظرف في سوا هذا الموجهات ظرفا  
للمرفع لا للرفع والمركبة قضية متعدد <sup>اي القيد</sup> رفع المتعدد متعدد  
رفع احد الجزئين على سبيل منع الخلو الكلية منها لا يتقار  
عند التحليل التركيب ففقيضها مانعة الخلو مركبة من نقيض  
الجزئين واذ اريد من النقيض <sup>اي نقيض المركبة الكلية</sup> منها اعم من الصريح والادام المساء  
فلا يستبعد كونه شرطية او موجبة الجزئين فان موضوع الاختلاف الجوئية  
انما يكون النقيض ١٣ للجوئية ١٣ فان نقيضها ليست منفصلة عنه

**قوله** وذلك اغايتهم المقصود منه الاحتراز على القوم بان كلامهم هذا انما هو لو كان الظرف قيدا للسكون  
دون السلب وقد علمت فيما سبق في تحقيق تعريف الضرورية المطلقة ان كون الظرف قيدا للمرفع باطل ايضا  
والا يلزم ان لا يكون الممكنة الموجبة نقيضا للسالبة الضرورية تصدق قولنا كل شئ منخسف باهض فيصدق بلا استثناء  
لاستثناء اعم الاخص المطلق للاعم كذا فاذ كان ذلك موقوفا على كون الظرف قيدا للمرفع وقد علم بطلان ذلك  
فاسد ١٣ **قوله** للمرفع اي المسلوب وهو الثبوت والسلب يرد على هذا المقيد ١٣ **قوله** للرفع  
اي السلب بان يكون مقيدا به كالثبوت والسلب انما يرد على المطلق فيضم القيد الذي كان فيه اما السلب ١٤  
**قوله** رفع المتعدد متعدد في المنهية اي كتحققه متعدد فان عدم كل جزئ يتلزم عدم الكل وليس عدم الجزئ  
عدم كل كما يوهى عبارة شرح المواقف وغيره فان عدم رفع الوجود ولما كان وجودا وغير وجودا كل لا يجر  
رفعه فان الاعم انما يميز بملكاتها فباعتبارها في حاصلا من مفهوم المركبة الكلية بعينه مفهوم الكليةتين

شي من الجسم حيوان وانما فحى في نقيضها ان يرد ومن نقيض الجزئين لكل واحد واحد فيقال في تلك المادة كل جسم اما حيوان وانما اوليس بحيوان وانما ولا في كل  
اشي في مشتق على مفهومين وترد بين المفهومات الثلاثة ككثرت المنفصلة مساوية لنقيضها كما لا يخفى كذا قيل ١٤ **قوله** فالجوئيتان اعم من الجوئية فاذ  
لا يلزم ان يكون الموضوع فيها واحدا لاننا اذا قلنا بعض الجسم حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان امكن ان لا يتقدم الموضوع فيها بل ان يكون الاجاب لبعض والسلب على  
بعض آخر بخلاف الجوئية فان الاجاب والسلب فيها واراد ان على موضوع واحد فيصدق ان بدوتهما ١٤ (منه محمد ابراهيم عفى عنه بلياروى) +

وثنائتا لبعض الآخر فان القيد الجرح الثاني على اجماله قلنا كل ج ا ماب واما ليس ب واما **قوله** بعد اطلاقك اي بعد ملك  
بالاجزاء التي تشترك المركبات منها وهي القضايا البسيطة الموجهة **قوله** تمكن من استخراج التفاصيل في المنهية فهو قولنا كل  
كاتب متحرك الاصابع بالعضو مادام كاتبه لا يدا مشروطة خاصته موجبة كلية مركبة من مشروطة عامة موجبة كلية ومطلقة عامة سالبة كلية معاملة  
من الادوار المذكورة في معنى لاشي من كاتب متحرك الاصابع بالفعل وتقيض الجرح الاول السالبة الجرحية الحينية الممكنة اعني بعض الكاتب ليس متحرك الاصابع  
بالامكان حين هو كاتب وتقيض الجرح الثاني الموجهة الجرحية الدائمة المطلقة اعني بعض الكاتب متحرك الاصابع بالادوام فتيقض المشروطة الخاصة  
المذكورة قولنا اما بعض الكاتب ليس متحرك  
الاصابع بالامكان حين هو كاتب اما بعض  
الكاتب متحرك الاصابع بالادوام وطل  
بذا فقيس انتهى فالعربية الخامسة  
تكون مخرطة الى قضيتين عوفية  
عامة موافقة ومطلقة عامة  
عامة وتقيض الاولى الحينية  
المطلقة المخالفة  
وتقيض الثانية العامة اما الحينية المطلقة  
المخالفة واما الدائمة الموافقة والوقعية  
تدخل الى وقعية مطلقة موافقة ومطلقة  
عامة مخالفة وتقيض الاولى الى الممكنة الوقعية  
وتقيض الثانية الدائمة الموافقة فتقيضها  
الى الممكنة الوقعية المخالفة واما الدائمة الموافقة  
والمشتركة تدخل الى المشتركة المطلقة موافقة  
ومطلقة عامة مخالفة فتقيضها الى الممكنة  
الدائمة المخالفة واما الدائمة الموافقة كذا  
قال بعض **قوله** فافهم في  
المنهية في اشارة الى انه يجب في التقيض  
الصريح والافتقار من ان المركبة الكلية  
تقيضها ما عدا الخلق والتناقص من الطرفين  
فتلك الكلية هي كلية تقيض به الدائمة المكونة  
التي هي المشتركة **قوله** العكس  
المستبعد لما فرغ المصنف من بيان  
التناقض شرعي في بيان العكس ولما كان  
معرفة موقوف على معرفة قلنا اورد في  
والمستوى انما هي مستوية لا استواء  
مع الاصل في الطرفين والصديق بخلاف  
عكس التقيض فانه مخالفة فيها وقيل لانه  
طريق مستوي لا عوجاج فيه واخرون ١٢  
**قوله** طر في القضية - المقصود  
دفع اعتراض شائع في هذا المقام فترد انه  
ان اردت بالطرفين طر في القضية في الحقيقة  
لم يكن تعريف العكس جامعاً لوجوه العكس

# اعمر ونقيض احد اخص من نقيض الاخص فالطريق

اي المركبة الجرحية التي صارت مخرطة الى الجرحيتين ١٢ اعمر التقيض اي طريق

## هناك ان ترددين نقيض الجزئين بالنسبة الى كل

فرد من الموضوع فهي قضية كلية مرادة المحمول

وبعد اطلاقك على حقائق المركبات ونقائص البس

تتمكن من استخراج التفاصيل وفي الشرطيات بعد

الاختلاف كيفاً وكماً يجب الاتحاد في الجنس والنوع

## فصل العكس المستقيم والمستوى تبديل

طري في القضية

**قوله** نقيض الاعمد اخص من نقيض الاخص فيصير نقيض الجزئين اعني اخص تقيضها اي المفهوم المراد

بين التقيضين اللتين هما تقيض الجزئين اخص من نقيض الجزئية في اارتفاع الجزئية - واخص من تقيضها فيمتنع ان

يكون هذا المفهوم المردود نقوضاً لهما مثلاً قولنا بعض الجسم حيوان لا دائماً كاذب للذب الادوام فان الموضوع فيه

بعبية موضوع الاصل ومعلوم ان بعض الجسم الذي هو حيوان يكون حيواناً فبصدق بعض الجسم ليس حيوان بالفعل

وكذا كل واحد من نقيض الجزئين اعني السالبة الكلية التي هي نقيض الجرح الايجابي تكونت لاشي من الجسم يكون واما ما هو

الموجبة الكلية التي هي نقيض الجرح السلبى الذي هو مفهوم الادوام قولنا كل جسم حيوان دائماً فيكون قولنا اما لاشي من

الجسم حيوان واما اكل جسم حيوان واما ما عدا ذلك فبضرورة ارتفاع جزئها ١٢ **قوله** فالطريق هنا

دي في افتقار نقيض المركبة الجرحية ١٢ **قوله** بالنسبة اي كل فرد من افراد الموضوع كما يقال في تقيض بعض الجسم

حيوان لا دائماً كل جسم حيوان دائماً وليس حيوان دائماً لان الجرح مثل قولنا بعض ج ب لا دائماً معناها ان بعض

ج بحيث ثبت له ب في وقت ولا ثبت له ب في وقت فتقيضه ليس الامر كذلك بل كل ج ا ماب دائماً وليس ب

واما ويشتمل الجرح الثاني على امرين احدهما ان يكون مسلوباً باحد كل واحد واحد والثاني ان يكون مسلوباً باحد

لو انه يلزم ان يكون لها عكس متبعض ومن غير مسلم لان المراد من التبديل هو التبديل المعنوي الذي يغير المعنى

عنه لان الطرفين فيها بالحقبة ذات الموضوع ووصفت المحمول بالموضوع بل انما يكون العكس في الحملات بان يعبر ذات المحمول موضوعاً وصف الموضوع محمولا

وان اردت طر في الذكر لم يكن التعريف مانعاً لاقتضائه ان يكون للمفصلة ايضا عكس فان تبديل طر في القضية في الذكر متحقق بهنا قطعاً اذ منات لما هو المنصوص في

جوابهم من انه لا عكس للمفصلات واما تقرير الذي هو ان المراد هو الشق الثاني وقوله يلزم ان يكون للمفصلات عكس فواجب ما ذهبتهم ان عنيتم ان يلزم ان يكون

للمفصلات عكس وان لم يكن معتبراً عند القوم فمسلم وبه الا يفرنا اذ مراد القوم من نقي العكس للمفصلات هو نقي العكس المعتبر المعتد به لا مطلقاً وان عنيتم

مهما لم يجمع من حيث هو مجموع ويكون كل واحد منها صادقا ووجه دفعه ان المحال لو لم يجمع كان اجتماع الاصل مع العكس امتناعا  
صدق التقيض مع وجوبها واما المطلوب والى هذا اشار المصنف في المنية بقوله ولا يراد عليه هذا التقدير ان يكون كل منهما صادقا ويكون  
منشأ المحال هو المجموع من حيث هو مجموع على ان صدق كل منهما في نفس الامر يستلزم الاجتماع فبذلك تحقق النتيجة فان دفع الابطال  
فيما فلا دخل لترتيبنا وجهنا في ذلك والى خارج ذلك في علمنا مع ان الجمع والترتيب من افعالنا الاختيارية فليزمن ان يكون المحال لازما لا مراعيا  
وهذا كما ترى والعجب ان صاحب الاداب لم يأت به نسب هذا الايراد الى نفسه مع انه ذكر في كتب الفن ولم يأت في جوابه بشي اصدلا انتهى وفي هذا المقام سوال

مع بقاء الصدق والكيف وما يطلق على القضية الحاصلة

اذا كان انحصارها السالبة الكلية تنعكس بنفسها بالخلف

وهو هو هنا ضم تقيض العكس مع الاصل لينتج المحال فصدق

التقيض مع الاصل فمتنع فيجب صدق لعكس وهو المطلوب

وقولنا ان الشيء من الجسوف ممتد في الجهات الى غير النهاية ان اخذت

خارجية فعكسها وقبالتقاء الموضوع لبطان كتناهي الاعوان

اخذت حقيقة متعاضدة فهذه كل ممتد الجهالات الى نهايتها

جسم الخبز تنعكس كواضمو الموضوع او المقدم والموجبة مطلقا تنعكس

وتواب مذكور ان في المطولات ١٢

قوله قولنا لا شيء - آه - رتبة نكاح

مشهور وهو ان قولنا لا شيء من الجسم ممتد

في الجهات الى غير النهاية صادق مع ان

عكسها على قولنا لا شيء من الممتد في الجهات

اشتهى الى غير النهاية جسم كاذب فان

كل جسم ممتد وقدر ان جواب الاصل ان

افدا خارجية تصدق مسلم لكنها لا تسلم

كذب العكس ١٢ قوله صدق

آه - لان السالبة الخارجية ما هي في نفسها

لسلب المحمول عن الموضوع في الخارج

وهو يتصور على كون الاول ان يكون الموضوع

موجودا في الخارج ويسلب عنه المحمول

في الخارج والثاني ان يكون الموضوع صدقا

ويسلب عنه المحمول فيه ولا شك ان الممتد

في الجهات اشتهى الى غير النهاية معدوم

في الخارج فانكم بسلب الجسمية عنه في

قوله مع بقاء الصدق - يعني ان الاصل لو فرض صادقا فيجب صدق العكس والى هذا اشار في ابحاثه

بقوله لا يمتنع ان الاصل والعكس يجب ان يكونا صادقين آه ١٢ قوله والكيف - اقول وفيه ليس بمجرب

الاصطلاح بل هناك سبب آخر هو انهم تفهموا القضية ففهموا في الاكثر بعد التبدل ما قد لا يمتنع في

الكيف كذا قال في المتن قوله رجا يطقن آه - قال شيخ المطالع ان هذا الاطلاق سبيل التقرير وقيل انه

حقيقة عرفية ١٢ قوله انحصار لازم - اي كان النقد لازم بالتبدل انحصار مما هو لازم الاصل من القضايا

موافقا في الصدق والكيف فلا بد في اثبات العكس من امرين احدهما ان هذه القضية لازمة الاصل في المواد كلها و

وذلك بالبرهان المنطوق على تلك المواد وانها ان ما هو انحصار من تلك القضية غير لازم الاصل في الموضوعات

بقوله بالتحلف وهو ههنا في المنية وانما قال بهنا لان التحلف مطلقا هو اثبات المطلوب باطلال

١٢ قوله قولنا لا شيء - آه - رتبة نكاح

مشهور وهو ان قولنا لا شيء من الجسم ممتد

في الجهات الى غير النهاية صادق مع ان

عكسها على قولنا لا شيء من الممتد في الجهات

اشتهى الى غير النهاية جسم كاذب فان

كل جسم ممتد وقدر ان جواب الاصل ان

افدا خارجية تصدق مسلم لكنها لا تسلم

كذب العكس ١٢ قوله صدق

آه - لان السالبة الخارجية ما هي في نفسها

لسلب المحمول عن الموضوع في الخارج

وهو يتصور على كون الاول ان يكون الموضوع

موجودا في الخارج ويسلب عنه المحمول

في الخارج والثاني ان يكون الموضوع صدقا

ويسلب عنه المحمول فيه ولا شك ان الممتد

في الجهات اشتهى الى غير النهاية معدوم

في الخارج فانكم بسلب الجسمية عنه في

الخارج صحيح بلا شبهة ١٢ قوله قولنا

متعاضدة قضا - قال في العلم ان لا

قوله مع بقاء الصدق - يعني ان الاصل لو فرض صادقا فيجب صدق العكس والى هذا اشار في ابحاثه

بقوله لا يمتنع ان الاصل والعكس يجب ان يكونا صادقين آه ١٢ قوله والكيف - اقول وفيه ليس بمجرب

الاصطلاح بل هناك سبب آخر هو انهم تفهموا القضية ففهموا في الاكثر بعد التبدل ما قد لا يمتنع في

الكيف كذا قال في المتن قوله رجا يطقن آه - قال شيخ المطالع ان هذا الاطلاق سبيل التقرير وقيل انه

حقيقة عرفية ١٢ قوله انحصار لازم - اي كان النقد لازم بالتبدل انحصار مما هو لازم الاصل من القضايا

موافقا في الصدق والكيف فلا بد في اثبات العكس من امرين احدهما ان هذه القضية لازمة الاصل في المواد كلها و

وذلك بالبرهان المنطوق على تلك المواد وانها ان ما هو انحصار من تلك القضية غير لازم الاصل في الموضوعات

بقوله بالتحلف وهو ههنا في المنية وانما قال بهنا لان التحلف مطلقا هو اثبات المطلوب باطلال

بقوله بالتحلف وهو ههنا في المنية وانما قال بهنا لان التحلف مطلقا هو اثبات المطلوب باطلال





مبحر بالضرورة قلنا هذا الاحتمال لا يتنافى في مطلقه بقاءه بل هو لازم العكس للاصل واستتبع صدق النقيض موعلي ان البياض المذكور لو لم يدر على ان لا يتحقق شيء من القضايا بالبيان الخلفي فان الاحتمال المذكور جاز فيه بعينه لا محالة **قوله** لان نسبة الخينية الممكنة الى الخينية المطلقة **قوله** ان تقريره اذ صدق قولنا لاشي من ج ب بالضرورة مادام ج صدق قولنا لاشي من ج ب بالضرورة مادام ب والاصدق نقضه اعني بعض ب ج بالامكان حين يوجب وصدق الامكان مستلزم لاصكان صدق الاطلاق اعني قولنا بعض ج ب بالفعل حين يوجب فيغير القياس بهذا بعض ج ب بالفعل حين يوجب ولا شيء من ج ب بالضرورة فينتج من رابع الاول قولنا بعض ب ليس ب بالضرورة حين يوجب بعض ب ليس عليه بيان المناقاة **قوله** المشهور قال مولانا في الترتيبات على وجه يتكشف به المراجحة ان القائلين بانعكاس الضرورية دالة ان ارادوا بها الضرورة بالمعنى الاخر فلا شك في انكاسها الى الدائمة في محل قدرته بل الحق مع المعبر هو انها تتحقق بنفسها والاستدلال المشهور غير تام لان عكس القضية المشهورة اني قولنا لاشي من ج ب بالضرورة من ج ب بالضرورة صوابه وان نقضه اعني بعض ج ب ليس ب بالضرورة من ج ب بالامكان صادق وهو مستلزم كذبه لاننا نشق صدق كبريت وسلب كبريتية الجاردهم لزيادة نظر الى العلة ولا شك ان كل اعم ضروري نظرا في تلك العلة ايضا وان ارادوا بها الضرورة الدائمة فانعكاسها الى نفسها في معرف البطلان بل العيوب التي يقال انها تنعكس اعم وما هو عليه المعبر به ان يلزم انعكاسها الى الضرورية في الحكايات مما لا يتم لانه ان ارادوا ان الدوام يتحقق بدون الضرورة كما قالوا في بيان من استحتم ان يدوم الجمول المتعبر افراد وحديث لا يتكلف عنها ولا يكون في طبائع الموضوع اقتضاه بشبهة تلك الجوريات فان كثير ما يدوم حكم الجور في الواقع فذاته فهو جوري غير ان كان كيف حاله اهل الجواب الاقتضاء وان افاد ان تقوم قد قالوا بعدم انعكاس الضرورة الذاتية عن الدوام في الحكايات فانعكاس الضرورية والتمسك بهندم ما اعتدوا عليه فهو ايضا لا يخرج عن كماله لان القائلين بانعكاس الضرورية دائمة انما هم المستترون وهم ممنوعون عدم انعكاس الدوام عن الضرورة **قوله** على انعكاس الضرورية دالة ولما كان فيهم ان يتوجه يقول انه غاية ما ثبتت عن

**انه لو اها لصدقت الممكنة صدق الامكان مستلزم مكان صدق الاطلاق** فان عيننا بالضرورة فهنا المعنى الاعول كصدق الاطلاق محال فامك محال فصدق الامكان محال وهذا نقض للبيان **قوله** في المشروطة العامة ان نسبة الخينية الممكنة الى الخينية المطلقة كنسبة الممكنة الى المطلقة والمشتهر هو ان الضرورية تنعكس اعم والمشرطة العامة عرفية عامة واستدل على انعكاس الضرورية

**قوله** انه لو اها لصدقت الممكنة مثلا نقول اذ صدق لاشي من الانسان تجر بالضرورة صدق لاشي من الجار انسان بالضرورة والا لصدق الممكنة العامة التي هي فيض الطورة اي قولنا بعض الجار انسان لا يمكن وهذا يستلزم للمطلقة العامة وهي قولنا بعض الجار انسان بالفعل فنقضه مع الاصل بان نجعله لا يجابه مغري ويجعل الاصل الكمية كبري فيحصل الشكل الاول بان نقول بعض الجار انسان بالفعل ولا شيء من الانسان تجر بالضرورة فينتج من القرب الرابع من الشكل الاول بعض الجار ليس تجر بالضرورة وهذا محال **قوله** فان عيننا - والسر فيه ان الامكان ما يقابل الضرورة مطلقا فصدق الممكنة مما يصادق الضرورية فيستوجب الامكان الفعلية لانها لا يقارن بالضرورية بل بالضرورة الذاتية لاننا نسل من الامكان حينئذ يستلزم الفعلية لان الضرورة في السلب يجوز ان يكون نظرا الى الغير كما لا يخفى **قوله** لكن صدق الاطلاق محال في المنهية لاستلزامه نسب الشئ في نفسه فانما نجعلها لا يجابه مغري من الاول والاصل لكي يتبين ان كبريتية بعض ج ب بالفعل ولا شيء من ج ب بالضرورة فينتج من رابع الاول بعض ب ليس ب بالضرورة هي التي تكل مولانا في الترتيبات ان تقرير الدليل بوجه اخر هو انه لو لم يتحقق ضرورية فيصدق نقضها اعني الممكنة وهي مساوية للاطلاق وهو يتنافى الاصل مثلا اذ صدق قولنا لاشي من الانسان تجر بالضرورة فلا بد ان يصدق عكسه اعني قولنا لاشي من الجار انسان بالضرورة والا لصدق نقضه اعني بعض الجار انسان بالامكان وهو مستلزم قولنا بعض الجار انسان بالفعل وهو يتناقض بقولنا بعض الانسان تجر بالفعل فلا شك انه يتنافى الاصل وهذا خلف **قوله** محال - فان قلت ان المحال يلزم من صدق الاطلاق لم يجوز ان يكون مضاه مع الاصل مستلزم المحال لا ترى ان في المثال المشهور وتجمع قولنا بعض الجار كبريتية بالامكان بغير صدق القضية المفروضة اعني لاشي من كبريتية

عليه بيان المناقاة **قوله** المشهور قال مولانا في الترتيبات على وجه يتكشف به المراجحة ان القائلين بانعكاس الضرورية دالة ان ارادوا بها الضرورة بالمعنى الاخر فلا شك في انكاسها الى الدائمة في محل قدرته بل الحق مع المعبر هو انها تتحقق بنفسها والاستدلال المشهور غير تام لان عكس القضية المشهورة اني قولنا لاشي من ج ب بالضرورة من ج ب بالضرورة صوابه وان نقضه اعني بعض ج ب ليس ب بالضرورة من ج ب بالامكان صادق وهو مستلزم كذبه لاننا نشق صدق كبريت وسلب كبريتية الجاردهم لزيادة نظر الى العلة ولا شك ان كل اعم ضروري نظرا في تلك العلة ايضا وان ارادوا بها الضرورة الدائمة فانعكاسها الى نفسها في معرف البطلان بل العيوب التي يقال انها تنعكس اعم وما هو عليه المعبر به ان يلزم انعكاسها الى الضرورية في الحكايات مما لا يتم لانه ان ارادوا ان الدوام يتحقق بدون الضرورة كما قالوا في بيان من استحتم ان يدوم الجمول المتعبر افراد وحديث لا يتكلف عنها ولا يكون في طبائع الموضوع اقتضاه بشبهة تلك الجوريات فان كثير ما يدوم حكم الجور في الواقع فذاته فهو جوري غير ان كان كيف حاله اهل الجواب الاقتضاء وان افاد ان تقوم قد قالوا بعدم انعكاس الضرورة الذاتية عن الدوام في الحكايات فانعكاس الضرورية والتمسك بهندم ما اعتدوا عليه فهو ايضا لا يخرج عن كماله لان القائلين بانعكاس الضرورية دائمة انما هم المستترون وهم ممنوعون عدم انعكاس الدوام عن الضرورة **قوله** على انعكاس الضرورية دالة ولما كان فيهم ان يتوجه يقول انه غاية ما ثبتت عن

البيان المذكور عدم انعكاس الضرورية بنفسها واما انعكاسها الى الدائمة فلا اشار الى وصف في الحاشية بقوله اي لا كنفسها واما الدليل على لزوم الدوام فقد فهم من السابق انتهى والحاصل ان ثبوتها مقصود ان احدهما ان الضرورية لا تنعكس كنفسها وثانيها انها تنعكس الى الدائمة واثنائي لما جزمنا السابق من كون الملاد من الضرورة المعنى الاخر المتحقق في الدوام ايضا انتهى على بيان الاول ههنا فالغرض من هذا البيان اثبات عدم انعكاس الضرورية بنفسها فقط لان انعكاسها الى الدائمة ايضا كما فهم من ظاهر العبارة

مضى ١٢ **قوله** فمن يقول آه تقريره انه كلما صدق قولنا ج ب بالامكان فيصدق قولنا ج ب بالامكان والاصل في نفيضة  
اعني لاشي من ج ب بالضرورة وهو ينكس ان قولنا لاشي من ج ب بالضرورة وهو ياتي في الاصل ١٢ **قوله** بانفكاسها - انه  
الممكنة العامة الموجبة والممكنة انية الموجبة ١٢ **قوله** كذلك فقد عكس الممكنة العامة الموجبة ممكنة عامة موجبة وعكس الممكنة  
انية الموجبة ممكنة خاصة موجبة ١٢ **قوله** ومن كذا فلا في المنية اي فلا يقول بانفكاسها ذلك ان تقول معناه ولا يقول بانفكاسها كذا ولا يقول  
الممكنة لم يصدق قضية فيلزم عدم الانفكاس مطلقا انتهى وقال مولانا ولي الله لاشي عليك ان التفرع في غير موضوع لان انفكاس الممكنتين لا توقف على

انفكاس السالبة الضرورية لنفسها بل يمكن  
ان يتفرع على انتاج الممكنة في الشكل  
الاول والثالث وبيان انه اصدق كل ج  
ب بالامكان فيصدق بعض ج ب بالامكان  
والاصل في نفيضة اعني لاشي من ج ب  
بالضرورة ونفسه مع الاصل بان يقال كل  
ج ب بالامكان ولاشي من ج ب بالضرورة  
ويخرج لاشي من ج ب بالضرورة بهن  
واثبت انفكاسها بدليل الافتراض نحو  
على انتاج الممكنة في الشكل الثالث كما هو  
مذكور في الكتب وايضا كما ان انفكاس  
الممكنتين يتفرع على انفكاس السالبة  
الضرورية كذلك انفكاس السالبة الضرورية  
ايضا يتوقف على انفكاسها ببيان انه اصدق  
قولنا لاشي من ج ب بالضرورة فيصدق  
لا محالة عكسه الضروري والاصل في  
نفيضة اعني بعض ج ب بالامكان وهو ينكس  
الى قولنا بعض ج ب بالامكان هو ياتي في  
الاصل مثال ١٢ **قوله** ولا على  
راي الفارابي. العلم ان الفارابي بالامكان  
الممكنتين وانهما يتجان في الاول والثالث  
لان التصان ذات الموضوع بالوصف  
العنوا في عنده بالامكان بخلاف اشج  
فانه يقول ان التصان به لا بد ان يكون  
بالفعل فعلى هذا قولنا لاشي من مركوب زيد  
بحمار بالضرورة كاذب عند الفارابي لصدق  
نفيضة اعني بعض مركوب زيد بحمار بالامكان  
ثم اعلم ان قوله فنع هذا الاشارة الى دفع  
النقض الوارد على الفارابي على القول  
ان قولنا لاشي من مركوب زيد بحمار بحقيقة  
صاوق على ما هو المفروض وهو يستلزم  
السالبة الكلية الممكنة مع ان عكسه اعني  
قولنا لاشي من الحمار مركوب زيد بالامكان  
كاذب بل امرية فانه مع ما نزع الفارابي

دائمة باننا اذا قلنا ان مركوب زيد منحصر الفرع امكانا  
دون ضرورة ١٢  
للمحار يصدق لاشي من مركوب زيد بحمار بالضرورة ولا يصدق  
على هذا الفرض ١٢  
العكس الضروري يريد عليه انه يلزم انفكاس الدائم عن الضرور  
اي المنطقيون ١٢  
في الكليات من ههنا يختلفوا في انفكاس الممكنتين الموجبتين  
اي من اجل الاختلاف في انفكاس الضرورية ١٢  
فمن يقول بانفكاس الضرورية كنفسها يقول بانفكاسها  
اي لا ضرورة  
كذلك ومن لا فلا ثم الاختلاف انا هو على راي الشيخ  
اي بنفسها  
واما على اى الفارابي فتفق على انفكاسها كنفسها  
اي الممكنتين ١٢  
وههنا ينشك للرازي في الملخص هو ان الكتابة ممكنة  
اي انفكاس الدائمة السالبة كنفسها ١٢  
للاسان الممكن ممكن اولا لزم الانقلاب في السلب الدائم  
اي وان لم يكن الممكن ممكن ١٢

**قوله** باننا اذا قلنا آه - وقس عليه حال المشوطة العامة لان الاستدلال المشهور لو اجري فيها  
فيكون محصلا قولنا لاشي من مركوب زيد بحمار بالضرورة ما دام مركوب زيد صادق ولا يصدق العكس الضروري  
اعني قولنا لاشي من الحمار مركوب زيد بالضرورة ما دام حمار يصدق نفيضة اعني قولنا بعض الحمار مركوب زيد  
بالامكان من هو حمار كذا قيل ١٢ **قوله** ولا يصدق العكس الضروري - لان معناه ان ما هو حمار  
بالفعل فسلب مركوب زيد عن ضروري في لا يكون ثبوت المركوبية للحمار فكنا مع ان فرضنا انه يمكن فلا يصدق  
هذا عكس ١٢ **قوله** ويرد عليه هذا الظاهر او بعد تسليم ان مرادهم بالضرورة في مسألة الانفكاس ضرورة  
الغائية ١٢ **قوله** انه - لو لم ينكس الضرورة كنفسها ١٢ **قوله** يلزم انفكاس الدائم عن الضرور  
في اخصا - التي وقع البحث عنها في العلوم وهي القواعد الكلية الشاملة بجميع الجزئيات بحيث لا يشك منها

بانفكاس الممكنتين كنفسها وجه الدفع ما اشار اليه بان القول المذكور اعني لاشي من مركوب زيد بحمار بالضرورة كاذب عند بل امرية لان الوصف  
الغنى اني معتبر فيه صدق بالامكان على الافراد المندرجة تحته والحمار ايضا من الافراد الممكنة بمركوب زيد فكيف يصح سلبه عنه فانهم ١٢ **قوله** ههنا  
شك للولائي - اي مولانا في الدين الرازي وحاصل الشك ان السالبة الدائمة لا تنكس كنفسها ولا يلزم الحال ١٢ **قوله** وهو ان الكتابة ممكنة  
للانسان وغيره ضرورة انه في وقت ما يصدق قولنا لاشي من الانسان بجات بالامكان في وقت ١٢ (بند محمد ابراهيم عفي عنه بليادى) \*

مفهوم سلب هذه العوارض عن جميع افرادها فلو تحقق هذا السلب مع الانعكاس يلزم المحال ١٢ **قوله** انه لا يلزم. اقول والحق في الجواب انه ان اريد  
 بالامكان سلب العوارض عن جميع افراد السلب بالنظر في نفس تجوهرها مع قطع النظر عن الغير مطلقا فمسلّم لك لا يتفكك لان وقوعه يجوز ان يستلزم محالا ولا يستلزم  
 على ان الممكن قد يتنوع بالغير وان كان ذاته باه كما قالوا في عدم الفصل الاول فانه بالنظر في نفس ذاته لا يستلزم محالا ولا يمكن الجواب عن الشك بلوجين  
 آخرين الاول انما السلب كذب المنكس عن ذلك التقدير فانه اذا فرض ان لا فرد من افراد الانسان ذو كاتب فلا كاتب من الانسان فصدق العكس بالضرورة رد عليه  
 شارح المطالع بان العكس محال لا يصدق بالضرورة بعض الكاتب انسان فلو كان هذا المحال ثابتا على ذلك التقدير كان ذلك التقدير محالا لا قد بينا امكانه ولا ثباته في الاصل  
 كزبد مطلقا لان السالبة قد يصدق بانها باقية  
 الموضوع ولا يخفى ما فيه لانه اقل حولا تاويله في النشر  
**قوله** ممكنه قولهم امكان الدوام الذي هو  
 مطلب غير لازم لانه بون ما بينهما فان الاول  
 عبارة عن انصاف الامكان بالدوام اي  
 امكان سلب الكثرة عن جميع افراد الانسان  
 دائم والثاني عبارة عن انصاف الدوام  
 بالامكان اي دوام السلب ممكن وقاسر ان  
 الاول لا يستلزم الثاني كما توهم المستعمل كذا  
 في شرح الزمخشري **قوله** الفيد القاري  
 اي الامور التي لا يجمع اجزا منها في آن واحد  
 كالحركة وما يحدودها **قوله** هل  
 تشك يعني لا شك في استقامتها بالحركة  
 عدم اجتماع اجزائها في آن واحد فامكانها  
 دائم ودوامها غير ممكن بمعنى انه يصدر عنها  
 موجودة في جميع الازمنة لا متناهية فهاهنا  
 بداهة ولا يشك احد في ان بقائها محال  
 لذاتها مع امكانها والازم الانقلاب فخلع  
 دوام الامكان عن امكان الدوام فخلع الازمنة  
 سلبا عنها **قوله** ان الازمنة  
 الاحكام. اقول السيد في شرح المواقف  
 بما عصبه ان الازمنة الامكان يستلزم امكان  
 الازمنة وبما انه على ما زعمه ان امكان الشيء  
 اذا كان متحررا في الازل لم يكن يوقف حد ذاته بها  
 عن قبول الوجود في شيء من اجزاء الازل فاذا  
 نظر في ذاته من حيث هي لم ينس من تصافه  
 بالوجود في شيء من اجزاء الازل بل جاز ان تصافه  
 في كل جزء منها لا بد له لاختلاف دفعها ايضا  
 جواز تصافه في كل جزء من اجزاء الازل  
 هو امكان تصافه بالوجود المستمر في جميع  
 اجزاء الازل بالنظر في ذاته فانه يستلزم  
 لامكان الازمنة واما العكس فظاهر وان  
 قال شارح التوجيه ان ان اراد بالانصاف  
 بالوجود في شيء منها بان ذاته لا يثبت في شيء من

**ممكن وقوع مع الانعكاس صدق لا شيء من الكاتب بانسان**  
 وهذا محال لم يلزم من فرض الممكن الا لم يكن ممكنا فهو محال  
 وحله انه لا يلزم من دوام امكان مكان مكان الدوام الا ترى الى  
 الامور الغير القارة فان امكانها دائم ودوامها غير ممكن  
 فان بقاء الحركة محال لذاتها ومنهها يستبين ان الازمنة  
 وامكان الازمنة لا يتلازمان هذا والخاصة تنعكسان الى  
 عامتين مع الدوام في البعض كدوام الاصل ومطلقة

**قوله** وهذا محال. لصدق قولنا كل كاتب انسان بالضرورة فهو من الانعكاس واعتبر على يد  
 لا يلزم ان المحال ان يلزم من فرض وقوع الممكن ان ناشيا من الانعكاس فان من الجانب الذي لا يكون  
 لازما لشيء منها بل من المجموع فان الممكنين قد يستلزم اجتماعهما محالا لانت قطع رافعه اما اولها فبالحال  
 لولزم من المجموع كان اجتماع الاصل مع العكس والا فلا تنفكس الاصل واما ثانيا فيمكن تحرير الاشكال  
 بحيث يندفع عنه الابداء المذكور وذلك بوجوب الاول انه لو انعكست السالبة الدائمة كان امكان صدقها  
 مستلزما لامكان صدق عكسها ضرورة ان امكان الملزوم ملزم لامكان اللازم والثاني باطل لان  
 سلب الكثرة عن كل افراد الانسان وانما يمكن بقي ان عكسه وهو لا شيء من الكاتب بانسان وانما  
 مجتمع الصدق لصدق بعض الكاتب انسان بالضرورة والثاني منتهى لانه اذا فرض صدق قولنا لا شيء من  
 الانسان بكاتب وانما لم يصدق عكسه واذا صدقت هذه الجموعية صدق قولنا ليس كل ما فرض صدق انسان  
 لصدق عكسها حينئذ يكذب الملازمة الكلية هذا كما افاده شارح المطالع ١٢ **قوله** محله اورد  
 عليه ان الشهية لا يتوقف على استلزام دوام الامكان امكان الدوام بل يمكن ان يقال ان كثرته امن  
 العوارض الكلية قد يوجب بعض افرادها ولا شك ان تلك العوارض ليست ضرورية بالنسبة الى ذلك الكلي و  
 بالتحقق في جميع افرادها والمأول بالنظر في خصوصية ذلك الفرد الموجود في فيه والافتحقت دائما

ص الا لم يلزم الاخص ١٢ (بنده محمدا بزمج محمدي عنه بيلواي) +  
 اجزاء الازل من الانصاف بالوجود في جملة بان يكون قوله في شيء متعلقا بعدم المنع فيكون معناه انه لا يمنع في شيء من اجزاء الازل فهو بعيدة ازلية لامكان لكن يلزم  
 منه عدم منع من الوجود الازلي وهو المسمى بالامكان الازلية لانه عبارة عن كون الوجود المستمر في جميع اجزاء الازل ممكنا وان اراد ان لا يمنع من الوجود في شيء من اجزاء  
 الازل بان يكون قوله في شيء متعلقا بالوجود فهو بعيدة امكان الازلية ولا شك ان النزاع فيه فهو مصادرة على المطلوب كذا قيل ١٢ **قوله** والخاصة تنعكسان  
 اي ينكسر المشروطة الخاصة مشروطة عامة والعرفية الخاصة موفقة عامة وكل احد من العامتين مقيد بالادوام في البعض واما الانعكاس الى العامتين فلضرورة وان لازم



مولا قياس بها من الشكل الثالث لا تغاير الى الاوسط اذ ليس وصف ثالث يكون وسطا اذا الشئ المفروض هو ذات الموضوع غير مفروض  
بوصف الموضوع فانتم يحل هذا الوصف على الذات ولا يلزم حمل الشئ على نفسه ١٢ **قوله** والعكس ١٣ - حاصله ان العكس صادق  
هو بعض ج ب بالفعل لان لم يصدق فيصدق نقيضه وهو لا شئ من ج ب واما فيعكس النقيض وهو لا شئ من ج ب واما هو منات  
لا اصل وهو بعض ج ب واذ كان متافيا لاصل فيكذب فاذا كذب عكس النقيض فيكذب النقيض فيصدق باله النقيض وهو عكس  
الاصل ١٢ **قوله** الى ما ينافي الاصل - انما قال ينافية لم يقل يتناقضه يشتمل جميع الصور مثلا اذا صدق كل ج وبعضه ب بالاطلاق فيصدق  
بعض ب ج بالاطلاق والاصل صدق  
نقيضه هو لا شئ من ج ب واما عكس  
الى لا شئ من ج ب واما هو متافيا لاصل  
الكل الى كل ج ب ومتافيا لاصل  
الحزب الى بعض ج ب وقس على هذا  
نظا ١٢ **قوله** حينية مطلقة  
قال شايخ المطالع في بيان انعكاس الشئ  
ان مفهومه بيان وصف المحمول ثابت باوام  
ذات الموضوع مبرودة ووصف الموضوع  
ثابت في الجملة اذا المراد به ما صدق عليه  
ج بالفعل فوصف المحمول ووصف الموضوع  
يتمحان في ذات واحدة في بعض اوقات  
ذات الموضوع وبعض اوقات بعض  
اوقات وصف المحمول مما صدق عليه  
وصف المحمول صدق عليه وصف الموضوع  
في بعض اوقات وصف المحمول وقال  
مولانا ولي الشرح بيان انعكاس العامين  
انه قد حكم فيها بان وصف المحمول صادق  
مادام وصف الموضوع فيها يتمحان على  
ذات واحدة في جميع اوقات وصف  
الموضوع وفي اوقات وصف المحمول  
ما صدق عليه وصف المحمول صدق عليه  
وصف الموضوع في بعض اوقات وصف  
المحمول وهو وقت وصف الموضوع ١٢

**العاقبة مطلقة عامة بالخلف الافتراض هو ان نفوذ**  
**ذات الموضوع شيئا وحمل عليه صفة الموضوع ووصف**  
**المحمول فقول نفرض ج الذي هو ب د فب و د ج**  
**فبعض ج بالفعل من الثالث والعكس هو ان يعكس**  
**نقيض العكس ليتبدل ما ينافي الاصل الدائمنا والعامة**  
**حينية مطلقة بالوجه المذكورة والخاصة حينية لادامة**  
**واما الحينية فلان في العام لازم الخاص اما الادوام فلولاه**  
**لدام العنوان فدام المحمول وقد فرض في الفصل عكس النقيض**

**قوله بالخلف** - بان يقال لو لم يصدق بعض الكتاب انسان بالفعل في عكس هذه القضية المذكورة  
لصدق نقيضه وهو لا شئ من الكتاب انسان واما فيعكس هذا النقيض الى الاصل بان يجعله اصلية كبرى الشكل الاول  
والاصل لا يجاب صغيرا فبعض الانسان كاتب ولا شئ من الكتاب انسان فينتج بعض الانسان ليس بالانسان  
واما هذا خلف وما يلزم منه اذ هو كلف النقيض يكون باطلا فاذا اوصاف نقيض العكس باطلا يكون العكس على ١٢  
**قوله** فنقول - انه بين ما كان من انعكاس هذه القضية الى المطلقة العامة بطريق الافتراض في الشكل  
الثالث لا يبين انتاج الشكل الثالث بعكس الصغير ليرتد الى الاول الذي هو بدوي الانتاج لانه انما  
انتاجه بدويزم الدوران انعكاس هذه القضية موقوف على انتاج الشكل الثالث وانتاج الشكل الثالث موقوف  
على انعكاس الصغير وكل من هذا فبعضها يصغر ويتوقف على انتاج الشكل الثالث موقوف على انعكاس هذه  
القضية فيلزم توقف الشئ على نفسه بل بطريق آخر كما هو مشهور في موضعه كذا قال في فصل البهاري  
**قوله** من الثالث - اعلم ان عادة القوم وان جرت في ترتيب الافتراض على هيئة الشكل الثالث فكل

بعض ب ج بالاطلاق والاصل صدق  
نقيضه هو لا شئ من ج ب واما عكس  
الى لا شئ من ج ب واما هو متافيا لاصل  
الكل الى كل ج ب ومتافيا لاصل  
الحزب الى بعض ج ب وقس على هذا  
نظا ١٢ **قوله** حينية مطلقة  
قال شايخ المطالع في بيان انعكاس الشئ  
ان مفهومه بيان وصف المحمول ثابت باوام  
ذات الموضوع مبرودة ووصف الموضوع  
ثابت في الجملة اذا المراد به ما صدق عليه  
ج بالفعل فوصف المحمول ووصف الموضوع  
يتمحان في ذات واحدة في بعض اوقات  
ذات الموضوع وبعض اوقات بعض  
اوقات وصف المحمول مما صدق عليه  
وصف المحمول صدق عليه وصف الموضوع  
في بعض اوقات وصف المحمول وقال  
مولانا ولي الشرح بيان انعكاس العامين  
انه قد حكم فيها بان وصف المحمول صادق  
مادام وصف الموضوع فيها يتمحان على  
ذات واحدة في جميع اوقات وصف  
الموضوع وفي اوقات وصف المحمول  
ما صدق عليه وصف المحمول صدق عليه  
وصف الموضوع في بعض اوقات وصف  
المحمول وهو وقت وصف الموضوع ١٢

**قوله** لادامة العنوان فدام المحمول وقد فرض في الفصل عكس النقيض  
لعلنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع  
مادام كاتب لا داما الى كل كاتب ليس متحرك  
الاصابع بالفعل مشروطة خاصة فيعكسها  
بعض متحرك الاصابع كاتب حين متحرك  
الاصابع لا داما الى بعض متحرك الاصابع  
ليس كاتب بالفعل في فصل الادوام والعكس  
ان سلب الكاتب عن ذات متحرك الاصابع  
في زمان فاقول في الادوام صادق  
اذ كذب كان ثبوت الكاتب هو عموما

**قوله** لادامة العنوان فدام المحمول وقد فرض في الفصل عكس النقيض  
لعلنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع  
مادام كاتب لا داما الى كل كاتب ليس متحرك  
الاصابع بالفعل مشروطة خاصة فيعكسها  
بعض متحرك الاصابع كاتب حين متحرك  
الاصابع لا داما الى بعض متحرك الاصابع  
ليس كاتب بالفعل في فصل الادوام والعكس  
ان سلب الكاتب عن ذات متحرك الاصابع  
في زمان فاقول في الادوام صادق  
اذ كذب كان ثبوت الكاتب هو عموما



م عتوانات تلك الحقيقة فلا مقيد الا ان يلزم ان الحال يستلزم الحال مطلقا غير ان يكون بينهما علاقة اهم لا كغيره وحسب  
يسد المناقاة بين الحالين مطلقا فتأمل فافيه والاولى في الجواب ان المسائل المنطقية كلها مخصوصة بمبادئ المفاهيم الشائعة ١٩٠  
قوله هي اعلم ان كل شيء موجود يستلزم وجوده رفع عدمه الواقعي الكائن قبل الوجود فكلما لم يستلزم آه ١٢٠ قوله رفع عدمه في الواقع  
اي عدمه واقعي فان لم يكن ما لم يستلزم وجوده رفع عدمه واقعي موجودا دائما استلزم وجوده رفع ذلك لعدمه وبعث واما لعدم اللاحق فلا يمتثل اليه لما اجتمعوا  
عليه من ان ما ثبت قدمه امتنع عدمه وان كان محل قدسنة واما لعدم الذي لا حظ له من الوجود فهو ليس حينئذ من المحتملات لان المفروض هو الموجود واما  
مبدءنا فافعل قولنا كلما وجد الحادث

فافهم من ههنا ممكن التزام تصاق المتعاضد ما كان الاشاع  
عد واحد ان الجور وجودا حدينا كالتحيز في استلزام الحال  
مطلقا والثاني ليمهد مقدّمه كل ما يستلزم جوده رفع عدمه  
كان موجودا اما ولا استلزم وجوده رفع ذلك لعدمه فقول لنا كما وجد  
الحادث استلزم وجوده رفع عدمه في الواقع حق وهو ينعكس ههنا  
العكس كما في مقدّمه الممهدة وحله منع المناقاة بين المتعاضدين  
الزوميتين ان كانا لهما نقض وهذا شبهة الاستلزام لهما  
تقديرات من الاقدام فصل الموصل التصديق جتو دليل ليس من

استلزم وجوده رفع عدمه في الواقع حق  
آه ١٢٠ قوله ان ما ينافي المقتضى  
المهمدة وجود قولنا كلما لم يستلزم وجوده  
رفع عدمه في الواقع لم يكن الحادث  
موجودا وهذه الشبهة متفق عليها عن ابن  
كوتبة ١٢٠ قوله هذه شبهة  
الاستلزام ام اقول كما قال مولانا داني  
القدر قد وقع الاتفاق على فيه كثيرة واظن انه  
مغلطه لا محل له لاجل ان ارادوا بقوله و  
لما لم يستلزم آه ان كل شيء اعم من ان  
يكون موجودا حقيقة واقعا قد يراى لم يستلزم  
وجوده رفع عدمه واقعي لان وجودا دائما  
فهو شئ واحد ايا اراد ان كل شيء موجود  
بوجود حقيقي لولم يكن وجوده مستلزما لرفع  
عدمه واقعي فهو موجود دائما فليس لايكفره  
قد كان الاستلزام عدم صدق العكس لان  
قوله كلما لم يستلزم وجوده رفع عدمه  
واقعي فلم يوجد الحادث صادق بلا مبرر  
كيف وجوده الواقعي للحادث لولم يستلزم  
وجوده رفع عدمه واقعي فلم يكن موجودا ذلك  
الوجود الواقعي ولا شك ان رفع ذلك لوجود  
غيره من الوجود والرائي فلا تنافي المقدّم  
المهمدة لان الجنتين مختلفتان واجابا  
يمنع المناقاة فهو نصف جد لان  
المقدم ههنا ممكن فيلزم المناقاة بينهما  
لا محالة نعم اذا كان محالا فلا يتفان الا ان  
يقال المقدم ههنا معنى اعم من ان يكون قد  
اوجدنا ١٢٠ قوله ولها تقديرات  
مختلفة بحسب اختلافات المقام فتره  
الاقدام اي ليستقر الاقدام بل يتناول  
وليتطلب تفصيله من شرح كذا قيل ١٢٠  
قوله جتو دليل اشار بذلك  
الى ان الدليل كما يطلق على القياس لذلك

له قوله فافهم بعد اشارة الى الاستلزام بين الحال الذي ليس بينهما علاقة اصولا ياتي العقل السليم عن  
التصادق بين المتعاضدات من غير علاقة اصولا اشارة الى انه لا بد من الموافقة بين العكس والاصل في الافراد لولا  
ما هو المشهور من اعتبار اماكن الافراد في موضوع الحقيقة كذا في مرآة الشرح ١٢٠ قوله تصادق المتعاضدات  
كلها بان يحل اهدا على الآخر وبالعكس فانه يصدق التصديق حقيقة ١٢٠ قوله فكان الامتناع ليل  
على التصديق والفا تعطيلية حاصله ان الامتناع عدم واحد لاكثر ولا تعدد فيا لا يحسب الاضافات كان لضافات  
شريك البارى لاجتماع التقيضين او غيرهما وهذا الامتناع يوجد في المتعاضدات كلها فالترزم تصادق بعضها  
اجتماع التقيضين على بعض اي شريك البارى من جهة الامتناع والاسم الى وجوب تصادق اي متعاضد كان على الآخر فوجوب  
عليه التصديق وهو الامتناع المشترك في جميع المتعاضدات فصار المتعاضدات كلها لهذا الوجه متصادقة كذا قيل ١٢٠  
قوله كما ان الوجوب وجودا واحدا اي وجوب الوجود وجودا ليس بعدم واحد لا تعدد فيه فافيه اشارة الى  
ان واجب الوجود واحد لانه لو كان اثنين وفي كل منهما وجوب الوجود فكل واحد منهما وجوب الوجود اثنين مع واحد  
ويتأكد التجوز آه حاصله ان ما ثبت ان الحقيقة الباطنة ليست الا واحدة والمفاهيم المستحقة كلها

يطلق على ما يردن النتيجة ههنا ١٢٠ قوله من هنا مسببة آه اعلم ان الاستدلال قد يكون بالكل على الجزئي او على وجه القياس وقد يكون بالجزئي على الجزئي  
وهو المسمى على وجه القياس وهو الاستدلال بالكل على المدلول وفي الثانية يكون باشتغال الثالث عليها اعني العلة  
الجامعة وفي الثالثة يكون باشتغال المدلول على الدال كذا قيل ١٢٠ اي عكس النقيض المعبر على راي القدماء ١٢٠  
(بسمه الحمد ابراهيم حنن بلياءى)



١٩١  
 وسمية هذا القياس بالمساواة اما من قبيل تسمية الحكم باعتبار بعض افراد هذا القياس يكون فيه لفظ المساوي واما لان انتاج هذا القياس  
 موقوف على مساواة امرين وعدم التفاوت في النسبة الى امر فان كل منهما ليس بواجب بل هو محتمل وان لم يذكر فيه لفظ المساوي لكن انتاجه موقوف  
 على ان كل منهما محتمل بل هو محتمل فيكونان مساويين في النسبة الى ج بالضرورة كذا في مرآة الشرح ١٢ **قوله** في حيث يصلح  
 تلك المقدرة لا للزوم اعلم ان قولنا لازم الامر لازم لما كان صادقا فيصديق النتيجة بلا امرية وقولنا نصف النصف ضعف ضعف لما  
 كان كاذبا فيكذب النتيجة **قوله** ١٢ **قوله** كاللزم قيل المراد اللزوم في الحمل فان الانسان ملزوم الحيوان والحيوان ملزوم الجنس مع عدم صحة حمل  
 على الانسان فضلا من اللزوم وذلك لان

بإشتمال واستلزام وينحصر في ثلثة والعمدة القياس هو قول

مَوْلٍ مِنْ قَضَائِلِزْمِ عَنْهَا قَوْلُهَا قَوْلُ خُرَاجِ جَوَامِ الزُّوْمِ

الذاتي ما يكون لمقد الجنبية اما غير لازمة كما في قياس ملسوا

وهو المركب من قضيتين متعلق محمول الأولى وموضوع الأخرى

امساویہ و مساویہ یز م متہ بواسطہ فکل مساویہ و مساویہ

مساولی امساوی فی حیث یصد تلك المقد كالزوم والتو

يصدق تلك النتيجه وفي الافلاك المتناصفه والبصافه وكيف يتصل  
 اى الى المقام الذى لا يصدق النتيجه

الحصر بانواجه لانه الموصل بالذات وامع تلك المقد

فراجع القياسين ليعلم انه قياس بالنسبة الى ان مساو لمساو  
اي القياس المساو ١٣

له قوله وهو قول مؤلفه. في المنهية ولذا كالموافق بعد القول توجيهاً. اظهر بالاحتمال عن توهم من كون  
من تجيضية انتهى العلم ان القول مشترك بين القول الملقوف والمعقول والمراد به هنا الملقوف والتركيب المصطلحاً

وهو ما يدل بجزء التلطف على جزاء معناه فان قلت ان التلطف بالمقدّمات لا يثبت في التلطف بالنتيجة  
ان القول واللفظ المركب لا يكون قولاً الا اذا دل على معناه فيكون القول المعقول لازماً للتلفظ بالنتيجة  
للقول المعقول ولازم اللازم لازم وهو المحذور ان التلطف بالمقدّمات لا يثبت في التلطف بالمعانيها اي مستلزم

لنقتل الفتيمة فالمراد بالقول الآخر هو المؤلف المعقول ١٢ **قوله** اجنبية المراد واجنبية والا يكون  
لازمه او يكون لازمه ولكن لا يكون طرفا بامتضا الفتيمة لحدود مقدمة من مقدمة القياس وقد ادرج الحق

المصالح التي في غير الاجنبية والامرية هبل لذال ١٢ **ع** قوله فياس لمسا والاص  
**ع** اى في المقام لا يصدق تلك المقدمة لا يصدق تلك النتيجة ١٣

وحيث ان كل اى القياس المستلزم او اى من شروط القياس لا يدخل فى اختصاص المقدمة الاجنبية مع نتيجة الاستدلال فلاول اعتباراه بالقياس الى النتيجة المطلوبة مع قطع النظر عن المقدمة الاجنبية ولا شك ان بهذا طعنة على قياس محمود متبادر بالقياس اليها مع اختصاصها بالمقدمة المهمة الاجنبية ان يحمل النتيجة صغرى والمقدمة الاجنبية الكبرى فهو لا راجع

النتيجة المطلوبة لا تريب على احد ان منظور المخرجين الاول فقط دون الثاني فمثل كذا اقبل ٣٣ ر منوه محمد ابر

192

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

الحد كما تقول جزء الجوهر وجب ارتفاع ارتفاع الجوهر

عكس نقیض المقدّماتین از جزء الحوہ جو ہر لادرو جہا قویا

جداً وفيه فيه ان اخذ الزوم نفس من وال اعتبار بحسب العلم هو شهر

أو اعداد على اختلاف هذا وهو استندوا انك النتيجة وبعضها من  
 بذكره برب العلاء سنة ١٢  
 اى العباس ١٢  
 اى تقييد النتيجة ١٢

قوله جزاء الجوهر وهو كل ما يوجب الارتفاع ارتفاع الجوهر فهو جوهر **قوله** ان جزاء الجوهر جوهر اي القياس المبين بعكس النقيض كما في قولنا المذكور يلزم منه تنقيح وهو في قولنا المذكور جزاء الجوهر

مجموعات على وجه الخصوص وكما يتلزم المقدمات المطلوبة بواسطة عكس المستوى كما يتلزم بواسطة  
العكس النقيض من غير فرق فاما كما تقول في العكس المستوى متى صدقت المقدمتان صدق احداهما عكس الذي

فمن سئو في ذلك يستأجر له في سئو السقيش **سورة** وفيه وفيه - اساره في ان

من كان يذا جسما فهو متنجس لكنه جسم فيخرج منه  
بشيء به لا يشتماله على كلمة الاستنفاة اعني لكن

فان كان هذا اجساماً فهو متغير. لكنه جسم متغير. فلهذا لم يذكر في القياس اولئك الذين ليس بمتميز. فخرج انه ليس بجسم وبقضيبها اي قولنا انه جسم مذکور في القياس قبل  
 يسمى به لا لاشكاله على كلمة الاستثناء اعني لكن بناء على ان الالهي اي اداة الاستثناء حقيقة بمعنى لكن في المستثنى المنقطع كما هو المشهور في النحو **فان**  
 فقولهم فيه اي في القياس بالذکر للساني في القياس الملفوظ بالذکر القلي في القياس المعقول **و** وايضاً ما قال بعض المتوقدين ان اثنان  
 لقياس النتيجة بالذات يدعي مع الزيادة والتقصان في الاوسط **١٢** (سنة محمد ابراهيم عفي عنه بليادي) +



م تحت الاوسط فلم يحصل الانتاج لان الكبرى يد على ما ثبت له عدا وسط مسلوب عن الاصغر فلم يكن دخلا فثبت له الاوسط فاذا ان الحكم  
 ثابت للاوسط يتعدى الى الاصغر **قوله** كلبية الكبرى قالوا ان الكبرى لو كانت جزئية لكان منتهاه ان بعض الاوسط يحكم عليه بمكبر  
 جاز ان يكون الاصغر غير ذلك البعض فالحكم على بعض الاوسط لا يتعدى الى الاصغر فلا يلزم النتيجة **قوله** مستتبعه عشر فان لم يتبعه  
 حكم الكلبية في انتاجها اذ جعلت كبرى لهذا الشكل هكذا ان يرد وزيد انسان او غيره معتبرة في الانتاج فانه لا يبحث في العلوم الجزئية عن الجزئيات والجملة  
 في الحكم الجزئية فكل من الصغرى والكبرى لو كان من احدى المجموعات الاربع فيكون الضروب الممكنة الاعداد في كل شكل ستة عشر حاصله من ضرب اربعة  
 اربعة كذا قال مظهر فوائد الحق **قوله** ثمانية ضرب حاصله من ضرب  
 الصغرى والسالية كلبية كانت اذ جزئية في  
 الكبريات الرابع **قوله** منتجة  
 المطالب اربعة بالضرورة فلا دل  
 من مرتبتين كليتين منتج موجبة كلبية  
 كقولنا كل ج ب وكل ب آ فكل ج آ  
 والثاني من كليتين والكبرى سالية منتج  
 سالية كلبية كقولنا كل ج ب ولا شيء  
 من ب آ فلا شيء من ج آ والثالث من  
 موجبتين والصغرى جزئية منتج موجبة  
 جزئية كقولنا بعض ج ب وكل ب آ  
 فبعض ج آ والرابع من موجبة جزئية  
 صغرى وسالية كلبية كبرى منتج سالية  
 جزئية كقولنا بعض ج ب ولا شيء  
 من ب آ فليس بعض ج آ **قوله**  
 وذلك من خواصه اي الانتاج  
 اربعة من خواصه لاشكال الاول **قوله**  
 الاول ان النتيجة بما حاصله ان  
 الذي هو من اربع الاشكال عندكم دوري  
 لاظم النتيجة فيه موقوف على علم كلبية  
 وعلم الكلبية موقوف على علم النتيجة فلو علم  
 قولنا عالم حادث مثلا موقوف على علم ان  
 كل متغير حادث اذا ما علمت ثبوت الكبرى  
 فلو افراد الاوسط التي هي من جملة الاصغر  
 كيف يعلم ثبوت الاصغر علم قولنا كل  
 متغير حادث موقوف على ان العالم حادث  
 لان الاصغر من افراد المتغير فلو علم ان  
 حادث كيف يمكن وعلم بان كل متغير حادث  
 فصار كل منها موقوف على الآخر وهو  
 يقتضي لتقدم الشيء على نفسه بذا هو الذي  
 فيلزم الدور به حال وما يستلزمه يكون  
 باطلا ولا يكون ظاهر الانتاج فضلا عن  
 البهتان واذ ابطال هذا الشكل بطل المطلق  
 كذا في مرة الشرح **قوله**  
 يعلم النتيجة فان ثبت الحكم او سلبه من كل افراد الاوسط موقوف على ثبوت او سلبه للاصغر من افراده ايضا فلا يعلم النتيجة فلو لم يعلم النتيجة وهو دور كذا قال  
 السند في **قوله** وحده ان التقصيل حاصل ان النتيجة اعتبارين احدهما الاجمال والآخر التفصيل فالمطلوب المجموع هو الثاني اذ الحكم  
 الكبرى ذات الاصغر باعتبار كونها من الاوسط فالموقوف هو المفصل الموقوف عليه هو الجمل فحينئذ يختلفان بهذين الاعتبارين والاحتمال فيه وص

١٩٣

**بعكس تخالفه في القياس جزئيتين كسالبتين والنتيجة تتبع**  
**اخسر المقدم ميز كما وكيف بالاستقراء ويشترط في الاول**  
**ايجاب الصغر وكلبية الكبرى لينزوم الانداج واحتمال الضروب**  
**كل شكل ستة عشر واسقط ههنا بشرط الاحكام ثمانية وشروط**  
**الكلبية اربعة فبقية اربعة الموجدت مع الكليتين منتج المطالب اربعة**  
**بالضرورة وذلك من خواصه كالانواع الحلي ههنا ستة عشر وهو من خواصه**  
**ان النتيجة موقوفة على كلبية الكبرى والعكس الاصغر من الاوسط فكل**

**له قوله** ولا قياس من جزئيتين سواء كانا موجبتين او احدهما موجبة والاخرى سالية لعدم  
 الانتاج **قوله** ولاهما التبعين كليتين كاتحاد جزئيتين او احدهما كلية والاخرى جزئية والصغرى  
 سالية والكبرى جزئية لعدم التعدي فان سلب الشيء عن شيء لا يقتضي سلب ذلك الشيء عنها فهو مسلوب وليس  
 ذلك الا في الشكل الرابع كذا في مرة الشرح **قوله** والنتيجة ما فرغ المصنف من بيان الاشكال  
 شرعي في طريق اقتراح النتيجة فقال والنتيجة آه هذا هو الشارح في جون الميزانيين ولكن الشيخ الرئيس قد عالجهم  
 في الاشارات حيث قال ليس كذلك مطلقا بل النتيجة تابعة في الكلبية للصغرى وفي الكيفية والجملة للكبرى الا في  
 احدهما ان يكون الصغرى والكبرى ضرورية فان النتيجة فيه في الفعل والقوة تابعة للصغرى لا للكبرى وثانيهما ان  
 يكون الصغرى موجبة ضرورية والكبرى مطلقة عرفية فانها ان كانت جامعة منتج كالصغرى موجبة ضرورية ولان  
 كانت جامعة لم يكن الاقتران في قياسا لتناقض المقدمتين **قوله** كما وكيف اعلم ان النتيجة  
 تابعة لاخص المقدمتين والاختصاصية انما هي الجزئية والسلب فان وجدنا في الشكل معا يكون النتيجة سالية جزئية  
 وان وجدنا الاول دون الثاني يكون النتيجة موجبة جزئية وان وجدنا الثاني دون الاول يكون النتيجة سالية كلية  
 فانهم **قوله** بالاستيقوا اي استقرأ الجزئيات عند معرفة شروطها انتاج الاشكال كلها معرفة  
 ما يلزم من النتيجة **قوله** ايجاب للصغرى قالوا ان الصغرى لو كانت سالية لم يندرج الاخر

قوله ثمانية ضرب حاصله من ضرب  
 الصغرى والسالية كلبية كانت اذ جزئية في  
 الكبريات الرابع **قوله** منتجة  
 المطالب اربعة بالضرورة فلا دل  
 من مرتبتين كليتين منتج موجبة كلبية  
 كقولنا كل ج ب وكل ب آ فكل ج آ  
 والثاني من كليتين والكبرى سالية منتج  
 سالية كلبية كقولنا كل ج ب ولا شيء  
 من ب آ فلا شيء من ج آ والثالث من  
 موجبتين والصغرى جزئية منتج موجبة  
 جزئية كقولنا بعض ج ب وكل ب آ  
 فبعض ج آ والرابع من موجبة جزئية  
 صغرى وسالية كلبية كبرى منتج سالية  
 جزئية كقولنا بعض ج ب ولا شيء  
 من ب آ فليس بعض ج آ **قوله**  
 وذلك من خواصه اي الانتاج  
 اربعة من خواصه لاشكال الاول **قوله**  
 الاول ان النتيجة بما حاصله ان  
 الذي هو من اربع الاشكال عندكم دوري  
 لاظم النتيجة فيه موقوف على علم كلبية  
 وعلم الكلبية موقوف على علم النتيجة فلو علم  
 قولنا عالم حادث مثلا موقوف على علم ان  
 كل متغير حادث اذا ما علمت ثبوت الكبرى  
 فلو افراد الاوسط التي هي من جملة الاصغر  
 كيف يعلم ثبوت الاصغر علم قولنا كل  
 متغير حادث موقوف على ان العالم حادث  
 لان الاصغر من افراد المتغير فلو علم ان  
 حادث كيف يمكن وعلم بان كل متغير حادث  
 فصار كل منها موقوف على الآخر وهو  
 يقتضي لتقدم الشيء على نفسه بذا هو الذي  
 فيلزم الدور به حال وما يستلزمه يكون  
 باطلا ولا يكون ظاهر الانتاج فضلا عن  
 البهتان واذ ابطال هذا الشكل بطل المطلق  
 كذا في مرة الشرح **قوله**  
 يعلم النتيجة فان ثبت الحكم او سلبه من كل افراد الاوسط موقوف على ثبوت او سلبه للاصغر من افراده ايضا فلا يعلم النتيجة فلو لم يعلم النتيجة وهو دور كذا قال  
 السند في **قوله** وحده ان التقصيل حاصل ان النتيجة اعتبارين احدهما الاجمال والآخر التفصيل فالمطلوب المجموع هو الثاني اذ الحكم  
 الكبرى ذات الاصغر باعتبار كونها من الاوسط فالموقوف هو المفصل الموقوف عليه هو الجمل فحينئذ يختلفان بهذين الاعتبارين والاحتمال فيه وص

قوله له فثبت ان هذا هو المصادرة الموعود بها حاصل ان العلم بالنتيجة موقوف على العلم بالكبرى الكلية والاعلم الكبرى الكلية يعلم  
 يعلم النتيجة فان ثبت الحكم او سلبه من كل افراد الاوسط موقوف على ثبوت او سلبه للاصغر من افراده ايضا فلا يعلم النتيجة فلو لم يعلم النتيجة وهو دور كذا قال  
 السند في **قوله** وحده ان التقصيل حاصل ان النتيجة اعتبارين احدهما الاجمال والآخر التفصيل فالمطلوب المجموع هو الثاني اذ الحكم  
 الكبرى ذات الاصغر باعتبار كونها من الاوسط فالموقوف هو المفصل الموقوف عليه هو الجمل فحينئذ يختلفان بهذين الاعتبارين والاحتمال فيه وص

من الازدحام بان السالبة لا يخرج في مادة من المواد على ما يقتضيه الدليل فان قد ثبت ان القول بانها جارية في بعض مادة دون البعض مما لا يحصل  
وكما يحكيه من انظر الدقيق ذلك ان القول في تميز كل واحد على بان الدليل الدال على عدم انتاج السالبة انما يستقيم فكانت الكبرى موجبة  
سالبة ولو كان كلاهما سالبتين فعدم الانتاج في معرض الكفا فان قد ثبت تكرر النسبة السالبة دليل الايجاب قلنا جواهر اول التراجع كذا قيل ١٢  
فه قوله ذلك ان تستدل - يعني اذ اعرفت بعدد قولنا الخلا ليس بموجود على طريق الايجاب والخلاف مقدم بيس له وجوده المستدل به على ان تلك  
موجبة لاستدعي وجود الموضوع والالم يمكن صادقة في هذه الصورة مع انها صادقة كذا في مرة الشرح ١٢ **فه قوله** فتدبر في هذا لعلنا نشاهد الى ان الربط  
الايماني مطلقا يستدعي الوجود وضرورة  
ثبوت شئ لا يشرط ثبوت المثلث  
له ولهذا قال الحق الدواني ان هذا القضية  
قضية في هيئة لا موجبة سالبة المحول ١٣  
**فه قوله** اختلاف المثلثين  
في الكيف - سقط هذا الشرط ثمانية  
مردوب الموجبتان مع الموجبتين (فيهم  
اربعة ضرب احدى بالموجبة الكلية الصغرى  
والموجبة الكلية الكبرى وثانيها الموجبة  
الجزئية الصغرى والموجبة الجزئية الكبرى  
وثالثها الموجبة الكلية الصغرى والموجبة  
الجزئية الكبرى ورابعها الموجبة الجزئية  
الصغرى والموجبة الكلية الكبرى - و  
السالبتان مع السالبتين (وفيها ايضا  
اربعة ضرب احدى بالسالبة الكلية الكبرى  
والسالبة الكلية الصغرى وثانيها السالبة  
الجزئية الصغرى وكذا الكبرى وثالثها  
السالبة الكلية الصغرى والسالبة الجزئية  
الكبرى ورابعها بالعكس ١٢ **فه قوله**  
والا يلزم الاختلاف - لان القياس كما  
كان صادقا مع الايجاب لم ينتج للسلب لما  
صادق مع السلب لم ينتج للايجاب بل يمكن  
اختلاف المقدمتين في الكيف في هذا المثل  
يلزم ان يكون القياس صادقا مع الايجاب  
وينتج للسلب كذا يكون صادقا مع السلب  
وينتج الايجاب اما اذا كان القياس مركبا  
الموجبتين فنقول لو قلنا كل انسان حيوان  
كل لاطن حيوان كان الحق الايجاب لو قلنا  
الكبرى بقول كل فرس حيوان كان الحق السلب  
كله لو تألف من السالبتين كقولنا لا شئ  
من الانسان يحوي لاشئ من الناطق كجركا  
الحق الايجاب ولو قلنا لا شئ من الفرس  
يحوي لاشئ من السلب وكذلك لو لم يكن كلية  
الكبرى في مدار الشكل يلزم الاختلاف في

ان التفصيل موقوف على اجمال الحكم يختلف باختلاف  
الوصف فلا اشكال لثاني ان قولنا الخلا ليس موجود وكل ما  
ليس موجود ليس موجبة مع ان الصغرى سالبة بل كما تكررت  
النتيجة كذا قيل انها موجبة سالبة المحول يدل على  
ذلك جعل النسبة السالبة مرادة للافراد في الكبرى  
**اقول** لك ان تستدل من ههنا على عدم استدعاء تلك الموجبة  
فتدبر في التاخذ المقتضى في الكيف كلية الكبرى الاكبر  
الاختلاف وهو دليل العمق فينتج الكليتا سالبة كلية والمختلفا  
اي في الشكل الثاني يشترط لانتاج احدى السالبتين الاختلاف ٢

**فه قوله** باختلاف الاوصاف - يعني اذ كان الادعاءات مختلفة يكون الحكم مختلفا ولذا هو الاختلاف  
بالتفصيل والاهمال يكون موثرا في تعدد الحكم بالبيان والنظرية والعنصرية والمجهرية ١٢ **فه قوله** تكررت  
النسبة كذا انسان ليس كذا كذا ليس بناتق فالانسان ليس بناتق والمراد من تكرر النسبة ان يصدق  
سلب المحول عن الموضوع ويصدق شئ على كل ما يصدق عليه ذلك السلب ١٢ **فه قوله** انتجت - كما قلنا قولنا  
الوجه ليس بعرض وكذا ليس بعرض ليس في موضوع فانه ينتج قولنا الوجه ليس في موضوع مع كون الصغرى سالبة ١٢  
**فه قوله** حله - فان قلت انها مساوية لسالبة فعلا والمزود قلنا مقصودنا ان السالبة ينتج بحسب النتائج و  
الاختلاف بعرض فلا يخلو فقلنا ما قيل ان انتاج السالبة في بعض صورة لا ينافي اشتراط الايجاب لان انتاجها  
انما يكون باعتبار خصوص مادة والاشترط الايجاب فهو باعتبار جميع الافراد مع تحول النظر عن خصوص مادة  
بمعنى ان البينة الكبرى متى تحققت هي تستلزم الاختلاف قطعاً فهو في محل صدقته لان الدليل الدال على عدم انتاج  
السالبة ان لم يثبت مطلقا داخل فيه مادة دون مادة بالجملة ان اعتبرنا انتاج السالبة ولو كان في خصوص مادة  
فلا يستقيم الدليل عدم انتاج السالبة لان مادة لا ينتج اصلا كما لا يخفى على من لا ادنى مباداة وان انكرتم فلا يكون

النتيجة كقولنا كل انسان ناطق وبعض الحيوان ليس بناطق كان الحق الايجاب ولو قلنا بعض المصالح ليس بناطق كان الحق السلب اما ان الاختلاف  
دليل النقص فلان يعلم منه ان النتيجة ليست ملازمة للقياس اذ قد تختلف في مادة فلا ينتج ١٢ **فه قوله** والمختلفتان - اي الضروب التي فيها  
الصغرى والكبرى مختلفتان في الكلية والجزئية بان يكون الصغرى فيها موجبة جزئية والكبرى سالبة جزئية او الصغرى سالبة جزئية والكبرى موجبة كلية ينتج  
سالبة جزئية لان النتيجة تابعة للاختلاف بين السالبة الجزئية ١٢ (بسمه محمد ابراهيم عني عنه بليادي) +

م. ثم نتج عنك النتيجة ولما كان لعكس جاري في العفريين دون الامتثال قد مر عليه ١٢ **قوله** ايجاب الصغرى بشر ان الانسان حيوان  
 وكل انسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق فقولم نجد الا صغرى مع الاوسط لان يكون العفري سالبية فلا شيء من الانسان حيوان وكل انسان ناطق  
 فلم يحصل النتيجة وهو بعض الحيوان ناطق وتفصيله في شرح المطالع ١١ **قوله** بالخلف. وطريقة هذا الشكل ان يكون العفريين النتيجة بعبارة  
 كبرى وصغرى انقياس لا يجابا بصغرى فيستقيم منها قياس من الشكل الاول ينتج ما ياتي في الكبرى وهذا البيان يجري في تمام العفروب **قوله** او بعكس الصغرى  
 ليرجع الى الشكل الاول وينتج النتيجة المطلوبه يكون هذا لا يجري في العفريين الذين يقع الكبرى فيها جزئية لعدم صلاحية الجزئية الكبرى في الشكل الاول **قوله**  
 او الكبرى. ليرجع شكلها الى عالم بعكس الشكل  
 ليرتد الى الشكل الاول وينتج نتيجة بعكس  
 هذه النتيجة حتى ينتج النتيجة المطلوبه وهذا  
 البيان انما يجري في العفروب التي كبرها  
 موجبة ويجوز العفري بعبارة **قوله**  
 او بالرد الى الثاني بعكسها. وهذا ان  
 يجري في العفروب انما هو القياس بخلاف  
 ان العفروب فان كلاس العفري والكبرى  
 في العفروب التثنية. الاول موجبة وكبرى  
 جزئية ولا بد في الشكل الثاني من الاختلاف  
 في الكيف وكيفية الكبرى حتى يجمع في العكس  
 فنقول ان الكبرى فيه سالبية جزئية لا يمكن  
 فخرج من انكاسا فيعكس الى سالبية جزئية  
 لا يصلح كبرى في الشكل الثاني فاقابل ١٦  
**قوله** وفي الشفاوان هذين  
 جواب سوال مقدمه وان هذين  
 لما كانا جابان حقيقة الى العكس لكون هنيما  
 فنية وحاصل الجواب ان هذين الشكلين  
 اي الثاني والثالث وان كانا جابان الى  
 الشكل الاول فلها خاصه وهي ان الطبقي  
 والسابق الى انه من في بعض المقدمات  
 ان يكون احد طرفيها موضوعا على التسعين  
 والآخر لا يخرج عن الاكثر اقل **قوله**  
 حتى لو عكس كان غير طبعي فخرج من  
 الى الذي من لما في البرجيات فقلنا ان الانسان  
 حيوان وكاتب فان طبع الانسان يقتضي  
 موضوعية الحيوان والاعجاب لما في السواب  
 فقلنا لما لا شيء من التارديا ردو فيقول  
 فان التارديا لي بالبر يكون موضوعا على  
 عنها البارده **قوله** في الرابع  
 ايجابا بها آه. اسقطه فلا شيء الا  
 لسقوط اربعة لمعظم السبعين والستين  
 لعظم الموضوعتين مع جزئية العفري فينتج  
 بعكس الخلقين الجزئيتين فبقية العفروب

**كما سالبية جزئية بالخلف بعكس الكبير والصغرى الترتيب**

**وفي الثالثة ايجاب الصغرى كلية احدهما لينتج الموجهة مع**

**الكلية او الكلية مع الموجبة الجزئية موجبة جزئية مع السالبة الكلية او**

**الكلية مع السالبة الجزئية سالبة جزئية بالخلف بعكس الصغرى والكبرى**

**الترتيب النتيجة او بالرد الى الثاني بعكسها وفي الشفاوان هذين**

**رجعا الى الاول فلها خاصه وهي ان الطبقي بعض المقدمات ان احد الطرفين**

**متعين للموضوعية او المحو حتى لو عكس كان غير طبعي فالتاليك**

**لم ينتظم الاعلى احد هذين فليس عنها غنية هذا وفي الرابع**

**ايجابا مع كلية الصغرى واختلافها مع كلية احدهما**

**قوله** بالخلف. تعبروا بالخلف ان تقول كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان ينتج ولا شيء من  
 الانسان كجواب لا يعقد نقيضه لان ارتفاع النقيضين محال وهو بعض الانسان فلو افاد اجل هذا النقيض  
 صغرى لتلك الكبرى وتقول بعض الانسان هو ولا شيء من الحيوان ينتج من الشكل الاول بعض الانسان  
 ليس حيوان وهذا الانسان بل من بعض الصغرى الشكل الثاني وهذا مسلم الثبوت فيكون النتيجة الخاصة من الشكل  
 الاول كاذبة فيكون نقيضا لخاصه ولا شيء من الانسان كجواب هذا من النتيجة. للشكل الثاني ١٢ **قوله**  
 بعكس الكبرى. تصوير عكس الكبرى ان تقول كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان ينتج ولا شيء من الانسان  
 بجوابه لو انعكس الكبرى لكان شكلا اول لان العفري الشكل الثاني كصغرى الشكل الاول لان الحد الاوسط  
 محمول فيها انما انما لانه اي الكبرى فله عكسا صار شكلا اول بالضرورة كذا كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان

والسابع ثمانية الاول المركب من موضوعتين كلتيهما انساني من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى والثالث من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى والرابع من  
 موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى والاربع والاربع والخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى والسادس من سالبة كلية  
 صغرى وموجبة كلية كبرى والسادس من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى والى العفروب الثلاثة المذكورة اشار بقوله والجزئية مع السالبة الكلية والسالبة  
 مع الموجبة الكلية والثامن سالبية كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى والى هذا اشار بقوله وهو سالبية الكلية مع الموجبة الجزئية كما قبل ٢ (يندره محمد ابراهيم)

م لا اعتبار بقوم بل بالتفصيل الذي شرعناه بما يقتضيه ظاهر عبارة المعرفان فينتج سالبية كلية كذا قيل ١٢ **قوله بالخلف** وطريقه هنا ان يعظم نقض النتيجة الى احدى المقدمتين لينتج الى ما يناقضه او يتناقض الاخرى ففي الطرفين الاولين لما كانت النتيجة من جنس جزئية فنتجتها هي الجزئية السالبة الكلية يجعل كبرى وصغرى القياس ايجابا صغرى فينتظم القياس على سبيل المثال الاول وهو ينتج الى ما يناقض او يتناقض الكبرى الاولى في الثاني والثاني في الاول واما الضروب المنتجة السلب وطريقه ان يجعل نقض النتيجة لاجبا صغرى وكبرى القياس كبرى وهو ينتج الى ما يناقض الكبرى الثانية الصغرى كذا قيل ١٣ **قوله** بعكس الترتيب اعلم ان هذا لا يجري الا في الضرب الاول والثاني والسادس والثامن وان كانت النتيجة السالبة الجزئية اي صلبة من قبلة لا فخر كاس الى كانت من الخاضعين لاني للثالث والرابع والخامس السابغ اذكيري الثالث والرابع سالبية ١٤ **قوله** او الكبرى ولا يجري هذا الحديث يكون الصغرى موجبة كذا في الاجاب الصغرى في الثالث ويكون الكبرى قابلة للانكاس واللام يرد الشكل الرابع الى الثالث لان رده اليه انما هو بعكس الذي جعل في ذلك العكس كبرى القياس يكون الصغرى او كبرى الكبرى كلية لان الشرط في الثالث كلية احدى المقدمتين فلا يجري للملاني الاول والثاني والثالث والرابع ان انعكست للسالبية الجزئية الكبرى اذ كانت من الخاضعين والخامس دون البقية فتقول في هذا الحديث ان بعض الجوابات لا تشترط في هذا الحديث وان بعض الانسان ليس بمجاد وانه صادقة لانه ان انعكست الكبرى وينضم الى الصغرى ويقال بعض كبريا انسان ولا يشترط من الحيوان بمجاويز يحصل الشكل الثالث وينتج بعض الانسان ليس بمجاد وبي عين النتيجة المطلوبة السالبة فتفكر ١٥ **قوله** المختلطات هي الاقضية الى اصله من غلط بعض المحدثات مع بعض وتفصيل في الاقضية لغوي مولانا عبد الحليم ١٦ **قوله** لما قد سلبت - اشارة الى ما في اشترط الاجاب من الاتساع وحاصله ان الصغرى لو كانت ممكنة فلم يندرج الا صغر تحت الاوسط فلا يلزم النتيجة ١٧ **قوله** الى انتاج الممكنة - بين الممكنة والاتقائية في الغلبة تلزم لان الحكم في الممكنة الصاحبة باستحالة النسبة فيكون معنى قولنا كل حمار كلب زيد بالامكان ان مركوب زيد ثابت للحمار مع تقدير المفردة عن الجانب الخالف له ١٨

**والا لزوم الاختلاف فينتج الموجبة الكلية مع الاربع**

والجزئية مع السالبة الكلية والسالبتان مع الموجبة الكلية <sup>الكبرى ١٢</sup> <sup>الصغرى ١٣</sup> <sup>الكلية ١٤</sup> <sup>الجزئية ١٥</sup> <sup>الصغرى ١٦</sup> <sup>الكبرى ١٧</sup> <sup>الكلية ١٨</sup> <sup>الجزئية ١٩</sup> <sup>الصغرى ٢٠</sup> <sup>الكبرى ٢١</sup> <sup>الكلية ٢٢</sup> <sup>الجزئية ٢٣</sup> <sup>الصغرى ٢٤</sup> <sup>الكبرى ٢٥</sup> <sup>الكلية ٢٦</sup> <sup>الجزئية ٢٧</sup> <sup>الصغرى ٢٨</sup> <sup>الكبرى ٢٩</sup> <sup>الكلية ٣٠</sup> <sup>الجزئية ٣١</sup> <sup>الصغرى ٣٢</sup> <sup>الكبرى ٣٣</sup> <sup>الكلية ٣٤</sup> <sup>الجزئية ٣٥</sup> <sup>الصغرى ٣٦</sup> <sup>الكبرى ٣٧</sup> <sup>الكلية ٣٨</sup> <sup>الجزئية ٣٩</sup> <sup>الصغرى ٤٠</sup> <sup>الكبرى ٤١</sup> <sup>الكلية ٤٢</sup> <sup>الجزئية ٤٣</sup> <sup>الصغرى ٤٤</sup> <sup>الكبرى ٤٥</sup> <sup>الكلية ٤٦</sup> <sup>الجزئية ٤٧</sup> <sup>الصغرى ٤٨</sup> <sup>الكبرى ٤٩</sup> <sup>الكلية ٥٠</sup> <sup>الجزئية ٥١</sup> <sup>الصغرى ٥٢</sup> <sup>الكبرى ٥٣</sup> <sup>الكلية ٥٤</sup> <sup>الجزئية ٥٥</sup> <sup>الصغرى ٥٦</sup> <sup>الكبرى ٥٧</sup> <sup>الكلية ٥٨</sup> <sup>الجزئية ٥٩</sup> <sup>الصغرى ٦٠</sup> <sup>الكبرى ٦١</sup> <sup>الكلية ٦٢</sup> <sup>الجزئية ٦٣</sup> <sup>الصغرى ٦٤</sup> <sup>الكبرى ٦٥</sup> <sup>الكلية ٦٦</sup> <sup>الجزئية ٦٧</sup> <sup>الصغرى ٦٨</sup> <sup>الكبرى ٦٩</sup> <sup>الكلية ٧٠</sup> <sup>الجزئية ٧١</sup> <sup>الصغرى ٧٢</sup> <sup>الكبرى ٧٣</sup> <sup>الكلية ٧٤</sup> <sup>الجزئية ٧٥</sup> <sup>الصغرى ٧٦</sup> <sup>الكبرى ٧٧</sup> <sup>الكلية ٧٨</sup> <sup>الجزئية ٧٩</sup> <sup>الصغرى ٨٠</sup> <sup>الكبرى ٨١</sup> <sup>الكلية ٨٢</sup> <sup>الجزئية ٨٣</sup> <sup>الصغرى ٨٤</sup> <sup>الكبرى ٨٥</sup> <sup>الكلية ٨٦</sup> <sup>الجزئية ٨٧</sup> <sup>الصغرى ٨٨</sup> <sup>الكبرى ٨٩</sup> <sup>الكلية ٩٠</sup> <sup>الجزئية ٩١</sup> <sup>الصغرى ٩٢</sup> <sup>الكبرى ٩٣</sup> <sup>الكلية ٩٤</sup> <sup>الجزئية ٩٥</sup> <sup>الصغرى ٩٦</sup> <sup>الكبرى ٩٧</sup> <sup>الكلية ٩٨</sup> <sup>الجزئية ٩٩</sup> <sup>الصغرى ١٠٠</sup>

ثم النتيجة او بعكس المقدمتين او الصغرى او الكبرى و

اما بحسب الجهة في المختلطات ففي الاول فعلية الصغر

على مذهب الشيخ لما قد سلف ذهب والامام الى انتاج

العامة لانها ممكنة مع الكبرى فامكن وقوعها معهما فلا يلزم

من فرض الوقوع محال فيلزم النتيجة

**قوله** لزوم الاختلاف - اعلم الاول فلان اذا قلنا بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان كان الحكم الاجاب

وهو بعض الانسان ناطق وهذا هو الخرج وقلنا بدل الكبرى كل فرس حيوان كان الحكم السلب وهو لا شيء من الانسان

بفرس مع ان الخارج خلاف ذلك يعني لا يجاب واما على الثاني فلا يخفى في قولنا لا شيء من الجحش انسان ولا شيء من الانسان

بكل حيوان الجحش يعني كل انسان ناطق مع ان الخارج السلب وهو لا شيء من الانسان بناطق وقلنا في تبديل الكبرى لا شيء من الفرس بجماد كان الحكم السلب وهو لا شيء من الانسان بفرس وهذا هو الخرج اما على الثالث فلا يخفى

في قولنا بعض الحيوان انسان وبعض الجحش ليس بحيوان هو الاجاب اعني بعض الانسان جسم مع ان الخارج خلاف ذلك وهو السلب اعني بعض الانسان ليس بجسم وقلنا بدل الكبرى بعض الجحش ليس بحيوان كان الحكم السلب وهو بعض الانسان ليس بجماد وهذا هو الخرج ١٩ **قوله** الا في واحد - من هذه الضروب اربعة الضرب السادس

**قوله** فيلزم النتيجة - حاصله ان صدق الصغرى الممكنة مع الكبرى يستلزم ان كان صدق الصغرى معها وصدق الصغرى الفعلية معها يستلزم الانتاج

التي فانه يندرج الا صغر تحت الاوسط فيمكن الاستلزام الى ام اللام يمكن محتمل فعمل ان النتيجة كونهما لازمة للممكن غير مستحيلة في انا ضروري او ممكن ولا ضروري او ممكن فهو كذا على جميع التقادير فعلى تقدير عدم خروج الصغرى عن درجة الامكان الى ساحة الفعلية يصدق النتيجة الضرورية للممكن ايضا كما يصدق على تقدير فعليةها فيلزم النتيجة لا يمكن الصغرى مع الكبرى وهو المطلوب كذا قال المحقق المولوي حمدا لله السنديلي ١٢ (محمد بن ابي



محكم بطلانه ويؤيد ما نحن بصده باق الوان امكن وجوده بد مع عدم الاستلزام فعلية مع فعلية والازم اجتماع التعيين وهو  
 محال فلما قلنا من منزلة الاقدام ١٢ **قوله** لزوم النتيجة . وجوابه من الشايع المطروح وعبارته كذا : وانما في الجواب ١٢  
 لا نسلم ان اذا فرضت الصغرى فليعلم يلزم نتيجة فضلا عن كونها ضرورية وقوله لا ندراج الا صغر تحت الاوسط قلنا لا نسلم فان الحكم في الكبرى على كل  
 ما هو اوسط بالفعل في نفس الامر والا صغر ليس اوسط بالفعل في نفس الامر بل على ذلك التقدير فلا يتعدى الحكم من الاوسط اليه انتهى ١٢ **قوله**  
 لان الحكم في الكبرى يعني ان النتيجة انما تستلزم اذا ندراج الا صغر تحت الاوسط في نفس الامر ويجوز الحكم في الكبرى على ما هو اوسط في نفس الامر

١٩٨

واجب تارة بانه لا يلزم من ثبوت امكان شئ مع احرامكان شئ  
 مع الا ترى من الجائز ان يكون وقوع الصغرة افعالا لصدق الكبرى  
 وفيه ما في اخرى يمنع لزوم النتيجة على تقدير وقوعه ان الحكم في  
 الكبرى على ما هو اوسط بالفعل في نفس الامر ففكر الحق  
 ان اخذ الامكان بالمعنى الخاص فهو مساو للاطلاق كالقول  
 للضرورة بالمعنى العام فيلزم النتيجة والا لا تترى النتيجة كالكبرى  
 ان كانت من غير الوصفيات والافعال الصغرى محدوفا  
 عنها قيد الوجود والضرورة المختصة

واذا فرض وقوع الصغرى مع الكبرى و  
 يكون نظرية نفس الكبرى الحكم بكونه على ما  
 هو اوسط بالفعل في نفس الامر وفي الصغرى  
 اندراج الا صغر تحت الاوسط بالفعل بحسب  
 المفروض لا بحسب نفس الامر فلا يلزم تعدى  
 الحكم بالكبرى من الاوسط الى الا صغر فلا يلزم  
 النتيجة ١٢ **قوله** فتفكر في ان نتيجة  
 فيه اشارة الى ان ليس اثبات المقدسة  
 المنسوبة بان يقال لو وقعت الصغرى لمكان  
 مع الكبرى كانت الصغرى فعلية مسببا  
 لزمت النتيجة والملازمة الاولى نتيجة و  
 الثانية سلسلة انتهى ولا يخفى عليك باقية كما  
 قال مولانا في التفرقة ان اراد بالفعالية  
 مسببا الفعلية النفس الامر ففكر في جز  
 الخفاء كما مر شرحه وان اراد بها الفعلية  
 العرضية ففي لا يخفى المطلوب ان لا يحتاج  
 لا بد من الفعلية والوقعية وعلوكم في هذا  
 المقام ان اكدتم بجهل ان احد الامكان  
 بالمعنى الخاص اعني سلب ضرورة  
 فينتج نتيجة بالضرورة لا بد من اوسط بالفعل  
 وان اخذ بمعنى اعم اعني لا يمكن للذات ان  
 يلزم النتيجة كجواب ان يكون الشئ ممكنا  
 بالنظر الى نفس كونه موجودا ومعيرو وقوعه متعينا  
 باعتبار ان وجوده من خارجا ١٢ **قوله**  
 بتلخيص الاختصاص وانما ان الامكان  
 الاول اخص لانه سلب الاعم والاشياء سلب  
 الاخص فليس الاعم كما عرفت في محنت  
 بين الحكليات فذكر ١٢ **قوله** انهم  
 للضرورة فان الدعاء اليها لا يخلو عن  
 الضرورة بحسب العلة فهو مساو للضرورة  
 بهذا المعنى والامكان الاطلاق فقيضا بسا  
 فيكونا متساويين لان نقضي المساويين  
 متساويان فاذا كان الامكان مساويا للاطلاق  
 والاطلاق شرطا للنتيجة فيلزم النتيجة على  
 هذا التقدير ١٢ **قوله** فيلزم النتيجة . لكن نتج الكبرى في الجهة الا اذا كانت من الصفات  
 والا لا بد وان لم يؤخذ الامكان بالمعنى الخاص بل يؤخذ بالمعنى العام وهو الامكان الذاتي لا يلزم النتيجة ١٢ **قوله** غير الوصفيات . اللاحق ١- اى  
 غير الشرطية العام وهو معرفة العامة والشرطية الخاصة والعرفية الخاصة ١٢ **قوله** فكل الصغرى ساي فنتيجة ج كلفية التي هي الصغرى يعني يتقبل في  
 الجهة ١٢ **قوله** قيد الوجود . بعض الانسان كاتب بالفعل لا بالضرورة وكل كاتب يتحرك لاصحابه باوامر كاتبا فبعض الانسان يتحرك لاصحابه بالفعل ١٢

له قوله واجب تارة . آه قال مولانا في التفرقة اصلنا مسلمتان الصغرى الممكنة . يمكن بفعليتها لكن النتيجة  
 ليست لازمة بفعليتها فحقا لنتيجة انما يحصل من فعليتها مع الكبرى ويجوز ان يكون محال لان الصغرى  
 قد يكون وقوعها افعالا لوقوع الكبرى كقولنا كل حمار مركوب زيد بالامكان فان وقوعه يرفع الاشياء من مركوب  
 زيد كما بالضرورة ١٢ **قوله** يتبونه . اى وقوعه وجوده فبين امكان الثبوت وثبوت الامكان  
 فرق ولا يستلزم احدهما الآخر فاذا كانت الصغرى ممكنة لم يوجد ثبوت امكانها مع الكبرى بان يقال انها ممكنة  
 مع الكبرى ولا يلزم من امكان ثبوت الصغرى كذا في مرة الا شروح ١٢ **قوله** فيه ما في في النتيجة  
 فان الامكان كيفية ثبوت المحمول الموضوع ففعلية الامكان مستلزم لا مكان الفعلية في المحمل نعم اذ لا يمكن  
 لا يستلزم امكان الازلية وبينها بولن بعيد انتهى قال مولانا في التفرقة انما كانت تعلم ما فيها فاما مسلمتان فعلية امكان  
 يستلزم امكان فعليتها لكنها لا تسلم وجوب فعليتها مع الكبرى حتى يستلزم احتية بجواز ان يكون الصغرى برفعة  
 صدق الكبرى لما مر من انهما قد قلت المساوي في نفس الامر بد من ان يكون متققا على سائر التقادير  
 فعلية تقدير وقوعها كيف يكون رافعا لصدق الكبرى قلنا بذه المقدسة ليست . ميتة ولا متبينة بل العقل لم

في نتج الصغرى على ما علم اشجع كذا قيل ١٢ **قوله**  
 في نتج الكبرى في الجهة الا اذا كانت من الصفات  
 في نتج الصغرى على ما علم اشجع كذا قيل ١٢ **قوله**  
 في نتج الكبرى في الجهة الا اذا كانت من الصفات  
 في نتج الصغرى على ما علم اشجع كذا قيل ١٢ **قوله**

من ان يتعدى الى النتيجة ويضم اليها ذلك فان الكبرى حينئذ يدل على ان الكبرى غير دائم لكل ما هو اوسط والا صغرى ما هو الاوسط فيكون الاكبر غير  
دائم له **قوله** والنتيجة اتمة - وذلك بالبراهين المذكورة في المطولات من الخلف وغيره خلافاً لصدق كل انسان كاتب بالاطلاق  
ولا شئ من الحكماء كاتب بالضرورة او دائماً ولا شئ من الانسان محارداً ولا بعض الانسان محارداً بالاطلاق ويجعل صغرى الكبرى القياس بهذا  
بعض الانسان محارداً بالاطلاق ولا شئ من الحكماء كاتب بالضرورة او دائماً ينتج من الاول **بعض** الانسان ليس بكاتب بالضرورة او دائماً قد كان لكل انسان كاتب  
بالاطلاق **بعض** كذا قيل **قوله** قيد الوجود - والسرفية عدم احتمال المقدمتين بالنسبة الى قيد الوجود في شرائط الاحتياج فان قيد الوجود ما في حقه  
المقدمتين او في كليهما او اياً ما كان بعض  
شرائط الاحتياج منتفئة اما اذا كان في  
احدى المقدمتين فلا نهى الى لغة الاخرى  
في الكيف فيكون قيد وجود ما هو باق في  
الكيف ولا ينتج في هذا الشكل من متفقين  
في الكيف واما اذا كان في المقدمتين معا  
فلا قيد وجود كل منهما لا ينتج مع اصل  
المقدمة الاخرى للاشفاق في الكيف و  
لا مع وجود ما اذا لا ينتج في هذا الشكل من  
المطلقين ولا من مختلفين ولا من مختلفين  
ومطلقة كذا قيل **قوله** الضميمة  
اي يوزن الضرورة المحتملة الصغرى فانها  
يختص بها اذا كانت مشروطة باحدى  
الوقتيتين والكبرى عوفية وقد كان مقتضى  
الشرط الاول ان الصغرى اذا لم يصدق  
عليها الدوام يكون الكبرى احدى الست  
وليست الكبرى بهذا احدى الدائمات في  
المقدرة خلافاً ولا احدى المشروطتين لا في  
الضرورة بالصغرى بالفرض في اما عوفية  
عامة او خاصة وهي مع المشروطتين لا ينتج  
الضرورة والدوام والا لزم اختلالها  
في الاول بالضرورة وقد تبين خلافه على هذا  
نفس ان كان الصغرى احدى الوقتيتين  
**قوله** ما في الاول يكون غير  
الاختلاطات الممكنة وهو ما ينفرد به  
الممكنة الخاصة مع الضرورية والمشروطة  
الخاصة في اخص ضروب هذا الشكل واما  
الصغرى ان الدوام عقيداً وموجباً فيجب عدم  
سائر اختلاطات الايمان في سائر الضروب  
والوجه هو الاختلاف لا تاخذ لغرضنا اخصاً  
مركوب زيد في النفس ومركوب عمر في الحمار  
يصدق كل ما هو مركوب زيد في مركوب عمر  
وكل ما هو مركوب زيد في نفس بالضرورة ولا يصدق  
بعض ما هو مركوب عمر في نفس بلا مكان العقل

**ومنضمها اليها قيد الوجود في الكبرى في الثاني دوام الصغرى**  
**او انعكاس سالب الكبرى كوز الممكنة مع الضرورية او كبرى مشروطة**  
**والنتيجة دائمة ان كان هناك دوام فك الصغرى عند فاعنها**  
**قيد الوجود والضرورة في الثانية في الثالث ما في الاول النتيجة كالكبرى**  
**في غير الوصفيات الا فنعكس الصغرى عند فاعنها دوام**  
**ومضمها اليه لا دوام الكبرى واحكام اختلاط الرابع**  
**تعرف في المطولات ثم الشرطي يتركب**

**له قوله** منضمها اليها آء - لا بد منها بيان امور خمسة احدها النتيجة كالكبرى ان كانت من غير الوصفيات الاربعة  
فذلك لا يدرج البين فان الكبرى دلت على ان ثبت له الاوسط فهو يكون محكوماً عليه بالاكبر بالجهة المعتبرة في الكبرى  
والاصغر فثبت له الاوسط بالفعل فيكون محكوماً عليه بالاكبر بتلك الجهة ولا يجرى هذا اذا كانت الكبرى من الوصفيات  
الاربعة لان محصلها يرجع الى ان الاكبر ثابت للاصغر او اوسطه واما الاوسط وجب الحذف في النتيجة فلو كانت  
النتيجة ثابتة لكبرى فيكون النتيجة ان الاصغر كرادام الصغرى وهو خلافاً لما يقتضيه الكبرى وثانيها ان النتيجة تابعة  
للصغرى ان كانت الكبرى من احد الوصفيات الاربعة وذلك لان الكبرى يدل على دوام الاكبر ودوام الاوسط فيكون  
الاكبر ثابتاً للاوسط على ان ثبتت للاوسط الا صغراً فان كان دائماً فثبتاً وان كان وقتاً فثبتاً وثالثها ان قيد الوجود  
في الصغرى لا يتعدى الى النتيجة بل بحسب حقه وذلك لان حمل الكبرى على الاوسط وان كان مقيداً بدوام الوصف  
لكن لا يلزم منه ان يكون مقتصر على وقت ثبوت وصف الاوسط بل يجوز ان يكون دائماً لكل ثبوت الاوسط  
فلا يصدق له دوام الاصغر وبذلك نقولنا كل انسان ضاحك لا دائماً وكل ضاحك حيوان دائماً مع كذب النتيجة  
اخي كل انسان حيوان لا دائماً وارجع ان الضرورة المختصة بالصغرى لا يتعدى الى النتيجة وذلك لان الكبرى اذا لم  
يكن فيها ضرورة جاز انفاك اكثر من كل ما ثبت له الاوسط لكن الاصغر فثبت له الاوسط فنجوز انفاك الاكبر عن  
الاصغر فلم يتعد الى النتيجة وفما قسمها ان قيد الوجود ان كان في الكبرى كذا كانت مشروطة خاصة مثلاً فلا بد

لو والا فتراض على ما سبق فيما بينها واما حديث قيد الدوام فلا نهى سالبه لا ونيل لما في صغرى هذا الشكل  
ففيه وهو لا شئ من مركوب عمر في نفس بالضرورة ولويد لنا الكبرى بقولنا ولا شئ مما هو مركوب زيد في حمار بالضرورة كان احيى الايجاب وان قلبنا الكبرى على  
مركوب زيد في نفس بالضرورة ما دام مركوب زيد لا دائماً ولا شئ من مركوب زيد بلا نفس بالضرورة ما دام مركوب زيد لا دائماً فثبت للاختلاط المشروطة  
الخاصة على هيئة الضربين الاولين والصداق في الاول السلب في الثاني الايجاب صدق هذين الاختلاطين في الاول مع الايجاب وفي الثاني مع السلب  
**قوله** لا دوام الكبرى - ان كانت الكبرى احدى الوقتيتين ايجاباً النتائج فيعكس الصغرى ليرجع الى الشكل الاول وينتج المطلوب بعينه وبالمختلف

٢٠٥

وَمِنْصِلَةٌ أَوْ مُتَّصِلَةٌ وَمِنْفَصِلَةٌ وَيُعَقَّدُ الْأَشْكَالُ

الرابعة والعشرون **الاول** المطبوع منه اشتهر الى المقدسين في

[illegible]

برآمد اور اس کے دروازے میں پہنچ کر پوچھا کہ یہ کون سا مکان ہے؟

الروميين الرومانيين الاول بين نكاحهم سيد عواليه  
اوردها في الشفاء

عَمَّا كَانَ الشَّيْخَانُ يَذْكُرَانِ عَمَّا كَانَ عَمَّا كَانَ رُوحًا مَعَهُ

كذب نتيجة وحله كما قيل منع كون الكبير لزومية وانما

هي اتفاقية ويجب أن يكون لنا كمان علم أن موجود الزمنية

لأن العديّة متوقفة على الوجود وكذا الحكماء موجودا كان زوجا

له قوله متصلتين - كقولنا ان كانت الشمس طالعة قال النهار موجود وكلما كان النهار موجودا قال علم

عدد زوجا واما ان يكون الزوجان ان يكون الزوج الزوج او يكون الزوج الفرد فيجب اما ان يكون اعم

اول مرتبه نوح کما كان هذا النبي انسان كان حيوان فكل حيوان جسم شرج كلما كان هذا النبي انسانا فهو

مجموعہ اول کلیہ و مفصلۃ - خود بخود عدد دو داتا مانا کیونکہ عدد دو جو اوجھن فرد امدا

عدد دان کیوں زوجا و فردا داتا مانا کیوں کہ عدد دو جو اوجھن فردا داخل تحت الکبریٰ

[illegible]

يتركب من مصطلحين الأول الحق بالسمية  
بالشرعية من بين الأقسام الخمسة لأن

الملك احم الشريعة على المسئلة بطريقه سليم  
مقتلوق البده استه بالبحث واللكه انى مرآة  
الث

اعلم ان القسم الاول على ثلثة اقسام لان الحد

تاما منها بان يكون الاوسط عين المقدم

تاما من احد هما وغيرهما من الاخرى والمالم  
يكن كلها مقبول الطبع فبمس المطبوع منها

وقال المطبوع عنه اي المقبول من مشرطي  
بين هذه الاقسام ١٢ قوله كما في

الحمليات - ١ - علم انه كما يشترط في القضايا  
لما قرأت في المحلى الذي هو عبارة عن الشكل

الاول والثاني والثالث والرابع والخامس  
فيه قضية شرطية ان يكون سفرى الشكل

الاول موجبة، وعليه وكبراه طية كذلك  
يشترط في القياس الاقتراني المشطبي وكما

ان القرب المستوية في الشكل الاول به  
اربعة كذا ههنا وكما ان الشكل الثاني لا

کند کہ بہینا و کما ان الشرط فی افعال الغاش

وَمَا كَانَ الْمُشْرِكُونَ فِي الْأَشْكَالِ الْمُرَاعِ الْإِحْيَاءِ

مع کلیه احمد نهانگر که یک بهینگر اقال

آدم حاصل ان البکری ان اخذت اتفاقية  
الانسان لا يفتقر لما هو الا ان يمشي انما

الاخراج ان يكون الحد الاوسط مقبدا

المسومة المصدق دائما المصدق لولزم  
زوجية الاثنين على جميع الاوضاع الممكنة

يست بلازمة على هذا الوضع فان قلت  
 جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع معها فيه

لیکن اللہ کذاب نہیں ہے۔ اللہ قولہ مفتوح

ويعصدق لزومية كذا نعم يعصدق اتفاقية وهي ليست مستحقة فان الشرط في الانتاج مقدمة الادس طاني اللزومية كذا في مرآة الشرح  
وقال بحر العلوم لا بعد ان يقال في جواب هل الاشكال ان كذا الكبرى ممنوعة فان من تقادير عددية الاثنين الفردية والزومية غير لازمة  
لهما وان ادعى لزوم الزوجية على ذلك التقدير يلزم صدق التخييل وان اخذت اتفاقية كذا خاصة فيمنع كون الصغرى اتفاقية من ان  
المقدم فيها محال وهذا المضرب من القياس غير منتهى من غير تقدير انما ذلك في ما اذا كانت اتفاقية فحينئذ هما صحتين هذا **قوله** من جملة آه  
فوجود الاثنين اهم من وجود الاثنين الفرد ووجود الاثنين الزوج فلا يلزم صدق وجود الاثنين الزوج كذا فيجوز ان يكون موجودا في ضمن الاثنين الفردية  
الاثنين الزوج فلا يعصدق كلما كان  
موجودا كان زوجا **قوله** نعم  
يعصدق اتفاقية فان من تقادير  
ان الاثنين اذا كان موجودا يصير زوجا  
والا اتفاقية الكبرى لا تنجح في الوجهتين  
في الشكل الاول **قوله** له  
تشتبث به - بعض ايراد وتقريره ان الزوجية  
من لوازم الاثنين مطلقا فيمنع الاتفاق  
منه فان لم يكن على كبرى لزومية لعلته  
في غير موضع وجه الدفع انما لو كانت  
لازمة له مطلقا اهم من ان يكون زوجا  
او فردا فيلزم صدق التخييل مع ان قد  
رضنا ان يكون اقيل **قوله**  
فما ضاع - قال المولوي غلام علي المكارم  
بالتامل لما توهم ان التخييل لا يتصل بها  
مفروض الكذب عند المحجب لان منصب  
الجزء فتقول ان شأخ فان الحجب منصب  
تعليل نقول للمفروض كذا به آه و  
ليس متعلقا بقوله فتأمل بل هو إشارة  
الى الدقة **قوله** آه  
قولنا كلما آه - وانت خبير بما فيه لاننا  
نسلم ان القضية المذكورة صادقة فيكون  
بمختار الشيخ لما كان المقدم محال لا  
يستلزم التالي في نفس الامر فكيف يسلم  
ان قولنا كلما لم يكن الانسان مطلقا لم يكن  
فروا صادق لان المقدم فيه من المستحيلات  
والثاني من الواقعات الا ان يقال في  
توجيهه ان تلك القضية صالحة في حالي  
الواقع فعلم بانتشاره مستحج به خلاص  
ما عليه الواقع ولعل الحق في هذا المقام ما  
افاده المصنف بانه على تقدير راي الشيخ  
يلزم ان لا ينكس الموجبة الكلية  
كففسها بعكس النقيض وهذا اشار اليه  
في الحاشية بقوله وتبين نظرا الى راي

وهو ينتج بزعمكم ما منعتم اقول لك ان منع الصغرى  
فانا لا نسلم ان عدم الاثنين الفرد معلول الوجود لا منعها غير

معللة ان منع الكبرى على ان العام لا يستلزم الخاص لان  
وجود الاثنين الفرد من جملة وجود الاثنين نعم يصدق اتفاقية

لوتشتبث بكونها من لوازم الماهية للزم صدق التخييل المفروض  
كذبها في هذا الجواب فقام اختيار الرئيس في الحق على راي ان

الصغرى كاذبة اقول قولنا كلما لم يكن لاشئ علة لم يكن  
فردا يصدق لزومية فان اتفاق العام مستلزم لاتفاق الخاص وهو

**قوله** بزعمكم - اشارة الى ان الجواب الزاعي فان المحجب منصبه منصب الشك وهو من حيث انه شك  
لا يسلم نتائج اللزوميتين لزومية فليس له بزمه ان يحجب اثبات المقدمة المنوعة بهذا المعنى بل يلزم لاننا  
**قوله** اقول - لا يخفى عليك قد مر منا سابقا ان الاتفاق على تقدير الوجود والعرضي لا يضر لا متناع في  
نفس الامر فلو التزم احدان لزومية الاثنين الفرد على تقديره معلول فوجود الاثنين فلا ضير في ذلك لانه  
لا يصادم الاستتار العرضي قط وقد قال المصنف سابقا بان مجموع شرطي الباري معلول لزومية احسن شرطي  
الباري ولا ينافي في الاستثناء **قوله** لان المتنفعات والاثنان الفرد من المتنفعات فيكون  
سلب الوجود فيه ضروري فكيف يتعلق الجعل بالتأثير به وهذا صريح بان الاتفاق را الى العلوية بحسب الوجود العرضي  
ايضا لا يضر في المتنفعات لانه ينافي الاستتار مع انه قد نص سابقا على ان الاتفاق را بهذا الوجه على تقدير  
الوجود العرضي المكنز اقال **قوله** ان تمنع الكبرى - يعني لو سلم صدق الصغرى فمنع الكبرى وهي قولنا  
كلما كان الانسان موجودا كان زوجا فلو كان الاثنين حينئذ اهم من الزوج والفرد صدق العام لا يستلزم صدق  
الخاص بجواز ان يتحقق في خاص آخر فكيف يعصدق انما على جميع افراد العام فان الفرد منات للزوج فضلا

الشيخ ان انتفاء العام انما يستلزم انتفاء الخاص اذا لم يكن انتفاء العام محال لا انتفاء الخاص صا - قائلنا يلزم حينئذ لا ينكس الموجبة  
الكليية بنفسها بعكس النقيض فانه كثير ما يكون التالي من القضايا العامة كقولنا كلما كان زيد موجودا كان قتي باجودا **قوله** من ان  
للزوميتين منتجيهما لزومية **قوله** اي كلما كان عددا كان موجودا **قوله** (بسمه محمد ابراهيم عفي عنه بلياذي) +

**قوله** والمح في الجواب منع كذب النتيجة قال مولانا دلي الشرح في ذلك ما فيه فانا قد حققنا سابقا ان الحال المستند الى الال  
الممكن بينها علاقة ومن المعلوم اعتقادنا في عمل النزاع اعجاب لمن اهل الشك بعض الاحدية من المستأخرين لقوله ونحن نقول ان جوازنا ان كانت  
بين طرفي الملازمة ضد احتياج الضروريتين ظاهر لان الحكم في الكبرى ملزم الاكبر للاوسط على الاوضاع الممكنة معه ولا يصح لما جاز ان يكون  
متافيا للاوسط لم يدرج تحت الاوسط فلا يخرج القياس لتوقف الاحتياج على اندراج اوضاع الاوسط تحت الاوسط واما ان لا يجوز المناقاة فحقا لا يتجلى  
نظرا لاننا اعتبرنا في المحل لزوم التالي للمقدم على جميع الاوضاع الممكنة فلا يتجلى ما ان يعتبر لزومية كل وضع من تلك الاوضاع او لا يعتبر فان لم يعتبر لم  
يجب الشك الاول فحقا من سلك لا شك ان  
الماضي في الابواب فلان العلوم في  
الكبرى لزوم الاكبر للاوسط على جميع  
الاحداث دون لزوم الاكبر به الاكبر  
من اوضاع الاوسط فجاز ان لا يلزم  
الاكبر كقولهم هو جوا بان المقدم في حقيقة  
مستقل باقتضائه كذا بحيث لا يكون  
شي من اوضاعه دخل في اقتضائه فلا  
يكون الاوسط مختلفا في اقتضائه الثاني فلا  
يكون ملزوما وانما في ضربي السلب  
فلان قضية الكبرى سلب للزوم على جميع  
الاحداث لا سلب للزوم للاوضاع  
في ازان كقولنا لان التقيض للاوضاع  
ويكون ذلك التقيض هو الاوسط استي  
لخصه ولا يخفى عليك ما فيه فانا قد صدق  
الشك الا انه على طورهم وهم قائلون  
بانحتاج الضروريتين لزومية واما ثانيا  
فانا نختار ان الاعتبار في الضرورية لزوم  
التالي لساير الاوضاع واما ثالثا فنقول  
المقدم بنفس تجزئه كان باقتضائه الثاني  
لا يدخل فيه للاوضاع فكلما ينتج ان  
التالي من الاوسط لا شك انه لازم  
فيلزم من امتناع انقضاء الاكبر من  
الاوسط لا يشبه بتا على ان لازم الاكبر  
لازم نظيره بهذا فسادا داخل في عدم احتياج  
طرفي الاحتياج وقد مر ما فيه فتذكره وان  
في الجواب ان يقال ان اريد بالكبرى ان  
الزوجة ثابته بعد دية الاثنى عشر  
تقديره يمكن اجرائها معا وان كانت  
مقتنعة في نفسها حتى يشترط دية الاثنى  
العشرا فليس مقتضاها دية واحدة ودية الاثنى  
مع كون فردا لا يجابية مع الزوجة بالضرورة  
والفلسفة كذب اختياره كيف حال  
مدوية الاثنى عشر ولو استلزم مستر

**ينعكس بعكس التقيض** الى تلك الصغرى ومنه يستبين  
مذهبه المح في الجواب منع كذب النتيجة بناء على تجويز  
الاستلزام بين ملتافين ونقائيا للمبحث في المبسوطات لا يستلزم  
يتركب من مقدماتين شرطية ووضعية اورفعيه ولا بد من كونها  
موجبة لزومية او عندية ومن كليات الشرطية او الاستثنائية  
ففي المتصلة ينتج وضع المقد وضع التالي لا وجوب الملزوم  
مستلزم لوجود اللازم مولعكس لجواز اعمية اللازم ورفع التالي  
المقد فان انتفاء اللازم ملزوم انتفاء الملزوم وعكس ههنا شك

مر رفع الاظم وتخصيصه ان كل من الملزوم واللازم وجودا او عدمه اما وجود الملزوم وعدم اللازم كل منهما  
نسبة الى ما شئت آخر نسبة الاستلزام لوجود الملزوم يستلزم وجود اللازم وعدم اللازم يستلزم عدم  
الملزوم لا نه لولم يكن كذلك لزوم بقا الملزوم مع عدم اللازم او باعاطا عنه قصر الملازمة فينبطل بعدم  
ذلك لاساس قصر الملازمة بينهما واما عدم من الملزوم وجود من اللازم فليس كل منهما نسبة الى المعامل  
او غير نسبة للاستلزام فعدم الملزوم لا يستلزم عدم اللازم ولا وجوده وجود اللازم لا يستلزم وجود  
الملزوم ولا عدمه بخوازل ان يكون اللازم اعم فان كل من الحائزين ان يكون اللازم مساويا لظنا ان العترة  
في الاحتياج صورة القياس للمادة مع يلزم الاحتياج باختيار التالي وهذا غير مراد اقل مظهر قوله الحق  
قدس الله اسرارها

(بسمه محمد ابراهيم غني عنه بليادي)

الزوجة فلا بد من ان يكون فردية مستلزما للزوجة وان اريد ان الزوجة ثابته لها على جميع تقاديرها الواقعية فلا اندراج فلا احتياج ولعل هذا  
التقرير احسن مما قال المصنف فاقبل انتهى **قوله** او الاستثناء نحو قد يكون اذ كان زيد انسانا كان حيوانا اي على تقديره خاص هو يكون  
زيدا طالما كان انسانا اي في جميع تقاديره ومهاكونه نالفا فيلزم منه ان يكون حيوانا او يقال لكنه ليس كقولهم اي على جميع تقاديره ومنها كونه نالفا  
فيلزم منه ان لا يكون انسانا **قوله** دفع التالي بدفع المقد اي لا يخرج استثناء دفع التالي لجوازا خصية للمقدم دفع الاصل للاستلزام

م مقدمة فوجود المقدمتين اذا لم يلزم في الواجب جاز رفع اللزوم فلا يلزم الانتاج **قوله** فاذا وقع آه فانه نوع اللزوم  
 وهو لم يبق قيل في شرح القسطنطين ان حاصل الاستشعار عن رفع الثاني ان العالي مرفوع في الواجب ليس مستحيل قطعاً فجاز استحالة انتقال  
 اللازم في غير موضع كذا قال الفاضل السندلي ثم اعلم انه قال الملا في شرح المسلم ولعله ارد ان انتفاء اللازم يجوز ان يكون مستحيلاً من حيث  
 انه لازم الى مع وصف اللزوم فعلى هذا يرد على الاستغناء من وضع المقدم ايضا فان المقدم يجوز ان يكون محالاً في الواجب مع وصف اللزوم ميتود  
 المتادفع فارتفع اللزوم ولا انتاج منه الى وضع التالي فتدبر **قوله** حله حاصل الحل ان معنى اللزوم هو ان التالي متمنع الانفكاك  
 عن المقدم على جميع التقادير فوقت  
 الانفكاك داخل في الجميع ايضا حال  
 يقول ان اللازم اما ان يكون متمنع  
 الانفكاك ام لا ومطل الشا في بينهما كل  
 الملازم ميتود على الاول ثم المطلوب هو ان  
 الرفع مستلزم للرفع وبهذا ظهر ضعف  
 ما قيل ان اللزوم انما هو على التقادير  
 الممكنة لا المستحيلة كذا قيل **قوله**  
 قوله فهذا المنع آه - حاصله ان هذا  
 المنع غير متوجه فانه لو توجه يلزم اجتماع  
 النقيضين لكنه باطل فالمنع باطل اما  
 الاستلزام فلان اللزوم هو امتناع  
 الانفكاك مسلم الوجود ورفع استلزام  
 الرفع الرفع انما هو باعتبار عدم بقاء  
 اللزوم الاصل فمنع فك يعينه مع هذا  
 ففي وقت اللزوم عدم اللزوم وبهذا هو  
 اجتماع النقيضين ويمكن ان يقال ان  
 الرفع التالي فيما نحن فيه متحقق بالفعل و  
 من الضروري ان تحقق حقيقة استلزام رفع  
 المقدم على هذا النحو نعم انتفاء التالي  
 اذ كان محالاً فليس تقدير وقوعه يستلزم  
 محالاً آخر وهو عدم بقاء اللزوم فيما نحن  
 فيه وقوعه واصل ليس بتقدير يفسد  
 يستلزم رفع اللزوم وفيما كان كذلك  
 فكذلك بالجملة ان هذا التجوز لا ينافي ما نحن  
 فيه فان الرفع واقع بالتقدير فيستلزم  
 الرفع باخفاء فان العينين يفرض فيها  
 اللزوم لولا قتال النظر الى عين  
 نظير الحق **قوله** كانه  
 الجمع - ولا ينع فيهما رفع كل وضع الآخر  
 لا مكان الخلق فيكون لها تيمتان حسب  
 استشعار العين كقولنا انما يكون هذا  
 الشيء في الوجود لكنه غير في عينه  
 غير في عينه **قوله** كانه

**وقيل عويص وهو منع استلزام الرفع الرفع لجواز**  
 كما لا صاحب الآداب الباقية <sup>اي الشك</sup> <sup>اي رفع التالي</sup> <sup>اي رفع المقدم</sup>

**استحالة انتفاء اللازم فاذا وقع له يبق اللزوم معه**  
 ذلك الانتفاء المستحيل <sup>بين المقدم والتالي</sup>

**فلا يلزم انتفاء الملزوم اقول حله ان اللزوم حقيقة**  
 اي على الشك المذكور

**امتناع الانفكاك في جميع الاوقات فوقت**  
 اي لانفكاك اللازم عن الملزوم <sup>غير متقدرة وقت معين</sup> <sup>ههنا</sup>

**الانفكاك وهو وقت عدم بقاء اللزوم داخل في**  
 اي وقت الانفكاك <sup>كما قال الشا</sup>

**جميع فهذا لمنع يرجع الى منع اللزوم وقد فرض**  
 اي منع استلزام الرفع الرفع <sup>بين المقدم والتالي مع ان تقدم</sup>

**وجوده هذا خلف وفي المنفصلة ينتج الوضع الر**  
 اي باطل يستلزم اجتماع النقيضين <sup>لان</sup> <sup>فانه</sup> <sup>ي</sup>

**كمانعة الجمع والرفع الوضع كمانعة الخلو والحقيقة**  
**ينتج النتائج الاربع والقياس المركب وصول النتائج**

**له قوله** لجواز استحالة انتفاء اللازم والحاصل انما لا نسلم استلزام رفع التالي برفع المقدم لجواز  
 ان يكون اللازم مستحيل لواقع فلا يتصور انتفاءه لا بانتفاء اللزوم ولا بغيره فليس الملزوم حتى يلزم انتفاءه  
 فان قيل استحالة رفع التالي على تقدير استشعاره فبعبه لا معنى لبلان هذا الرفع متحقق في الواقع والواقع ليس مستحيل  
 فتجوز استحالة انتفاء اللازم على ما ينبغي لاذ الحال لا يوجد في الواقع وانما لم يجوز في الثاني اللازم فكيف تصح  
 رفع الملزوم حتى يلزم انتفاء الملزوم راساً قلت هذا انما يستقيم لو كان صدق مقدمات القياس ضروريا  
 وهو غير لازم كما عرفت ولذا اردت الى تعريفه لئلا يتصور من عندها ان قول آخر فالقياس الاستثنائي المستحيل  
 يكون مع مر كيان شرطية وحلية ولو سلمنا لذا انها يلزم عنها قول آخر وهذا يصدق على تقدير كذب الشرطية  
 والاستشعار ايضا لا ترمي ان قولنا ان كان زيد حمارا كان ناهقا كنه حمارا ينتج انه ناهق على تقدير تسليم

الخلو ولا ينتج فيها الوضع الرفع لا مكان الجمع **قوله** والحقيقة ينتج النتائج الاربع لان الاستشعار على اى جزء كان ينتج نقيضه  
 لا امتناع الجمع بينهما واستشعار نقيض اى جزء كان عين الآخر لا امتناع الخلو منها فيكون لها اربع نتائج اثنان باعتبار استشعار العين واثنان  
 باعتبار استشعار النقيض كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوا او فردا لكنه زوج فهو ليس بفرد وكنه فرد فهو ليس بزواج لكنه ليس بفرد وكنه  
 ليس بفرد فهو زوج <sup>ابن محمد ابراهيم عفى عنه بليادى</sup>

انحصار الدينغ الاكثر كانه في ذلك بانحراف الذي لم يستقر حاله كونه من الاكثر المستقر ولا في الحكم في غير المتساح ككل في كل ما قلنا في ١٢  
له ههنا شك اهـ حاصل الشك ان الاستقرار لو تحقق فيلزم اجتماع المتعصبين وخصوصا ما ذكره في البيت ثلثة رجال شيئا اثنين مسلمين و  
كانوا هم اعظم ما بينهم بان يقال ان هذين المتعصبين يتصافيان بالاسلام والبقا وكفر فيلزم ان يكون كل واحد منهما مسلما ولا فرقان اسلام اثنين يستلزم الحكم  
اسلام على كل واحد واحد منهما بناء على انه اعم والطلب والاعلان بالملزوم اعني اسلام اثنين يستلزم اعلان باللازم اعني كفر الباقي وهو يوجب عدم



هو الاسلام يستلزم اجتماعها فلو استلزم كل واحد يلزم ان يكون كل واحد مسلما وكل واحد كافرا وفيما نحن فيه يلزم ذلك بغير اختلاف  
قوله ان الخلق موزعون على اقسام ثلاثة حاصله ان كل الاثنتين على كل واحد من اقسامهم ان يكون كل واحد واحد بافراجه بان يظن واحد مسلما باطلا مع قطع النظر  
عن الظاهر ويظن آخر مسلما باطلا مع قطع النظر عن الظاهر كلاهما على الاطلاق الواحد واحد بافراجه اذا تولى اثنتين معا يظن انهما مسلمان بالملزوم  
هو ان يظن ان كلاهما مسلما لا يتحقق لا مطلقا ولا يظن كل واحد واحد بافراجه وانما يتحقق في الغرض المذكور هو ان كل واحد واحد بافراجه فلا يخفى ان  
الاستلزام يقتضي تحقق الملزوم وهو غير متحقق وما هو متحقق ليس بملزوم فلا يستلزم ان يكون كل واحد واحد مظلون الكفر فلا خلاف ١٢ قوله

اقول - حاصله انه يتحقق كل واحد واحد  
على سبيل الافتراض فلا جرم ان يتحقق مجموعهما  
لان المجموع عبارة عن اجتماع  
الاجزاء ولا يكون فيه امرنا مدعي بصام  
المتحقق ولعل من البديهي ان قول هذا  
عجيب جدا لاننا لا نسلم ان كل واحد  
واحد من الاثنين على سبيل البديهي  
يستلزم كل واحد من الاثنين معا  
واما استلزام تحقق الاجزاء تحقيقا  
ليس على سبيل الإطلاق نعم انما يصح ذلك  
الاجزاء متحققة معا استلزاما له من  
وجودها في محل النزاع في موضع افتراء كذا  
قيل ١٢ قوله لوجود الاثنين  
فان قلت يتحقق كل واحد واحد بافراجه  
لا يستلزم تحقق الواحد من سبيل  
مجموعهما اذ ان يكون احدهما متحققا  
والآخر اليوم قلت وان لم يتحققا باعتبار  
وجود واحد على الوجود في المزمع  
اذا وجد في الغرض وجودا متحققا  
معا او في المطلب في المطلب فاذ يتحقق  
الملزوم المفروض يلزم المزمع ولا شك  
في تحققه ايضا استلزامه الامر فيلزم  
المزمع وهو المطلوب كذا في مرة اخرى  
قوله المتحقق حاصله ان  
السلام في تحقق الاثنين الذي ليس من  
احاده انتشار غلطه في الاستيعاب المقصود  
لان مقصوده ان كل واحد واحد على  
سبيل الافتراض لا يستلزم لوجود ثالث لا  
يكون من احاده انتشار ونحن لا نشكر  
استلزامه لوجود ثالث مطلقا فلو فرض  
انهم ان المتحقق هو المجموع الذي هو  
المتشعب بان دخلت على الافراد لان  
المفروض ان المظلون بالاسلام كل واحد  
واحد على سبيل البديل والملزوم بغير ارجح

وهو انه اذا فرض في ثلث اثنا مسلمان واحد فلو كنتم تعلم باعيا  
فكل من تراه مظلون لاسلامه بناء على قاعدة الغلبة وكما  
يتحقق باسلام اثنين منهم على التعيين يتقن بكفر الباقي بناء على  
والظن بالملزوم يستلزم الظن باللام فيلزم ان يكون كل واحد  
الكفر ذلك مما لا يثبت اوله وحله ان الملزوم اذا كان مريفا  
واستلزام ظنه باللام ان يظن باكلهما معا متحققا ان يظن  
كل واحد بافراجه والثالث لا يستلزم كل واحد واحد بافراجه  
منه ففكر اوله عليه زوج الثالث لزم اوجاله من قوله لا يتحقق  
فان قلت المتحققين الثمانية احاد استلزام واحد والمستلزم هو  
للقوله له يعلم - يعني ان لم يعلم ان اي اثنين منهم مسلمان واي واحد منهم كافر على وجه التعيين بان يقال  
زيد مسلم وخالد كافر او زيد كافر وخالد مسلم فاذ يدركوا كذا ١٣ قوله على قاعدة الغلبة  
التي مرت افقده ثبت ان كل الحكم على اعتبار الاغلب وفيما نحن فيه الاغلب الاثنان فثبت بان  
كل واحد من الاثنين مسلم لكون الاثنين الاغلب مسلمين ١٢ قوله فيلزم ان يكون كل  
واحد مظلون بكفر فاقول ان كل واحد منهما انما هو باعتبار اسلام الاثنين وهو لا علم الاغلب بالاسلام  
الاثنين يستلزم كفو واحد بصورة هضاس بكذا لان اسلام الاثنين يستلزم اسلام كل واحد منهما بناء على  
الاغلبية واسلام الاثنين يستلزم كفو واحد بناء على الغرض فاسلام كل واحد يستلزم كفو واحد ١٤  
قوله مناف لما ثبت اوله من ان كل واحد مظلون بالاسلام بناء على القاعدة الاغلبية لان الكفر

وهو قوله ولو حكمت على وجه المعية ١٢ هو اسلام اثنين اي اثنين كاتا منهم ١٣ طمعه اي في الغرض المذكور هو ان الامر من هنا ١٤

موجها وان في هذا الحكم والفرق بينهما في الاستلزام حكمه باياه الفطرة السليمة وفيه ما فيه وما ينبغي ان يعلم ان جواب المجيب بالكل صحيح ظاهرة  
 وما ورد عليه المزمع في غير محله ولا يفرق ان الملتزم به متحقق وهو اسلام اثنين الذي فرضناه انما اعلم اغلب لان حاصل الجواب ان المستلزم  
 بغير كل واحد واحد وهو الملتزم باسلام كل افراد الاثنين معا ولا نسلم تحققه في محل النزاع بل المتحقق بطلان اسلام كل واحد واحد من افراد الاثنين  
 على سبيل البديهة وهو لا يستلزم فان قللت ان الحكم المتعلق بكل واحد واحد على سبيل لا افراد يستلزم حكم على المجموع فالتفنن كما كان متعلقا بكل واحد واحد  
 سبيل لا افراد لا يجرم ان يتعلق على سبيل الجمعية ايضا قلنا هذه المقدرة ليست ميتة ولا مبينة ويمكن ان يجاب عن كل اشك بوجه آخر وان قوله ان النظر  
 تابع للاحكام الا اغلب ان اراد به يقصده  
 مطلقا سواء وجد ما ينع اول او لا فهو متحقق جدا  
 الا ترى اننا اذا اتينا عدم تحريك منك  
 الاسفل التمساح فلا يمكن ان يظن به و  
 ان اراد به متيقنة بشرط عدم المانع فسلم  
 لكن الصورة المفروقة قد تحقق فيسأل  
 المانع وهو اليقين بغير الباقي فكل من يراه  
 لا يظن مسلما لوجود المانع فكل من يراه  
 ١٢ **قوله** الفقهاء يسمونه  
 قياسا قال هولا ناولي البتة نظرا الى معناه  
 المعنوي وهو التقدير والتسوية يقال  
 قوس الغسل المتعلقى قدره بها فلا ي  
 لا يقاس بغيره اي لا يماثله وفيه ايضا  
 نسبة جزئي جزئي في آخره تسوية لاحد سبيل  
 بالآخر في علة الحكم فالحكم انما هو مطلقا قياسا  
 والتسوية في العلة ١٢ **قوله** انما  
 فوجها كونه محتاجا الى الاول في اثبات  
 الحكم فيه لان المقصود اثبات الحكم فيه  
 لثبوته في الاول بعلة مشتركة بينهما فهذا  
 القياس بغير ذلك والمقيس فرع المقيس عليه ١٢  
**قوله** طرق من المسالك الصعبة  
 منها النص اما صريح وهو ما دل بوضفه  
 واما ايماره وهو ما يلزم من دلالات اللفظ نحو  
 احوارق والسارقة فاقطعوا ايديهم منها  
 الاجماع كاجماعهم على ان الصغر علة  
 لثبوت اللواية عليه في المال ومنه  
 المناسبة وهي كون الوصف بحيث  
 يكون ترتيب الحكم عليه متضمنا بحجب نفع  
 او دفع ضرر معتبر في الشرع كما يقال الصغر  
 شرع لكسبه القوة اخيرا اية فانه نفع بحسب  
 الشرع وان كان ضررا بحسب الطب و  
 التعجيل في تعليم العاني على الحسائي ١٢  
**قوله** وهو ان قتران وجهه  
 كلما وجد لا بد المشترك في حكمه ١٢

**ملاحظة الاحكام معاملة ملزوم اليقين هو اليقين بالثالث**

**مطلقا فكل القسمين ملزوم الا ان يقال تفاوت في صوري ملزوم**  
 اليقين لعن الموجب للانتشار بل في التفاوت بلا اعتبار اما ما خفي  
 بخلاف ذلك فتأمل القليل استدلال بخلافه جزئي كالمز

**مشارك والفقهاء يسمونه قياسا والاول صلا والثاني قوا**  
 والمشارك علة جامعة ولا ثبات العلية طرق والعدة  
 الدوران يعبر عنه بالطرد والعكس هو الافتزان وجواب

**عدا قالوا ان لا يتكون الملازمة للتوذيك يسمى بالسبب**  
**قوله** قلت - حاصله ان الضرورة مشادة بان مجموع الاثنين مطلقا يستلزم كغير الباقي انهم بان  
 من احاده انتشارا ام لا ولا انتشارا وحالها كمال اليقين فانك اذا متيقنت باسلام اثنين على نحو كذا  
 ان يتعين بغير الباقي ولا شك ان اليقين والظن كلاهما متساويان في هذا الحكم والقول بان الاستلزام في صورة  
 الظن انما يتحقق اذا لم يكن بين احاده انتشارا وفي الصورة اليقين انما يتحقق مطلقا بحكم لا بد من بيان علة  
 من البديهييات ١٢ **قوله** الا ان يقال حاصله ان الظن واليقين متماثلان في هذا الحكم كيف  
 والضرورة حكمه بانك كلما متيقنت باسلام اثنين فلا بد من ان يتحقق متعين بغير الباقي سواء كان اسلام  
 كل واحد من اثنين على سبيل الانتشار او لا بخلاف الظن فان الظن باسلام اثنين مطلقا لا يستلزم ان  
 كغير الباقي نذا قيل ١٢ **قوله** في صورتي ملزوم اليقين - والسر فيه ان الفعل في صورة الانتشار  
 حاكم بالاستلزام ولا شك ان فيما نحن فيه قد يتحقق موجب الانتشار لان فائدة الاظن موجبة لظن اسلام  
 كل واحد واحد على الافراد بلا ملاحظة حيثية الاجتماع بخلاف صورة اليقين لان موجب الانتشار فيه مفعود  
 كذا قيل ١٢ **قوله** فتأمل - اشارة الى ان الفرق لا يخلو عن مخالفة ولعل الحق ان اليقين والظن كلاهما

**قوله** قالوا الدولان - قال بعض الاجلة من المتأخرين ان هذا الوجه ضعيف لان الجزء الاخر من العلة  
 المتأخرة والشرط المساوي لظن المفعول مع انه ليس بعلة وانت تعلم انهم لم يقولوا ان مجرد الدوران علة للتداعل مرادهم انه لا يمكن ان يكون الدوران  
 للتأثير والعلية كذا قيل ١٢ **قوله** ويسمى بالسبب - السبب بكسر السين المهملة وسكون الموحدة وهو امتحان غور الجرح وغيره كما في القاموس والمراهم  
 امتحان اوصان الاصل بانها يصلح عطية الحكم فينتحقق المناسبة ١٢ اي سواء كان بين احاده انتشارا وكان اليقين دفعة واحدة ١٢ (محمد ابراهيم)

**قوله** لا بد ما يعني كلما عدم فعدم الحكم ١٢ **قوله** قالوا الدولان - قال بعض الاجلة من المتأخرين ان هذا الوجه ضعيف لان الجزء الاخر من العلة  
 المتأخرة والشرط المساوي لظن المفعول مع انه ليس بعلة وانت تعلم انهم لم يقولوا ان مجرد الدوران علة للتداعل مرادهم انه لا يمكن ان يكون الدوران  
 للتأثير والعلية كذا قيل ١٢ **قوله** ويسمى بالسبب - السبب بكسر السين المهملة وسكون الموحدة وهو امتحان غور الجرح وغيره كما في القاموس والمراهم  
 امتحان اوصان الاصل بانها يصلح عطية الحكم فينتحقق المناسبة ١٢ اي سواء كان بين احاده انتشارا وكان اليقين دفعة واحدة ١٢ (محمد ابراهيم)

**قوله** لا بد ما يعني كلما عدم فعدم الحكم ١٢ **قوله** قالوا الدولان - قال بعض الاجلة من المتأخرين ان هذا الوجه ضعيف لان الجزء الاخر من العلة  
 المتأخرة والشرط المساوي لظن المفعول مع انه ليس بعلة وانت تعلم انهم لم يقولوا ان مجرد الدوران علة للتداعل مرادهم انه لا يمكن ان يكون الدوران  
 للتأثير والعلية كذا قيل ١٢ **قوله** ويسمى بالسبب - السبب بكسر السين المهملة وسكون الموحدة وهو امتحان غور الجرح وغيره كما في القاموس والمراهم  
 امتحان اوصان الاصل بانها يصلح عطية الحكم فينتحقق المناسبة ١٢ اي سواء كان بين احاده انتشارا وكان اليقين دفعة واحدة ١٢ (محمد ابراهيم)





الى المسكين ثم اختلفوا ان صورة اعلى  
يرسم في النفس او صور انكليات البحر  
الجموداير قسم في النفس صور الماديات  
في الآلات فذهب جماعة الى الاول واخرون  
الى الثاني فنقول كما قال مولانا في القدر  
الحق حندي ما ذهب المحققون بوجه  
ما قال الرئيس ان المدرك ليس الا بشارة  
اليه بانوات وان ما يشعر بذاته لا يحرم  
بغيره ولما ثبت ان المدرك للكميات و  
الجزئيات مطلقا اي هو النفس فلا بد  
اذا ان يلتزم ان صور المدركات انما  
يرسم فيها لاني الآلات لان افطرة  
السلطنة شاهدة بان صور المدركات انما  
يرسم في المدرك لاني غيره كيف والمدرك ما  
قام به الادراك وعلى تقدير ان تصمم لصور  
في القوى والآلات وكون المدرك غير ما  
اخذ النفس يلزم ان لا يكون ما قام به  
الادراك مدركا وان يكون المدرك ما لم  
يحم به الادراك قال بعض الافاضل انه  
يمكن ان يكون بناء الكلام على تدبير غير  
فانه يقولون بكون الكلام قائما بالانسان  
فيكون ان يقال بهنا الادراك قائم  
بالآلات والمدرك هو النفس كما هو  
التحقيق اقول وبالله التوفيق ومع  
الوصول الى التحقيق ان الكلام هو الكلام  
ام والاول ليس مصدر التكلم بل الثاني  
وهو قائم بذاته تعالى الحقيقة ان التكلم  
هو قوة يصدر بها عن التكلم الداعي لوضع  
من قبيل الافاق فلا فائدة وتلك القوة  
فيها زائدة على نفس التكلم بخلاف  
الواجب تعالى فان تلك القوة ذاتة  
فخسة تكلم به مصدر الكلام الافادة  
الكلام قائم بالجسم الذي هو قوة بذاته  
استاذ العبد محمد نظام الدين وان شئت

قوله وهو الحق - قال مولانا في الشرح ان من غير ان نسب كيفية الحصول في الذهن  
لان الصورة قد يحصل في النفس ولا يلتفت الى كيفية حصولها وبكذا صورة أخرى حتى تكثرت الصور  
فلما دلت المدة ما ليس على النفس كيفية الحصول فاحتاجت الى الاستدلال فادعاه المصنف ان يبدأ  
ببديهي من الاوليات لعل في غير موضع الا ان يدعي الضرورة في هذا المقام ويقال ان حالها كحال علم  
العلم وقد اشار الى تفصيل في الحاشية ١٢ قوله عن الذهن عند تصور افعالها كقولنا الاربع  
زوج فانه كلما تصور ظاهرا ما يحيط بالبال مفهوما بالانقسام بمشتاويين ويحصل منه الجرم بالزوجية و  
لهذا يسمى قضايا قياساتها معها كذا قيل ١٣ عن قوله قياساتها معها - كما حكم بان الاربع زوج  
انها منقسمة بمشتاويين فالانقسام بالمشتاويين واسطة القريب عن العقل عند تصور بال الاربع  
الزوجية فيحصل عند العقل حين تصور الواسطة قياس وهو ان الاربع منقسمة بمشتاويين ومن ينقسم  
بمشتاويين زوج فالاربعة زوج فلهذا يتوهم ان الزوجية هي الانقسام بمشتاويين فتصور النفس تصور  
اشقى الواسطة لان الزوج كيفية مخصوصة مزمومة لهذه الحالة ومنع تصور هذه الكيفية على ما نقل عن

التفصيل فإنه يرجع إلى شريح الحسامي **قوله** والمذكورين لا فلا تهم وحمل - أنت تعلم ما في هذه العبارة من اللطف قالوا إن الحسن لا يفيد الحكم  
لا كذا ولا لاجزئيا بيان الأول ما قلناه أنفا هو أن هذا مبني على حقيقة أن المدرك حقيقة إنما هو النفس والمايان الثاني هو أن كثيرا ما يقع الغلط من الجزئيات كما يقع  
في السراب وامثلة فلا اعتماد على أدراكه فان كل ما يدركه كيمثل ان يكون من الاغلاط وهذا الظلام غير مضي عند البصم وتحقيق الحق قد مر منا أنفا فتذكره محل الحق  
لا بما عرفت كذا قيل **قوله** فيل - القائل السيد الشريف في شرح المواقف ١٢ بسنده محمد إبراهيم عفي عنه بلياء (و) ٥٠

م البعض من الحقبة او اثني عشر والعشرين او الاربعين او السبعين او يحصل العلم بالمتواترات من غير عدد معين **١٢** **قوله** نعم  
 يجب الانتهاء الى الحقن مما علم ان المتواترات يشترط فيها الاستتار والحقن مثلاً ان الجماعة التي قد خبرتنا بوجود كذا فمرة  
 ذلك الخبر لا يكفي المتواتر بل لابد انهم يسمون من جماعة شاهدوا ولما اشترط فيها الاستتار الى الحقن لا فائدة التعيين فانسد باب التواتر  
 في العقليات فان قلت قد اجمعوا على كون الصلابة مفروضة وان الساعنة حق وعذاب القبر حق وغير ذلك مع انها عقديات فلما لا يستدل  
 بالمتواترات ثبات هذه الامور بل يستدل على وجودها بقول النبي صلى الله عليه وسلم فافهم **١٣** **قوله** ومسألة الطرف الوسيط اي لا بد في  
 المتواترات من ثلثة امور احدها

حصول اليقين ودرال الاجمال ذلك  
 باي عدد كان وثانيها اسناد الخبر الى  
 المحسوس لا يفيد الجمع الكثير عند الجرم  
 ثالثها ان يكون كل واحد من الخبرين  
 مساوياً للآخر بان لا يتفاوت في  
 الخبر بالخطا بل يخز الاول بما يخز  
 الثاني والثاني بما يخز الآخر ذلك ان  
 يساوي عدد الخبرين الذين خبروا  
 بخبر لاخذ بحيث لا يحصل الكذب عدد  
 الخبرين الآخر وكذا ان كان الخبرون  
 بخبر لاخذ بعده خبر ذلك الخبر  
 واحد او كثير بحيث لا يساوي به خبر  
 يشهور الامتياز كذا قيل **١٤** **قوله**  
 لا يمكن اجماع فرقة حجة على فرقة اخرى  
 مخالفة للادلة فيما اجمع عليه فالحقن  
 على منكر الاجماع مطلقا لا يصح وانما  
 ينكر على من كان من الموافقين ومع ذلك  
 ينكر الاجماع كذا قيل **١٥** **قوله**  
 وجه ما بعد اشارة الى صوته ما قال  
 الامام الرازي حيث قال ان مهلدي  
 الهرمان محصورة في القسمين الجديهيين  
 والمشايدات ودع له وجهين الاول ان  
 الفطريات يندرج في الجديهييات  
 نظر الى ان الوسيط لما كان لازماً لتعقوب  
 الطرفين فكان العقل لم يفقر الاول  
 تصورهما والجديهييات والمتواترات و  
 الجديهييات يندرج كل منها في الحسنة  
 نظر الى استناد حكم العقل فيها الى الحقن  
 لكن منع التكرار والثاني ان تلك الثلاثة  
 من قبيل الضروريات محل بحث  
 لا يستعمل كل منها على حدة قياس  
 خفي دركة القضايا التي قياساً بتامها

فان المطالب العقلية قد تكون صلبة والتجربيات كاذبة  
 وهي التي لا تستند اليقينية ولا يباينها من الحقن **١٣**  
 من تكرار فعل حتى يحصل الجرم وقد نزع بعضهم كونها من  
 اليقينية كالحسنة المتواترات هو اخبار جماعة فيقول العقل  
 تواطؤهم على الكذب ويعين العقل ليس بشرط بل لضابطة  
 مبلغه في اليقين نعم يجب الانتهاء الى الحقن مساواة الطرف  
 الوسيط وهذه الثلاثة لا تنهض حجة على الخيال بعد  
 المشاركة وحصر المقاطع بعضهم في البداهيات والمشاهدات  
 ولا جزم الاوسط ان كان على الحكم الواقع في البرهان وكذا  
**قوله** المطالب العقلية بذاته لما اورد من سرود ووجه الدرع ظاهر في على المثال **١٢**  
**قوله** من تكرار فعل حتى يحصل الجرم - قالوا ان هذا يحصل بواسطة قيس خفي هو ان الوقوع شئ  
 حثيث فعل وتوعدا ميا او اكثر لا بد من سبب طامرية وان لم يكن معلوم الما بهتة اذا علم حصول السبب  
 الحكم لوجود المسبب لا محالة **١٣** **قوله** وقد نزع - لان الخبرية لا يدل على القطع الا ان في ان ترتب  
 اسباب على شرب السقمونيا لا يدل على ان في شرب السقمونيا علة متويزة لجواز ان يكون مخصوصة مادة  
 الشاربين والادوات دخل في ذلك وهذا يمكن ان يقع النزاع في الجديهييات التي يحكم فيها عند تكرار المشاهدة  
 كما اذا شاهدنا اختلاف حال العمر في تشكلات التورية بحسب اختلاف اوضاع من الحسنة فربا وبعد اعلمنا ما  
 يحكم من ان تورية مستفاد من نور الشمس فان بالبا اليه يرجع الى ما يؤول اليه التورية فالمنع الذي توجه على  
 التجربيات بعيد جاز في الجديهييات **١٤** **قوله** المتواترات - وهو اي التواتر اخبار جماعة فيقول العقل  
 تواطؤهم على الكذب في قضايها يحكم العقل بها كثرة الشهادات بعد امكن الحكم به بالوقوف لعدم  
 اتفاقهم على الكذب كالحكم بوجود كذا وبنده **١٥** **قوله** وتعيين العدد ليس بشرط - كما شرطوا

وهذا افضل في النقص **١٢** **قوله** لمي ولا فاني - انما هي الادلة برهان ان لان التمية هي العلية واللاية هي الثبوت  
 والاول يفيد علة الحكم اي ثبوت الاكبر لا مغزى في العلم وفي نفس الامر والثاني يفيد العلم بثبوت الحكم في نفس الامر لا علة **١٣**

م المثال المشهور في هذا الموضع وكل من لم يستغن الاطلافاً في هذا الموضع الاطلافاً فان في لان المحي كما انه ليس عليه ثبوت تعفن الاطلافاً في نفسه بل بالنسبة الى نفسه فثبوت الاطلافاً بعد وجود المحي وهو كما ترى **٢١٠** قيل **١** قوله عليه الاوسط قال الشيخ في الاشارات اعلم انه لا سوار في قولنا الاوسط علة لا كبر معلول له ومطلقات في قولنا انه علة او معلول لوجود الاكبر في الاوسط هذا مما يعقلون عند بل بحسب ان يعلم ان كثير ما يكون الاوسط معلولاً لا كبر وعلة الوجود الاكبر في الاوسط ومثله المحقق الطوسي في شرحه مثال اوردته المهم واعترض عليه بان هذا المثال غير مطابق لمثل فان الكلام سبباً في الاوسط الذي يكون معلولاً

سواء كان معلولاً ويسمى ليلاً اولاً والاستدلال <sup>اي الاوسط ٣ للمفرد الواقع ١٣</sup>

وجود المعلول شيء على ان له علة كقولنا كل ثمين مؤلف

مؤلف ولكل مؤلف مؤلف لي وهو الحق فان <sup>اي كونهما هذا لا يستلزم اليه ١٣</sup>

المعتبر في برهان الله عليه الاوسط لثبوت كبر

للاصغر لا لثبوت في نفسه وبينهما يكون بين <sup>اي بين ثبوت الاكبر للاصغر وثبوت في نفسه ١٣</sup>

وهما ناشك وهو ان الشيخ ذهب الى ان العلم <sup>اي في مقام تبيين البرهان ١٣</sup>

اليقيني بآله سبب لا يحصل الا من جهة السبب <sup>اي هذا السبب ١٣</sup>

وما ليس له سبب اما ان يكون بيناً بنفسه او <sup>اي الشيء الذي ليس له سبب ١٣</sup>

ما يوسا عن تبيينه بوجه يقيني وهل هذا <sup>اي الشيء الذي ليس له سبب ١٣</sup>

قوله والاستدلال به - هذا دفع توهم وهو ان الاستدلال بالعلّة على المعلول برهان لي وبالعكس اني والاستدلال بوجود المعلول على ان له علة من قبيل الثاني في تعيين آلياتها وما حصل منه دفع ان معلولية الاوسط لا كبر وان كان متحققاً في المثال المذكور لكنها علة لوجود الاكبر في الاوسط ما شأنه بغير برهان لي ولما كان هذا هو الحق عند المفسرين فليس بالادّعاء في التي بحيث يندفع التوهم راسداً **٢١١** قوله كل جسم مؤلف - المؤلف بالفتح علة لثبوت وصف المؤلفية بالكسر للاصغر بمعنى ان الجسم اذا كان مؤلفاً فلا محالة يكون له المؤلف والمهم يكون بعد وجود العلّة وظاهر ان وصف مؤلفيّة المؤلف بالكسر متنازع كون الجسم مؤلفاً بالفتح وان كان ذاته متقدراً عليه فهذا برهان لي بلا ريب بخلاف م

لا يكون الاوسط علة ولا معلولاً ١٣ (جند محمد ابراهيم عظمى عنه عليه السلام ١٣)

قوله لا يحصل - فلا يكون البرهان الا من مفيد اليقين له حصول العلم من جهة السبب بل من جهة السبب فلم يكن برهاناً لا عبارة عما يفيد اليقين فلا قيل **١** قوله الا من جهة السبب - قال في العلوم في العلم سبب لا يحصل علم اليقين فلم منه بغير البرهان ان في الذي يستدل به من المعلول على العلّة او من احد معلولي علّة على الآخر **٢** قوله بيناً بنفسه - اي هذا كثر ثبوت البرهان والاشارة في لذاتها بما لا يعقل ان يكونان بحيث يجعلها جاعلاً كذا قيل **٣** قوله عن تبيينه - فلا يكون تبيينه عن برهان فالتبيين الذي الذي م

لا كبر بحسب انفراد علة لوجود الاكبر في الاوسط وهذا ليس كذلك فان الاكبر فيه بمنزلة مؤلف لا مؤلف لانه يحل على الاوسط اعني المؤلف بالفتح والاولى في المثال بالاصغر وبمقتضى في الحصول بكونها تارة انفسه وكل انسان حيوان فان الحيوان يحل على الانسان فلهذا في الانسان شئ من زيد فان كانت كذا في كلام المحقق والمهم بان الاكبر هو المؤلف والوسط هو المؤلف بالفتح كبر زيد او الامم صنف الكبر فيكون المؤلف بالفتح ثبوت الاكبر للاوسط مع زيادة العلم لانه فقط ويتعدى بحد المبرر الى الاصغر على الخواص الذي حكم بثبوت الاوسط فالنتيجة قولنا كل جسم مؤلف فلهذا في الاكبر لا بد ان يحل على الاوسط على كل فكل النزاع وان كان الاكبر لا يحل الاوسط مع زيادة العلم لكن لا يقطع النظر من الزيادة فلا يلزم العلم بقوله وهذا شأنه - حاصل الاشك ان بين كذا في الشيخ تناقض قال في فصل البرهان ان البرهان يتجمل في العلم والاثان وهذا يدل على ان العلم لا يقيد القطع واليقين وقال في موضع آخر ان العلم الحقيقي لكل ما له سبب لا يحصل الا من جهة سببه وليس له سبب اما من في نفسه او ما يوسا عن البرهان على الوجه اليقيني كما قيل في وجود الواجب ان لا برهان عليه بل هو البرهان على كل شيء الذي لا يمكن الوجود على اثبات وجوده لان موضوعه لا مفيدة وهذا يدل على ان العلم الحقيقي انما هو العلم دون اناق لان اليقين عنده مقتصرة الاستدلال بالسبب على السبب وهذا مفقود في

في الاثان كذا قيل **١** قوله لا يحصل - فلا يكون البرهان الا من مفيد اليقين له حصول العلم من جهة السبب بل من جهة السبب فلم يكن برهاناً لا عبارة عما يفيد اليقين فلا قيل **٢** قوله الا من جهة السبب - قال في العلوم في العلم سبب لا يحصل علم اليقين فلم منه بغير البرهان ان في الذي يستدل به من المعلول على العلّة او من احد معلولي علّة على الآخر **٣** قوله بيناً بنفسه - اي هذا كثر ثبوت البرهان والاشارة في لذاتها بما لا يعقل ان يكونان بحيث يجعلها جاعلاً كذا قيل **٣** قوله عن تبيينه - فلا يكون تبيينه عن برهان فالتبيين الذي الذي م

له قوله الاهدوم قصر برهان الان - اذ قد بطل انشاء الفلحة والايجاب بان يبين الحكمين من الشيخ منحصران في الضرورية لانه  
فحينئذ لم ينهدم قصر برهان اننا ان الاينها ولعله لا شناعة في التزام ذلك لان دليل الفسخ غير غارق من الضرورية وفيما علاه ينهدم قصر  
القياسات المختلفة التي تقوم في الهندسية على القضايا الضرورية بل على ما ليس له سبب وكذا المقامة في الطبيعي والفلسفة عليها ما لا يفي  
على المناظره اقبل ١٢ قوله جلده - قال مولانا في الشرح انه لا يثبت ان اليقين على كون اليقين الدائم هو عبارة عن اعتقاد في بحيث لا يتناول  
يكون مستمر ابقاء الثاني اليقين في الجملة وهو اعتقاد الشيء بحيث في بعض الاوقات اعني وقت وجود المعلول وهو قد يكون بالبرهان  
لوجود الشيء والقمر مثلا وقد يكون بالبرهان  
غير العلم ولا شك ان اليقين الدائم لا  
يتحقق في العلم والاما لان ثلثه يقيد يقينا  
في الجملة فالمراد به اليقين الدائم وبهذا  
النحو من القدر اخرج التناقض بين  
الكلامين وقد اشار اليه الشيخ في جواب  
سؤال اورده على نفسه انتهى كلامه ٢٢  
قوله العلوم الكلية وهو اليقين الدائم  
اي العلم على تقدير التغيير جوهري العلم المفهوم بالعلم  
اما ان يكون بينا من جهة السبب اوبينا  
بنفسه فالعلوم الجزئية جاز ان تكون  
اي المتعلقة بالجزئيات ١٢  
معلومة بالضرورة اوبالبرهان غير الله  
فتأمل والثاني الجدول وهو  
من الصناعات الخمس ١٢  
المؤلف من المشهورات المحكوم بها  
لتطابق الاسراء اما لمصلحة عامة او رقة  
يعني فيها اصلاح عام ١٢  
قلبية او حمية

عن الجاني حسن وقد يكون كاذب نحو السارق واجب القتل كذا اقبل ٢ طه الغروري  
الغير الزايع ما دام العالم يمتثل بل الى الدهر ١٢ طه فلم ينهدم قصر برهان  
الان مطلقا ١٢ (بسم محمد ابراهيم عفي عنه بياوي) ٢

غير العلم ولا شك ان اليقين الدائم لا  
يتحقق في العلم والاما لان ثلثه يقيد يقينا  
في الجملة فالمراد به اليقين الدائم وبهذا  
النحو من القدر اخرج التناقض بين  
الكلامين وقد اشار اليه الشيخ في جواب  
سؤال اورده على نفسه انتهى كلامه ٢٢  
قوله العلوم الكلية وهو اليقين الدائم  
اي العلم على تقدير التغيير جوهري العلم المفهوم بالعلم  
اما ان يكون بينا من جهة السبب اوبينا  
بنفسه فالعلوم الجزئية جاز ان تكون  
اي المتعلقة بالجزئيات ١٢  
معلومة بالضرورة اوبالبرهان غير الله  
فتأمل والثاني الجدول وهو  
من الصناعات الخمس ١٢  
المؤلف من المشهورات المحكوم بها  
لتطابق الاسراء اما لمصلحة عامة او رقة  
يعني فيها اصلاح عام ١٢  
قلبية او حمية  
قوله من المشهورات تفصيل  
بالاوه شارح المطالع هو ان المشهورات  
هي قضايا يحكم العقل بها بواسطة  
عقول احرار الناس بها المصلحة

كقولنا العدل حسن وانظروا في طبائعهم من الرقة كقولنا مراعاة الفقراء محمودة واما فهم من الحمية كقولنا كشف العورة مذمومة واما  
انفعالاتهم من ما هم كفيهم في الحيوات عند البالد بسبب عادات ومكره وآداب كقولنا شكر المنعم واجب اما يشبه بالاذهيات و  
الفرق بينهما ان الانسان لو قد انطلق دفع من مشادة احد ومارسه على تم عرض عليها بذه القضاء لا يوقفت فيها اختلاف الالويات خاتمة لم تعرف  
فيها المشهورات قد يكون حقيقة وقد يكون بالالة والالويات لا يكون الاحقة كذا اقبل ٢ طه قوله قلبيته قد يكون صادقة نحو انصرف



له قوله صادقة كانت تلك المشهورات كقولنا هذا الشيء كرهه لانه صار وكل صار كرهه فهذا الشيء كرهه او كاذبة كمشهورات الجملاء ومثل هذا الموم لانه طيب وكل طيب موم فكذا الموم وهذا وجهان للفرق بين المشهورات والظواهر  
 ٢١٢ قوله لكل قوم مشهورات بحسب عاداتهم خصوصاً لهم فمسلمة عندهم لا يسلمها الآخرون كالذين عند اهل الاسلام دون الكفار وكل اهل الصناعة مشهورات بحسب صناعاتهم كما ان المشهور في الخوافا على من فروع وقول امر القيس فصيح ومشهور المشايخ من المقولات عشرة وغير ذلك ١٢ قوله ربما التبتت المشهورات بالاوليات - يعني بلغ في الشهرة بحيث يشتبه بالاولى ويدعى صاحب ذلك المشهورات البديهة فيه ١٢ قوله افتقرت المشهورات عند التجريد العقل عن جميع العوارض والافعال ونظير النظر عن المصالح فالعقل لوجوده عن جميع الموانع بان تصور الظرفين فقط فيحكم في الاوليات من غير توقف بحكم المشهورات ١٢ قوله بين المتخاصمين لم يعتبر المقدمات المسلمة عند الخصم فقط كانت او بالذلة كالشكل الاول المركب من صغرى سالبة مثلاً كما لو اندرنا مع انه ليس من ذات العاقل ان يأتي بالمقدمات الغير المسلمة عنده وان كان مسلماً عند الخصم والمسلمات عند الخصمين اعم سوار كانت مسلمة عندهما فقط او عند اهل العلم ١٢

او انفعالات خلقية او مزاجية صادقة  
 كانت تلك المشهورات

او كاذبة ومن ههنا قيل للامزجة والعادات  
 اي من اهل الانفعالات ١٢

دخل في الاعتقادات ولكل قوم مشهورات  
 من الاوليات ١٢

مخصوصات ربما التبتت بالاوليات افتقرت  
 من الاوليات ١٢

عند التجريد او من المسلمات بين المتخاصمين كتسليم  
 اي تجريد العقل عن جميع العوارض ١٢

الفقيه ان الامر للوجوب الغرض لزام الخصم او  
 ان كان سائلاً ١٢

حفظ الراي الثالث الخطابة وهو مؤلف من  
 من الصناعات الخمس ١٢

المقبولات الماخوذة من محسن الظرفية كالاولياء  
 ان كان مسلماً ١٢

فثبتت بحجية التخرج القضائي باليقينية الماخوذة منه فان كونها يقينية لا بحسب الاعتدال باعتبار آخر واعتقاده الجهر لا مرسل وهي من الخوارق والكرامات او غير ذلك من علم ادر ياتيه وغيرها من الصفات الممودة كذا قيل ١٢ قوله كالاولياء - المجتنبين من المعاصي والمقربين الى الله عز وجل فالصالحين لم يمتدحوا على مسلم ان لم يكونوا كاشفين بتلك الاقوال ١٢  
 ان من اجل ان المشهورات قد تكون لانفعالات خلقية او مزاجية ١٢ (هذا برأيه من طياري ١٢)

ويدعى صاحب ذلك المشهورات البديهة فيه ١٢ قوله افتقرت المشهورات عند التجريد العقل عن جميع العوارض والافعال ونظير النظر عن المصالح فالعقل لوجوده عن جميع الموانع بان تصور الظرفين فقط فيحكم في الاوليات من غير توقف بحكم المشهورات ١٢ قوله بين المتخاصمين لم يعتبر المقدمات المسلمة عند الخصم فقط كانت او بالذلة كالشكل الاول المركب من صغرى سالبة مثلاً كما لو اندرنا مع انه ليس من ذات العاقل ان يأتي بالمقدمات الغير المسلمة عنده وان كان مسلماً عند الخصم والمسلمات عند الخصمين اعم سوار كانت مسلمة عندهما فقط او عند اهل العلم ١٢  
 قوله كتسليم الفقيه من مسائل اصول الفقه والفتن ان ليس المسلم لشبوتة بوجي التي قطعي قال سبحانه فيمنه الذين يحالفون عن امراء ان يعصمهم فتنه او يعصمهم عذاب اليم وتعالى ما منعك ان تكلموا في حقك لا يرد فان بنا لا ينافي كونه من المسلمين بقطع النظر عن ثبوته بالحق بل مجرد النظر الى انه من مسائل اصول الفقه كذا قيل  
 قوله لزام الخصم وحفظ الواي امتناع من هو قاصر عن البرهان فاجبلي قد يكون سائلاً و معترضاً وغاية سعيه ان يزيل الخصم قد يكون مجيباً حافظاً لراية و غاية حجة وكذا ان لا يصير لزم ١٢ قوله المقبولات الماخوذة من حيث انها مأخوذة من محسن الظن فيه وانما

٢١٣ بانه خبر من ثبت صدقه وكل خبر شانه هذا هو صادق كذا قال مولانا ولي الشرح العلوم فانها عند ذوى العقول الذكيرة من قبيل العقليات التي قياسا بها معا والقياس ان هذا الخبر غير صادق قطعا واخباراته حتى وعند ذوى العقول الضعيفة حدسيات ومبرهنات بذكر القياس وبالجملة عند الماخوذات من الانبياء صلوات الله تعالى عليهم وسلامه ولا سيما على منبناؤا له واصحابه من المظنونات سفاوية ظاهرة

# والحكماء ومن عدا الماخوذات من

فانها تعينها التل لكونهم ثقات ١٢

## الانبياء منها قد غلط او من المظنونات

اي من المقبولات ١٢

## التي يحكم بها بسبب الرجحان ويدخل

## فيها التجريبات والحدسيات والمتواترات

اي في المقبولات ١٢

## الغير الواصلة حد الجزم

## والغرض تحصيل احكام نافعة

## اوضار في المعاش

الذرية ١٢

له قوله والحكماء والمعارفين بالاشياء وما هي هي والعلما والافاضل للشريعة فالماخوذات منهم مظنون الصدق فانهم من الغفوس المرتاضين فالعالم فيهم الصدق ١٢ له قوله فقد غلط وما من طريق الحق فان الانبياء لا احتمال لكذب في اخبارهم فاذا علم انهم لا يكذبون وعلموا استنادا اليهم يكونوا من القضايا اليقينية النظرية مستفادة من القياس البرهاني ٢

وهل عظم مكاشفات الاولياء ايضا صوابي قطعا وفطريات عند العقول الذكيرة مبرهنات عند العقول الضعيفة بمثل القياس المذكور لاسيما مكاشفات الشيخ الاكبر فاتم الولاية انتميدني الله عنه ولعل مراد المصنف من اقوال الاولياء فيما مر غير مكاشفاتهم كما اشتهر تاليه والا فذاك ايضا سفاوية ١٢ له قوله التي يحكم بها بسبب الرجحان اي رجحان الاعتقاد مع تجوز النقيض ولو ضعيفا كقولهم فلان سارق لانه يطوف بالليل وكل من يطوف بالليل فهو سارق ١٢ له قوله يدخل فيها التجريبات والحدسيات قال بحر العلوم اما التجريبات والحدسيات وانما يحصل بها الجرم بسبب الشعور فله فقيل الشعور بها ظنية واما المتواترات فانما يحصل بها الجرم تدريجا عند بلوغ الجبرين مبلغا لا يجوز توطؤهم على الكذب فقيل هذا البلوغ في الغيبة واما صناعة الخطابة فلهذا يقتدر بها على التلخيص حج خطابية ١٢ له قوله المتواترات آه فان قلت ان المتواتر يفيد اليقين والذي لم يبلغ الى حد الجرم لا يكون متواترا لانه عبارة عما ثبتت باخبار المجربين لذاتها يحل العقل توطؤهم على الكذب واذا كان كذلك فلا بد من كون واصل الى حد الجرم وليس واصل اليه لا يكون من قسم التواتر فكيف يصح قول المصنف والمتواترات الغير الواصلة حد الجرم اذا لا شيء منها كذلك قلت التواطؤ

وجوه شرط لا فائدة المتواترات اليقين والم لا يخذ فيه هذا الشرط فهو ايضا متواتر بحسب اخبار جماعة كثيرة لكنه غير واصل الى حد الجرم وهو بعيد بهذ الوجه من المظنونات فصع ما قال المصنف ١٢ له كما حكم بنزول المطر عند وجود السحاب الرطب ١٢ (بسمه محمد ابراهيم عفي عنه يا ادي)

هو موزونة متساوية وعند العرب مقفاه ومعنى كونها موزونة ان يكون بها عدد ايقاعي ومعنى كونها متساوية هو ان يكون كل قول منها مؤلفا من اقوال ايقاعية ومعنى كونها مقفاه هو ان يكون الحرف الذي تختم به كل قول منها واحدا ولا نظرا للمنطق في شيء من ذلك الا اني كونها كلها خيالات فان الوزن ينظر فيه اما بالتحقيق والكمالية فصاحب علم الموسيقى واما بالتجربة والاستعمال عند كل امه ائمة فصاحب علم العروض والتقفية ينظر فيها صاحب علم القوافي واما ينظر المنطق في الشعر من حيث هو كلام فخل يحصل بعد تلك القضايا انما يتبرع بغير من القبض والبسط وكما يتبرع بغير على الحرب والغلبة على المدة والموزونية وجسم الصوت والمحسنات البدئية وكثرة المبالغة والاكثر بينه وامثاله داخل تام في قوة القافية ١٢

## والمعاد كما يفعله الخطباء والوعاظ <sup>الرابعة</sup>

من الصناعات الخمس ١٢

## الشعر وهو قول مؤلف من الخيلات وهو

قضايا يخل بها فيتأثر النفس قبضا وبسطا <sup>١٢</sup> فينفق عنها ١٢

فانها اطوع للتخييل من التصديق سيما اذا كان <sup>اي النفس ١٢</sup> <sup>اي الخيال ١٣</sup>

على وزن لطيف او انشد بصوت طيب الغرض <sup>اي من صناعة الشعر ١٣</sup> <sup>اي من صناعة الشعر ١٣</sup> <sup>اي من صناعة الشعر ١٣</sup>

منه افعال لنفس بالترغيب والترهيب هو كالنتيجة <sup>اي من صناعة الشعر ١٣</sup>

له قوله والمعاد اي الامور الاخرية فالغرض منه ترغيب الناس فيما ينفعهم عن امور شتمهم ومعادهم وترغيبهم الى فعل الخير وترغيبهم عن الشر كذا قيل ١٢ قوله والوعاظ قال مولانا ولي الشعر فقد عرفت ان المطلوب من كل خطبة احكام نافذة او صالحة ولا بد ان يكون الحجة بحيث تكون مقنعة للمستمعين فيجوز ان يكون استقراء وتمثيلا او قياسا فاسا بشرط كون منطوقه الاتي وان يكون العبارة ظاهرة الدلالة بحسب يسرع ذهن السامعين الى معناها وبما فيها على ذمة الادب وان يكون مقدماتها مقنعة مشتقة على ترغيب وترهيب حتى ان استعمال الصدوق الاولوية الغير المقنعة غير المشتمل على واحد منها مفسدة ههنا وبها ان هذه المقدمات على ذمة المنطوق والتفصيل في الشفا فليطلب ١٢ قوله الشعر قال مولانا محمد افهام الشعر هو كلام مقين من اقوال

والثقفية ينظر فيها صاحب علم القوافي واما ينظر المنطق في الشعر من حيث هو كلام فخل يحصل بعد تلك القضايا انما يتبرع بغير من القبض والبسط وكما يتبرع بغير على الحرب والغلبة على المدة والموزونية وجسم الصوت والمحسنات البدئية وكثرة المبالغة والاكثر بينه وامثاله داخل تام في قوة القافية ١٢ فيتناثر النفس قبضا وبسطا سوار كانت مسلمة او غير مسلمة صادرة او كاذبة واسباب التخييل كثيرة يعقل بعضها باللفظ وبعضها بالمعنى وبعضها بغير ذلك كما اذا قيل الخمر يا قوتية سبيل له فحينئذ انه انبسطت النفس و رغب في شرها واذا قيل قبل الفصل مرة لموصية انقبضت وتفرقت عند كذا قيل ١٢ قوله فانها اطوع للتخييل - يعني ان النفس يكون طيها للتخييل دون التصديق كذا قيل ١٢ قوله من التصديق لان التخييل اعدب والذ سوار كان مسلمة لو غير مسلمة صادرة او كاذبة كذا في مرة الشرح ١٢ قوله على وزن لطيف قال المحقق التقطت اني المراد بالوزن مبالغة ما توافقه ترتيب الحركات السكتا وتساويها في العدد والمقدار بحيث تحب النفس من ادراكها لذة مخصوصة يقال لها الذوق والقدار يكون لا يعتبرون في الوزن ولا يقتضون على التخييل والمحدون اعتمدوا مع الوزن ايضا والمجهر لا يعتبرون فيه الا الوزن وهو المشهور الان ١٢

له قوله كالنتيجة له اي للشعر فان النتيجة كما يلزم من قول كذا للترغيب والترهيب يحصل بعد اتيان المقدمات الشعرية الموجبة لها اللازمة للقياس وليس عن النتيجة فانها قول وكل واحد منها ليس كذا لانه من قبيل الصفات النفسانية البسيطة كذا في مرة الشرح ١٢ اي الامور الدينية ١٢ (سند محمد ابراهيم عفي عنه بلياروى) ١٢

له قوله السفسطة مشتقة من سوف وهي الحكمة ومن اسطاهو انتلبس ومعناه الحكمة الموهبة ١٢ له قوله وهو المركب من الوهيات - وهي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم في امور غير محسوسة وانما قيد بالغير محسوسة فان الوهم في المحسوسات كان حكمه صحيحا وصادقا وان حكم على غير المحسوسات باحكام المحسوسات كان غير صحيح وكذا ١٢ له قوله والنفس مسخرة للوهم - ويتسل

ان يكون مثالا كما يتسل ان يكون جواب دخل مقدر وهو ان الوهم قوة جسمانية للانسان يدرك الجرميات المشتركة من المحسوسات فاجاب على كلف يدرك احوال غير محسوسة فظلم على انصافه التي ليست من امور محسوسة واصل الجواب ان الحكم هو النفس قد يحكم على امور محسوسة جزئية من جهة من جهة عن المحسوسات وقد يحكم على غير ذلك في الوهم حاصل لما في مقدمة البها مسخرة لها وذلك ليتبع النفس الوهم في الاحكام في غير دركاته وهذا القيد يعني النسبة الى الوهم ومن قبل الدليل بقوله فالوهميات كذا قيل ١٢ له قوله ولولا فخر العقل - المعروف انه وما يعرف به كذب الوهم انه يساعد العقل في المقدمات البينة - الاطلاق وينازع في النتيجة كما يحكم الوهم بالخوف عن الموت مع انه قد توقف العقل في ان الميت حمار والجوارح لاخاف عنه فاذا وصل العقل والوهم الى التوبة انكر الوهم لها ١٢ له قوله ومن المشبهات بالصادقة صورة القوة الصورة الفرس المنقوش على الجدار انها فرس وكل فرس صحال فينتج ان تلك الصورة صحال ١٢ له قوله او معني كقولنا الجوهري موجود في الذهن وكل موجود في الذهن قائم بالذهن غير عرض لينتج ان الجوهري عرض ١٢ له قوله كما أخذ الخارجيات - مثاله ان يقال الجوهري موجود في الذهن وكل موجود في الذهن فهو عرض قائم بالذهن غير عرض والغلط فيه ان الحكم بالعرض انما هو على الصورة انما صلت في العقل دون الوجود

## الخامس السفسطة وهو المركب

من الصناعات النفس

من الوهيات نحو كل موجود مشار اليه

والنفس مسخرة للوهم فالوهيات ربها

لم تميز عندها من الاوليات ولولا دفع

اي هذا النفس ١٢

العقل حكم الوهم بقي الالتماس داء ما لو

من المشبهات بالصادقة صورة او معني

كأخذ الخارجيات مكان الذهنيات

اي التي وجودها في الخارج ١٢

وبالعكس والغرض منه تغليب الخصم

اي القادر في الغلبة ١٢

اي من السفسطة ١٢

الخارجي ١٢ له قوله وبالعكس - مثاله قولنا لو كان شريك لها في متبنا في الخارج لكان امتناعا حاصل في الخارج وكفوق الصفة في الخارج يقتضي تحقق الوصف فيه ضرورة وهو سلم ان يكون الجميع حاصل في الخارج وذلك كما ترى والغلط ان الامتناع من الامور الذهنية التي لا تحقق لها اصلا كذا قيل ١٢ (بسم الله محمد ابراهيم عن علي بن ابي طالب)

م العلوم ثلثة - موضوعات ومبادئ ومسائل قال المحقق الرازي كون الموضوع جزء من العلم عليه نظر لانه ان اريد به التصديق بالموضوعية فهو ليس عن اجزاء العلوم لعدم توقف العلم عليه بل مقدمات الشرح على ما هو ان اريد به تصور الموضوع فهو من المبادئ وليس جزءا قريبا بالاستقلال وقد يستبعد المحقق - التفتازاني من صدر هذه العلوم فقال بان للواد الموضوع لمبحث في العلم عن عوارضه الذاتية ومعنى كونه جزء من العلم لا بد للعلم من تحقق الموضوع وكونه بين الوجود ونفسه او مبرر هنا عليه في علم آخر فوجه الى ان ينتهي الى العلم الاعلى الذي موضوعه الوجود ومن حيث هو موجود لان لا يعرف ثبوته كيف يطلب بثبوت شيء له انتهي يقول انه ليس بسديد لان توقف العلم على تحقق الموضوع لا يستلزم جزءا من حيث

**والمغالطة اعرفانها الفاسدة صورة او**  
 وهي ما يتركب من القضايا التي فسدت صورة او مادة ١٢ والمغالطة ١٢  
**مادة والمغالط ان قابل الحكيم فسوفسطائي**  
 اي من يستعمل المغالطة ١٢  
**وان قابل الجدلي فمشاغبي هذا**  
**والمؤلف من الراجح والمرجوح مرجوح**  
**فتدبر خاتمة اجزاء العلوم**  
 بها ينجم الكتاب ١٢ رتبتي يتوقف عليها مسائل العلم ١٢  
**هي المسائل والمبادئ من الوسائل**  
**تتمت بالخير**

الا فالحال على المسامحة كما ينبغي فان قلت يمكن توجيه كلامهم بان مرادهم بالموضوع نفسه الذي هو موضوع المسائل وعلى هذا لا حاجة الى القول بان كتاب المسامحة طائفة انما تدبر في موضوعات التي هي اجزاء للمسائل فلا يكون جزءا بطبيعة ولا بغيرها بل ان المسائل ليست هي مجموع الموضوعات والمحولات ..... بل المحولات المنسوبة الى الموضوعات تخص علمه المحقق الدواني في ما يشتهر للمطالع لانا نقول بمثل ما قيل انه قول يخالف ما افاده المحقق التفتازاني في بعض تصانيفه ان المسائل هي القضايا التي يطلب في العلم بالبرهان وموضوعاتها كذا او محمولاتها كذا او ايضا يراد عليه ان المسائل لو كانت نفس المحولات المنسوبة لوجب عدسها كموضوعات المسائل التي هي واد موضوع العلم جزءا بطبيعة للقسم ولما ثبت بطلان كون الموضوع من اجزاء العلوم وقس عليه المبادئ فان عدنا من اجزاء العلوم لا فكل من ركاز كذا قيل ١٢ قوله والمبادئ من الوسائل - فنقول ان الحق توجيه كلامهم هو ان عد الموضوع والمبادئ من اجزاء العلوم وقع منهم مسامحة ودمر المسامحة انها كاجزاء في توقف العلوم عليها وهذا حاصل ما افاده المحقق في الحاشية بقوله في اجزاء الحق ثم في آخر الكلام والمحمد شمس الدين والصلوة على سيد الانام وصلى الله عليه وآله العظام +

له قوله والمغالطة - وهي ما يتركب من القضايا التي فسدت صورة او مادة العلم من السفسطة كونها فاسدة مادة فقط بحيث كلما يصدق السفسطة - يصدق المغالطة - ولا عكس بوجود المغالطة بدون السفسطة - في الصورة الفاسدة ١٢ قوله الفاسدة صورة او فلوكة - قال شارح المطالع واتباع ان المغالطة قياس فاسد اما من جهة الصورة او من جهة المادة في الخارج او من جهة مصاديقها انما عدل عنه لان الفاسد صورة لا يسمى قياسا لانه لا يلزم منه قول آخر والى هذا اشار في الحاشية بقوله وما قيل انها القياس الفاسد صورة او مادة ففيه ان الفاسد صورة لا يعرفه قياس انتهى وانت تعلم ما فيه ١٢ قوله ان قابل الحكيم يعني المغالط ان كان مقصود دفع كلام الحكيم اعني المبرهن فهو سوفسطائي وان كان مقصود دفع كلام المجدلي فيسمى مشاغبيا ١٢ قوله فتدبر لعله اشار الى الدقة والنوعية والشرع اعلم بالصواب ١٢ قوله اجزاء العلوم - قالوا اجزاء

تتمت